

مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والعولمة

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

السيد يسين
أنطوان زحلان
نبيل علي
جلال أمين
بول سالم

عزمي بشارة
محمد عابد الجابري
عبد الإله بلقزيز
إسماعيل صبري عبد الله
محمد الأطرش

تحرير: أسامة أمين الخولي

العــرب والعــولـمـة

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والعولمة

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

السيد يسين
أنطوان زحلان
نبيل علي
جلال أمين
بول سالم
عزمي بشارة
محمد عابد الجابري
عبد الإله بلقزيز
اسماعيل صبري عبد الله
محمد الأطرش

تحرير: أسامة أمين الخولي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ السيد يسين... [وآخ.]؛ تحرير أسامة أمين الخولي.

٥١٦ ص.

يشتمل على فهرس.

١. العولمة. ٢. التكنولوجيا. ٣. الهوية الثقافية. ٤. التنمية الاقتصادية - البلدان العربية. أ. يسين، السيد. ب. الخولي، أسامة أمين (محرّر). ج. ندوة العرب والعولمة (١٩٩٧: بيروت).

600

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٨

المحتويات

مقدمة

أسامة أمين الخولي(*)

إذا ما كانت معالجة موضوع في مثل تشعب موضوع العولمة وتعقيداته معالجة وافية وموجزة في مقدمة كتاب يرصد أعمال ندوة حفلت بدراسات وتعقيبات ومداخلات غزيرة في كمّها بقدر ما هي ثرية في جديتها وتنوعها وهي تعالج مختلف تجليات الظاهرة وآثارها ومستقبلها، إذا ما كانت هذه المعالجة شاقة، فلربما كان الأمثل أن يجيء عرض هذه المقدمة لظاهرة العولمة على هيئة رصد تحليلي موجز لأهم ملامح الظاهرة كما برزت من خلال أعمال الندوة.

وأول ما يلفت الانتباه في شأن هذه الندوة هو الشعور الذي ساد بين المشاركين، سواء ضمناً في ثنايا إسهاماتهم، أو صراحة عندما عبر عنه البعض في مناسبات عدة، بأن الندوة جاءت في وقتها، وأنها ـ على عكس ما جرت عليه الحال في مناسبات عربية كثيرة سابقة ـ تناقش هذه القضية الحيوية في إطار عربي في الوقت نفسه الذي يدور فيه النقاش حولها على مستوى العالم، في مواقع وسياقات وأطر متباينة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. أما **الأمر الثاني** فقد كان الإجماع على أن ظاهرة العولمة تمثل تحدياً لنا أو للعالم، وأنها تستحق أن يبذل جهد جاد ودؤوب في محاولة فهمها وتحليلها ومتابعة تجلياتها المتنوعة.

أما **الأمر الثالث** ـ وهو ما تتسم به الحوارات حول هذه الظاهرة في العالم ـ فهو ما يلاحظ بوضوح من انقسام وجهات نظر المشاركين إلى مجموعتين متميزتين من الآراء والمواقف. ففي المجموعة الأولى، كان هناك اتفاق في شأن عدد من القضايا والمواقف والآراء الجوهرية جرى التعبير عنه في صور شتى، ومن خلال رؤى ومواقع فكرية متباينة. إن هذا الإجماع يوفر أساساً جيداً لمزيد من الجهد الموصول للتعرف على

(*) برنامج إدارة التقنية، جامعة الخليج العربي، البحرين.

إجابات مقنعة عن مجموعة ثانية من القضايا التي أثيرت في شأنها تساؤلات مصيرية، تنوعت وتباينت، في المقابل، وجهات النظر في شأنها أثناء الندوة، وبات واضحاً أنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدرس والتأمل.

ففي **إطار اتفاق غالبية الآراء**، الذي كثيراً ما وصل إلى حد الإجماع، نلاحظ ما يلي:

ـ أن الكل مجمع على أننا لسنا أمام أمر طارىء، ولا قطيعة ثورية مع الماضي القريب. إننا إزاء عملية تاريخية، كما ذكر في جلسة العمل الأولى، أرجعها أحد الباحثين إلى خمسة قرون خلت، وزاد آخران الأمر تفصيلاً في مقارنة لافتة بين عام ١٤٩٢ (عام سقوط غرناطة وطرد المسلمين واليهود من إسبانيا وبداية اكتشاف العالم الجديد) وعام ١٩٨٩ (عام سقوط حائط برلين وتفكك منظومة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من بعدها)، ثم في مزيد من الإيضاح في السياق العربي برصد لتاريخ بزوغ نجم القوة البحرية الأوروبية في البرتغال وقضائها على النظام الاقتصادي «العالمي» العربي. فالعولمة بهذا لم تكن ثورة أو قطيعة مع الماضي، بل عودة إلى تسارع واضح لوتيرة تطورات سادت في القرن التاسع عشر، بعد ركود قصير نسبياً في مسيرتها في ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين.

ـ أن الكل مجمع أيضاً على أن الإنكار والاستنكار موقفان غير مقبولين إزاء ما نواجهه. ويستوي معهما موقف الاندفاع والهرولة للحاق بالركب دون فهم حقيقة ما يجري، وما يمكن أن يؤدي إليه في نهاية المطاف. الهدف ليس نقد الظاهرة، بل فهمها وتحليلها وبلورة ردود الفعل المثلى إزاءها. وفي رأي كثيرين أن العولمة ـ شأنها في هذا شأن كل التحديات المصيرية ـ تجمع بين التهديدات والفرص. وهي بهذا ليست كلها شراً بالضرورة، وعلينا أن نمعن النظر، إلى جانب دراسة طرق درء أخطارها، فيما يمكن أن تأتي به من فرص ومزايا، وفي مداخل تحقيق قدر على الأقل من هذه المزايا. وهكذا لم يكن هناك كبير اعتراض على اقتراح مواجهة العولمة من داخلها وإثبات الوجود القومي فيها، والخروج منها، لا عليها.

ـ أن الرأي السائد هو أن ركيزة الظاهرة الأساسية اقتصادية في طبيعتها، وأن أدواتها الفعالة هي الشركات المتعدية القوميات. وهي كظاهرة تاريخية ليست أيديولوجيا جديدة، أو مذهباً سياسياً مبتكراً، أو معتقداً فكرياً حديثاً. وإن كان هذا لا يعني بالطبع تجاهل تجلياتها الأخرى في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية، ولا التهوين من آثارها في هذه المجالات.

ـ أن الكثيرين أكدوا على انتقائية الظاهرة كما نرى تجلياتها اليوم على أرض الواقع، وبعيداً عن الشعارات البراقة المطروحة حول الديمقراطية أو حقوق الإنسان.

هي تفتح أسواق العالم لمنتجات دعاتها الكبار وتوصدها أمام منتجات الدول النامية، كالمحاصيل الزراعية والمنسوجات، وفي وجه العمالة التي كانت ترحب بمجيئها في ما مضى. العولمة في الشمال والهيمنة في الجنوب ليستا ظاهرتين منفصلتين، إنهما عملية واحدة طبيعية ومتوائمة، والتناسق بين أجزاء المنظومة الدولية هو الأصل.

ـ أن الغالبية ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيس في عملية إعادة إنتاج نظام هيمنة جديد تحت شعار العولمة. وأن العولمة كما نعرفها اليوم عولمة أمريكية أساساً ومحاولة لعولمة نمط الحياة الأمريكي. والعولمة بمعنى الاستعلاء واحتواء العالم ليست هي العالمية، أي الانفتاح على العالم والاعتراف المتبادل بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية.

ـ أن الكل مدرك لأهمية الدور الذي تلعبه التطورات التقانية الحديثة ومقدر لها، وبالذات في مجال الإعلامية بمعناها العريض الذي يشمل الإلكترونيات الحديثة وتطبيقاتها المتلاحقة بسرعة مذهلة في كثير من مجالات الحياة، وبالذات في قطاعات الإنتاج والخدمات بكل أشكالها، وفي مجال الاتصالات الميسرة عبر العالم بأسره، وفي مجال الإعلام الحديث وآلياته.

ـ أنه في مسألة البعد الثقافي للعولمة كان هناك اتفاق كبير على أن العولمة سلاح خطير يكرس الثنائية وانشطار الهوية الثقافية الوطنية. السيادة الثقافية تنهار بتزامن ضغوط الخارج مع إخفاقات مؤسسات الداخل. وسيادة ثقافة الصورة واستبدال «السمعي ـ البصري» بالثقافة المكتوبة كأداة للنظام الثقافي المسيطر أصبحا المصدر الأقوى لبناء القيم والرموز وتشكيل الوعي والوجدان. كانت هناك إشارات عابرة للانفصام الواقع بين الثقافة القائمة والنظام الاجتماعي القائم. ولقد أصبحت الثقافة، وهي المنتج الاجتماعي، سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الأقوى تقانياً.

ـ أن الهجوم الكاسح للعولمة سيؤدي إلى الارتداد نحو التشبث بالثقافة والهوية القومية، إلا أن المعركة ستكون خاسرة ما لم تتحول المقاومة إلى مقاومة إيجابية تتسلح بأدوات ثقافة العولمة نفسها القائمة على أساس اقتصادي ـ علمي ـ تقاني متين. التركيز على الثقافة نوع من الهروب من المواجهة في مجالات الاقتصاد والسياسة والعلم والتقانة. التبعية الثقافية هي نهاية عمليات السيطرة الكلية التي تبدأ في المجالات الأخرى.

ـ أن الأمر الأكثر لفتاً للنظر في الدراسات والمناقشات والتعقيبات، وخصوصاً في جلسة العمل الأخيرة حول موضوع ما يجب، أو ما يستطيع الوطن العربي القيام به وهو يتعامل مع هذا الواقع، هو أنها لم تأتِ بجديد لافت للنظر حقاً! إذ إن جُماع ما طرح من مقترحات وتوصيات وآراء لم يتجاوز ترديداً لأفكار تواترت لعدة سنين

خلت، ومبادرات أخذت في الماضي ولم تدم، ومؤسسات أقيمت ولم يقدر لها أن تضرب بجذورها وأن تؤتي ثمارها. الكل يرى الخلاص في تجمع اقتصادي عربي، أو منطقة تجارة عربية حرة، أو سوق عربية مشتركة ومشروعات عربية مشتركة، دع عنك التكامل الاقتصادي. ولا تغير من هذا الإنطباع كثيراً إشارات برقية عارضة حول إضافة بعد إسلامي جديد لهذه المساعي القديمة. لقد حفلت دراسات الجلستين الأخيرتين باجتهاد مقدر لتفصيل هذا المرغوب فيه ولتوضيح مزاياه والعوائق التي تعترض سبيل تحقيق كل هذا الذي طال الحديث عن ضرورته وجدواه. إلا أن الطرح والنقاش لم يأتيا بجديد يستحق الذكر في شأن تجاوز العقبات التي وقفت في وجه آمال عراض طال أمد انتظار تحقيق شيء منها.

وفي مقابلة جوانب الاتفاق أو الإجماع هذه، بقي عدد من القضايا تباينت المواقف في شأنها وبدا في نهاية أعمال الندوة وكأنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من الجهد التحليلي والمتابعة المستمرة لظاهرة ما زالت تتشكل أمام أعيننا، بل إن الدعوة صدرت في غير مناسبة لأن تكون هذه الندوة هي البداية لهذا المزيد المطلوب من الجهد، في إطار أعمال مركز دراسات الوحدة العربية أو غيره من المحافل العربية، لدراسة هذه المسائل الحساسة التي كان للندوة فضل إبرازها وتأكيد أهميتها، والتي لم يكن من الممكن لندوة مهما طال أمدها أن تفيها حقها من الدرس والتحليل. وعلى رأس هذه المسائل التي لم يحسمها النقاش ربما كانت التساؤلات التي بدت أكثر أهمية وحساسية من سواها، وهي:

ـ هل العولمة هي هذه الظاهرة الشاملة للعالم إلى هذا الحد الذي يتصوره الكثيرون؟ أم أنها مبالغ فيها من حيث شمولها وتأثيراتها؟ لقد أورد عدد من المشاركين من البيانات والمعطيات ما يتطلب إعادة النظر في مدى عالمية الظاهرة، ومزيد من التدقيق في ذلك. وأكد كثيرون على أهمية عدم الاندفاع في تضخيم حجمها، بل كان هناك من رأى أن ما نشاهده اليوم ليس نظاماً للعولمة بل نظام رأسمالي أكثر تكاملاً، بينما ذكرنا آخرون أن العالم قد عرف في الماضي عولمة يونانية، وعولمة رومانية، بل وعولمة عربية أيضاً. ويندرج تحت هذا مباشرة تساؤل تردد في المداخلات عما إذا كانت العولمة هي «أمركة» فقط، أم أن هناك عولمة أمريكية وعولمة أوروبية (أوربة) في المقابل؟

ـ ويبقى بعد هذا التساؤل عما إذا كانت العولمة حتمية أم أنها قابلة للارتداد لأنها تحمل في ثناياها التناقضات التي قد تقضي عليها؟ ثم ماذا سيكون عليه مصير ما نشاهده اليوم على المدى البعيد؟ وما هي احتمالات ظهور مراكز قوة عالمية جديدة خارج النطاق الأمريكي ـ الأوروبي على نحو ما تشير إليه بعض دراسات استشراف المستقبل الأوروبية التي ورد ذكرها في البحث الذي عالج العولمة والوطن العربي وما

أبدي في شأنها من ملاحظات مهمة في المداخلات؟

- هل العولمة تعني بالضرورة الهيمنة؟ البعض طالب بعدم الاندفاع في التسليم بتطابق المصطلحين، إذ إن هذا يعني بالنسبة لنا أن تكون الأولوية هي لمواجهة الهيمنة الأمريكية بينما تكرر القول، في غير مناسبة، بأن هيمنة الولايات المتحدة لن تستمر بسبب مشاكلها الداخلية، من ناحية، ولتوقع ظهور مراكز قوى جديدة، من ناحية أخرى. سيبقى للولايات المتحدة مركز «مهم»، لا «مهيمن»، عندما يتجاوز الناتج القومي الصيني نظيره الأمريكي في أوائل القرن القادم، مثلاً، أو مع تركيز دول أخرى على بناء قدرات عسكرية جبارة.

- وهل تعني العولمة حقاً أن الدولة في طريقها إلى الاضمحلال، كما أشارت إحدى الدراسات؟ أم أنها كيان لا غنى عنه، وأن ما نشاهده اليوم هو تحولات في وظيفتها وطرق أداء هذه الوظيفة لخدمة فئات وهيئات جديدة لتحقيق أغراض جديدة؟ وهل ينطبق تعريف الدولة «الرخوة» حقاً على دول العالم الثالث؟ بل إن العولمة عند البعض في حقيقتها امتداد للدولة القومية القوية. ووصل الأمر إلى حد التساؤل عما إن كان وصف الدولة الوطنية والقومية ينطبق على دول الجنوب، عربية كانت أم إسلامية، وإلى القول بأن الذي سيختفي ليس الدولة ولكن كيانات هشة (رخوة؟) لا ينطبق عليها تعريف الدولة. وهل الدولة في إسرائيل حقيقة حالة شاذة في التيار العالمي السائد لتهميش دور الدولة واضمحلالها؟ خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار ما قدمته دراسة مهمة من إشارات إلى أن إسرائيل تقدم المثال الأكثر تطرفاً على أن العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى ضياع الهوية، بل إلى ردة فعل تحافظ عليها وتعمق بعداً جديداً (البعد الإثني - الديني في هذه الحالة) كبديل في تشكيل الهوية الحديثة للدولة.

تبقى بعد هذا مسائل مهمة لم تلقَ ما تستحقه من التحليل وإمعان النظر:

أولاها: تدور حول المدى الذي يمكن أن تؤثر به العولمة في بنية القبيلة والعشيرة والطائفة، وهي البنى التحتية الراسخة في قلب المجتمعات العربية، وعما إذا كانت هذه البنى التي صمدت حتى الآن في وجه غزوات أخرى في الماضي القريب ستمتص - كما فعلت في الماضي - مؤثرات العولمة الجديدة، ولا تحدث سوى تحولات على السطح لا تصل إلى العمق والقاع، وتتركز في فئات نخبوية صغيرة ومعزولة في دولة ما تزال تقوم في كل مكان تقريباً على عصبيات لم تؤثر حتى الآن في العلاقة بين السلطة والمجتمع. هذه إشكاليات في العمق السوسيولوجي العربي تتطلب مزيداً من البحث في الظاهرة التي لا تفتأ تظهر في مقاومة التحديث والالتفاف حوله، وبخاصة إذا ما اقترب من النخاع.

ثانيتها: قضية إسرائيل والعولمة والتي أعدت في شأنها دراسة مهمة حقاً جاءت من الأرض المحتلة، لم تعرض ولم تناقش في الندوة لأسباب قاهرة. وهي تستحق أن

ينظرُ فيها بعمق، سواء في ما جاء في مطلعها من مناقشة لمسألة العولمة بشكل عام، أو في خصوصيات الوضع الإسرائيلي بالذات وما تطرحه في شأن ما طرأ على المجتمع الإسرائيلي من تحولات عميقة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٧. الدراسة تقدم تحليلاً مثيراً للانتقال من مثالية الأيديولوجيا الاستيطانية الأولى بأصدائها الاشتراكية في ظل سيطرة الدولة والهستدروت على الاقتصاد واحتقارها للمبادرة الفردية والكسب الفردي، إلى ظهور حافز الربح والثراء وتدعيم مركز الطبقة الوسطى وطبقة رجال الأعمال مع التدفق الغزير للاستثمارات الأجنبية والاندماج الواضح في حركة العولمة. وهكذا بدأت عملية إقامة دولة حديثة لازمتها عملية فرز للمجتمع ذاته ونشأة ثقافة يهودية ـ إسرائيلية تعمق البعد الديني وتعتمد عليه في تشكيل الهوية الحديثة دون أن تصبح التعددية تهديداً لوحدة الأمة.

ثالثها: البعد السياسي الأمني الذي لم يلقَ اهتماماً كبيراً مع أنه وثيق الارتباط بمفهوم الأمن الوطني والسيادة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد. كانت هناك إشارة إلى مستجدات بالغة الأهمية بعد انهيار النظام الثنائي القطبية وذكرت من أمثلة ذلك استبدال مبدأ الأمن الدولي الذي يوفر الشرعية للتدخل في شؤون الدول الأخرى (دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. . . الخ) بمبدأ سيادة الدولة، وإقامة منظومة أمنية عالمية جديدة على أساس مرجعية من الاتفاقات الدولية للتسلح تقسم العالم إلى من يملك السلاح ومن يحرم منه، وسيطرة الكبار على نظم الرقابة المستجدة في مجالات التسلح.

رابعتها: حصاد ما دار من حديث طويل في شأن العولمة والتطوير التقاني والذي ما زال بعيداً عن أن يشفي الغليل. فلا الدراستان المقدمتان، ولا التعقيبات والمداخلات قد نقلتنا إلى ما بعد وصف تطور تقانة المعلومات، أو تشخيص الوضع العلمي ـ التقاني العربي الراهن تشخيصاً لا يبدو وكأنه قد تغير كثيراً، ولا حتى في تدقيق الرؤية في شأن حقيقة ما يُزعم تحقيقه في «النمور الآسيوية» من تقدم علمي وتقاني، وبالذات التحليل الرائد، الذي ورد في إحدى المداخلات، لقياس عمق التطور التقاني في صناعة الإلكترونيات الدقيقة في كوريا الجنوبية. لا تكفي بعد التشخيص، وعلى دقته، الإشارة العابرة إلى أن النجاحات المتميزة تبدأ صغيرة وتنمو في جو مؤازر، ولا الإيماءة التي جاءت على استحياء بأن القطاع الخاص ربما كان هو المرشح في عهد سيطرة قوى السوق لتحقيق شيء مما عجز القطاع العام وأجهزة الدولة عن تحقيقه.

وختاماً، فلقد كان تحرير هذا الكتاب تجربة ممتعة لمزيد من النظر في ما أثارته الندوة من مسائل مهمة وقضايا ساخنة. ولقد فرض أمر عرض وقائع الندوة بين دفتي كتاب ذي حجم مقبول اختصار الإسهامات الثرية التي حفلت بها، والتركيز على

جوهر ما جاءت به من أفكار. ولعلي لا أكون قد أسرفت في هذا الإيجاز بما ينتقص من قدر ما قدمه كل مشارك في جدية وإخلاص. ولقد استبعدت ما ورد في التعقيبات والمداخلات من عبارات الشكر والتقدير لجهود الباحثين اكتفاء بما جاء في كلمة الافتتاح من تقدير وشكر لكل المشاركين. ثم إنني آثرت ألا أورد أفكاراً بعينها إلى من قدموها مكتفياً بوضوح هذا في صلب الكتاب.

وكالعادة، فالمحرر يتحمل وحده ما قد يكون هناك من تجاوزات وتقصير في تحرير هذا الكتاب والذي لا تغني قراءة هذه المقدمة عن قراءته بعمق وروية.

كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب(*)

الأخوات والأخوة

يسرني نيابة عن مركز دراسات الوحدة العربية أن أُرحّب بكم جميعاً، وبمشاركتكم في هذه الندوة.

تقدّم ظاهرة العولمة ـ اليوم وكما يراه البعض ـ مثالاً للتحولات الكبرى في التاريخ التي معها ـ وبها ـ تتداعى شبكة العلائق والدلالات للمعاني التي رسَخت طويلاً عن الأشياء، فتحتاج ـ تبعاً لذلك ـ إلى أن يُعاد تعريفها وبناؤها في الوعي في ضوء الحقائق الجديدة التي تكتسب الأشياء تلك في سياقها دلالات جديدة.

ويفترض هذا الرأي أنه مع هذا التحوّل الكوني الجديد والصاخب (العولمة) سينتهي العمل بكثير من التصورات والمعارف التي أنجبتها لحظات تاريخية مختلفة منصرمة؛ ويفترض أن تجري مراجعة شاملة لرصيد هائل من المعتقدات السياسية والاقتصادية والثقافية التي دانت بها البشرية منذ ميلاد الدولة الحديثة قبل قرون خلت. وفي سياق هذا، سيكون ثمة متسع من التفكير لتنمية أسئلة عن المرحلة من نوع جديد. وأول تلك الأسئلة جميعاً، السؤال عمّا إذا كان العالم قد ولج حقاً حقبة من التطور نوعية تمثل قطيعة مع سابقتها على صعيد المناهج، والبرامج، والآليات، والمؤسسات... الخ. وربما تناسلت من هذا السؤال الأصل أسئلة فرعية عن مصير السيادة، والدولة الوطنية، والاقتصاد الوطني، والثقافة القومية، واستقلال المجال السياسي، وسائر ما يتصل بالهوية وبالشخصية الوطنية والقومية لمجتمع من المجتمعات المغلوبة في المنافسة العالمية: العلمية، والتقانية، والاقتصادية، مثل المجتمع العربي المعاصر.

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

على أن القول بأن التحول الكوني مُهوِل إلى هذا الحدّ، وأننا على أعتاب ولوج عالم جديد، هو ـ في حساب التحليل العلمي ـ محض فرضية تحتاج إلى إثبات حتى تستقر حقيقة. ولعل من المهتمين بما يجري في سياق العولمة من يعتقد أنه من المبكر جداً الاطمئنان إلى حقيقة أننا على عتبة عالم جديد، أو أننا على وشك أن نشهد نهاية المجال الوطني والسيادة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، بل إن ثمة من يذهب إلى حدّ احتساب العولمة مجرد إفراز من إفرازات الدولة القومية عند لحظة من لحظات تضخم قوتها وفيضها على العالم من حولها (المثال الأمريكي)؛ فيما يذهب آخرون إلى القطع بأن العولمة لا تعدو كونها أيديولوجيا جديدة نظير سابقتيها: «نهاية العالم» و«صراع الحضارات»!

ونظراً إلى ما يعانيه مفهوم «العولمة» أو «الكوكبة» عربياً من تشوش فكري، ولأن المعالجات الجادة له عربياً محدودة حتى الآن، وجد مركز دراسات الوحدة العربية ضرورة توفير مادة علمية حول الموضوع من خلال عقد ندوة فكرية تتناول بالتحليل والمناقشة مجمل الأسئلة الإشكالية المتصلة بمفهوم العولمة، ومجمل ما يمكن أن تفرضه حقائقها على الوطن العربي من تحديات مصيرية.

الأخوات والأخوة

تحتل هذه الندوة موقعاً متميزاً في نشاط المركز، فإضافة إلى أهمية موضوعها وأبحاثها ونوعية المشاركين فيها، فهي تصادف أيضاً تاريخ إكمال المركز عشرين سنة من بدء عمله في بيروت، أميرة العرب، أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، حيث بدأ من نقطة الصفر، وعاش مع لبنان تجربة الحرب الأهلية المريرة بكل أحداثها وأحزانها، واستطاع رغم كل ذلك أن يستمر في عمله دون أي انقطاع، وأن يحافظ على استقلاليته وعلى صيغة «الخبز مع الكرامة»، وأن ينتج ما يزيد على الثلاثمائة كتاب ومجلة توشك أن تنهي السنة العشرين من عمرها ولم تتوقف عن الصدور رغم كل الظروف التي مرّ بها لبنان، كما جسد صيغة ناجحة للعمل المؤسسي. ولم يكن كل هذا ممكناً لولا مساهمة ودعم الكثيرين من مفكري هذه الأمة في مناشطه المختلفة، ومن بينهم الكثيرون منكم الذين يشاركون في هذه الندوة.

الأخوات والأخوة

لقد حرص المركز عند الدعوة للمشاركة في هذه الندوة، ووفاءً للتقاليد العلمية التي يتمسك بها ويعتزّ، على أن يعكس المشاركون فيها مدارس فكرية رئيسية مختلفة، وخبرات أقطار وأجيال عربية مختلفة حول الموضوع، وعلى توسيع دائرة المشاركة في ندواته، وبخاصة مشاركة المرأة العربية.

إن المركز حريص على أن تتوفر لهذه الندوة، كما في كل ندوات المركز

السابقة، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، وأن يشعروا أنهم يستطيعون بكل حرية أن يفكروا في هذه الندوة بصوت عالٍ دون خشية من سوء فهم أو أحكام مسبقة، وأن يتم في هذه الندوة حوار عميق وهادىء ومسؤول، يحترم وجهات النظر الأخرى ولا يصادرها. وسيكون المركز من جهته حريصاً وأميناً على نقل كل آرائكم ومناقشاتكم في هذه الندوة في الكتاب الذي سينشر حولها في أقرب وقت ممكن.

يبقى عليّ واجب التقدم بالشكر، وأن أشيد باعتزاز بالجهد الذي بذله الأخوة السيد يسين، وطاهر كنعان، وعبد الإله بلقزيز، وغسان سلامة، ومحمد عابد الجابري في الإعداد لمخطط هذه الندوة، ولكن المركز وحده يتحمل مسؤولية المخطط النهائي للندوة.

وختاماً، فإنني أكرر ترحيبي بكم جميعاً في هذه الندوة، شاكراً لكم تلبية الدعوة ومساهمتكم الفكرية فيها، معتذراً لكم جميعاً عن برنامج حرص المركز على أن يستفيد فيه إلى أقصى ما يمكن من وجودكم في هذه الندوة، مع كل ما سيسببه لكم ذلك من إرهاق، أعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً.

وفقكم الله في هذه الندوة إلى نجاح أنتم الأقدر على إبداعه.

المشاركون

د. ابراهيم العيسوي	(مصر)
د. أحمد صدقي الدجاني	(فلسطين/ مصر)
أ. أديب الجادر	(العراق/ سويسرا)
د. أسامة أمين الخولي	(مصر)
د. أسامة عبد الرحمن	(السعودية)
د. اسماعيل صبري عبد الله	(مصر)
د. إقبال الرحماني	(الكويت)
د. إلهام كلاّب البساط	(لبنان)
د. الياس غنطوس	(لبنان)
أ. الياس مطران	(لبنان)
د. انطوان زحلان	(فلسطين/ انكلترا)
د. ايلي سالم	(لبنان)
أ. برهان الدجاني	(فلسطين/ لبنان)
د. بطرس لبكي	(لبنان)
د. بول سالم	(لبنان)
أ. جميل مطر	(مصر)
أ. جوزف سماحة	(لبنان)
د. حازم البيلاوي	(مصر/ لبنان)
د. حسام عيسى	(مصر)
د. حسن إبراهيم	(الأردن/ مصر)
د. حسن الشريف	(فلسطين/ لبنان)
د. خلدون النقيب	(الكويت)
د. خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
د. رضوان السيد	(لبنان)
أ. رفعت النمر	(فلسطين/ لبنان)
أ. رياض الريس	(سوريا/ لبنان)
أ. سالم عبد الباقي	(لبنان/ نيجيريا)
د. سمير المقدسي	(لبنان)
د. سهام الفريح	(الكويت)
د. سيار الجميل	(العراق/ الأردن)
د. شفيق الأخرس	(سوريا/ لبنان)
د. صائب جارودي	(لبنان)
أ. صباح ياسين علي	(العراق)
د. طلال عتريسي	(لبنان)

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب)
د. عبد الإله الديوه جي (العراق/ لبنان)
د. عبد الخالق عبد الله (الإمارات)
د. عدنان السيد حسين (لبنان)
د. عزيز العظمة (سوريا/ ألمانيا)
د. عصام نعمان (لبنان)
د. عمرو محي الدين (مصر)
أ. عوني فرسخ (الإمارات)
د. فادي مغيزل (لبنان)
د. فاطمة الجامعي الحبابي (المغرب)
أ. الفضل شلق (لبنان)
د. فهمية شرف الدين (لبنان)
أ. كريم بقرادوني (لبنان)
أ. كريم مروة (لبنان)
أ. ليلى شرف (الأردن)
د. مجدي حماد (مصر)
د. محمد إبراهيم منصور (مصر)
د. محمد الأطرش (سوريا)
د. محمد جابر الأنصاري (البحرين)
د. محمد عابد الجابري (المغرب)
أ. محمد عارف (العراق/ انكلترا)
أ. محمد فايق (مصر)
د. محمد محمود الإمام (مصر)
د. محمود عبد الفضيل (مصر)
أ. محمود عوض (مصر)
د. مصطفى خوجلي (السودان/ لبنان)
أ. معن بشور (لبنان)
أ. منح الصلح (لبنان)
د. منير الحمش (سوريا)
د. مهدي الحافظ (العراق/ لبنان)
د. موضي عبد العزيز الحمود (الكويت)
د. نبيل الدجاني (لبنان)
د. نسيم خوري (لبنان)
د. نيفين مسعد (مصر)
د. هدى جمال عبد الناصر (مصر)
أ. وليد عودة (لبنان)
د. يوسف حمد الابراهيم (الكويت)
د. يوسف صايغ (فلسطين/ لبنان)

القسم الأول

الإطار العام لظاهرة العولمة

الفصل الأول

في مفهوم العولمة

السيد يسين(*)

مقدمة

منذ عام ١٩٨٩ الذي شهد أكثر أحداث القرن العشرين درامية، وهو انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، بدأت مشروعاً علمياً كان الهدف منه محاولة منهجية لفهم ماذا حدث في العالم؟ ولماذا حدث؟ وكانت الحصيلة الأولى للمشروع الدراسة التي نشرتها بعنوان: «تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية»(١)، والتي أكدت فيها سقوط الشمولية كنظام سياسي مرة واحدة وللأبد، ولكن حرصت على أن أؤكد أن هذا لا يعني سقوط الماركسية كايديولوجيا، لأن النظم السياسية إذا كانت تسقط، فإن الايديولوجيات باعتبارها في المقام الأول أنساقاً مترابطة من القيم التي تتعلق بالتطور الاجتماعي، قد تضعف، وقد تتوارى وقد تتجدد، ولكنها لا تسقط. فالماركسية تهدف إلى تحقيق أقصى درجة من درجات الحرية الإنسانية في إطار من العدالة الاجتماعية الشاملة، فكيف تسقط هذه القيم التي تعبر في الواقع عن أشواق الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى الحرية والعدل؟ وفي الوقت نفسه، نقدت الاتجاه الذي كان قد بدأ يتبلور زاعماً أن الرأسمالية قد صعدت وتربعت على المسرح العالمي بغير منافس بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو الاتجاه الذي تطور من بعد على يد فرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير **نهاية التاريخ** ليتحول إلى أكبر محاولة معاصرة

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

(١) انظر في ذلك: السيد يسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦).

لصياغة وعي كوني زائف الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين!

كان الهدف من الدراسة ـ بالإضافة إلى تفنيد دعاوى الرأسمالية وادعاءاتها بارتباطاتها الوثيقة مع الديمقراطية ـ تحطيم الثنائيات الزائفة التي ملأت الفضاء الفكري للقرن العشرين، والتي درجت على ضرورة الاختيار الحتمي بين الفردية والجماعية، وبين القطاع الخاص والقطاع العام، وبين العلمانية والدين، وبين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل، وبين الأنا والآخر على الصعيد الحضاري. وقدمت فرضاً يقوم على أساس أن التوفيقية ستكون هي لغة القرن الحادي والعشرين، وأن النموذج التوفيقي العالمي الجديد سيتسم بسمات أربع، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمي وهي:

١ ـ التسامح الثقافي المبني على مبدأ النسبية الثقافية في مواجهة العنصرية والمركزية الأوروبية والغربية.

٢ ـ النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الايديولوجية.

٣ ـ إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان في سياقات ديمقراطية على المستويات كافة، بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكولوجي، والتي تقوم على أساس محاولة صب الإنسان في قوالب جامدة باستخدام العلم والتقانة (التكنولوجيا).

٤ ـ العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، وتقليص مركزية الدولة.

٥ ـ إحياء المجتمع المدني في مواجهة الدولة التي غزت المجال العام، ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص.

٦ ـ التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية.

وقلت اننا نشهد ـ في ما نرى ـ المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التي سقطت، وبداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشري».

غير أنه يبدو أن هذه الدراسة الأولى من مشروعنا لفهم العالم، كانت متفائلة أكثر مما ينبغي، لأنه سرعان ما تبين لي من خلال التعمق في قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمي المتغير، أننا بصدد معارك كبرى ايديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية، من الصعب التنبؤ الآن بنتائجها النهائية، لأن المسألة ستتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التي تقودها تحت شعار العولمة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم.

وهكذا من خلال دراستين: **الأولى** «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع

العالمي»، والثانية «حوار الحضارات في عالم متغير»، استطعنا أن نحدد أولاً ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث في الوقت الراهن، الثورة السياسية وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والثورة القيمية وتعني الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، والثورة المعرفية، وهي تتركز في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. ثم حاولنا من بعد في الدراسة الثانية عن حوار الحضارات أن نصوغ إطاراً نظرياً مرجعياً على أساسه يمكن تحليل الظواهر المتفاعلة في عالم اليوم، وهو إطار مثلث الجوانب يقوم على دراسة العولمة، والعلاقات المتعددة الأطراف، والقومية.

ومما لا شك فيه أن البعد الأول، وهو العولمة، هو أبرز هذه الأبعاد، لأنه يشير إلى العملية التاريخية الكبرى التي تحفر مجراها بشدة في التاريخ الإنساني الراهن، وتؤثر تأثيرات بالغة العمق في كل المجتمعات المعاصرة، المتقدمة والنامية على السواء.

أولاً: تعريف العولمة

تظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. ولكن العولمة ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

وهناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد.

ويرى بعض الباحثين[٢] أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، وهي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التقاني (التكنولوجي)، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث.

ويمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً إلى تعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الايديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً.

وهناك في البداية أوصاف عامة للعولمة، قد لا تغني في التحليل الدقيق لمكوناتها، وإن كانت تعطي فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية. من ذلك مثلاً ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التي

---

(٢) انظر دراسة: أنتوني ماكغرو، «تأصيل الدراسات الكونية،» في: Anthony G. McGrew and Paul G. Lewis, *Global Politics: Globalization and the Nation-State* (Cambridge [England]: Polity Press; Oxford [England]; Cambridge, MA: Blackwell Publishers, 1992), pp. 1-30.

تغطي أغلب الكوكب أو التي تشيع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكاني، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة. والعولمة من ناحية أخرى، تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العالمي. وهكذا فبالإضافة إلى بعد الامتداد إلى كل أنحاء العالم، يضاف بعد تعمق العمليات الكونية.

ونستطيع في مجال تعريف العولمة بطريقة تحليلية أن نتأمل محاولة نظرية لافتة قام بها جيمس روزناو[٣] أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين.

ويقرر روزناو منذ البداية ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة. ويقرر: «وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة». ويعقب قائلاً: في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع».

ويمكن القول إن منهج روزناو في وضع تعريف للعولمة يتمثل في ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية، وهكذا يطرح سؤالاً رئيسياً مبناه: ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تقاني أم من خلال الأزمة الإيكولوجية؟ وهل هي عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم أنه لا تزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟

---

(٣) جيمس روزناو، ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧).

كل هذه الأسئلة التي يطرحها روزناو عبارة عن قائمة شبه كاملة لعشرات التساؤلات التي تطرحها العولمة بأبعادها المعقدة والمتشابكة. وليس شرطاً أن يستطيع أي باحث أن يجد إجابات عن كل سؤال مطروح. فنحن كباحثين ومثقفين وسياسيين ـ ومن مختلف الدول ـ ما زلنا في مرحلة فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها. هي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إننا نستطيع أن نقول ان العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة.

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر.

وأياً كان الأمر، فيمكن القول إن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.

والمواد والنشاطات التي تنتشر عبر الحدود يمكن ـ كما يقرر روزناو ـ تقسيمها إلى فئات ست: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات، أشكال من السلوك والتطبيقات.

وغني عن البيان أن أكثر الأشياء تعيناً من بين كل هذه هي البضائع والخدمات.

في ضوء ذلك كله يمكن إثارة سؤال رئيسي: كيف تحدث العولمة؟ وبعبارة أخرى، بأي الطرق أو من خلال أي قنوات يتم انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود؟

في رأي روزناو، تتم عملية الانتشار من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة:

١ ـ من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.

٢ ـ الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

٣ ـ من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤ ـ من خلال تماثل المؤسسات.

غير أن ذلك لا يعني أن عملية العولمة تسير على النطاق القومي بغير مقاومة. فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية. فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما تؤكد

المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود. والعولمة تعني توسيع الحدود، في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود، وفي المجال الثقافي والاجتماعي، العولمة تعني انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ.

ويشهد على ذلك موقف البلدان العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الانترنت. فهناك بلدان عربية تفرض حظراً تاماً على ذلك، ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة، وهناك بلدان عربية أخرى أكثر ليبرالية، مثل مصر، لا تضع أية قيود على استخدام الانترنت. ومن هنا يمكن القول إن قبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر: فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، ولكنه يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وقد يرفض قطر آخر العولمة الاتصالية.

ولم ينفرد العلماء الاجتماعيون الغربيون بمحاولة تعريف العولمة، بل لقد تصدى لهذه المهمة مؤخراً عدد من المفكرين العرب، الذين ينتمون إلى تخصصات الفلسفة والاقتصاد. ومن أبرز هؤلاء المفكر السوري المعروف أستاذ الفلسفة صادق جلال العظم[٤]، وله محاولة جسورة تستحق التأمل، قدمها كورقة بحثية عنوانها: «ما هي العولمة؟»، في الندوة التي نظمتها في تونس في الفترة من ١٧ ـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

والعولمة عند صادق العظم هي: «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره».

وينتهي العظم إلى صياغة تعريف عام للعولمة بكونها «هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ».

وجدير بالذكر أن هذا التعريف جزء من تحليل متكامل للظاهرة يستحق التأمل.

---

(٤) صادق جلال العظم، «ما هي العولمة،» (ورقة بحثية) (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦).

ومن ناحية أخرى، حاول الاقتصادي المصري عمرو محي الدين[(٥)] في كتاب له قيد النشر بعنوان **المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة**، وفي ضوء تحليل اقتصادي دقيق، أن يعرّف العولمة من خلال دراسته لتغير بنية النظام الاقتصادي الدولي. وهو يقرر أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم ينشأ فجأة، ولكنه نما في أحضان النظام القديم وخرج منه. وقد بدأت بذوره الأولى في منتصف الستينيات، ثم بدأت توجهاته تتضح في السبعينيات، وتسارعت وتائره في الثمانينيات، بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينيات. ويقرر أن هيكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتسم بعدد من الخصائص والسمات المهمة، وهي:

١ ـ انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) بإعلان الولايات المتحدة عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

٢ ـ عولمة النشاط الإنتاجي.

٣ ـ عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

٤ ـ تغير مراكز القوى العالمية.

٥ ـ تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

وهناك محاولة أخرى للاقتصادي التونسي الشاذلي العياري نشرت في نشرة المنتدى التي يصدرها منتدى الفكر العربي في عمان بعنوان: «الوطن العربي وظاهرة العولمة: الوهم والحقيقة»، وهي من أنضج الكتابات العربية في التمييز بين أنماط العولمة المختلفة. والخلاصة أن الباحثين قد تعددت مناهجهم في تعريف العولمة، فبعضهم ركز على أبعادها وتجلياتها المختلفة مثل روزناو، وعمرو محي الدين، وبعضهم الآخر مثل صادق العظم، آثر أن يقدم تعريفاً صورياً جامعاً للعولمة.

وفي كل الحالات لا يمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها وأبعادها في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة.

ثانياً: النشأة التاريخية للعولمة

يمكن القول إن للعولمة تاريخاً قديماً، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة، في السياسة والاقتصاد والاجتماع

---

(٥) عمرو محي الدين، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة (مخطوطة قيد النشر، ١٩٩٧).

والثقافة. ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والتقانية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال، والتي يمكن القول إنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسيب الالكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الانترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود.

وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكننا أن نعتمد على النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون[٦] في دراسته المهمة «تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي»، والذي حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان.

ونقطة البداية عند روبرتسون هي ظهور «الدولة القومية الموحدة»، على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، ذلك أن ظهور المجتمع القومي منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة، وأن الدولة القومية المتجانسة، والتجانس هنا بمعنى التجانس الثقافي والمواطنين الذين يخضعون لإدارتها، تمثل تشكيلاً لنمط محدد من الحياة. ويمكن القول في الحقيقة إن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، بمعنى أن إذاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومي كصورة من صور الاجتماع المؤسسة، كان جوهرياً بالنسبة إلى تعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمان.

وهناك مكونان آخران للعولمة وهما ـ بالإضافة إلى المجتمعات القومية ـ مفاهيم «الأفراد» و«الإنسانية».

وبناءً على هذه الاعتبارات صاغ روبرتسون نموذجه من خلال تعقب البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن، والذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد. وينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي:

١ ـ المرحلة الجنينية

استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية، وإضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى. كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية. وسادت نظرية

---

(٦) انظر دراسة: رولاند روبرتسون، «تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي،» في: *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modernity: A Theory, Culture and Society Special Issue*, edited by Mike Featherstone (London; Newbury Park: Sage Publications, 1990), pp. 15-30.

عن العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الغريغوري.

٢ ـ مرحلة النشوء

استمرت في أوروبا أساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده. فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية. وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في «المجتمع الدولي». وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

٣ ـ مرحلة الانطلاق

استمرت من عام ١٨٧٠ وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين. وظهرت مفاهيم كونية مثل «خط التطور الصحيح»، والمجتمع القومي «المقبول»، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في «المجتمع الدولي»، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها. وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال.

وتمت المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل. وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، والتبني شبه الكوني للتقويم الغريغوري. وقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

٤ ـ الصراع من أجل الهيمنة

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات. وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق. ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة. وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وبروز دور الأمم المتحدة.

٥ ـ مرحلة عدم اليقين

بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات. وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات. وحدث

هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية. وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه. وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة. وظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائي القومية. وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنية العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

ومن الواضح أن هذا التخطيط العام لا يغني عن العديد من التفاصيل التاريخية. وفي الوقت نفسه يمكن إثارة التساؤل عن مصير صور الكونية التي تبلورت في الفترة من ١٨٨٠ حتى عام ١٩٢٥، وهل ستستمر أم ستتغير؟ بالإضافة إلى الموضوع البالغ الأهمية، وهو كيف ستستجيب المجتمعات المختلفة للموجة المتصاعدة للكونية؟

ثالثاً: التجليات المختلفة للعولمة

للعولمة تجليات متعددة، اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية(٧). التجليات الاقتصادية تظهر أساساً في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج من آخر دورة للغات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات الدولية النشاط، والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره.

وتثار بالنسبة إلى التجليات الاقتصادية للعولمة «مشكلة أزمة الدولة القومية» وتأثير العولمة في مفهوم وتطبيقات «فكرة السيادة الوطنية». من ناحية أخرى، تثور المناقشة حول دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية، من ناحية تأكيده أو تغيير صورته، بالإضافة إلى أسئلة شتى حول صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساساً للتنمية في مختلف بلاد العالم، والمخاطر التي يمكن أن تنجم من التنمية الوحيدة البعد، والتي تركز فقط على الجانب الاقتصادي.

وهناك تجليات سياسية للعولمة من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد تثار عدة أسئلة:

---

(٧) انظر في ذلك: السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، ٢ ج (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥).

هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطية هي الديمقراطية الغربية، أم أن هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات في العالم؟

وهل هناك إجماع على احترام مواثيق الإنسان؛ أم أن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق الإنسان العالمية؟

بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والاستخدام المعيب لفكرة التدخل، والذي في أكثر صوره فجاجة يؤدي إلى إصدار قرارات باسم الشرعية الدولية، لحصار بعض الشعوب، مثل حصار الشعب العراقي والشعب الليبي.

ومن ناحية أخرى، هناك تجليات ثقافية للعولمة. والمشكلة المطروحة هي الاتجاه إلى صياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ومعاييرها، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب. والسؤال هنا: هل تؤدي هذه الثقافة العالمية ـ حال قيامها وتأسيسها ـ إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟

وأخيراً، هناك عولمة اتصالية تبرز أكثر ما تبرز من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة. وتدور حول الانترنت أسئلة كبرى، ولكن من المؤكد أن نشأتها وذيوعها وانتشارها ستؤدي إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان.

خاتمة

ويضيق المجال عن التعرض لمختلف أنماط العولمة. فإذا كان النمط السائد هو العولمة «المؤمركة»، فهناك عولمة «متأوربة» حيث تحاول أوروبا مقاومة سيادة النمط الأمريكي، وفي الوقت نفسه هناك عولمة على الطريقة الآسيوية[٨].

وتبقى مسألة في منتهى الأهمية، وهي موقف المجتمعات المختلفة من العولمة، هناك معركة كبرى ايديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن تتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، وتدرك سلفاً أن العولمة عملية

---

(٨) الشاذلي العياري، «الوطن العربي وظاهرة العولمة: الوهم والحقيقة،» المنتدى (عمّان)، السنة ١٢، العدد ١٤٥ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧).

تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمه في صورة جديدة. وهذه الاتجاهات برزت في أوروبا، وفي فرنسا على وجه الخصوص، من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكي الفرنسي، والذي تبلور بشكل خاص في تقرير الحزب الصادر في ٣ نيسان/ابريل عام ١٩٩٦ بعنوان: «العولمة وأوروبا وفرنسا»، وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية، فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلي لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها ـ أبعد من ذلك ـ تحاول أن تقدم البديل. ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذي حرره جيري ماندر وادوارد سميث عام ١٩٩٦ وعنوانه: **القضية ضد الاقتصاد الكوني ونحو تحول إلى المحلية**، وهو يحتوي على أكثر من أربعين دراسة متعمقة.

أما في الوطن العربي، فنحن ما زلنا في غمار المناقشات الايديولوجية الرافضة للعولمة من دون دراسة كافية لقوانينها، أو التيارات التي تقبلها من دون أي شروط أو تحفظ.

ويمكن القول إنه في الفترة الأخيرة فقط بدأت تباشير الدراسات الجادة الرصينة للعولمة وتأثيراتها في الوطن العربي، وربما تكون ندوتنا هذه علامة على طريق الفهم المتعمق لظاهرة معقدة ومركبة. ويمكن في ضوء هذا الفهم صياغة استراتيجيا عربية قومية، لا للمواجهة الرافضة رفضاً مطلقاً، ولكن للتفاعل الحي الخلاق. ولكن هل تسمح بهذا الإرادة السياسية العربية القومية؟ هذا هو السؤال، وهو صلب الأزمة الراهنة في الوطن العربي.

تعقيب (١)

عمرو محي الدين(*)

لست ممن يجبذون إنفاق الوقت في محاولات الوصول إلى تعاريف محددة مانعة جامعة، كما أنني أتحفظ بعض الشيء على منهج المراحل التاريخية وأميل أكثر إلى دراسة آليات الظاهرة ومدلولاتها ونتائجها، ومن ثم تحديد إمكانية وكيفية التعامل معها. العولمة كما نشاهدها اليوم ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية ونتيجة طبيعية لتطورها، واتخذت أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية. ويجري العرف السائد في الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها «زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات»، وهو تعريف يقف موقفاً محايداً من طبيعة هذا الارتباط المتبادل سواء أكان ناشئاً عن علاقة متكافئة أم علاقة غير متكافئة، أي بين تابع ومتبوع أو كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات.

ولقد تمت عولمة النشاط الإنتاجي من خلال آليتين مهمتين هما: التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد لعبت الدور الرئيسي في هذا المضمار الشركات العالمية المتعدية الجنسية التي اتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر. فخلال الفترة من ١٨٢٠ وحتى ١٨٧٠ وصل متوسط معدل نمو التجارة العالمية سنوياً إلى ٥,٥ بالمئة، في حين بلغ في الفترة التالية (١٨٧٠ ـ ١٩١٣) معدلاً سنوياً نسبته ٣,٥ بالمئة إلى ٤ بالمئة، ويرجع ذلك أنه بحلول عام ١٨٧٠ كانت الثورة الصناعية قد انتقلت إلى كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة. ولقد شهدت هذه الفترة، وبخاصة بعد الربع الأول من القرن التاسع عشر، نقطة التحول الأولى للرأسمالية الصناعية، حيث أصبح توسعها مقيداً بتوافر المواد الأولية الرخيصة،

(*) مستشار في بنك الكويت الصناعي.

والسلع الغذائية اللازمة للتوسع في العمالة الصناعية من ناحية، وتوافر الأسواق لمنتجاتها من ناحية أخرى. وهكذا شهدت هذه الفترة أكبر حركات لانسياب رؤوس الأموال واتجاهها نحو قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير من الدول النامية، وتم بناء على ذلك إدماج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي، ونشوء نمط تقسيم العمل الدولي الذي ظل سائداً حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين. ولم يكن من الممكن لهذه العولمة أن يكتب لها النجاح ما لم تصاحبها وتساندها عولمة سياسية وثقافية للتأثير في قرارات النخب السياسية في هذه البلدان وفي اختياراتها الإستهلاكية. وقد بدأت محاولات عولمة الأنشطة المالية خلال هذه الفترة، وقد ساعد على ذلك بعض التطورات التقانية المهمة، لعل أهمها هو تركيب الخط التلغرافي بين لندن ونيويورك ودوره في اندماج أسواق المال فيهما. ومع نهاية عام ١٩١٣ تحطمت آليات العولمة، أو إن شئنا الدقة تعطلت آلياتها أو توقفت. وشهدت الفترة (١٩١٣ ـ ١٩٤٥) تراجعاً كبيراً في معدلات التجارة الدولية، حيث انخفض متوسط معدل نموها السنوي إلى ٠,٩ بالمئة وزادت معدلات الحماية بما لم يسبق له مثيل، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ووصلت ذروتها مع قانون سموت ـ هولي عام ١٩٣٠، كما تراجعت معدلات انسياب رؤوس الأموال وانحصرت في مجالات محدودة.

وقد خرجت الرأسمالية الصناعية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى وحاولت لملمة قواها ومداواة جراحها، وكان الهم الأول لها منذ انتهاء الحرب الثانية وحتى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات هو العمل المستمر على إزالة كافة العقبات والقيود أمام استعادة عمليات العولمة من جديد. إلا أن استعادة هذه العولمة يتم الآن في ظل ثورة صناعية جديدة، في مجال المعلومات والاتصالات وتقنياتها، وفي مجال التقانة الحيوية، وما يرتبط بها. وقد أدى هذا إلى تسارع معدلات العولمة سواء عولمة النشاط الإنتاجي أو عولمة النشاط المالي. وتلعب الدور الرئيسي في عولمة النشاط الإنتاجي الآن مؤسسات عملاقة هي الشركات المتعدية الجنسية التي يصل عددها ـ طبقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٥ لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة ـ إلى ٣٧ ألف شركة تعمل من خلال ٢٠٠ ألف فرع، بلغ رصيد استثماراتها ٢,٧ تريليون دولار عام ١٩٩٥، وذلك مقابل رصيد استثمار قدره ٣٧٠ بليون دولار عام ١٩٧٨. وتستحوذ على ٥٠ بالمئة من هذا الرصيد أكبر مائة شركة عالمية. والشركات العالمية مسؤولة عن ١/٣ الناتج العالمي، و٧٥ بالمئة من الطاقة العالمية الخاصة للبحث والتطوير، وهي تستخدم ٧٣ مليون عامل يمثلون ١٠ بالمئة من حجم الاستخدام العالمي.

وقد صاحب الثورة الصناعية الجديدة وتوسع نشاط الشركات العالمية، تغير جذري في نظم الإنتاج والإدارة، وفي تقسيم العمل الدولي، وفي دور الدولة، وأهداف السياسة العامة. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية، وبخاصة منذ عام

١٩٥٠، زيادة معدلات نمو التجارة الدولية بنسبة ٨,٦ بالمئة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٣، وإن كانت معدلاتها قد تراجعت إلى معدل نمو سنوي بنسبة ٣,٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣)، ثم بدأت بالتسارع مرة أخرى لتبلغ أوجها في التسعينيات. ومنذ السبعينيات، تصاعدت معدلات انسياب الاستثمار المباشر وزادت سرعتها في الثمانينيات والتسعينيات. وقد بدأت خطوات عولمة النشاط المالي منذ منتصف الستينيات، حين نشأ سوق اليورودولار. وفي السبعينيات ـ وبخاصة في النصف الثاني منها ـ بدأت الخطوات نحو إزاحة القيود على تحركات رؤوس الأموال، ثم إزالة القيود أمام المؤسسات المالية المحلية في استخدام الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية، ثم تطور وتوسع استخدام المستجدات أو المشتقات المالية. وعولمة النشاط المالي هي التي تستحق منا الوقفة والتأمل والدراسة واستشراف المستقبل، ذلك أن رأس المال المالي العالمي قد بلغ أبعاداً قادرة على التأثير في مجريات الأمور وحركتها على المستوى العالمي، بل أصبح قادراً على التأثير في توجهات رأس المال المنتج الذي يتخذ من نشاط الاستثمار المباشر سبيلاً. وقد ساعدت الثورة الصناعية الجديدة سواء في مجال الحاسوب أو وسائل الاتصال عملية عولمة النشاط المالي بسرعة فائقة، كما أنها ساعدت على التأثير في قرارات الأفراد الاستهلاكية، ومن ثم في اختيارهم لأسلوب الحياة. ومنذ نهاية السبعينيات تصاعدت معدلات انسياب رأس المال المالي سنة بعد أخرى.

وما نود التأكيد عليه هنا هو أن استعادة النظام الرأسمالي لعولمته كان هو الوجه الآخر لانتهاء الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تتعامل بآلياته، ولا تسير بمنطقه. وهكذا يمكن القول إن الفترة من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٤٥، ثم ما تلاها من فترات اتسمت بالمحاولات الدؤوبة للنظام الرأسمالي لاستعادة عولمته. وهذه هي الفترة التي كان من المسموح فيها لنظم أخرى متغايرة أن توجد وأن تعزف أنغاماً أخرى غير اللحن الرأسمالي، إلا أنه ما إن استعادت الرأسمالية الصناعية عولمتها حتى كان من الصعب على هذه النظم أن تستمر، وكان عليها أن تستخدم أدوات النظام الرأسمالي الموسيقية وأن تعزف ألحانه. ويمكن القول إن استعادة النظام الرأسمالي الصناعي لعولمته إنما صاحبه في الوقت ذاته تصاعد قوة المؤسسات الدولية الوسيطة والمتحدثة باسمه. وإذا كان عقد الثمانينيات قد اتسم بالجدل أحياناً، وبالرفض أحياناً أخرى لأطروحات هذه المؤسسات وتوليفاتها من السياسات التنموية من جانب الدول النامية، فإن بداية عقد التسعينيات تشهد بالرضوخ والقبول غير المشروط من جانب الدول النامية دولة تلو دولة لهذه الشروط تحت مسميات عديدة.

تعقيب (٢)

سيار الجميل(*)

لم تزل «العولمة» مصطلحاً ومضموناً في طور من الغرابة، ولم تعرف بعد الاستقرار. إنها ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين، مثلما تبلورت القومية عملياً مع نهايات القرن التاسع عشر. . . وبينهما ازدهرت الظاهرة الايديولوجية. إن كلاً من القومية والايديولوجيا تتعارض مع العولمة كظاهرة جديدة. والعولمة في الحقيقة، نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وميكانزماته، ومنجزاتها حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك «التطورات» التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان. هكذا تأتي فلسفة «العولمة» لتجسّد حصيلة كل ما حفل به التاريخ الحديث للبشرية لتأسيس تاريخ عولمي جديد للإنسان يستمد جزءاً ـ حتى ولو كان يسيراً ـ في منطلقاته مما حفل به القرن التاسع عشر كولونيالياً، ومما حفل به القرن العشرين امبريالياً. . من أجل تأسيس القرن الحادي والعشرين كابيتالياً! بمعنى: إذا كان الأول عسكرياً، وإذا كان الثاني سياسياً. . فإن الثالث سيكون لا محالة اقتصادياً بالدرجة الأساس. . فإذا ما جاءكم اليوم ليقول بتصادم الحضارات كوجه كالح للعولمة، فلا بد من إغناء الوجه الصالح للعولمة من أجل تكامل الحضارات والتقاء الثقافات الحية على وجه الأرض.

وعليه، فلقد سجلت «العولمة» في أولى خطواتها صفحات اقتصادية، فكان من أبرز ضحاياها الكيانات المؤدلجة ودول السيادات القومية والتي كانت بمثابة رموز مقدسة، وهي في طريقها زاحفة نحو التعولم. ولم ينحصر الأمر في الاقتصادات المعولمة، بل طالت ـ وبسرعة شديدة ونسبية عالية ـ هذه «العولمة» ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها وتقاليدها التي كانت إلى عهد قريب بمثابة عوالم تكتنفها الغرابة والقداسة والمثل والخصوصيات والرموز والمطلقات. . تأتي العولمة الثقافية لكي تفتح

(*) أستاذ التاريخ الحديث في جامعة آل البيت، الأردن.

العالم كله بعضه على بعضه الآخر، وباتت الحياة البشرية بكل أصنافها تنزع شيئاً فشيئاً إلى أن تتعولم.

ومن أبرز وسائل الاختراق: القنوات الفضائية والالكترونيات والحواسيب والانترنت ووسائل الاتصالات الجديدة والعلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية.. وأدوات التغيير المستقبلية والتفكير النسبي والتشيؤات التقنية والتكتلات الاقتصادية والثورة الموسوعية «وأن ما حققه الإنسان في العشرين سنة الأخيرة يتفوق على منجزاته جميعها عبر آلاف السنين» ـ على حد تعبير وليم ماركيز. معنى ذلك: ان الكوننة (Globalisation) أو العولمة (Mondialisation) والعلم الذي تختص به «Globology»: حصيلة المنجز السريع والمتنوع للإنسان في دخوله إلى قرن جديد.

ثمة أفكار وتحليلات موسعة عن فلسفة «العولمة الجديدة» وعلم النظام العالمي عالجتها بالتفصيل في كتابي الموسوم: **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم**. ويمكنني في هذه العجالة أن أذكر بأعمال كثير من المفكرين الذين ساهموا في إغناء مفاهيم العولمة من الاقتصاديين، ومن الانثروبولوجيين وغيرهم من علماء السياسة، ومن السوسيولوجيين والقانونيين... وغيرهم. فماذا نجد من خلال قراءة ونقد أعمال هؤلاء الذين تباينت تفسيراتهم للعولمة نتيجة تباين منطلقاتهم الفكرية والمعرفية والإيديولوجية؟ ثمة إجماع على أن «العولمة» هي الأداة الحقيقية الأولى والمعاصرة والشاملة لمدى النمو الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات؛ من نمو خارق للمألوف أحدث ظاهرة غريبة من نوعها في الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج القومي لشتى دول العالم لم يزد معدله على ١,٩ بالمئة سنوياً خلال السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٤، في حين حققت التجارة العالمية في الفترة نفسها نمواً بمعدل ٥,٣ بالمئة سنوياً.

إن الدينامية المسيطرة والسريعة في حركة الصادرات في مقابل ركود الأسواق القومية هي التي أوجدت حاجة ماسة إلى اختراع مصطلح جديد لمفهوم مخفي في التفكير، سمي بالكوننة (أو العولمة) الذي كان أول من أطلقه معرفياً عالم السوسيولوجيا الكندي مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم «القرية الكونية». وتنبأ بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر الحرب الفييتنامية، حتى وإن لم تهزم عسكرياً، وذلك لأنها تحولت إلى «حرب تلفزيونية» سوف لن تسمح للأمريكان بأن يستمروا في قصفهم فييتنام دون أية احتجاجات ودون أي قصاص!

وتبنى هذه الفكرة بعده زبيغنيو بريجنسكي الذي أصبح فيما بعد مستشاراً للرئيس الأمريكي كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، وعمل على أن تقدّم أمريكا، التي تمتلك ٦٥ بالمئة من المادة الإعلامية الميدية العالمية، «نموذجاً كونياً للحداثة» يحمل القيم الأمريكية التي يذيعونها دوماً في الحرية وحقوق الإنسان، وعملها الدائب لإزاحة

عصر الإيديولوجيا التي يتبناها السوفيات المعادين للأمريكان. ونجح الأمريكان أكثر من غيرهم في التخلي عن القنوات العتيقة للاتصالات لتحل محلها شبكات تلفزة ومراسلين في كل مكان من العالم، كما بدأوا بمخاطبة العقول سينماوياً وتلفزيونياً وحتى الوصول إلى استخدام الفضاء الكوني.

انتشرت الحداثة الأمريكية على مستوى العالم بسرعة فائقة في الأوساط العليا والشعبية معاً، على عكس الايديولوجيا السوفياتية التي اعتمدت منطق الدبلوماسية والشعارات الثقيلة، فأخذت بالاحتقان يوماً بعد آخر، وبقيت تلوح بصراع الطبقات ورسالة البروليتاريا. وعندما بدأ غورباتشوف بالبيريسترويكا والغلاسنوست كان الماء قد جرف كل الايديولوجيات، وأفل مفهوم الطبقة العمالية والاشتراكية والبروليتارية إثر تبدل ثورة التقانة وانسياقها عن موقعها في نهايات القرن العشرين لتحل محلها ثورة المعلومات، وتطور عملقة جديدة تمثلها الاقتصادات اليابانية التي تضاعفت توظيفاتها الخارجية أكثر من ١٢ مرة في عقد الثمانينيات، أي أكثر بكثير مما حصلت عليه الولايات المتحدة نفسها، وارتفاع صادرات الصين من ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٦١ مليار دولار عام ١٩٩٠، وإلى ١٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٥.

وهكذا لم يعد التركيز الصناعي والاتساع المعلوماتي والتكتل الاقتصادي ملتزماً بالخصوصيات الوطنية والسياسات القومية للكيانات الهشّة. فالصناعي يخضع ـ اليوم ـ لمنطقة التقسيم الدولي للعمل، والمعلوماتي يخضع لمجال حركة المعلومات، والتجاري يخضع لاتفاقية الغات. وهكذا غدت الصناعات الكيمياوية، أياً تكن جنسية رساميلها، تميل إلى التركز في ألمانيا، مثلما تتركز صناعة الطيران والحواسيب الإلكترونية في الولايات المتحدة، والسيارات في اليابان، والكترونيات الاستهلاك الجماهيري لدى نمور أو تنانين جنوب شرق آسيا. وعلى الرغم من أن ثقافة الانسان غدت أهم بكثير وأكثر كثيراً من الرساميل الكابيتالية الخطيرة، إلا أن تدويل الرساميل لم يرافقه تدويل مماثل في العمالة، فانحسرت في العقدين الأخيرين موجة هجرات الأيدي العاملة التي شهدت قفزات كبرى لا مثيل لها في عقدي الستينيات والسبعينيات مع تطور الصناعات التقانية الأوروبية والأمريكية. وبدلاً من استيراد العمالة ومشاكلها، هاجر الرأسمال نفسه إلى حيث توجد العمالة الماهرة والرخيصة معاً.

وهكذا، ستعمل العولمة على تحويل الإنسان من المفاهيم السياسية الايديولوجية إلى مفاهيم اقتصادية كابيتالية في القرن القادم، ومن خلال انقسام العالم إلى شمال وجنوب بعد أن كان منقسماً ايديولوجياً إلى شرق وغرب، وستزيد وتيرة العولمة الاقتصادية من الربح المادي (Profit) بحسب خطط وبرامج معلنة ومختفية مخصخصة جميعها تضطلع بها أجهزة تكتلات المنابر (Forums) الخاصة، وسوف يسحق من لم يستطع اللحاق بها كأسياد مستبدين يسمون أنفسهم بـ «القوى الحية» التي تبحث دوماً عن المجالات الحيوية لاقتصادات العولمة وشبكاتها المعقّدة التي لا تعترف بالحدود

والكيانات والخصوصيات والوطنيات والتراثيات لأنها ستعمل دون أية محاسبة أو شرعة أو قانون كالتي عرفها العصر الحديث، وهذا ما يدعو البعض إلى المزيد من التخوّفات من آليات الفظاعة العولمية! على حدّ تعبير فيفيان فورستمر.

ولسوف تصطدم العولمة بالايديولوجيات القانونية المنمّطة تاريخياً لكونها نقيض الدولة القومية، بدليل هيمنة القطب الواحد (أي الولايات المتحدة الأمريكية) على الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة، فضلاً عن المنظمات الدولية، لتجبر بذلك الدولة ذات السيادة القومية «المطلقة» على التقيّد بتشريعاتها المعلنة وبالقيم التي كرّسها الغرب. ولم تزل «العولمة» توصف من قبل الاشتراكيين والراديكاليين بأنها خدعة امبريالية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للحصون الاشتراكية أو القلاع القومية أو القمم الوطنية، كما توصف من قبل الأصوليين والوطنيين والراديكاليين والتراثيين والخصوصيين بأنها امبريالية ثقافية تسعى إلى تهجين العالم وتجريده من خصوصياته، وفرض النموذج الثقافي الغربي على شعوب الأرض قاطبة. فالكونية المستقبلية التي تسعى العولمة إليها، ما هي - في نظرهم - إلا كونية استعمارية كاذبة، لا تحترم الإنسان ولا تحافظ على جذوره وحضارته وموارده وتجاربه وثقافاته! فهل كانت مثل هذه التوصيفات صائبة في ظل عدم فهم مثل هذه الظاهرة الغريبة؟

لقد شهدت تجمعات ومؤتمرات وحوارات عدّة، ومنها تلك التي شهدتها - فعلاً - قاعات المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في ڤيينا عام ١٩٩٣، ثم القاعة الكبرى للمؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، مجادلات حادة وحوارات ساخنة بين العولميين والخصوصيين، فكانت مرجعية العولميين واحدة، مقارنة بمرجعيات الخصوصيين الثلاث: الاشتراكية والدين والقومية، ولأول مرة يتعرّض ميثاق الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ للنقد والتجريح. كما أوضحت مجادلات ١٩٩٣ و١٩٩٦، أن المبادىء الغربية غدت موضع تساؤل ونقد مرير، لأن العولمة الجديدة سوف تسوّقها «القوى الحية» للعالم كله، مثلها مثل الثورة التقانية ومنتجاتها. وتدل التوجهات الجديدة للأجيال القادمة على أنها ستقبل طواعية وبمزيد من اللهفة في العالم كله ليس على الانترنت والقنوات الفضائية والمعرفة الموسوعية والمعلوماتية فحسب، بل على النشوة مع التقاليد الجديدة والنفعية والاستهلاكية والثقافية والمادية.. وسيقل وينكمش كثيراً ذلك التوجه إلى بقايا الخصوصيات والموروثات والايديولوجيات والمثاليات والروحانيات التي تقابل العولمة اليوم - وخصوصاً في عالمنا الإسلامي - بردود فعل انكماشية أو انغلاقية أو هجومية. وقد دلّت التجارب على أن من يقف في طريق العولمة ونظامها العالمي، فإن الأخيرة على استعداد لأن تحاصره وتهدده وتقمعه بأساليب مباشرة وغير مباشرة لاستنفاد أغراضه السياسية والاجتماعية.

كيف نفهم «العولمة» نحن العرب؟ وكيف نعنى بمفاهيمها المعاصرة من أجل مستقبلنا ومستقبل أجيالنا؟ ربما أتقاطع هنا كثيراً مع أ. السيد يسين، لا من أجل

تجاهل أو تغييب ما قاله ولكن برفض بعض آرائه ونقولاته من أجل التكامل معه في التوصل إلى ما يفيد واقعنا أولاً ومستقبلنا ثانياً. . خصوصاً وأن للعرب أزماتهم ومشاكلهم ومعضلاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية إزاء أنفسهم أولاً وإزاء الآخر على الطرف الآخر ثانياً! وكيف يمكنهم أن يراعوا ثوابتهم الحضارية في التاريخ بعيداً عما أصابهم ويصيبهم وسوف يصيبهم في قابل الأيام؟ وعليه سوف أعالج بعض «النقدات» التي أزعم أنها أساسية لإغناء التفكير أولاً وآخراً:

١ ـ لا يمكننا اعتبار العولمة أيديولوجيا معينة أو مذهباً سياسياً أو معتقداً فكرياً، فهي ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه، ومناهج متنوعة الحقول، ومخاطر لامتناهية الحصول ليس لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، بل لانتاج نظام مهيمن جديد واسع في متغيراته القيمية على امتداد القرن المقبل. وعليه، لا بد من التنبيه هنا إلى أن من يعالجها عليه أن يلغي ـ ولو قليلاً ـ أفكاره التي تربّى عليها.

٢ ـ قد لا تفيدنا، نحن العرب ومعنا العالم الإسلامي كله، النشأة التاريخية للعولمة، ذلك لأن حجم ما تحتويه اليوم أكبر بكثير جداً مما نتصوره، ما عدا ـ اللهم ـ ما يتصل بتواريخ النظام الدولي العالمي الحديث منذ نشأته الاستعمارية حتى اليوم. وأزعم أن لا مراحل تاريخية قد مرّت بها العولمة ـ كما جاء في ورقة السيد يسين ـ ومن الضروري أن يتوغل الدارسون والمفكرون في فهم تجليات العولمة لمعرفة تموجاتها المعاصرة، ودرء مخاطرها المقبلة، والعمل في الكشف عن كيفية العمل ضمن آلياتها قبل أن نصبح نحن العرب ومعنا العالم الإسلامي طعاماً لها، ونحن لم نزل نعيش في مخاضاتنا الصعبة! ونمارس آليات تفكيرنا المتواتر الذي تكتنفه المقدسات والمطلقات والخصوصيات.

٣ ـ العولمة في مفهومها الضمني ومدلولها الاصطلاحي ليست هي «العالمية»، إذ لا يمكننا البتة أن نقرنها ـ مثلاً ـ بعالمية الأديان، أو بعالمية بعض المذاهب السياسية والاقتصادية كالاشتراكية، لأن «العالمية» مصطلحاً ومضموناً ارتبطت بالأرض والإنسان، أما «العولمة» مصطلحاً ومضموناً فقد ارتبطت بالكونية وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء مع الأرض أو في الفضاء!

٤ ـ إن اتخاذ أية مواقف سياسية أو ايديولوجية أو عاطفية أو دينية أو شوفينية أو إطلاقية من العولمة لا يخدم أبداً تفكيرنا العربي ومصيرنا القادم. ولا يمكن لأي متطفل على الموضوع أن يعبّر عن هذه المواقف لأنه سيضر بالضرورة بحياتنا الفكرية، سواء أكانت هذه «المواقف» مع «الظاهرة» والتسليم لمقدراتها، أم كانت ضدها والانغلاق عنها!

إن تفكيرنا العربي بحاجة ماسة فعلاً إلى قراءات معمقة لظاهرة «العولمة» الجديدة، ودراسة معطياتها ومنتجات ما يكتب عنها، ونقد جوانبها وتجاربها ليس على ضوء ما يفرزه الواقع القائم عندنا، بل على ضوء ما يتوصل العالم كله إليه من

منتجات بحثية. إن بقاءنا نحن العرب في غمار مجادلاتنا الايديولوجية، وانقساماتنا الفكرية، وتجزئتنا السياسية، واستلاباتنا الاقتصادية.. هو كفيل بتعرضنا إلى المزيد من الضعف والتخلخل والتمزقات والانهيارات أمام التطورات العولمية الكبرى.

٥ ـ ما دامت «العولمة» كفلسفة لامركزية، وكظاهرة تاريخية لاجغرافية تحكمها ضوابط شتى، فهي قابلة دوماً أو قابلة لأن تكون دوماً واسعة الحدود تخترق كل شيء لكي تصل إلى جزئياته.. ومن أجل درء جملة كبرى من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن على العرب ـ ومعهم العالم الإسلامي كله ـ أن يفكّروا في ما يمكن اتخاذه من «عمليات» في مواجهتهم لعولمة اليوم أولاً، والعصر القادم ثانياً.. وما سيعترض عوالمنا وثوابتنا وواقعنا، من مشاكل ومخططات ومشاريع وأدوار وتحديات... وبطبيعة الحال لا يمكن لأية «عمليات» من هذا النوع أن تنجح إذا لم يتم التفكير في أولويات العولمة، وأبرزها: مفاهيمها وتجاربها وتطبيقاتها. وهنا لا ينفع البتة الإنغلاق عليها والانعزال عن شبكاتها الاتصالية!

٦ ـ وأخيراً، لا بد من أن أشير ـ بتواضع ـ إلى فصل في كتابي الذي أشرت إليه آنفاً طرحت فيه جملة من الأولويات في كيفية تعاملنا المستقبلي مع العولمة الجديدة عربياً وإسلامياً من خلال الفهم النقدي والحقيقي للعولمة بمستوياتها كافة، والتوصل إلى تحقيق نتائج عملية وملموسة تكرّس لتأسيس كتلة اقتصادية موحدة، وكومنولث إسلامي منفتح، وشبكة إعلامية ـ ميدية متنوعة، ونظام معرفي تربوي وأكاديمي مشترك، والاستفادة من المجالات الحيوية لتبادل مصالح حيوية، وتأسيس مفاهيم جديدة للمصالح الدولية، وتأمين الدائرة المحيطية الإقليمية التي تحتوي على أكبر وأعظم احتياطي بترولي في العالم على امتداد الخمسين سنة القادمة، والشروع بخصخصة مرافق الدولة والمجتمع معاً مشروطاً بضمان العيش الكريم، وتطوير بناء برلمان عربي ـ إسلامي موحد تجتمع فيه نخب المثقفين والساسة والمفكرين العرب والمسلمين، وتمتعه بصلاحيات قوية ومؤثرة لإيجاد حلول عملية للمشاكل الداخلية المتنوعة.. ولكن؟

كل هذا وذاك رهين بما يجب أن توفره القيادات السياسية وصناع القرارات في الدول العربية والإسلامية من المناخات الديمقراطية (ولو في حدودها الدنيا)، واحترام حقوق الإنسان، وتجسير الفجوة بينهم وبين النخب الفكرية ورجالات المعرفة القلائل.. وأخيراً: التوصل إلى ما يمكن فعله إزاء العولمة. ويبدو واضحاً أن الزعامات العربية عند نهايات القرن العشرين لم تعمل البتة على تطوير قيادات جديدة مؤهلة من الجيل الجديد، تلهمه الأفكار وتعتمله التجارب من أجل استلام اللحظة التاريخية القادمة عند مطلع القرن القادم. وهي جزء من سياسات عدم تجسير الفجوة بين الزعامات والنخب.. فكيف ستغدو عليه الأمور العربية عند مطلع القرن القادم إزاء التغيرات العولمية؟ هذا ما سيجيب عنه المستقبل القريب.

تعقيب (٣)

طلال عتريسي(*)

ثمة اتفاق عام على عدم وضوح مفهوم العولمة وعلى صعوبة الإحاطة به من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى ضرورة التدقيق في أمره لأنه لا يزال في طور التبلور والتكوين. وربما لهذا السبب لا تزال مرجعية معظم الكتابات العربية في هذا الشأن هي المؤلفات والدراسات الأمريكية أو الأوروبية. وبينما يتوحد الرأي حول خلفية العولمة الاقتصادية، وحول مراحل تطورها، تراه يختلف حول توصيف مرحلتها الحالية والنتائج التي ستترتب عليها، بين من يدعونا «إلى التعامل معها»[(١)]، ومن يعتبرها «عملية غسل حقيقية للأدمغة»[(٢)]. ولو حاولنا البحث بدورنا عن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة لوجدناها في مستويات ثلاثة متداخلة، هي: الاقتصاد والسياسة والثقافة.

أما في الاقتصاد فالعولمة هي الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي ايديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والانتاجية. وهي تعد العالم بالرفاه (دون البنين) وبالمزيد من التقدم.

وفي السياسة هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية.

أما في الثقافة فهي توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة

(*) مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

(١) Deni Rodrik, «Sense and Nonsense in the Globalisation Debate,» *Foreign Policy*, no. 107 (Summer 1997).

(٢) Martin Woff, dans: *Le Monde diplomatique* (juin 1997).

وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس. إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى القيم وإلى كل ما يعبّر عنه السلوك. وهذه هي الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها.

كيف تسير العولمة بما تملك من تقنيات هائلة في وسائل الاتصال وفقاً لمستوياتها الثلاثة؟

ينبغي الإشارة بداية إلى أن الدولة العظمى التي تعمل حالياً لفرض العولمة أو الترويج لها بمستوياتها كافة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تستخدم في سبيل ذلك سطوتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة. وقد وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار العولمة قدراً لا رد له و«نهاية للتاريخ» بعد هزيمة النموذج المقابل الذي حاول الاتحاد السوفياتي تقديمه طيلة نصف قرن. من هنا يفضل نقاد العولمة وأعداؤها تسمية «الأمركة» كتعبير أكثر دقة عن واقع الحال.

ما هو الوهم وما هي الحقيقة في عولمة العالم؟ وماذا تحقق وما الذي قد لا يتحقق؟

١ ـ في الاقتصاد

لا تبدو العولمة حادثاً جديداً وليد ثورة المعلومات الراهنة في هذا المجال، لكنها حققت قفزات نوعية في عصرنا الحالي. وعلى الرغم من مشاركة أوروبا واليابان ودول أخرى في مفاهيم الاقتصاد الحر، إلا أنها لا تقبل الهيمنة الأمريكية على هذا النظام الاقتصادي العالمي. كما أن هذه الدول ومعها روسيا والصين تمتاز عن نظيرتها الأمريكية بخصوصيات ثقافية وفكرية وسياسية وايديولوجية واقتصادية واجتماعية. وإذا سلمنا بوجود عولمة «متأوربة» وأخرى على الطريقة الآسيوية، مقابل العولمة «المؤمركة»، أفلا ينبغي أن يؤدي هذا، على الأقل، إلى التريث، إن لم يكن إلى الشك والحذر، في إطلاق المفهوم وطريقة ترويجه؟ طالما أن العولمة بطبيعتها هي نقيض وجود عوالم أخرى؟

وإذا كانت العولمة قد أقامت مؤسساتها الدولية كمنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الكبرى والبنك الدولي، فهل يمكن مع ذلك اعتبار المردودية والتنافس والربح غاية في حد ذاته؟ وهل يمكن لنظام السوق أن يقيم نظاماً سياسياً واجتماعياً حقيقياً؟ أم أن القيم السياسية والأخلاقية هي التي ينبغي أن تتحكم بالاقتصاد من أجل ترتيب أولوية الحاجات وإقامة نظام اجتماعي قابل للحياة؟[٣] كما

---

(٣) انظر: برهان غليون، «العولمة وخطر الانفجار،» **شؤون الأوسط**، العدد ٥٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

يذهب سيرج لاتوش في هذا الإطار إلى التساؤل عن قدرة العولمة كنظام على إعادة توليد نفسها، طالما أنها تعمل خلافاً للأخلاقيات التي تروج لها؟[٤].

إن ما يحصل لا ينبىء على الإطلاق بضبط العالم وتهدئة صراعاته تحت سلطان العولمة.

٢ ـ في السياسة

تبدو العولمة أمام مفارقة واضحة لا تدعو إلى الاطمئنان. ففي الوقت الذي تبشر فيه بالديمقراطية والليبرالية وحقوق الانسان وحرية الفرد والحريات العامة، فهي تغض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها.

ويكفينا كمثال ما يحصل في الشرق الأوسط ونحن نرى كيف يطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان والسلاح النووي في الشأن الإسرائيلي، وكيف يشهر هذا السلاح وأسلحة أخرى معه بوجه دول عربية وإسلامية إذا لم تتناغم والسياسات الأمريكية والإسرائيلية، وبينما يسمح لكثير من هذه الدول، على مستوى آخر، وعلى الرغم مما تفترضه العولمة من تقويض لسلطتها وسيادتها، بالمزيد من التشبث بالسلطة والإعراض عن الديمقراطية وعن الحريات. ولا يبدو في السنوات المقبلة ما ينبىء باستبدال السياسات الدولية أو سياسات التسلط وخنق الديمقراطية، ولا حتى بوصول العولمة على هذا المستوى إلينا.

٣ ـ في الثقافة

تبدو الأمور أكثر صعوبة وتعقيداً.

فالثقافة، كما نفترض، هي محصلة التفاعل بين علاقات ثلاث: مع الله (العقيدة والدين)، ومع الآخر (المجتمع والطبيعة)، ومع الذات (الرغبات والغرائز والحاجات). وهذا يعني أنها الجواب الذي تقدمه الجماعات البشرية لمشكلة وجودها، والحلول التي يوجدها الإنسان للمشاكل المطروحة عليه من قبل محيطه. والثقافة بهذا المعنى هي التجربة التي تلخص الجوانب الإبداعية والاجتماعية والسلوكية، والعقيدية التي تسمح بالتمييز بين مجتمع وآخر، وبين ثقافة وأخرى. فهل يمكن للعولمة وفقاً لهذا التعريف للثقافة أن تعمل على توحيد أو صهر ثقافات الشعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة؟ وما هي أصلاً عناصر هذه الثقافة الكونية؟

إن مذهب اقتصاد السوق أصبح أكثر قبولاً ورواجاً وحقق اختراقات واسعة في

---

(٤) Serge Latouche, «La Mondialisation contre l'éthique,» *Revue AGONE*, no. 16 (1996), pp. 163-183.

العالم، وأنشأ له مؤسسات وهيئات دولية، بعد هزيمة نقيضه في الاشتراكية والاقتصاد الموجّه، فهل حققت العولمة اختراقات موازية ومؤسسات دولية موازية على المستوى الثقافي حتى مع سيطرتها على التقنيات الحديثة في الاتصال؟ لا يبدو أيضاً أن العولمة حققت مثل ذلك. ففي كل مرة كانت «العولمة الثقافية» تقترب من اختراق مكونات الثقافة الأساسية عند أي شعب من شعوب العالم لم تكن الاستجابة اندماجاً أو انسحاباً، بل مزيداً من التشبث بالهوية كما جرى في الجمهوريات الإسلامية وغير الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق، بل وفي أوروبا نفسها. ولنأخذ مرة أخرى أمثلة على ذلك من محيطنا الأقرب، العربي والإسلامي:

ـ فالتيار الإسلامي باتجاهاته كافة الذي يعتبر اليوم أكثر التيارات تشدداً في شأن الهوية والثقافة بعمقها الديني، لم تجذبه حتى الآن «عولمة الثقافة»، لا بل استخدم تقنيات العولمة ووسائلها الحديثة وشبكات الانترنت للدعاية لنفسه وترويج خطابه السياسي، وحتى التنسيق فيما بين أجنحته. فصارت تقنيات الحداثة والعولمة في خدمة ثقافة هذا التيار وهويته.

ـ كما ارتفعت أصوات التمسك بالهوية القومية في مواجهة المشاريع الشرق أوسطية لعملية التسوية التي كانت تهدف إلى استبدال هوية المنطقة العربية ـ الإسلامية بأخرى جغرافية تضم بلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل.

ـ وأثارت على صعيد موازٍ مؤتمرات الأمم المتحدة في القاهرة وبكين حول المرأة والسكان حفيظة وانتقاد دول عربية وإسلامية في شأن قضايا المرأة والأسرة والجنس والزواج. وكانت تلك الاعتراضات بمحتواها الثقافي الديني محط لقاء وتنسيق بين الفاتيكان وبين دول عربية وإسلامية فرقتها المصالح والسياسات.

ربما تكشف هذه المستويات الثلاثة في الاقتصاد والثقافة والسياسة مدى التداخل بين الوهم والحقيقة فيما أنجزته العولمة وفيما لا تريد أو لا تستطيع إنجازه. أما القول بأن «جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني»، فيضعنا أمام تساؤلات جدية حول إمكانية تحقيق هذه السهولة في حركة السلع إذا كان احتواء الدول والتضييق عليها ومحاصرة نفطها وإنتاجها سمة من سمات عصر العولمة الراهن. وأمام تساؤلات حول سهولة حركة الناس، إذا كان مئات الملايين من البشر لا يستطيعون أن يذهبوا متى يشاؤون إلى حيث يشاؤون. أما سهولة حركة المعلومات فأمر ينبغي الإقرار به دون أن ننسى أن هذه المعلومات لم تصبح بعد مشاعاً، بل ثمة من يسيطر على محتواها فيرسل منها ما يريد.

وإذا كانت العولمة ـ كما يقول الباحث ـ عملية مستمرة، وإذا كنا لا نزال في مرحلة فهم الظاهرة واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، وإذا كانت العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، فلا بد من أن يكون ما تقدم في هذا التعقيب، هو أيضاً غير مكتمل الملامح والقسمات.

المناقشات

١ ـ عصام نعمان

قسم أ. السيد يسين بحثه إلى ثلاثة أقسام هي: تعريف العولمة، والنشأة التاريخية للعولمة، والتجليات المختلفة للعولمة. ففي مقاربة **القسم الثاني**، الخاص بالنشأة التاريخية للعولمة، تخلى الباحث عن أسلوب المسح والإحاطة الذي اتبعه **في القسم الأول**، وانتقى نموذجاً معيناً في معالجة الموضوع هو دراسة رولاند روبرتسون. واعتماد الباحث نموذجاً وحيداً لمقاربة الموضوع غير كافٍ، وليته أعطانا فكرة عامة عن المناهج التي اعتمدها أبرز الباحثين في هذا المجال توخياً للإحاطة والموضوعية في آن واحد.

أما في مقاربة **القسم الثالث** فقد اختار الباحث منهج تمثّل ما كتب الآخرون، ثم الاستنتاج الشخصي. وطرح أسئلة مستفزة لمزيد من التفكير والبحث. ومرة أخرى، حبذا لو أنه أعطانا فكرة عامة عن تجليات العولمة كما تتبدى في أعمال باحثين آخرين. أما في **الخاتمة** فيطرح الباحث سؤاله الرئيس وهو: هل تسمح الإرادة السياسية العربية القومية بصوغ استراتيجيا عربية قومية، لا لمواجهة رافضة للعولمة، بل للتفاعل الحي الخلاق معها؟

وإذا ما كان الجواب عن هذا السؤال ليس مهمتنا في هذه الجلسة، بل هو هاجسنا في جميع الجلسات وصولاً إلى الجلسة الأخيرة، إلا أن إجابة وافية عن هذا السؤال تستوجب الإحاطة بجانب من جوانب مفهوم العولمة لم يتطرق إليه الباحث بشيء من التركيز وهو مشاكل العولمة، وهي كثيرة ومعقدة وقد بدأت تتفجر على نحو لافت في كل مكان، ولا سيما في جنوب شرق آسيا. في هذا المجال يقول ستيفن ليفنغستون، المراسل السابق لصحيفة **وول ستريت جورنال** والمدير الحالي لبرنامج الصحافة التجارية والاقتصادية في جامعة بوسطن الأمريكية: «إن المعجزة الاقتصادية الآسيوية قد عطلت لسنوات رؤية العالم. لكنها كانت غالباً مجرد بريق لرأسمالية بلا مضمون. ففي بانكوك خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١، حين حدث أول انهيار، ظهرت المشاكل التي تنتاب اليوم الكثير من البلدان في هذه المنطقة وهي: قلة التنظيم

أو الضبط، وهزال قواعد المحاسبة، وعدم الشفافية في عمل الشركات». وتوماس فريدمان يسلط الضوء على حقيقة ساطعة في ظاهرة العولمة حين يقول: «إن أكثر الحقائق رسوخاً في العولمة هو أنه ما من أحد يقودها. إن الأسواق المعولمة تشبه الانترنت - كل يوم تصبح هذه الأسواق أكثر انتشاراً، وكل يوم تحبكنا هذه الأسواق بعضنا مع بعضنا الآخر، وبشكل أكثر إحكاماً ودون أن يكون ثمة من يقود هذا كله - لا جورج سوروس ولا الدول الكبرى ولا وزير الخزانة الأمريكي، وهو ليس مثل أي وزير خزانة - باشر حركة الأسواق، ولا يستطيع أيهم وقفها».

هل صحيح أن ما من قائد أو منظم لظاهرة العولمة ولتجلياتها؟ هل صحيح أن ثمة حتمية لا راد لها في حركة الأسواق؟ وإذا كان هذا صحيحاً، فما هي انعكاسات هذه الحتمية على مجالات السياسية والاجتماع والثقافة؟

أسئلة ملحة تبحث عن أجوبة.

٢ - ابراهيم العيسوي

تجنب أ. السيد يسين تقديم تعريف جامع مانع للعولمة، إلا أن العناصر التي أشار إليها تكشف عن ملامح مفهوم محدد لهذه الظاهرة. والسمة البارزة لهذا المفهوم - فيما يبدو لي - هي تجاهل طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي تتجلى فيه ظاهرة العولمة، أي الفصل بين العولمة والنظام الرأسمالي العالمي، أي أن المفهوم المقدم للعولمة هو مفهوم مجرد، تبدو معه العولمة كأنها ظاهرة غير اجتماعية.

الورقة ترى أن جوهر العولمة يتمثل في «سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني» (مغفلة بهذا حركة الخدمات ورؤوس الأموال. وهي تشير إلى ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة وأهم التحفظات على هذا التصوّر هو غياب أي حديث عن الرأسمالية العالمية. وحتى عند الحديث عن التجليات الاقتصادية للعولمة، فباستثناء الإشارة إلى الشركات الدولية النشاط، فإن التركيز هو على «نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية» و«وحدة الأسواق المالية»، و«تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية». وهي تجليات لا يبدو أن الكاتب يربطها بتطور وبنوعية النظام الرأسمالي السائد في العالم الآن. وحتى عندما حانت الفرصة لكي يدلي الباحث برأيه في صلة العولمة بالرأسمالية، وذلك عندما أشار إلى تعريف صادق جلال العظم للعولمة، فإنه اكتفى بالقول بأن «هذا التعريف جزء من تحليل متكامل للظاهرة يستحق التأمل».

ولي في هذا الشأن أربع ملاحظات:

١ - لا يمكن أن تفهم العولمة كمجرد تجلٍّ للتطورات التقانية ولثورة المعلومات

والاتصالات. وستظل هذه العوامل مع أهميتها غير مفهومة ما لم تربط بامتداد النظام الرأسمالي إلى معظم أنحاء المعمورة، وبالانتصار المرحلي لعقيدة السوق (Marketization) ولنظام اقتصاد السوق المنفتح وتيار تحرير التجارة وما إلى ذلك. فالعولمة هي «الرأسمالية العالمية فيما بعد مرحلة الامبريالية» أو «الرأسمالية الكوكبية» كما يقول د. اسماعيل صبري عبد الله، وهي «حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافىء»، كما يقول صادق جلال العظم.

٢ ـ ثم إن العولمة جزئية، وليست بعد كاملة (حتى باعتراف البنك الدولي في تقريره الأخير عن التنمية في العالم ١٩٩٧). فما زالت قطاعات واسعة من العالم بمعزل عنها. إن ما يزيد على ثلاثة أرباع النشاط المعولم سواء على صعيد التجارة أو على صعيد رؤوس الأموال يجري بين الدول الصناعية المتقدمة. والظاهرة ما زالت إلى حد كبير ظاهرة شمالية، لم تمس معظم الجنوب بعد.

٣ ـ كما أن العولمة انتقائية وتتم على هوى الشركات المتعدية الجنسيات ودول المركز الرأسمالي. ففتح الأسواق حاصل بالنسبة للسلع التي تمتلك الدول الصناعية الكبرى ميزة تنافسية في إنتاجها وتسويقها، ولكن الأسواق في الدول الصناعية ما زالت غير مفتوحة أمام المنتجات الزراعية والمنسوجات التي تمتلك فيها الدول النامية مزايا مهمة. والحواجز تُزال من طريق حركة رؤوس الأموال ولكنها تستبقى وتشدد على تحركات العمالة. ونقل التقانة والمعلومات ليس حراً، بل شددت الدول المتقدمة من خلال منظمة التجارة العالمية من حقوق الملكية الفكرية، وارتفعت بذلك تكلفة الحصول على التقانة والمعلومات أمام الدول النامية المستوردة بكثافة لهذه المنتجات. ووراء كل ذلك سياسات تصنعها الدول ـ بإرادتها أو بتأثير الشركات المتعدية الجنسيات، حفاظاً على مصالح بعينها وتحصيناً لمراكز قوى بذاتها ـ هي القوى الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي. فسلطة الدولة القومية لم تختفِ إذن، بل إنها عنصر محدد لنطاق العولمة ومداها.

٤ ـ لما كانت العولمة نتاج سياسات واختيارات حكومات وشركات متعدية الجنسيات، وليست فقط نتاج تطورات تقانية ومعلوماتية واتصالاتية، فإن ثمة جوانب في العولمة قابلة للارتداد والانعكاس، وهي ليست حتميةً. وهذه الجوانب القابلة للارتداد تتمثل في السياسات الاقتصادية التحررية والاتجاه إلى اقتصاد السوق ونبذ التخطيط، والتراجع عن الالتزامات الاجتماعية للدولة. كما أن قابلية بعض جوانب العولمة للارتداد أو التعديل مرتبطة بالتناقضات التي تفرزها العولمة والقوى المضادة التي تولدها، والتي لا يتسع المجال للخوض فيها الآن.

٣ ـ محمد الأطرش

يستعرض المؤلف عدة مفاهيم للعولمة مقتبساً. وسلامة أي تعريف لا تعتمد على ما قاله هذا الكاتب أو ذاك، وإنما على مدى انسجام هذا التعريف مع الوقائع التاريخية والوقائع الراهنة. وهذا ما لا يقوم به البحث. ثم إن المؤلف يستند إلى ما قاله بعض الباحثين «بأن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة هي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التقاني، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث»، إلا أن هذه العمليات الأساسية لا تحدد مضمون العولمة، لأنها قديمة قدم الثورة الصناعية، وإحداها وهي المنافسة بين القوى العظمى قديمة جداً. ويتعين التأكيد هنا على أن مفهوم «العولمة» كما يرد في الكثير من الكتابات مبالغ فيه جداً، كما أن درجة شموليته محدودة، وذلك للأسباب التالية:

الأول، هو أن غالب دول العالم تحقق الجزء الأكبر بكثير من دخلها القومي نتيجة فعاليات اقتصادية داخلية، وليس نتيجة تصدير سلع وخدمات تشملها ما يسمى بالعولمة. فنسبة الصادرات من سلع وخدمات للناتج المحلي الإجمالي لأهم ثلاث قوى اقتصادية في العالم وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تتراوح ما بين ٩ بالمئة و١١ بالمئة، أي أن حوالى ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القوى يتشكل داخلياً.

أما السبب **الثاني**، فهو أن عدد الشركات المتعدية القوميات الممكن تسميتها شركات عولمة حقيقية متجذرة في الوطن الأم، كما أن أغلب القيمة المضافة لإنتاجها العالمي يتم في الوطن الأم (ما بين ٧٠ إلى ٧٥ بالمئة)، وأغلب أصولها الرأسمالية موجودة في الوطن الأم.

والسبب **الثالث**، هو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الرغم من تزايدها في الأعوام العشرة الأخيرة، ما تزال تشكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب دول العالم. فهذه الأخيرة تموّل الغالبية العظمى من استثماراتها من ادخاراتها القومية وليس من الادخارات الأجنبية. فنسبة الاستثمارات الأجنبية مثلاً للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية في الشرق الأوسط وأوروبا لا تزيد على خمس الواحد بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي.

أما السبب **الرابع**، فهو أن أغلب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وأغلب المضاربة بالعملات تتم في تلك الدول التي تسمح بحرية نزوح الرساميل، أي التي تسمح بحرية تحويل عملتها المحلية إلى عملة أجنبية رئيسية على حساب الرساميل لموازين مدفوعاتها. وهذه الدول قليلة نسبياً وتتشكل من أغلب الدول الرأسمالية المتقدمة ومن بعض الدول في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

استناداً إلى هذه الوقائع، فإن المرحلة الحالية من تطور النظام الرأسمالي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل في رأيي نظاماً رأسمالياً أكثر تكاملاً، وليس نظام عولمة رأسمالية يحد من سيادة الغالبية العظمى لدول العالم.. فضلاً عن ذلك أرى بأن النظام الرأسمالي العالمي خلال الفترة (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) كان أكثر اندماجاً في مجالات عديدة منه في الوقت الراهن سواء في مجال حرية التجارة أو حرية الهجرة البشرية أو نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤ ـ عبد الخالق عبد الله

العولمة مرحلة تاريخية وحضارية، وما هو مؤكد حولها هو:

أولاً: أن هناك شيئاً ما جديداً في هذه اللحظة، ولا بد من إدراك هذا الجديد على حقيقته.

ثانياً: أن ما لا نعرفه في هذه اللحظة أكثر بكثير مما نعرفه.

ثالثاً: أن لحظة العولمة مليئة بالمتغيرات، بل هي لحظة متغيرة وغير ثابتة، وبالتالي هي في حالة سيولة، وهذه حالة تتطلب جهداً فكرياً مضاعفاً لفهمها.

رابعاً: وأخيراً فإن لحظة العولمة مليئة بالفرص والمخاطر الكثيرة. العولمة تأتي بفرص استثمارية ومعرفية هائلة، وتأتي أيضاً بمخاطر سياسية وثقافية كبرى. اختزال العولمة في الفرص دون المخاطر خطأ، واختزالها في المخاطر دون الفرص أيضاً خطأ وفيه سوء فهم، بل وعدم فهم.

من ناحية أخرى وعلى صعيد التعريف، فإنه من الطبيعي جداً أن تختلف التعاريف لمفهوم العولمة باختلاف أبعادها وتجلياتها ومؤشراتها على أرض الواقع. ويتضح من خلال رصد الأدبيات في هذا المجال وجود أربع مجموعات كبرى من التعاريف هي:

أ ـ مجموعة تركز على البعد الاقتصادي للعولمة وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

ب ـ مجموعة تركز على البعد الثقافي وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى، ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ووسائل ثقافية عالمية الطابع.

ج ـ مجموعة تركز على البعد السياسي الذي يشير إلى قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً.

د ـ مجموعة تركز على البعد الاجتماعي الذي يلاحظ بروز المجتمع المدني العالمي وبروز قضايا إنسانية مشتركة تشكل في مجملها العولمة الاجتماعية.

إن من المهم تشخيص لحظة العولمة تشخيصاً صحيحاً بكل ما لها وما عليها قبل أن نتخذ الموقف تجاهها. المؤسف أن البعض ودون فهم متكامل ومعمق اتخذ موقفاً سلبياً، وفي الغالب موقفاً مضاداً ومتهكماً من العولمة ونابعاً من قوالب فكرية جاهزة لا تتناسب مع لحظة العولمة.

٥ ـ منير الحمش

١ ـ إذا كانت العولمة كظاهرة، لم تكتمل ملامحها على أرض الواقع بعد، فإنني أعتقد أن مراحل مهمة على طريق إنشاء نظام متكامل على الصعيد العالمي قد تم إنجازها، مما يسمح للدارس بتعريفها على نحو دقيق، وبخاصة أن دعاة العولمة لم يقصروا في شرح مضامينها وأهدافها الإنسانية، والفضائل التي تتمتع بها، كالدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الفرد والعدالة وغيرها من الأهداف النبيلة التي كذبتها حتى الآن المقدمات والنتائج الملموسة.

٢ ـ في تعليقه على رأي روزناو في كيفية إتمام عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار. . . الخ. يوضح أ. يسين رأيه في الصراع بين العولمة والمحلية. ونقف منه على رأيه في مسألة العولمة انطلاقاً من أن هناك صراعاً مستمراً بين العولمة والمحلية. فالعولمة تريد حدوداً مفتوحة أمام تبادل السلع والبضائع والخدمات والأفكار والأموال، بينما المحلية أو القومية على النقيض من ذلك، منغلقة سواء في حدودها أو في أفكارها وثقافتها. وهذا كما أرى غير دقيق. فالعولمة التي تقودها الولايات المتحدة في هذه المرحلة، تريد حدوداً مفتوحة لانتقال سلعها وأفكارها مستخدمة في ذلك قدراتها التقانية ووسائل الاتصال المتقدمة، والمؤسسات الدولية التي يمكن تسميتها: مؤسسات العولمة (الغات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي). والقوى الرأسمالية الدولية تريد حدوداً مفتوحة بقدر ما يخدم هذا مصالحها. وعندما تتعارض الحدود المفتوحة مع هذه المصالح فهي تغلق حدودها. وهي في كل هذا تعزز كون العولمة مظهراً معبراً عن مصالح الرأسمالية وتطورها إلى ما بعد الرأسمالية. ولا أعتقد أن القومية أو المحلية، عندما تحاول أن تحمي اقتصادها وحدودها وسط هذا العالم الرأسمالي الشرس، تكون ضد التجارة الدولية أو الاستثمار أو الثقافة العالمية.

٣ ـ لا يقول الباحث رأيه في أزمة الدولة القومية ودور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية وحرية السوق. وأرى أن في العولمة انتقاصاً للسيادة الوطنية، والسيادة الوطنية ليست مجرد فكرة، إنما هي وجود، ولا وجود لأمة أو لشعب دون أن يستطيع ممارسة حقه في السيادة الوطنية. والعولمة التي تنادي بحقوق الإنسان تنتهك

أهم هذه الحقوق عندما تسمح بانتهاك السيادة الوطنية، سواء من قبل الشركات المتعدية الجنسية أو المؤسسات الدولية ومن يسيطر على قرار تلك المؤسسات. وعندما تدعو العولمة إلى تهميش دور الدولة وإضعافها، فإن ذلك يأتي في سياق أفكارها وتطبيقاتها لليبرالية الجديدة على أرض الواقع. فهي تريد دولة ضعيفة تسهل عملية السيطرة عليها، تريد استخدام الدولة (في البلدان النامية خصوصاً) كحارس لمصالحها، وشرطي، بينما تريد إقامة دولة قوية في المراكز الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وبينما تعمل العولمة على نشر ثقافة السوق، وتمجّد أغراض الخصخصة النبيلة، فإن الأحداث تؤكد إخفاق اقتصاد السوق سواء في بلدان المراكز الرأسمالية ذاتها أو في بلدان الأطراف التابعة.

٤ ـ أما عن تجليات العولمة من الناحية السياسية، فهو يرى أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وكأنه يبعد صفة الشمولية عن الرأسمالية واقتصاد السوق، في حين أن هذا النظام أساساً يقوم على الشمولية. ويحاول أ. يسين إبعاد الصفة السلطوية للرأسمالية، في حين أنها تقوم أساساً على السلطة والقوة، سلطة رأس المال وقوته. وحين يصور العولمة نزوعاً نحو الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، فإننا نتساءل عن نوع الديمقراطية التي يوفرها اقتصاد السوق، هل هي الديمقراطية التي يمكن أن توفر للإنسان حريته في الوقت الذي يعمل نظام السوق لصالح الأغنياء ويلغي دور الفقراء ويهمش دور الطبقة الوسطى ويقضي عليه؟

٥ ـ وفي مجال التجليات الثقافية، يطرح أ. يسين مشكلة واحدة، وهي التساؤل حول ما إذا كانت الثقافة العالمية تؤدي إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية، وإذا كان يعني بالثقافات العالمية ما تبثه وسائل الاتصال والاستقبال الحديثة من ثقافات السوق المبتذلة، فالجواب عن سؤاله: نعم، إن تلك الثقافة المتهافتة عدوان على الخصوصيات الثقافية للشعوب.

٦ ـ مهدي الحافظ

إذا لم يكن من السهل تحديد مفهوم العولمة في هذه المرحلة، نظراً لكون الظاهرة لا زالت في طور التكوين، فمن الصواب إبراز الطابع الأهم لهذه الظاهرة، وهو كونها عملية مستمرة تستهدف تسهيل حركة الإنسان ورؤوس الأموال والخدمات عبر الحدود من خلال تطوير القدرات البشرية والتقنية.

إن تحليل ظاهرة العولمة يتطلب التذكير بما حصل في بدايات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، حيث قام العمال بتحطيم «الآلة» لأن اختراعها أسفر عن تسريح أعداد كبيرة من العمال وحرمانهم من فرص العمل، إلا أن التطور اللاحق

أظهر الحاجة إلى استمرار استخدام الآلة كوسيلة من وسائل الإنتاج. واعتبر موقف العمال آنذاك موقفاً ساذجاً ازاء «الآلة»... واليوم ينصب النقد على آليات ووسائل العولمة لأنها ذات عواقب خطيرة تتجسد في تهميش البلدان النامية في النظام العالمي. لكن هذا الموقف لا يعكس بدوره فهماً موضوعياً سليماً لظاهرة العولمة باعتبارها مجموعة آليات ووسائل لتطوير القوى المنتجة وتوسيع القدرات التقنية للمجتمع الإنساني، وهي تعبير عن حاجات موضوعية متنامية للتقدم الإنساني، إلا أن المعضلة تبرز في الخلط بين هذه الوسائل والآليات وبين استخدامها لأغراض استغلالية وضارة بمصالح الشعوب من قبل الشركات المتعدية الجنسيات. فمن المعروف أن هذه المؤسسات العملاقة تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم بالعديد من المرافق الدولية والإقليمية. ونتيجة لذلك، نشأت وتطورت ظاهرة تدويل الاقتصاد وأسواق المال والخدمات وابتكار أنماط جديدة للعمليات الإنتاجية تتجاوز الحدود الوطنية. وهذا يعني أن المهمة المطروحة أمام شعوب العالم، هي ليست محاربة «العولمة» كعملية موضوعية، بل أشكال استخدامها وتسخيرها لأغراض الشركات المتعدية الجنسية. وهذا يستدعي دون شك بلورة برنامج عملي شامل لإلغاء هذه الهيمنة وصياغة نظام جديد لإدارة الحياة الدولية بجميع مظاهرها.

وأشير هنا إلى أن الحاجة إلى آليات ووسائل العولمة هو الإحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء الأخطار التي تواجه كوكبنا الأرضي سواء من تلوث البيئة وانتشار الفقر والجوع أو الشبكات الدولية للجريمة، فضلاً عن مخاطر التسلح النووي الشامل.

لذا يصبح من المهم هنا التأكيد على أن العولمة هي ثمرة من ثمرات العلم والتقانة، وهي عملية مستمرة وذات آثار خطيرة في مستقبل البشرية في ضوء الهدف الذي تستخدم آلياتها ووسائلها من أجله. ولو جرى غداً سقوط النظام الرأسمالي، فهل يمكن أن نتصور إلغاء وتصفية آليات العولمة أم ينبغي استخدامها لأهداف أخرى في صالح البشرية؟

٧ ـ محمد جابر الأنصاري

أود إبداء ملاحظة محددة مع بداية المداولات الفكرية لهذه الندوة، هي أنه أياً كانت الاستنتاجات والرؤى بشأن ظاهرة العولمة على الصعيد الدولي، من جوانبها المختلفة، فإن ما ينبغي أن يستحوذ على اهتمامنا الفكري المباشر والعملي، على امتداد هذه الندوة، هو مدى تأثير هذه الظاهرة ليس في السطح السياسي أو الاقتصادي والثقافي العربي، وإنما في شبكة العلاقات المجتمعية التقليدية في القاع السوسيولوجي العربي، التي تفرز في الواقع مختلف الأوضاع العربية السائدة وتعيق تطويرها، والتي ظلت تقاوم أكثر مؤثرات التحديث منذ بداية ما نسميه بـ «عصر النهضة» العربية...

وهي مؤثرات جاءت من قبل ضمن موجات سابقة للعولمة في أشكالها المتتالية منذ بدء التأثير الأوروبي الحديث في الساحة الدولية قبل حوالى قرنين.

لا جدال أن الموجة الجديدة من العولمة ستؤثر في صعد كثيرة من السطح العربي. وقد نشهد قشوراً تحديثية «معولمة» جديدة كالقشور التحديثية الأخرى التي ظهرت على جلدنا العربي من قبل، ولكن ثمة إشكالات عربية محددة ـ في العمق السوسيولوجي ـ تستدعي عناية بحثية وفكرية خاصة. وعلى سبيل المثال، كيف سيكون تأثير سيل المعلومات الجديدة في مستوى بنى قبلية وعشائرية وطائفية راسخة على صعيد الواقع العربي والبنية المجتمعية التحتية، وليس فقط على صعيد الوعي الظاهر للأفراد والجماعات الذي يمكن أن يتناقض مع ذلك الواقع المقيم تاريخياً، فيبقى (الوعي) حالة ذهنية فوقية عابرة وغير مؤثرة تسبب من التشويش واللبس أكثر مما تمهد لوضوح الرؤية.

هل ستمتص مثل هذه البنى التحتية المؤثرات الجديدة للعولمة كما امتصت ما سبقها وتبقى متكلسة على حالها أو ما يقرب منه. هذه ظاهرة وإشكالية سوسيولوجية عربية تتبدى بتواتر في مقاومة التحديث وصده والالتفاف عليه، وبخاصة إذا جسها في مفاصلها الأساسية.

إذا لم نتمكن من تقديم إضاءات مفيدة بصدد هذه الإشكالية بالتحديد، فإن بحثنا في العولمة سيكون ممارسة ذهنية شائعة كممارساتنا الذهنية السابقة بشأن الحداثة وما بعد الحداثة، وقبلها بشأن الوجودية وغيرها من موجات فكرية متتالية جاءت من الخارج وعبرت عن واقع بيئاتها المجتمعية والحضارية. وقد يكون هذا المران الفكري مفيداً في تنظيره وتجريده، ولكن سيبقى القاع المجتمعي العربي بإفرازاته السياسية والذهنية والمسلكية بحاجة إلى معالجات فكرية وعملية أخرى مختلفة للتعامل معه. وهذا ما نتطلع إليه بالفعل من منطلق هذه الندوة.

٨ ـ كريم بقرادوني

أوافق أ. السيد يسين على أن العام ١٩٨٩ هو عام مفصلي في تاريخ الإنسانية ويعادل في أهميته العام ١٤٩٢ الذي شهد تحولاً في تاريخ الإنسانية. فبينما شهد الأخير سقوط غرناطة، آخر معقل إسلامي في أوروبا، وطرد اليهود من إسبانيا، واكتشاف أمريكا أو «الأرض الجديدة»، انتقل العالم في العام ١٩٨٩ إلى عصر جديد أطلقت عليه تسمية «النظام العالمي الجديد»، وهي تسمية تعني أن الولايات المتحدة قد انتصرت في مواجهة الاتحاد السوفياتي إثر سقوط «حائط برلين» ومعه منظومة أوروبا الشرقية وبعده الاتحاد السوفياتي. وتحقق تصور هيلين كارير دنكوص في كتابها **الإمبراطورية المتشظية** الذي لم يكن يصدقه أحد قبل انهيار الاتحاد السوفياتي بفترة

وجيزة. وفي هذا العام التاريخي القريب حصلت أيضاً تحولات كبيرة على صعيد الشرق الأوسط. ففي أيار/مايو التأمت في الدار البيضاء قمة عربية استثنائية كرست عودة مصر إلى جامعة الدول العربية، ووافقت على خطة ياسر عرفات للسلام في الشرق الأوسط التي تعترف بإسرائيل وتطالب بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. وأذهل أطفال الحجارة العالم بانتفاضتهم التي انفجرت قبل أشهر. وبدأت تتراكم غيوم الخلاف العراقي ـ الكويتي الذي تحول في العام ١٩٩٠ إلى حرب عصفت بالشرق الأوسط وأطاحت بكل المعادلات والتحالفات والتوقعات وشرعت أبواب مؤتمر مدريد الذي قلب وجه المنطقة.

ونسجل في هذا السياق أربعة أحداث إضافية ذات مغزى: وفاة الإمام الخميني، وتسلم حركة الإنقاذ الإسلامية السلطة في السودان، وإقرار قانون التعددية الحزبية في الجزائر الذي مهد لانتخابات ما زال الجزائريون ينوءون تحت أثقالها، ونهاية حرب لبنان عبر اتفاق النواب في مدينة الطائف على «وثيقة الوفاق الوطني» التي نقلت الدولة من «الجمهورية الأولى» إلى «الجمهورية الثانية».

يكتنز مفهوم «العولمة» مفاهيم وأبعاداً تتناول كل نواحي الحياة، غير أن الأبرز فيها ثلاثة: العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية. أما العولمة السياسية فترتكز على مفهوم الأحادية، أي «أرض بلا حدود»، بينما تعتمد العولمة الاقتصادية مفهوم السوق أي «سوق بلا حدود». وتستند العولمة الثقافية إلى مفهوم الشمولية، أي «ثقافة بلا حدود». والتقي وأ. السيد يسين ومفهومه للعولمة، غير أني أريد أن أشدد على جانب اعتبره هو الأهم وهو الجانب الاقتصادي. فعبارة «اقتصاد السوق» هو العنوان الذي يختصر العولمة التي هي في الأساس اقتصادية.

ويصر منظرو العولمة على الربط بين تقدم المجتمعات في العالم وبين اندماجها في «اقتصاد السوق». ويدعون دول العالم إلى التخلي ولو التدريجي عن المفاهيم القديمة والبالية التي أنتجتها أوروبا والتي يرون أنها تعيق حركة التقدم والنمو.

وتمثل عملية الانخراط في العولمة تحدياً كبيراً، إن لم يكن التحدي الأكبر، للدول النامية والناهضة. فالعولمة حقيقة موضوعية، وهي نتاج التقدم العلمي والتقاني، ومحكوم على الجميع الانخراط فيها، ولا تملك أية دولة بمفردها القدرة على التنكر لها أو تجنبها تحت طائلة التهميش أو الزوال.

ومما لا ريب فيه أن الاقتصاد تخطى الايديولوجيا. ففي الأمس كان الاقتصاد أحد أدوات الايديولوجيا، فأضحت الايديولوجيا ـ والبعض يقول السياسة ـ إحدى أدوات الاقتصاد. وجاءت الجيوبولتيكا لتضع قوى الاقتصاد في قمة القرار، فانتصرت التقانة على الايديولوجيا، و«تراجعت أمام الجيواكونوميكا»، كما يلحظ قيس جواد العزاوي في كتابه **العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين**.

٩ ـ حسام عيسى

لكارل ماركس مقولة مهمة، وهي أننا لا نستطيع معرفة أي عصر من خلال وعي هذا العصر بذاته.. وإنما يتم ذلك من خلال فهم حقيقته الموضوعية: بنيته الاجتماعية وآليات عمل هذه البنية. وبعبارة أخرى فإننا لا نستطيع فهم أي ظاهرة مجتمعية من خلال ما تفرزه هذه الظاهرة من ايديولوجيا. وينطبق ذلك بالطبع على ظاهرة العولمة... ومع ذلك فالكثيرون من مثقفينا لا زالوا يفسرون العولمة من خلال ما أفرزته هذه الظاهرة من أساطير وأوهام أيديولوجية. فالعولمة بالنسبة لهم تعني الانتقال من إسار الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة، من الولاء للثقافات المحلية المتعصبة إلى ثقافة إنسانية عقلانية جديدة. باختصار، العولمة هي الانتقال من اللاعقل إلى العقلانية حيث تسود مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية. والعولمة تعني انسياب الأفكار والعلوم والتقنيات عبر الحدود التي كانت مغلقة في الماضي... وانفتحت بفضل انتصار تيار العولمة. تلك هي أوهام وأساطير العولمة.

أما إذا تركنا ميدان الايديولوجيا إلى الواقع التاريخي، فسنجد أن العولمة ليست إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، تشكلت وفقاً لمقتضياته واحتياجاته في إطار قوانينه الأساسية، والأمر يحتاج إلى بعض التفصيل. فمنذ بداية الرأسمالية كان التناقض الأساسي الذي حكمها هو التناقض بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة. فقد سعت الرأسمالية منذ البداية إلى عالمية السوق، بينما السياسة بالضرورة إقليمية، تحدها حدود الدولة القومية، وحدود السيادة. من ثم فقد كان التناقض الأساسي للرأسمالية هو مع الدولة القومية والقيود التي تفرضها الدولة القومية داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها. ولقد حاولت الرأسمالية ونجحت في الكثير من الأحيان في الالتفاف حول الدولة القومية بأنظمتها المالية والنقدية والتشريعية المختلفة، بل استطاعت في كثير من الأحيان استخدام الخلافات القائمة بين الدول القومية في هذه المجالات لصالحها، إلا أن الدولة القومية بقيت في نهاية الأمر عائقاً أمام مقتضيات توسيع السوق وتوحيد النظام القانوني والمالي الذي يحكمه. ومع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والانتقال إلى مرحلة دولة الإنتاج، ومع اشتداد أزمة الرأسمالية مع بداية السبعينيات واشتعال المنافسة بين دول المركز، أصبح من الضروري إقصاء الدولة القومية نهائياً من الطريق حتى يفتح الباب واسعاً أمام تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل لأول مرة في تاريخ الرأسمالية.

من هنا كانت مرحلة العولمة التي جاءت إلينا مغلفة بايديولوجيا الحرية وحقوق الإنسان، والعقلانية والقرية الكونية وحماية البيئة، ووحدة الإنسانية... الخ... الخ.

لقد جاءت الورقة متأثرة في بعض جوانبها بأوهام العولمة، وبخاصة حين أشارت إلى حرية انتقال المعارف العلمية والتقانية كأحد إيجابيات العولمة، فالواقع غير

ذلك تماماً. وليس من دليل أبلغ على ذلك مما قررته اتفاقات تحرير التجارة (جولة أوروغواي) من فرض نظام براءات الاختراع على المجالات الحيوية للبقاء الإنساني (كالزراعة والدواء) والتي بقيت حتى ذلك الوقت خارج نطاق الاحتكار التقاني، الأمر الذي يفضح دعاوى حرية انتقال المعرفة في عصر العولمة ودعاوى الانتقال إلى رحاب الإنسانية الواسعة. كذلك ما فرضته اتفاقيات تحرير التجارة من التزام الدول الموقعة بحماية المعارف التقانية السرية حماية قانونية..

وكم كنت أتمنى لو تضمنت ندوتنا هذه ورقة عن العولمة والقانون، لكي نفضح أوهام الحرية التي يبشر بها منظرو العولمة ولنتبين موضوع أن تجاوز سيادة الدولة الإقليمية في إطار العولمة لن ينتهي بنا إلى فضاء الحرية بل إلى سيادة أخرى ـ سيادة الشركات المتعددة الجنسيات ونظامها القانوني الجديد المتكامل، بقواعده وقضائه وجزاءاته.

١٠ ـ أسامة عبد الرحمن

ليس من المهم الخوض في مسألة تعريف شامل وجامع مانع للعولمة، ولكن المهم هو تقصي مضمون ما يحدث ومحتواه وثوابته وركائزه وغاياته. ما نشهده هو مزيد من الهيمنة على دول العالم المتخلف، وعلى الرغم من أنها تقدم بصورة أساسية في بعدها الاقتصادي نظام السوق وفي بعدها السياسي الديمقراطية، فهي انتقائية بالنسبة للديمقراطية تستخدمها كورقة للضغط على دولة وقد تتغاضى عنها لمصالح اقتصادية بالنسبة لدولة أخرى. والأرض مهيأة لهذه التنمية في الدول المتخلفة بفعل الانبهار المجتمعي وانعدام الإرادة السياسة. وإذا كانت العولمة تمثل عولمة السلع والخدمات والأفكار وأنماط السلوك فإلى أين سينتهي بها المطاف؟ وهل ستشمل حتى المؤسسات الفكرية والمهنية والثقافية والاجتماعية... الخ؟

إن الحاجة إلى مزيد من الدراسات مهم، إلا أن المقلق هو أن هذه الدراسات تتم وتناقش في إطار نخبوي بمنأى إلى حد كبير عن القاعدة المجتمعية وتجاه تجاهل تام من صناع القرار. لقد تمت دراسات متعددة على سبيل المثال عن الانفكاك من التبعية أو التنمية المستقلة، والمحصلة على الواقع مزيد من التبعية، كما تمت دراسات عن الديمقراطية والحصيلة أنها هياكل مسخ في كثير من الأحيان للديمقراطية أو صورية أو شكلية.

ويبدو أن مثل هذا الموضوع جدير بالاهتمام، وأتمنى أن يتولى مركز دراسات الوحدة العربية تشكيل فريق من الباحثين العرب لبحث وتقصي مضامين العولمة وغاياتها وأثرها في الوطن العربي، وماذا يمكن للوطن العربي أن يأخذ به في رؤية استراتيجية شاملة مع التركيز على آليات التطبيق.

١١ ـ جميل مطر

عندي ثلاث نقاط سريعة:

الأولى: يبدو لي أن خلطاً يحدث بين مفهوم العولمة من ناحية، وبين كل التطورات الطبيعية العادية والتطورات غير العادية أو الطارئة التي تحدث هذه الأيام، وكثيراً ما تحدث أيضاً مبالغات. مثلاً الحديث عن ثلاث ثورات متوازنة: ثورة الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان؛ وثورة القيم، من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية؛ وثورة المعرفة أو الثورة المعرفية أو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. الثورة انقطاع، وهذا الانقطاع لم يحدث في أي واحدة من هذه الحالات.

الثانية: الحديث المتكرر عن «المابعديات»، فقد وردت عبارة «ما بعد» غير مرة في الورقة وفي أوراق أخرى. وأظن أن هذه العبارة تحتاج منا إلى وقفة. «فالمابعدية»، تعكس عجزاً عن فهم الواقع الحاصل.

الثالثة: اتفق مع د. عمرو محي الدين في مغزى ما قاله وهو أن العولمة مسيرة استمرت على مدى قرن ونصف، أو أربعة قرون، وهي مسيرة كانت أوروبية، وأصبحت أمريكية. ولذلك فالفاشية والنازية والشيوعية والليبرالية مراحل في مسيرة العولمة.

ولكن على الرغم من اتفاقي مع عمرو محي الدين وإبراهيم العيسوي ومحمد الأطرش في كثير مما قالوه، إلا أني أظن أن ميلهم للتفسير الاقتصادي مبالغ فيه. وأقابل هذه المبالغة بمبالغة أخرى، وهي أن العولمة ظاهرة متصلة بالمسيرات الإمبراطورية عبر التاريخ، أي بالهيمنة السياسية من جانب دولة مهيمنة أو مركز إمبراطوري، سواء كان هذا المركز أثينا أو روما أو دمشق أو بغداد أو لندن أو غيرها من عواصم الغرب الأوروبي، والآن هي في الولايات المتحدة.

١٢ ـ معن بشور

سأكتفي بطرح بعض الأسئلة المتصلة بظاهرة العولمة ونتائجها.

السؤال الأول: هل العولمة نظام جديد، أم أن التاريخ البشري شهد محاولات عدة قديمة في هذا الاتجاه، وقد أشار إليها بعض المحاضرين والمعقبين؟

وهذا السؤال ليس نابعاً من فضول تاريخي، بل يهدف أساساً إلى التركيز على ما إذا كانت هذه المنظومة الجديدة هي محاولة جديدة، أو مرحلة أخرى من مراحل التطور التاريخي، وبالتالي فإن لها بداية ونهاية، وليست «نهاية التاريخ» كما يقال.

السؤال الثاني: إذا كانت العولمة تشكل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية الصناعية كما تذكر بعض التعريفات، أو إذا كانت هي الرأسمالية الصناعية تفصح عن نفسها في ثوب جديد كما قال د. عمرو محي الدين، فهل تستطيع أن تنجو من التناقضات الذاتية التي تعصف بالرأسمالية الصناعية ذاتها كالتناقض بين الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وكالتناقض بين تناقص عدد مالكي وسائل الإنتاج وتزايد عدد المنتجين المستغلين في قوة عملها وتزايد الهوة بين الشريحتين؟

وإذا أضيف إلى هذه التناقضات البنيوية، التناقضات القائمة بين المراكز الرأسمالية ذاتها والتي تزيدها تفاقماً ظاهرة العولمة نفسها (كما نشهد في أسواق المال التي هي أفصح ساحات تجلي العولمة)، والتناقضات التي تنشأ من ازدياد عدد المهمشين من الطبقة العاملة نتيجة البطالة الناجمة عن التطور في تقنيات الإنتاج، لاستطعنا أن نتلمس عمق التناقضات الداخلية التي تحملها هذه الظاهرة.

السؤال الثالث: يتعلق بمصير العولمة إذا تطورت القوة الاقتصادية والمالية في جهة من العالم، فيما بقيت القوة العسكرية والسياسية في جهة أخرى من العالم، أي إذا ما تفوقت اقتصادات كالاقتصاد الياباني أو الأوروبي أو الصيني على الاقتصاد الأمريكي وبقي مركز الثقل العسكري والسياسي في الولايات المتحدة، فمن يخضع لمن؟ الاقتصاد للقوة العسكرية السياسية أم العكس؟! وهل يجري الخضوع في إطار آليات العولمة السياسية والاقتصادية (الحرية كما يقول المنظرون) أم يجري استخدام آليات أخرى؟!

السؤال الرابع: إذا كانت العولمة في جوهرها ظاهرة تقوم على توسع التبادل الدولي القائم على حرية تبادل السلع والأشخاص والرساميل والتقنيات، فهل تستطيع العولمة أن تحافظ على هذه الحرية؟

وإذا كان العديد ممن سبقوني في الكلام قد أشاروا إلى حدود حرية انتقال السلع والرساميل والتقنيات والمعلومات في ظل العولمة، فإنني سأركّز على حرية انتقال الأشخاص وأسأل: هل ستسمح دول الشمال بحرية انتقال العمالة من دول الجنوب دون قيود أو دون «حماية»؟ وإذا فرضت حماية في هذا الجانب من التبادل فما الذي يمنع قيام حمايات في جوانب أخرى منه كرد فعل؟

وما الذي يمنع ألا تنتكس هذه الظاهرة كما انتكست ظاهرة توسع عالمي مماثلة قامت قبيل الحرب العالمية الأولى، كما أشار إليها بعض المحاضرين والمعقبين، ثم قامت بعدها أشد إجراءات الحماية والحماية المضادة في الدول الصناعية الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى؟

السؤال الخامس: كيف تلجأ العولمة إلى حل مواجهات قد تقوم بينها وبين

ايديولوجيات وعقائد وثقافات وخصوصيات موجودة على امتداد العالم؟ هل ستواجهها بالقوة أم بالحوار والحرية؟ وإذا أنجبت الحرية نتائج معاكسة لمقتضيات العولمة، فكيف يكون التعامل مع هذه النتائج آنذاك؟

السؤال السادس والأخير يتعلق بنا كأمة عربية، فهل تستطيع القوى العالمية التي تقود العولمة أن تتحمل كافة النتائج التي يمكن أن تقوم بها العولمة على مستوى العلاقات بين الدول العربية (تخفيف القيود، انفتاح الأسواق، حرية انتقال السلع والرساميل والأفراد، التكتل الاقتصادي العربي واستطراداً التكتل السياسي العربي)، بل كيف ستوفق هذه القوى بين حاجتها إلى إضعاف الدول لصالح الشركات، وبين تقوية الدول كأجهزة أمنية لحماية المصالح المستجدة بوجه الجماهير المتضررة؟ وهل ستبقى ظاهرة العولمة أمينة لادعائها بالحرية المطلقة أم ستلجأ هنا إلى القيود والقمع والتضييق؟

هذه الأسئلة أسوقها بهدف تسليط الأضواء على الكم الكبير من التناقضات التي تنطوي عليها ظاهرة العولمة، لكي لا نتصرف على أساس أنها قدر، ولكي لا نقبل سلفاً بالتخلي عن خصوصياتنا الحضارية والسلفية بذريعة مواكبتها، بل نسعى من خلال فهم هذه التناقضات لأن نستفيد من الإيجابيات المرتبطة بهذه العولمة دون السقوط ضحية سلبياتها.

١٣ ـ أحمد صدقي الدجاني

أبدأ بالوقوف أمام المصطلح. فمع تفهمي لمبررات من لا يُحبِّذون إنفاق الوقت في محاولات الوصول إلى تعاريف محددة جامعة مانعة، إلا أنني استشعر ضرورة أن يطرح الباحث مفهومه لأي مصطلح يستخدمه، لكي يكون التعامل مع ما يطرحه على أساس هذا المفهوم، ونوفِّر على أنفسنا ما قد ينجم من اختلاف بفعل تباين المفهوم. كما أحبِّذ القيام بمحاولة للوصول إلى مفهوم مشترك.

«العولمة» هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة الانكليزية «Globalization». والكلمتان الأخريان هما «الكوكبة» وقد فضّل استخدامها د. اسماعيل صبري عبد الله، و«الكونية» التي أسهم في إشاعة استخدامها أ. السيد يسين. و«العولمة» في اللسان العربي من «العالم»، ويتصّل بها فعلُ «عوْلَم» على صيغة «فَوْعَل» وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية. ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل. وهذا ما نلاحظه على صيغة «zation-» في الإنكليزية على خلاف صيغة «ism-» في «Globalism» التي تعني العالمية. وقد أوضح د. اسماعيل صبري عبد الله في بحثه لماذا فضل استخدام كلمة «كوكبة» مشيراً إلى فعل «كوكب» في اللسان العربي. ويؤيده في هذا التفضيل د. محمد محمود الإمام. وقد أوضحتُ في بحثي عن العولمة لأكاديمية المملكة المغربية أنني لا أتحمس لكلمة

«الكونية»، وأن الشيوع سيحسم أمر استخدام واحدة من كلمتي «العولمة» و«الكوكبة»، وربما كانت الغلبة لـ «العولمة» لشيوع استخدامها في هذه الفترة.

ماذا عن دلالة «المصطلح»؟

نلاحظ في أوراق هذه الندوة أن هناك غير اجتهاد في تحديد دلالة «العولمة»، كل واحد يركز على جانب أو غير جانب فيها. وحبذا لو نستحضر المفهوم الشامل الذي يحيط بالجوانب جميعها، والذي طرحه تقرير «جوارنا الكوني» وشرحه د. اسماعيل صبري عبد اللّه وهو «أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك. يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصعد تؤثر في حياة الانسان في كوكب الأرض أينما كان. ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات المتعدية الجنسيات «TNC's» التي تتسم بالضخامة، وتنوع الأنشطة، والانتشار الجغرافي، والاعتماد على المدخرات العالمية، وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة «العالمية» مثل قضية الممتلكات العامة البشرية من بحار وفضاء وقارة قطبية جنوبية، وقضية صيانة البيئة وتحركات سكان الأرض، وقضية الفقر في العالم، وقضية الجريمة المنظمة. كما تثور تساؤلات لها صفة العالمية حول دور الدولة في مثل هذه التحولات، ودور الجماعات الأهلية في أوطانها، ودور المنظمات الأهلية المتعدية الجنسية التي قامت مؤخراً في إطار العولمة في الغرب بخاصة، فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنها». وواضح أن للقوى المالكة للتقنية الحديثة وللشركات المتعدية الجنسيات وللمنظمات الدولية دوراً متميزاً في إطار هذه الظاهرة.

انتقل إلى القراءة التاريخية لظاهرة العولمة، فأشير إلى أننا حين نستحضر تاريخ القرن العشرين ـ كما أوضحت في بحثي لندوة «العولمة والهوية» في أكاديمية المملكة المغربية ـ «نلاحظ أن هذه التحولات التي تجلت بوضوح في التسعينيات هي حلقة ثالثة في التحرك الغربي نحو العالمية، سبقتها تحولات ما بعد الحرب الأولى في نهاية العقد الثاني من القرن وتحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من القرن. وفي مقدورنا ونحن نستحضر التاريخ الإنساني أن نلاحظ أنه حفل بتحركات نحو «العالمية» في مختلف عصوره، عبّر عنها نزوع الإنسان للسياحة في كوكبنا الأرضي استجابة لدعوة خالقه أن يمشي في مناكب الأرض وينتشر فيها».

لقد تحدث ابن خلدون عن الصفة العالمية للحضارة، وعن تراكم المكتسبات الصناعية والثقافية لدى الأمم، وجمع بين مفهومي الرسوخ الحضاري والنسخ الحضاري في بحثه عن عمران الأمصار وتزايد صناعتها، كما عرض د. عبد المجيد زيان في بحثه لندوة «العولمة والهوية». كان علماؤنا يعتبرون العلوم والحكمة من المعارف

المشتركة بين جميع الأمم، ومنهم الكندي وابن رشد. وها هو زميلنا في هذه الندوة د. أنطوان زحلان يغني هذه النقطة في الجزء الأول من بحثه القيم «العولمة والتطور التقاني» بحديثه عن العلاقة بين التجارة والتقانة، وخلفياتها.

يتداعى إلى خاطري هنا ما قام به المؤرخ ستفريانوس في كتابه القيم الذي فصل فيه ما جرى للعالم الثالث على أيدي الغربيين منذ القرن السادس عشر. وهكذا شهد العالم التحول من «العالمية» إلى «العولمة» التي تمكّن من إيجاد نشاط اقتصادي معولم لا يستطيع الإفادة منه إلا الشركات العابرة القارات. وهذا هو التحدي لدول العالم الثالث في عصر العولمة. كيف تستخلص حصتها من النشاط الاقتصادي المعولم على حد تعبير د. زحلان؟

١٤ ـ نسيم خوري

غالباً ما تتخذ المفاهيم غير المتكاملة أساليب متناقضة من التناول، وتفترض حلقات من التأمل والدرس والنقاش. تبدو العولمة بالتناول الغربي ظاهرة أو أفكاراً أو مجموعات سلوك دولية تتجه نحو المفهوم ونجد أنفسنا غرباء عن «المفاهيم»، ولذا أود أن أضع «المفاهيم» بين قوسين. هكذا تعاملنا فيما مضى مع حزمة كبرى من المفاهيم والعديد من الفلسفات والأفكار التي مضت وكنا لا نزال في حال من النقاش. والنقاش الموزون والحاد أحياناً نخرج منه لماماً لنجد مفاهيم جديدة قدمها لنا الآخر سواء كان هذا الآخر يونانياً مثل سقراط أو أمريكياً... وهكذا.

إنها مقولة التضاد بين الفعل ورد الفعل. وهنا يحضرنا كلام عبد الله العروي الذي رأى في كتابه بالفرنسية **أزمة المفكرين العرب** أننا نأتي دوماً بعد الظاهرة متخذين ملامح ردود فعل أكثر من ملامح الفعل.

لا نعتقد أن هذا صحيح بالنسبة لما نحن في صدده. وهنا تبرز أهمية هذه الندوة، فلسنا في حال من التأخر لأن العولمة طرح يغرق مجمل العالم فيه، يناقشه، و«ينقاد» له على أنه يمثل التوجهات الجديدة لنهايات هذا القرن والقرن المقبل.

يبدو أننا في حال من مواقف ثلاثة شغلت العرب في تفكيرهم: الرفض الكامل، وفي مقابله القبول الكامل، والموقف التوفيقي الذي يخلط بين المتضادات بشكل لا يردم تنافرها بل يزكيها ويعمقها. إن هذا الفكر التوفيقي ليس قابلاً للاستمرار.

هكذا نبدو مع العولمة أمام مقولة الصراع بين الغرب والشرق أو الثنائيات المتجذرة في حبرنا العربي. ولذا تبدو مظاهر العولمة في توجهها الدولي السياسي والاقتصادي متأرجحة، ويبرز الغرب شكلاً دائم التجدد مقابل الشرق صاحب المضمون الذي يغري الغرب ولكنه لا يحسن سوى اقتناء الشكل.

ولسهولة المقاربة نقدم ثلاث ملاحظات:

- العولمة ظاهرة عبر نتف موجودة في الاقتصاد والمال والاتصال والتقنيات ولكنها نتف لم ترتق إلى مستوى المفهوم بالمعنى الأكاديمي الفكري.

- الكلام عن صراع الثقافات والشعوب واقع لا جديد فيه، على رغم تقاتل الدول الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسوق الزمن الأحادي البعد بمعناه الفلسفي. إنه زمن اقتصادي إنتاجي يبدو أقوى من الماضي وينحسر فيه المستقبل.

- للإعلام والاتصال دور أساس في البحث عن مفهوم العولمة أو تحقيق الحضور الإنساني في كل زمان ومكان بشكل يصعب تلمسه وبطريقة فورية كما سنرى.

ولكي نفهم هذه الملاحظات في انتقال العالم من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلي، أي حضارة الإنسان التي تدعي أو تتوخى الشمولية، نورد ملامح سبعة تتواصل حكماً لفهم العولمة، وما انفصالها إلا لضرورات منهجية في الإيضاح.

١ - يخرج العالم، بفضل ثورة التقانة وخصوصاً الاتصالية منها، من ظاهرة قديمة طغت على الفكر أكثر من ربع قرن هي **التبعية** وما رافقها من فلسفات وأفكار وحروب وصراعات قسّمت العالم إلى شرق وغرب، وشمال وجنوب.

إننا اليوم أمام ظاهرة تكاد تكون جديدة هي **اللاتبعية**، إذ لم يعد رخاء بعض الدول مرتبطاً بالمطلق بفقر الدول الأخرى. وهناك نوع من الفكاك في نظم الإنتاج إلى درجة أن فقر بعض بلدان آسيا وأمريكا وأفريقيا لم تبق له الأدوار نفسها في بحبوحة وازدهار الشمال.

إننا أمام ثالوث: المال والديمقراطية والإقتصاد الحر، وفوقها ومعها انفجار تقانة علوم الإعلام والاتصال وكلها تدفع إلى عملية التدويل أو العولمة القسرية تماماً كما العلوم. كيف؟

بقيت البشرية حتى البارحة تحصر المعرفة عبر حقلين كبيرين من العلوم جمعهما ثالث: علوم تبحث عن المعرفة وعن الإنسان في دوائر خارجية، تضم العلوم الإنسانية والمحضة التي تدرس الخارج في خط بياني يطال كل ما هو في البيئة والمحيط وتسخر النتائج والتحليلات لصالح الإنسان. أما في فهم دوائر تأثر وتفاعل الأفراد والشعوب بمعطى خارجي عام فقد ارتد الخط البياني في البحث عن المعرفة إلى داخل الإنسان في تكملة معاصرة للفلسفة كعلم أساسي وأب للعلوم الإنسانية.

وإذا كان هذا النبش في الداخل يحمل ملامح إيمان بأن الإنسان هو مشروع خلق غير مكتمل، فإنه حقل ولا شك طبع النصف الثاني من القرن العشرين بما

جعله مواكباً لمجمل العلوم.

وهناك أخيراً علم حديث هو الإعلام، زاوج هذه العلوم وتقاطع معها وأصبح من المتعذر على الباحث أن ينظر إليه بصيغة المفرد بقدر ما هو قضية شاملة عامة تطال مختلف حياة ونشاطات الأفراد والجماعات والشعوب.

بهذا المعنى يتكلمون عن علوم الإعلام بالجمع، فهي تؤثر وتتأثر بالعلوم كافةً وتطال الإنسان في الداخل والخارج متقاطعين. وأصبح الحقلان المعنيان المشار إليهما يخضعان لكون القاعدة والأساس هي في التواصل والاتصال. إننا بهذا المعنى أمام تيار عالمي تنخرط فيه جميع الفئات والحكومات والأحزاب والطوائف والبشرية بنسب متفاوتة مع طبيعة الأنظمة السياسية المطبقة، لتطرح مجمل القضايا المرتبطة بالناس كالعدالة والحرية والمساواة والتربية والتعليم وديمقراطية المجتمع والقوانين وكل محصلات أساليب وميادين المعرفة المستخدمة وبنسب مختلفة أيضاً.

الإعلام يعرف شيئاً عن كل شيء ويعرف كل شيء عن شيء واحد هو الاتصال والتواصل كوظيفة أساسية في حركة العصر. هكذا كان الإعلام، الذي عولم المعرفة وعلوم البشرية في سياق دولي، من حتميات التكتل في مختلف الميادين، ولم يعد محرك التاريخ الاستعمار المباشر، والموارد الطبيعية، وتسخير الأيدي العاملة.

ولم يعد للعالم الثالث في قواه العاملة وموارده الطبيعية أية جاذبية كالتي شهدناها في الستينيات بفعل التقانة الجديدة، والفكر العقلاني وتراجع مؤسسات التقنين التي كانت إلى وقت ليس ببعيد مصانة من كل نقد، وطبعاً لصالح الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل العلمية والتوسيع المتواتر للأسواق الاستهلاكية.

٢ ـ مفهوم الشبكة وضرورة العولمة: التلغراف الكهربائي في نهاية القرن التاسع عشر يمثل نقطة البداية في تاريخ الاتصالات بحيث شكل المنطق والقاعدة التي تفرعت منه وتشكلت شبكات الهاتف وشبكات أخرى مثلت ملامح القرن الحالي وأسست لفكر العولمة بل جسَّدته فعلياً.

يعتبر مفهوم الشبكة أساسياً لفهم محدداتها المرتبطة بأدواتها وبعضها ببعض. وهو مفهوم يحيلنا إلى قطاعات الإعلام والاتصال، وارتباطها الحيوي والعضوي بنظريات المرفق العام، وهو ما يفترض التحكم بها لا بالرجوع عنها ولكن بضرورة تداخلها وتوسعها كما يحصل في بلدان التسويق والعرض بمعناه العالمي.

مع سيطرة الشبكة كانفجار ملحوظ في وسائل الإعلام، تجهيزاً ومحتويات (مضامين) وانتشاراً (أسواقاً)، أصبحت هذه الشبكة اقتصاد العصر ومصدراً للقيمة والدخل القومي وفرص العمل. وقد شهد العالم والغرب خصوصاً عالماً من التحولات

ولّدت مجموعات جديدة من المعتقدات والقيم والسلوك الفردي والجماعي أجهضت الأسس القديمة في تكوين القيمة والمعرفة، وبتنا على قاب قوسين من السلوك الفردي العالمي الذي لا يفترق كثيراً عن السلوك العالمي الجمعي (تشابه المجتمعات في الشكل لا في المضمون، المعايير والأسس العوالمية الكبرى).

وهكذا، فإن مفهوم الشبكة في حدوده التأثيرية وقدرته على التغيير هو محصلة التقاء صناعات ثلاث رئيسية: الشبكات (زواج الكابل والساتل) والأجهزة التقنية (التسجيل، آلات التشفير، الهوائيات وغيرها) والبرامج والأجهزة الخاصة بالإنتاج وكل ما له علاقة بصناعة المضمون.

ويفرض تداخل هذه الصناعات منظومة عالمية متكاملة أو شبكة الشبكات بفعل التداخل التقني لهذه الصناعات واستراتيجيات التوسع العالمي التي تمارسها مجموعات الإعلام الكبرى العالمية على شكل أجيال متعاقبة ومتكاملة مع مبدأ الاستهلاك المميز حيث يلغي جيل جيلاً آخر.

٣ ـ **الرقمية** (Numérique): جاء الانفجار في ميدان المعلومات بفضل الرقمنة، أي تحويل الإرسال إلى إشارة ذات شيفرة في لغة مرقمة مكونة من صفر وواحد. والرقمية تقنية سريعة ومرنة تنقل المعلومات بسرعة فائقة وبكميات غير محدودة. وهكذا يتدرج التلفزيون مثلاً ليصبح جهازاً متعدد الخدمات (Multimedia)، كما ستتدرج شبكات التوزيع نفسها نحو شبكات رقمية متداخلة الخدمات (Réseaux numériques à intégration de services).

٤ ـ **منظومة الـ (PPII) (ب.ب.إ.إ.) والإنترنت**: تبدو البشرية منقادة بالمعنى الإعلامي إلى ما يعرف بالـ «PPII» التي باتت تحكم الأسواق الحالية بفضل التقنيات والشبكات الجديدة المعروفة بالـ «Worldwide Web» وهي الشبكة الأساسية التي باشرت عام ١٩٩٤ بتغليف الكرة الأرضية، وتمتاز بأنها شبكة كونية (Planétaire) ودائمة (Permanent) وفورية (Immédiat) وغير محسوسة (Immatériel).

إنها صفات أربع تقارب صفات الخالق ويُروج لها أنها تفرض الخضوع والإيمان والمذاهب وأدبيات المذاهب، والكل يحاول تنظيم كل أمر وسلوك وفقاً لهذه المنظومة بدءاً بوسائل الإعلام المتعددة ووصولاً إلى الثقافة الكلية. هكذا يدخل الإنسان المعاصر حساب **المنطق الغامض، والثقافات المحكومة بالصدفة، فعدم اليقين هو مقياس حركة العالم الجديدة.** ولكن لماذا الصدفة؟

لأننا نتكلم عن الإنترنت، ولأن الطلوع على الانترنت من ضرورات البقاء للأصلح إعلامياً، تتسارع وتيرتها بنسبة لافتة ومخيفة. إنها فكرة تتحكم بالعالم، توحد

شبكات الاتصال وتسمح لأي كان من وراء جهاز الكومبيوتر أن يتصل مع أي آخر بواسطة أية وسيلة من وسائل الاتصال بما فيها شبكة الهاتف العالمية، ليضع الأجيال في ما نسميه مشاعية المعرفة التي تسقط خاصية الرغبة في المعرفة إحدى أبلغ المرتكزات الخاصة بالمنظومة التربوية وتطور وتوازن السلوك الفردي ونمو الشعوب.

٥ ـ **الإعلام والإعلان: من الميم إلى النون**: يعيش العالم اليوم المرحلة الأخيرة التي يبدو الصراع فيها محسوماً لصالح الإعلان (أي لصالح النون) في صراعه مع الإعلام (على حساب الميم)، فالإعلام هو الوظيفة الاتصالية الكبرى التي يسخرّها الإعلان بشكل كامل ولأهدافه السريعة والمربحة.

المتغير الكبير هو الخروج من القرن العشرين (قرن الاتصال والتواصل) إلى قرن جديد هو قرن الإعلام وحسب. وللإعلان الدور الأكبر في هذا الخروج الفعلي من جنة الإنسان. الإعلان بهذا المعنى أصبح مادة التطبيع البشري لا يهمها أن تتواصل بقدر ما تعلم وهي مادة «معارك» حالية خفية تستوحيها معارك أتوسترادات الإعلام.

وإذا عرفنا أن إجمالي الإنفاق الإعلاني في الوسائل الرئيسية التي تشمل التلفزيون والصحف والإذاعات ودور السينما والإعلانات المختلفة قد وصل إلى ٣٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ (تقرير وكالة أبحاث الإعلان زينيث ميديا التابعة لشركة الإعلان الدولية «كوردينانت»)، فسوف نفهم كيف أن الدول قد لجأت إلى توظيف التطور في وسائل الإعلام كعنصر أساسي في تحقيق سياسات هذه الدول على المستويين الداخلي والخارجي.

وهكذا يشغل الإعلام حيزاً واسعاً في استراتيجيات الدول، السياسية والإقتصادية والعسكرية، متخذاً قوة ما يعرف بالبعد الرابع بعد الإقتصاد والعسكر والدبلوماسية. إنها «معارك» تستعيض عن المكاسب العسكرية بالمكاسب الثقافية والمعرفية والمالية الأخرى. وتبدو نتائجها متجهة نحو انشقاق دول العالم إلى صفين تحددهما القدرات الإعلامية ـ الإعلانية.

ويبدو العالم وكأنه يضع يده على قلبه صارخاً: ليس المهم الكلام فقط عن التقانة ولكن عن الاتصال لأن الجماعة (La Communauté) لا تأتي إلا من الاتصال (La Communication). وإذا كان الاتصال ينسحب خائباً لصالح الإعلام الإعلاني فإن في هذا خوفاً من فقدان المضمون.

٦ ـ **الإنسان الجديد وتعاليم الأنبياء**: ما هي الآثار الكبرى لهذه الملاحظات عن الملامح الخمسة المترابطة؟ فمنذ اختراع التبوغرافيا عام ١٠٣٨ في الصين حتى عام ١٩٩٨ عندما تحققت مشاريع الأقنية الرقمية (Kirch, TF, Bsky, CPT, Canal+) في الغرب، مسافة زمنية تبلغ ٩٦٠ عاماً من الجهود والمنجزات تجعل القرن المقبل قرن

جمع المعلومات والأفكار بهدف إعلام الناس وحسب، إلا أنه في العمق هو الإعلام الغربي الذي يسخِّر كل العلوم لنجاحات الغزو والتحولات باسم مساحات الحرية والديمقراطية.

أما في الإجابة الاستهلاكية أو الشرقية فيمكن القول إنَّ الاتصال كان محكوماً ببطئه، ولم يكن الصوت الإنساني يصل إلا لمن هم في مداه (وهنا نستذكر نواطير الكروم في القرى النائية)، ولم تكن الرسالة المكتوبة تنقل إلا بسرعة الطير أو السفينة الشراعية.

المفارقة الأولى هي أنه على الرغم من هذه السرعة، انتشرت المعارف والأفكار في بلدان كثيرة بعيدة عن موطنها الأصلي. وما المعابد الهندوكية المنتشرة في جنوبي شرقي القارة الآسيوية إلا دليل حقيقي على شرط آخر في التأثر والتأثير في انتقال المعلومات والأفكار وهو لياقة المضمون. ولا يمكن إغفال تعاليم المسيح ومحمد التي بلغت أقاصي الكون في عصور كان السفر فيها شاقاً وبطيئاً وخطيراً، ولم يتطلب الأمر موجات «كهرومغناطيسية» أو «إنترنت» لاحداث تأثيرات وتغييرات في فكر وسلوك ومعتقدات الملايين من البشر.

أما المفارقة الكبرى فهي في أن المضمون هو مبحث الغرب ومراده. لهذا نفهم كيف تتدافع أجيال الغرب في أوقات عطلها أو حياتها نحو الشرق حتى الأقصى منه ويطلقون عليه «عش الشمس» كتسمية محببة له، بليغة المعاني.

الغرب هارب من الغرب نحو الشرق، والشرق هارب يحلم بالغرب فيتمثل به ويقلّده. تلك هي الفاصلة الجديدة القديمة في الصراع الثقافي والإعلامي المقبل والتأثيرت المترتبة عليه في القرن الواحد والعشرين.

٧ ـ **نحو التخلص من الكتابة الإعلامية**، والدخول شبه الكامل في عصر الشفاهية أو ما يعرف باللغة الإعلامية العالمية واللغة الإعلامية الجديدة المتراوحة بين العامية والفصحى.

١٥ ـ عبد الإله بلقزيز

عرّف لينين الرأسمالية ـ في مطلع هذا القرن ـ بأنها رأسمالية احتكارية منفصلة الآليات عن رأسمالية المنافسة الحرة التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وسمّاها باسم الامبريالية محتسباً إياها أعلى مراحل الرأسمالية. وأزعم أن في وسعنا، اليوم، أن نعرّف العولمة بأنها أعلى مراحل الإمبريالية. وليس هذا من باب استعارة التوصيف اللينيني للامبريالية، بل هو الوعي بالوشيجة التي تشد هذه (العولمة) إلى تلك (الامبريالية)، فتجعلها لحظة نوعية في مسار تطور النظام الرأسمالي الاحتكاري

الإمبريالي على امتداد قرن من الزمان.

نؤسس على هذه الفرضية قولنا: إن الصلة عضوية بين العولمة والامبريالية، وهي صلة تقوم على علاقتين: علاقة امتداد واستمرار، وعلاقة قطيعة وانفصال. وجه الاستمرارية في العلاقة ثابت من خلال رسوخ ظاهرتين في نشاط النظام الرأسمالي ـ في صيغتيه الإمبريالية والعولمية ـ هما: **الاحتكار**، والمنزع **التوسعي** المستمر. والعولمة في هذا ترث جدتها الامبريالية فتذهب بالاحتكار إلى أعلى الحدود الممكنة، إن على صعيد منظومة الدول السبع الكبار، التي تحتكر أكثر من ثلاثة أرباع الثروة العالمية، أو على صعيد منظومة الشركات الكونية الكبرى فوق القومية التي تتحكم اليوم في نسيج الانتاج والتبادل، مثلما تذهب بالتوسع إلى حدّ إعجاز أي سوق في العالم عن حفظ الحد الأدنى الرمزي من سيادتها.

غير أن وجه القطيعة في العلاقة متركز في ميدان الأدوات والآليات الوظيفية التي تتوسل بها الامبريالية لتحقيق هدف العولمة، ألا وهو الزحف المعمَّم للقيم المادية والرمزية للميتروبول الغربي. احتاجت الرأسمالية الصناعية ـ رأسمالية المنافسة الحرة ـ إلى الاستعمار، أي استعمال القوة العسكرية لاحتلال بلدان الجنوب، والسيطرة على مواردها، واحتاجت الامبريالية إلى أدوات اقتصادية متطورة لإخضاع البلدان التي انسحب منها الاستعمار عسكرياً، فكان منها برامج «التعاون»، والقروض، والاستثمار، وربط اقتصادات هذه البلدان بالميتروبول. أما العولمة، فتتجه إلى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقرّ فتح الحدود، وحرية التجارة، وإهدار نظم الحماية الجمركية وكل ما يمكن أن يسمح لدولة ببسط سيادتها. غير أن الأهم في عمل العولمة هو استثمار ثورة المعلومات والتقانة في الميدان الاقتصادي إلى حد إهدار قدرة أية دولة ـ من خارج الميتروبول الجديد ـ على حماية اقتصادها وسيادتها، واستثمار الثورة إياها على صعيد الاتصال لتسهيل عملية الإخضاع الاقتصادي بمواكبة ثقافية وقيمية تنجز عملية التطويع الاجتماعي والنفسي المطلوبة لإنفاذ فعل العولمة في المجتمعات التي يقع عليها ذلك الفعل.

فهم العولمة بهذا المعنى معناه حفظ وحدة إدراكنا للنظام الرأسمالي في مختلف أحقاب وأوجه تطوره بسبب ما ينطوي عليه تاريخه المتنوع من وحدة في التكوين أو التركيب. إن شيئاً من نظام العلاقات الرأسمالية لم يتغير حتى يفرض علينا أن نغير من إدراكنا له؛ غير أن نجاحه في تجديد نفسه من الداخل، وفي تجديد أدواته وكيفيات اشتغاله، تملي الحاجة إلى جهد معرفي عميق لتحصيل هدف وعي هذه المتغيرات التي تطرأ عليه في وحدة نظامه. ومن هنا الحاجة إلى تجديد الوعي به من خلال مقاربة ظاهرة العولمة فيه من حيث هي اللحظة العليا التاريخية الظافرة في سيرورة تطوره المعاصر.

١٦ ـ صباح ياسين علي

لعل من المفيد أن نذكر هنا أن محتوى العولمة، حتى قبل أن يتشكل بهذا المعنى، قد أخذ صورته الجنينية الأولى، في بدايات النصف الثاني من هذا القرن خلال الحرب الباردة وفي رحم الثورة الإعلامية الواسعة، رغم أن العولمة تاريخياً، قد ظهرت مع نشوء الامبراطوريات في العالم، وتكرست واقعياً في مرحلة الاستعمار والرأسمالية، إلا أن التوظيف الشمولي لآلية التدفق الإعلامي، والسيطرة على معطيات الحدث وتسويقه وقياس ردود الفعل حوله، قد أسهمت في ظهور هذا المفهوم، والذي قد نتفق أو نختلف اليوم حول إيجاد تعريف مانع جامع شامل له، فيغدو (المفهوم) ظاهرة بالغة التعقيد، تزداد صعوبة اكتشاف تفاصيلها عند الاقتراب الشديد من جوهرها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نسق النشاط الإعلامي الدولي الراهن، قد مهد لمعنى معرفي وأدوات وآليات فعالة أسهمت في تكوين واستحداث صيغة قابلة للنفاذ بين مختلف المفاهيم لمعنى النظام الكوني على جميع الصعد، وبالقدر الذي أسهم فيه الإعلام والتدفق الحر والسريع للمعلومات والمعارف في تقريب الثقافات، ولقد عمل الإعلام في الوقت ذاته على تخريب العلاقات بين الأنظمة والدول وتسويغ استخدام العنف والقوة تحت مختلف الذرائع، ومع الاكتشاف الذي توصل إليه علماء الاتصال للقرية الكونية. وهنا جاءت فكرة العولمة مرادفة لمعنى تكثيف الإحساس بالتواصل والاقتراب الذي تحمله عملياً آلية التطور المتسارع لثورة الاتصال وتبادل المعلومات، وفي تجاوز مستمر للفوارق الفعلية بين الشمال والجنوب، بين الدول الغنية والأخرى الفقيرة.

وكل ذلك كان يسير في وتائر متسارعة ومسيطر عليها، بينما تقف وراء كل ذلك احتكارات إعلامية كبيرة، فالشبكات الاخبارية ووكالات الأخبار التلفزيونية الفضائية، تملك استثمارات مالية هائلة، وتسعى للبحث عن أسواق إعلانية مستقرة، وتتبنى اتجاهات سياسية معروفة، فهي التي روجت لمفهوم العولمة بشكل مستمر، وهي لا تتوقف عن تجاوز الخصوصيات الوطنية، وتنتهك الثوابت القومية، وتخترق الحدود السيادية وتبسط نفوذها عبر الإمكانات التقنية الكبيرة وتكريس إمكانيات البث عبر الفضاء.

والسؤال الذي نعرضه نحن أبناء هذه الأمة، والتي كانت قبل قرون ولغاية اليوم ضحية عولمة استعمارية امبريالية، يتمحور في فكرة البحث عن موقع في سلم هذه العولمة يوفر علينا تكاليف ضرائب إضافية ندفعها اليوم من أجل المحافظة على هويتنا وثرواتنا، وأن نكسب من تجربة الماضي سلاحاً يمنحنا فرصة عادلة في مواكبة الحياة بشروط أفضل.

وثمة موضوع يتصل بذلك، هو كيف ننقل المفاهيم المتصلة بالعولمة إلى ارتباطات ومفاهيم مقاربة أخرى مثل الإعلام، ولكي يتوضح معنى العولمة في الخطاب السياسي العربي وفي التداول المعرفي الجماهيري، دون أن ينتهك ذلك هويتنا وخياراتنا؟

لقد فتحت هذه الندوة باباً واسعاً للتأمل والتفكير والإبداع في دلالة هذا المفهوم، وبالتالي في وضع النخبة العربية في مناخ علمي صحيح إزاء هذا الموضوع ولتجاوز الحواجز النفسية في التعامل معه. فالعرب شركاء في صناعة الراهنية السياسية والتحولات الكبرى في العالم اليوم، ودونهم لا يمكن بناء عالم جديد قائم على شروط العدالة والتكافؤ.

١٧ ـ السيد يسين (يرد)

لم تتح لي الظروف للأسف للمشاركة في الندوة بنفسي ومن ثم، لم يتح لي الاشتراك في النقاش الخصب الذي دار حول الورقة.

لقد تضمنت التعقيبات في أغلبها ملاحظات نقدية متعددة تستحق التأمل، سأضعها في الاعتبار في بحوثي المقبلة في الموضوع نفسه. وأريد أن أبين بداية أنني تقيدت إلى حد كبير في كتابة الورقة بالنقاط التي اقترحها عليَّ مركز دراسات الوحدة العربية، كما أنني وضعت في الاعتبار ضيق المجال، فقنعت بتقديم محاولة أولية في تعريف مفهوم العولمة. ومن ثم لم يكن هناك مبرر لمناقشة كل المشاكل التي تثيرها العولمة، فذلك موضوع أوراق أخرى. ويعنيني في الردود التي سأقدمها على التعقيبات إبراز وجهة نظري في بعضها.

أثار د. عصام نعمان مجموعة من الملاحظات، أبرزها أنني اعتمدت على نموذج وحيد لمقاربة النشأة التاريخية للعولمة، وكان يتمنى تغطية أشمل للموضوع من خلال المناهج الأخرى التي اعتمدها أبرز الباحثين.

وردي على ذلك هو أن الأدبيات العلمية الخاصة بالعولمة ما زالت في بداياتها، نتيجة لغلبة الكتابات الايديولوجية في الموضوع، سواء في ذلك كتابات الرافضين باطلاق للعولمة أو القابلين بغير شروط. والباحث في الموضوع يعاني في العثور على مراجع تتناول الموضوع بطريقة موضوعية متزنة وشاملة. كما أن الإفاضة في رصد تجليات العولمة، كما تتبدى في أعمال باحثين آخرين، كان من شأنه توسيع إطار البحث إلى ما لا نهاية، لأن الحديث عن التجليات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية يقتضي الإفاضة في مشكلات متنوعة ومتعددة، ولم يكن ممكناً الحديث عن مشاكل العولمة لأن ذلك ببساطة يخرج عن موضوع الورقة التي كانت معنية أساساً بالمفهوم.

أما الدكتور إبراهيم العيسوي، فقد كان محقاً في ملاحظة أن الورقة تجاهلت طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتجلى فيه ظاهرة العولمة، أي الفصل بين العولمة والنظام الرأسمالي العالمي. وربما تعمدت ألا أركب المركب السهل وهي توصيف العولمة منذ البداية بأنها مرحلة عليا من مراحل تطور النظام الرأسمالي، لأن ذلك كان ممكناً أن يقودني إلى نمطية التحليل الماركسي، الذي كثيراً ما يقنع بالتركيز على تطور الرأسمالية وكأنها المفتاح الأساسي لفهم الظاهرة، في حين أن ظاهرة العولمة أعقد كثيراً من العديد من التحليلات الماركسية التبسيطية. ولست متحمساً كثيراً في الواقع لملاحظة الدكتور العيسوي أن العولمة جزئية وليست بعد كاملة! ومن قال إنها كاملة؟ غير أنه للتدليل على أن العولمة عملية تاريخية غير قابلة للارتداد، وهو ما يرفضه الدكتور العيسوي، يكفي أن أشير إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، والتي ستحكم من دون أي شك حركة التجارة العالمية وستؤثر في كل الدول التي وقّعت معاهدتها أو لم توقّع، وإن كنت لا أرفض فكرة أن بعض سياسات العولمة ـ وليست العولمة ذاتها كعملية تاريخية ـ قابلة للارتداد، ليس فقط نتيجة لفشل بعضها في الممارسة، بل ـ أبعد من ذلك ـ نتيجة نضال الأمم والدول لإعادة صياغة القيم الحاكمة للعولمة، حتى لا تكون مجرد إعادة إنتاج لنظام الهيمنة في النظام العالمي القديم.

وتتميز مداخلة الدكتور محمد الأطرش برفضه الاعتراف أصلاً بأهمية ظاهرة العولمة، ويرى أن هناك مبالغات شديدة تم الحديث عنها، ووصل به رفض الظاهرة إلى إنكار وجودها أصلاً، وحاول أن يدلل على ذلك من خلال مجموعة من البيانات الاقتصادية. ومشكلة هذا الرأي أنه اجتزأ بعض جوانب العولمة الاقتصادية مع أن العولمة لها جوانب أخرى سياسية وثقافية واتصالية. كما أن استنتاجاته من البيانات الاقتصادية التي أوردها محل نظر، وأعتقد أن الدكتور عبد الخالق عبد الله بملاحظاته الابستمولوجية الثاقبة قد وضع يده على الحالة المعرفية الراهنة فيما يتعلق ببحث العولمة. فهو أولاً يؤكد أن هناك شيئاً جديداً في العولمة ولا بد من إدراكه على حقيقته، غير أن ما لا نعرفه أكثر بكثير مما نعرفه. وبالإضافة إلى ذلك فإن سيولة حالة العولمة تقتضي جهداً فكرياً مضاعفاً لفهمها، فالعولمة أخيراً مليئة بالفرص والمخاطر. وربما استطاع الدكتور عبد الخالق أن يعبر بأفضل مما عبرت في الورقة عن الموقف الابستمولوجي الذي صدرت عنه، وهو أنه ينبغي ـ في هذه المرحلة ـ أن نسعى لفهم ظاهرة العولمة، واكتشاف القوانين الحاكمة لها قبل أن نسرع في القبول أو الرفض.

ويتحمس الدكتور منير الحمش لرفض العولمة جملة وتفصيلاً، وهو في سبيل الدفاع عن وجهة نظره يتجاهل بعض التعريفات العلمية المستقرة في علم السياسة ويعطي لبعض الظواهر توصيفاته هو الخاصة والتي لا مرجع لها إلا هو شخصياً. ولا أحسب أن هذا منهج علمي يعتدّ به. فهو ينقد ـ مثلاً ـ حديثي عن تجليات العولمة من الناحية السياسية، واتجاهها إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان

وهجومها على الشمولية والسلطوية. ويقرر «وكأنه (يقصد كاتب الورقة) يبعد صفة الشمولية عن الرأسمالية واقتصاد السوق في حين أن هذا النظام أساساً يقوم على الشمولية». ويستطرد قائلاً: «إني أحاول إبعاد الصفة السلطوية للرأسمالية، في حين أنها تقوم أساساً على السلطة والقوة، سلطة رأس المال وقوته». وأنا أقترح على الدكتور منير الحمش بدلاً من إطلاق هذه الأوصاف غير المنضبطة، أن يراجع - في كتب علم السياسة المعتمدة - تصنيفات النظم السياسية. وأحيله - على سبيل المثال - إلى تصنيف لويس كوزر الذي يرى أن أنماط النظم السياسية ثلاثة، هي الشمولية والسلطوية والليبرالية. غير أنه يصدر في تعريفه لكل نمط عن تحليل علمي متعمق يختلف بطبيعة الحال عن منهج الدكتور الحمش الذي يترخص في إطلاق التوصيفات على غير أساس.

وأوافق الدكتور مهدي الحافظ على أنه ليس من السهل تحديد مفهوم العولمة في هذه المرحلة لكون هذه الظاهرة لا زالت في طور التكوين والتطور وتتسع لآثار وتجليات مختلفة على جميع مستويات الحياة.

وقد أبرز الدكتور محمد جابر الأنصاري في تعقيبه مشكلة تتجاوز حدود ورقة «في مفهوم العولمة» وإن كنت أتفق معه تماماً في ضرورة بحثها، ألا وهي تأثير العولمة في بنية المجتمع العربي التقليدي.

ولا يرى الدكتور حسام عيسى في تعقيبه سوى الجوانب السلبية للعولمة، ويركز على التحليل النمطي للعولمة بأنها إحدى مراحل تطور الرأسمالية المعاصرة. وحتى بالنسبة لما هو متفق عليه ليس نظرياً، بل ومن خلال الممارسة، أن العولمة تؤدي إلى حرية انتقال المعارف العلمية والتقانية، وبخاصة بعد الثورة الاتصالية الكبرى والتي تمثلها في الوقت الراهن شبكة الإنترنت، فهو يرى أن هذه بعض أوهام العولمة التي تأثرت بها، وفي يقيني أن منهج الرفض الكامل للعولمة والتخصص في «هجاء» جوانبها المختلفة منهج معيب، لأنه يحرمنا من البحث الإبداعي عن كيف يمكن لنا أن نتفاعل معها بشكل حيّ وخلاق، بطريقة تنقل المجتمع العربي من واقع الركود والتخلف إلى آفاق التقدم.

وينقد الاستاذ جميل مطر في تعقيبه ما قررته من حدوث ثلاث ثورات متزامنة، ويقرر بكل حسم أن الثورة انقطاع، وهذا الانقطاع لم يحدث في أي واحدة من هذه الحالات. ولو رجعنا إلى المفهوم الدقيق لكلمة القطيعة (Rupture) والذي انتقل من مجال الابستمولوجيا حيث استخدم أساساً في إطار فلسفة العلوم، إلى غيرها من المجالات، لأدركنا أن ما يقرره جميل مطر ليس صحيحاً، لأنه حدثت في كل المجالات التي ذكرتها الورقة «قطيعة» فعلية ولا يتسع المجال للتدليل العلمي على ذلك.

ويثير الأستاذ معن بشور في تعقيبه مجموعة مهمة من الأسئلة ليست بالضرورة تعقيباً على الورقة، وإنما للسعي إلى مزيد من الفهم لظاهرة العولمة. وكلها في رأيي أسئلة مهمة تستحق البحث.

أما مداخلة الدكتور نسيم خوري، فلم تكن تعقيباً على الورقة بقدر ما كانت ورقة مستقلة في الموضوع، أبرز ما فيها توفيق صاحبها في إبراز الجوانب الاتصالية للعولمة.

وتأتي مداخلة الدكتور عبد الإله بلقزيز لتكون إضافة للمداخلات التي تضمنت تبني النهج النمطي في النظر للعولمة باعتبارها إحدى مراحل تطور النظام الرأسمالي.

وأكد الدكتور عمرو محي الدين في تعقيبه على إبراز التاريخ الاقتصادي للعولمة منذ بداية نشوء النظام الرأسمالي حتى الوقت الراهن.

وتميز تعقيب الدكتور طلال عتريسي بإثارة المشكلات الرئيسية للعولمة في الاقتصاد والسياسة والثقافة.

ويأتي أخيراً تعقيب الدكتور سيار الجميل والذي يشير إلى أن الورقة التي قدمتها عن مفهوم العولمة غير مكتملة وغير ناضجة، وأنا لا أجد حرجاً في قبول هذا الحكم! فهذه الورقة محاولة أولى في الاقتراب من تعريف ظاهرة معقدة. كما أن سيار الجميل ترك التعقيب على الورقة وأدلى بوجهة نظر كاملة في الموضوع تستحق التأمل وخصوصاً أن له كتاباً عنوانه: **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم**، وهو يرفض ما جاء في الورقة من عرض لمراحل تطور العولمة كما صاغها روبرتسون، ويقول إنه ليست هناك مراحل تاريخية مرت بها العولمة. وأعتقد أن هذا حكم لاتاريخي مع أن صاحبه مؤرخ مقتدر.

وأياً كان الأمر، فقد تعلمت كثيراً من الملاحظات النقدية التي دارت حول الورقة التي قدمتها، والتي لم أنظر إليها منذ البداية إلا باعتبارها محاولة أولى متواضعة للاقتراب من ظاهرة معقدة لم تكشف بعد عن كل أسرارها.

الفصل الثاني
العولمة والتطور التقاني

١ ــ العولمة والتطور التقاني

أنطوان زحلان(*)

مقدمة

إن همنا الرئيسي في هذه الندوة هو فهم ظاهرة العولمة والبحث في تشكيل ردود عربية مناسبة على التحديات الناجمة عن هذا التطور. إن العولمة تقدم تحديات جديدة وفرصاً جديدة.

سأسلّط الضوء في هذه الورقة على بعض معالم العولمة وظواهرها، وسأبحث في بعض الفرص التي تقدم نفسها. وتناقش هذه الورقة القول إن البلدان المتمتعة باقتصاد صناعي مدعوم بتقدم علمي وتقاني متين هي التي يمكن أن تستفيد من الفرص التي تقدمها العولمة.

لقد جوبهت البلدان العربية خلال القرن التاسع عشر بوضع موازٍ لهذا بعض الشيء: معاهدات الامتيازات بين العثمانيين والدول الأوروبية. وكانت هذه المعاهدات أول ما عقدت خلال القرن السادس عشر مفيدة للجانبين كليهما، إلا أنه بعد العام ١٨٠٠ عندما انطلقت الثورة الصناعية أصبحت العلاقة التجارية بين أوروبا والامبراطورية العثمانية غير متناسقة كلياً. لقد أدّت هذه المعاهدات إلى انحلال في اقتصادات الدولة العثمانية.

(*) خبير عربي في العلوم والتقانة.

ومن الواضح أن العولمة ومنظمة التجارة العالمية لن تؤديا إلى عواقب مشابهة تماماً لتلك المعاهدات، ومع ذلك فإن دراسة أثر تلك المعاهدات في الحياة الاقتصادية للمنطقة لا بد من أن تكون مفيدة للمحلل في يومنا هذا[1]. وفي الحقيقة فقد أطلقت الثورة الصناعية الثالثة العنان لقوى أكثر قوة من تلك التي أطلقتها الثورة الصناعية الأولى. والبلدان العربية اليوم أكثر انكشافاً على الأرجح للاضطرابات الدولية مما كانت عليه الامبراطورية العثمانية في العام ١٨٠٠.

أولاً: التجارة والتقانة (التكنولوجيا)

تغطي المنتوجات والخدمات المتاجر بها ضمن الاقتصاد العالمي مدى واسعاً جداً. ويرغب أشخاص مختلفون في الحصول على أصناف مختلفة من المنتوجات والخدمات. ويعكس العديد من هذه المنتوجات والخدمات نظاماً اجتماعياً جديداً وأساليب حياة جديدة طالعة.

وقد أدى تنافس دولي شديد مصحوب بتحسينات مستمرة يقودها العلم إلى خفض في الكلفة وإبداع في الانتاج. وليس هناك من بلد ينتج كل الخدمات والمنتوجات التي يرغب سكانه في الحصول عليها. وهكذا فإن الأساس للاعتماد المتبادل قوي ومتين. فالمنتوجات والخدمات، باستثناءات بسيطة متوفرة بحرية في الأسواق العالمية؛ وكل ما على الزبائن فعله هو دفع الثمن. ولا يمكن لبلدان دخل الفرد فيها منخفض أن تتحمل الحصول على المنتوجات والخدمات التي قد ترغب في استيرادها. وأمام مثل هذه البلدان الآن خياران: العيش من دون تلبية طموحاتها أو أن تخوض عملية تنمية صناعية قد تصبح معها قادرة على زيادة صادراتها لتغطية كلفة

---

(١) حول ذلك انظر: Rosemarie J. Said and Antoine B. Zahlan, *Technology Dependence in the Arab World,* Science and Technology Policy Instruments Project (Lima, Peru: [n. pb.], 1975),

يمكن إيجازها باقتضاب بما يلي: «إن الامتيازات أو المعاهدات التجارية بين الباب العالي والبلدان الأوروبية المختلفة عقدت أول ما عقدت في القرن السادس عشر. وكانت أهدافها الأصلية تطوير علاقة تجارية أفضل بين القسطنطينية وأوروبا، إلا أنها أصبحت في النهاية العامل الحاسم في اقتصاد الامبراطورية. وقضت الامتيازات بفرض رسم استيراد ثابت على البضائع الأجنبية؛ والإعفاء من جميع الرسوم المفروضة على التجارة الداخلية في المنتوجات الوطنية؛ وحماية حياة وممتلكات التجار الأجانب؛ وتفويض كل بلد بإقامة وكالة تجارية واحدة في المنطقة؛ وأن تكون محاكمة الأجانب في محكمة مسؤولة أمام ممثل بلدهم بدلاً من أن تكون مسؤولة أمام السلطات العثمانية. وبحلول أواخر القرن السابع عشر ظلت شروط الامتيازات الفرنسية والبريطانية تقضي برسم استيراد منخفض جداً قدره ٣ بالمئة، وفرض رسم تصدير على البضائع التركية قدره ٨ بالمئة ورسم داخلي على البضائع المنقولة براً قدره ٨ بالمئة. وهكذا فإن تصدير المنتوجات المحلية واجه ضرراً كبيراً...» (ص ٧).

الواردات المتزايدة. على أن وضع الأمم يتغير مع الزمن. وغالباً ما تدمر الحروب القدرات الانتاجية للأمم، بينما تجد البلدان النامية نفسها تجرجر أذيالها اقتصادياً. وتبنّت بلدان واعية مثل البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية سياسات وطنية مكّنتها من استعادة عافيتها وتعزيز قدراتها. ورأينا أيضاً أن بلداناً صناعية جديدة، مثل اندونيسيا وماليزيا والصين وغيرها، قد حذت بنجاح حذو البلدان الواعية في سياساتها الاقتصادية لتحقيق أهداف وطنية مشابهة.

إن الهدف الرئيسي للحكومات اليوم في متابعة التنمية الصناعية هو تأسيس بيئة يمكن للنشاطات العلمية والتقانية ان تزدهر فيها. وكان على الحكومات التي نجحت في الانضمام إلى النادي الصناعي أن تتبنى هياكل مؤسساتية تعزز تطبيق التقانة وانتقالها واكتسابها وتراكمها، وقيام منظومة وطنية للعلوم والتقانة هو الأداة الحاسمة لتمكين أي بلد من أن يصبح منتجاً اقتصادياً.

إن العلوم والتقانة هما متغير ذاتي أصيل، وهما المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي المتحرر من المادة. ومن الصعب جداً في الواقع، البدء بفهم ظواهر التنمية والتصنيع والعولمة من دون الاعتراف أولاً بالعلوم والتقانة كمنبت لكل هذه النشاطات.

وينظر السياسيون والاقتصاديون والمخططون العرب، على عكس الحال في بلدان أخرى، إلى العلوم والتقانة كمتغير عرضي أو دخيل. وبالنسبة إلى المخطط العربي يترتب استيراد منتوجات العلوم والتقانة من الخارج، والعلوم والتقانة ليسا من الأهمية إلى حد تطويرهما في الداخل. ومع ذلك فإن العولمة كما تُرى عبر التجارة ومنظمة التجارة العالمية تتعامل فقط مع قضايا قائمة على السطح البينيّ (الحدّ المشترك) للأمم. والأحداث التي تقع على السطوح البينيّة هي قمة جبل الجليد. والقضايا الأساسية التي تجابه الوطن العربي إنما تنبت من داخل بلدان هذا الوطن. والتحديات التي تواجهها في علاقاتها التجارية هي ذاتية جوهرية ونتيجة لسياساتها الاقتصادية الوطنية.

١ ـ خلفيات

كان العرب، تاريخياً، المطورين الأوائل لأنظمة المتاجرة عبر البلدان. وكان نظام المتاجرة العربي معتمداً على الذات (فلم يستخدم إلا حيوانات ومعدات أنتجها العرب)، وكان كذلك مرناً لأنه لم يكن بحاجة إلى بنية تحتية طبيعية ولم يستوجب تركيزاً لرأس المال: كان يقوم بالتجارة والمتاجرة عشرات الألوف من صغار التجار. وكان نظام المتاجرة عبر البلدان الأساس لازدهار الوطن العربي وثرائه الثقافي حتى حوالى العام ١٦٠٠.

وأقام البرتغاليون خلال القرن الخامس عشر برنامج بحث وتطوير في التقانة

البحرية في ساجرس (Sagres) تحت إدارة الأمير هنري البحار. وكان الهدف لبرنامج البحث والتطوير هذا بناء أسطول يتم فيه تحدي نظام المتاجرة الدولي المهيمن عليه من قبل العرب.

وكان المقر الرئيسي لنظام المتاجرة عبر البلدان العربية، كل الوقت، في منطقة الخليج ومتمركزاً في جزيرة هرمز حيث كان يعيش ٢٥٠ الف شخص في أجمل مدينة في العالم على حد قول رحّالة البندقية. ولم يكن هناك في العام ١٥٠٠ سوى عدد قليل جداً من المدن في العالم بهذا الحجم.

ويبدو أن البرتغاليين قد توصلوا، بصواب، إلى أن تدمير القوة العربية سيتبع تدمير قاعدتها الاقتصادية. فقد اخترع البرتغاليونِ السفينة العابرة للمحيطات؛ وبإمكان مثل هذه السفينة الابحار عبر المحيط الأطلسي، وبإمكانها أيضاً حمل نحو مائة قطعة مدفعية وإطلاق نيرانها. وبشرت هذه التقانة البحرية الجديدة كذلك ببدء عصر الاكتشاف الجديد.

ودخلت في عام ١٤٩٨ خمس سفن برتغالية كثيفة التسلح بإمرة الاميرال فاسكو دا غاما بحر العرب وبدأت حكماً من الرعب والإرهاب للتجار العرب والمسلمين. لقد انهك الأسطول البرتغالي الملاحة العربية، كما كلفت هذه القرصنة التجارة العربية غالياً. ولكن البرتغال لم تكن قادرة على تفكيك نظام التجارة العربي الدولي على الرغم من تفوق الأسطول البرتغالي وقوة نيرانه الهائلة. لقد تم تدمير نظام التجارة العربي فيما بعد على أيدي الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين؛ هذه الدول حلت محل البرتغاليين في أوائل القرن السابع عشر. وحملت هذه القوى الأطلسية الجديدة معها موارد مالية وبحرية هائلة إلى جانب اختراع جديد: شركات شرق الهند. وبحلول عام ١٦٣٥ لم يعد للعرب حصة في التجارة الدولية.

بدأ، بعد ذلك التاريخ، كل بلد عربي بمفرده شراء متطلّباته من المؤن الآسيوية على انفراد من تجار أوروبيين متمركزين في حلب وبيروت والاسكندرية وطرابلس وتونس وغيرها. وشق التقطيع السريع طريقه لأوصال اقتصاد العالم العربي والإسلامي. ولم يكن بمقدور التجار العرب منافسة شركات شرق الهند بمالها من موارد تمكنها من شراء وتخزين ونقل الانتاج الكامل لبلد ما. ولم يبتكر العرب جديداً يتمثل بنظام جديد للتجارة يمكنه منافسة شركات شرق الهند ولا هم نقلوا أو تبنوا هياكل الشركة لمنافسيهم.

وتعرضت البلدان العربية منذ عام ١٤٩٨ لسلسلة طويلة من تغييرات تقانية؛ وأخفق العرب في تحقيق تجاوب كاف. لقد قمت بدراسة هذه الأحداث في أماكن أخرى وأظهرت كيف أن هذه التغييرات التقانية (التكنولوجية) فكّكت الوحدة

والأساس الاقتصادي للوطن العربي[٢]. وخسر العرب تدريجياً بين عامي ١٦٣٥ و١٩٤٥ حريتهم نتيجة لفقدهم سيطرتهم على اقتصادهم القومي.

لقد حققت أوروبا في عام ١٥٠٠ تعادلاً تقانياً مع العرب، إلا أن ميزان القوة بين الطرفين منذ ذلك الحين أخذ يتقوض بسرعة بسلسلة من التقدمات العلمية والتقانية الأوروبية. وكان بعض هذه التقدمات:

- إحلال قوة البخار محل قوة العضلات.
- اختراع وتطوير وسائل آلية للنقل.
- اكتشاف توليد الطاقة الكهربائية.
- تقدمات في الكهرومغناطيسية وظهور الطبيعيات الجديدة.
- تحويل الممارسات الزراعية عن طريق اكتشاف أسمدة واستخدام آلات زراعية.
- حلول منتوجات الكيمياء الجديدة محل الصباغات الطبيعية والغزول الطبيعية.
- تقدم العلوم الطبية.
- إدخال سلسلة لا حصر لها من المنتوجات الكيمياوية وغير ذلك.

لقد كان للتغييرات الناجمة عن الثورات الصناعية الأولى أثر ضخم في البنية التحتية لنقل البضائع وأنظمة التجارة. وأدخلت الثورة الصناعية الثانية زيادة دراماتيكية في مجال المنتوجات والخدمات التي أصبحت متوفرة، والتي كانت لها شعبية وعليها طلب في مختلف أرجاء العالم.

أدرك آدم سميث ان الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط (Dematerialisation) تدريجي للاقتصاد مع المادة. لقد أدرك أن المهارات البشرية والإبداع كانت في عام ١٨٠٠ أكثر أهمية من المواد الخام وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجياً أهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة في الاقتصاد.

وتسارعت عملية فك الارتباط مع المادة كثيراً خلال القرن العشرين وكادت تكون مكتملة اليوم. وإجمالي الناتج الوطني العام في البلدان الصناعية الرئيسية مرتكز على العلم. والمواد الخام لا تشكل أكثر من خمسة إلى عشرة بالمئة من اجمالي الناتج الوطني. وعلى العكس من ذلك فإن اقتصادات البلدان العربية لا تزال مرتكزة كلياً

---

(٢) Antoine B. Zahlan, «The Technological Dismantling of the Arab World,» in: Michael C. Hudson, ed., *Political and Economic Integration in the Arab World* (New York: Columbia University Press, 1998).

على تصدير المواد الخام. ولا تشكل المنتوجات المعتمدة على المهارة والقيمة المضافة سوى نسبة صغيرة من اجمالي الناتج القومي العربي.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو ان اقتصادات الدول العربية لا تُظهر أي إشارة على أن هناك في الطريق تغييراً في الأحوال الاقتصادية العربية السائدة. وتسعى البلدان العربية المختلفة منذ العام ١٨١٥ إلى «استيراد» قدرات تقانية، ومع ذلك فالطرق التي تبنّتها حكومات عربية متلاحقة لم تؤد إلا إلى زيادة عدم استقلالها التقاني والاقتصادي. وقد حلّت في مكان آخر السياسات والطرق التي اتبعها العرب والنماذج الناتجة التي تبنوها[٣].

وسعت بلدان العالم الثالث خلال السبعينيات من هذا القرن إلى استخدام عملية التأميم ونشرها، وتزعمت الجزائر محاولة بارزة في آذار/مارس ١٩٧٥ عندما استضافت مؤتمر ملوك ورؤساء دول البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)[٤]. وقادت بلدان العالم الثالث عندها حملة عبر السبعينيات تتطلع إلى التفاوض لوضع نظام اقتصادي دولي جديد مع البلدان الرأسمالية.

وكان مؤتمر الجزائر دليلاً على أن بلدان أوبك كانت غير قادرة على تبنّي اقتصاد سياسي صناعي. وكان النظام الاقتصادي الدولي الجديد محاولة لتأمين عبر وسائل سياسية ما لم يكن في مقدور البلدان العربية تأمينه عبر اقتصادها السياسي الريعي.

وقد أحبطت السياسات الأمريكية والأوروبية الاقتصادية والخارجية بنجاح متابعة نظام اقتصادي دولي جديد. وكانت ردود فعل بلدان أمريكا اللاتينية والآسيوية مختلفة عندما انهارت مفاوضات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وسار العديد من هذه البلدان قدماً بسياسات وطنية جديدة حققت نجاحاً ملموساً. وفي كل هذه الحالات بدأت الحكومات والمجتمعات التحرك خارج اقتصاد سياسي ريعي لتأسيس أنظمة وطنية للعلوم والتقانة.

والعولمة كما هي مفهومة اليوم تنطوي على حل التقسيمات القائمة بين الفضاءات الاقتصادية الوطنية والخارجية؛ والعولمة تزيل القيود على تحرك النشاطات الاقتصادية بين الدول. والقدرة على حشد الميزات المقارنة لبلدين أو أكثر تساهم في

---

(٣) Antoine B. Zahlan: «Established Patterns of Technology Acquisition in the Arab World,» in: Antoine B. Zahlan and Rosemarie Said Zahlan, eds., *Technology Transfer and Change in the Arab World: A Seminar of the UNECWA* (London: Pergamon Press, 1978), and «The Impact of Technology Change on Nineteenth Century Arab World,» in: C. E. Butterworth and I.W. Zartman, eds., *Between State and Islam* (to be published).

(٤) المذكرة قدمتها الجزائر إلى مؤتمر قمة ملوك ورؤساء دول منظمة أوبك ونشرتها حكومة الجزائر.

أرباح الشركة المستخلصة لهذه الميزات المقارنة. والاقتصادات التي يمكنها تأمين حصة في هذا النشاط الاقتصادي المعولم هي وحدها التي يمكنها الاستفادة من العولمة. والتحدي الذي يواجه البلدان العربية هو تعلم كيف تستخلص حصتها من النشاط الاقتصادي المعولم. وعلى الرغم من أن عولمة التصنيع والتسويق كانت ممكنة منذ وقت طويل إلا أنه كان من المكلف جداً والصعب القيام بمثل هذه النشاطات.

وقد سهلت تدريجياً التطورات العلمية والتقانية لما بعد عام ١٩٥٠:

- تقييس (التوحيد القياسي) العمليات الصناعية.
- كمال الإشراف على النوعية (Zero Defect).
- تأسيس تسهيلات نقل يعتمد عليها وغير مكلفة.
- أنظمة إدارة على مستوى عالمي أصبحت ممكنة بخدمات الاتصالات الرقمية.
- عولمة التصنيع والتجارة عن طريق أنظمة إدارة «في الوقت المناسب» (Just in Time) وانتفاء العيب.

وهكذا فإن الثورة في تقانة المعلومات هي التي جعلت مستوى العولمة الذي نراه اليوم ممكناً.

٢ ـ الثورة الصناعية الثالثة

لقد كان واضحاً في عام ١٩٤٥ أن التقدمات في تقانة المعلومات سيكون لها أثر جذري في الانتاج الصناعي والتوظيف بالطريقة ذاتها التي أثرت فيها الثورة الصناعية الأولى في التشغيل في الزراعة (الذي انخفض من ٨٠ بالمئة إلى ٣ بالمئة من القوة العاملة). ويتوقع أن يكون أثر التقانة المعلوماتية في التوظيف مثيراً بشكل مماثل.

لقد نبّه نوربرت ڤينر (Norbert Wiener) في كتابه المتطلّع إلى المستقبل ***The Human Use of Human Beings: Cybernetics and Society*** عام ١٩٤٨ المخططين إلى التحديات المطروحة من علم السيبرنية الطالع.

وأشير إلى تاريخ علم الحواسيب (الكومبيوتر) للتأكيد على الدور الاستراتيجي للبحث العلمي، وعلى غياب حدود واضحة المعالم بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي. وزود العلماء (مثل نوربرت ڤينر) مجتمعاتهم بتحذير مبكر عن التأثير المحتمل للتقدمات العلمية في تقانة المعلوماتية. وبلد لا وجود فيه لأسرة علمية وطنية هو بلد لا دقة فيه في الأساس. ومجتمع من دون الاستفادة من البحث والتطوير لا يفشل فقط في الإبداع والاكتشاف، بل يخفق كذلك في الاستعداد لتأثير ابداعات الآخرين. والجاليات غير الواعية للتقدمات العلمية في العالم محكوم عليها أن تظل

واقعة في شرك فجوة تقانية دائمة التوسع.

٣ ـ تقانة المعلوماتية والتوظيف والعولمة

كانت إحدى النتائج الدراماتيكية العديدة لتقانة المعلوماتية الحلول السريع للبرمجة والإنسان الآلي محل اليد العاملة. وتحل تقانة المعلوماتية محل الإنسان بالطريقة ذاتها التي حلت فيها الآلة محل العضلات البشرية كقوة محركة خلال القرن التاسع عشر.

لقد حل الحاسوب (الكومبيوتر) حتى الآن محل عدد كبير من مديري البنوك وموظفيها بآلاته الحاسبة؛ ويمكن تسجيل حجوزات السفر بالطائرة عن طريق الكومبيوتر؛ وأصبح بإمكان الآلات الآن قراءة وترجمة النص بين جميع اللغات الأوروبية؛ تقوم أجهزة الكومبيوتر بمراقبة واسعة للتجهيزات وتجري حسابات مكثفة بسرعة وبدقة؛ والآلات المدارة بإشراف رقمي: انتاج قطع آلات بمستويات عالية؛ دهان سيارات؛ تصميم وصناعة واختبار برمجيات جديدة وشرائح دقيقة. ويمكن حتى إجراء عمليات جراحية بالتحكم عن بعد عن طريق استخدام الإنسان الآلي.

وإحدى النتائج الرئيسية للثورة الصناعية الثالثة هي أن عدد الوظائف المتوفرة للعمال غير المهرة آخذ في الاختفاء بسرعة. وحتى الأعمال المنزلية تتطلب الآن مستوى عالياً من التعليم المدرسي: المطلوب من الطباخين قراءة كتب طبخ معقدة وأن يكونوا على بينة بالمعلومات الطبية المتعلقة بالوجبات؛ ويترتب على البوابين تشغيل آلات معقدة؛ وعلى خدم المنزل تشغيل مجموعة آخذة بالازدياد من الآلات المنزلية. كل هذه الوظائف تتطلب قدرة على القراءة والتعلم وتشغيل المعدات وصيانتها.

ويتوقع أن تلعب العولمة دوراً استراتيجياً في نقل البطالة من بلد إلى آخر. وتصدير البطالة إلى البلدان ذات المستويات المنخفضة في الاستثمار في الموارد البشرية جار الآن. ويقدر ريفكن (Rifkin) أن هنالك الآن نحو ٨٠٠ مليون عاطل عن العمل في العالم.

ويقدم ريفكن تنبؤات دراماتيكية عن الاستغناء المتوقع عن العمال في شركات أمريكية رئيسية، وهو يتصور نهاية العمل كما نعرفه اليوم(٥)، ويتنبأ بانخفاض التوظيف في التصنيع وفي صناعات الخدمات.

وظهر من دراسة حديثة أن استثمارات الولايات المتحدة الخارجية لم تعد تجتذبها العمالة الرخيصة: ٧٦ بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأمريكية الخارجية خلال عام

---

(٥) Jeremy Rifkin, *Technology, Jobs and Your Future: The End of Work; the Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1995).

١٩٩٦ كانت في بلدان مرتفعة الأجور.

وكانت النصيحة التي قدمها نوربرت ڤينر في عام ١٩٤٨ قد دعت في الأساس إلى تحسين التعليم والتدريب لتمكين الناس من التحول إلى وظائف مبدعة قد لا يستطيع الحاسوب (الكومبيوتر) المنافسة فيها. وطورت البلدان الصناعية أنظمة استمرارية التعليم لمساعدة قواتها العاملة على التكيف مع آثار التغيير التقاني السريع.

أ ـ تقانة المعلوماتية والعمالة العربية

لم تبدأ البلدان العربية بعد التجاوب مع مضامين ثورة تقانة المعلوماتية. وهي ستدخل القرن الواحد والعشرين بتوزّع توظيف في القطاعات مشابه لما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر[٦]. وعلى سبيل المثال، فإن حصة الزراعة في مصر (٣٩,٩ بالمئة)، وفي المغرب (٤٣,٤ بالمئة)، وفي عُمان (٤٤,٥ بالمئة)، وفي تونس (٢٦,٢ بالمئة)، وفي اليمن (٧٠,٢ بالمئة)، وهي نسب مخيفة.

والحصة العالية للخدمات في البلدان العربية لا تعكس اقتصاداً علمياً حديثاً مرتكزاً على تقانة المعلوماتية، بل هي تعكس وجود بيروقراطيات حكومية غير كفوءة: يبدو هذا بوجه خاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تزيد حصة قطاع الخدمات على ٦٥ بالمئة، وفي الأردن، حيث هي ٧٥,٩ بالمئة! وفي الواقع فإن كل البلدان العربية تعاني عدداً فائضاً في الموظفين في وظائف متدنية الكفاءة ومنخفضة القيمة المضافة في قطاع الخدمات.

يضاف إلى ذلك أن التحصيل العلمي للعمالة العربية لا يعدها لمنافسة دولية. وأظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي أن معدل سنوات الدراسة في عام ١٩٩٢ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ٣,٦ سنة؛ وفي الصين كان المعدل ٥,٢ سنة؛ وفي شرق آسيا ٦,٥ سنة؛ وفي أمريكا اللاتينية ٤,٩ سنة؛ بينما كان في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٩,٦ سنة؛ وفي بلدان حلف شرق آسيا ٨,٢ بالمئة. وكان التنبؤ للعام ٢٠١٠ في حد يتراوح بين ٤,٥ إلى ٥,٥ سنة للمنطقة العربية بالمقارنة بـ ٥,٤ إلى ٦,١ في الصين، و٧,٣ إلى ٧,٩ في شرق آسيا، و٥,٥ إلى ٦,١ في أمريكا اللاتينية[٧].

---

(٦) World Bank, *Regional Perspectives on World Development Report, 1995: Will Arab Workers Prosper or Be Left Out in the Twenty First Century?* (Washington, DC: World Bank, 1995), table no. (8), p. 8.

(٧) انظر: World Bank, *World Development Report, 1995: Workers in an Integrating World* (Washington, DC: Oxford University Press, 1995).

والبطالة في البلدان العربية آخذة بالازدياد. ويقول تقرير للبنك الدولي إن نسبة البطالة في الجزائر والأردن تبلغ حوالى ٢٠ بالمئة، بينما هي في مصر والمغرب حوالى ١٤ بالمئة[٨].

وتنعكس الحقائق المبينة أعلاه في مستوى شديد الانخفاض للقيمة المضافة من قبل العمال العرب ومستوى شديد الانخفاض من الإبداع ومستوى بالغ الارتفاع من عدم الاستقلال التقاني.

ب ـ ما الذي يقود التحديات الدولية؟

لقد أدت العولمة إلى عولمة التحديات كذلك. وتكافح الشركات الصناعية الأكثر تقدماً باستمرار للحفاظ على وضعها المتميز. وشركات التقانة العالية الرئيسية مثل آي. بي. أم. (I.B.M.)، واكـزيـروكـس (Xerox)، وأبـل (Apple)، وإي. بي. بي. (A.B.B.)، وميكروسوفت (Microsoft) وغيرها، تتعرض باستمرار للتحديات.

وما يقود هذه التحديات هو ٥٠٠ مليار دولار تنفق سنوياً على البحث والتطوير في العالم أجمع. ويحاول باستمرار مئات الألوف من علماء البحوث وعشرات الألوف من المخترعين وملايين من الوسطاء تطوير منتوجات جديدة وخدمات جديدة.

ج ـ رد الفعل العربي على التحديات

سعت البلدان العربية منذ استقلالها إلى التخلص من علاقات التبعية مع مستعمريها السابقين. وقد استثمرت هذه البلدان بكثافة في التعليم والبنى التحتية، إلا أنها أخفقت في تطوير أنظمتها الوطنية للعلم والتقانة. وقد أدى التجاهل المنتظم للارتباطات الممتدة خلفياً المتعلقة باجمالي تشكيل رأس المال الثابت (G.F.C.F.) إلى تصدير التوظيف المتعلق بهذه الاستثمارات. وعامل المضاعف المرتبط بمعظم الاستثمارات في البلدان العربية يكاد يكون صفراً أو هو سلبي، وهذا هو الحال بوجه خاص في مشاريع البنى التحتية التي تستخدم شركات استشارة وهندسة وتصميم أجنبية، وعمالة أجنبية ومعدات وتجهيزات مستوردة؛ أو في التصنيع الذي يعتمد على استيراد معدات رأسمالية وقطع غيار وتجهيزات وخدمات تقنية[٩]. ومع ذلك فليس هناك في دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا الصادرة عام ١٩٩٧ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة،

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩) قام انطوان زحلان بتحليل العامل المضاعف المتعلق بصناعة الإنشاءات العربية وأثبت النسبة المنخفضة للمدخلات المحلية. انظر: انطوان زحلان، **صناعة الإنشاءات العربية**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

ولا في التقارير الاقتصادية الموحدة السنوية الصادرة عن جامعة الدول العربية والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصندوق النقد العربي ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك)، ولو حتى ذكر لمواضيع: الابتكار الصناعي داخل الوطن العربي، أو التغيير التقاني، أو القيمة المضافة من قبل العمال العرب، أو اتجاهات انتاج العمالة. وهذه الأمور كلها مؤشرات رئيسية للمجتمعات الصناعية.

ولم تسع تقارير الاسكوا الاقتصادية السنوية ولا التقرير الاقتصادي الموحد إلى تفسير كيف أن منطقة «استثمرت» نحو ألفي مليار دولار أمريكي في اجمالي تشكيل رأس المال الثابت (G.F.C.F.) خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ظل النمو الاقتصادي للفرد فيها خلال الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن يتراوح بين الصفر والسلبي.

ومن الواضح أن ما يكمن في أساس تسجيل الصفر في نمو اجمالي الناتج الوطني بالنسبة إلى الفرد هو تطبيق طريقة تسلم المشاريع جاهزة ومكتملة (Turn-Key) من الشركات الأجنبية صاحبة الالتزام ومن دون أي تعرّف على التقانة المستخدمة في هذه المشاريع. ولم تتطرق هذه المنظمات أو غيرها من المنظمات الوطنية أو الاقليمية إلى دراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية العربية على الرغم من الأهمية الجوهرية لهذه الحقائق في عمليات العولمة وفك الارتباط مع المادة (Dematerialization).

٤ ـ التصنيع العربي والآسيوي

حاولت البلدان العربية، مثلها مثل العديد غيرها، تنمية سلسلة من الصناعات في الهندسة والكيماويات والالكترونيات وانتاج الغذاء، وفي المنسوجات وغير ذلك، إلا أنه من الصعب العثور على نجاحات عربية جدّية.

والأساس الذي تبنى عليه تقانة المعلوماتية هو صناعة الكترونيات راسخة، ومن دون هذه لما كان في الإمكان تطوير تقانة المعلوماتية إلى ما هي عليه حالياً. ويترتب على أي بلد يهتم جدياً بمكان له في الهيكل الصناعي الطالع للاقتصاد العالمي أن يجد لنفسه مشكاة ضمن صناعة الالكترونيات. ولهذا، فمن المفيد المقارنة بين الانجازات الآسيوية وتلك العربية في هذا المجال.

أ ـ صناعة الالكترونيات الآسيوية

من المفيد مقارنة قصص النجاح في الالكترونيات للبلدان الآسيوية الصناعية الجديدة مع تلك في البلدان العربية. وأكثر ما يلفت الاهتمام من الواصلين الجدد: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وتايلاند. وقد طورت شركات في هذه البلدان قدرات واسعة للتعاقد الفرعي (من الباطن). ودعمت حكومات هذه البلدان القطاع الخاص باستثمارات في البحث والتطوير والتدريب وبتبني سياسات مالية

وسياسات نقل تقانة ملائمة.

وكانت هذه البلدان الصناعية الجديدة تنتج بحلول عام ١٩٩٠ حوالى ثمانية بالمئة من الانتاج العالمي من الالكترونيات بقيمة تبلغ نحو ٦٠ مليار دولار. وانضمت إلى هذه البلدان كذلك الصين والهند وماليزيا والمكسيك وحصلت على مساهمات مهمة[١٠]. وقد صدرت الهند في عام ١٩٩٧ خدمات برمجيات بقيمة تزيد على مليار دولار. لقد ركّزت هذه البلدان نفسها لتكون مشاركة في تقانة المعلوماتية وستكون قادرة على تحقيق فائدة من عولمة الاقتصاد العالمي.

قامت البلدان الصناعية الجديدة بتشغيل خدماتها في تعاقدات فرعية من الباطن وولّدت ايرادات لتمويل الاكتساب المتواصل للتقانة. وكانت نشاطات هذه البلدان في صناعة الالكترونيات معتمدة على الدعم الذاتي. ولم تقدم الحكومات مساعدات مالية للصناعة، بل دعمت تأسيس بيئة مساعدة تجعل الانجاز ممكناً.

وعندما دخلت هذه البلدان صناعة الالكترونيات كانت الأسواق الداخلية لها في سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية صغيرة جداً، ولكنها مع ذلك تمكنت من تحويل مهاراتها وعمالتها إلى منتوجات مفيدة قابلة للتصدير والمنافسة.

ب ـ صناعة الالكترونيات العربية

وعلى العكس من هذه البلدان الصناعية الجديدة وغيرها كانت السوق العربية للأجهزة الالكترونية (للمعدات الحربية وأنظمة رادار المطارات والاتصالات اللاسلكية والالكترونيات الصناعية لصناعة الغاز والنفط والأجهزة الالكترونية الاستهلاكية) تساوي أكثر من عشرة مليارات دولار سنوياً لفترة طويلة من الزمن[١١]. ومع ذلك فقد أخفقت البلدان العربية في استخدام أسواقها الوطنية لإطلاق صناعة الالكترونيات فيها.

ويذهب حوالى نصف الإنفاق على الأجهزة الالكترونية في الوطن العربي إلى «معدات البنى التحتية»: شؤون الطيران وأنظمة الاتصالات اللاسلكية والمؤسسات الصناعية؛ ويذهب النصف الآخر إلى الالكترونيات الاستهلاكية. وتصرف هذه

---

(١٠) انظر: Michael Hobday, *Innovation in East Asia* ([n. p.]: Edward Elgar, 1995), and Bjorn Wellenius, Arnold Miller and Carl J. Dahlman, eds., *Developing the Electronics Industry: A World Bank Symposium* (Washington, DC: [World Bank], 1993).

(١١) Hassan Charif, «The Impact of the Peace Process on the Electronics Industries in the Region,» paper presented at: Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors, ESCWA, Friedrich Ebert Stiftung and ERF, Amman, 23-25 June 1997, E/ESCWA/ID/1997/WG.1/2 Amman.

الإنفاقات في إحدى وعشرين سوقاً مستقلة. وهذا المستوى المرتفع من التوزع إلى جانب غياب علاقات تجارية فعالة ضمن الوطن العربي حال دون محاولات تجارية لتلبية جزء من الطلب عبر انتاج محلي.

وكانت الحكومات العربية على بينة من الأثر الضار لهذا التوزع في السياسات الوطنية للدفاع والتصنيع. وقد سعت إلى إقامة مشاريع مشتركة لم تكن مع ذلك ناجحة[(١٢)].

ودخلت البلدان العربية، مثلها مثل العديد غيرها، صناعة الالكترونيات عن طريق تجميع أجهزة التلفزيون والتلفون والراديو، إلا أن صناعات التجميع هذه لم يكن في مقدورها مماشاة التغيير التقاني السريع[(١٣)].

إن فترة عمر التقانات الالكترونية أقل من سنة واحدة. وهذا هو الحال مع الـ «I.C.» وصناعة الكومبيوتر. ويقول حسن الشريف إن خطوط التجميع العربية لصناعة الحاسوب الشخصي أغلقت أبوابها لأنها «لم تكن قادرة على مجاراة هذه السوق السريعة التغيير»[(١٤)].

وخلص الشريف إلى القول إن إنتاج الالكترونيات ومنتوجات الاتصالات في البلدان العربية ضعيف، ونادراً ما يتعدى الانتاج نسبة ضئيلة بالمئة من الطلب، ولم تتعد المدخلات المحلية نسبة ثلاثين بالمئة في أي وقت.

لقد أقيمت مصانع تجميع أجهزة الراديو والتلفزيون في الأصل من قبل اقتصادات مركزية التخطيط، ولم يكن مديرو المصانع قادرين على مجاراة التغير السريع في نوعية وتصميم أجهزة الراديو والتلفزيون. وقد سعوا في الوقت ذاته إلى ضمان أسواقهم عن طريق الحماية الضريبية بدلاً من المنافسة على أساس النوعية والإبداع والكلفة. لقد أخفقوا في إرضاء المستهلك العربي.

وتبنّت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٩٠ سياسات صناعية جديدة، أطلقت عدداً من المبادرات لترويج صناعات عالية التقانة وحررت النشاط الصناعي وأقامت في سيناء منطقة صناعية تأمل في أن تجتذب استثمارات أجنبية كبيرة. ومن أجل تقييم هذه الاجراءات الجديدة يجب الانتظار بضعة أعوام، ومع ذلك فإن المشكوك فيه توقع

---

(١٢) انظر: يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، والطبعة الانكليزية منه: Yezid Sayigh, *Arab Military Industry: Capability, Performance, and Impact* (London: Brassey's, 1992).

(١٣) Egypt, Ministry of Economy and International Cooperation, *Egypt Economic Profile* (Cairo: The Ministry, 1996), pp. 60 and 63.

(١٤) Charif, «The Impact of the Peace Process on the Electronics Industries in the Region».

تطورات دراماتيكية في غياب نظام علم وتقانة وطني.

ج - إنتاج البرمجيات (Software) العربية

للبلدان العربية في حقل البرمجيات ميزة اللغة العربية. وتوجد في معظم البلدان العربية شركات برمجة وطنية غالبيتها صغيرة ويتنافس بعضها مع بعضها الآخر في مدى ضيق وسوق صغيرة تقتصر على معالجة الكلمة وحزم المحاسبة والمعطيات الأساسية.

ومن بين أكبر الشركات في هذا الميدان: شركة صخر لبرامج الحاسوب (الكويت) التي توظف نحو ثمانمائة محترف في الكويت ومصر والعربية السعودية، وشركة آي. سي. أس. (I.C.S.) (الأردن) المتخصصة في برمجيات الخدمات المالية. وتقوم بعض الشركات الاستشارية الكبيرة مثل دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) وتيم العالمية (Team International) بإعداد برمجيات دعم لخدماتها الاستشارية، إلا أنه يكاد يكون من المستحيل على الشركات العربية مواجهة تحدي التقانة المعلوماتية عندما لا يكون هناك سوى عدد ضئيل جداً من الجامعات العربية يقدم برامج أكاديمية جدية في علوم الكومبيوتر (الحاسوب)، وعندما لا يكون هناك سوى القليل جداً من المخصّصات الحكومية للبحث والتطوير في حقول الرياضيات وعلم الكومبيوتر واللسانيات والحقول المتعلقة بها.

وتواجه شركات البرمجيات (الصناعات اللينة) (Software) العربية صعوبات مشابهة لتلك التي يواجهها أصحاب صناعات العتاد، أي الأجزاء المادية والملموسة والدائمة من الحاسوب (Hardware)، باستثناء أن المشاكل تتضاعف بالسهولة التي يمكن بها القرصنة على البرمجيات. وتعمل الحماية غير الفعالة للملكية الفكرية[١٥] وصعوبات التسويق في الوطن العربي على تخريب المنافسة الفعالة ودمج شركات البرمجيات الصغيرة. وهنالك حتى من ادعى أن مواثيق الملكية الفكرية ستزيد من الفجوة الثقافية[١٦].

ولا يمكن لأي بلد المنافسة في حلبة التقانة من دون الاستفادة من منظومة وطنية للعلم والتقانة.

---

(١٥) ظهرت إشارات متعددة في الصحف اليومية العربية خلال عام ١٩٩٦ إلى أهمية الملكية الفكرية العربية. وتعكس المقالات المنشورة حول هذا الموضوع ارتباطاً ملموساً بين مؤلفيها حول أثر ودور كلفة قوانين حماية الملكية الفكرية.

(١٦) انظر على سبيل المثال: عبد الفتاح الجبالي، «الفجوة التقانية والأحوال الدولية،» الأهرام، ١٦/ ٩/١٩٩٦.

وعلى الرغم من بذل كثير من الجهد المحلي، فإن معظم البرمجيات المبيعة في السوق العربية تعود في منشأها إلى شركات دولية. وهكذا كانت الشركات العربية في القطاعات الفرعية لكل من الصناعات اللينة والصلبة غير قادرة على تأمين مركز مهيمن لها سواء في الأسواق العربية أو أسواق التصدير.

ولا يزال تطبيق تقانة المعلوماتية في البلدان العربية في مرحلة الطفولة.

د ـ هل يمكن للبلدان العربية مواجهة التحدي؟

لقد استثمرت الحكومات العربية بكثافة في تنمية اليد العاملة المحترفة والجامعات والبحث والتطوير كوسائط لنقل التقانة واكتسابها. وهكذا فإن هناك الآن بنية تحتية فكرية كبيرة يمكن البناء عليها. وأكثر معالم هذه البنية التحتية بروزاً كونها مجزأة ينقصها الترابط والمكانة الدولية، والأهم من ذلك أنها منعزلة عن الاقتصاد الوطني والإقليمي(١٧).

وبما أن القصد من هذه الندوة هو تحديد الموارد المتوفرة والقدرات الغائبة، فمن المفيد أن نراجع بإيجاز منجزات البلدان العربية في هذه المساحات.

ثانياً: منظومة العلوم والتقانة

حمل مدى العلوم والتقانة وتعقيداتها وديناميتها خلال السنوات المئة والخمسين الماضية البلدان المصنعة على تطوير منظومة مؤسسات رفيعة التنظيم من حيث الهيكلية والتكامل والتشابك تدعى «منظومة العلوم والتقانة».

وتتألف هذه المنظومة من شبكات وعمليات تدعم وتوحد:

- تعليم القوة البشرية العلمية.
- نشاطات البحث والتطوير.
- تطوير منظمات وطنية استشارية للهندسة والتخطيط وتأمين مساهمتها الفعالة.
- تطوير خدمات المعلومات.
- تأسيس وتعزيز خدمات المقاييس والقواعد القانونية والاختبارات.
- الجمعيات الحرفية.

---

(١٧) انطوان زحلان، العلم والتقانة في الوطن العربي: تقدم من دون تغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت الطبع، ١٩٩٨]).

- الأطر القانونية اللازمة لدعم مجمع النشاط الفكري.

- تطوير خدمات مالية فعالة للصناعة والمؤسسات الاستشارية الوطنية.

- ادخال العلوم والتقانة في الاقتصاد الوطني والثقافة القومية.

وتوفر المنظمات المهنية حشداً من ترابطات توحد العالم الفرد مع الآخرين وتدمج هؤلاء مع بيئتهم السوسيواقتصادية. وتنظم المنظومة القانونية التعاملات التي تجريها منظمات داخل منظومة العلوم والتقانة، وتحمي الملكية الفكرية لتمكين المبدعين والمخترعين من استرداد استثماراتهم، وتحمي المستهلكين من السلوك الاحتكاري وإساءة استخدام التقانة.

وتعمل منظومة العلوم والتقانة على تمكين كل من عناصرها من العمل على الوجه الأمثل، وإلا فإن النشاطات المرتبطة بكل عنصر تأخذ بالعمل على مستوى منخفض جداً من الكفاءة وستكون منعزلة عن عناصر حيوية أخرى في الاقتصاد وتؤدي إلى انجاز ضعيف للمنظومة. ويؤدي التمفصل الضعيف إلى خسارة العديد من المخرجات المتوقعة من منظومة العلوم والتقانة. وهذه المنظومة توحد منظومة التعليم الفرعية مع عالم العمل والاقتصاد، وإلاّ فلن تكون هناك سوى علاقة ضعيفة بين المخرجات الاقتصادية وسوق العمل. يضاف إلى ذلك ان نتاج القوة العاملة من منظومة التعليم الفرعية سيؤدي إلى الإهمال بسرعة فائقة ولن يكون بالإمكان تشغيله بشكل منتج، إلا إذا كان لأصحاب العمل وصول إلى منظومة للتعليم والتدريب المهني.

ويعتبر توفير مقاييس المستويات وخدمات الاختبار والإشراف على النوعية تطبيقاً أساسياً للخدمات العلمية والتقانية. وقد أنشأت معظم البلدان العربية خدمات اختبار ومقاييس وقواعد عمل، إلا أن هذه الاجراءات بسبب ضعف المستوى والتطبيق لا يزال تأثيرها في الصناعة محدوداً بحسب ما جاء في تقرير للبنك الدولي عن مصر(١٨).

ويشدد هذا التقرير على أهمية المستويات في تعزيز الكفاءة، ويذهب إلى التوصية بأن تعزيز الكفاءة «يجب أن ترافقه أنظمة أكثر فعالية للرقابة على النوعية وإصدار شهادة بالمستويات والمواصفات والمقاييس»(١٩).

---

(١٨) يذكر مؤلفو هذا التقرير للبنك الدولي أن منظمة المقاييس والمستويات في وزارة الصناعة «تقدم خدمات محدودة إلى القطاع الخاص... لأنها تعاني عادة من نقص بيروقراطي وعدم توفر بنية تحتية فنية ملائمة». انظر: World Bank, *Private Sector Development in Egypt: The Status and the Challenges* (Washington, DC: The Bank, 1994).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

ولا يمكن نقل المعرفة التقانية المتخصصة إلا بين المنظمات الصناعية. ويتطلب اكتساب التقانة وتأمين تراكم فعال لها تطبيقاً متكرراً لهذه التقانة. وهناك، مع كل تطبيق، فرصة للتكيف مع التقانة وتحسينها.

لقد أظهرت في مكان آخر أنه على الرغم من انه ليس هناك أي بلد عربي يوفر سوقاً داخلية كبيرة إلى حد كاف، فإن الوطن العربي كمجموع يوفر فرصاً وافرة لتطبيق متكرر للتقانة[٢٠]. ومن الواضح أن تصدير مثل هذه القدرات التقانية من بلد عربي إلى آخر يجب أن يكون قادراً على المنافسة دولياً حتى يكتب له البقاء.

وتقع نوعية منظومة العلوم والتقانة وراء الاختلافات في منافسة الأمم، ذلك انه من المستحيل تطبيق العلوم والتقانة من دون منظومة علوم وتقانة كفوءة وفاعلة.

ومن الفرضيات الأساسية لهذه الورقة أنه لم تؤسس أي دولة عربية منظومة للعلوم والتقانة. ولأن البلدان العربية تفتقر إلى مثل هذه المنظومة لم يكن في وسعها تحقيق سوى فائدة قليلة من اجمالي تشكيل رأسمال ثابت بلغ ألفي مليار دولار خلال السنوات الخمس عشرة الماضية[٢١].

١ ـ منظومة العلوم والتقانة والانتقال الدولي للعلوم والتقانة

يتم تدفق المعرفة العلمية بين البلدان بواسطة خبرة علمية متمركزة في منظمات موحدة ضمن المنظومة الوطنية للعلوم والتقانة. وتساهم العلوم والتقانة في ترويج عولمة النشاط الاقتصادي عندما تكون منظومة العلوم والتقانة الضرورية متوفرة للأطراف المعنية.

والقيود على تحرك القدرات التقانية جوهرية بشكل رئيسي: على كل بلد تطوير منظومة العلوم والتقانة الخاصة به. وتوفر هذه المنظومة أدوات التعليم والتحويل والاكتساب والتطبيق والانتاج والتراكم للعلوم والتقانة.

أ ـ الجامعات والقوة البشرية المهنية

تضمنت القوة العاملة العربية التي بلغ تعدادها في عام ١٩٩٧ أربعة وثمانين مليوناً نحو عشرة ملايين من خريجي الجامعات. وكان حوالى ٣٥ بالمئة من خريجي

---

(٢٠) انطوان زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

(٢١) Antoine B. Zahlan, «The Integration of Science and Technology into Development Planning,» paper presented at: ESCWA, *Proceedings of the Workshop on the Integration of Science and Technology in the Development Planning and Management Process in the ESCWA Region* (New York: United Nations, 1994).

الجامعات هؤلاء يحملون شهادة بكالوريوس في العلوم أو شهادة أعلى في العلوم الأساسية أو التطبيقية. ومن بين هؤلاء نحو ٥٠,٠٠٠ يحملون شهادة دكتوراه في أحد حقول العلوم الأساسية أو التطبيقية إلى جانب حوالى ٧٠٠,٠٠٠ يحملون شهادة الهندسة.

ولاحظ ورثنغتون (Worthington) انه كان يتخرج في الجامعات المصرية والبريطانية حتى عام ١٩٤٢ ثلاثمائة مهندس وثمانمائة مهندس على التوالي سنوياً(٢٢).

وفي عام ١٩٨٥ تخرج في الجامعات العربية ما مجموعه ٢٤,٠٠٠ مهندس. وبمعنى آخر، فإن البلدان العربية تغلبت على النقص الحاد في أصحاب المهن والحرف منذ وقت طويل.

وارتفع عدد الجامعات العربية من ١٠ في عام ١٩٥٠ إلى ١٧٥ في عام ١٩٩٥. وضمت الجامعات العربية ٣,٢٠٠,٠٠٠ طالب في العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦. وازداد الانفاق على التعليم العالي العربي من أربعة مليارات دولار في عام ١٩٩١ إلى ٦,٩ مليار في عام ١٩٩٦(٢٣).

ولم يتلق التنسيق بين الأنظمة التعليمية وسوق العمالة سوى اهتمام تحليلي محدود. وليس هناك من تناسب بين العرض والطلب سواء في الميدان أو في وضع مناهج الدراسة. وإحدى وظائف منظومة العلوم والتقانة، في العادة، تأمين الوظائف المنسّقة بين منظومة التعليم والبحث والتطوير والسياسة الاقتصادية وسوق العمل. وساهم عدم التلاؤم بين هذه الوظائف المهمة المختلفة في انتاجية عمل متدنية وانتاج اقتصادي منخفض وانتشار البطالة وهجرة الأدمغة(٢٤).

وهجرة الأدمغة العربية قائمة على مدى واسع، والاهتمام بالموضوع متقطع ولا

---

(٢٢) انظر: E. B. Worthington, *Middle East Science* ([n. p.]: HMSO, 1946), p. 4.

انظر أيضاً: انطوان زحلان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٢٣) مصدر الإحصاءات عن التعليم العالي هو: صبحي القاسم، **نظام التعليم العالي في الدول العربية** (القاهرة: اليونسكو، [تحت الطبع، ١٩٩٨]).

(٢٤) الدراسات حول هذه العلاقات غير متوفرة إلى الحد الذي يتوقعه المرء. وكمثال على دراسات من هذا النوع، انظر: Basem M. Hamouri, «Educational Planning, Employment Strategies and Economic Development: A Policy Analysis of Jordan,» (Ph. D. Dissertation, University of Utah, 1992).

انظر أيضاً: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة**، اشراف انطوان زحلان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١). ولم تتغير أسس ظاهرة هجرة الكفاءات العربية خلال السنوات الأربعين الماضية إلا قليلاً.

وجود هناك لأي خدمات إحصائية رسمية مخصصة لمراقبة هذا الدفق إلى الخارج.

وتملك الدول العربية الآن، على الرغم من هجرة الأدمغة، الجامعات والقوة البشرية المهنية التي يمكن بها بناء منظومة علوم وتقانة، ولكن الأمر يتطلب أكثر من مجرد قوة بشرية لبناء مثل هذه الآلة.

ب ـ الاستشارات والتعاقد

تقطن سلسلة واسعة من القدرات التقانية في مؤسسات مختصة استشارية وهندسية وتخطيطية وتعاقدية. وهذه المؤسسات تلعب أدواراً رئيسية في كل مراحل النشاط الصناعي والاقتصادي: من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، إلى تصميم وبناء وتطوير المصانع وابتكار خطة الانتاج. والمؤسسات الكبيرة توفر الفرصة للتخصص، وهو مطلب أساسي للتقانة الصناعية.

ويجري التعاقد عادة مع شركات أجنبية لتنفيذ المشاريع الرئيسية للقطاع العام العربي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالنفط والغاز والمطارات والأسمنت والفوسفات والصناعة مع توفير ضئيل لانتقال التقانة(٢٥). واتبعت البلدان العربية بوجه عام مزيداً من سياسات التبعية التقانية في وقت كانت تزيد فيه من عدد القوة العاملة المهنية فيها(٢٦). وكانت النتيجة الصافية لذلك انخفاض عائدات الاستثمار وانتاج العمالة وازدياد كلفة البرامج.

ولا يتوفر للشركات الاستشارية والهندسية العربية وصول إلى خدمات مالية على قدم مساواة مع منافسيها من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولذلك لا يمكنها الدخول كمنافسة في العقود الرئيسية حتى في أسواق هذه الشركات الوطنية. ولا يمكنها أيضاً التعهد بمشاريع جدية خارج قاعدتها القطرية لعدم توفر وصول لها إلى تغطية المخاطر.

وتبنت بلدان العالم الثالث المهتمة جدياً بتنميتها التقانية ممارسات منظمة التعاون

---

(٢٥) طلب اتحاد الصناعات الكويتي في الآونة الأخيرة من حكومته تطبيق قرارها دعم المتعهدين المحليين. وقال الاتحاد إن قطاع النفط والغاز يفضل شركات أجنبية على الشركات المحلية. انظر: القبس، ١٩٩٧/١/٢٠.

(٢٦) انظر: Munzer Al-Hindawi, «Technology Transfer, Ideology of the State, and Economic Development in the Third World: A Case Study from Syria, with Special Reference to the Cement Industry,» (Ph. D. Dissertation, University of Lancaster, 1990), and Rabah Abdoun, «Les Formes de réalisation des ensembles industriels dans le secteur public en Algérie,» *Economie appliquée et développement* (Centre de recherches en économie appliquée pour le développement, CREAD), no. 16 (1988), pp. 17-49.

الاقتصادي والتنمية في توفير خدمات مالية وتغطية للمخاطر لشركاتها. أما البلدان العربية فلم تفعل ذلك، وهكذا تعرض ترويج اكتساب التقانة إلى إعاقة خطيرة لأن المساهمة الفعالة للشركات الاستشارية والهندسية في تطبيق التقانة توفر طرقاً مهمة لانتقال التقانة[٢٧].

٢ ـ البحث والتطوير

نشر العلماء العرب في عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٧,٠٧٧ مقالة وملاحظة وغيرها في مجلات موثّقة، وهذه الأوراق كتبها باحثون في حوالى ١,٠٠٠ مؤسسة في الوطن العربي. ونحو ٨٠ بالمئة من البحوث المنشورة أُنجزت في مؤسسات أكاديمية. وكان حقلا البحث الرئيسيان الكيمياء التطبيقية والطب السريري.

وكان ناتج عدد المنشورات لكل مليون شخص في عام ١٩٩٥ في الوطن العربي ٢٦، بينما كان ٤٢ في البرازيل، و١١ في الصين، و١٩ في الهند، و٨٤٠ في فرنسا، و١٨٧٨ في سويسرا. وزادت كوريا الجنوبية ناتجها من ١٥ لكل مليون نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ١٤٤ في عام ١٩٩٥. وكان ناتج الوطن العربي في عام ١٩٨٥ مساوياً لناتج كوريا الجنوبية.

وجاء انتاج ٣٣ بالمئة من جميع المنشورات العلمية في عام ١٩٩٥ في الوطن العربي من بلدان مجلس التعاون الخليجي (التي يشكل سكانها ٩ بالمئة فقط من مجموع سكان الوطن العربي)، و٣٢ بالمئة من مصر (٢٥ بالمئة من مجموع السكان)، و١٨ بالمئة من المغرب (٣١ بالمئة من السكان)، و٨ بالمئة من لبنان والأردن وسوريا (٩ بالمئة من مجموع السكان). وقدم العراق (٩ بالمئة من مجموع السكان) في عام ١٩٨٩، سبعة بالمئة من كل ناتج البحث العربي.

وخصصت البلدان العربية ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، أو حوالى ٠,٢ بالمئة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير. وتخصص البلدان المصنعة الجديدة من واحد إلى ثلاثة بالمئة من اجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، بينما تخصص البلدان الصناعية حوالى اثنين إلى ثلاثة بالمئة من اجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير. وكان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام ١٩٩٥ خمسمائة مليار دولار.

ويتولى تطبيق البحث والتطوير بوجه عام المؤسسات الاستشارية والهندسية

---

(٢٧) جرى بحث النقص في السياسات الملائمة لتنمية التحول التقاني في: انطوان زحلان: حيازة القدرة التكنولوجية: دراسة عن المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، وصناعة الانشاءات العربية.

والشركات الصناعية وخدمات التوسع الزراعي والمزارع الكبيرة الحديثة والمتعهدون الابداعيون.

ويتآمر في الوطن العربي المدى الصغير لنشاط البحث والتطوير، وغياب منظومات العلوم والتقانة الوطنية، والاعتماد على التعاقد على تسليم المشاريع المكتملة التجهيز (Turn-Key) من دون نقل التقانة، والشركات الاستشارية والهندسية الصغيرة؛ كل هذا يتآمر على خفض الفرص أمام ظهور ترابط بين البحث والتطوير والنشاط الاقتصادي.

وأعرب ممثلون عن الصناعة العربية خلال السنوات القليلة الماضية عن قلق متزايد حول نشاط البحث والتطوير المحدود في حقول تهمهم، وقام العديد منهم ببعض العمل المتواضع بهذا الصدد. وقدمت شركة سابيك (SABIC)، وهي واحدة من أكبر شركات الصناعات البتروكيماوية العربية ورقة في مؤتمر عام ١٩٩٧ للصناعات البتروكيماوية العربية (عقد في الكويت) عن أهمية البحث والتطوير في تنمية صناعة البتروكيماويات العربية[٢٨].

أ ـ التعاون الدولي والإقليمي في البحث والتطوير

إن العلم نشاط عالمي بشكل متميز. والتعاون الدولي بين العلماء طريق مهم للتعريف بالعلوم والتقانة والتكيّف معها واكتسابها ونقلها. وأصبح النشاط العلمي في الحقيقة شديد العولمة منذ أكثر من قرن.

ومن المفيد دراسة مدى التعاون الدولي الممارس من قبل علماء عرب. لقد قمت حديثاً بتقييم بعض هذه الأبعاد، ووجدت أن ما يتراوح بين ٢٥ بالمئة و٣٠ بالمئة من المنشورات من بلدان المشرق العربي شارك في تأليفها علماء في بلدان أجنبية.

وشارك علماء في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تأليف حوالى ٧٠ بالمئة من المنشورات العلمية في الجزائر والمغرب، ولا يزال البحث والتطوير في تونس في مرحلة انتقالية: ٢٩ بالمئة من المنشورات العلمية في عام ١٩٩٠ كانت مؤلفة بالمشاركة مع علماء أجانب، وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦ بالمئة.

ويخفّض ضعف منظومات العلوم والتقانة الوطنية في بلدان المغرب العربي من الفوائد التي يمكن اشتقاقها من كون الباحثين في المغرب على اتصال أفضل من غيرهم من الباحثين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبينما كان التعاون الدولي بين العلماء يأخذ بالازدياد عالمياً، لا تشير النتائج

---

(٢٨) سابيك، «تطوير عملية التقانات بخرب الفوائد المقارنة للبلدان العربية،» **القبس**، ٢١/١/١٩٩٧.

التي توصلت إليها إلا إلى تعاون محدود بين العلماء في البلدان العربية. وثمانية بالمئة فقط من الأوراق التي تم تأليفها بالاشتراك مع طرف أجنبي كانت بين بلدان عربية. ولا وجود هناك لأي تعاون مهم بين العلماء في مجلس التعاون الخليجي أو في المغرب. وهكذا فليس هناك إلا نشاط تعاوني ضئيل على مستوى اقليمي فرعي.

ويشكل التعاون بين العلماء في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل من ٢ بالمئة من تعاونهم على النطاق العالمي، والتعاون بين علماء المغرب في مستوى أدنى. والتأليف المشترك بين العلماء المصريين يعود مباشرة إلى مصريين مغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا واليمن.

وكان هناك كمية ملموسة من البحث والتطوير الذي قامت به بلدان عربية تتناسب مع بلدان عربية أخرى وقابلة للتطبيق فيها. ومع ذلك، فإن العلاقات بين الشركات العربية ومؤسسات البحث والتطوير غير قائمة في الواقع. وهكذا يضيع العديد من الفرص لنقل التقانة بين البلدان العربية.

إن قاعدة التقانة العربية محدودة، ولهذا تقوم حاجة دائمة للتفاعل مع الأسرة الدولية. وكل من التعاون الدولي والإقليمي مكمل للآخر بالضرورة.

وفي تقديري أن رأس المال الموجود للمهارات التقانية للعلماء والمهندسين العرب هو في حدود تتراوح بين ٢٠ مليار دولار و٣٠ مليار دولار. ولا تجري الاستفادة في الوقت الراهن من معظم هذه الكفاءة التي يؤدي تطبيقها إلى:

- تحسين الأداء الاقتصادي.
- زيادة إجمالي الناتج الوطني.
- خفض التبعية التقانية.
- زيادة التوظيف.
- المساعدة في إيجاد سوق دولية للخدمات العربية في التقانة.

ب ـ التقانة وديناميات النمو الاقتصادي

إن تأسيس آليات النمو والمؤسسات التي تسهل تحويل الكفاءة العلمية إلى نشاطات اقتصادية منتجة ومبتكرة، يشكل تحدياً أساسياً في الانتقال من مجتمع زراعي وريعي إلى مجتمع صناعي موجه نحو الإنجاز.

ويمكن تقديم أمثلة عديدة لإظهار حقيقة أن البلدان العربية لا تفيد نفسها من الفرص لتسخير التقانة في تقوية نموها الاقتصادي. فخلال الستينيات، على سبيل المثال، تم تطوير تقانات تسييل غاز لتسهيل تصدير الغاز الطبيعي من الجزائر. وفي

ذلك الوقت كان البحث والتطوير في تسييل الغاز الطبيعي في مدى المهندسين الكيماويين والميكانيكيين العرب. وبعبارة أخرى، كانت هناك أعداد كبيرة من العلماء والمهندسين العرب الذين يمكن تجييشهم لبرنامج بحث وتطوير في هذه التقانة.

وكان يمكن، من حيث المبدأ لعدة بلدان عربية المساهمة في مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية لتطوير تقانة تسييل الغاز. وكان يمكن لكل المشاركين الاستفادة اقتصادياً وتقانياً من ذلك، إلا أنه لم يتم السعي إلى إقامة مثل هذه المشاريع المشتركة. والأمر المفزع أكثر من ذلك هو أن البلدان العربية لا تزال تستورد تقانات تسييل الغاز من الخارج من دون أن تعمل على نقل التقانة لكل مشروع ينجز.

وكلفة نظام تسييل الغاز القائم بناؤه حالياً في قطر وحدها تزيد على ثلاثة مليارات دولار. ويمكن إعطاء مئات من مثل هذه الأمثلة عن كل بلد عربي.

وتظهر دراسة للبنك العالمي عن صناعة النسيج في مصر أن سوء الإدارة الفنية يعمل على تخريب الإنجاز الاقتصادي لهذه الصناعة. ويقول تقرير البنك العالمي، على سبيل المثال(٢٩)، إن «العديد من الأنوال الحديثة والغالية الثمن يستعمل في إنتاج الأصناف القليلة القيمة نفسها التي كانت تنتجها الأنوال القديمة البالية»(٣٠).

ولا عجب، والحال هذه، أن يجد سنجايا لال (Sanjaya Lall) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان عالم ثالث أخرى، ذلك أن بلداناً حديثة الدخول في صناعة النسيج والثياب مثل كوريا وتايوان تصدر ما قيمته ١٥,١ مليار دولار و١٢,٢ مليار دولار على التوالي من هذه المواد، بينما تصدر منها مصر ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط(٣١).

وليس هناك من انتاج مهم لمصر وبقية البلدان العربية في الصناعات الهندسية والالكترونية. ولا تجاري المصانع المصرية، وهي الأكثر تقدماً في المنطقة، في انجازاتها أقل ما يمكن من إنجازات مثيلاتها في البلدان المصنعة الجديدة في آسيا(٣٢).

ويمكن تأمين تحسن دراماتيكي في الأداء الاقتصادي العربي عن طريق تطبيق صارم لقدرات متوفرة محلياً في العلوم والتقانة، إلا أن القيام بذلك يتطلب وجود منظومات وطنية للعلوم والتقانة.

---

(٢٩) World Bank, *Arab Republic of Egypt: Cotton and Textile Sector Study* (Washington, DC: World Bank, 1991).

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٣١) انظر: Sanjaya Lall, «Egypt's Industrial Technology System,» *Science and Public Policy*, vol. 23, no. 6 (1996), pp. 330-342.

(٣٢) Hobday, *Innovation in East Asia*.

ج ـ التحديات والفرص التي تواجه البلدان العربية

ترافق التغيير تهديدات وفرص. ويبدو أن البلدان العربية في وضع لا يساعد في جني منافع من العولمة، إلا أنه يمكن لسياسة هادفة إلى تنشيط العلم أن تفتح الباب أمام فرص مهمة. وهناك مساحات واعدة متوفرة. وإذا بنينا حكمنا في الموضوع على التجربة الدولية، فإن تبني سياسات إيجابية تجاه عمليات المصدر الخارجي في الوطن العربي (Outsourcing) سيقدم مساهمة دراماتيكية في تنمية الترابطات الأمامية والخلفية. ويسهل كل من اعتماد عمليات المصدر الخارجي والتعاقد من الباطن انتقال التقانة ويخفّض حجم كل انتقال ويلغي الحاجة إلى اكتساب قدرات تقانية كبيرة المدى في ضربة واحدة، وترويج عملية المصدر الخارجي والتعاقد من الباطن الذاتي التمويل، ومثل هذا البرنامج يساهم في النمو الاقتصادي ويمول نفسه بنفسه.

٣ ـ تشجيع الارتباطات الممتدة خلفياً والمؤسسات الاستشارية والهندسية المحلية

هناك ثلاث مساحات من النشاط التقاني تعتبر داخلية كلياً بالنسبة إلى البلدان العربية، وهي: الهندسة والانشاءات والزراعة. وتسويغ السياسات التقانية العربية الراهنة نحو هذه المساحات سيؤدي ولا شك إلى مكافآت اجتماعية واقتصادية غنية وسريعة.

الهندسة: الوطن العربي هو أكبر مصدّر في العالم للنفط والفوسفات؛ وهو كذلك منتج رئيسي للاسمنت والمنسوجات. وهكذا فهو يوفر سوقاً داخلية واسعة لسلسلة كبيرة من الخدمات الفنية والمنتوجات والتجهيزات لمد هذه الصناعات بأسباب الحياة، إلا أن التوظيف المرتبط بهذه الصناعات يجري تصديره إلى الخارج نتيجة للسياسات التقانية العربية. وهكذا فلا يُستخلص سوى منفعة قليلة من استثمارات عربية ضخمة في هذا القطاع. وقد يزيد مجموع التوظيف الأجنبي في الخدمات الهندسية لدعم الاستثمار العربي على مليوني مهندس وفني. وهذه الأرقام لا تشمل عدد العمال العاملين في الموقع لبناء مثل هذه المشاريع.

وهناك في قطاع النفط والغاز العربي وحده خسارة في توظيف مليون مهندس وفني مستخدمين في هذا القطاع من خارج الوطن العربي. ويمكن لتبني سياسات تقانية ملائمة أن يُحدث انتاجاً محلياً لمجموعة واسعة من الخدمات التقانية والمنتوجات المطلوبة(٣٣).

---

(٣٣) لتقدير حول التوظيف الناتج من صناعة الغاز والنفط العربي، انظر: **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٩٠ ـ ٩٢.

ومن الواضح أن ليس هناك بلد عربي بحجم كافٍ لإعالة مثل هذه النشاطات التقانية بمفرده، إلا أنه بإمكان سياسات تقانية مناسبة أن توفر تقاسماً في المنافع والمخاطر. ويمكن تبني سياسات تقانية تناسب المنافع المقارنة للبلد العربي.

ويمكن للبلدان العربية المختلفة اتباع سلسلة واسعة من السياسات، مثل: تشجيع بعض الشركات الأجنبية التي توفر الخدمات الهندسية الآن على الانتقال إلى بلد عربي آخر أو أكثر من بلد؛ أو تشجيع التطوير المحلي لبعض هذه الخدمات عن طريق عمليات المصدر الخارجي والمشاريع المشتركة أو المستقلة.

الإنشاءات: تجدر ملاحظة أن أكبر نشاط اقتصادي في الوطن العربي هو الانشاءات. وينفق نحو ١٣٠ مليار دولار سنوياً لهذه الغاية. وقدرت في مكان آخر أن أكثر من ٧٠ بالمئة من هذا المبلغ ينفق خارج الاقتصادات العربية على استيراد العمالة والخدمات التقانية (الخدمات الاستشارية والتعاقدية) والمعدات والتجهيزات وكلفة النقل والخدمات المالية[٣٤].

ويمكن توفير ٨٠ بالمئة إلى ٩٠ بالمئة من هذه الواردات على الأقل من داخل الوطن العربي. وقيام صناعة إنشاءات عربية إقليمية مرتكزة على القدرات التقانية المتوفرة سيخلق سبعة ملايين وظيفة جديدة ويوسع القطاع المالي العربي ويُثريه.

ويمكن لهذا أن يوفر على الوطن العربي حوالى ٧٠ مليار إلى ٨٠ مليار دولار سنوياً بالعملات الصعبة تتسرب في الوقت الحاضر إلى خارج الاقتصاد العربي. ويمكن عند ذاك استخدام هذا الوفر في تمويل اكتساب السلع الرأسمالية والنقل الواسع للتقانة.

الزراعة: البلدان العربية مستوردة رئيسية للأغذية والمنتوجات الزراعية (نحو ٢٥ مليار دولار سنوياً). ولدى المنطقة موارد كبيرة لا يُحسَن استخدامها، كما انه يمكن زيادة المحاصيل وتخفيض خسائر المزارع وتوسيع تقانة الغذاء المستخدمة وتحسينها.

لقد جرى استثمار كبير في الموارد المهنية، وهناك كمية كبيرة من البحث العلمي متوفرة فوراً حول المشاكل التي تواجه الزراعة العربية. وتطوير واستخدام منظومة علوم وتقانة فاعلة سيساعد في تسوية الميزان التجاري في مجال الأغذية والزراعة وسيعمل على توفير ٢٥ مليار دولار بالعملات الصعبة.

ويمكن لتسويغ (عقلنة) صناعات النفط والغاز والإنشاءات والقطاع الزراعي إطلاق موارد مالية كبيرة (في حدود ١٥٠ مليار دولار) للاستثمار الإضافي في البلدان العربية.

---

(٣٤) انظر: زحلان، صناعة الانشاءات العربية.

٤ ـ سياسة العلوم والثقافة السياسية

إن سياسة العلوم هي الأداة لإدارة النشاطات الاقتصادية والتقانية. وتلعب العلوم والتقانة دوراً بالغ الأهمية في المجتمع. والتطبيق الناجح للسياسات العلمية يشمل (مباشرة أو بشكل غير مباشر) عدداً كبيراً من القابليات. من ذلك أن نقل التقانة يتطلب خبرة في التفارض حول شروط مفيدة مع شركات محلية ودولية للتعاقد من الباطن والتراخيص وعمليات المصدر الخارجي.

وسيكون من الصعب على البلدان البقاء حية في اقتصاد عالمي معولم من دون الاستفادة من سياسات وطنية للعلوم موضوعة بعد إمعان في التفكير لتوجيه منظومة علوم وتقانة فعالة.

إن إضفاء الصفة الذاتية على صناعة الانشاءات العربية وقطاع النفط والغاز وتحويل الزراعة العربية قد يكونان كافيين للحث على ثورة صناعية طال ارتقابها في الوطن العربي. وتصحيح الأحوال السائدة التي يصفها تقرير البنك العالمي عن مصر يمكن أن يفتح اقتصاد مصر إلى نمو متفجر. ويمكن إبداء ملاحظات مشابهة حول اقتصادات البلدان العربية الأخرى كلها.

لقد جرت محاولات في مناسبات عديدة في الوطن العربي خلال السنوات الخمسين الماضية لتطوير سياسات وطنية للعلوم. وقد بدأت هذه أول ما بدأت في مصر قبل أكثر من ٥٠ عاماً[٣٥]. وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ١٩٨٩ برعاية محاولة أكثر حداثة[٣٦]. وقد بنيت هذه على فذلكة تقول إنه لا يمكن متابعة تعاون اقليمي من دون تطوير منظومات وطنية للعلوم والتقانة.

---

(٣٥) هناك مراجعة للجهود المبكرة في هذا الاتجاه في: زحلان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**.

(٣٦) انظر: لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**، وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

٢ ـــ ثورة المعلومات:
الجوانب التقانية (التكنولوجية)

نبيل علي(*)

تتضمن الدراسة الحالية ثماني نقاط هي:

- العلم والتقانة من منظور معلوماتي.
- تاريخ تقانة المعلومات (الحديث ـ القديم).
- المادة الخام وشبه الخام لتقانة المعلومات.
- وسائل إنتاج تقانة المعلومات.
- الشق المادي لتقانة المعلومات.
- الشق الذهني لتقانة المعلومات.
- منتجات تقانة المعلومات.
- شبكة الإنترنت.

قصدت من خلال هذا التسلسل أن أعرض تقانة المعلومات في إطار النمط السائد لما سبقها من تقانات، والذي يمكن تلخيصه في ثالوث: «المادة الخام وشبه الخام ـ وسيلة الإنتاج ـ المنتج»، وذلك بغرض التقريب فقط، ولا يعني خضوع تقانة المعلومات لهذا النمط السائد أنها مجرد مرحلة متقدمة لما سبقها من تقانات، حيث يمثل التغير المعلوماتي نقلة تقانية حادة ستفرض أنماطها ونماذجها، وسينعكس ذلك بلا شك على ما سبقها وما سيلحقها.

(*) نائب رئيس مجلس الإدارة/ صخر لبرامج الحاسب الآلي ـ مصر.

أولاً: العلم والتقانة من منظور معلوماتي

لا أراني في حاجة لأن أؤكد أننا بصدد ثورة تقانية عارمة وأنها ستحدث تغيرات حادة بمعدلات متسارعة لم يشهدها المجتمع الإنساني من قبل، وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والعسكرية. وحتى يمكننا أن نستوعب ما يعنيه هذا المتغير التقاني علينا بداية أن نتخلص من اسر التعريفات الضيقة لمصطلح «تقانة» والتي تحصره عادة في شقه الفني (التكنيكي) دون غيره. فالتقانة، وفقاً لهذه التعريفات، هي وسيلة تطبيق الاكتشافات أو الأساليب العلمية أو المعرفة المنظمة لإنتاج أدوات معينة أو القيام بمهام معينة من أجل حل مشاكل الإنسان والبيئة في أوقات السلم والحرب. لقد دفعت البشرية جمعاء ثمناً باهظاً من جراء هذه النظرة الضيقة للتقانة على أنها مجرد أداة أو وسيلة معزولة عن سياقها الاجتماعي والبيئي، ومقطوعة الصلة عن الاعتبارات الأخلاقية.

وإنه لخطأ فادح حقاً، وبخاصة بالنسبة لتقانة المعلومات، لو تشبثنا بمثل هذه التعريفات القاصرة فيما يخص تقانة المعلومات التي لا يختلف أحد في الأهمية البالغة لأبعادها الاجتماعية. إن التقانة ـ كما عرفها البعض ـ ليست مجرد الأداة أو الوسيلة التي يستخدمها الإنسان في حل مشاكله والتحكم في بيئته، بل هي العملية التي لا بد من أن تتسع لتشمل الظروف الاجتماعية التي أفرزت هذه الأداة أو الوسيلة، وكذلك الجوانب المختلفة للسلوك الاجتماعي في ما يخص تطبيقها. في إطار هذا المفهوم تصبح التقانة عنصراً ذا ثلاثة أبعاد: البعد الفني (التكنيكي)، والبعد التنظيمي، والبعد الثقافي ـ الأخلاقي.

«المعرفة قوة»، جاءت تقانة المعلومات لتضيف العديد من الأدلة التي تؤكد صحتها بعد أن أصبحت المعلومات والمعرفة أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية. ما يشغلنا هنا هو مدى صحة مقلوب هذه المقولة، أي هل يجوز لنا القول و«القوة أيضاً معرفة» كما خلص إلى ذلك ميشيل فوكو، وقد قصد بذلك أن القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقوة الكنيسة بالطبع، تعمل من خلال ممارساتها المباشرة وغير المباشرة على ظهور خطاب معرفي يخدم أغراضها ويروج لأفكارها سعياً لتثبيت سلطانها وتأمين مصالحها بالتالي.

إن مقولة فوكو «القوة معرفة» على ما تبدو عليه من بساطة تقوض ركيزة مهمة من ركائز المؤسسة العلمية التي أقامت صرحها وسؤددها على أساس تصورها بالتزام الموضوعية والحياد، وجعلت من معيار الصدق أو اليقين القاطع أساس الحكم على صحة النتاج العلمي. لم يعد العلم اليوم إبداعاً يقوم به فرد، بل مشروعاً ضخماً لا تقدر على القيام به إلا المؤسسات؛ إنه عمل مراقب ومنظم ومقيد بضغوط السلطة بأنواعها.

ثانياً: تاريخ تقانة المعلومات (الحديث ـ القديم)

في الأربعين سنة التي انقضت منذ ظهور الكمبيوتر عام ١٩٤٨ اتخذ تطوره مساراً من عدة نقلات نوعية يرمز إليها بالأجيال الأربعة، والتي كان الفيصل فيها هو التغير الذي طرأ على العنصر المادي الأساسي (Building Block) المستخدم في بناء وحدة المعالجة المركزية والذاكرة.

الجيل الأول (١٩٤٨): استخدم فيه الصمام الإلكتروني كوحدة البناء الرئيسية لتطوير حاسبات ضخمة يقدر وزنها بالأطنان وتشغل الصالات الكبيرة وتستهلك طاقة كهربية عالية.

الجيل الثاني (١٩٥٨): حل فيه الترانزيستور محل الصمام الإلكتروني ليصبح الكمبيوتر أصغر وأكفأ وأسرع ويقل إلى حد كبير معدل استهلاكه للطاقة الكهربية.

الجيل الثالث (١٩٦٤): جاء نتيجة استخدام شرائح الدارات المتكاملة (Integrated Circuits)، حيث حلّت شريحة سيلكون واحدة (Chip) مقام العديد من وحدات الترانزيستور والعناصر الإلكترونية الدقيقة الأخرى من المقاومات والمكثفات وخلافه، والتي اندمجت بصورة مكثفة ومتكاملة داخل البنية البلورية للشريحة المذكورة.

الجيل الرابع (١٩٨٢): لا يختلف هذا الجيل بشكل عام عن سابقه إلا في كثافة العناصر الإلكترونية التي أمكن دمجها في رقيقة السيلكون والتي بلغت عام ١٩٨٤ ٥٠ ألف وحدة أولية (Chip Bit) وقد اصطلح على تسميتها الدارات المتكاملة الكبيرة جداً (VLSI: Very Large Scale Integration). وقد تحقق ذلك بفضل استخدام مواد جديدة ووسائل مبتكرة في تصميم هذه العناصر وتصنيعها وضبط جودة إنتاجها.

لقد ساد القطب الأمريكي على صناعة الكمبيوتر عبر هذه الأجيال الأربعة من عتاده والتي وفرت طاقة حسابية هائلة لم تتمكن البرامج من استغلالها، وظلت الهوة تتسع بين إمكانيات العتاد وقدرة البرمجيات التي ما تزال ـ إلى حد بعيد ـ حرفة لم تخضع بعد للضبط المنهجي الدقيق وتفتقد في كثير من جوانبها إلى الأسس العملية الدقيقة. هذه هي الفجوة التي حاول القطب الياباني النفاذ منها ليفرض هيمنته على تقانة المعلومات، وجاء الاعتداء الياباني ـ كما وصفه البعض ممن أصابهم الفزع في الولايات المتحدة وأوروبا ـ في صورة مشروع طموح مدته عشر سنوات (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) أطلقوا عليه مشروع «الجيل الخامس» الذي تبوأت فيه البرمجيات (Software) موضع الصدارة ليتوارى العتاد (Hardware) خلفها بصفته أداة تحقيقها لا العنصر الحاكم الذي يفرض على البرمجيات خصائصه وقيوده.

لقد سعى مصممو الجيل الخامس إلى تطوير حاسب «ذكي» قادر على التحليل والتركيب، وعلى الاستنتاج المنطقي، وحل المسائل، وبرهنة النظريات، وفهم

النصوص، وتأليف المقالات. لقد راهنت اليابان بمصيرها في تقانة المعلومات على هندسة المعرفة وأساليب الذكاء الاصطناعي.

وهكذا برزت ملامح الخريطة «الجيومعلوماتية» في صورة قطبين أمريكي وآسيوي يسعى كل منهما لاحتواء الآخر، وكيان أوروبي مشترك يعتبر الأمن المعلوماتي أحد الأهداف الرئيسة لتكتله الاقتصادي والسياسي. وانعكس هذا الوضع الثلاثي (أو الثنائي مع زيادة طفيفة) في صورة ثلاثة مشاريع أساسية تلت مرحلة الجيل الخامس:

- المشروع الياباني لحوسبة العالم الواقعي (RWC: Real World Computing).

- المشروع الأمريكي لتطوير نظم كمبيوتر واتصالات عالية الأداء (HPCC: High Performance Computing Communication Program).

- المشروع الأوروبي وتمثله المرحلة الثانية لبرنامج البحوث الاستراتيجي في مجال تقانة المعلومات (ESPRIT II: European Strategic Program for Research in Information Technology).

تسعى هذه المشاريع الثلاثة لدمج الروافد المختلفة لتقانة المعلومات في وحدة سيبرناطيقية متكاملة تتميع فيها الحدود الفاصلة بين العتاد والبرمجيات، وبين نظم الحاسبات ونظم الاتصالات، وهي تسعى أيضاً لجعل العلاقة بين الإنسان والآلة أكثر سلاسة وتناغماً.

لقد تم تحقيق كل هذه الإنجازات في أقل من نصف قرن في إيقاع زمني متسارع بات معه التاريخ القريب تاريخاً سحيقاً، والتاريخ الحديث حدثاً عارضاً سرعان ما تطويه حركة التطور الهادرة. إن تاريخ تطور تقانة المعلومات هو الحديث - القديم حقاً.

ثالثاً: المادة الخام وشبه الخام لتقانة المعلومات

لكل تقانة مادتها الخام التي تتعامل معها، وأداتها الأساسية التي تعالج بها هذه المادة، ومصدر طاقتها الرئيسي الذي تستخدمه هذه الأداة لتحويل تلك المادة الخام إلى منتجات تنتقل إلى المستفيد من خلال وسائل التوزيع المختلفة والتي لا بد من أن تتلاءم مع طبيعة هذه المنتجات وظروف استخدامها. إذا ما طبقنا هذا الإطار العام على تقانة المعلومات فمادتها الخام هي البيانات والمعلومات والمعارف، وأداتها الأساسية هي بلا منازع الكمبيوتر وبرمجياته التي تستهلك طاقته الحسابية في تحويل هذه المادة الخام إلى سلع وخدمات معلوماتية، أما التوزيع فيتم من خلال التفاعل الفوري (Direct Interaction) بين الإنسان والآلة، أو من خلال أساليب البث المباشر وغير المباشر كما هو الحال في أجهزة الإعلام، أو من خلال شبكات البيانات (Data

(Communication Networks) التي تصل بين كمبيوتر وآخر أو بينه وبين وحداته الطرفية (Peripherals).

١ ـ الفرق بين البيانات والمعلومات: البيانات هي المادة الأولية، هي المعطيات البكر ـ إن جاز التعبير ـ التي تستخلص منها المعلومات. البيانات هي بنود البطاقة الشخصية ومادة استيفاء النماذج، وقراءات أجهزة القياس، والإشارات التي تنبعث من أجهزة الإرسال وتلتقطها أجهزة الاستقبال. البيانات هي ما ندركه مباشرة بحواسنا، هي حركة العين، وإيماءة الرأس، وتغير ملامح الوجه وإشارات اليد. وهذا بالطبع على سبيل المثال لا الحصر.

أما المعلومات فهي ناتج معالجة البيانات، تحليلاً أو تركيباً، لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات، أو تشير إليه، من مؤشرات وعلاقات وتعالقات ومقارنات وكليات وموازنات ومعدلات وغير ذلك، الذي يأتي من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والرياضية والمنطقية.

٢ ـ الفرق بين المعلومات والمعارف: أما المعرفة فهي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم. فنحن نتلقى المعلومات فنمزجها بما تدركه حواسنا ونقارنها بما تختزنه عقولنا من واقع خبراتنا وسابق معرفتنا، ثم نطبق على هذا المزيج ما بحوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولاً إلى النتائج والقرارات، أو استخلاصاً لمفاهيم جديدة أو ترسيخاً لمفاهيم سابقة. ومن ثم، فإن المعلومات هي وسيلة، أو وسيط، لاكتساب المعرفة ضمن عدة وسائل أخرى كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة.

٣ ـ الفرق بين المعرفة والذكاء: لا شك في أن هناك فرقاً جوهرياً بين اكتساب المعارف القائمة بالفعل وتوليد المعارف الجديدة. والذكاء هو الطاقة الذهنية التي نطبقها على سابق معرفتنا وشواهدنا لتوليد الأفكار واكتشاف العلاقات وبرهنة النظريات واستخلاص البنى الحاكمة التي تنطوي عليها الظواهر التي تبدو على السطح متباينة ومتناثرة.

رابعاً: وسائل إنتاج تقانة المعلومات

من الطبيعي أن يتبع الاختلاف الشاسع في طبيعة المادة الخام التي تتعامل معها تقانة المعلومات عن تلك لسوابقها، اختلاف مماثل في وسائل انتاجها. وهكذا، فإن علينا أن نهيىء أنفسنا لحديث عن «الأفكار والبرامج» لا «المكابس والتروس»، وعن «البنى المعرفية» لا «الهياكل المعدنية»، وعن «آلات الاستنتاج» (Inference Machines) لا «آلات البخار والكهرباء». وتصب في تقانة المعلومات عدة روافد تقانية رأيت أن أتناولها في إطار ثنائية الشق المادي (Hardware) والشق الذهني (Software).

١ ـ الشق المادي لتقانة المعلومات (Hardware)

أ ـ تقانة عتاد الكمبيوتر (Computer Hardware)

تطور عتاد الكمبيوتر بمعدلات مذهلة على جميع الجبهات: وحدة بنائه الأساسية (Building Block) ومعماريته (Architecture) والطريقة التي تعمل بها ذاكرته، ووسائط تخزينه، ووسائل الإدخال والإخراج، وبالتالي كيفية تفاعل الإنسان مع آلته. يمكن تلخيص حركة التطور المرتقب لتقانة العتاد على المدى القريب بدلالة عدد محدود من التوجهات الأساسية وهي:

(١) في ما يخص عنصر بناء وحدة المعالجة المركزية والذاكرة

(أ) نحو مزيد من التصغير (Miniaturization)

(ب) من شرائح السيلكون إلى أنسجة البروتين أو من اللاعضوي للعضوي.

(ج) نحو الأسرع دائماً.

(٢) في ما يخص معمارية منظومة الكمبيوتر

من المركزية والتلاحق إلى اللامركزية والتوازي حيث يجري حالياً تصميم حاسبات تتكون من شبكة كثيفة من الحاسبات التي تعمل بطريقة متوازية.

(٣) في ما يخص وسائط التخزين

من وسائط التخزين المغناطيسية (Magnetic Media) ذات سعة التخزين المحدودة نسبياً إلى وسائط التخزين الضوئية (Optical Media) والتي أشهرها الأقراص المبرمجة (CD) ذات السعة الهائلة التي تتجاوز حالياً ١٠٠٠ مرة سعة الوسائط الممغنطة.

(٤) في ما يخص وسائل الإدخال والإخراج

من المكتوب والمطبوع إلى المنطوق والمسموع والملموس.

ب ـ تقانة الاتصالات (Communications)

يتجاوز دور تقانة الاتصالات كونها عنصراً مكملاً لتقانة الكمبيوتر ليصبح دور الشريك الكامل. لقد وصل الأمر إلى حد التساؤل: هل نحن نواجه حاسب إلكتروني يرتبط بالعالم الخارجي من خلال شبكة بيانات أم شبكة بيانات ترتبط بها حاسبات إلكترونية ضمن معدات إلكترونية أخرى مثل أجهزة الهاتف ومعدات الفاكس وآلات تصوير المستندات وخلافه. من زاوية أخرى، من هو صاحب الكلمة العليا؟ هل هو منتج المعلومة أم موزعها؟ مع تزايد الاتجاه نحو تحور المنتج المعلوماتي من سلعة إلى خدمة ستزداد أهمية شق الاتصالات ليتوارى منتج (مولد) المعلومة كما توارى من قبله

مولد القدرة الكهربية في شبكة توزيع الكهرباء التي أصبحت الواجهة التي يتعامل معها المستخدم النهائي، والذي لا يهمه من قريب أو بعيد إن كان توليد هذه القدرة قد استخدم فيه الفحم أو الوقود السائل أو الوقود النووي.

ولا شك في أن العلاقة بين الكمبيوتر والاتصالات علاقة يسودها طابع تبادل المنافع، ففي حين تدين تقانة الاتصالات للكمبيوتر والإلكترونيات الدقيقة بارتقائها التقاني، يدين الكمبيوتر لتقانة الاتصالات بدوره الخطير الذي يلعبه حالياً على مستوى العالم، والذي تشير جميع الدلائل إلى تعاظمه في المستقبل. لقد حررت الاتصالات الكمبيوتر من سجن المعامل والصالات المكيفة لتخرج به إلى الشارع والمتجر والورشة والفصل والمنزل تنشر خدماته عبر القارات والبحار والفضاء الخارجي.

يمكن تلخيص التوجهات الكبرى لتقانة الاتصالات في النقاط الرئيسية التالية:

- من الصوتي إلى الرقمي.

- نحو الرخيص المتاح دوماً.

- من الإلكترون إلى الفوتون أو من أسلاك النحاس ذات السعة المحدودة لنقل البيانات إلى الألياف الضوئية ذات السعة الفائقة لنقل البيانات.

- من السلبي (أحادي الاتجاه) إلى الإيجابي (ثنائي الاتجاه).

- من الثابت إلى النقال.

- من شفرة الإنكليزية إلى الشفرة المتعددة اللغات.

ج ـ التحكم الأتوماتي (Automatic Control)

كان التقاء هندسة التحكم مع الكمبيوتر، وسيلتها الفذة لمعالجة المعلومات، قدراً محتوماً. لقد لجأت هندسة التحكم إلى نظم المعلوماتية كوسيلة لإشاعة سيطرتها على النظم المعقدة ودفع الأتمتة إلى حدودها القصوى، في حين كان الكمبيوتر ـ وسيظل ـ في حاجة إلى عناصر التحكم الأتوماتي، فهي الوسيط الذي يربط بين رهافة المعلومات وجساءة وخشونة العالم المادي الذي لا بد من مواجهته في آخر المطاف. بناء على ذلك، يمكن القول بأن هندسة التحكم هي خط التقاء تقانة المعلومات مع الواقع، فآليات التحكم هي التي تحيل المعلومات التي يغذيها لها الكمبيوتر إلى قوى ميكانيكية وجهود كهربية ومغناطيسية لتحرك الروافع والمكابس والصمامات والزلافات والمؤشرات، وتقفل وتفتح البوابات والإشارات، وآليات التحكم هي التي تعدل من أوضاع عناصر النظام الواقع تحت سيطرتها بحيث يتكيف دينامياً مع المتغيرات التي تطرأ على ظروف التشغيل.

ولا أجد مثالاً أفضل من «الروبوت»، كنموذج لانجازات الأتمتة الدقيقة، فهو وليد التقاء الكمبيوتر والالكترونيات الميكروية وهندسة التحكم والبرمجيات. ويمكن تعريف الروبوت بأنه أداة تشغيل مبرمجة متعددة المهام مصممة لتحريك المواد والأجزاء والأدوات (العِدد) أو المعدات الخاصة خلال مسارات حركة يتم التحكم فيها برمجياً للقيام بمهام مختلفة دون تدخل بشري.

يمكن تلخيص التوجهات العامة لهندسة التحكم في الأمور التالية:

- من الأتمتة الجزئية (الموضعية) للأجهزة والمعدات إلى الأتمتة الشاملة للمصانع والعمليات والنظم.

- من الأتمتة الخشنة أو الجامدة إلى الأتمتة الناعمة القابلة للتكيف والتي يمكن للمستخدم السيطرة عليها وتوجيهها وفقاً للظروف الطارئة.

- من الروبوت الغشيم الذي يقوم بمهمة محدودة إلى الروبوت الذكي القادر على التفاعل مع رفيقه العامل البشري بلغته الطبيعية.

٢ ـ الشق الذهني لتقانة المعلومات (Software)

إن الشق الذهني هو حلقة الوصل بين الإنسان والآلة، وهو يغطي المساحة الفاصلة بينهما، وفي هذا الشأن يمكن القول بأن ما يفصل بين الإنسان والآلة هو مسار متصل من طبقات متدرجة تنقلنا ـ ونحن نتحرك من الإنسان صوب الآلة ـ من الواقع الخارجي إلى التفاصيل الداخلية لنظام المعلومات الذي يتعامل معها، ودوماً إلى ما هو أكثر تجريداً حتى تصل بنا إلى المآل الأخير لكل البرامج، ونقصد به ثنائية «الصفر والواحد» ذروة التجريد الحسابي والمنطقي.

نكتفي في ما يخص الشق الذهني برافدين أساسيين هما:

- هندسة البرمجيات (Software).

- هندسة المعرفة (Knowledge Engineering).

أ ـ التوجهات الكبرى لهندسة البرمجيات

يمكن تلخيص التوجهات الكبرى للبرمجيات في النقاط التالية:

(١) من صناع العتاد إلى مطوري البرمجيات

عبر الأجيال الأربعة الأولى لتطور الكمبيوتر كانت سيادة النظم في قبضة العتاد وكل ما عداه، بما في ذلك البرمجيات، هي عناصر مكملة له، ومع الانخفاض المستمر في كلفة العتاد والصعود المستمر لكلفة تطوير البرامج من جهة، ومع زيادة

تعقد التطبيقات من جهة أخرى، رجحت كفة البرمجيات بصورة كبيرة حتى بلغت حصتها من ميزانية إنشاء نظم المعلومات ٨٥ بالمئة مقارنة بالمعدات (١٥ بالمئة).

(٢) من مغامرات الهواة إلى المؤسسات العملاقة

لقد بدأت صناعة البرامج بمجموعة من الهواة يعملون من منازلهم، والآن أصبحت لها مؤسساتها العملاقة التي يقدر عائدها السنوي بمليارات الدولارات. وتعمل إدارة هذه الشركات بأسلوب لا يختلف في جوهره عن إدارة المؤسسات الصناعية من حيث المبادىء التنظيمية العامة لأنشطة التصميم والإنتاج والتوزيع والتسويق، وتطل علينا حالياً ملامح الوجه القبيح نفسه الذي عهدناه في الماضي ونحن نشاهد توجه صناعة البرمجيات نحو تكثيف رؤوس الأموال واحتكار السوق. إن البرمجيات تتحول تدريجياً من كونها فناً إلى كونها نشاطاً هندسياً يخضع للضبط الإداري والنهج الهندسي، وتتفرع الحرفة في صورة تخصصات متعددة تحكم أداءها معايير دقيقة وقاسية لتقييم الأداء. وكما يتم تصنيع المنتجات المادية من وحدات جاهزة أو شبه جاهزة، تتجه حالياً صناعة البرمجيات إلى تركيب البرامج من وحدات برمجية سابقة التجهيز وهو ما يعرف حالياً بـ «Component-Ware»، وقريباً سنسمع عن قطع غيار البرامج وسنقاسي حتماً من ثمنها الباهظ وسرعة إهلاكها.

(٣) من قواعد البيانات البيبلوغرافية إلى قواعد النصوص الكاملة

كانت قواعد البيانات تقسم، حتى وقت قريب، من حيث طبيعة البيانات التي تتعامل معها إلى:

- قواعد البيانات المنمطة (Formated Data Bases) التي تتعامل مع البيانات الرقمية والأبجدية والتي يتم تغذيتها على هيئة سجلات ذات حقول بيانات محددة، ومن أمثلة ذلك قاعدة بيانات العاملين التي تخصص لكل عامل سجلاً يتضمن رقمه واسمه وعنوانه ومفردات راتبه ومعدلات أدائه.

ومع التقدم الهائل في وسائط التخزين وزيادة سعتها تنتشر حالياً قواعد البيانات المصدرية (Source or Full Text Data Bases) التي تحتفظ بالنصوص الكاملة للوثائق، ومن أمثلتها أرشيف دور الصحف ووقائع الجلسات ومشاريع القوانين ونصوص اللوائح ومادة المناهج التعليمية وبنود العقود والتقارير الفنية ونصوص التراث وأحاديث الإذاعة.

(٤) من لغات البرمجة الاصطناعية إلى اللغات الطبيعية

كانت كتابة البرامج تتم بلغات برمجة خاصة كالفورتران والبيسك والكوبول، كما كان التحاور مع بنوك المعلومات يجري من خلال لغات استفهام خاصة (Formal

(Query Languages). وتسعى جهود تطوير لغات البرمجة حالياً إلى استخدام اللغات الطبيعية (Natural Languages)، أي تلك المستخدمة في الحياة اليومية في برمجة الكمبيوتر وفي التخاطب مع قواعد البيانات لصياغة طلبات البحث عن المعلومات.

(٥) من صلادة العتاد إلى ليونة البرمجيات والعكس

حلت العناصر الميكروالكترونية (Microelectronic Components) محل العناصر الميكانيكية والكهربية والإلكترونية في كثير من النظم والمعدات والأدوات، وقد أدى هذا بالتالي إلى تقليل عدد المكونات وتقليل الكلفة وتحسين الأداء. وبعد فترة من استخدام البرمجيات (Software) والتأكد من سلامتها واستقرارها يتم تحويلها أحياناً إلى برمجيات ميكروية (Microprogramming) أو «اللدنيات» (Firmware)، أي وسط بين البرمجيات والعتاد. وبعد ذلك يتم دمج هذه البرمجيات الميكروية في شرائح إلكترونية (Chips) لتصبح جزءاً من العتاد؛ يحقق ذلك سرعة أعلى للأداء وانخفاضاً في الكلفة. وهكذا تتحقق السيولة التقانية العالية خلال هذه الدورة لانتقال تنفيذ المهام الآلية من العتاد إلى البرمجيات لترتد إلى العتاد مرة أخرى.

ب ـ هندسة المعرفة: مبادرات لا توجهات

«كل الحيوانات، فما عدا الإنسان، أتوماتات». هذا هو ما خرج به علينا ديكارت الذي خص الإنسان وحده بالقدرة على التفكير.

والآن كيف لنا أن نوفق بين ما خلص إليه فيلسوفنا الفرنسي وما بشر به عالم الرياضيات الإنكليزي آلان تورنغ قبل ظهور الكمبيوتر بخمسة عشر عاماً عندما تنبأ بإمكان تطوير آلات ذكية تستطيع أن تتكيف تلقائياً من خلال استقراء الواقع التي تتعامل معه، وهي النبوءة التي أخذها أهل الذكاء الاصطناعي وهندسة المعرفة مأخذ الجد فمضوا يعلنون عن تطوير آلات تحاكي قدرات البشر الذهنية، آلات تبصر وتسمع وتتحاور وتفكر وتحل المشاكل وتبرهن النظريات وتؤلف المقالات، بل وتطرح الأسئلة وتبتكر الجديد أيضاً. ويا لها من جرأة، ويا ليتهم توقفوا عند هذا الحد، بل تمادوا إلى أبعد من هذا. ولكن من أين أتت لأهل الذكاء الاصطناعي هذه الجرأة التي تتطاول على كل هذه السنين من «أركيولوجيا» البيولوجيا والمعرفة، وكيف لها أن تدعي نجاحاً فيما أخفق فيه الفلاسفة خلال خمسة وعشرين قرناً عندما عجزوا عن تقديم رؤية فلسفية مقنعة عن الذهن البشري وماهية المعرفة التي يتعامل معها. ربما كانت وراء هذا قناعة بأن تعقد المخ البشري أمر يمكن سبر أغواره من خلال أساليب الذكاء الاصطناعي نفسه والتي لم تكن متاحة في الماضي. ومن هذا الجانب، يكون الذكاء الاصطناعي هو «الآخذ ـ المعطي»، وتصبح مهمة اكتشاف سر الذهن البشري عملية تعلم (Learning Process) تزداد فيها درجة اليقين تدريجياً من خلال طرح النموذج

النظري لكيفية عمل المخ البشري ثم اختبار مدى صحة هذا النموذج بالوسائل العملية التي توفرها أساليب الذكاء الاصطناعي.

وواجه مفهوم الذكاء الاصطناعي، كما هو متوقع، معارضة شديدة من قبل كثيرين اختلفت أسبابهم ودوافعهم. فبينما اعتبره البعض نوعاً من الهرطقة العلمية، إذ إن الذكاء هو هبة الخالق لكائنه الفريد، يرفضه كثير من أهل البيولوجيا على أساس اعتقاد راسخ بأن المخ البشري عضو بالغ التعقيد يستحيل علينا محاكاته. أما الفلاسفة من أمثال جون سيرل وهربرت دريفوس فيفرقون بشدة بين ما يطلق عليه ذكاء الآلة والذكاء البشري الأصيل.

أما أهل اللغة فمصدر اعتراضهم على ما يدعيه أصحاب الذكاء الاصطناعي من إمكانية محاكاة السلوك اللغوي هو أن فهم اللغة وتوليدها يحتاج إلى ملكات ذهنية ونفسية تصعب محاكاتها، وهي أمور تحتاج إلى خلفية معرفية تفوق بكثير تلك التي تتضمنها كتب القواعد والمعاجم، بل ودوائر المعارف أيضاً.

ويأتي إلينا علماء النفس فيلقون بالزيت على النار عندما يصدرون حكمهم في عدم جواز فصل المعرفة عن المشاعر المصاحبة لها، فالسلوك الذكي في رأيهم ليس فقط في الرد على الأسئلة بصورة سليمة أو استنتاج الحقائق بشكل دقيق، بل أيضاً في قدرة الكائن الذكي ـ إنساناً كان أو آلة ـ أن ينفعل ويتأثر بما حوله. وحجتهم في هذا هي تداخل المواقف النفسية مع آليات التفكير بصورة يتعذر معها الفصل بينهما.

ويأتي الاعتراض من داخل عشيرة الكمبيوتر أيضاً، حيث يعتقد بعض علماء الكمبيوتر أن الآلة لا تستطيع الا أن تعيد ما سبق وأن تم تغذيتها به، وأنها لا تستطيع بأي صورة استحداث معلومات جديدة. بمعنى آخر هناك فرق شاسع بين إعادة الانتاج (Reproduction) والابتكارية (Creativity).

ولقد أخفقت كل هذه الاعتراضات، وعلى وجاهتها، في أن تثني مهندسي الذكاء الاصطناعي عن قناعتهم الراسخة وما زادتهم إلا تشبثاً بموقفهم، وهم يؤكدون أن لكل نشاط معرفي نموذجه الحاسوبي، استناداً إلى النظرة الفلسفية للمخ البشري القائمة على الوظيفية (Functionality)، وهم يدعمون وجهة نظرهم ببعض أمثلة النجاح لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل:

ـ نظم آلية قادرة على تشخيص الأمراض تفوقت في حالات عديدة على كثير من الأطباء المتخصصين.

ـ نظم آلية للعب الشطرنج تمكنت من هزيمة كثير من فطاحل اللاعبين المحترفين.

- نظم خبيرة ثبت نجاحها في تحديد مواضع للثروات الجيولوجية لم تكتشف بالوسائل البشرية أو الآلية الأخرى.

- محاولات مشجعة للترجمة الآلية بين الإنكليزية وعدة لغات أخرى مثل اليابانية والألمانية.

- إثبات عدد لا بأس به من النظريات الرياضية، بل إثبات بعض مما عجزت الوسائل التقليدية فيه.

خامساً: منتجات تقانة المعلومات

نظراً لتباينها الشاسع ونطاقها الممتد، يمكن النظر إلى **تطبيقات تقانة المعلومات** من زوايا عدة تختلف مع اختلاف منظور الباحث أو المطور أو المخطط أو المستخدم، وقد رأيت أن أقوم بمهمة التصنيف تلك وفقاً لاعتبارين رئيسيين هما:

- طبيعة التطبيق.

- مستوى المهارة.

١ ـ تصنيف التطبيقات وفق طبيعة التطبيق

يمكن تصنيف تطبيقات المعلوماتية وفقاً لطبيعة التطبيق إلى أربع فصائل رئيسية، هي:

أ ـ تطبيقات معالجة البيانات

وهي من أوائل تطبيقات الكمبيوتر وأبسطها من الناحية الفنية، من أمثلتها حفظ سجلات الأفراد واستخراج قوائم المرتبات والكشوف الحسابية وحسابات العملاء وما شابه. تتسم هذه التطبيقات بضخامة حجم البيانات وبساطة العمليات الحسابية التي تجري على هذه البيانات. لذا فهي لا تستغل في الكمبيوتر إلا طاقته الخام في التعامل السريع مع البيانات، أي استخدامه كآلة حاسبة (Calculator) هائلة لـ «سحق الأرقام» (Number Crunching) وفقاً للمصطلح السائد.

ب ـ تطبيقات معالجة المعلومات

وهنا يتجاوز النظام الآلي حدود التعامل الأولي مع البيانات جمعاً وطرحاً وقسمة وضرباً إلى اكتشاف العلاقات التي تربط بينها من أجل استخراج الكليات والمؤشرات والتحليلات الإحصائية. من أمثلة هذه التطبيقات نظم معلومات الإدارة (MIS: Management Information Systems) وقواعد البيانات الببليوغرافية (Bibliographical Data Bases) لخدمة الباحثين العلميين.

ج ـ تطبيقات معالجة المعارف

في حين تمثل تطبيقات معالجة المعلومات مرحلة تطور طبيعية لتلك الخاصة بمعالجة البيانات، تمثل تطبيقات معالجة المعارف نقلة نوعية ترتقي بها نظم المعلوماتية لتتعامل مع المعارف والخبرات لا مع المعلومات المباشرة فقط. من أمثلة هذه التطبيقات النظم الخبيرة لتشخيص الأمراض وقراءة الخرائط والمخططات ونظم معالجة اللغات الطبيعية.

د ـ تطبيقات التعلم الذاتي

وهي تمثل ذروة الارتقاء بالنسبة للنظم الآلية، وذلك نظراً لقدرتها على اكتساب المعارف ذاتياً بدلاً من تغذيتها من مصادر خارجية (كالبشر والوثائق) كما هو الحال بالنسبة للأجيال الأولى من النظم الخبيرة. تستطيع هذه النظم، بفعل خاصية التعلم الذاتي تلك، أن تتكيف تلقائياً مع ما يستجد على المتغيرات التي تتعامل معها وما يطرأ من أحداث في البيئة المحيطة التي تعمل خلالها.

من حيث طبيعتها أيضاً، يمكن تقسيم تطبيقات المعلومات وفقاً لطبيعة العنصر أو النسق الذي تدخل في تكوينه أو تعمل في إطاره:

(١) تطبيقات على مستوى المنتج (Product-based): ويندرج تحت هذه النوعية استخدامات العناصر الإلكترونية الدقيقة كمكونات أساسية في تصميم المنتجات مثل ساعات اليد، والأجهزة المنزلية ومعدات القياس، والأجهزة الطبية (جهاز الأشعة المقطعية مثلاً).

(٢) تطبيقات على مستوى عمليات الإنتاج (Process-based): ومن أبرز أمثلتها استخدام تقانة المعلومات في أتمتة عمليات الصناعات الكيماوية وتوليد الطاقة النووية، وكذلك تلك الخاصة بعمليات تخليق المواد المصنعة بأساليب الهندسة الوراثية.

(٣) تطبيقات على مستوى التنظيم والسيطرة والرقابة (Control-Motivated): كتلك الخاصة بالرقابة على المخزون (Stock Control) بهدف توفر المواد وقطع الغيار بالقدر المطلوب، وكذلك بياناتها ومواضع تخزينها، والرقابة على المشاريع (Project Control) بهدف تقليل الوقت والموارد المطلوبة لإنجازها، والسيطرة على الحيز (Space Control) كتلك الخاصة بالحجز المركزي الآلي للتحكم في شغل «حيز» المقاعد المتاحة على رحلات شركات الطيران أو شغل حيز الغرف في الفنادق، وترشيد استغلال الموارد (Resource Control) كتلك الخاصة بتعظيم العائد من خلال توزيع الموارد المالية أو البشرية المتاحة على الاستثمارات أو المهام المختلفة.

٢ ـ تصنيف التطبيقات وفق مستوى المهارة

ويقصد بالمهارة هنا تلك المتعلقة بالمهام التي يوكل لنظم المعلوماتية القيام بها كليا أو مساندة القائمين بها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فصائل رئيسية:

أ ـ تطبيقات المهارات الدنيا: كاستخدام الروبوت في التطبيقات البدائية كنقل المواد وأعمال التغليف والتركيب البسيطة، أو لحام النقطة (Spot Welding) أو الدهان بالرش وما شابه.

ب ـ تطبيقات المهارات الوسطى: ويقصد بها استخدام نظم المعلومات في الأعمال ذات الطابع الكتابي لمعالجة الكلمات (Word Processing) وحفظ السجلات ومسك الدفاتر الحسابية وما شابه.

ج ـ تطبيقات المهارات العليا: ويندرج تحتها نظم المعلوماتية لمساندة المخططين والمصممين (CAD: Computer-Aided Design) ودعم اتخاذ القرارات (Decision Support Systems)، وكذلك معالجة اللغات الطبيعية، ومن أمثلتها الترجمة الآلية والنظم الأوتوماتية لفهم مضمون النصوص وتلخيصها وتأليف المقالات.

سادساً: شبكة الإنترنت

منذ ما يزيد على ربع قرن أقامت وكالة المشاريع المتقدمة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة «أربانيت» (ARPANET) للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية ضماناً لاستمرار التواصل بين العلماء ومتخذي القرار العسكري والسياسي في حالة حدوث ضربة سوفياتية نووية مفاجئة، وكانت البداية في عام ١٩٦٩ عندما أقيمت نواة هذه الشبكة للربط بين المركز الدولي للبحوث التابع لجامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس وجامعة كاليفورنيا في مدينة سانتا باربارا وجامعة ولاية يوتا. من هذه النواة الرباعية ظلت الشبكة تنمو بمعدلات هائلة حتى أصبحت بلا شك «الشبكة الأم» أو «شبكة الشبكات»، ومن المتوقع أن يصل حجم عشيرة الإنترنت إلى مليار مشترك بحلول عام ٢٠٠٠. إن الإنترنت حالياً بمثابة تحقيق فعلي لاستعارة «القرية الإلكترونية» التي رددناها كثيراً في الماضي، وهي أيضاً خطوة عملية لإثبات مفهوم مجتمع المعلومات الذي شكك البعض في صحته. لقد وفرت لأول مرة وسيلة فعالة لسرعة النفاذ إلى المعلومة وسرعة انتشارها ونشرها وتوظيفها، وباتت من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق النزعات الحالية نحو العولمة. وعلاوة على ذلك فقد أبرزت بصورة سافرة أننا بصدد وضع اقتصادي جديد هو اقتصاد عصر المعلومات، وذلك نظراً لتناقض اقتصادي جوهري خلاصته أن موارد المعلومات ـ على عكس الموارد المادية ـ لا تنقص بل تزيد مع زيادة استهلاكها.

إن المتحمسين لشبكة الإنترنت يرون فيها الصورة القصوى لديمقراطية المعلومات تحت شعار: المعلومات في كل وقت وكل مكان ولكل الناس، في حين يرى فيها البعض نوعاً من فوضى المعلومات وتلوثها، بل وينذر بعض أصحاب النظرة المتشائمة بحرب معلومات عالمية ليؤكد ما حذرنا منه فيلسوف ما بعد البنيوية الفرنسي فرنسوا ليوتارد من «أن ما نشهده حالياً ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمي، ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها».

إن الحرية المطلقة الموعودة ما هي إلا خداع وقد بدأت الطبقية التقليدية تتسلل إلى شبكة الإنترنت التي تحتوي حالياً على عدد من النوادي المعلوماتية خاص بالأعضاء فقط.

لقد أصبحت الإنترنت من الضخامة حجماً وتأثيراً مما لفت أنظار أصحاب القوى الاجتماعية التقليدية من أهل التجارة من جانب، وأهل الحكم من جانب آخر. لقد باتوا يخشون اختلال موازين القوى تحت ضغوط التغيير الهائلة التي ستؤدي إليه حتماً هذه الوسائل التقانية الساحقة. فأهل التجارة يرون فيها وسيلة طيعة للإعلان عن سلعهم وتحسس نبض أسواقهم، في الوقت نفسه الذي يخشون فيه من حراك اجتماعي يحتل من خلاله أصحاب العقول والأفكار قمة الهرم الاجتماعي التي ما زالت حكراً على أصحاب الأموال، في حين يرى فيها أهل الحكم وسيلة فعالة للسيطرة على ردود أفعال جماهيرهم.

تشير جميع الدلائل إلى أن الولايات المتحدة ـ وهي تدرك أن خدمات المعلومات ستمثل عما قريب واحداً من أهم موارد دخلها القومي ـ ستحيل شبكة الإنترنت إلى معقل اقتصادي حصين.

والسؤال الآن: هل ستقف المجموعة الأوروبية عاجزة أمام الهجمة المعلوماتية الشرسة الوافدة إليها عبر الأطلسي؟ وماذا عنا نحن؟ هل لنا من موضع قدم على شبكة الطرق السريعة لتبادل المعلومات، أو حتى في إحدى حواريها أو أزقتها؟ أم علينا أن نهيىء موقعاً لنا على أرصفتها نشاهد ما يمكن لعيوننا أن تلحق به، ونستنشق عوادمها وقد استهلكت تقانة المعلومات مواردنا الخام من بيانات ومعلومات، تماماً كما استهلكت تقانة الصناعة السابقة عليها مواردنا الخام من نفط وخلافه. وهل ستقضي تقانة المعلومات على التنوع الحضاري (Cultural Diversity) لتسحق هويتنا وخصوصيتنا وقيمنا كما كادت تفعل تقانة الصناعة بالتنوع البيولوجي (Biological Diversity) في عصرنا الحالي؟ ودعنا هنا نطرح سؤالاً محورياً: هل الإفراط المعلوماتي نعمة أو نقمة، وكما تساءل ت.س. إليوت: «أين هي الحكمة وقد ضاعت في خضم

المعرفة؟» هل يمكن لنا أن نستطرد على المنوال نفسه لنتساءل: أين هي المعرفة وقد تاهت في خضم المعلومات؟

لقد عجزنا في الماضي عن استغلال حصاد المعارف الكامنة في الوثائق المطبوعة ولم نستغل من هذا الحصاد المعرفي إلا أقل القليل، ومما لا شك فيه أن هناك هادراً معرفياً ضخماً، ربما يكون الفارق الأساسي بين معرفة الماضي بصورتها المطبوعة والمعرفة في صورتها الإلكترونية الشبكية هو في تميز الأخيرة بعنصر التفاعل الدينامي بين المستخدم ومصدر المعرفة. فبينما كان هدف المطبوع هو نشر المعرفة، تسعى الإنترنت، وتقانة المعلومات عموماً، إلى توظيف المعرفة فعلياً، لا الاقتصار على نشرها فقط.

لقد فُتحت بوابات الفيضان المعلوماتي على مصراعيها، وأمام تيارها الجارف ليس هناك إلا بديلين:

- السيطرة على هذا التيار الهادر.

- أو أن يكتسحنا أمامه لنعلن القطيعة المعرفية أو ننغلق في متاهات التخصص الضيق نأوي إليها كي تعصمنا من الغرق، ولا «عاصم اليوم» من تيار المعلومات الكاسح إلا من دانت له القدرة على الاحتكاك المعلوماتي استقبالاً وإرسالاً أو بلفظ أدق تلقياً وبثاً.

تعقيب (١)

أسامة أمين الخولي

يقول زحلان: «إن من الفرضيات الأساسية لورقتي أنه لم تؤسّس أي دولة عربية منظومة للعلوم والتقانة، ومن ثم، لم تحقق سوى فائدة قليلة من إجمالي تشكيل رأسمال ثابت بلغ ألفي مليار دولار خلال السنوات الخمس عشرة الماضية». والأمر الذي يقلقني وأجد نفسي حائراً في شأنه، وبعد عقود من تناول هذا الموضوع، هو لماذا وقفنا حتى الآن عند التشخيص وعقد المقارنات؟ ولماذا لم ننجح حتى الآن في اتخاذ أي من الإجراءات التي ظللنا نادي بأهميتها وجدواها؟ هل كنا نخاطب فئات في المجتمع ليست هي صاحبة المصلحة في الخروج من مأزق التخلف التقاني؟ وإذا كان الأمر كذلك في ما مضى، فهل يوفّر لنا نظام العولمة فرصة جديدة لمخاطبة فئات جديدة صاحبة مصلحة في دخول خضم هذا المعترك الجديد الذي يجمع بين هيمنة الشركة المتعدية الجنسية الضخمة وظهور المنشأة الصغيرة الكثيفة المعرفة كشريك استراتيجي فعّال تخطب الشركات الكبيرة ودّه وتسعى لربطه باحتياجاتها؟ وهذه هي **الملاحظة الأولى**.

لقد آن الأوان لكي ننتقل في الحديث من التشخيص، سواء لأوضاعنا البائسة أو لأوضاع نماذج في العالم النامي، مثل النمور الآسيوية، اتضح اليوم أنها قامت على أسس اقتصادية معيبة اعتمدت اعتماداً كبيراً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في نهضتها، دون أن تقيم نظماً مالية ومصرفية راسخة، سواء في ضمان الحد الأدنى من سلامة المشروعات التي مولّتها المؤسسات المالية والمصرفية، أو حتى في نزاهة الحكم والشفافية. ولنتذكر أن جورج سوروس أطاح بنايجل لوسون وزير المالية البريطاني، الذي يشاركه في يهوديته، وبالنظام النقدي البريطاني، قبل أن يكيل ضرباته لمحاضر محمد والاقتصاد الماليزي بعدة أعوام!

إن حديث زحلان عن النموذج الآسيوي الذي يقارن فيه بين التجربة الآسيوية والتجارب العربية لا يسهب في التعرض لمسألة اختلاف الظروف التاريخية لكل واحدة

من هذه الدول، والتي لا بد من النظر فيها في أية محاولة للاستفادة منها. وأشير هنا على سبيل المثال إلى بعض هذه التجارب:

١ ـ كوريا الجنوبية اعتمدت على تمويل ضخم من الولايات المتحدة، صاحبه جهد عظيم في إقامة منظومة علم وتقانة دام لعدة سنوات، قاده معهد باتل الأمريكي، مع اهتمام وتركيز على نظم التعليم. ولكن الأمر الذي كثيراً ما نتجاهله هو أن هذه الجهود صاحبها تحكم كامل في المدخلات التقانية الأجنبية، وحماية مبالغ فيها للمنظومة الوطنية الناشئة. هذا وضع تاريخي لا سبيل لتكراره اليوم في ظل عصر حرية التجارة واقتصادات السوق.

٢ ـ ولننظر في تجربة أخرى مثيرة حقاً هي تجربة شركة إيسر (ACER) التايوانية في مجال الحاسبات الشخصية. لقد بدأت حياتها في حظيرة سيارات في مطلع العقد الماضي لتصبح خلال سنوات معدودات لاعباً كبيراً كان يصدر للولايات المتحدة وحدها منذ بضع سنوات مليون حاسب شخصي في العام. التجربة تشبه إلى حد كبير تجارب وادي السيلكون ولكنها لم تحظَ منا حتى الآن بدراسة توضح لماذا تحقق هذا الإنجاز المبهر في جزيرة صغيرة مكتظة بالسكان ومعزولة سياسياً على الصعيد الدولي، وعما إذا كان فيه ما يمكن أن يفيدنا.

٣ ـ هناك في الهند ـ كما يشير زحلان ـ أمثلة أخرى وبالذات في مجال البرمجيات، إلا أن الأمر يقتضي ونحن نستعرض هذه التجارب أن نتعمق في الفروق الكبيرة بين كوريا الجنوبية وتايوان والهند ومصر.

٤ ـ أما إذا جئنا إلى ماليزيا وسنغافورة وتايلاند، فالأمر لا يتعدى في نظري أن استثمارات أجنبية ضخمة أقامت صناعات تجميعية أو منتجة لمكونات (Modules) تدخل في تجميع منتجات نهائية تعتمد اعتماداً تاماً على مصادر تقانة وإنتاج وإدارة خارجية لا تمثل أي إنجاز وطني علمي ـ تقاني. إن ما أقيم هناك هو وحدات إنتاجية تتمتع بميزات تنافسية من منظور أصحاب الشركات الأم. وأسواقنا تعجّ الآن بمنتجات إلكترونية تحمل أسماء مثل «توشيبا» و«باناسونيك» و«شارب»؟ بل وحتى «فيليبس»، تحمل في ظهرها إشارات «صنع في ماليزيا أو سنغافورة أو تايلاند». ولم نسمع بعد عن إسهامات أي من هذه الدول في العلم أو التقانة بمعناهما المجرد، لا المجسّد في منتجات صممت وطوّرت في الخارج. ولا أظن أن إنتاج سيارة ماليزية بتصميم ياباني، وإنتاجها في ماليزيا، يمثل إنجازاً علمياً ـ تقانياً يستحق التنويه. وعلى أية حال، فقد كان حكم السوق العالمية عليها قاسياً حقاً.

٥ ـ وتبقى بعد هذا اندونيسيا والتي شقت طريقاً فيه استقلالية لافتة للنظر حين أقدمت على يدي حبيبي على إقامة صناعة طائرات وطنية تقدم للسوق العالمية طائرات

مدنية للمسافات القصيرة (Regional) جرى تصميمها وتطويرها وإنتاجها بجهد وطني في غالبيته، وما زال الأمر معلقاً، فلم يتحقق بعد استخدام واسع النطاق لهذه الطائرات سواء داخل اندونيسيا أو في السوق العالمية. إلا أنني أشك كثيراً فيما إذا كانت هذه المبادرات ستصمد في وقت تتكتل فيه الشركات العاملة في هذه الصناعة وتستحيل فيه الحماية.

٦ ـ ويؤكد هذا أهمية الانتباه للظروف التاريخية التي تصاحب تجارب العالم النامي. فقد دخلت البرازيل مجال صناعة الطائرات قبل إندونيسيا بثلاثة عقود تقريباً. وهي اليوم لاعب رئيسي في هذا المجال تُستخدم طائراته على نطاق واسع، وفي وجه منافسة عالمية، في العالم كله، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية. والصناعة البرازيلية قد دخلت بدورها مرحلة التحالفات الاستراتيجية مع شركات صناعة الطائرات في الدول الصناعية.

أما **الملاحظة الثانية**، فهي بشأن ما ورد في الدراسة من أن العولمة تلعب دوراً استراتيجياً في نقل البطالة من بلد إلى آخر وفي تصدير البطالة إلى البلدان ذات المستويات المنخفضة في الاستثمار في الموارد البشرية. وهذا أمر يستحق أن نتوقف عنده كثيراً ونحن نتمثل تجارب دول نامية أخرى يبدو أنها كانت أنجح منا في المواءمة مع عصر العولمة. نحن نعلم أن العولمة قد صاحبتها بطالة متزايدة في كل الدول الصناعية تقريباً، إلا أننا لا نتذكر كثيراً أن حصة الصناعة التحويلية من العمالة قد زادت بشكل واضح في بعض البلاد النامية على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة. فبينما انخفضت هذه النسبة في ألمانيا وكندا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بمقادير تتراوح ما بين ٤ بالمئة و١٠ بالمئة، زادت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية طبقاً لمكتب العمل الدولي (ILO) من ٧ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة من اجمالي العمالة في كوريا الجنوبية، ومن ١٥ بالمئة إلى ٣١ بالمئة في تايوان، وفي سنغافورة من ١٥ بالمئة إلى ٢٨ بالمئة، وفي ماليزيا من ٦ بالمئة إلى ١٧ بالمئة، وبدرجات أقل في تايلاند واندونيسيا. يوحي هذا بأننا لو عملنا على رفع مستويات تأهيل العناصر البشرية لما أدى الاندماج في سوق العولمة بالضرورة إلى زيادة البطالة. وهذه مسألة تستحق أن تدرس بعناية ونحن نتأمل موقفنا من هذه الظاهرة الكاسحة.

أما **ملاحظتي الأخيرة** فهي خاصة بمسألة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تنمية علمية تقانية حقيقية.

لقد لفت سولو (Solow) نظرنا منذ أكثر من عقود أربعة مضت إلى أن النمو لا يمكن تفسيره بالرجوع إلى المعايير التقليدية لزيادة العمالة أو رأس المال، وأن التقانة هي العامل الغائب الذي يعيد التوازن لهذه المعادلة، إلا أن دراسات حديثة تشير إلى أن التغيرات التقانية والتكوين الرأسمالي (Capital Formation) متكاملان بقوة. ويعني هذا أن خاصية التغير التقاني في تعظيم رأس المال (Capital Augmenting)، أي

الفوائد الاقتصادية للتغير التقاني، تزداد مع ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي، أي أن التغيير التقاني ليس مستقلاً عن نمو المدخلات الرأسمالية.

هذه واحدة، أما المسألة الثانية فهي تأكيد الاختلافات بين نمطين لوصول التقانات الجديدة إلى السوق، هما نمط «السلّم» (Ladder) في عمليات الإبداع نتيجة لتقدمات علمية أساسية، والنمط الدوري (Cyclical) في التنمية التقانية بفعل تحسينات صغيرة (Incremental) متراكمة في المنتج وطرق إنتاجه.

عمليات الابتكار التي تأتي من تطوير المنتجات والتصميمات (Product-Process-driven) كثيفة الاستثمارات الرأسمالية بدرجة كبيرة، إذ إنها تعتمد على الإدارة المتزامنة لعدة أجيال من التقانة الحديثة. هذا النوع من الابتكار يعتمد على معرفة فنية (Know How) ليست معيارية، بل مرتبطة تماماً بالمنشأة المنتجة وخبراتها في رعاية هذا النوع من الابتكار. أما نمط ابتكار السلّم فيسعى للوصول بالإنجازات العلمية الجديدة إلى مستوى التطبيق. هذا النمط تحفزه التقانة (Technology-driven)، لا المنتج أو طريقة صنعه. وهو يعتمد على معرفة علمية أساسية متاحة للجميع، وليس لمنشأة صناعية واحدة دون غيرها.

ولقد قادنا هذا مؤخراً إلى الانتقال من النظرة التقليدية التي تفصل بين عمليات التكوين الرأسمالي والابتكار، إلى التسليم بأن التقانة اليوم كثيفة رأس المال (ولنا في تقانة المعلومات والتقانة الحيوية مثالان لهذه النظرة الجديدة).

ويعني هذا أن كثيراً من السياسات المهمة التي حدثنا عنها زحلان، لأنها هي التي تؤثر في القدرات الابتكارية للأمم، تقع بعيداً خارج نطاق سياسات العلم والتقانة التي حدثنا عنها. إنها تندرج تحت السياسات الماكرواقتصادية (Macroeconomic) وسياسات وأجهزة التمويل الدولية والسياسات الضريبية... الخ.

لقد برهن بوسكين ولاو (Boskin & Lou) عام ١٩٩٢ على أن التقدم التقاني:

ـ أهم بكثير جداً مما كنا نظن كمصدر للنمو الاقتصادي في الدول المصنعة، وهو مسؤول عن أكثر من نصف هذا النمو.

ـ مصاحب للتكوين الرأسمالي، وليس محايداً أو حافزاً لزيادة العمالة، أي أن مزايا التقدم التقاني تزداد بازدياد مستوى الرصيد الرأسمالي للمجتمع، وبهذا يصبح رأس المال والتقدم التقاني متكاملين.

هذه نماذج من مسائل لم تلق بعد في محاولات فهمنا لما جرى في العالم المصنع، ولا في العالم النامي، ما تستحقه من الدرس والتحليل. ونحن نحاول أن ننتقل من مرحلة التشخيص إلى مرحلة اقتراح سبل عملية وواقعية للتعامل الكفء مع هذا العالم المعَوْلم. هل سنجد فيها إجابة عن السؤال الذي طرحته في مطلع حديثي عن أصحاب المصالح الحقيقية في إحداث تطور تقاني؟ لست أدري!

تعقيب (٢)

عبد الإله الديوه جي[*]

كل ما قرأته من دراسات ومقالات عربية عن العولمة يتصف بالعمومية والتسييس. إننا لم نتوصل بعد إلى مفاهيم واضحة لاستشراف المستقبل العربي التقاني في ظل العولمة القادمة أو ربما السائدة. وأتساءل مع صادق العظم[(١)]: هل العولمة هي مجرد المزيد من التطور التقاني الفائق، أم أن هناك شيئاً أكثر أولية وجذرية يربط هذه الظواهر ويفسرها ولو جزئياً لكي نفهم شيئاً عن محركاتها وآلياتها الأعمق؟

يمكننا القول إن الإخفاق قد صاحب معظم برامج نقل التقانة وتوطينها في المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن مفاهيم نقل وتوطين التقانة قد تغيَّرت خلال العقدين الماضيين بسبب إعادة تكييف وهيكلة التقانات المؤثرة في الدول المتطورة، إلا أن معظم الدول النامية، وبالأخص الدول العربية، ما زالت تناقش المؤثرات والعوامل التقليدية لنقل التقانة وتوطينها وتستخدم النماذج والمنظومات التي تعاملت معها قبل ثلاثة عقود وأخفقت في تطبيق أي منها. وهي نماذج تميل لها دول التخطيط المركزي لبساطتها الظاهرية في مراحل إعداد الخطط، لكنها صعبة التنفيذ والمتابعة في المراحل اللاحقة.

ولقد تأثرت أساليب نقل التقانة وتوطينها في العالم مؤخراً بأمرين أساسيين:

ـ انتشار فروع ومصانع شركات متعدية الجنسية، إذ لا تستطيع دولة من الدول هذه الأيام أن تفخر بصناعتها أو تقانتها الوطنية. وهذا المفهوم، كما نعلم، مضاد ومربك لكثير من الشعارات العربية التي كانت تطرح في العقود الماضية ولا زلنا نسمع

(*) المستشار الإقليمي في الاتصالات وتقنية المعلومات، الاسكوا.

(١) صادق جلال العظم، «ما هي العولمة؟،» **الطريق**، السنة ٥٦، العدد ٤ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٧).

أصداءها (كالاكتفاء الذاتي والتكامل الصناعي ضمن الدولة الواحدة أو المنطقة الواحدة).

ـ كانت المواد الخام، ومن ثم السلع المصنعة، تكوّن في بدء عصر الصناعة أساس النهضة الصناعية والاقتصاد الوطني للدولة المتطورة. لم تعد المواد بالقوة المؤثرة التي أطلق عليها (Hard Power). إن القوة المؤثرة الآن هي القوة المعرفية اللينة (Soft Power). ولقد حرصت الدول المتطورة على أن تحافظ على القوة المعرفية وطردت القوى الصلبة ومصانعها إلى توابعها في الدول النامية.

لقد تطورت التقانات المعرفية اللينة في الدول المتقدمة من خلال تطور التقانات الصلبة. . . وجرى الانتقال من العصر الصلب، إن صح التعبير، إلى العصر اللين بشكل تدريجي متناغم مع متطلبات الأفراد والمؤسسات (العرض والطلب). ولا يمكننا أن نأمل أو نؤمن بحالات انتقال مماثلة في منطقتنا العربية. والآن، وبعدما فاتنا ركب الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، فهل يمكننا أن نلج عصر التقانات اللينة (الثورة الصناعية الثالثة) مختصرين مرحلة التقانات الصلبة؟ هل يمكننا قفز المراحل؟

لقد تصاعدت اهتمامات الدول الصناعية (وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية) في الحفاظ على هيمنتها على سوق التقانة المعرفية، وتبلورت هذه الاهتمامات بفرض الانضباط على جوانب «الملكية الفكرية» المتعلقة بالتجارة والتي وردت في اتفاقية «الغات» ومحاولات الدول الصناعية الكبرى إحكام السيطرة على التجارة الدولية وفتح الأسواق دون تمييز بين المنتجات المحلية والمستوردة. كل هذه الإجراءات تضرب عرض الحائط بالعديد من المحاولات التي جرت في الدول النامية، والعربية على وجه الخصوص، لحماية الصناعات الوطنية وإنتاج السلع المصنعة محلياً بكلف غير اقتصادية على أساس اكتساب المعرفة وبناء القاعدة الصناعية الوطنية وغير ذلك من المفاهيم التي لم يعد لها رنين الماضي القريب.

لقد أكدت الورقة، في التحليل النهائي، على أمرين رئيسيين:

الأول، هو أن الثورة في تقانة المعلومات هي التي جعلت مستوى العولمة الذي نراه اليوم ممكناً.

الثاني، هو أنه من المستحيل تطبيق العلوم والتقانة من دون منظومة علوم وتقانة وطنية، كفوءة وفاعلة.

إن الأمر الأول لا يختلف عليه اثنان. إلا أن الدراسة لم توضح موقع الوطن العربي وما يمكن أن تكون عليه استراتيجيته أو خطابه السياسي في واقع ومستقبل الظواهر التقانية الآتية:

١ ـ الاتصالات كتقانة وكبنى تحتية على المستويين الوطني والعربي وهيكل الأسعار وحرية الاتصال والبدائل، وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

٢ ـ الإنترنت وموقع الوطن العربي في جغرافية هذه الشبكة من الناحيتين اللغوية والثقافية واكتساح لغة وثقافة الإنترنت السائدة لغات وثقافات الدول غير الناطقة باللغات ذات الأصل اللاتيني، وعلى وجه الخصوص اللغة الانكليزية.

٣ ـ البرمجيات كصناعة معرفية (قوة لينة). وما هو الدور الذي يمكن للعرب أن يلعبوه على رقعة هذه الصناعة لضمان تراثهم وثقافتهم ولغتهم، وليواكبوا ما يجري عالمياً بالسرعة المطلوبة للمواكبة؟ ولماذا هذا الإهمال للصناعة البرمجية في الوطن العربي؟

٤ ـ المعلومات والمعرفة وكيف ستتفاعل معها بالأخذ والعطاء ضمن الكم الهائل المتاح والذي ستتعاظم إتاحته بمرور الزمن؟

٥ ـ التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce) والتبادل الالكتروني للبيانات (Electronic Data Interchange) وموقف البلدان العربية من أساليب العمل بمعاييرها في قطاعات التجارة والنقل والمال وغيرها.. وهل ستصبح اللغة العربية بمرور الزمن لغة ثانوية نتعلمها ولا نتعامل بها؟

أما منظومة العلوم والتقانة، فعلى الرغم من منطقية الفكرة وسلامة التكوين من الناحية النظرية، إلا أن إخفاق المحاولات السابقة لبعض دول المنطقة ذات التخطيط المركزي في الماضي واحتمال فشلها الآن يعود إلى أن تصميم مثل هذه المنظومات وتحقيق ترابطها العلمي والعقلاني ليس بالأمر الهين في دول تفتقر إلى الاستقرار والنمطية في السلوك لتحديد الحاجة والطلب على السلع التقانية. وأعتقد أن متطلبات تصميم مثل هذه المنظومات وإحكام السيطرة والمتابعة والتغذية العكسية في ماكنتها يحتاج إلى قطاع تقني متطور. وبما ان الغرض من مثل هذه المنظومة هو خلق مثل هذا القطاع، فإننا سندخل دائرة خبيثة من الفرضيات والمدخلات والمخرجات المتناقضة.

وقد اكتشفت خلال ممارستي العمل المهني لأكثر من ثلاثين عاماً من قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وربما متأخراً، أن النجاحات المتميزة ممكنة التحقيق عندما تبدأ صغيرة وتنمو ضمن مجموعة من العوامل والمتغيرات في مساحة تمكن السيطرة عليها من خلال النخبة المؤمنة بأهداف المشروع التقاني. وما يمكن أن ينجح صغيراً ليس بالضرورة أن ينجح كبيراً، إلا أن فرصة نجاحه أكبر عندما يكون نموه تدريجياً.

لم أطلع على حلول تنموية في دول عربية نجحت في مجال التقانة تم التخطيط لها من الأعلى إلى الأدنى (Top-down)، ولا أعلم لماذا نتطير من الحلول التي تعالج

المسألة من الأدنى إلى الأعلى (Bottom-up) ونحاول دائماً الركون إلى حلول شاملة صعبة التطبيق؟

لقد أخفقت المنظومات الشاملة في الستينيات والسبعينيات عندما كانت الحكومات تنفق عوائدها النفطية الضخمة على المشاريع التنموية التي لم تثبت جدواها، وكان هناك إيمان بدور الحكومات المباشر في التخطيط والتنفيذ، وبتعاون عربي على درجة مقبولة من الوفاق. فكيف يمكننا تخيل مثل هذه المنظومة هذه الأيام بعد إخفاقات القطاع العام، وتداعي العوائد، واتجاهات الخصخصة، ورفع يد الحكومات عن أي استثمار مؤثر في هذه الجوانب؟

وختاماً فلكي نواكب التقانة عالمياً علينا معرفة قدرات الفرد العربي ورغباته واتجاهاته، لا أن نحاول اقتراح برامج وصناعات لمواكبة كتل ودول أخرى. فلا توجد في البرامج التنموية العربية مشاركة شعبية واضحة. والعرض والطلب والتحديات والتطلعات ومسألة تحقيق الهوية غير واضحة لمواطني المنطقة العربية. ولحن التقانة والعولمة الذي نعزفه غير مثير عموماً بالنسبة للمواطن العربي. وقد يؤدي الاعتراف بما سبق إلى التسليم بأن الوطن العربي لا يمكنه تشخيص الدور الفاعل (Proactive) الذي يمكن أن يلعبه في العولمة. وعليه أن يرضى بدور المستقبل (بكسر الباء) أو المستغل (بفتح الغين).

وأخيراً، فبإمكاننا أن نعارض العولمة ونهاجمها، كما يمكننا التصفيق لها والهرولة في ميدانها. ولن يغير الموقفان من العولمة. وقد يكون تأثيرنا في العولمة أكثر إيجابية لو استطعنا اكتشاف الوسائل والعُدد، وجميعها وسائل وعدد لينة (Soft Power)، لنتفاعل تجاهها وليس بالضرورة معها بإيجاب دون فقدان لغتنا وثقافتنا وهويتنا. ولن يتم ذلك دون تحييد العمل العلمي والتقاني المشترك وعزله عن الخلافات العربية الطارئة والمزمنة في جميع الأوقات.

تعقيب (٣)

محمد عارف(*)

يتجاوز تعقيبي حدود بحث د. زحلان ليتناول مسائل جديدة لافتة للنظر:

١ ـ انفراد الوطن العربي بظاهرة عولمة أجهزة إعلام قومية كبرى فيه (صحف ومحطات إذاعة وتلفزيون)، واسعة الانتشار والنفوذ، إذ إنها تصدر خارج حدوده وفي بيئات اجتماعية وذهنية أجنبية، تخضع فيها لقوانين وضغوط لا علاقة له بها[1].

والسؤال هو: ما سبب عولمة هذه الأجهزة؟ هل هي الحرب الأهلية في لبنان الذي كان قد تحوّل في الستينيات والسبعينيات إلى مركز الإعلام العربي؟ أم أنه مخطط مدروس لاحتواء «التليماتيك» العربي من الخارج؟ وهل له علاقة بموجة هجرة الأدمغة الجديدة، أي هجرة الأدمغة الأدبية؟ هل هذه الهجرة مدفوعة بحركة طاردة داخلية، أم مسحوبة بقوة جاذبة من الخارج؟ ثم ما هي أوجه الخلاف بين هذه الأجهزة المعولمة وبين أجهزة الإعلام العربي الداخلية؟ وكيف أثرت هذه العولمة على مهن الصحافة والتلفزيون؟ هذه أسئلة تحتاج إلى دراسات مستفيضة.

٢ ـ من المفيد في الحديث عن العولمة والسرعات المتصاعدة للتغير التقاني التعرف على «صدمة المستقبل» العربية لفهم أعمق لخصوصية التجربة العربية وظروفها المعقدة. وقد يكون من المفيد هنا دراسة حالة مدينة الملك عبد العزيز للعلم والتقانة في السعودية. ففي أقل من عشرين عاماً أصبحت أكاديمية للعلوم على النمط السوفياتي أو الصيني، فيها معاهد ومراكز بحوث وإدارات علمية تطبيقية. وهي أيضاً الجهة المسؤولة عن وضع سياسات العلم والتقانة للعربية السعودية كلها. إن دراسة هذه

(*) رئيس قسم العلوم والتكنولوجيا في صحيفة الحياة.

(١) مثل قيام رئيس وزراء بريطاني بافتتاح محطة تلفزيون عربية أو شكوى سفير إسرائيل في بريطانيا إلى لجنة شكاوى الصحافة مما نشرته صحيفة عربية تصدر في لندن.

التجربة وتقييم أداء المدينة سيلقي الضوء على بعض جوانب المسائل التي طرحها زحلان في بحثه.

٣ ـ هجرة العقول العربية ليست بالضرورة مصيبة. و«شبكة العلماء والمهندسين العرب في الخارج» تعتبرها فرصة، إذ إنها تتجاوز الدعوة لعودة العقول المهاجرة وتؤكد على النقل الفعلي للمعلومات والخبرات التقانية الذي يساهم فيه عدد من أبرز العلماء العرب العاملين في أكاديمية العلوم الأمريكية والجامعات الأمريكية العريقة. يبدو أن دراسة الإمكانيات الكامنة في هذه التجربة تعزز نظرة زحلان المتفائلة.

٤ ـ في مسألة تطور الوطن العربي التقاني وحرب الخليج، شغلت قضية تصدير الأسلحة للعراق الرأي العام البريطاني قبل نشوب حرب الخليج الثانية وشكلت لجنة تحقيق قضائية (لجنة سكوت) استغرق إعداد تقريرها ثلاث سنوات. وواضح من تقرير اللجنة أن الأمر لا يتعلق بالأسلحة، بل بالتقانة للعراق. والقضية بالنسبة للوطن العربي أكثر تعقيداً، لا لأنه خسر أكثر من مئة مليار دولار من هذه الحرب على أقل تقدير، إذ إن السؤال الأعمق هو ذلك الذي نحاول الإجابة عنه منذ أيام محمد علي في مصر: هل كان حصول العراق على تقانة السلاح هو سبب نشوب حرب الخليج، أم أن الحرب اندلعت لأنهم حصلوا عليها؟ ومن بين ملايين الكلمات التي قيلت ونشرت تبرز ملاحظات عارضة قد نتلمس فيها ملامح الإجابة.

الكاتب السياسي في صحيفة **الغارديان** قال إن المعدات غير الفتاكة أكثر أهمية في الواقع من المعدات الفتاكة في تعزيز القدرة العسكرية للعراق الغني والبارع تقانياً. والصراع ما زال مستمراً، فشركاء العراق التجاريون جاهزون لاستئناف أعمالهم معه بينما يحاول معظم الآخرين تملّق النظام.

وقد يكون الجواب في قول هذا الكاتب إن ما أثار القضية، وأدى إلى نشر الغسيل القذر، وإهانة رؤساء حكومات ووزراء وضباط استخبارات، في تحقيق تكلف خمسة ملايين دولار، هو «هذا اليأس السري لدى كل بلد غربي من أن شروط التجارة وتوازن القوى الاقتصادية كانت تعمل ضد الغرب طيلة ربع القرن الأخير».

تعقيب (٤)

محمود عبد الفضيل(*)

تقتضي مواجهة تحديات العولمة فهم بعض التحولات الجديدة في أساليب وتقانات الإنتاج وأنماط التحولات في بنية تكوين رأس المال في الصناعات والخدمات الحديثة، في ظل عمليات العولمة المتزايدة على الصعيد العالمي، وفي ظل التطورات السريعة والمذهلة في مجال ثورة الاتصالات والمعلومات.

وأتناول هنا أهم سمات عمليات العولمة في مجالي: أساليب الإنتاج وتقاناته، والتحولات في بنية تكوين رأس المال والاستثمار الحديث، لأنتقل بعد ذلك إلى كيفية مواجهة تحديات عمليات العولمة في مجال التطور التقاني.

١ ـ العولمة والتحولات في أساليب الانتاج وتقاناته

يمكن إيجاز أهم التحولات في مجال الإنتاج في ما يلي:

أ ـ ظهور مجموعة جديدة من «السلع غير الملموسة» (Intangible Products) مثل: الأفكار، والتصميمات، ومنتجات الوسائط المتعددة، والمشتقات المالية، وغيرها من المستحدثات. وبالتالي لم تعد العمليات الانتاجية مقتصرة على إنتاج «السلع المادية الملموسة»، كما كان يحدث من قبل، بل يزداد تيار انتاج السلع «غير الملموسة» على مدار الزمن.

ب ـ الاعتماد المتزايد على مواد جديدة مخلّقة، عالية الكفاءة تحل محل المواد والخامات التقليدية. وتعتبر «تقانة المواد» من أهم عناصر منظومات التقانة الحديثة.

ج ـ الخضوع المتزايد للعمليات الإنتاجية الحديثة لقانون تزايد الغلة (وتناقص النفقات) (Increasing Returns to Scale)، وينطبق هذا بصفة خاصة على صناعة

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة.

الإلكترونيات الدقيقة، مما يدفع إلى مزيد من التمركز والاندماج الرأسي والأفقي.

د ـ المزيد من «التوزيع غير المتكافىء» لعناصر القوة الاقتصادية والتقانية المتقدمة بين العالم الأول والعالم الثالث، إذ تسيطر الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي، واليابان على الجانب الأعظم من سوق وسائط صناعة المعلومات.

ويوضح الجدول التالي لنمط توزيع انتاج الالكترونيات على مستوى العالم بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ السيطرة «شبه المطلقة» لبلدان العالم الأول على هذه الصناعة ويطرح تحديات حقيقية على أقطار الوطن العربي من حيث أنماط التصنيع المستقبلية وتطوير صناعة الإلكترونيات، وطبيعة علاقات التعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي، من خلال فتح قنوات التعاون التقاني والصناعي مع اليابان وبلدان آسيا الناهضة التي سوف تصل حصتها من إنتاج الإلكترونيات إلى نحو ٤٠ بالمئة من الإنتاج العالمي في المستقبل القريب.

توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

المنطقة	النصيب النسبي للانتاج (نسبة مئوية)	
	الوضع عام ١٩٩٠	المتوقع عام ٢٠٠٠
اليابان والشرق الأقصى	٣٢	٣٧
أمريكا الشمالية	٢٩	٢٣
أوروبا الغربية	٢٣	٢٢
بقية العالم	١٦	١٨

والجدير بالإشارة هنا أن الاتفاق الجديد حول تحرير التجارة في وسائط صناعة المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠، الذي تم التوقيع عليه بواسطة ٣٩ دولة في جنيف في شهر آذار/مارس ١٩٩٧، يحوي بنداً يسمح لبعض الدول النامية بتأجيل خفض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يثير استياء الدول الكبرى لأنه يضعف قبضتها الاحتكارية على هذه الصناعة، إلا أنه يمثل فرصة للعرب لتجميع طاقاتهم في هذا المجال، والتركيز على بعض فروع النشاط التي لنا فيها «ميزة نسبية» على غرار ما نجحت به الهند.

٢ ـ التحولات في بنية تكوين رأس المال

لعل جوهر التغير يكمن في حجم الاستثمار في «تقانة المعلومات» و«البرمجيات»، إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن النصيب النسبي للإنفاق على «تقانة المعلومات» بلغ نحو ١٢ بالمئة من جملة

الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٨ بالمئة في بريطانيا واليابان وكندا، ونحو ٦ بالمئة في فرنسا خلال الثمانينيات.

ويتوقع أن تكون هذه النسب قد تضاعفت خلال التسعينيات، بل إن بعض التقارير يشير إلى أن إنفاق بعض الشركات الدولية الكبرى على «تقانة المعلومات» و«البرمجيات» قد يتجاوز عند نهاية التسعينيات الإنفاق على «رأس المال المادي» المتجسد في الآلات والمعدات وملحقاتها.

وقد تؤدي هذه التحولات في هيكل الاستثمار وبنيته في ظل ثورة المعلومات والاتصالات بدورها إلى تغير جوهري في التركيب العضوي لرأس المال، إذ سوف يقاس «التركيب العضوي» لرأس المال الحديث من الآن فصاعداً بالعلاقة بين نسبة الاستثمار في «البرمجيات» والاستثمار في رأس المال المادي (المعدات الصلبة).

٣ ـ كيف نواجه تحديات العولمة في مجال التطور التقاني؟

لا شك في أن «الفجوة التقانية» آخذة في الازدياد، إذا قارنا الوضع التنافسي للبلدان العربية ببلدان آسيا منذ منتصف الخمسينيات حتى بداية السبعينيات. فعلى الرغم من تدفق الأموال على المنطقة العربية من خلال البترو ـ دولارات منذ منتصف السبعينيات، إلا أننا لا نستطيع القول اليوم بأن «الفجوة التقانية» بين الهند ومصر، على سبيل المثال، ما زالت على المستوى نفسه الذي كانت عليه في بداية الستينيات، وقس على ذلك أوضاع العديد من البلدان العربية التي كانت متقدمة في هذا المضمار، العراق ولبنان.

فلم تعد «التنافسية»، في ظل عمليات العولمة تقاس بمجرد «الزيادة في الإنتاجية»، بل أصبحت التنافسية تقاس اليوم بزيادة القدرة على الإبداع والتجديد والابتكار (Creativity vs. Productivity)، ويعتبر الإنفاق على «البحوث والتطوير» (R & D) وتطوير النظام التعليمي دعامتي تلك العملية الدينامية، لأن نشاط البحوث والتطوير (على الصعيدين العام والخاص) يؤدي إلى انتزاع مزيد من «هامش التنافسية» على مستويين:

ـ تخفيض تكاليف وحدة المنتج النهائي.

ـ تطوير تقنية وأداء المنتج ذاته وتحسينها.

وقد أوضحت ورقة الدكتور زحلان ضآلة الانفاق على «البحوث والتطوير» في المنطقة العربية، مقارنة بالعديد من بلدان العالم المتقدمة أو البازغة، ناهيك عن إسرائيل التي تعتبر أكثر البلدان تقدماً واهتماماً بهذا النوع من الانفاق، وتحتل المرتبة الأولى في هذا المجال. وإذا كان بعضهم يعلق آمالاً كبيرة على دور القطاع الخاص في المنطقة

العربية خلال السنوات القادمة، فأود الإشارة هنا إلى أن بلداناً من مجموعة السبع الكبار (G7) ما زالت تكرس نسبة من الإنفاق العام على البحوث والتطوير على الرغم من تقدمها الهائل في هذا المضمار. إلا أن الإنفاق وحده لا يكفي، بل لا بد أيضاً من تحفيز وتنشيط جانب الطلب على مخرجات نشاط البحوث والتطوير من خلال الصناعات وفروع النشاط الاقتصادي الأخرى، وعلى الصعيد الإقليمي.

ولكن الأزمة لدينا في المنطقة العربية هي غياب الرؤية الاستراتيجية التي لا تسمح بقيام نهضة تقانية شاملة.

وتشير ورقة الدكتور زحلان إلى وجود قدر معقول من المقومات الموضوعية في المنطقة العربية، سواء في حجم سوق التقانات الرفيعة أو الرأسمال البشري التقني. ومن ثم، فإن الأساس الموضوعي للخروج من دائرة «الركود التقاني»، وفتح بعض خطوط التقدم والتعميق التقاني التي لدينا فيها ميزة نسبية هي أنها مسألة ممكنة، ولكن لماذا لا يتحقق هذا؟

١ ـ لغياب الرؤية الاستراتيجية المنظومية للقيادة السياسية في الأقطار العربية، والاستخفاف بتحديات العصر، والاستغراق في الموازنات والمفاضلات «القصيرة الأجل»، أو ما يطلق عليه الاقتصاديون الأمريكيون ـ اللاتينيون (The Short-termism)، فدولة صغيرة مثل «سنغافورة» تحتل موقعاً متقدماً في خريطة التطور التقاني لأن لديها رؤية لمسارات التقدم الحرجة خلال القرن القادم. فقد صدرت فيها منذ عامين دراسة أعدها فريق عمل من كافة المؤسسات فيها تعرض هذه الرؤى المستقبلية بعنوان: «Singapore: An Island of Intelligence».

٢ ـ لغياب الأطر المؤسسية المترابطة التي تسمح بقيام إطار منظومي متشابك ومتكامل الحلقات بين أجهزة ومؤسسات البحوث والتطوير التقاني وبين الصناعة والتبادل التجاري.

٣ ـ لعدم إحداث ثورة في النظام التعليمي العربي (مناهجه وأساليبه) لتحسين نوعية النظام التعليمي الفني والجامعي وما بعد الجامعي في البلدان العربية، ولوقف نزيف المهارات، وتجديد رصيد رأس المال البشري بكفاءة أكبر.

٤ ـ للتوقف عن إحداث التغييرات التنظيمية والإدارية اللازمة على صعيد المنشأة والوحدة الانتاجية والخدمية، لتواكب التطورات الحديثة في مجال تقانة المعلومات.

٥ ـ لعدم ترابط المجهودات القطرية بين الأقطار العربية في مجال البحوث والتطوير التقاني.

ويمكن للبلدان العربية التوسع في إقامة ما يسمى بشبكات داخلية «إنترانت» (Interanet) ملائمة لحاجات المجتمعات العربية، تستخدم تقنية الإنترنت لتحقيق الارتباط الداخلي وتبادل وخزن المعلومات بين مؤسسات البلدن العربية، بينما تربط هذه الشبكات بشبكة الإنترنت. وسوف تساعد تلك الشبكة بدورها على تعميق فرص التبادل التجاري وتسهيلها في إطار السوق العربية، من ناحية، ومع السوق العالمية، من ناحية أخرى. وعلى صعيد البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات، هناك اليوم ضرورة لتكامل شبكات الاتصالات العربية ولإنشاء هياكل ارتكازية جديدة لشبكة معلومات «متعددة الوسائط»، وإعادة هيكلة القطاعات الخاصة بها.

تعقيب (٥)

حسن الشريف(*)

طرحت الورقة سؤالاً مهماً هو: هل هذا الدفق الهائل من المعلومات الذي أتى به التطور المتسارع في أدوات معالجة المعلومات ووسائط نقلها نعمة أم نقمة؟

لقد أوجد هذا التطور في مضمون المعلومات، من البيانات الخام الرقمية إلى المعرفة والحكمة والذكاء، حاجة ملحة لدى الإنسان المستخدم إلى تطوير مهارة خاصة في الانتقاء من بين ما هو متوفر لاختيار ما يلزم في أمر ما وتحويله إلى معرفة مفيدة ثم إلى حكمة أو ذكاء مبدع. وأطرح هنا أربع ملاحظات حول الموضوع:

١ ـ حول حتمية العولمة

تطرح الورقة إمكانية الخيار التقاني كما لو كان بإمكان أية أمة من الأمم رفض حتمية العولمة. وهنا لا بد من التأكيد على الأمور التالية:

ـ الفصل بين عولمة التطور التقاني للمعلومات، ومضمون المعلومات التي يتم تداولها وعولمتها. فعولمة تقانات المعلومات أمر واقعي لا خيار فيه. وهو أمر محايد قد يكون إيجابياً أو سلبياً، تبعاً لمضمون المعلومات التي يتم تداولها وعولمتها من خلال الأدوات التي أبدعتها هذه التقانات.

ـ وإذا كانت الورقة قد أشارت بتفصيل إلى المستجدات في تقانات المعلومات، وبالغت في وصف تأثيراتها، فإن هنالك تحفظات أكيدة على التوقعات التي تنبأت بها في مجال التطور التقاني وتأثيراته المستقبلية على الحياة الإنسانية، وهو ما كان يمكن تجنبه، خاصة في إطار هذه الندوة غير التقنية، والتي تركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للعولمة التي فرضها واقع تقانات المعلومات.

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

ـ لقد نبهت الورقة ـ بل وبالغت أحياناً ـ إلى خطورة التحدي الذي يمكن أن تطرحه «الآلة الذكية» المستقبلية، والتي قد تفوق في ذكائها الإنسان.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوة الحقيقية للعقل البشري في مواجهة «الآلة الذكية» هي في القدرة على الإبداع الدائم والمزيد منه، وكذلك القدرة على التصرف الإنساني الذكي والمبدع أمام «المجهول» و«الجديد»، وهذه القدرة غير متوفرة في المدى المنظور للآلة الذكية التي ما زالت عاجزة عن مجاراة الإنسان في استيعاب الجديد والإبداع في كيفية مواجهته.

أخيراً لا بد من التأكيد في هذا المجال على أن «التمايز الوطني» في الانتقاء ضمن تيار العولمة التقنية ـ أي اختيار المناسب من التطور التقاني وتوطين تطبيقاته ومستجداته ـ لا يمكن أن يكون ذا معنى عملي، إلا حين تستطيع الأمة أن تمتلك القدرات التقنية القادرة على الإبداع الحقيقي ضمن تيار التقانة السائد، فيكون التمايز في إبداع الجديد، وليس في انتقاء ما هو مستورد.

٢ ـ ما بعد التطور التقاني المبهر

ركزت الورقة على مختلف المستجدات التقنية في مجال المعلومات ـ والتي تشكل ركائز تقانة «ثورة المعلومات» ـ وهي تفاصيل قد لا تعني الكثير لهذه الندوة ولمعظم الحضور غير المتخصصين في هذا المجال. ولهذا لا بد من العودة للتأكيد على أن العولمة التقانية في ذاتها، ليست القضية المباشرة هنا ـ خصوصاً أنها أمر واقع من المستحيل رفضه والانعزال عنه لدى دول غير قادرة على الإبداع التقاني ـ وإنما القضية هي تأثير المستجدات التقنية وأبعادها الاجتماعية من خلال مضمون المعلومات المتداولة، والتي تدفع دفعاً باتجاه:

ـ عولمة المعلومات نفسها واحتكارها من قبل مالكي التقانات، وهنا لا بد من التأكيد على الخطورة المتزايدة لاحتكار المعلومات من قبل من يحتكر أدوات عولمتها.

ـ عولمة أنماط الحياة من خلال الترويج لها بوسائط الاعلام والاتصالات، وهو ما يجري حالياً بوعي من قبل من يملك هذه الوسائط، وبدون وعي من قبل المستفيد.

ـ عولمة الثقافة من خلال طغيان وسائط الإعلام التي تحتكر الأدوات الأحدث والأشمل، وتركيزها على ما تشاء وإهمالها لما تشاء، وبالتالي سعيها لفرض ثقافة بذاتها.

ـ عولمة القيم الاجتماعية، من خلال انتشارها إلى كل منزل في أقصى بقاع الأرض بواسطة الأدوات الأحدث لنشر المعلومات، خصوصاً في غياب أي وعي لخطورة مثل هذا الانتشار وغياب أي مشروع لمواجهة هذه العولمة.

والتحدي الحقيقي إذاً ليس مواجهة عولمة «الأدوات التقنية للمعلومات» وإنما مواجهة عولمة المضمون المتداول في هذه الأدوات والتي تحاول الفئات المهيمنة فرضه لصالح ثقافة عالمية واحدة، إذ إن المواجهة هنا هي مواجهة حضارية شاملة، قبل أن تكون مواجهة تقنية واقتصادية.

٣ ـ اللغة وتقانة المعلومات

أشارت الورقة بوضوح إلى تصاعد أهمية اللغة التي تستخدمها الأدوات التقنية للمعلومات، والاتجاه النامي لاستخدام اللغات الطبيعية، سواء المطبوعة أو المسموعة، والسعي لتطوير «الآلة الذكية» القادرة على التعامل مع اللغة الطبيعية والحية، تحليلاً وفهماً، ثم توليداً وتخليقاً.

ومن الواضح أن تطوير تقانات قادرة على التعامل مع اللغات الحية ليس اختياراً، وإنما هو واقع تقني يفرض نفسه، إنما الاختيار هو في انتقاء اللغة التي يتم تداولها في هذه التقانات. وهذا خيار مشروع، خصوصاً مع ظهور الاتجاه العالمي لفرض لغة عالمية محددة من خلال السعي لتطوير استخدام الشيفرة الموحدة للغات. والتحدي الحقيقي هنا هو ضرورة الإصرار على استمرار استخدام اللغة العربية. من أجل ذلك لا بد من العمل على خطين متوازيين:

ـ دراسة معمقة للغة العربية من خلال مفاهيم جديدة قادرة على تحليلها إلى عناصرها المنطقية وتطويرها كلغة حية قادرة على مواكبة المستجدات التقانية والحضارية والثقافية.

ـ إبداع تقانات وأدوات تتعامل مع اللغة العربية كأداة حضارية قادرة على تحسين استخدامات اللغة العربية في مختلف تطبيقات الحاسوب، بما في ذلك شبكات الاتصالات والوسائط المتعددة. وهذا الإبداع لا يمكن إلا أن يكون مهماً للعلم العربي وللذكاء العربي بالتحديد.

ومن أجل ذلك لا بد من السعي الجاد لإعادة النظر في تدريس اللغة العربية، وفي تطوير وسائل حديثة لذلك، ونشرها على أوسع نطاق ممكن ومواجهة التدهور الملحوظ في الاهتمام باللغة العربية كأداة حضارية، في المدرسة والمجتمع.

٤ ـ التحديات

وفي مواجهة العولمة بمضمونها الحضاري لا بد من العودة للتأكيد على أن التحدي الحقيقي هو في مضمون المعلومات أولاً، وفي انتقاء اللغة المتداولة ثانياً، وفي

كيفية نشر المعرفة عن ثورة المعلومات ثالثاً، وخصوصاً في وسائط الإعلام الجماهيري، بالرغم من أهمية كافة التساؤلات والتحديات التي تطرحها الورقة.

ومن أهم الأدوات في مواجهة هذه التحديات، إعادة نظر شاملة لبرامج التعليم ولمضامين هذه البرامج، وبشكل خاص اللغة العربية، وكذلك لمفهوم «المعلومات»، أي ما يطلب من الطالب اكتسابه من مهارات في برامج التعليم ليمتلك مهارة الغوص في دفق المعلومات وانتقاء الأنسب منها.

المناقشات

١ ـ محمد إبراهيم منصور

أرغب في الوقوف عند عدد من الملاحظات، عالج الكاتب بعضها على عجل أو سكت عنها، ولكل واحدة من الملاحظات تداعياتها على الواقع العربي.

أولى هذه الملاحظات عن البطالة وثورة التقانة. ولا بد من أن ننبه هنا إلى ظاهرة كانت لها آثار وتداعيات غير حميدة على التوظيف والعمالة، عرفت بالهوس التقاني أو الهوس برأس المال (Capital Fundamentalism) الذي أصاب أقطار الوطن العربي عندما علقت آمالاً كباراً على دور الشركات المتعدية الجنسية في خلق فرص عمل جديدة، بينما ذهب الجزء الأكبر من استثمار هذه الشركات إلى دول نامية عالية الدخل والأجور، وليس إلى أفقر الدول وأوفرها عملاً. فقد حصلت الدول التي يزيد فيها متوسط الدخل الفردي على ١٠٠٠ دولار على ٥٠ بالمئة من إجمالي الاستثمار الأجنبي. ومن ثم، فإن أثر مشروعات الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمالة أثر محدود لسببين؛ **أولهما** استخدامها لتقنيات إنتاج كثيفة رأس المال والتقانة. **وثانيهما** أن هذه المشروعات استعانت بقوة العمال الجاهزة في القطاع العام مع ذر الرماد في العيون ببضع فرص من العمالة الجديدة.

والملاحظة **الثانية** تنصرف إلى أهمية التفتيش في العوامل التي ساهمت حتى الآن في تأخر ظهور قاعدة وطنية للعلم والتقانة في الوطن العربي. والتفتيش فيها يجب أن يبدأ بتجارب التصنيع العربي وخبراته السابقة منذ الحقبة النفطية. هذه التجارب التي عولت على خيارات تقانية محدودة يقررها البائعون، يتبين فيما بعد أنها لا تصبح قابلة للاستخدام النهائي إلا عبر كم إضافي آخر من الخبرة بحيث يبدو البائع وكأنه مستمر في امتلاك منتجه، أي أن عرض التقانة يتصف ـ اقتصادياً ـ بعدم المرونة. أما المحاولات التي تجري لنقل التقانة المتقدمة إلى الأقطار العربية فإنها تصطدم بالعقبات الآتية:

ـ نقص التقاليد الصناعية والبناء الأساسي للصناعة.

ـ نقص الخبرات والمهارات التقنية الماهرة بسبب انخفاض مستويات التنمية البشرية بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص.

ـ نقص مخصصات البحوث والتطوير بشكل لافت للنظر.

وهكذا ارتبطت تجربة التصنيع العربي ـ وهو تصنيع موجه نحو الخارج ـ بخيار تقاني كثيف رأس المال، عالي التكلفة بسبب الأسعار المرتفعة والشروط المجحفة التي يفرضها البائع ولجوء الشركات المالكة للتقانة إلى وضع أسعار للتقانة المباعة إلى العرب تفوق كثيراً ما تتقاضاه من الدول الأخرى.

والملاحظة **الثالثة** حول جانب سكتت عنه ورقة د. زحلان وهو أن ثمة ميداناً مفتوحاً من ميادين التقانة الجديدة صار يشكل أحد ملامح العصر القادم وهو ميدان التقانة الحيوية والهندسة الوراثية وتطبيقاتها (الزراعية والطبية والبيئية). ودوافعنا للتعجيل بدخول هذا الميدان كثيرة، منها: أنها أقل تكلفة وأعلى عائداً من صور التقانة الأخرى التي أرهقت الموازنات العربية، بينما توفر قاعدة معرفية كافية تتمثل في الموارد المهنية والخبرات البشرية العربية، وربما لا يصادف نقل هذا النوع من التقانة العقبات نفسها التي تصادف نقل التقانة الصناعية. وأخيراً فإن تحديات الزراعة والأمن الغذائي في الوطن العربي لن تجد لها حلاً ناجحاً إلا من خلال هذه التقانة.

أما الملاحظة **الرابعة** والأخيرة فتنصرف إلى التقدم التقاني وتأثيره في النمو الإقتصادي. فعلى الرغم من أن دراسات تجريبية كثيرة أشارت إلى الدور الذي لعبه التقدم التقاني في زيادة النمو الاقتصادي في اليابان والدول الصناعية الجديدة في جنوب شرقي آسيا، فلا توجد بين أيدينا حتى الآن دراسات تجريبية عربية لقياس تأثير التقدم التقاني على النمو الاقتصادي العربي، وإن كان تضاؤل الأخير وتراجعه كافيين في حد ذاتهما لإثبات غياب تأثير التقدم التقاني ـ أو على الأقل ـ غياب الاختيارات الصحيحة للتقانة الملائمة.

٢ ـ اسماعيل صبري عبد الله

أود الإشارة بإيجاز إلى التطورات العلمية وما يمس مناهج البحث العلمي، ثم إلى عرض سريع لأهم فروع التقانة الرفيعة (High Technology).

١ ـ في الفيزياء النظرية نشأت «فيزياء ما دون الذرة»، ومن ناحية أخرى، ظهرت «علوم الفضاء». وفي مجال الكيمياء ظهرت «المواد الجديدة» الاصطناعية، وبصفة أخص التخليقية التي تتمتع بخواص تجعلها أنسب وأيسر في عمليات الإنتاج من المواد الأولية المستعملة حتى الآن. ولعل أكثر ما يبهر الناس هو التطوير السريع في علوم الحياة مثل اكتشاف الحامض النووي ودراسة الجينات والتعرف على سلوكها،

وظهور الهندسة الوراثية والتقانة الحيوية بما فيها «الاستنساخ».

٢ ـ وأهم من كل الإضافات في هذا العلم أو ذاك حدوث تطور هائل في منهج البحث العلمي. وقد ظن العلماء طويلاً أن قوانين العلاقة السببية بين ظاهرتين ثابتة ومنتظمة، يمكن التعامل معها رياضياً، ويمكن أن تخرج منها تقنيات إنتاج. ولقد ثبت الآن أن هذا الانتظام الخطي (Linear) يمكن أن ينقطع ولا تفلح الأساليب المتاحة في دراسة هذا الانقطاع ونتائجه. وتصدى الرياضيون لهذه القضية وظهرت «نظرية الكارثة»، أي التعامل الرياضي مع نسق انهار وتقطع. وأدى هذا إلى الحديث عن «نظرية الشواس» (Chaos) وابتدعت أساليب رياضية للتعامل معها. ومن ناحية ثالثة أثبت بعض العلماء أن ثمة ظواهر معقدة (Complex) لا يمكن دراستها واستخراج قانون يحكم حركة كل منها. وثمة محاولات لوضع معالجة رياضية لتلك الظاهرة.

إلا أن العلوم الاجتماعية لم تشهد تطورات جذرية من هذا النوع. وما زال العلم الاجتماعي في حاجة إلى البحث في حركة المجتمع لتوفير علم أساسي يمثل للعلوم الاجتماعية ما تمثله الفيزياء النظرية للعلوم الطبيعية، أو البيولوجيا لعلم الحياة. ولا يعقل أن يستمر علم الاقتصاد الأكاديمي متعلقاً بنموذج التوازن المستعار من فيزياء نيوتون في حين أن الحياة كلها، وليس الاقتصاد وحده، في حالة تغير مستمر عبر اختلالات التوازن. ومعروف طبعاً قول الاقتصاديين إن اختلال التوازن يأتي أساساً من التطور في تقنيات الإنتاج وفي أذواق المستهلكين، وكلاهما يعد في النموذج الاقتصادي النظري متغيراً خارجياً (Exogenous Variable). وهذه كلها تأثيرات متبادلة وعلاقة جدلية لا يجوز عزل جزء منها لدراسته في ذاته.

٣ ـ أما في التطور التقاني فهناك وثبات ليست امتداداً لتقنيات كانت مستخدمة من قبل. وتتدرج هذه التقانات الرفيعة حول ثلاثة محاور أساسية، هي: إحلال الآلة محل الإنسان في أعمال ذهنية، واستخدام الفضاء الخارجي في الاتصالات، والتقانة الحيوية.

ولا بد من التنويه ببعض مظاهر التطور في تقانات كانت معروفة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، مثل: تحول الطيارة إلى وسيلة انتقال عادية يستخدمها ملايين من الناس كل يوم، وتحديث السكك الحديد بقطارات فائقة السرعة، وكذلك البحث المتزايد عن التقانات النظيفة، أي التي لا تلوث البيئة إلا بقدر مقبول، والتقانات القليلة الحاجة إلى المواد الأولية (Material Saving)، وبحوث تطوير تقانات الطاقات المتجددة على نطاق واسع وبأسعار لا تزيد على أسعار الطاقات الأحفورية.

يبرز منطقياً من هذا كله سؤال مهم يشغلنا جميعاً ألا وهو: أين نحن العرب من

هذا كله؟ وهو ما يحتاج إلى دراسة مستقلة يتصدى لها كثير من مفكرينا.

٣ ـ محمد فايق

أقصر مداخلتي على بعض العوارض الجانبية لهذا التطور التقاني الذي لعب دوراً رئيسياً في ظاهرة العولمة، وبخاصة أثرها في أوضاعنا الاجتماعية.

وأول هذه الأعراض، وقد يكون أخطرها، هو زيادة البطالة نتيجة الأتمتة، فبقدر الأخذ بأساليب التقانة الحديثة، بقدر ما يقل عدد العمالة في المشروع. من نتائج ذلك أن البطالة تتزايد على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي، وهو ما نراه بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان وكندا. ويعني هذا أن التنمية في ظل الثورة الصناعية الثالثة، يمكن أن تحدث دون أن تخلق فرص عمل أو وظائف جديدة، وهو شيء لم يكن معروفاً من قبل. وعلينا أخذ هذا في الاعتبار ونحن نأخذ بوسائل التقانة الحديثة.

ـ الأمر الثاني هو أن مكاسب الإنتاجية في الثورة الصناعية السابقة تقاسمها جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي، وبالتالي كان ذلك يحدث رواجاً في السوق المحلية.

أما ثمار زيادة الإنتاجية في الثورة الصناعية الثالثة، فيتقاسمها عدد ضئيل جداً من الأفراد يتمثلون تحديداً في رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وعمال المعرفة. وبالتالي فإن حجم السوق المحلي يتقلص، وتظهر العولمة كحل بالاتجاه إلى السوق الخارجية محل السوق المحلية.

وهكذا زاد عدد المليارديرات في الوقت الذي زاد فيه عدد المتعطلين والمهمشين، وسقطت الطبقة الوسطى إلى الحضيض، أي أن ثورة التقانة أحدثت استقطاباً شديداً في الثراء والفقر وما يترتب على هذا من تأثير في حقوق الإنسان الإقتصادية والاجتماعية.

الأمر الثالث: أنه مع تفاقم مشكلات الركود والبطالة في البلدان الصناعية والرأسمالية، لجأت الحكومات إلى مقاومة الهجرة إليها بعد أن كانت الهجرة إلى بلاد الشمال منفذاً أمام قوة العمل في البلاد النامية ومصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي. وعلى الرغم من أن العولمة قد حدد مضمونها في منطق الرأسمالية العالمية على أنها الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال، فإننا نجد أن الحراك الحر لقوة العمل مقيد.

الأمر الرابع: تستخدم التقانة الآن كأداة من أدوات المنافسة الشديدة في عالم لم يعد ينقسم إلى أغنياء يملكون، وفقراء لا يملكون، بقدر ما أصبح ينقسم إلى أغنياء يعرفون، وفقراء لا يعرفون.

وبينما كانت الدعوة التي تبنتها دول عدم الانحياز في السبعينيات تطالب بتنظيم جديد يسمح بنقل التقانة الحديثة إلى الدول النامية بمقابل معقول، جاءت اتفاقية التجارة الدولية بعكس ذلك مخيبة لآمال دول العالم الثالث، إذ تضع قيوداً شديدة على نقل وانسياب التقانة كما أشار د. حسام عيسى في مداخلته. ومعنى هذا هو أن هذه الاتفاقية تمثل نزعة حمائية واضحة ضد الجنوب لزيادة ما يتمتع به الشمال من ميزة في مجال التقانة.

٤ ـ عوني فرسخ

المسألة الأولى: في مجال المقارنة بين الواقع العربي والواقع العالمي، هل التخلف العربي في مجال البحث يضيق، أم يزداد ويتسع، كما أظن، أي أننا أمام تخلف مركب؟

المسألة الثانية: في تناوله تدني نسبة الإسهامات العربية في المشاريع العربية مقابل هيمنة الشركات والمؤسسات والأفراد الأجانب، حبذا لو أن الباحث دعم ما قدمه بإيضاح العوامل التي تسببت في وجود ظاهرة قلّ مثالها في العالم الثالث، وليته بيّن لنا إلى أي من العوامل تعود المفارقة العربية:

ـ أهو تخلف الإنسان العربي لشيء في طبعه أو تربيته وإعداده؟

ـ أم أن تكلفة الإنسان العربي الاقتصادية أعلى من مردوده؟

ـ أم أن السبب الأساسي هو تخلف الواقع العربي من حيث مستويات الخبرة التقنية والعلوم الإدارية؟

ـ أم أن ذلك يعود إلى عدم الثقة بالعربي وعقدة الخواجا؟

ـ أم هو الإحساس بالعجز عن الإبداع والإنجاز المجدي، وبالتالي الاعتماد على الغير الأكثر قدرة؟

ـ أم أن ذلك نتاج ضعف مستويات التبادل البينية بين الأقطار العربية مقابل قوتها تجاه المراكز في نصف الكرة الشمالي؟

ـ أم يعود ذلك إلى غياب الاستراتيجيا، كما أشار د. محمود عبد الفضيل في تعقيبه؟

ـ أم هي ضغوط المداخلات الأجنبية التي هي أوسع وأعمق في الوطن العربي منها في أي ناحية أخرى في العالم كما يقرر د. غسان سلامة؟

المسألة الثالثة: في تدني الإنفاق العربي على العلوم والتقنية، ليت الباحث عقد مقارنة بين ذلك التدني والإنفاق العربي على كرة القدم وغيرها من الرياضات، حتى جاء الإنفاق بإنجازات عربية صاعدة، كان مفيداً لو أنه عزّز الإشارة بمحاولة إيضاح أسباب السخاء هنا والشح هناك:

- هل هي عدم تنبه صناع القرار والرأسماليين العرب لأهمية تطوير العلم والتقنية والتعليم الجامعي، والمردود الاقتصادي لذلك؟

- أم أن السياسات الاجتماعية والسياسية التي اعتمدت في المرحلة المسماة مغالطة «مرحلة الانفتاح»، تسببت في تدني نسبة من يشعرون بانتماء حقيقي للوطن والأمة؟

وفي ظني أنه لا يكفي الآن تشخيص الظواهر الاجتماعية على الرغم من أهمية ذلك، إنما المهم أيضاً هو تبيان الخلفية التي ولدتها، لضرورة هذا للسعي لتجاوزها أو الحد من آثارها إن لم يكن التجاوز مستطاعاً.

٥ ـ هدى جمال عبد الناصر

طرح الدكتور أسامة الخولي في تعقيبه سؤالاً عن من هم أصحاب المصالح الحقيقية في إحداث التطور التقني في الوطن العربي؟ وسأطرح السؤال بطريقة أخرى فأتساءل: من هم الذين بيدهم صنع القرار الخاص بتشجيع التقدم العلمي والتطور التقني في الوطن العربي؟ وكيف يمكن أن نحفزهم على ذلك؟ وما هي مصادر التمويل؟ وكيف نضمن أن يستخدم هذا التمويل الاستخدام الرشيد، على ضوء مراجعة سياسات البحث العلمي والتقني التي اتبعت في الماضي في بعض البلدان العربية ومنها مصر؟

إننا نواجه بهذه الإشكالية أيضاً في ما يتعلق بقضية التكتل العربي، فالكتابة في مشاكل العولمة وجوانبها المختلفة تنتهي دائماً إلى أن الخطوة الأساسية هي تكتل الوطن العربي على الأقل من الناحية الاقتصادية. ولكن من الذي يسمع؟ وكيف يمكن الضغط على الحكومات العربية التي بيدها صنع القرار لإنجاز هذه المهمة؟

٦ ـ ليلى شرف

التحديات التي تطرحها الورقتان كبيرة ومتعددة، ولكن هنالك على الأقل تحديات مستعجلة تتطلب إجراءات فورية لملء جزء من الفجوة التي تفصلنا عن العالم المتسارع، والتحديات التي اخترت التحدث عنها يتصل الواحد منها بالآخر:

١ ـ تنمية القوى البشرية القادرة على مواجهة تحدي التقانة الذي يفرض نفسه

على حياتنا، فمدارسنا غير قادرة على إنتاج مثل هذه القوى البشرية، ومناهجها لا تؤهل خريجينا إلى الانتقال لنوع جديد من التعلم يرتكز على البحث العلمي والفكر النقدي.

مدارسنا ومناهجها، بشكل عام، تعلم الحفظ والترداد ولا تفتق الإبداع والخيال والتجريد الذي هو في أساس التعامل مع قواعد العلوم المتطورة والتقانة الحديثة.

٢ ـ وينعكس هذا على التعليم الجامعي ودوره في أكثر جامعاتنا الوطنية، والذي هو أشبه ما يكون بامتداد للتعليم الإعدادي والثانوي. والبحث العلمي الصادر عن جامعاتنا صادر في معظمه من جامعات أجنبية أو لها صلات أجنبية وثيقة.

٣ ـ ويرتبط بهذا ما أشار إليه البحثان من ضرورة تطوير النظم (Systems) التي تستوعب البحث العلمي وربطه مع حركة المجتمع التنموية التطويرية، وإلا استمر نزيف العقول من بلادنا إلى بلاد تستوعب نظمها العلمية ومؤسساتها البحثية هذه العقول في آلة الحركة العلمية.

٤ ـ سيقودنا هذا إلى الوقوع في استعمار من نوع جديد إذا لم نسعَ إلى تطوير حركة البحث العلمي وتوفير الموارد الباهظة اللازمة لها. فكما ذكر د. حسام عيسى هنالك الآن أنواع كثيرة من المعرفة والعلوم محظور تصديرها إلى دول مثلنا، بل هنالك مواد مصنّعة تمنع الشركات التي صنعتها من تصديرها إلى بلاد بعينها.

٥ ـ تطوير الأنظمة الإدارية لتحريك مستنقع الأنظمة السياسية التي أصبحت غير قادرة على تطوير نفسها وتحريك آلياتها للتكيف مع المتطلبات الجديدة ولتحقيق الوصل بين البحث والدراسات وصنع القرار الرسمي الخاص.

٦ ـ تطوير وتطويع اللغة العربية التي تعاني الأزمة الأشد في أساليب تعليمها وفي قدرة العلماء على تطويرها وتطويعها وتحريرها من القيود التي تمنعها من مماشاة متطلبات التطور.

٧ ـ التكامل العربي أساسي لخلق حركة علمية بحثية ولا بد منه لتوفير الامكانيات المادية الباهظة التي لا قبل لدولة من دولنا وحدها بتأمينه، ولتوسيع رقعة التواصل والتكامل في مجتمع البحث العلمي العربي.

٧ ـ محمد محمود الإمام

التقدم الهائل في تقانة المعلومات جعل قانون التراكم غير فعال، لأن التقدّم مرهون بالإبداع الذي يضيف الجديد، إلا أن هناك ظاهرة أخرى جديرة بالاهتمام، هي أن نقل المعلومات لا يسير في اتجاه واحد، فهناك فرص متزايدة لأن تكون الحركة باتجاهين. وهذا يلفت النظر إلى أهمية تعيين نقاط الدخول إلى شبكات التقانة من نقط

متقدمة، صحيح أن امتلاك ناصيتها يتطلب بناء قاعدتها العلمية، لكن هذا لا يجعلنا نترك الأمر كله لأننا لا نستطيع التفاعل مع جانب منه.

ويقودني هذا إلى التمييز بين قضية التعامل مع الظاهرة الموضوعية وتعامل الآخرين معها. والمشكلة التي تؤدي إلى كثير من الخلط هي أن الحوار يتأثر بأساليب تعامل القوى المهيمنة على التطور التقاني، فنقف عند مفهوم اللحاق والتكيّف، دون سعي إلى المشاركة الخلاقة. ونحن نبادر إلى اللحاق أولاً في الاستمتاع، وثانياً في الاستهلاك، وقل أن نفكر في المشاركة في الجانب الإنتاجي. وهكذا، نستدرج إلى أداء دور المستهلك المنتج (Prosumer) الذي يشارك في تحديد مواصفات ما يستهلكه، ويقوم بجزء كبير مما كان يدخل ضمن ما يسمى بخدمات ما بعد البيع التي كانت تترك لنا حظاً ولو محدوداً في عائد النشاط المركنتالي الذي توقفنا عنده.

والقضية هنا ليست قضية اختيار، ففي الصيغ السابقة للرأسمالية حيث كان القرار الأول لرأس المال، كان من يملك يستعبد من لا يملك. وأما الآن في عصر المعرفة أو ما أسميه «التكنولية»، فإن القاعدة هي أن «من يعرف يستعبد من لا يعرف». وكما قلت من قبل فإن دول العالم الثالث في طريقها «من الاستغلال إلى الاستغناء».

لقد تبدل قانون الاستعمار الذي كان مباشراً في الثورة الصناعية الأولى إلى استعمار غير مباشر في الثورة الثانية. أما في الثورة التكنولية الحالية فالاستعمار الجديد، تستدعيه الدول المتأثرة به والتي ترتضي الوقوف عند التذيل.

على أن الأمر الذي يجب عدم إغفاله هو أن للظاهرة بعدها الاجتماعي. فقد تغيرت التركيبة الطبقية وقواعد الحراك الذي ذهبت ضحيته الطبقة الوسطى كما سمعنا الآن. كما أن العلاقة بين الأجيال تغيرت، فالجيل الأصغر أقدر ذهنياً على الاستيعاب والمشاركة. المهم ألاّ يقف الجيل القديم في طريقه، وألاّ تيئسه البطالة التي تصيبه بدرجة أكبر. إن كلا الجيلين مهدد بظاهرة تقادم المعارف والمنتجات بمعدلات جعلت العملية التقانية مرتفعة التكلفة رغم صحة ما أشار إليه الدكتور محمود عبد الفضيل من أنها تخضع لقانون تناقص التكاليف، وهو ما يؤدي لسرعة انخفاض أسعارها وصعوبة المنافسة للمتأخرين. إن الابتكارات تتوالى في مجال المعلومات والاتصالات، ولكن الأهم هو الامتدادات إلى علوم أخرى، وإمكان فتح أبواب جديدة. ولنا في هذا فرص غير محدودة لو أحسنا الاختيار ووظفنا قدراتنا لتحقيقه.

٨ ـ إبراهيم العيسوي

يغفل الدكتور نبيل علي حقيقة أن المعلومات ـ حتى قبل ظهور تقانات المعلومات الحديثة ـ لا يسري عليها ما يسري على استهلاك السلع المادية. فهي لا تفنى

باستهلاكها أياً كان الوعاء الحامل لها. لقد كانت هناك دائماً خصوصية لاستهلاك المعلومات تميزها من استهلاك السلع المادية، وظهور تقانة المعلومات الحديثة. لم يأت بجديد هنا.

ثم إن استهلاك المعلومات ـ أياً كان الوعاء الحامل لها ـ يستثير الفكر ويحفز الخيال، ويولد معلومات وأفكاراً جديدة. وقد يتحول مستهلك المعلومة بذلك إلى منتج لمعلومة جديدة، ولكن يظل هناك منتج للمعلومة متميز من مستهلك المعلومة. فما الجديد في ذلك أيضاً مع ظهور تقانة المعلومات الحديثة؟

كما يذكر الدكتور نبيل علي أيضاً في سياق تحطيم ثنائية المادي وغير المادي، أن الموارد المالية (أي المادية) لم تعد هي العامل الحاسم في نجاح المشروع، بل لا بد من توفر العناصر غير المادية من الأفكار والبرامج. وهذا صحيح بلا شك. ولكن الاقتصاديين يدركون من قديم الزمن أهمية المادي (رأس المال والأرض)، كما يدركون أهمية غير المادي (العمل العضلي والعمل الذهني وعنصر التنظيم (Entrepreneurship)). ودور المنظم معترف به، إلا أنه مع اتساع حجم المشروعات وظهور الإدارة المحترفة تطورت مهمة المنظم. أليس الذي تغير، إذن، مع عصر المعلومات هو طريقة أداء الوظيفة التنظيمية وتزايد حجم وكثافة المعلومات التي تعتمد عليها والاعتماد المتزايد على الكومبيوتر وقواعد المعلومات مع تعقد عمليات الإدارة واتساع نطاقها مع بروز العولمة؟

أرجو ألا يفهم من تعقيبي هذا أن وراءه أي إنكار لثورة المعلومات أو أي تهوين من شأن آثارها في حياتنا. ولكني قصدت فقط الاستفهام عن حقيقة ما تحمله هذه الثورة من عناصر الجدة في المجال الاقتصادي، وعن حقيقة آثارها في المفاهيم والقوانين الاقتصادية.

٩ ـ عمرو محي الدين

الموضوع **الأول** هو موضوع الانحلال من المادة (Dematerialization) بمعنى تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من الناتج في العصر الحديث كانعكاس لتطور تقنيات الإنتاج. والواقع أن هذا تطور ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن ما يهمني الآن هو إحلال الطاقة الذهنية والعلمية محل المادة الأولية، والذي ارتبط بظاهرة أخرى هي ظاهرة تراجع التصنيع (Deindustrialisation) إن شئنا ذلك. إن الظاهرة الأولى هي محل اهتمام العديد من الباحثين وتأخذ تعبيرها من تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل تزايدت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تساهم بما يزيد

على ٦٠ بالمئة من الناتج الصناعي (أي القيمة المضافة الصناعية). وترتبط بهذه الظاهرة ظاهرة أخرى هي عملية استقطاب المهارات العالية وارتفاع قيمة العمل الذهني، وبالتالي زيادة عملية التفاوت في الأجور، ومن ثم في توزيع الدخل القومي. وها نحن نعود اليوم إلى هذا التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي، فالفجوة التي كانت قد أغلقت بين العمل اليدوي والذهني خلال الخمسينيات والستينيات عادت إلى الظهور مرة أخرى.

الموضوع المهم الآخر الذي أود الإشارة إليه هو دور العلم في صناعة القرار العربي على كافة المستويات والوضع النسبي للقوة العلمية العربية في خريطة توزيع الدخل العربي. هذه قضية تحتاج منا إلى وقفة تأمل. ولعل ذلك يدفعني إلى الإشارة إلى بعض المؤشرات التي استخدمها د. زحلان في إشارته إلى البنية الأساسية العلمية العربية، وهي عدد خريجي الجامعات وعدد المهندسين وحاملي رسائل الماجستير والدكتوراه. ذلك أن علينا أن نتعامل مع هذا المؤشر الكمي بحذر شديد جداً في ضوء تدني مستوى جامعاتنا وخريجيها ومساهمتها في البحث العلمي. وما لم نواجه هذا الأمر بصراحة، فسوف نكون قد ضللنا الطريق.

أما انتقال تقنيات الإنتاج المتقدمة إلى العالم النامي ومنه الوطن العربي، فأمر يحتاج منا إلى وقفة، فقد قمنا بدراسة عن صناعة أشباه الموصلات على مستوى العالم، حيث تم تقسيم عملياتها بدءاً من إدارة المركز والبحث والتطوير والتصميم إلى حوالى تسع عمليات تختلف بالنسبة لها درجة كثافة رأس المال ونوع العمالة المستخدمة ومهاراتها ومعارفها العلمية. وقد أجريت الدراسة على ست عشرة شركة أمريكية عالمية تنتشر فروعاً على مستوى العالم، فكانت دهشتي الشديدة أن العمليات الصناعية التي تم تخصيصها لدول النمور الناضجة (سنغافورة وكوريا وتايوان وهونغ كونغ) وكذلك لدول النمور الناشئة (ماليزيا وتايلاندا والفيليبين وإندونيسيا) هي عمليات تقتصر على العمل شبه الماهر أو غير الماهر، وفي حدود ضيقة منها، على العمل الماهر. أما مراكز التصميم والبحث والتطوير وعمليات الإنتاج التي تحتاج إلى مهارات هندسية وفنية عالية، فقد اقتصرت على الدول الأوروبية. فعلينا أن نكون على حذر شديد فيما يتعلق بانطباعاتنا عن نقل التقانة بواسطة الشركات العالمية إلى الدول النامية.

الموضوع **الأخير** هو موضوع قطاع المقاولات العربي، وهذا الموضوع يحتاج منا إلى دراسة عميقة وبخاصة إذا عرفنا أن ٥٠ بالمئة من حجم الاستثمارات إنما يتمثل في مبانٍ ومنشآت. وحتى الآن لم نستطع في الدول العربية أن ننجح في إنشاء شركة مقاولات عربية ـ مثل شركات كوريا الجنوبية والفيليبين وتركيا ـ تستطيع القيام بعمليات البناء والتشييد العربية. أضف إلى ذلك تدني عمليات تدريب عمال البناء والمهندسين العرب وما يواجهونه من منافسة شديدة من العمالة الآسيوية. فالعمالة

العربية في قطاع البناء والتشييد غير قادرة على المنافسة أمام العمالة الآسيوية.

١٠ ـ سيار الجميل

ثمة تساؤلات لدي حول ما يمكن توظيفه رقمياً مقارنة بما لا بد له أن يعالج على مستوى التفكير موضوعياً، فثمة مشاكل ومعوقات عربية لا يمكن حرق المراحل دون معالجتها للوصول إلى محاسبة أنفسنا تقانياً ونحن لم نرتب خصوصياتنا العلمية والموضوعية بعد!

هل تنحصر المشكلة فقط بخلق مؤسسات، والمجتمع العربي بحاجة إلى تربويات جديدة؟ ألا يعتقد الدكتور زحلان أن المشكلة أكبر بكثير مما تبدو عليه؟ صحيح أن قدرة الجيل العربي الجديد هي أكبر من قدرة الجيل السابق على مستوى التحصيل بسبب الوسائل والأدوات الجديدة، ولكنني أراها أقل قدرة من الجيل العربي السابق على مستوى التفكير والتكوين معاً، فهناك فرق كبير بين التخلف التقاني والتخلف الذهني (أو الاجتماعي).

كيف نعالج الانفجار السكاني العربي المعاصر، وفي خضم هذا الانفجار، هناك ٩٠ مليوناً و٥٥٢ ألف مواطن عربي أمي لا يعرف القراءة والكتابة بين ١٦٠ مليون عربي؟ سيغدو رقم الأميين مخيفاً سنة ٢٠٠٠ عندما يصبح الحجم الديمغرافي العربي ٣٨٦ مليون نسمة أو يزيد؟ وأقصد هنا بالأمية لا قراءة ولا كتابة، وليس الجهل لأن الجهلة منتشرون حتى في دول متقدمة في قسمات اجتماعية معينة!

مع هذا النمو سوف يرتفع عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة من حوالى ٧٢ مليون طفل عربي إلى ما يقرب من ١١٥ مليون طفل وطفلة عربية!

لقد زاد عدد الجامعات العربية من خمس جامعات عربية وخمس أجنبية في بلاد عربية، إلى ١٣٠ جامعة عام ١٩٩٥ (عدا عشرات المعاهد والكليات الأهلية). ولكن هل غدا مستوى التكوين فيها على مستوى من القوة والمعرفة؟ على الرغم من حاجة كل مليون عربي إلى أكثر من جامعة، أسأل: هل المستوى العلمي لجامعاتنا ومؤسساتنا على مستوى مناسب من القوة لتوليد كفاءات عربية؟

ولقد زاد عدد حاملي شهادة الدكتوراه في الوطن العربي من ٥١,٣٠٠ عام ١٩٨٥ إلى ٨٠,٥٠٠ عام ١٩٩٠، وهذا نمو لم يحدث في أي مجتمع آخر سوى الهند، إلا أن المهم ليس هو العدد، ولكن المهم هو كيفية صياغة الذهنية أو التقنية أو البرمجية العربية.

خلاصة القول هي أن العرب بحاجة إلى تكوين تربوي للأجيال الجديدة على مستوى نوعي خلاق. فالمستقبل ليس لنا ولجيلنا نحن بل للجيل القادم، وهم بحاجة

إلى نمو تكوين معرفي علمي. العرب كانوا وما زالوا مهووسين بالشعر والأدب والكلمة، فكم جائزة أدبية وشعرية تمنح للأدباء والكتاب مقارنة بما يمنح للعلميين؟

١١ ـ أسامة الخولي

الدكتورة هدى عبد الناصر والدكتور حسام عيسى أشارا إلى تساؤلي في مطلع حديثي ونهايته حول أصحاب المصالح الحقيقية في إحداث تطور تقاني في الواقع العربي اليوم.

ولقد كان منطلق تساؤلي هو أننا نعيش اليوم في عالم تلعب فيه المؤسسة الصغيرة الكثيفة المعرفة ـ وأكرر الكثيفة المعرفة ـ دوراً مهماً وسط حيتان الشركات المتعدية الجنسية التي تخطب ودّها وتسعى لإقامة علاقات استراتيجية معها في هذا العالم الجديد الذي تسوده اليوم قوى السوق. ومن ثم تساؤلي، عما إذا كان من الممكن أن تكون لقطاع الأعمال العربي اليوم مصلحة في الاستثمار في أنشطة كثيفة المعرفة تعتمد أساساً على البشر وعقولهم وقدراتهم الابتكارية. وربما كان السبب في هذا التساؤل هو تجربة نبيل علي نفسه، إذ اختار مستثمر عربي أن يموّل أبحاث نبيل الأساسية في اللسانيات الحاسوبية في اللغة العربية (وليس أية دولة أو مؤسسة تنموية عربية). ولقد اختار هذا المموّل أن ينفق على هذه الأبحاث على امتداد سنوات طوال زادت على عقد من الزمان وصولاً بها إلى منتجات يحتاج إليها سوق المعلومات. وهو اليوم يجني ثمار هذا الاستثمار البعيد المدى محققاً عائداً طيباً، والشركات العالمية العملاقة والصغيرة تسعى لإقامة ارتباطات استراتيجية مع مؤسسته تضمن لها استمرار تزويدها بإنجازات هذه المبادرة العربية واستقلالها في عولمة منتجاتها أو توطينها.

فهل من باب الأحلام أن تنشأ بيننا مؤسسات توفر رؤوس أموال دون المخاطرة في مجالات نملك فيها ميزة تنافسية؟ إدارة هذه المؤسسات ليست اليوم سراً، ولا ضرباً من لعب الميسر، بل إن لها قواعدها وأصولها وطرق حساب المخاطرة فيها. الدكتور الإمام بعث في نفسي الأمل بحديثه عن الجيل الأصغر. وأتطلع إلى أن ننظر في هذا بشيء من التعمق.

لا يعني هذا تهميش دور الدولة، بل يحدده في أنه تهيئة الظروف الملائمة لتنمية هذا التوجه. إنه يقع في صميم الحديث عن دور الدولة الجديد في تشجيع القطاع الخاص وتنمية القوى البشرية التي يحتاج هذا التوجه إليها.

١٢ ـ انطوان زحلان (يرد)

سأوجز ردي في عدد من النقاط التي تتناول كل منها واحدة من القضايا التي أثارها المعقبون والمشاركون:

١ ـ لا شك أن البحث العلمي ضروري لدعم الاقتصاد الوطني وتطويره على المدى البعيد. وإن كنت لم أؤكد هذه المسألة، فإن ذلك يرجع إلى أنها هامشية بالنسبة لاهتماماتنا المباشرة اليوم.

٢ ـ لقد زادت أنشطة البحث والتطوير العربية عشرة أضعاف خلال ربع القرن الماضي. وهذا يعادل تقريباً معدلات زيادتها عالمياً، إلا أن الفجوة بيننا وبين الدولة الحديثة التصنيع (NIC) قد زادت زيادة كبيرة (كما أوضحت في الورقة) والعلماء العرب لا يقلون كفاءة عن أقرانهم في العالم، والمشكلة هي أنه لم تنجح أية دولة عربية بتوفير الدعم الكافي للمحافظة على مستوى رفيع للبحث العلمي أو لتطوير برامج بحثية جادة.

٣ ـ الصعوبة الأساسية التي لم تدركها أو تعالجها أية دولة عربية هي الارتباطات بين منظومة العلم والتقانة والاقتصاد. وإلى أن تعالج هذه المسألة معالجة مناسبة وفعالة فستستمر اقتصادات الدول العربية في التدهور.

٤ ـ صحيح أننا في الوطن العربي ندرس المشاكل ونشخصها، إلا أن هذا هو كل ما يقدر عليه المحللون. والحاجة ملحة لأنظمة وسياسات كبيرة لتحويل التشخيص إلى برامج فعالة. وحقيقة الأمر هي أن الحكومات العربية والمنظمات الإقليمية غير قادرة على صياغة سياسات جادة، وهي لا تقيم منظومات علمية تعاونية يمكن عن طريقها تنفيذ السياسات.

٥ ـ التعليم مسألة مهمة ونوعية التعليم العربي متدنية، وهناك أعداد كبيرة من الأطفال لا تلتحق بالمدارس الأولية أو المتوسطة.

٦ ـ عملية الانحلال من المادة وتوزيع الإنتاج على وحدات خارجية (Outsourcing) يعطي مظهر تراجع التصنيع، والتحولات المعقدة التي تجري الآن في الوحدات الصناعية تعطي انطباعاً خاطئاً بتراجع التصنيع. إن نظم التصنيف الصناعي الحالية تحتاج إلى مراجعة حتى تعكس بصدق أنماط النشاط الصناعي المتغير.

٧ ـ لا شك كبيراً في أن المقاولين العرب لم يزدد نشاطهم حجماً أو قدرة بمثل ما تتطلبه السوق العربية. ولقد أرجعت هذا في ورقتي إلى غياب الخدمات المالية وتوفير غطاء المخاطرة للمقاولين العرب بمثل ما هو متاح للمقاولين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كما أن الحكومات لا توفر مساندة كافية لتدريب عمال التشييد.

٨ ـ عملية نقل التقانة عملية بطيئة جداً، وعلى الدول الحديثة التصنيع أن تتسلق درجات سلم طويل قبل أن تصبح نداً للقوى الصناعية الحالية. وكوريا، على سبيل المثال، قد وصلت إلى منتصف الطريق على هذا السلم وهي تحتاج إلى نصف قرن آخر

من الجهد الشاق والجاد لتحقيق المساواة التقانية.

٩ ـ على كل دولة أن تبتكر برنامجها للتنمية التقانية. ويحتاج هذا إلى مشاركة جادة من نطاق واسع من العناصر الفاعلة.

لقد توفرت لدى الوطن العربي قدرات كبيرة ما زالت لا تستغل الاستغلال الأمثل. ومن الممكن الإسراع في عمليات التغير التقاني عندما تعكس العزيمة الشعبية والسياسية الرغبة في تحقيق هذا.

١٣ ـ نبيل علي (يرد)

أقر بداية بصحة معظم المآخذ التي أبداها د. حسن الشريف، وبخاصة فيما خلص إليه من أن الورقة بوضعها الراهن لا تخدم غرض الندوة التي تتصدى لظاهرة العولمة أصلاً، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة هنا إلى إن هذه الورقة قد وضعت أصلاً لإعطاء خلفية عامة موجزة للجوانب التقانية لثورة المعلومات كمدخل لدراسة آثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

إن الحديث عن العولمة من منظور تقانة المعلومات لا بد له من منطلقات متباينة تماماً لتلك التي قامت عليها الورقة. لذا أستميح السيد المعقب عذراً عن إرجاء الرد على ملاحظاته القيمة إلى بحث آخر أنوي القيام به حول: «تقانة المعلومات كأداة العولمة».

الفصل الثالث

العـولـة والـدولـة

جلال أمين(*)

أولاً: العولمة: ظاهرة قديمة أم جديدة؟

شاع استخدام لفظ «العولمة» (Globalization) في السنوات العشر الأخيرة، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ومع هذا فإن الظاهرة التي يشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ. فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة قرون. ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية، مالت خلالها الدول إلى الانكفاء على ذاتها. وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات من هذا القرن مثلاً)، وباستثناء مجتمعات محدودة العدد، تركها العالم في عزلة، أو فضلت هي أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو آخر (كما حدث للاتحاد السوفياتي مثلاً في العقود الثلاثة الأولى التالية لثورة تشرين الأول/اكتوبر، أو للصين في الخمسينيات والستينيات، أو لليمن حتى منتصف هذا القرن...الخ).

الظاهرة عمرها، إذاً، خمسة قرون على الأقل، وبدايتها وغدها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجية الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار

(*) أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الصناعية. ومن المهم إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها، ولكن من المهم أيضاً الاعتراف بأن أشياء جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة، منها:

١ ـ انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عنها. أهم هذه الأمم هي بالطبع أمم أوروبا الشرقية والصين، التي انتهت عزلتها الاختيارية أو أجبرت بطريقة أو بأخرى على التخلي عن هذه العزلة.

٢ ـ الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر. لم تعد صادرات دولة «أقل نمواً»، تكاد تنحصر في مادة أولية واحدة، ولا وارداتها في عدد محدود من السلع، كما كانت الحال في ظل الاستعمار التقليدي، ولا الاستثمار الأجنبي يكاد ينحصر في إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت، وكذلك الواردات، كما تعددت وتنوعت المجالات التي ينتقل إليها رأس المال الأجنبي بحثاً عن فرص الربح.

٣ ـ ارتفعت بشدة نسبة السكان، في داخل كل مجتمع أو أمة، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به. لقد مرت على مصر مثلاً فترات خلال القرنين الماضيين، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومي أكبر مما هي عليه الآن، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، من إجمالي الاستثمار، أعلى أيضاً مما هو عليه الآن، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جداً، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان، حتى من كان منهم يساهم في إنتاج السلعة التصديرية الأولى، وهي القطن، تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجي في نمط حياتها وتفكيرها.

لم يعد الأمر كذلك على الاطلاق لقد أصبح نحو ١/٦ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريق غير مباشر، من السياحة وحدها، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرها العاملين خارج مصر، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين، من جهاز التلفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة.

٤ ـ ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، أو على الأقل هو العنصر الذي ينمو بأكبر سرعة. كانت الثلاثون عاماً الأخيرة إذن هي الحقبة التاريخية التي أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفاً على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال، بل

أصبح استيراداً مباشراً عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي قابعة في مكانها.

٥ ـ أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على هذا الانتقال، هي الشركات المتعدية الجنسيات (Transnational Corporations). لقد ظلت العلاقات بين الدول والأمم لعدة قرون تتم في الأساس عن طريق شركات قد تسمى بالدولية، ولكن نشاطها يقتصر على عدد محدود من الدول، أو حتى على العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة، ولا تتخذ العالم كله، كما تتخذه الشركات متعدية الجنسيات اليوم، مسرحاً لعملياتها، سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج، أو التسويق.

٦ ـ والسمة التي تهمنا في هذه الورقة بوجه خاص، هي ما طرأ خلال العقود الأخيرة من تغير ملحوظ على مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات.

لقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون (ان كان من الممكن حقاً تحديد بداية لها) ببزوغ ظاهرة الدولة القومية، حيث تطلّب التقدم التقاني (التكنولوجي) وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية، والملك محل السيد الإقطاعي، والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة أو الإقطاعي. ولم يعد «الملك»، إن وجد قبل ذلك، شخصية هامشية تثير من الاستهزاء أكثر مما تثير من الاحترام، كما كان الحال في ظل النظام الإقطاعي، بل أصبح هو «ظل الله على الأرض»، يمتلك سلطات حقيقية، والوسائل الكافية لممارسة هذه السلطات. كما تطلب التقدم التقاني وزيادة الإنتاجية أيضاً، غزو أسواق خارجية، الأمر الذي تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوي يمكنها من منافسة الدول الأخرى في الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة، أي المستعمرات، وحمايتها. كان نمو حجم السوق في مرحلة من المراحل، ضرورياً لنشأة الدولة ونمو قوتها، ولكن النمو في حجم السوق هو أيضاً الذي حتم بدوره، في العقود الأخيرة، بداية التضاؤل في قوة الدولة، مما قد يفسر أيضاً ما نشاهده من زيادة الوهن والضعف اللذين يلحقان، أكثر فأكثر، بصورة الملك أو الملكة أو الرئيس، إذ يبدو أن قوى أخرى قد أصبحت أكبر من قوتهم، وأنهم، وإن ظلوا في مراكزهم يتمتعون بالأبهة الشخصية التقليدية نفسها، فقد أصبحوا في الحقيقة بلا حول ولا قوة.

وكما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجياً محل الدولة، والسبب في الحالين واحد: التقدم

التقاني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع. لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجال التسويق، سواء كان تسويقاً لسلع تامة الصنع، أو تسويقاً لمستخدمات وعناصر الإنتاج، أو تسويقاً لمعلومات وأفكار، فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسواراً شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية، أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع. الحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات، إما بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، أو عن طريق اتفاقيات من نوع اتفاقيات الغات وجولة أوروغواي. وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات، إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية، أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها، عن طريق مثلاً ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي. وحدود السلطة السياسية تتخطاها هذه الشركات، لا بالغزو المسلح، كما كان يحدث في الماضي (إذ كان من الضروري في الماضي استبدال دولة بدولة)، بل عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بزعيم آخر، أو حتى مع الإبقاء على الرئيس أو الزعيم نفسه، ولكن بإجباره بطرق شتى على اتباع المسلك المطلوب. أما حدود بث المعلومات والأفكار، فقد تكفلت بتخطيها أطباق التليفزيون وشاشات الكومبيوتر. وأما حدود الولاء والخضوع، فيجري تخطيها، ليس فقط على نحو طبيعي وتدريجي بما يحدث من تغير في الولاء مع تغير مصدر الكسب والربح، ولكن أيضاً ببذل جهود واعية ومتعمدة لنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم، وهو الوطن أو الأمة، وإحلال ولاءات جديدة محله، وأفكار من نوع «نهاية الايديولوجيا» و«نهاية التاريخ»، و«القرية العالمية» و«الاعتماد المتبادل»... الخ، مما يصلح استخدامه مع جميع الأمم، أو من نوع «الشرق أوسطية» والقول بأننا «لسنا عرباً فقط بل وأيضاً شرق أوسطيين»، الذي يستخدم مع أمة بعينها، فضلاً بالطبع عن فكرة «العولمة» نفسها[1].

والشركات متعدية الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولي، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميادين التنمية والثقافة، ومنها أجهزة المخابرات في الدول الكبرى، ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام، كالصحف والمجلات السيارة وشبكات التلفزيون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان... الخ. كما أنها لا تدخر

---

(١) عندما سئل أحد الكتاب العرب المرموقين عن الايديولوجيا التي تؤمن بها الأمة بعدما طرأ على العالم من التغيرات قال إن ايديولوجيته هي «الكونية»، وهي ترجمة أخرى لنفس الكلمة (Globalization).

وسعاً في تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف البلاد، ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن إهمالها ونسيانها.

هذه هي بلا شك الصورة العامة التي تسترعي الانتباه للوهلة الأولى: صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانها، شيئاً فشيئاً، لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم، هي الشركات العملاقة متعدية الجنسيات. هذا الانطباع العام صحيح بلا شك، ولكننا يجب ألا نكتفي به، بل لا بد من أن نتعمق قليلاً لاكتشاف حقيقة ما يحدث للدولة بالضبط: هل هذا التراجع يشمل كل وظائف الدولة أم يتعلق ببعضها دون بعض؟ وهل هو تراجع يشمل الدول بأسرها أم أنه ينطبق على بعض الدول أكثر مما ينطبق على غيرها؟ وهل يتخذ تراجع الدولة في بلد الشكل نفسه الذي يتخذه في بلد آخر؟ وأخيراً، ما مغزى ظاهرة تراجع دور الدولة بالنسبة إلينا بالذات نحن العرب؟

ثانياً: تراجع في قوة الدولة أم تغير في الوظيفة؟

إن تأمل ما طرأ على دور الدولة منذ بزوغ عصر الدولة القومية منذ خمسة قرون يبين لنا أن هذا الدور كان يتوجه باستمرار للتغير من عصر إلى آخر، وأن الذي يحدث الآن يمكن أن ينظر إليه على أنه يمثل بدوره تغيراً في دور الدولة، كما أنه ينظر إليه على أنه تراجع عام وانحسار.

إن ماركس لم يخطئ عندما قال إن الدولة هي دائماً وأبداً أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى، أو هي دائماً وسيلة الطبقات المسيطرة في تحقيق تلك الأهداف التي يحتاج تحقيقها إلى استخدام صورة أو أخرى من صور القهر. ولكن قيام الدولة بخدمة الطبقات المسيطرة لم يكن دائماً يتطلب الأعمال نفسها والقيام بالوظائف نفسها، أو على الأقل لم يكن يتطلبها كلها دائماً بالدرجة نفسها، ومن ثم تغيرت وظائف الدولة على مر العصور، أو على الأقل تغيرت الأهمية النسبية لكل منها مع تغير الظروف.

كان على الدولة في عصر الرأسمالية التجارية، وهو عصر بزوغ الدولة القومية نفسه، أن تتدخل تدخلاً فعالاً في الاقتصاد القومي الحديث النشأة. لقد كان عليها أولاً أن تنشئ هذا الاقتصاد القومي إنشاء بتوحيد السوق القومية، وإزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال، وشق الطرق ومد الترع، وفرض سياج جمركي حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة من منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها في الوقت نفسه. كانت الدولة تتدخل أيضاً تدخلاً فعالاً في عملية الإنتاج نفسها، فتفرض المواصفات الواجب اتباعها في

إنتاج السلع الصناعية، كما كانت تنشئ الجيش القوي اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه.

لم يعد كل هذا ضرورياً في عصر الثورة الصناعية، فتراجع دور الدولة من حيث التدخل المباشر في عملية الإنتاج التي أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، على الأقل في تلك الدول التي لم تعد تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الآخرين. لقد رفع شعار «دعه يعمل، دعه يمر» (Laisser Faire, Laisser Passer)، كشعار المقصود به بالضبط أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم، وأن تترك التجارة الدولية والداخلية حرة. ولكن ظلت الدولة تقوم بوظيفة التصدي لأي محاولة لرفع الأجور. لقد ظلت الدولة مخلصة لرسالتها الدائمة، وهي خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، وإنما كانت فقط تقوم بالعمل المناسب في الوقت المناسب. فحين حل عصر الاستعمار الحديث في النصف الثاني من القرن الماضي، والنصف الأول من القرن العشرين، شمّرت الدولة عن ساعدها وقامت بالواجب الجديد المطلوب منها خير قيام: تجييش الجيوش لفتح المستعمرات الجديدة، واحتلال بلاد بعيدة، والدخول في حروب لمنع دولة أخرى من الحصول على مستعمرة أو احتلال بلد بدلاً منها، كما قامت بمهمة إشعال الحماس الوطني وترسيخ الشعور بالولاء للأمة والدولة، وتصوير مصالح طبقة على أنها مصالح الأمة، تسهيلاً للمهمة الملقاة على عاتقها. استمر بالطبع، خلال هذه الفترة، قيام الدولة بقهر الطبقة العاملة، وإن كان الأمر قد أصبح الآن أسهل بكثير مع ما جلبته المستعمرات من فائض يسمح للجميع، عمالاً وأرباب أعمال، بتحقيق تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة، ومن ثم سمحت الدولة للنقابات العمالية بأن تحقق انتصارات ملموسة، وسمحت بدرجة أكبر من الديمقراطية السياسية لم تكن لتسمح بهما ظروف مغايرة.

لم يكن الأمر قد وصل إلى حد قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، إذ تكفل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات دون أي تدخل يذكر لإعادة توزيع الدخل. وإنما أصبح هذا التدخل ضرورياً عندما نمت القوة الإنتاجية للدولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بحيث لم تعد السوق الوطنية، ولا الأسواق الخارجية، كافية لاستيعاب هذه الزيادة في الإنتاج دون إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا. هكذا ظهرت الدولة الكينزية، ودولة روزفلت، أو دولة الرفاهة، التي ساد نمطها في الغرب منذ الثلاثينيات وحتى نهاية الستينيات: دولة قوية بلا شك، مستمرة في تجييش الجيوش، وفي تغذية الشعور القومي والولاء للوطن (بخاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية)، ولكن قهر العمال لم يعد من وظائفها الأساسية، بل على العكس، كان من السمات الأساسية لدولة الرفاهة هذه: تدليل العمال، والانصياع لرغبات نقاباتهم، إذ أصبح هذا من مستلزمات التسويق

الواسع للمنتجات الآخذة في التزايد.

كان من مستلزمات هذا التسويق الواسع للمنتجات، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، قيام الدولة نفسها بوظيفة المشتري على نطاق واسع للغاية، فأصبحت الدولة نفسها مصدراً مهماً من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمدت بعض الصناعات الأساسية في تسويق منتجاتها على الطلب الآتي من الدولة مباشرة، الأمر الذي كان يستدعي بدوره سياسة مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية، فضلاً عن السياسة النقدية النشيطة أيضاً التي كانت تؤثر الدولة من خلالها في حجم الاستثمار والاستهلاك.

منذ نحو ثلاثين عاماً، يبدو أن تغيراً مهماً قد طرأ على حاجات المنتجين نتيجة للتطور التقاني من ناحية، ولنجاح الدول الصناعية التي كانت قد عانت الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية، في أن تدخل من جديد حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية. فقرب نهاية الستينيات كان التطور التقاني الذي حدث خلال العقود الثلاثة السابقة (ابتداءً من فترة الحرب نفسها) قد جعل الأسواق الوطنية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح القدرات التقانية الجديدة بإنتاجه. وزاد هذه الأسواق الوطنية ضيقاً أن دول أوروبا الغربية واليابان كانت قد أتمت إعادة بناء ما دمرته الحرب، ودخل بعضها في تنافس جدي مع بعضها الآخر، ومن ثم مع الولايات المتحدة. لا بد من أن تراخي معدلات النمو في العالم الصناعي ابتداءً من مطلع السبعينيات كان ناتجاً في الأساس من هذين العاملين، وكانت الاستجابة لهذا في بزوغ عصر الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، التي تستعيض من ضيق السوق الوطنية بالخروج إلى العالم بأسره، وتعوض غزو اقتصادات خارجية لأراضيها بأن تغزو هي أيضاً أراضي الغير، وتستخدم ثمرات التقدم التقاني بأن تجعل العالم كله سوقاً لها، ليس فقط كسوق للمنتجات التامة الصنع، ولكن كمجال لنظام جديد لتقسيم العمل، لا يقتصر على التخصص في إنتاج سلعة أو أخرى، بل يشمل التخصص في إنتاج جزء من أجزاء السلعة، تاركة الأجزاء الأخرى من العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم.

لم يكن من المتصور أن يتم هذا دون أن يطرأ تغيير جديد ومهم على وظيفة الدولة، فإذا بالدولة الكينزية، أو دولة الرفاهة، يحل محلها الدولة الريغانية أو الدولة الثاتشرية التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهة. فالمطلوب الآن ليس تدليل العمال لتوسيع السوق (إذ ان فرص توسيع السوق الآن موجودة في الأساس في العالم الخارجي)، بل المطلوب مزيد من القمع والقهر للعمال. وليس المطلوب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، فهذه أيضاً أصبحت أقل ضرورة لحاجات التسويق. كان التضخم شيئاً مرغوباً فيه، أو على الأقل يمكن غض البصر عنه، في ظل دولة الرفاهة، عندما كان المطلوب توسيع السوق الوطنية، فأصبح

التضخم الآن هو أسوأ الأشياء، عندما أصبح المطلوب زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. كان توسع دور الدولة في الإنفاق وجمع الإيرادات مطلوباً عندما كانت الحكومة هي نفسها سوقاً مهمة لتصريف المنتجات، أما الآن فالمطلوب تخفيض الضرائب (ومن ثم تقليص الإنفاق) تسهيلاً لمهمة الشركات العملاقة في غزو العالم. كما أنه من المطلوب أيضاً أفكار تقدم التبرير النظري لكل هذا، بما في ذلك تبرير مستوى مرتفع من البطالة، حيث إن الشركات العملاقة متعدية الجنسيات توظف الناس في الخارج أكثر مما توظفهم في الداخل.

الدولة لم تختفِ إذن، وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف الأساسية المنوط بها تنفيذها. الأمر أشبه بالعودة (مع فوارق مهمة الطبع) إلى عصر الثورة الصناعية الأولى، حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد (لا عجب إذن أن آدم سميث وريكاردو يشهدان اليوم عصراً ذهبياً جديداً في الفكر الاقتصادي السائد وفي الجامعات لم يتمتعا بمثله طوال الخمسين عاماً التالية على الحرب العالمية الأولى). المطلوب الآن أساساً هو حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وهذا هو نفسه ما كان يدعو إليه الاقتصاديون التقليديون، وإن تطلب الأمر الآن جهداً دؤوباً من جانب الدولة لهدم الحواجز العالية التي سبق لمختلف الدول إقامتها طوال نصف القرن الماضي. الغات ومنظمة التجارة العالمية هما الآن على كل لسان، لمجرد أن السوق الوطنية لم تعد الآن كافية للشركات متعدية الجنسيات.

كان أيضاً من المهام الخطيرة للدولة الغربية استخدام كل ما بيدها من وسائل للعمل على تفكيك النظام السوفياتي، إذ لا يمكن، في عالم كهذا، أن يترك سوق بهذا الاتساع، وغني كل هذا الغنى بالموارد الطبيعية والبشرية، كسوق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، خارج نشاط الشركات العملاقة. أما قهر العمال فهو مطلوب الآن بدرجة أكبر مما كان في أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية، إذ ان العمال الآن يتحولون إلى مصدر للمتاعب والمضايقة أكثر من كونهم مصدراً للقوة الشرائية ومجالاً للتسويق الواسع، كما كانوا في العقود الثلاثة التالية للحرب. فعليهم الآن أن يقبلوا ارتفاع معدلات البطالة، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وإزالة دولة الرفاهة، فإن لم يقبلوا ذلك بنفس راضية لزم إجبارهم على قبوله.

كل هذه مهام لا يستهان بها للدولة. قد تبدو مهمتها في خدمة المصالح الحديثة للطبقات المسيطرة، أقل ظهوراً للعين وأقل ضوضاء وجلبة مما كانت في العقود الثلاثة التالية للحرب، ولكنها مهام ضرورية أيضاً. يضاف إلى ذلك بالطبع ما يجب على الدولة أن تقوم به من مهام في ذلك الجزء البائس من العالم، المسمى بالعالم المتخلف.

ثالثاً: العولمة والدولة الرخوة

انه من غير المتصور أن تترك الدول الصناعية البلاد الأقل تقدماً تفعل ما تشاء في عصر يقوم على التوسع من جديد في هذه البلاد بالذات، ولا يمكن أن يحدث كل هذا من دون أثر مهم في طبيعة الدولة ووظيفتها في البلاد المتخلفة.

لقد اقترن عصر الدولة الكينزية ودولة الرفاهة في العالم المتقدم بنشوء عصر الدولة القوية في العالم المتخلف أيضاً، ذلك أن عصر دولة الرفاهة كان أيضاً عصر الحرب الباردة، وقد احتاج فيه كل من المعسكرين، الغربي والشرقي، إلى تقديم الدعم لدول العالم الثالث لتقف ضد المعسكر الآخر. ومن ثم تدفقت المعونات على دول العالم الثالث بمعدل ليس له نظير من قبل أو من بعد. والمعونات تتخذ في الأساس صورة معونات مقدمة للحكومات لا صورة الاستثمار المباشر ولا معونات للقطاع الخاص. كان لا بد من أن يقوى دور الدولة نتيجة لهذا. أضف إلى ذلك أن حقبتي الخمسينيات والستينيات قد شهدتا أيضاً اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض، أكثر من اعتمادها على العالم الأقل نمواً، كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاستثمار، مما تمثل أساساً في تكوين ونمو السوق الأوروبية المشتركة وتزايد الاستثمارات الأمريكية داخل هذه السوق. سمح هذا بدوره بدور أكبر للدولة في العالم الأقل نمواً، بل وفرض عليها هذا الدور. كان لا بد من أن يؤدي كل هذا إلى نشوء عصر الدولة القوية في العالم الثالث، دولة تذكر بشدة بالدولة في عصر التجاريين (لا عجب ان سمي هذا العصر في العالم الثالث بالتجارية الجديدة). فالدولة تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع، وهي تعلن عن خطط خمسية طموحة للتنمية، وهي تفرض سياجاً جمركياً عالياً لحماية صناعاتها الناشئة، وهي تقوم بجهد جبار في القيام بمشروعات البنية الأساسية، وهي في كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية، أي تقوم الدولة بدور فعال لإعادة توزيع الدخل، حتى البلاد المتحالفة مع الدول الرأسمالية تجد نفسها مضطرة إلى رفع شعارات من هذا النوع. والمؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد، تبدي تسامحاً غريباً أمام كل هذه الأفكار، بل هي نفسها تتكلم برضا على نظام التخطيط وعلى دور كبير للدولة في الاقتصاد.

عندما بدأ تيار العولمة الجديد، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبزغ نجم الشركات متعدية الجنسيات، كان على الدولة القوية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات. فالأسوار الجمركية يجري هدمها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة في الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يعطى من دعم للسلع الضرورية يقال إنه يتعارض تعارضاً صريحاً مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد

سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، فأصبح من الضروري أيضاً تسريح الجيوش أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليها. ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها. ان عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة، الواحدة بعد الأخرى، لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها. ومن ثم تبدأ في الظهور صورة جديدة لا تخلو من سمات كوميدية. دولة لها كل المظاهر الخارجية لدولة ذات سيادة، وتباشر صورياً كل المهام التي كانت تباشرها من قبل، ولكنها في الحقيقة تقوم بوظيفة تكاد تنحصر في وظيفة «الإجلاء والتسليم»، أي سحب يدها من كل ما كانت تضع يدها فيه من قبل، وتسليمه للأجانب، مع القيام بالترويج لهذه الوظيفة والزعم بأنها تحقق المصلحة العامة: مصلحة الأمة بما في ذلك مصلحة الفقراء أيضاً. فهي مثلاً تبيع الشركات والمشروعات التي تأسست في عهد الدولة القوية، تبيعها للشركات الدولية العملاقة، وتسمي هذا خصخصة أو تخصيصية، أو اسماً من هذا النوع لا يفصح عن هوية المشتري. وهي تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتاً اقتصادياً. وهي تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمي ذلك تكيفاً هيكلياً... وهكذا.

هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص. فهي دولة تفكك ولا تبني، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها. وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنها اسم «الدولة الرخوة» (The Soft State)، وهو اسم استخدمه غنار ميردال (Gunnar Myrdal) في أواخر الستينيات للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة، لكن هذه السمات أكثر تحققاً في دول العالم الثالث الآن مما كانت منذ ثلاثين عاماً.

رابعاً: العولمة والدولة الصهيونية

هذه السمات، سمات الدولة الرخوة، تنطبق للأسف على كثير من دول منطقتنا العربية، ولكن هناك مع ذلك دولة واحدة في هذه المنطقة تبدي السمات العكسية تماماً، وأقصد بهذه الدولة بالطبع الدولة الصهيونية. فهذه الدولة ليست فقط أقل رخاوة بكثير من الدول المجاورة لها، ولكنها لا تبدو وكأنها تنصاع لتيار العولمة الذي يطغى على بقية العالم.

فالدولة الصهيونية لا زالت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع، وبينما تسرح دول أخرى الجيوش أو تخفض إنفاقها على السلاح، تتمسك

هي بجيشها وتزيده قوة، وهي لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو لا تلقي لهذه التوجيهات اعتباراً، وهي وإن كانت تشجع القطاع الخاص وتدعمه، فإنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التي تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. والدولة الصهيونية تطرح تصورها الخاص للعولمة، وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها، وهو تصور «الشرق أوسطية». فمشروع الشرق أوسطية الذي تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة، ولكن الأهم من ذلك أن كل ما يقال في الدفاع عنه من حجج، هو نفسه ما يقال في الدفاع عن العولمة: اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو، مزايا التخصص وتقسيم العمل، انتهاء عصر الايديولوجيا، مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه، خطأ التمسك بالولاء التقليدي لأمة أو وطن، مزايا السلام وأضرار الحرب... الخ.

تستخدم هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية، وهي حجج الدفاع نفسها عن العولمة، في الوقت الذي تفعل الدولة الصهيونية فيه عكس ذلك بالضبط: تتمسك بايديولوجيتها، ترفض الانفتاح على الآخر، تضحي بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، وتتمسك بالولاء التقليدي للأمة والوطن، وتمارس الحرب باستمرار.

هذا هو إذن، في ما يبدو، ما فعلته العولمة بالدولة، وما هي مستمرة في عمله: انحسار لقوة الدولة بصفة عامة بلا شك، من دون أن يعني ذلك أن الدولة المعاصرة ليست لديها وظائف جديدة مهمة عليها القيام بها، في خدمة المصالح المسيطرة، وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة، ومن دون أن يعني ذلك أن انحسار قوة الدولة يحدث الآن لأول مرة، بل إن له سوابق مهمة، خلال الخمسمائة عام الماضية التي انقضت على بزوغ الدولة القومية، ومن دون أن يعني ذلك أيضاً أن ليس هناك استثناءات مهمة من ظاهرة انحسار قوة الدولة وتراجعها، بخاصة في هذه المنطقة التي نعيش فيها، وأقصد على الأخص الدولة الصهيونية. فما هو تقييمنا لهذه الظاهرة: ظاهرة انحسار قوة الدولة بالمعنى الذي حددناه، وكيف يجب أن يكون موقفنا منها، بخاصة في هذه المنطقة بالذات من العالم؟

خامساً: ما الذي تجري عولمته؟

الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون في رأيي في خطأ فادح. فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوي على عملية «تحرر» من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لايديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار

من دون أي تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو ايديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقانة.

هكذا تصوّر لنا العولمة، ومن ثم فقد اقترن الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تخلب اللب: من حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى الإشادة بالعقلانية والعلم، وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الديني أو القومي أو العرقي، والزعم بأننا في كل هذه الأمور مقبلون على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة: احترام حقوق الإنسان (وبخاصة حقوق النساء) والديمقراطية والعقلانية والموضوعية، والتقدم التقاني. وكل هذا يصور على أنه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما يصور كل من يقف في وجه العولمة على أنه يقف في الحقيقة ضد التحرر من كل هذه الصور من صور الاستعباد: استعباد الدولة، استعباد الجهل والفقر، واستعباد التعصب.

كم يكون العالم جميلاً لو كان هذا كله صحيحاً. ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل لعلها عكس هذا بالضبط. وإنما يساعد على تصديق كل هذه الأشياء، وتدعيم هذا الخطأ الفادح أن لفظ العولمة، لفظ يصف ما يجري على السطح من دون أن يفصح عن محتواه الحقيقي، إذ إن الكلام يجري عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما تجري عولمته.

نعم، العالم ينفتح بعض على بعض. نعم، في عصر العولمة تزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع السوق، وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار. ولكن لا أحد يعنى كثيراً بالتساؤل عن طبيعة هذه السلع والخدمات التي أصبحت تنتقل بهذه السرعة، وعن نوع المعلومات والأفكار التي يعم بثها بهذه السهولة والكفاءة. نعم، التقدم التقاني يخلب اللب ويخطف الأبصار. ولكن التقانة لا تعني في نهاية الأمر إلا «طريقة الإنتاج». فكيف نتحمس للتقدم في التقانة، أي لطريقة الانتاج، قبل أن نسأل عن طبيعة هذا الذي يجري إنتاجه؟

كيف يكون موقفنا لو أدركنا واقتنعنا بأن هذا الذي تجري عولمته ليس إلا سلعاً وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو خلقي أو فني يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات؟

لنفرض أنني استطعت أن أقنعكم بأن الهامبرغر والكوكاكولا والتلفزيون والدش، وهذا النوع من البرامج والأفلام والمأكولات والملبوسات والمواصلات ووسائل الترفيه، وهذا النوع من العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية ومن التنظيم السياسي... الخ، هذا النوع من الأشياء التي تجري الآن عولمتها، ليس مقرراً

مفروضاً علينا وأن من الممكن أن يتفتق ذهن الإنسان (بل تفتق ذهن الإنسان بالفعل من قبل في حضارات سابقة) عن سلع وخدمات وعلاقات وتنظيمات من نوع مختلف تماماً، وأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحكم بأي هذه الأنواع من المنتجات والعلاقات والتنظيمات أفضل وأيها أسوأ من غيرها، فكيف يكون إذن حكمنا على العولمة؟ هل نقبلها بهذه السهولة التي يجري بها الترويج لها؟ أم أن الأمر يستحق منا مزيداً من التروي؟

العولمة هي في الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة، لا أشعر بأي التزام بتبنيه واتباعه. وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته، وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون (أي بايديولوجيا معينة في الحقيقة). ومسألة الخصوصية هذه نادراً ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا (فالظاهرة تعود بدايتها إلى خمسة قرون خلت)، وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته في العقود الأخيرة، وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجري عولمتها في عدم افتضاح خصوصيتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام.

متى تبينّا واقتنعنا بأن العولمة هي عولمة نمط معين من الحياة، أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، التي تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذي يصور العولمة على أنها عملية «تحرّر» من مختلف صور الاستعباد، هو محض خرافة.

فأي حرية بالضبط تلك التي نوعد بها لو تحررنا من ربقة الدولة؟ أليست هذه «الحرية» هي بالضبط التي يصفها جورج اورويل في رواية ١٩٨٤؟ إنني ما كنت لأذرف الكثير من الدموع حزناً على انحسار سلطة الدولة لولا أن الذي يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعدية الجنسيات. فأي مؤشر هناك يدلني على أن الحرية التي أتمتع بها في ظل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به في ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعلام الحديثة بحرية الرأي والتفكير؟ أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقي في الرأي؟

وهل نتحرر حقاً عندما ينحسر نظام التخطيط الآمر الذي تمارسه الدولة، أم أننا فقط نستبدل تخطيطاً بتخطيط؟ هل نتصور أن من الممكن لشركة عملاقة تنتج وتسوق في عدد كبير من دول العالم، وتشتري موادها الأولية ومستخدماتها من أي مكان في العالم، هل نتصور أن تتوقف هذه الشركة عن التخطيط؟ وهل تخطيطها أقل مساساً بحريتنا من تخطيط الدولة؟ وهل يقف في وجه هذه الشركات شيء إذا أرادت أن

تخطط لنا حياتنا وطريقة تفكيرنا بما يتفق مع أهدافها في الإنتاج والتسويق؟ وأي انتصار للديمقراطية، وأي احترام لحقوق الإنسان يمكن أن نتوقعه في ظل سطوة هذه الشركات؟

ثم ما سر هذا الإصرار الغريب على الاهتمام بتعددية صورية في التعبير عن الرأي لا تزيد في الحقيقة عن كثرة عدد المجلات والصحف، وعدد القنوات التلفزيونية، وعدد الأحزاب المسموح بها، بينما تردد كل هذه الصحف والقنوات التلفزيونية والأحزاب الأفكار نفسها في الحقيقة، بما يتفق مع استراتيجية الشركات العملاقة متعدية الجنسيات؟

وما سر هذا التمييز الغريب بين الانتصار لهذا النوع من التعددية وبين احترام التعددية الثقافية وتنوع أنماط الحياة؟ لماذا كل هذا التمجيد لحق نشر مقال في صحيفة، أو لحق الذهاب إلى صناديق الاقتراع للاختيار بين حزبين ليس من السهل في الحقيقة التمييز بينهما، بينما يقبل بكل سهولة قهر ثقافة لأخرى، واكتساح نمط معين للحياة لكل ما عداه من أنماط الحياة؟

وكيف يسمى هذا الذي يحدث عصر نهاية الايديولوجيات؟ فما هو إذن هذا الذي تصم به آذاننا صباح مساء من تمجيد للعولمة والتقانة والاستهلاك ورفع معدل التنمية؟ وكل هذا الغرام بالمستقبل والسيطرة على الطبيعة؟ بل وهذا الفهم المحدد جداً لمعنى الحرية والديمقراطية والتقدم؟ أليس هذا كله ايديولوجيا صارخة في تعصبها وضيق أفقها وقلة تسامحها مع أي نظرة مختلفة؟

بل ما هو العقلاني والموضوعي في هذا كله؟ إن هناك فرقاً يجب ألا نتجاهله بين موضوعية القانون العلمي والعقلانية، بين المبادئ الرياضية والفيزيائية التي تسمح بصنع القنبلة النووية وقرار صنع هذه القنبلة بالفعل، بين المبادئ العلمية التي تسمح بإنتاج التلفزيون أو بإنتاج كاميرا للتصوير بكفاءة معينة، وما أتخذه من قرارات فيما إذا كنت سأنتج التلفزيون أصلاً أو شيئاً آخر! سأستخدم هذه الكاميرا في تصوير بعض المناظر الطبيعية أو في فضح أسرار أميرة من الأميرات. يمكن للمرء أن يطبق مبادئ العلم بحذافيرها من دون أن يكون عقلانياً، كما أن من الممكن أن يكون المرء أكثر عقلانية من غيره من دون أن يكون أكثر علماً. فأين بالضبط عقلانية نمط الحياة الذي تجري الآن عولمته؟ أين العقلانية في تنظيم المدن القائم على السيارة الخاصة والذي تجري الآن عولمته؟ أو في العلاقات الأسرية التي تجري الآن عولمتها؟ أو حتى في مركز المرأة؟ أو في اختيار شبكة تلفزيون الـ C. N. N. لما يجري إذاعته على العالم بأسره؟

فإذا تكلمنا على منطقتنا العربية بالذات، ما هي درجة الزيادة في الحرية التي سيتمتع بها العربي في ظل الشرق أوسطية بالمقارنة بما يتمتع به الآن؟ وما هي بالضبط

صورة الحرية المتوقعة في ظل هذا التنظيم الجديد الذي يروج له بحجج العولمة نفسها؟ نعم، إن مد مياه النيل إلى أقصى شرقي مصر في سيناء بالقرب من حدود مصر الدولية، يتطلب تطبيقاً لمبادئ علمية متقدمة واستخدام تقانة متطورة للغاية، ولكن أية عقلانية فيه لو تم توصيل هذه المياه لإسرائيل؟

نعم، إن ترك القطاع الخاص حراً في اختيار ما ينتجه من سلع واختيار وسيلة إنتاجها، ومكان إنتاجها وتسويقها، ولو شمل إسرائيل أيضاً، كل هذا قد يؤدي إلى تعظيم الكمية المنتجة وتحسين نوعية المنتجات تطبيقاً لمبادئ علم الاقتصاد، ولكن ما الذي يجعل هذا أكثر عقلانية من نظام تدخل الدولة، الذي قد يقيد حرية القطاع الخاص في التعامل مع إسرائيل حتى تقوم إسرائيل بتنفيذ ما تعهدت به للفلسطينيين؟

إن العقلانية مفهوم أوسع بكثير من مفهوم العلم، ومتطلبات العقلانية أوسع وأشمل من متطلبات التقدم التقاني. العولمة تفسح مجالاً أوسع لتطبيق العلم وللتقدم التقاني، ولكنها قد تبعدنا كثيراً عن العقلانية.

سادساً: هل العولمة حتمية؟

الملجأ الأخير الذي يلجأ إليه المنتصرون للعولمة هو التذرع بالحتمية. فعندما تعوزهم الحجة في الدفاع عن العولمة باسم الحرية أو الرفاهية الإنسانية أو الأخلاق أو الجمال أو العقلانية، يلجأون إلى القول: إن علينا أن نقبلها لأنه لا مفر لنا من قبولها.

وأود أن ألاحظ على هذه الحجة أولاً أنها من نوع مختلف تماماً عن الطرق الأخرى للدفاع عن العولمة ولا يجوز أن نخلط بين هذا وذاك. فالقول بالحتمية ليس في الحقيقة دفاعاً عن العولمة أو تمجيداً لها، بل هو تعبير عن اليأس من أي محاولة للوقوف في وجهها. ولكن فضلاً عن ذلك أريد المجادلة في صحة هذا الموقف اليائس نفسه.

إن من الممكن جداً أن يشيع الاعتقاد بأن ظاهرة ما ظاهرة حتمية لا مفر منها نتيجة لمجرد التعود الطويل عليها، حتى ليستقر في وعي المرء أن هذه الظاهرة جزء من طبيعة الأمور، ويصبح من أصعب الأمور تصور الدنيا من دونها. ومن هنا تكمن في رأيي الأهمية القصوى لإدراك أن العولمة هي عولمة حضارة أو ثقافة بعينها؛ وإدراك خصوصية هذه الحضارة، ذلك أن الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة محايدة بين الحضارات والثقافات، أو الاعتقاد بأن الحضارة الغربية هي حضارة إنسانية عامة وليست مجرد إفراز من إفرازات ثقافات بعينها، إن هذين الاعتقادين من شأنهما بالطبع أن يرسخا الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة حتمية لا مفر منها. ولكن من الجائز جداً أن يكون هذان الاعتقادان خاطئين، كما حاولت أن أبين في ما سبق. فالعولمة هي عولمة حضارة

بعينها، وهذه الحضارة هي بدورها تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة معينة من الأمم. صحيح أن هذه الحضارة قد توفر لها منذ زمن طويل، يرجع إلى ما يقرب من خمسة قرون، وسائل فعالة مكنتها من فرض نفسها على أمم أخرى، غير الأمة أو الأمم التي أنجبتها، ولكن هذا وحده لا يجعلها تستحق وصف «الإنسانية» أو «العالمية»، بالمعنى الذي تستخدم به عادة هذه الأوصاف، ولا يزيل عنها خصوصيتها. فالاعتراف بأن حضارة ما (أو ثقافة ما) قد اكتسحت العالم لا يعني الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره، ولا يعني الاعتراف بأنها تستحق أن تكتسح العالم بأسره أو أنها يجب أن تكتسح العالم بأسره.

قد نقبل القول ان التقدم العلمي حتمي، أو حتى إن تطوير التقانة أمر حتمي، إذ كلاهما يعبر عن نزعة طبيعية لدى الإنسان للاستكشاف وحب الاستطلاع وتخفيف ما يتحمله من مختلف صور العناء. ولكن قبول هذا أو ذاك كظاهرتين حتميتين لا يلزمنا بقبول الحضارة الغربية كظاهرة حتمية. فمن الممكن مثلاً، وبسهولة، أن نتصور تقدماً في العلم والتقانة، من دون هدف تحقيق أقصى ربح، أو هدف تعظيم الناتج، أو هدف تحقيق أقصى قدر من السيطرة على الطبيعة، أو تحقيق أعلى درجة من استقلال الفرد، أو أقل درجة من الإيمان بالميتافيزيقا... الخ. وهذه كلها من السمات الأساسية للتقدم العلمي والتقاني الغربي. والزعم بغير ذلك ليس إلا اعترافاً بقصور خطير في الخيال، بل إنه يتضمن توجيه الإهانة إلى الجنس البشري لأنه يفترض أن الإنسان غير قادر على تحقيق شيء أفضل من ذلك.

في الفيلم المعروف لشارلي شابلن «الجري وراء الذهب» (Gold Rush) منظر شهير، يظهر فيه شارلي شابلن مع رجل سمين جشع في كوخ صغير في أعلى الجبل، وقد منعتهما عاصفة ثلجية من الخروج. كانا قد استبد بهما الجوع، إذ لم يكونا قد تناولا الطعام لعدة أيام، وليس أمامهما من وسيلة للعثور على أي طعام بسبب العاصفة الثلجية. بعد ذلك المنظر الشهير الذي يحاول فيه شارلي شابلن أن يطهو حذاءه ويشرع في أكل الحذاء بالشوكة والسكين، نرى منظر زميله السمين وهو ينظر إلى شارلي شابلن نظرة فيها اشتهاء واضح، إذ خطر له أن يلتهمه التهاماً. كلما نظر الرجل إلى شارلي شابلن لم يره كإنسان، بل رأى فيه دجاجة تنتظر الذبح. كان الجوع قد وصل بالرجل إلى مدى لم يسمح له بأن ينظر إلى شارلي شابلن دون أن يراه كدجاجة. هذه بالضبط هي الايديولوجيا: كيف ترى الأمور؟ ولا يمكن أن يقنعني هذا الرجل مهما فعل بأن شارلي شابلن هو في الحقيقة دجاجة وليس رجلاً. كذلك لن يقنعني أنصار الحضارة الغربية مهما قالوا إن طريقة نظرهم إلى الأمور هي الطريقة الوحيدة الممكنة. إن الذين يقولون إن العالم الآن قد هجر الايديولوجيا إلى الأبد ولم يعد هناك إلا منطق السوق والاقتصاد والتقانة، يقولون لنا شيئاً شبيهاً جداً بزعم هذا الرجل في فيلم «الجري وراء الذهب»، وهو أن شارلي شابلن ليس إلا دجاجة، كذلك

رجل الأعمال الذي إذا اصطحبته إلى مكان جميل على شاطئ البحر، فإذا به يقول لك: إن هذا مكان رائع لإقامة فندق بخمس نجوم، أو إذا اصطحبته إلى تايلاند وصادفتما في الطريق فتاة جميلة في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمرها قال لك: إن هذه الفتاة يمكن أن تصبح مصدراً رائعاً للربح لو استخدمت في بيت للدعارة. هذا هو ما يزعم أنه ثقافة أو حضارة من المحتم لها أن تكتسح العالم، لأنها ثقافة أو حضارة محايدة، تعبر عن نوازع الإنسانية جمعاء.

من السمات الخاصة بهذه الحضارة أنها حضارة تفكيكية. فكما يريد الرجل في فيلم «الجري وراء الذهب» أن يفعل بشارلي شابلن، تعمد الحضارة الغربية إلى تفكيك كل شيء إلى عناصره الأولى. وهو مسلك حميد إذا كان الغرض معرفة العناصر التي يتكون منها الشيء، أو إذا كان الغرض هو صنع آلة أو زيادة كفاءتها الإنتاجية، أو ما يسمى بالسيطرة على الطبيعة، ولكنه قد يكون مسلكاً خطيراً ومضراً إذا طبق على الأشياء الحية كالإنسان أو الأسرة أو الأمة، فهو قد يسمح فعلاً بمزيد من السيطرة على الإنسان والأسرة والأمة، ولكن هذا ليس بالضرورة أفضل الأغراض طراً، فلكي يسيطر المنتج على المستهلكين ويحولهم جميعاً إلى دجاجة يسهل التهامها، من المفيد فعلاً تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بيئته، باسم الفردية مرة وباسم الحرية الشخصية مرة، وباسم التنوير مرة، وباسم النسوية وتحرير المرأة مرة. وهذا كله يصور لنا على أنه نتاج حضارة إنسانية عامة يلتزم الجميع باتباعها لأنها تستجيب لنوازع طبيعية في الإنسان، ومن ثم فإن انتشارها حتمي لا بد من الخضوع له إن عاجلاً أو آجلاً. وأنا أزعم، على العكس، أن كثيراً مما تعمل هذه الحضارة على نشره، يتعارض تعارضاً صارخاً مع بعض من أقوى النوازع الطبيعية في الإنسان، وأن تفكيك الإنسان على هذا النحو ينطوي على عملية أشبه بالقتل.

ثم إن ظاهرة ما قد تكون حتمية بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها من دون أن تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص آخر أو أمة أخرى. قد يكون انتشار هذه الحضارة وزيادتها رسوخاً ظاهرة حتمية بالنسبة إلى الأمم التي ابتدعتها أصلاً، لأسباب تتعلق بصفات خاصة في ثقافة هذه الأمم أو ظروفها الطبيعية أو مزاجها الخاص، ومن ثم قد يكون انتشارها وازديادها قوة ورسوخاً في أوروبا الغربية، ثم في الولايات المتحدة، مثلاً ظاهرة «حتمية» حقاً، على النحو نفسه الذي يمكن به أن نعتبر نمو الولد ليصبح رجلاً ظاهرة حتمية أيضاً. وقد يقال مثل ذلك، ولكن بدرجة أقل، عن انتشار هذه الحضارة في أمريكا اللاتينية مثلاً، أو أوروبا الشرقية. ولكنه قد يكون أقل حتمية بالنسبة إلى روسيا الآسيوية، أو اليابان، التي لم يتم تركيعها تماماً حتى الآن. وقد لا يكون الأمر حتمياً على الإطلاق بالنسبة إلى ثقافات مغايرة تماماً، كثقافة الصين أو الهند أو العرب. لا عجب من أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شيء مختلف عما فعلته اليابان مثلاً مع الحضارة الغربية. ولا عجب من أن غاندي في

الهند كاد ينجح في ابتداع شيء مختلف تماماً عن الحضارة الغربية، ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية والسوق الشرق أوسطية، مقاومة قد لا يرى فيها بعضهم إلا إصراراً على التخلف، ولكن من الممكن أن نرى فيها صموداً جديراً بالثناء والدعم.

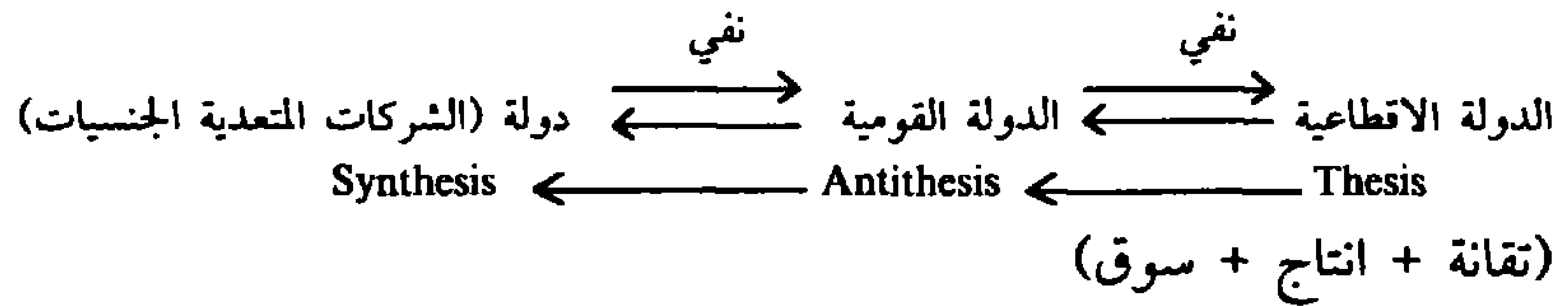
كذلك فإن اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أي أنه قد نفد جهده وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس ملزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقف ظالم لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه. فاعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره. فقد يكون موضوع الهزيمة والتسليم أمراً حتمياً فعلاً بالنسبة إلى جيلي، ولكنه ليس بالضرورة حتمياً لجيل أولادي أو أحفادي. ومن حق هؤلاء أن يطالبوا جيلنا بأن يمتنع على الأقل عن بيع شيء كان من الممكن أن يرمموه أو أن يعيدوا بناءه. لقد ارتكب كمال أتاتورك مثلاً هذا الخطأ في تركيا، باستعجاله التسليم وإعلان الهزيمة أمام حضارة الغرب، ولا زال أحفاده حتى اليوم يحاولون إصلاح الخطأ الذي ارتكبه.

ولكن، فلنفرض أننا قررنا المقاومة: مقاومة العولمة والشرق أوسطية، فإن مما يجدر بنا أن نحذر من الوقوع فيه هو أن نعتمد في هذه المقاومة على شيء تمت عولمته بالفعل، وأقصد بذلك الدولة. إن الداعين إلى الصمود أمام تيار العولمة وإلى مقاومة الشرق أوسطية، التي هي في نظري صورة من صورها صيغت خصيصاً لمنطقتنا العربية، يقعون في خطأ الاعتقاد بأن الذي يمكن أن يدعمهم في هذا الصمود هو دولتهم، مع أن دولتهم قد تم استسلامها وجرت عولمتها منذ زمن. ان المعارضة العربية لاتجاهات العولمة والشرق أوسطية لا زالت توجه الخطاب للدولة، فتستجديها مرة، وتنتقدها مرة، وتمتدح موقفاً اتخذته ببعض سمات الشجاعة مرة، من دون أن تريد رؤية دولنا قد أفصحت بأبلغ بيان ووضوح عن أنها قد انضمت بالفعل إلى معسكر العولمة. ألا تبدو مخاطبتنا لها إذن كمضيعة للوقت؟ إننا مستمرون في اعتقادنا الخاطئ بأن الدولة لا زالت دولة محايدة، وكأننا نستعذب هذا الاعتقاد لأننا نريد أن نتجنب أعباء مواجهة الحقيقة، فنستمر في معاملة الدولة وكأنها دولة محايدة بيننا وبين العولمة، كما دأبنا على معاملتها على أنها محايدة بين الطبقات، بينما الأصوب أن نعترف بأن الدولة في منطقتنا العربية قد أصبحت في الواقع، وللأسف، من أكثر أدوات العولمة فعالية ونشاطاً.

تعقيب (١)

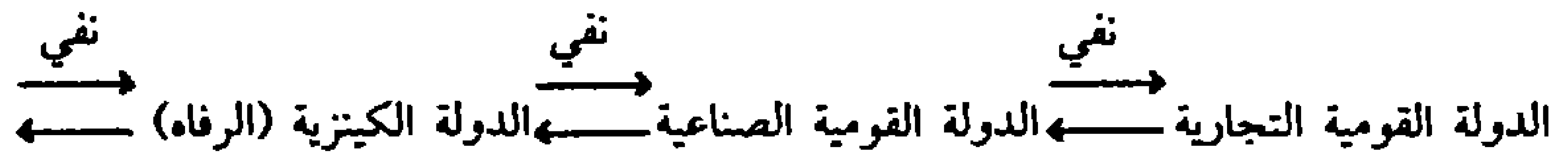
متروك الفالح(*)

النقطة الأهم في ما أثاره الباحث هي أثر العولمة في الدولة. ولعله من المثير أن نكون أمام مشهد مادي جدلي في دراسة أثر العولمة في الدولة. المشهد يكون على النحو التالي، بشكل عام:



إذن «العولمة» وسيرورتها، وفي إطار قوتها المحركة (التقانة/الإنتاجية/السوق)، تعني أن الدولة القومية الحالية يعاد تكوينها أو تفكيكها لحساب الشركات المتعدية الجنسيات (والعملاقة منها تحديداً). ويتكرر المشهد المادي الجدلي في ملاحظة انحسار «الدولة القومية» في نماذجها التفصيلية، والتي تعكس التباينات في الانحسار والاستثناءات، وبالتالي بقوة أو ضعف الدولة وعلى النحو التالي:

١ ـ نموذج «الدولة ـ القومية» في البلدان الصناعية المتقدمة:



الدولة القومية الريغانية والتاتشرية

عودة إلى الدولة القومية ـ عصر الثورة الصناعية

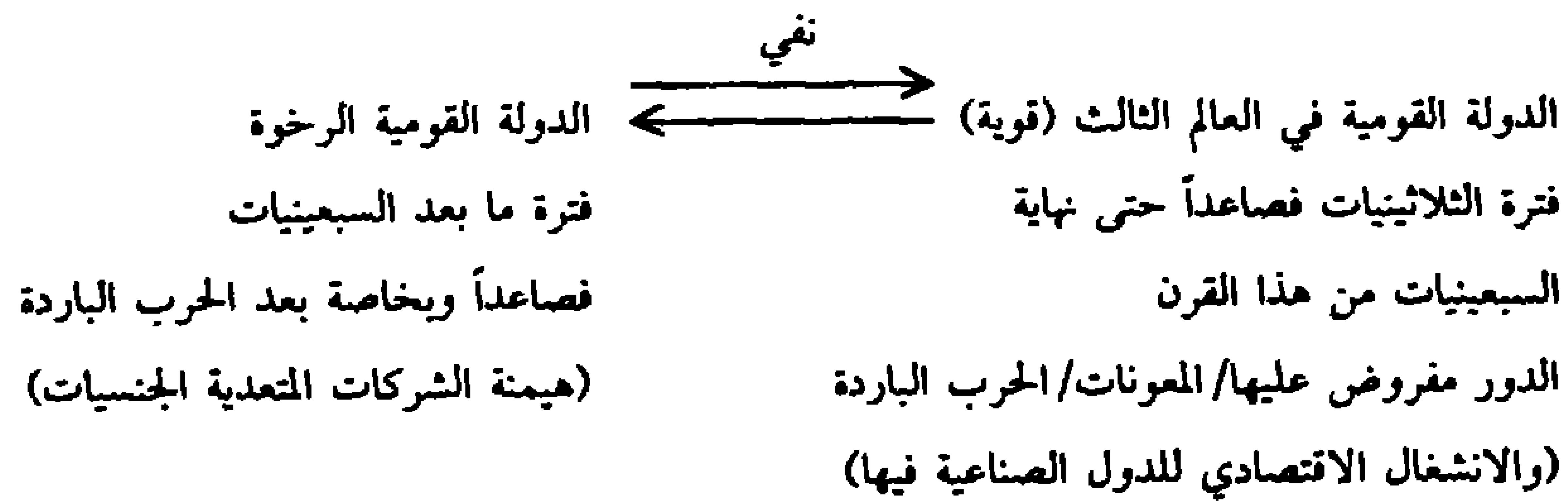
الصلة بالشركات المتعدية الجنسيات

ولا زالت القوة المحركة نفسها لتغير وظائف الدولة القومية في البلدان المتقدمة

(*) أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود.

هي القوة القديمة نفسها، أي التطورات التقانية وتطبيقاتها، وصلة ذلك بالفئات الاجتماعية (العمال والمجتمع عموماً) والتركيبة الاجتماعية (الطبقة المسيطرة) لسلطة الدولة. الدولة القومية في البلدان المتقدمة (الغربية تحديداً) لا زالت قوية وإن تغيرت بعض من وظائفها أو أهمية بعضها، وتبقى دائماً تلك الدولة مرتبطة بطبقة بعينها مسيطرة، هي الآن «الشركات المتعدية الجنسيات». إنها دولة «الرأسمالية ـ الكوكبية»، كما يسميها إسماعيل صبري عبد الله.

٢ ـ نموذج الدولة ـ القومية في البلدان المتخلفة (العالم الثالث): نموذج الدولة الرخوة.



ويلاحظُ أن هذا النفي وتلك الأدوار مصدرها وقواها قادمة من الدول المتقدمة.

٣ ـ نموذج الدولة الصهيونية؛ وتبقى الدولة الصهيونية مع ذلك استثناءً من هذا القانون. إنها وعلى الرغم من العولمة وسيرورتها وقواها التقانية والإنتاجية والأسواق وآلياتها من الشركات المتعدية الجنسيات، لا زالت دولة قوية غير رخوة مقارنة بالدول العربية المجاورة. إنها دولة تقبع، فوق ذلك، في قلب مشروع العولمة، ولكن بمشروع خاص بها هو «الشرق أوسطية».

ونحن وإن كنا نشاطر الباحث في تحفظه على العولمة ومضامينها ومسألة حتميتها، فإننا نود أن نثير بعض النقاط والأسئلة والتي نهدف من ورائها إثراء الجدل والحوار حول الموضوع، وبخاصة مسألة أثر العولمة في الدولة.

بداية نود أن نقول إن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدولة هي من المواضيع المطروقة في العلاقات الدولية وأدبياتها منذ نهاية الخمسينيات وتتواصل بقوة مع بداية السبعينيات وحتى الآن. ونذكر في هذا السياق أن جون هيرز (John Herz) في نهاية الخمسينيات ألمح بقوة إلى احتمال انقراض دور الدولة على ضوء التطورات التقانية، وبخاصة في مجال الأسلحة. ومع أن جون هيرز قد راجع فكرته تلك في بداية الستينيات، إلا أنه شدد على أن الدولة ـ القومية ومع تعرضها للتحديات التقانية

والاقتصادية والنفسية، قد تواجه تقلصاً في دورها[1]. إضافة إلى ذلك، فإن كلاً من ريموند فرنون (Raymond Vernon)، وهاري جونسون (Harry Johnson) قد ذكر في بداية السبعينيات أن التطورات الاقتصادية والتقانية قد قوضت الأساس الاقتصادي للدولة القومية، مما يتطلب أن تفسح المجال للشركات العالمية في إدارة الشؤون الاقتصادية[2]، وأنها على أية حال إن لم تفعل هذا عاجلاً فستفعله آجلاً تحت ضغط الصراع مع تلك القوى الاقتصادية عبر القومية (الشركات المتعدية الجنسيات) والذي سيكون لصالح الأخيرة في المدى الطويل[3].

وهكذا فإن ما يتعلق باتجاهات الدولة، قوتها وضعفها، وعلى ضوء التحولات العالمية الاقتصادية والتقانية ليس أمراً جديداً. إن ما استجد هو تزايد تلك القوى التقانية والاقتصادية وانكشاف الستار أمامها مع زوال الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية ومنظومتها والتي لا شك تتصل بتلك التحولات التقانية والاقتصادية ذاتها. وإذا كانت أدبيات العلاقات الدولية تشير إلى انحسار دور الدولة ووظائفها وقوتها منذ نهاية الخمسينيات، وبخاصة منذ السبعينيات لهذا القرن، وعلى ضوء التغيرات التقانية وآثارها الاقتصادية والإنتاجية والمعلومات، يمكننا أن نطرح المسألة التي تهمنا في ورقة د. جلال أمين (العولمة والدولة) على النحو التالي:

بناء على المنهج المادي المستخدم والذي يشير إلى أن مسار «الدولة» تاريخياً كان على النحو التالي (الدولة ـ الإقطاعية ← الدولة ـ القومية ← الدولة ـ الشركة المتعدية الجنسية) وصلته بالتحولات والقوى التقانية والاقتصادية والمالية، فهل تمثل الدولة ـ الشركة المتعدية الجنسية سقفاً للتاريخ لا يمكن تجاوزه، أم بداية لتاريخ آخر لنوع «ما» من «الدولة»؟ وبالتالي ما هو مستقبل دولة ما بعد الدولة ـ الشركة المتعدية الجنسية؟ هل يمكن التنبؤ بطبيعتها واتجاهاتها وهويتها والقيود عليها، وممن؟ ثم بعد هذا كله، ماذا

---

(١) حول آراء جون هيرز عن الدولة وعلاقة ذلك بالتطورات التقانية، بما في ذلك وتراجعه عن بعض آرائه، انظر: John H. Herz, «The Territorial State Revisited: Reflexions on the Future of the Nation-State,» in: James N. Roseneau, ed., *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: Free Press, 1969), pp. 76-89.

(٢) حول آراء ريموند فرنون عن الدولة القومية والعوامل غير القومية الاقتصادية، انظر: Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprise* (New York: Basic Books, 1971), esp. p. 273.

(٣) حول آراء هاري جونسون في الصراع بين الدولة القومية والقوى الاقتصادية غير القومية ولصالح الأخيرة على المدى البعيد، انظر: Harry G. Johnson, *International Economic Questions Facing Britain, the United States and Canada in the 1970's* (London: British-North American Research Association, 1970), esp. p. 24.

بعد؟ إلى أي عالم وما هو طبيعته، وهل هو عالم من نوع آخر، أم هناك احتمال لعودة على بدء؟ وما هي القوى المحركة لذلك، هل ستبقى التقانة والإنتاجية والأسواق، أم ماذا؟

نسوق تلك الأسئلة لأن المنهجية المادية تواجه مشكلة بنائية في ذات المنهج، وهي أن «الحالة النهائية»، والتي تمثل التركيبة (Synthesis) تمثل في الوقت نفسه الأطروحة (Thesis) في مرحلة لاحقة، وهو ما يعني أننا في مرحلة قادمة سنشهد حالة «الدولة» أو سلطة «ما» غير تلك المرتبطة بالشركات المتعدية الجنسيات حتى ولو بعد قرن أو أكثر من الزمن. لذلك فإن الدراسة تقف عند «الدولة ـ الشركة المتعدية الجنسية» ساكتة عن المستقبل، وتلك مشكلة تتعلق بالمنهج في الأساس. لا أعتقد أن الدكتور جلال أمين يحاول إنقاذ النظرية الماركسية من مأزقها كما فعل لينين عندما أضاف «الإمبريالية» كأعلى مراحل الرأسمالية، أو كما يفعل أو يحاول أن يفعل إسماعيل صبري عبد الله في استخدام «الرأسمالية العالمية» كمرحلة أعلى «لما بعد الامبريالية».

يثير هذا مسألة أخرى تتعلق بالدولة ـ الصهيونية. جميل أن يلاحظ الدكتور جلال أمين تلك الحالة الخاصة والاستثنائية للدولة الصهيونية من القانون المادي الجدلي. إنها دولة تتعارض وذلك القانون من حيث الاتجاه العام؛ ذلك أنها ليست الدولة «الرخوة» كما هي حالة الدولة القومية في البلدان العربية أو في العالم الثالث، ولا هي «الدولة القومية» القوية في البلاد الصناعية المتعدية (الغربية تحديداً). وإذا كانت تلك حالها فأي قانون نطبق عليها؟ أي قانون في إطار العولمة يمكن أن ينطبق عليها؟ من هي تلك القوى التي تجعل من تلك الدولة استثناءً على هذا النحو؟ وإذا كان الأمر صحيحاً، فكيف لنا أن ندرس اتجاهات تلك الدولة ـ الصهيونية على ضوء مسيرة العولمة؟

وتبقى بعد هذا مسألة أخرى، تتعلق بالعولمة والدولة العربية ومقاومة العولمة باعتبارها نمطاً من الحياة والتقانة والقيم الغربية، يعني في النهاية إزاحة أو إزالة القيم والأنماط والتقانة ذات الصلة بالحياة والحضارة للأمة العربية.

أولاً، فعلى الرغم من القول بأن الدولة العربية هي «دولة» أصبحت معولمة تقع ضمن تصنيفات الدولة ـ الرخوة، إلا أن نظرة إلى تلك الدولة ـ العربية في شتى الأقطار العربية، تفصح عن أنها لم «تُعولم» بشكل كامل. إنها تبدو معولمة أكثر في قطاعات الاقتصاد والتجارة والمال والاستثمارات والاتصالات، ولكنها تبدو معولمة بدرجة أقل في إطار الأفكار والمعلومات (وإن كانت مخترقة ووسائل الاختراق متوفرة)، وبخاصة في إطار حرية الاعتناق للأفكار وتبادلها على نحو صريح ومؤسسي. كذلك فإنها أقل بكثير من حيث العولمة في ما يخص العلاقة بين الدولة

والمجتمع في إطار التوجهات الديمقراطية وحقوق الإنسان... الخ (على رغم التحفظات عليها).

لم تتم بعد عملية عولمة تلك «السلطة/ الدولة»؛ فهل ستتم عولمتها لاحقاً؟ أم ستبقى عنيدة عصية على ذلك؟ السلطة/الدولة في البلدان العربية جميعاً تقوم تقريباً على عصبيات بعينها سواء بسيطة أو مركبة، فهل نشهد استبدال تلك العصبيات/السلطة بقوى اجتماعية أخرى، وما هو نوعها إن حدث ذلك؟ أم أننا سنشهد استمرار تلك العصبية وتثبيت أقدامها مع عولمة القطاعات الأخرى؟ وإذا استمرت عولمة القطاعات الأخرى في الدولة العربية، باستثناء السلطة وعصبتها، فهل تستطيع أو هل تقوى على الصمود وإلى أي مدى؟

وإذا كانت الدولة/السلطة في البلدان العربية لم تلحقها عولمة تذكر في إطار العلاقة بين السلطة/المجتمع وفي إطار استمرار العصبيات، فهل مرد ذلك إلى تردد «العولمة ـ المرجعية» وعدم الرغبة في التقدم على ذلك الطريق باعتبار أنه يتعارض ومصالحها وترى ضرراً في حدوثه[٤].

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يا ترى إذا رغبت تلك الشركات العملاقة ـ وفي إطار مراكزها الحاضنة من الدول الغربية وبتوافق حاجاتها في المنطقة العربية ـ في عولمة السياسة في البلدان العربية، فهل تستطيع أن تنجح بذلك، وإلى أي مدى، وبأي اتجاه (التفتيت أم الدمج؟)

ثانياً، إذا كانت الدولة ـ العربية مُعولمة إلى هذه الدرجة، بحيث لا يعوّل عليها في مقاومة العولمة، فمن يا ترى يقوم بتلك المقاومة؟

إذا كانت الدولة العربية معولمة بدرجة كبيرة، وبدرجة أكبر، ولربما نتيجة لذلك، في قطاعات مهمة منها القوى الاقتصادية (رجال الأعمال والطبقة التجارية والصناعية والمالية... الخ)، وبعض القوى الموصوفة بالمثقفة، وحتى قطاعات غير قليلة من المجتمع، وإن كان في الشكل والمظهر، فمن هي يا ترى تلك القوى المعوّل عليها أن تقوم بدور المقاومة للعولمة الغربية؟ طبعاً هناك فئات مثقفة لا زالت ملتزمة تجاه أمتها وقيمها وثقافتها (ولا شك أن د. جلال أمين مثال بارزٌ لها)، ولكن

---

(٤) حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التحول الديمقراطي في البلدان العربية: انظر: **Guilain P. Devoeux, *The United States and the Challenge of Democratization in the Arab World* (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1996).**

كما وردت في مراجعة للكتاب نفسه في: نهى المكاوي، إشراف، «الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في العالم العربي،» عرض وتحليل خالد فريد سويلم، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣، حيث يشار إلى تفضيل أمريكا للاستبدادية في البلدان العربية.

السؤال: كم من «جلال أمين» لدينا، وما هو حجم تلك الفئة، وما هي إمكاناتها، وهل تستطيع القيام بذلك الدور وبمعزل عن القوى الأخرى في الدولة العربية وفي جميع البلدان العربية، وبخاصة أن تلك القوة المثقفة، على فرض وجودها، تقع هي الأخرى تحت هيمنة الدولة وتهميشها لها.

وإذا كانت العولمة قديماً وحديثاً ومستقبلاً مرتبطة بقواها المحركة المتمثلة بالتحولات والتقدم التقاني وارتباطه بالإنتاجية والأسواق، فما الذي يستطيع المثقفون العرب الملتزمون بروح المقاومة أن يفعلوه، وحالة تلك التحولات التقانية وصناعة التقانة في البلدان العربية تبدو في وضع جنيني ومتخلف كما يذكرنا د. انطوان زحلان، بل إن هؤلاء المثقفين يقفون مذهولين، دونما قوة أمام نزع قدر من تلك القوة التقانية من بعض البلدان العربية، وأمام استمرار الحصار والتجويع لعدد منها، بينما الدولة الصهيونية تمضي قدماً في إكمال مشاريعها و«حالتها الاستثنائية» كما يقول د. جلال أمين.

إن إمكانية المقاومة للعولمة مرهونة على ما يبدو بعدة أمور منها مستقبل الدولة العربية نفسها وسلطتها الاجتماعية وصلتها بالقوى المحركة لـ «العولمة»، من حيث امتلاك قدر ومستوى معقول منها، وكذلك بالتعاضد مع الثقافة والقيم وروح المقاومة المتأصلة في ثنايا هذه الأمة وحضارتها ومثقفيها. إننا نشيد بتلك الروح والثقافة الملتزمة بالمقاومة لدى د. جلال أمين.

تعقيب (٢)

موضي الحمود(*)

لقد بات من الصعب حصر العولمة كحالة أو كظاهرة في نطاقها الاقتصادي البحت، وإن بدا هذا الجانب سائداً في الجوانب الثقافية والأيديولوجية الأخرى. كما أنه من المؤكد أن العولمة قد أثرت تأثيراً كبيراً في دور الدولة حيث أعادت تشكيل سمات هذا الدور وحدوده، حتى أصبح التخوف من هذا التأثير ظاهراً وربما متمثلاً في الرفض التام لقبول هذه الظاهرة أو التفاعل معها.

وهذا ما لمسته في ورقة د. جلال أمين أو هكذا كانت قراءتي لها. فقد أوضح الكاتب معالم هذا التحول في دور الدولة، وسأركز هنا على دور الدولة في العالم الثالث والذي نحن جزء منه، حيث كانت الدولة تسيطر عبر جهود التخطيط المركزية وترسم التوجهات العامة المحددة للتنمية في مجتمعاتها، وتتبنى مبادىء الاشتراكية في أغلبها (وبخاصة الدول العربية)، وتحمي صناعاتها وتدعمها، وتقدم معظم خدماتها مجانية لمواطنيها وخصوصاً خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، ثم تحولت إلى دولة تخلت عن أدوارها واهتمت بخلق البيئة الصالحة للشركات الكبرى العابرة القارات، وفككت نفسها بنفسها بدعوى العمل بآليات السوق الحرة، وفتحت أسواقها بلا قيود ـ إلا ما ندر ـ لمنتجات العالم الغربي السلعية والخدمية والثقافية. وأصبحت هذه الدول بطبيعتها الرخوة أداة للعولمة وأجهزتها من شركات كبرى وأجهزة مخابرات عالمية ومؤسسات دولية رديفة.

لقد وُفق الكاتب كثيراً في شرح التغير في دور الدولة وتحوله، وفي متابعة ظاهرة العولمة وتاريخها ومنطلقاتها وآلياتها وانتشارها في العالم الحالي عبر الاتفاقات الاقتصادية والتطور التقاني والإعلامي، وموقفنا نحن كدول عربية من كل ذلك.

(*) تشغل منصب نائب مدير جامعة الكويت للتخطيط.

ولكن الحماس كان ظاهراً في الورقة للحفاظ على دور الدولة التقليدي والدعوة كانت صريحة للتصدي للعولمة إن لم يكن لأجلنا فلأجل الأجيال القادمة. كما كانت الدعوة عامة لعدم الاستسلام والتسليم بحتميتها الظاهرة. وقد أتفق في بعض الجوانب مع الورقة ولكنني بالتأكيد اختلف مع الفكرة الأساسية التي تنادي بها، بل انني أتساءل: هل لا زال بيننا من يحلم بإمكانية تحقيق ذلك؟ وهل لا زال هناك من لا يريد أن يفيق من حلمه على الواقع الحالي الذي يصدم بقوة كل من يفتح عينيه، ويراجع ما وصلنا إليه!! ليست هذه بالطبع دعوة لرفض هذا الواقع أو التحلل منه وإنما لنعي حقيقته، لعلنا نسعى إلى تغييره بأي أسلوب، حتى وإن كانت العولمة هي السبيل، ولكن في حدود التواؤم الإيجابي مع معطياتها وأسسها، على حد تعبير د. محمود عبد الفضيل.

الدول العربية في معظمها ومنذ تحررها من براثن الاستعمار بأشكاله وجنسياته، وخلال ما يقرب من نصف قرن أو أقل، كما ذكرت، تبنت أنماطاً للتنمية ارتكزت في معظمها على النموذج المركزي في التخطيط، والاشتراكي في توزيع الثروة، والحمائي في الحفاظ على الصناعات الوطنية، وقد تكون درجة الانحراف عن هذا النموذج بسيطة بين دولة وأخرى، إنما تبقى معظم هذه النماذج سائدة حتى وقتنا الحالي في الكثير من دولنا العربية، فماذا كانت النتيجة؟ لعلها تتمثل في مجموعة من المؤشرات يمكن ذكر بعضها، على سبيل المثال، وبحسب توفر المعلومات من مصادر الأمم المتحدة، هي:

١ ـ مجتمعات بشرية تنمو بمعدلات تعد من أعلى المعدلات العالمية، وتبلغ نسب الشباب فيها في الفئة العمرية (من ١ ـ ٢٤ سنة) في المتوسط ٦٠ بالمئة من إجمالي السكان، وهذا هو الأمر المقلق لأي مخطط، ولأي طرف مسؤول عن التنمية في هذه المجتمعات، وبخاصة إذا ارتبطت معدلات النمو المتزايدة هذه بمعدلات أخرى سالبة أو متدنية في الجوانب الاقتصادية والإنتاجية.

٢ ـ يتدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية نحو المستويات الأكثر انخفاضاً في العالم، إذ بلغ هذا المتوسط على سبيل المثال ٤٦٤ دولاراً أمريكياً في اليمن، و٨٣٧ دولاراً أمريكياً في مصر، وتعدى الألف بقليل في كل من سوريا والأردن (١٠٥٩، ١٠٥٤ على التوالي). ولم تشذ عن ذلك إلاّ بلدان الخليج لظروف الوفرة النفطية. وهناك ٧٣ مليون عربي تحت خط الفقر.

٣ ـ سجلت الأمية أرقاماً ونسباً رهيبة ومفزعة تمثلت في بعض الدول مع بداية التسعينيات بنسبة ٢٢ بالمئة في البحرين، و٥١ بالمئة في مصر، و٤٠ بالمئة في العراق، و١٩ بالمئة في الأردن، و٢٧ بالمئة في الكويت، و٣٧ بالمئة في السعودية، و١٩ بالمئة في لبنان، و٦١ بالمئة في اليمن، وذلك من إجمالي سكان هذه الدول. وبصفة عامة

هناك ٦٠ مليون عربي أمي.

٤ ـ تضاءلت نسبة المنفق على التعليم والصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي في معظم الدول العربية ولم ترتفع في أحسن أحوالها عن ٦ بالمئة بالنسبة للتعليم، و٩ بالمئة بالنسبة للصحة في حين تزايد الإنفاق العسكري للدول نفسها عن ٢٠ بالمئة ولم يقل عن ٤,٦ بالمئة وذلك بالنسبة للدول التي توفرت بياناتها.

٥ ـ تضاعفت الديون الخارجية لكثير من الدول العربية حتى تراوحت بين أعلاها (٣٧ مليار دولار أمريكي) في مصر، وأقلها في لبنان (٣٥٧ مليون دولار أمريكي).

وهذه مؤشرات تدل على أن نمط التنمية السائد لم يسفر إلاّ عن دول تئن تحت وطأة كوابيس الفقر والتخلف والأمية، وإن بدرجات متفاوتة، وتخضع تماماً للقهر السياسي. **فلا النمط الرسمي للتنمية قد أسفر عن واقع تنموي حقيقي، ولا دعوات التكامل والقومية قد أحدثت تكاملاً حقيقياً لشعوب هذا الوطن أو منعت الصراعات بين دوله. ولا أصبحت اقتصادات الوطن العربي في معظمها اقتصادات متكاملة. بل على العكس، فهي اقتصادات تنافسية بديلة يشهد أغلبها اختلالات هيكلية تتمثل في اعتماد معظمها على سلعة واحدة أو سلع قليلة جداً لا يمكن أن ترتفع بمعدل التنمية في الأجل الطويل أو حتى تحقيق الاستقرار على المدى القريب.**

لذا يمكن القول إن الدعوة لمحاربة كل ما يأتي به العالم الآخر (والغربي على وجه التحديد) لن تخلق بالضرورة قوى دفع ذاتية تساهم في رفاه شعوب هذه الدول، كما انه ليس بالضرورة أن يؤدي الانفتاح الكامل على العولمة إلى التنمية الحقيقية المنشودة، فالأمر يحتاج كثيراً إلى إعمال العقلانية التي نادى بها الكاتب في ورقته. والعقلانية يجب أن تكون أساساً لقبول العولمة، لا لرفضها، وللاستفادة من عناصرها البناءة وليس لأنها ستعني بالضرورة الهدم.

كما تقتضي العقلانية ألا نرفض كل ذلك بدعوى أن الحرية شكلية وأن التخطيط سيكون لصالح الشركات الكبرى، وأن الديمقراطية هي تعبير صوري ليس إلا. هذه في رأيي دعوة مجحفة تعارض العقلانية والعلم، في ما تطرحه العولمة من منطلقات. فلماذا ننظر أساساً إلى العلم والعقلانية كضدين متناقضين في هذه القضية في الوقت الذي نجحت فيه كثير من الدول الأخرى بخلق مترادفات منها ضاعفت معدلات نموها وعلى الأخص دول شرق آسيا والصين واليابان.

ولعل العقل والمنطق يفرضان علينا في المرحلة الحالية التأمل في حصاد السنوات السابقة والتفكير في كيفية الخروج من **مأزق اللاتنمية أو التنمية الصورية التي عشناها في ظل مفاهيم أيديولوجية متعددة لم تفرز إلا واقعاً صعباً**. ونحن لذلك نحتاج إلى

إعمال العقل والعلم والانفتاح على العالمية، ولكن في الحدود التي تمكننا من الاستفادة منها وفي مجالات يمكن تحديدها والتركيز عليها، ونذكر منها في شأن دور الدولة والتحول المطلوب فيه على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ ـ تخفيض قيود التخطيط المركزي وتدعيم آليات السوق الحرة، لعل ذلك يعيد شيئاً من التوازن بين القطاعين العام والخاص ويعيد الاعتبار لمفاهيم الكفاءة الاقتصادية والإدارية في استثمار الموارد وتشجيع القطاع الخاص ـ المحلي أو بالمشاركة مع رأس المال الأجنبي ـ بأن يلعب دوره دون الانزواء خلف الحماية الحكومية، والإدعاء بهيمنة الدولة وسيادتها.

ب ـ الاستفادة الحقيقية بما تتيحه التقانة من آفاق علمية ومعلومات وبما يدعم الجهود الانتاجية ويضاعف طاقات العمل ومخرجاته. وهذا أمر يتطلب إعادة النظر في الانفاق على التعليم وتعظيمه، والاهتمام بمخرجات هذا التعليم وحسن توجيهها، كما يتطلب الاستفادة من ظاهرة تبادل المعلومات والأفكار إلى أقصى حد حتى وإن كان بالقدر الذي يسمح به الآخر (وبخاصة المعلومات المهمة والجيدة) والمتاحة عبر الإنترنت حيث إنه بالتأكيد لن نصل إلى المعلومات العالية الحساسية، كما أوضح د. محمود عبد الفضيل.

ج ـ عدم المبالغة في الخوف من أن ثقافتنا ستنتهي، وإنما يمكن الاستفادة من امتزاج الثقافات وتصارعها، ولعل الصراع الدائر بين الثقافة الأوروبية والأمريكية والذي انعكس بوضوح أثناء المداولات حول (الغات)، قد أرسى فضيلة الحوار وتأكيد المصالح وليس إلغاء الآخر.

د ـ على الرغم من احتمالات إعراض الشركات العالمية عن العمالة العربية المنخفضة الكفاءة (كما اتضح من ارتفاع معدلات الأمية في الوطن العربي وانخفاض المعدل على الإنفاق على التعليم والتدريب)، وبالتالي تأثر جزء ليس بالبسيط من هذه القوى، إلا أن الضغوط التي تفرزها العولمة على الدول هي السبيل الوحيد إلى حفز دولنا على تهيئة مواطنيها وتعليمهم وتدريبهم لمواجهة كل ذلك.

هـ ـ لا شك في أن معظم الاقتصادات العربية اقتصادات صغيرة بطبيعتها ولكنها بالطبع ستستفيد من تخفيض حدود انتقال رؤوس الأموال إليها وتخفيف الضرائب على منتجاتها، على الأقل في نطاق السوق العربي، وهذه ميزة لا يمكن إغفالها.

وأخيراً يجب ألا نغفل أن العولمة تجري في الدول الكبرى ولحماية مصالحها، كما تتمثل في صراع المصالح الأمريكي/ الأوروبي/ الياباني، ولكنها بالتأكيد تؤثر في العالم ككل، ولا نستطيع نحن عزل أنفسنا عنها أو الإدعاء بأنها وجدت لضربنا.

والسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هو: هل لدينا بديل آخر، حتى وإن نحن نجحنا أو تحمسنا لدعوة الرفض هذه؟

وختاماً أرى أنه من الأوفق أن نقر بأن «التغيير قادم فلنجعل منه حليفاً لنا وليس عدواً، وأنْ ننتهزه كفرصة ولا ننظر إليه كخطر ونتبناه كحاجة وليس إجباراً»، كما قال كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة. وليس أمامنا إلا هذا السبيل وعلينا ألا نتأخر، بل أن نوحد جهودنا وذلك ضمن التنسيق العربي الممكن إن لم يكن في الجانب السياسي (لصعوبة تجاوز بعض إشكالاته في الوقت الحالي) فعلى الأقل في الجانب الثقافي والعلمي وفي مجال حقوق الإنسان وفي الحقل الاقتصادي.

تعقيب (٣)

نيفين مسعد(*)

النقطة **الأولى** من نقاط اتفاقي مع الورقة تأصيل المؤلف لجذور العولمة ورده لها إلى ما لا يقل عن خمسة قرون، فالنظام الرأسمالي نظام غلوبالي بطبيعته، يدفعه لهاثه وراء الأسواق إلى التجاوز المستمر لحدوده، مع ما يستدعيه ذلك من تطوير آليات الاستعمار والتتبيع. لكن يظل الفارق بين أبعاد ظاهرة قبل قرون خمسة وأبعادها اليوم هو الفارق نفسه بين العولمة والدولية، أو بين تفاعلات تكون الدول هي أطرافها الأساسية، وتفاعلات لا تتطابق مع أفعال الوحدات الدولية سواء بأن تجبّها أو بأن تقصر دونها.

ومن نقاط اتفاقي الأخرى مع الورقة تشخيصها أزمة الدولة. وعندما أقول الدولة، فإنني لا أعني نمطاً معيناً من الدول، كون الأزمة تطال كل أنماط الدول، وتطرح نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط. فإذا كانت أزمة الدولة الماركسية اللينينية هي أزمة انهيار النموذج، فإن أزمة الدولة الليبرالية الديمقراطية هي أزمة الحزب السياسي الذي هو عماد تعدديتها، بينما تتمحور أزمة الدولة البيروقراطية الإيماجية حول ضعف الفعالية والعجز عن بناء قطاع عام قادر. ولأزمة الدولة، بأنماطها المختلفة وعلى تنوع درجة تطورها السياسي ومستوى نموها الاقتصادي، مصادرها الداخلية ومصادرها الخارجية. ففي الداخل انتجت سياسات التحرير الاقتصادي ارتخاء في قبضة الدولة على أصولها، فلم تعد علاقتها بها علاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارته. وأفرزت ثورة الجماعات السلالية وصحوة الولاءات الإثنية تعطيلاً لسيادة الدولة على أجزاء من إقليمها تضيق أو تتسع حسب مقتضى الحال. وفي الداخل أيضاً أدى نمو المجتمع المدني إلى سحب بعض الوظائف من الدولة وإيلائها لفاعلين بازغين. بدأت الظاهرة في مجالات الصحة

(*) تشغل منصب أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

والتعليم والنقل والمواصلات والبريد، ثم امتدت إلى إدارة السجون وتقديم خدمات الأمن الخاصة. وفي الخارج أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل الكيانات الاتحادية. وأنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومة، بل وتحكمت في نوعية هذه المعلومة حتى بدأنا نعاصر الحديث عن الثقافة العالمية التي هي، وبحكم الضرورة، الثقافة الأمريكية. وفي الخارج أيضاً فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية، وقرنت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها أو منعها بالتربية على الديمقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الإنسان. وفي الخارج ابتدع أخيراً حق التدخل الإنساني، أو إن شئنا دقة التعبير، أعيد إحياؤه لكن في قالب جديد وبمزاجية شديدة. مثل هذا الحق يعبر في تقديري عن أحد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموماً من حيث تأثيره في سيادة الدول ـ بعض الدول ـ خصوصاً ـ لماذا؟ لأنه أولاً غير منضبط ولا مقنن، ولأنه ثانياً يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد الانهيار السوفياتي العظيم، ولأنه ثالثاً في الحالات التي طبق فيها وبالذات في وطننا العربي لم يحل المشكلات الإنسانية التي وقع من أجلها، بل فاقمها، بل وابتدع المزيد منها. ويكفي أن نستدعي إلى الذاكرة الفوضى الضاربة في شمال العراق وفي الصومال، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل الوحدات الدولية المتدخلة هنا وهناك، هذا دون الحديث عن الخرق الصريح والواضح حتى لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. أشير هنا فقط إلى أن القرار رقم ٦٨٨ الشهير الخاص بالعراق لم يتضمن النص على إنشاء جيب آمن في الشمال ولا منطقة حظر جوي في الجنوب، لكنه دعا لاحترام حقوق الإنسان ولتعاون هيئات الإغاثة الدولية، ومع ذلك أقيم هذا وأقيمت تلك، وجرى توسيعهما بشكل اعتباطي محض. ومن الأمور التي تدعو إلى السخرية، أنه عندما كان يقع احتجاج أمريكي على ممارسة العراق سيادته في الشمال، كان يجري تعميق منطقة الحظر الجوي في الجنوب.

ومن نقاط اتفاقي أخيراً مع الورقة ربطها بين العولمة والتفكيكية، وهو ربط يهدف إلى تثبيت النسبية كحتمية وتكريسها كسياسة على نحو يبطل تمرد دول العالم الثالث على ازدواجية المعايير الدولية ويجرده من منطقه. فطالما أن لكل حالة خصوصيتها، ولكل وضع قوانينه، ولكل تطور شأنه، فإن هذا يلغي كل احتمال للمقارنة بين الحالات والأوضاع والتطورات لأنها مختلفة بطبيعتها. فنقبل إثارة قضية الأكراد في العراق كتعبير عن انتهاك الدولة لحقوق الإنسان، ونقبل في الوقت نفسه قمع تركيا لأكرادها وملاحقتهم حيثما حلوا تعبيراً عن حق الدولة في حماية أمنها القومي، أو نقبل إدانة الحق الأصيل للشعب الفلسطيني في مقاومة المحتل ونرميه بالإرهاب، ونرفض في الوقت نفسه مجرد لوم إرهاب الدولة الصهيونية ومستوطنيها وآلتها العسكرية ضد المدنيين العزل وأسرى الحروب، ناهيكم عن رموز المقاومتين

الفلسطينية واللبنانية. هذه حالة وتلك أخرى، وهذا وضع وذاك آخر، ونحن نسهم أحياناً دون أن ندري، وربما كنا ندري أحياناً، في تعميق مبدأ النسبية في العلاقات الدولية عندما نتبنى خطاب ما بعد الحداثة بتمرده على كل التعميمات ورفضه كل القواعد والنظريات، بل وإنكاره للتقدم العلمي نفسه بدعوى أنه يسهم في إشعال الحروب.

تلك نقاط شئت أن أطورها وأعمّقها وأسجل اتفاقي مع كاتب الورقة واتخذها مقدمة لنقاط أخرى لي فيها رؤية مختلفة. النقطة الأولى هي الخاصة بالعلاقة بين الدولة والطبقة، فالورقة تؤكد أن الدولة هي دائماً وأبداً أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى. وتلك مقولة ماركسية شائعة تنطلق من فكرة التماهي بين الطبقة الرأسمالية والدولة. اختلف مع هذا الإطلاق الذي لم يعد محل اتفاق حتى بين الأجيال الماركسية الجديدة التي أقرت بسعي الرأسمالية إلى السيطرة على الدولة لكنها لم تجعلها هي والدولة شيئاً واحداً. ولقد جاءت تجارب وصول بعض الأحزاب الاشتراكية إلى السلطة في عدد من بلدان أوروبا الغربية لتعزز هذا الرأي وتفيد أن تصميم السياسات العامة لا يخدم بالضرورة مصالح الطبقة الرأسمالية، ولتحتفظ للدولة بمساحة من الاستقلال النسبي عن الطبقة الرأسمالية. وعلى صعيد آخر، فإن إطلاق التحليل الماركسي التقليدي الذي ارتبط في حينه باستقطاب حاد بين الرأسمالية من جهة، والبروليتاريا من جهة أخرى، بات يحد منه اليوم نشاط هيئات المجتمع المدني ومؤسساته، وفي طليعتها النقابات المهنية التي تفاوض وتناور وتضغط لانتزاع شروط أفضل للجماعات التي تمثلها تارة من مواقع المعارضة، وأخرى من مواقع الحكم. ثم هل أشير أيضاً إلى أن صعود القوى الفاشية في روسيا وفي إيطاليا واحتمال مشاركتها في السلطة قد يعيدنا إلى أجواء الثلاثينيات عندما تسلقت الفاشية على أكتاف الرأسمالية، أي وظفتها لصالحها وليس العكس؟

النقطة الثانية هي الخاصة بمستقبل الدولة في ظل العولمة، والسيناريو الذي تتبناه الورقة وترشحه هو الخاص باختفاء الدولة لصالح الشركات المتعدية الجنسية. ومرة أخرى، فإن فكرة تلاشي الدولة أو اختفائها هي بدورها من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، قال بها ماركس، وقال بها الفوضويون، ومع ذلك لم تنته الدولة ولم تتلاش، وهذا في حد ذاته يشكك في المنطلقات التي أتى بها الطرفان. وبالتطبيق على العقد الأخير من القرن العشرين، فإن سيناريو اختفاء الدولة لحساب الشركات المتعدية الجنسية، هو طرح مبعثه الاعتقاد في أن الدولة القومية فقدت وظائفها على شتى الصعد، ومنها الصعيد الاجتماعي، لكنني أتصور أن تدخل الدولة لإصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق، أي أداؤها للوظيفة الاجتماعية، غدا أمراً هو ألزم وأوجب ما يكون. فالدولة هي وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة ولا أقول حتى المتصارعة. والدولة هي وحدها

القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية القومية وعبر القومية من جهة، والأفراد المجردين من كل سلاح في مواجهتها من جهة أخرى. وإذا كنا اليوم نتحدث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته، فإننا نتحدث في اللحظة نفسها عن الحاجة إلى الوظيفة الاجتماعية للدولة. يصدق هذا التحليل بالأساس على دول العالم الثالث الحديثة الوفود إلى الساحة الرأسمالية، والتي أورثها إطلاق قوى السوق مشاكل جسيمة لا قبل لها بها، لكن دول العالم المتقدم العريقة في التقاليد الرأسمالية غير معفية بالكامل من مشاكل من النوع نفسه. إن في دول الاتحاد الأوروبي ما لا يقل عن ١٨ مليون عاطل، كما أن ١٧ بالمئة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، هذا علاوة على المئات ممن يقذف بهم تقدم عمر القارة العجوز إلى خارج سوق العمل، وأوضاع مثل هذه من شأنها أن تجعل من حياد الدولة جريمة لا تغتفر في حق من يطلبون عونها ويحتاجون إلى حمايتها. إن آخر وثائق البنك الدولي، وهو من ألد أعداء الدولة، يبعث إلينا برسالة غاية في الأهمية والقيمة: رسالة الدفاع المجيد عن الوظيفة الاجتماعية للدولة. ففي تقرير البنك الدولي الذي يحمل عنوان «الدولة في عالم متغير» والصادر قبل بضعة أشهر، تمسك باستمرار الدولة، وفي الوقت نفسه حرص على تفعيل دورها. وفي هذا الخصوص يعيد البنك استخدام مفهوم الحكم الجيد (Good Governance) الذي صكه في تقريره لعام ١٩٩٠ كقرين لدولة الألفية الثالثة، ويضع ثلاثة شروط أساسية لتحقيق جودة الحكم هي: «١ ـ إنشاء مؤسسات قطاع عام قادر، ٢ ـ الحد من الفساد والتصرفات التحكمية للدولة، ٣ ـ تسهيل العمل الجماعي الدولي».

ثم ماذا عن الوظيفة الثقافية للدولة، وهي وظيفة غابت عن الورقة على رغم إلحاحها؟ إن العولمة بقدر ما تولد مشاعر التقارب والتجانس والتشابك بين الثقافات، تعزز مشاعر التمايز والخصوصية وتؤكد الحدود بين هوية وأخرى. ومن هنا حيرة المحللين بين الحديث عن حوار الحضارات وتصارعها فيما تجعل العولمة شيئاً من كليهما. والدولة مطلوبة للمشاركة في الحوار المتصل بين الأنا والآخر، لكنها مطلوبة بدرجة أعلى للمحافظة على الأنا والحيلولة دون تذويبها. ينطبق ذلك على الدول المنتمية إلى حضارات غير الحضارة الغربية، والتي تستفزها بشدة منظومة القيم أو ربما منظومة اللاقيم التي تعيد تشكيل كل الأطر وتراجع كل العلاقات حتى الفطري منها، وينطبق هذا حتى على الدول المنتمية لذات الحضارة الغربية. نذكر الصراع الذي تخوضه الدولة الفرنسية لتحافظ على ثقافتها لغة وفناً وأسلوب حياة في مواجهة الغزو الأمريكي بمفرداته وصناعته السينمائية وفرده الشديد الاستعلاء والاستكبار على من عداه، ونقارنه بالمواقف العربية والإسلامية من مؤتمري السكان والمرأة لنجدهما معاً يقعان على خط متصل على رغم ما يباعد بينهما من دوافع.

إن سيناريو انتهاء الدولة لحساب الشركات المتعدية الجنسية هو سيناريو لا

مستقبل له، تماماً كذلك السيناريو الذي يتصور إمكان وراثة الأمم المتحدة للدول القومية بعد تدعيم المنظمة العالمية وتزويدها باختصاصات أوسع وإجراءات أنجع وأجهزة أفعل، ناسياً أو متناسياً أن الجهة المنوط بها تصفية وجود الدول القومية هي في الأصل وفي الأساس عبارة عن تشكيل مكون من الدول القومية. وعلى صعيد آخر، فإن عالم اللادول ليس هو السيناريو الوحيد المقترح، فقد أشرت إلى السيناريو النقيض المتمثل في بقاء الدولة واستمرارها، وإليه أضيف سيناريو يتكرر مراراً في العديد من الأدبيات ذات الصلة، خصوصاً وهو وثيق الارتباط بخطاب ما بعد الحداثة، خطاب التفكيكية والنسبية في كل شيء. يتمثل هذا السيناريو في شرذمة الكيانات القومية القائمة إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية القزمية، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة تحت دعوى توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجاً على اهتمام النظام الدولي أو ربما اللانظام الدولي بدول دون أخرى. وعلى رغم احتمالية هذا النموذج على ضوء انفجار الحروب الأهلية واندلاع النزاعات الانفصالية، إلا أن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، مبعثها خطورته الشديدة التي تطال دولاً أوروبية من ذوات التوازنات القلقة كإيطاليا، كما قد تطال دولاً عملاقة شاع عنها تجانسها كالصين. ومن هنا، فإن قوى مضادة لا بد ستعمل على فرملة هذا السيناريو والحيلولة دون انتشار نموذج الدولة الصغيرة أو الترويج له. وعلى صعيد آخر، وبتوظيف منطق التقسيم ذاته، يمكن تفنيد هذا السيناريو، وليس ثمة ما يضمن أن يكون مواطنو دول بحجم اللوكسمبورغ أو أنتيغوا أفعل سياسياً وأمضى تأثيراً منهم في دولة بحجم الولايات المتحدة أو فرنسا، لكن الأرجح أن يأتي التأثير في تلك الوحدات الصغيرة بحكامها ومحكوميها من خارج الحدود.

النقطة **الثالثة** والأخيرة، هي الخاصة بكنه العولمة أو مضمونها، فالورقة تعاملت مع العولمة وكأنها في مبناها ومعناها تعد شراً خالصاً. وفي تقديري أن في العولمة كما في أي ظاهرة سواها شيئاً من هذا ومن الخير أيضاً، وأن العولمة تطرح علينا كعرب وكدول عربية تحديات، لكنها أيضاً تفتح لنا آفاقاً وتهيىء لنا فرصاً. هي تطرح علينا جملة التحديات التي تحفل بها الورقة: التهميش الاقتصادي، التخلف التقاني، الاختراق الثقافي، الشرق أوسطية التي هي ثمرة للعولمة في طرازها الأمريكي، لكنها، أي العولمة، تيسر لنا في الوقت نفسه فرصاً أفضل لتفاعل أكثف وأسرع في ما بيننا، وتسمح لصوتنا بأن يبلغ العالم المتقدم مستفيدين من ثمار الثورة التقانية والاتصالية، وتسلحنا بمنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن قضايانا. أما كوننا نهدر تلك الفرص كافة، فتلك قضية أخرى لا شأن لها بالعولمة كظاهرة وكتطور، لكنها ذات صلة بقدرتنا على التعامل معها والاستفادة منها. فأن تتجه بعض بلداننا لإبرام صيغ الشراكة شمالاً بدلاً من أن تتبنى صيغ التكامل جنوباً وشرقاً، وأن

يستهلك إعلامنا مواد سابقة التجهيز محملة بانحيازات سياسية وثقافية عوضاً من أن يبث خطاباً عربياً متماسكاً يعلو فوق الصغائر ويتجاوز عن المرارات، وأن يعقد قادتنا المؤتمرات الدولية لمحاكمة الانتفاضة ويتخلوا عن عشرات النصوص والمواثيق التي تدمغ الاستيطان والقتل غيلة والترانسفير وتغيير وضع الأراضي المحتلة، فهذا كله يقع في باب التعامل مع العولمة بغير مقتضياتها. وإذا كنت لم أتعمد تكرار ما قلته عن أن العولمة تؤزم وضع الدول القومية دون إلغائها، فإن أفتح قوسين لأضيف أن وضع الأزمة وحدتها وحجم المعاناة منها سوف تختلف جميعاً من دولة إلى أخرى. فبقدر انكشاف الدولة وهشاشتها وضعفها تزيد وطأة الأزمة والعكس صحيح. وأعطي مثلاً أخيراً أختم به مداخلتي، فقبل بضع سنوات نشرت مجلة **دير شبيغل** الألمانية وثيقة مهمة صادرة عن الاتحاد الأوروبي تحدد حالتين لتدخل سريع من طرف قوات فرنسية - ألمانية مشتركة في منطقة المغرب العربي: الحالة **الأولى** أن تُسلخ سبتة ومليلة المغربيتين من الأراضي الإسبانية التي ضُمتا إليها بدون وجه حق. والحالة **الثانية** أن يهدد أصوليو الجزائر المصالح الأوروبية في المنطقة. لكن إذا كانت وحدة التراب الإسباني تمثل خطاً أحمر يحظر الاتحاد الأوروبي اجتيازه، فأين هي خطوطنا الحمر في السودان والصومال والعراق والإمارات؟ أين فيها الدولة التي تقاوم القوى الطاردة لقطع من أرضها وبعض من أبنائها؟ وأين فينا الكيان الإقليمي الضام لوحداته الحائل دون انفراطها؟

المناقشات

١ ـ عصام نعمان

أرى أنه إذا كانت العولمة الاقتصادية وتجلياتها في وحدة الأسواق المالية، وتعمّق المبادلات التجارية، واتساع الاعتماد المتبادل قد أضعفت الدولة القومية القوية، فإن هذا الإضعاف لم يؤد إلى تجاوزها أو إلى تلاشيها. فالولايات المتحدة وجدت دائماً، على حد قول نعوم تشومسكي، في الحركات القومية الراديكالية تحدياً أساسياً لمتطلبات هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، لكنها لم تسعَ إلى محاربتها بإضعاف الدولة القومية بل باستخدامها كأداة قمع واحتواء للحركات المنوه بها. صحيح أن العولمة تضعف الدولة القومية القوية، لكن الولايات المتحدة لم تقصد يوماً إضعاف الدولة في بلدان العالم الثالث لتصبح دولاً «رخوة» بلا أسنان، بل على العكس، قصدت الولايات المتحدة دائماً إقامة دولة قوية متسلطة في بلدان العالم الثالث لمواجهة الحركات القومية الراديكالية، ولاحقاً الحركات الإسلامية الراديكالية، واحتوائها وقمعها. ومع ذلك يحذرنا الدكتور جلال أمين من مغبة الاعتقاد بأن الدولة في بلداننا العربية قد تدعمنا في مقاومتنا للعولمة وللهيمنة، ذلك لأنها تعولمت وجرى تحييدها إن لم يكن توظيفها في خدمة العولمة ذاتها. الحقيقة أنه قبل العولمة الجديدة وفي ظلها كانت الدولة في معظم البلدان العربية أداة طيعة لاحتواء مؤسسات المجتمع المدني وتطويعها ولقمع الحركات الراديكالية والليبرالية. لذا فإن القوى المضادة للعولمة وللشرق أوسطية وللهيمنة لا تبتغي السيطرة على هذا النمط التسلطي من الدولة المعاصرة، بل إلى تحييدها. وإذا ما تيسر لها أن تسيطر عليها فإن أول ما يقتضي عمله هو نزع أسنانها وتحويلها إلى منتظم حقوقي لمؤسسات عامة منبثقة من الشعب وخاضعة لرقابته، وتوظيف الجهود في المجتمع المدني لإحياء مؤسساته وتفعيلها وتطويرها كي تصبح المضمون السياسي والاجتماعي الحقيقي للدولة الجديدة.

هذا التيار المعادي للعولمة من حيث هي أداة تطويع وتطبيع واحتواء وقمع يحمل، بطبيعة الحال، ايديولوجيا نضالية وسياسية مضادة لايديولوجيا العولمة من حيث

هي، كما فسرها صادق جلال العظم، «ظاهرة رسملة العالم على مستوى العمق». وللعولمة، في المقابل، ايديولوجيتها: أو ليست الليبرالية، بمختلف مدارسها، هي ايديولوجيا العولمة؟

أجل، لا قيام لنظام سياسي أو اقتصادي من دون ايديولوجيا. وأعني بالايديولوجيا منظومة متطورة من القيم والمعتقدات والأخلاق والشعارات، أو بكلمة: ثقافة يومية عريضة تساعد الناس على تفسير الأحداث اليومية ومواجهتها. والايديولوجيا تنطوي غالباً على حوافز مادية وأهداف مثالية تلهب حماس الناس وتضاعف من تعاطفهم ومشاركتهم في العمل أو النضال. ذلك لأن الايديولوجيات الأكبر طاقة على التعبئة كانت دائماً دعوات إلى القتال، أو على الأقل إلى السبق. هكذا الإنسان ـ الإنسان الذي نعرفه والذي علينا أن نتعامل معه ـ يبذل أكثر نفسه ليسحق أعداءه أو ليهزم منافسيه، كما يقول مكسيم رودنسون.

٢ ـ عمرو محي الدين

أود أن أشير، في صدد القضايا التي تناولتها الورقة، إلى الملاحظات التالية:

الملاحظة **الأولى**: ما أشارت إليه في ما يتعلق بتراجع دور دولة الرفاه الكينزية وعلاقة ذلك بظاهرة العولمة. أشير هنا إلى تفسيرين في هذا المضمار: أما التفسير **الأول** فيفسر تراجع الدولة الكينزية بالصراع بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية وتناقض مصالحهما وانتصار الثانية على الأولى. أما التفسير **الثاني** فيشير إلى تغير طبيعة الرأسمالية الصناعية السائدة وما يرتبط بها من نظم للإنتاج. ففي ظل دولة كينز سادت الرأسمالية الصناعية التي تقوم على المصنع الكبير المستند إلى مفهوم التكامل الرأسي لعمليات الإنتاج حتى خروج المنتج النهائي من ذات الوحدة الإنتاجية، وحيث تلعب وفورات الحجم دوراً كبيراً، إذ يتم إنتاج سلعة نمطية واحدة، ويتوجه الإنتاج أساساً للسوق المحلي حيث يحدد حجم هذا السوق الربحية والتكلفة والمقدرة التنافسية التي تمكنها من الدخول في السوق الدولي. في ظل هذا الإطار لم يكن الإنفاق العام يخدم فقط تحقيق مستوى معيشي للقاعدة العريضة من المواطنين، ولكنه متغير أساسي لدعم الانتعاش اللازم لتحقيق أرباح الصناعة وزيادتها، بل رأت المدرسة الكينزية أن ترشيد العلاقات الصناعية يمثل أساساً لازماً لدولة الرفاه لضمان مستوى معيشة للطبقة العاملة من ناحية، وطلب فعال (سوق) ضروري لاستمرار ربحيتها من ناحية أخرى.

أما اليوم، فطبيعة التنظيم الصناعي وتنظيم عملية الإنتاج ووحدة عملية تخطيط الإنتاج تختلف تماماً، فقد تغير التنظيم الصناعي من وحدة الإنتاج الكبير القائم على التكامل الرأسي لعمليات الإنتاج (نظام فورد للإنتاج) إلى نظام شبكة الإنتاج التي تتكون من وحدات انتاجية متباعدة منتشرة في أرجاء العالم، كل منها يقوم بجزء من

عملية الإنتاج أو المشاركة في حلقة من حلقاتها، وهو نظام يختفي فيه مفهوم التكامل الرأسي. وهكذا حلت شبكة الإنتاج محل المصنع الكبير وحلّت وفورات النوع محل وفورات الحجم، وأصبحت وحدة الإنتاج هي العالم ككل، وليس المصنع الكبير القائم في موطن معين. في هذه الحالة، فإن المخاطر التي تتعرض لها عملية الإنتاج ليست هي حجم السوق المحلي ولكن مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة أو قضية الاستقرار بشكل عام. ومن هنا لم يعد هناك حاجة إلى هذا التوازن والتوافق والتفاهم مع نقابات العمال من خلال المساومة الجماعية.

الملاحظة **الثانية** التي أود الإشارة إليها تتعلق بما أشارت إليه الورقة من حيث تأثير العولمة في أسلوب حياتنا عن طريق عولمة بعض السلع وفرضها علينا، ومن ثم تأثيرها، دون أن ندري، في اختياراتنا وفي أسلوب حياتنا. وعلى الرغم من موافقتي على تحليل الدكتور جلال إلا أنني أرجو ألا نخلط بين السلع التي تفرض علينا من خلال تأثير وسائل الإعلام والتركيبة السلعية التي نقوم بإنتاجها والتي هي تعبير عن الاختيار التنموي للنخب الحاكمة في الدول النامية، ذلك أن خوفي هو استخدام العولمة كشماعة تعلق عليها السياسات التنموية الخاطئة في الدول النامية. فتوجيه الموارد لصناعة التلفزيون الملون وتوجيه الموارد لصناعة السيارات هي نتاج خيارات تنموية خاطئة تستند إلى مفهوم خاطىء للتنمية اتخذ مؤشره الأساسي متوسط الدخل الفردي.

الملاحظة **الثالثة** تتعلق بدور الدولة والتخطيط وآلية السوق، وإذا كانت المؤسسات المالية الدولية الوسيطة الآن تفرض على الدول النامية التوجه نحو اقتصاد السوق وتصفية القطاع العام، وهذا صحيح، إلا أن التخطيط وآلية السوق قصة دار الحوار حولها بين الاقتصاديين منذ العشرينيات من هذا القرن، ثم أعيد الحوار حولها مرة أخرى في الستينيات حينما طرحت على بساط البحث قضية التنمية في الدول النامية. وما دمنا نتحدث هنا عن عصر المعلومات وتقنيات المعلومات فإنني أود التأكيد على أن المزج بينهما ضروري. فإذا كانت المعلومات ظاهرة ومعروفة، فإن آلية التخطيط أكثر كفاءة في التنسيق بين هذه المعلومات، وإذا لم تكن المعلومات ظاهرة، وهي في حاجة إلى عملية كشف، فإن آلية السوق أكثر كفاءة في الكشف عن المعلومة. وهكذا يمكن القول إن آلية السوق هي الآلية الكفء للكشف عن المعلومة وآلية التخطيط هي الآلية الكفء للتنسيق بين المعلومات.

الملاحظة **الأخيرة** تتعلق بالدولة الرخوة، وأود هنا أن أرد على بعض من عقبوا على الدكتور جلال أمين في هذا الصدد، فأقول إن الدولة المتسلطة هي دولة رخوة لأنها دولة فاسدة تلجأ إلى أضعف الأساليب لفرض هيمنتها.

٣ ـ منير الحمش

لي بعض الملاحظات التي تتفق مع التوجه العام للتحليل الذي قدمه الدكتور أمين وتؤكده ببعض الإيضاحات، وإن اختلفت مع بعض النتائج، الأمر الذي يستوجب المزيد من الحوار.

أولاً: يقول د. جلال أمين: ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع أو أمة تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به. ولا شك في أن هناك قطاعاً مهماً في كل مجتمع يتفاعل ويتعامل مع العالم الخارجي، ولكن ما وزن هذه الأهمية قياساً إلى مجموع السكان في المجتمع؟ وما هي نسبة الذين يتفاعلون ويتعاملون مع العالم الخارجي في العالم كله؟ وهنا أشير إلى دراسة للانكتاد لعام ١٩٩٦، تقول إن معدل الانفتاح الحالي للاقتصادات مقاساً بالنسبة للتجارة أو بالنسبة للاستثمار، لم يبلغ بعد ذلك المستوى للاقتصادات الغربية الكبرى لأعوام ١٩٠٠، كما تشير الدراسات (التي أوردها د. نبيل مرزوق في: **الطريق**، السنة ٥٦، العدد ٤ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٧٤) إلى أن نسبة اليد العاملة المشتغلة في نشاط مندمج بنظام التبادل الدولي لا تتجاوز ١٢ بالمئة على المستوى العالمي، في حال تم استبعاد الصين والهند اللتين تبلغ فيهما النسبة ١٥ و١٦ بالمئة على التوالي. إذن ما يزال قرابة ٩٠ بالمئة من قوة العمل العالمية تعمل للأسواق الداخلية. وما تزال هذه النسبة غير مندمجة في دائرة المبادلات الدولية، الأمر الذي يعكس الآثار المحدودة التي تنعكس عن التجارة الدولية بالنسبة للاقتصادات الوطنية وبخاصة للبلدان الصناعية الكبرى، وبالتالي فإن مستوى التبادل التجاري الدولي حالياً لا يعبر تماماً عن صفة «العولمة» أو يبرهن عليها، وبخاصة أن ٣٣ بالمئة من التجارة الدولية تتم بين فروع الشركات المتعدية الجنسية على شكل تجارة داخلية فيما بينها. إن مجرد وجود أجهزة مستوردة في بيوت أفقر الفلاحين لا يعني أن هؤلاء يتفاعلون مع العالم الخارجي أو يتعاملون معه.

ثانياً: يقول د. جلال أمين إن الشركة المتعدية الجنسية حلت اليوم تدريجياً محل الدولة. وإذ أشاركه الرأي في تزايد دور الشركات المتعدية الجنسيات، وفي دور المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، كما أشاركه تساؤلاته التي يطرحها حول ضرورة التعمق في مسألة تراجع دور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها شيئاً فشيئاً لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم، إلا أنني أرى من الواجب طرح مجموعة الأفكار التالية، توخياً للدقة، وتوصلاً إلى مزيد من إيضاح الصورة:

١ ـ الأصل ليس هو تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات الدولية، إنما الأصل هو قوة الدولة وقدرتها على وضع حدود لهذه الأدوار.

٢ ـ في ما يتعلق بدور الدولة أو وظيفتها فإن هذا الدور يتحدد، كما أرى، **بثلاثة عوامل: الأول**: الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة، التي تحدد بدورها، نوع المجتمع من حيث علاقات السيطرة الاجتماعية فيه. **والثاني**: مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، أي الشوط الذي قطعته الدولة في ميدان التقدم الحضاري. **والثالث**: ما يجري على الساحة العالمية من تطورات، ومدى انعكاس هذه التطورات على الوضع الداخلي، ومدى التفاعل أو التعامل مع ما يجري في العالم الخارجي. من خلال هذه العوامل، نجد أن هناك مشكلات اقتصادية وسياسية تبرز على الصعيد العالمي والمحلي والإقليمي. ولعل كيفية تناول هذه المشكلات أو التعامل معها يعطيان منحى جديداً لمدى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة في مواجهتها.

٣ ـ لقد خضع دور الدولة أو وظيفتها، وتدخلها في الشؤون الاقتصادية أو عدمه، لجدلية تاريخية طويلة، عبر مسيرة الرأسمالية. فلقد أسهمت الدولة منذ قيامها، في تطور الرأسمالية، ولكن هذا الدور أو هذه الوظيفة للدولة، لم تكن في المستوى ذاته من التدخل في الشؤون الاقتصادية عبر مراحل تطور الرأسمالية. لقد ساعدت الدولة في تحقيق التراكم الرأسمالي وإقامة الصناعات على نحو مباشر وغير مباشر في البداية، فاتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأخذ إجراءات واتجاهات متعددة تصب في خدمة هدف استكمال بناء مرحلة التراكم الرأسمالي وإقامة الصناعات. وسار في هذه المرحلة الفكر الاقتصادي الميركانتيلي أو التجاري الذي أسهم في تحقيق القوة والبأس للدول الأوروبية الحديثة من جهة، وتوسيع التجارة وتأمين الأسواق الخارجية للمنتجات الصناعية وتأمين المواد الأولية الرخيصة من جهة ثانية. وبعد أن تم استكمال بناء الرأسمالية، دخل دور الدولة مرحلة جديدة، حيث أصبح تدخلها في الحياة الاقتصادية يشكل عبئاً على الرأسمالية، مما أدى إلى ظهور الدعوة إلى تقليص هذا الدور بعد أن تخطى الاقتصاد الرأسمالي مرحلة تحقيق التراكم الرأسمالي وبداية التطور الصناعي. وظهر تعبير «الدولة الحارسة» الذي يشير إلى اختصار وظيفة الدولة على تهيئة المناخ المناسب للأفراد ضمن المجتمع ليمارسوا أعمالهم بحرية تكاد تكون تامة. وقد رافق هذه الدعوة شيوع المذهب الفردي الذي يقود إلى تقديس حق الملكية وترك الأفراد أحراراً في أعمالهم الاقتصادية لأنهم قادرون على أن يحققوا لأنفسهم الخير والنفع وأن يسلكوا أفضل الطرق في سبيل هذه الغاية. وقد عبر سميث من جهة، والمفكرون الطبيعيون من جهة أخرى، عن هذه التوجهات والأفكار.

إلا أن هذه المرحلة أفرزت العديد من المشكلات والصعوبات الاقتصادية التي نجمت عن المنافسة على الأسواق والنفوذ. فانتهت بقيام الحرب العالمية الأولى، وبرز تدخل واضح من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب، لتسود بعد ذلك مرحلة ما يمكن دعوته الفوضى الاقتصادية التي أدت إلى نشوء الاحتكارات والتلاعب

بأسواق البورصة، الذي أدى إلى الكساد الكبير عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة ثم في أوروبا، فبدأ تدخل الدولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال تشريعات اجتماعية لتوفير أعمال الإغاثة للعاطلين عن العمل الذين زاد عددهم على ١٤ مليون عامل. ثم بدأت الدولة بإقامة بعض المشاريع الخدمية والاقتصادية. ثم ظهر عام ١٩٣٦ كتاب كينز **النظرية العامة** الذي عرض فيه برنامجه الخاص بشأن الاستثمار. وقد أظهر كينز أن الكارثة التي تهدد أمريكا والعالم الغربي كله، لم تكن إلا نتيجة نقص الاستثمار، وقال إنه إذا لم تكن المشروعات الخاصة قادرة على التوسع، فيجب أن تسد الحكومة النقص، وتقوم برعاية الطلب الكلّي الفعال اللازم لتحقيق مستوى معين للعمالة. وهكذا قامت دولة الرفاه والازدهار (الدولة الكينزية) بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الدافع إلى هذا الدور هو تعمير ما خربته الحرب، والرغبة في الخروج من الأزمات الاقتصادية بدعم الهيكل الاقتصادي للرأسمالية وحمايته وتحقيق معدل معين من التطور الاقتصادي. وأمكن في الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٠ تحقيق ما يدعى بالتوظف الكامل. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الدول الصناعية الرأسمالية: ٤ بالمئة ولم يتجاوز التضخم ٢,٥ بالمئة والبطالة ٣ بالمئة.

ساعد في ذلك التقدم التقاني، وظهرت قدرة الرأسمالية على التكيف مع التطورات الجديدة، حيث استخدمت آليات بريتون وودز في استقرار النظام النقدي العالمي وتشجيع الاستثمارات الدولية، كما أسهمت اتفاقية الغات في نمو التجارة الدولية. وساعد ذلك على إيجاد نمط التقسيم الدولي للعمل لمصلحة البلدان الرأسمالية.

ومع بداية السبعينيات انتهى عصر الازدهار الاقتصادي ليبدأ عصر الاضطراب والتوتر مع بداية تراجع معدلات النمو وزيادة البطالة والتضخم في آن واحد (الركود التضخمي)، ومن ثم زيادة العجز الداخلي والدين المحلي.

وتراجعت بهذا فعالية النموذج الكينزي، في ضمان التوازن الاقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقد التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظف الكامل.

٤ ـ إن جوهر المشكلة يتمثل في أزمة تراكم رأس المال الناجمة عن اتجاه معدل الربح في قطاعات الإنتاج نحو الانخفاض.

وهنا ظهرت أفكار الليبرالية والنيوكلاسيكية.

ـ تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وانتهى عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي (١٩٧١) فحدثت فوضى في أسواق النقد الدولي.

ـ تم تصحيح أسعار النفط في ۱۹۷۳/ ١٩٧٤ و١٩٧٩/ ١٩٨٠ وانتهى بذلك عصر أسعار الطاقة الرخيصة، وأفرز ذلك مشكلة الفوائض النفطية التي استخدمت من قبل المصارف التجارية والدولية وصندوق النقد الدولي في قروض للدول التي حققت عجزاً في ميزان مدفوعاتها خلال هذه المرحلة.

ـ تعاظم دور المؤسسات المالية الدولية وتزايد حجم السوق الأوروبية للدولار وظهر التضخم الشديد في مقادير السيولة الدولية وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي.

ـ تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسية، وتخطى نشاط هذه الشركات الحدود الإقليمية، وظهر نمو واضح في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم كله.

ـ بدأت اضطرابات السيولة الدولية، وتفاقمت علاقات العجز والفائض بين الدول الرأسمالية الصناعية من ناحية، وبينها وبين البلاد النامية من ناحية أخرى، وأدى ذلك إلى نتيجتين: **الأولى**: تحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى. **والثانية**: نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة البلاد النامية.

في ضوء هذه التطورات، كانت هناك تطورات أخرى على صعيد العملية الإنتاجية، إذ أدت الثورة التقانية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تخفيض الأجور وساعات العمل مع إحلال الآلة مكان الإنسان واتساع نطاق الأتمتة. وبمعنى آخر أدى ذلك إلى إعادة هندسة العمل الإنساني بحيث تم إدماج بعض الوظائف في بعضها الآخر وتبسيط عمليات الرقابة والإدارة وتدريب العمال على أعمال ذات مهارات متعددة، ومن ثم إلغاء عدد كبير من الوظائف، وتوفير ٤٠ بالمئة من عنصر العمل (وربما أكثر من هذا مستقبلاً) دون أن يرافق هذا نقص في الانتاج، بل نمو في الانتاجية.

٥ ـ انتقلت الرأسمالية إلى عالم جديد فهي تمر الآن بعصر الأزمة المستمرة، وقد تستطيع أن تتكيف كعهدها دائماً. وهي تطرح الآن، من خلال الليبرالية النيوكلاسيكية، حلاً جديداً يستخدم مفاهيم قديمة بأساليب جديدة ويتمثل في ترويج العولمة، في محاولة لصياغة الهيمنة الرأسمالية داخلياً وخارجياً على نحو مقبول (من وجهة نظرها)، لتخفي عن قصد وتصميم إخفاق اقتصاد السوق الذي يتمثل الآن في **مجالين أساسيين**:

الأول: ما يجري داخل بلدان المركز الرأسمالي، وبالذات الولايات المتحدة، حيث تعصف بها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والدينية.

الثاني: بروز ما يمكن دعوته الاعتلال الآسيوي من خلال انهيار بورصات دول جنوب شرق آسيا مع احتمال انتقال تلك الأزمة إلى بلدان أخرى.

لقد ولدت الرأسمالية الثروة داخل مجتمعاتها، ولكنها ولدت البؤس أيضاً، واستطاعت أن تصل ببعض الدول إلى الثروة والرفاه، ولكنها خلقت دولاً وشعوباً عديدة بائسة وفقيرة. ومن الممكن أن يستمر ذلك بعض الوقت ولكننا لا نستطيع الجزم بأنه سيدوم طويلاً.

ثالثاً: أما حال الدولة ودورها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، فلا يزال لها دور تريده الرأسمالية الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ويتمثل في تهيئة المناخ المناسب لتسلل رأس المال الأجنبي، وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، والقيام بأعمال الخصخصة، كما أنها تريدها قوية في مواجهة الشعوب، في القمع، وفيما يدعى بمحاربة الإرهاب، وفي النهاية تريدها قوية في التوقيع على السلام بالنسبة للدول العربية. وعندما تنتهي من ذلك لتذهب الدولة غير مأسوف عليها.

إلا أن الدولة في الدول الرأسمالية الصناعية سوف تظل قوية، وتتطلب مهمات مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، أن تظل قوية، إذ كيف تستطيع مواجهة متطلبات هذه المهمات دون أن تكون قوية؟

وإذا كانت توجهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دور الدولة، فإن مخاطر التوترات الاجتماعية سوف تفرض على الدولة الرأسمالية العودة إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما يقتضي فعالية أقوى للدولة. وهو الحال نفسه على المستوى العالمي من خلال كسب الأسواق الخارجية والمحافظة عليها ودعم الدور التنافسي على الصعد الاقتصادية والسياسية وتوسيع رقعة النفوذ.

وبالطبع فإننا نريد دولة قوية في بلداننا العربية، ولكننا نريدها قوية في مواجهة المخاطر التي تفرضها علينا شروط العولمة، قوية في مواجهة الضغوط، قوية في تحقيق التنمية المستقلة والشاملة، في السير بخطى واضحة من أجل إقرار المشروع النهضوي العربي، قوية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وإيجاد كتلة اقتصادية عربية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

٥ ـ مجدي حماد

في متابعة تأثير العولمة في الدولة، هناك بعد سياسي مهم قد تفيد إضافته إلى البعد الاقتصادي، الذي ركز عليه البحث، ويتصل بالأمن الوطني والسيادة الوطنية، من منظور القوى ذات السيادة في النظام العالمي الجديد، ويمكن طرح ذلك البعد السياسي على النحو التالي:

أولاً: في النظام العالمي الراهن، الذي تحاول الولايات المتحدة إقامته، يسود مبدأ «سيادة الأمن الدولي بدلاً من سيادة الدول»، ومن ثم تقوم «المنظومة الأمنية» - التي هي عماد ذلك النظام - على دعائم ثلاث:

١ - أساس مرجعي، يتكون من مجموعة من المعاهدات السارية، التي تقيم نظاماً دولياً للتسلح وللتداول الدولي للأسلحة؛ وأهمها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدتا حظر الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، ومعاهدة الحد من الصواريخ الذاتية الانطلاق (الباليستية). وذلك بالإضافة إلى مجموعة معاهدات الحد من التسلح، سواء في أوروبا، أو ما أبرم أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذي أصبحت روسيا خلفاً قانونياً له.

٢ - أداة تنفيذ، هي الحلف الأطلسي، الذي يجري العمل على توسيع عضويته باتجاه الشرق، وتوسيع منطقة عملياته باتجاه الجنوب.

٣ - وحلقة الوصل بين المرجعية، التي تضفي الشرعية، وبين أداة التنفيذ - التي تحيل القانون إلى قوة باطشة - هي مجلس الأمن، الجهة التي يناط بها إصدار القرارات في مسائل الأمن الدولي، على الأساس المرجعي الذي سبقت الإشارة إليه، بالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: في مقابل اعتماد النظام الدولي الذي مثلته الأمم المتحدة، أي مبدأ سيادة الدول وحماية هذه السيادة أساساً للأمن الدولي، فإن النظام «الجديد» الذي تكاد تنفرد الولايات المتحدة بعملية بنائه، يقوم على طمس هذا المبدأ، واستبدال مبدأين آخرين به، هما: «الديمقراطية وحقوق الإنسان» - من ناحية، و«حرية السوق» - من ناحية أخرى.

ويقوم هذان المبدآن بوظيفة تبريرية توفر غطاء الشرعية الدولية لتدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى - انتهاكاً لمبدأ آخر من مبادىء الأمم المتحدة والتنظيم الدولي - لأن جوهر هذا «النظام الجديد» هو تغليب «الأمن الدولي» على «السيادة الوطنية» للدول.

ثالثاً: في التطبيق العسكري كانت القاعدة التي لازمت الحرب الباردة - نتيجة لتوازن الرعب النووي - هي «الردع» بدلاً من «الاشتباك» - وبالتالي كانت الحرب الباردة هي المناخ الذي جرى فيه تقنين نتائج الحرب العالمية الثانية - أي تقنين تلك النتائج عن طريق صراع غير عسكري، وإن كان السلاح يحوم فوق رأسه، ويحكم موازينه.

أما ما يجري في عملية بناء «النظام الدولي الجديد»، فهو خلق مناخ لتقنين نتائج الحرب الباردة ذاتها، ولذلك فإن القاعدة التي استجدت - لتحل محل قاعدة الردع بدلاً

من الاشتباك ـ هي الإخضاع العسكري بدلاً من الردع.

رابعاً: لقد أنتجت الحرب العالمية الثانية «عالماً منقسماً» بوضوح إلى كتلتين. وكان «خط التقسيم» ايديولوجياً ـ في التبرير، جيوبوليتيكياً ـ في الواقع. وكان هذا الانقسام هو أساس «الغيرة» على مبدأ استقلال الدول واحترام سيادتها وسلامة أراضيها، لأن أي انتهاك لحرمة أراضي واحدة من الدول، أو عدوان على سيادتها، سيكون لحساب إحدى الكتلتين، وعلى حساب الكتلة الأخرى.

خامساً: على مستوى آخر، كانت القوى التي خرجت منتصرة من الحرب هي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وأثناء الحرب الباردة كان «الخطر» في نظر تلك الدول هو الشيوعية. وكان «الخطر» في نظر الكتلة الأخرى هو تسلل الأفكار والقيم وأنماط الاستهلاك الرأسمالية. وكان الأسلوب الممكن للمواجهة المتبادلة، دون التورط المسلح، هو أن «يحصر» كل منهما الآخر في مكانه... ويؤدي هذا إلى تحصين سيادة الدول.

أما بعد انتهاء الحرب الباردة فلم تعد الشيوعية خطراً، وأصبحت الدول المنتصرة ترى «الخطر» في «الإرهاب» و«المخدرات» و«موجات الهجرة».. وهي أخطار تتطلب مواجهتها «اختراق» حدود الدول وإهدار سيادتها. ولا يجد المنتصرون في الحرب الباردة صعوبة مادية في ذلك، لأن هذه «الأخطار» تصدر عن دول صغيرة أو متوسطة، من حيث الحجم والثروة والقوة. لكن الصعوبة «المعنوية» تبقى قائمة: شرعية اختراق الحدود، وإهدار السيادة. وهذا ما تتكفل به مجموعة المعاهدات الخاصة بالحد من التسلح، والتي تشكل العمود الفقري للنظام الأمني الدولي «الجديد».. فتلك المجموعة من المعاهدات تتميز بأنها تقوم على تقسيم العالم ما بين **طبقتين** من الدول، من حيث العلاقة بالسلاح: **الأولى**: هي التي تملك الأسلحة موضوع المعاهدات، **والثانية**: هي التي يحرم عليها امتلاكها. **الأولى** تقرر ما هو مسموح وما هو ممنوع في مجال التسلح، **والثانية** تتلقى السماح وترضخ للمنع. **الأولى** تضع قواعد مراقبة المسموح والممنوع، وتشكل الهيئات التي تراقب، أو تقوم هي بالرقابة مباشرة، **والثانية** هي التي تخضع للرقابة.

ولعل هذا العنصر الأخير، عنصر الرقابة، هو المستجد الأساسي والكاشف عن الوجهة الجديدة لهذا النظام. ولعل أفضل الأمثلة على ذلك نظم الرقابة على انتشار الأسلحة النووية لمنع انتشارها، خصوصاً أنها أقرت في ظل الحرب الباردة، لكن أسلوب تطبيقها ومغزاه ـ بالإضافة إلى بعض العناصر المتعلقة بالمعاهدة الأصلية ذاتها ـ قد لحقها التغيير، بعد انتهاء الحرب الباردة، ونتيجة لهذا الانتهاء.

ففي ما يتعلق بالمعاهدة ذاتها، شهدت نيويورك مؤتمراً دولياً مهماً عام ١٩٩٥ للنظر في تمديد المعاهدة، وعلى الرغم من تعدد البدائل، شهد المؤتمر فرضاً لإرادة

الدول النووية بالتمديد المطلق. ولقد شهد المؤتمر ضغوطاً عديدة لتحقيق هذه الغاية، كان أكثرها «الباقة» أن الدول المعارضة ستعتبر منسلخة عن المعاهدة، وهو مأزق لا يقف عند حدوده المعنوية والأخلاقية، إنما ينذر أيضاً بالتعرض لعقوبات دولية، تستطيع الدول النووية فرضها، وتحت سقف الشرعية الدولية أيضاً.

أما الجديد الذي كشف عنه هذا المؤتمر، فهو تغير مواقف الدول الصناعية الغنية غير النووية من مسألة التمديد. فعند التفاوض لإبرام المعاهدة ما بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٨، اعترضت تلك الدول على ميل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لجعل المعاهدة غير محدودة الأجل منذ الابتداء، ولذلك تضمن النص خيارات متعددة. أما في مؤتمر ١٩٩٥، فقد انضمت تلك الدول غير النووية إلى كل من الولايات المتحدة وروسيا في «فرض» التمديد المطلق للمعاهدة.

أي أن «الطبقة العليا» من الدول، التي انتهى تقسيمها على جانبي خط الفصل، في الحرب الباردة، قد نما في صفوفها انقسام آخر، لم يكن ملحوظاً وإنما كان مرعياً، ذلك هو الانقسام داخل المعسكر الغربي نفسه (ضمن أوضاع الحرب الباردة)، ما بين دول نووية ودول غير نووية.

ومن ثم فإن التركيز على «المادي» في دراسة تأثير «العولمة» في «الدولة» ـ أي الإنتاج والأسواق والتقانة، ينبغي ألا يحجب أهمية «غير المادي» ـ وفي مقدمة ذلك اعتبارات الاستقلال الوطني والسيادة، دون أن يعني ذلك «انغلاقاً» حتمياً، ورفضاً للتعامل مع «العولمة» بكل مظاهرها وتجلياتها.

٥ ـ محمد إبراهيم منصور

لقد ساق الدكتور أمين عدداً من المقدمات خرج منها بنتيجة اعتقد أنها تفتقر إلى منطق صارم يسندها. هذه النتيجة هي أن العولمة تهدف في النهاية إلى ان تكتسح في طريقها أهم معوقاتها أي الدولة القومية التي ترى فيها عقبة كؤود أمام هيمنة الحضارة الغربية وثقافة السوق. وقد دعانا ـ استخلاصاً من هذه النتيجة ـ إلى هجر الدولة وعدم التعويل عليها في مقاومة العولمة.

ويرد على هذه النتيجة وما يتفرع عنها عدد من الملاحظات أهمها:

١ ـ أن الدولة لم تختف ولا يبدو أنها ستختفي، وإنما الذي اختفى هو كيانات لا يمكن أن يطلق عليها اسم الدولة ـ كيانات هشة لا يزيد عمرها على ثلاثين عاماً، ولا يمكن أن تكون كيانات مثل الصومال ورواندا والكونغو وسيراليون وليبيريا هي نفسها الدولة ذات آلاف السنين من المركزية كما في مصر والعراق والصين.

وإذا كانت فكرة اختفاء الدولة تجد لها سنداً في التراث الفكري الغربي، فإنها

ليست كذلك في الشرق حيث يقف خلفها تراث طويل من التقاليد الراسخة العتيدة.

٢ ـ إن الدولة التي تقود العولمة في الشمال وتفتح الطريق أمامها تتقوى وتتوسع بما في ذلك تجلياتها الإقليمية المتمثلة في دولة إسرائيل. وهذا ما يؤكّد صدق ما نظن بأن المستهدف دولة الجنوب التي هي بطبيعتها ذات مصالح متعارضة مع العولمة.

٣ ـ إن علينا أن نرحب دون مقاومة بما تنطوي عليه العولمة من إيجابيات كالتقانة والمعلومات والكفاءة والديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن علينا أيضاً أن نشمر عن ساعد المقاومة لمواجهة المظاهر السلبية الأخرى المهددة للوجود القومي العربي. والدكتور أمين يحذرنا من الاعتماد على الدولة في مقاومة العولمة باعتبارها شيئاً تمت بالفعل عولمته. والحقيقة أن القول بتجاهل الدولة يوقعنا ـ شئنا أو أبينا ـ في شرك العولمة، حيث يعني ذلك أن نفسح الطريق لغيرها، وأن نستبدل الدولة كفاعل اجتماعي في المنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية التي تستفيد ـ في عملية العولمة ـ من برامج التمويل العالمية ومن الخطاب الدولي العدمي تجاه الدولة. والسؤال المطروح: إذا لم نعتمد على الدولة في مقاومة العولمة، فعلى من نعتمد؟! على المنظمات غير الحكومية التي هي إحدى تجليات العولمة أم على أحزاب سياسية هشة لا تعبر عن شيء ولا تمثل شيئاً؟! أم على جماعات الإسلام السياسي ودعوتها المتكررة إلى هجر الدولة «الكافرة»؟ وما الفرق إذن بين دعوة د. أمين لهجر الدولة «المعولمة» ودعوة جماعات الإسلام السياسي إلى هجر الدولة «الكافرة»؟! أوليس هجر الدولة وإضعافها هو عين ما تريده العولمة؟ وأرجو ألا يُظن بأنني أتهم د. أمين بالسلفية.

٤ ـ إن الدولة، حتى وإن كانت في سبيلها إلى العولمة أو اتخذت أداة لبعض الممارسات المؤدية إليها كالخصخصة وتحرير السياسات، فإنها في تقديري ما زالت تمتلك قدرة تدعيم الصمود في وجه العولمة. إن كثيراً من دولنا في الجنوب ما زالت تجاهد دفاعاً عن استقلالية قرارها الوطني ورفض مشاريع الاحتواء الإقليمية والعالمية على الرغم من أن الدولة بعد الحرب الباردة لم يعد لها إلاّ هامش ضيق للمقاومة والمناورة، على عكس الدولة الوطنية في عصر الحرب الباردة التي كان النظام الدولي آنذاك يسمح لها بالمناورة وتعظيم المنافع المستمدة من استثمار التناقضات الدولية.

والحقيقة أن هذه الفكرة تؤازرها عوامل كثيرة أهمها:

ـ أن للدولة دوراً تقدمياً لم تستنفده بعد، بل إن الدولة تبدو أكثر تقدمية من كثير من الأحزاب والمنظمات والتيارات السياسية. وربما لهذا السبب ـ وليس لسبب غيره ـ هي متهمة ومستهدفة. ويكفي أن نتذكر الدور المتوقع للدولة في مواجهة النزعات الانفصالية المحتملة، العرقية والطائفية.

ـ ليس من الصواب إعلاء دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

على الرغم من أهمية هذا الدور ـ على حساب الدولة. وإذا كان لا بد من ذلك، فليكن إضافة لرصيدها وليس خصماً منه.

٦ ـ مهدي الحافظ

وجدت صعوبة في هضم العديد من التحليلات والأحكام الواردة في هذه الورقة:

١ ـ الدولة ظاهرة تاريخية خاضعة للتغير ولها مآل معين بحكم التطور الاجتماعي. ولا يصح تصنيم دور الدولة، بل يجدر تحديد هذا الدور في ضوء حاجات التنمية والتقدم الاجتماعي. للأسف، ان التجربة تشير إلى مظاهر سلبية كثيرة في مسيرة الدولة الوطنية في الوطن العربي وفي العالم الثالث بوجه عام. والشيء المهم في استخلاصه من التجربة السابقة هو التأكيد على أهمية الديمقراطية كمؤسسات حكم، وحقوق الإنسان باعتبارها القاعدة الحقيقية لأي دور فعال وسليم للدولة.

٢ ـ ما جرى في الاتحاد السوفياتي لا يمكن تبسيطه وإرجاعه إلى توسيع الأسواق. ما جرى من تطورات وأحداث دراماتيكية كان مرده في الدرجة الأولى إلى أسباب داخلية، حيث وصل الوضع العام في الاتحاد السوفياتي إلى طريق مسدود وحالة من الركود.

٣ ـ شعرت بأن جو المؤامرة قد خيم على تحليلات الدكتور أمين، وهو أمر لا يستقيم مع اتجاه الأحداث وحقيقتها في كثير من الأحيان. ينبغي أن نتوجه إلى الأسباب الداخلية ونتلمس تأثيرها الذي أثبتت الأحداث أنه مصدر لكثير من النكبات والكوارث.

٧ ـ فاطمة الحبابي

يبدو لي أن الدولة التي يعنيها الأمر أساساً في ورقة الدكتور أمين هي الدولة التي تدخل ضمن حزمة الدول الثالثية (العالم الثالث) ومن بينها طبعاً الدول العربية، لأن الدول الأخرى المصنعة قد صنعت لها فلكاً قبل حلول طوفان العولمة وأصبحت طرفاً إيجابياً فيه تتجاذبه وتقوي مناعتها للاستفادة من إيجابياته دون أن تقع ضحية لسلبياته، كما نرى في حالة دول الاتحاد الأوروبي وما هيأته منذ سنوات وبكامل الجدية لتثبيت قوائم دولة منفردة ومجتمعة في آن واحد لمواجهة العولمة. إذن، قد يسوغ لنا أن نحصر الإشكاليات التي تخص الدولة باستنزافها أو تقلص دورها، من منظور خاص لا عام. فإذا كانت العولمة قد رمت بالدول في عرض بحرها الهائج المضطرب الأمواج الذي يعاني التمزق الأخلاقي على رغم ما يوفره التقدم التقاني والإعلامي من وسائل، فإنها كذلك يجب أن تكون فرصة لدولنا العربية في أن تراجع نفسها بحزم.

إن ما يشهده العالم، في هذه اللحظة التاريخية من تحول يعتمد التقانة، دفع بعض الدول بما فيها النامية إلى التفكير في ضرورة الانتقال من اقتصاد وطني إلى اقتصاد عالمي، ففتحت الأبواب على مصاريعها للشركات المتعدية الجنسية، لكن غاب عنها أنه إذا كان ما تشهده الأسواق المشتركة بين دول المجموعات الاقتصادية من إنتاجية فائقة يظل محصوراً في ما بينها، كما تظل محصورة في ما بينها كذلك المردودية ولا تتجاوزها إلا إلى الدول ذات المستويات الاقتصادية المتشابهة والمتناسقة، فلا يكون لنا نحن إلا حظّ المستهلك الغارق في المديونية والمتقدم في التخلف، وتبقى المواقف الحمائية على رغم ما تنعت به من مشروعية من وجهة نظر القانون الوضعي عوامل تلحق الضرر بالمصالح المشروعة للدول النامية، بل قد تصبح فجأة في مواجهة الحق في الحياة والكرامة لمن يعيشون في درجة من البؤس والفاقة في هذه الدول. لقد أضحت الدول تتوخى في علاقاتها سواء الثنائية أو الجهوية أو القارية أو الدولية توجيه تلك العلاقات والتحكم فيها وإضفاء الطابع المؤسساتي على مبادلاتها التجارية والعمل على تنميتها، فتعددت الأجهزة التنظيمية التي تبدو أحياناً متناسقة، وأخرى متعارضة، باحثة عبر كل ذلك عن توجهات حمائية، ويظل تعاظم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المصنعة من جهة، وغير المصنعة من جهة أخرى في تصاعد مدهش يخشى معه أن تصبح هذه الأخيرة طبقاً لقانون البقاء للأقوى في خبر كان.

إذن، أنشودة الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية أنشودة ملغومة. فالحرية المنشودة لا بد من أن تكون حرية تلغي الفوضى. ولا غشاوة في ان المنافسة التي يُهَلّل لها ويكبر منافسة فظة، فكل حرية أو ثورة مشروعة لا تحترم الأخلاق الاجتماعية والتضامن الإنساني الحق محكوم عليها بالفشل. إن دخول بعض الدول والشركات في تفاوض حول تحديد جديد لامتيازاتها في المجال الجمركي والنقدي بدعوى أن تحقيق رفاهية الشعوب يتوقف على تضافر جهود جميع القوى المنتجة في العالم يسجل غباوته في الاستمرار في التضليل. تضليل الدول النامية في القفز على حبال المكيدة التي ما تلبث أن تجسد حربائية الصيغ الاستعمارية الإقصائية التي تمارس على الدول الهشة التي تعيش انفصاماً أو سلطوية وتطاحناً بين الجهاز المسيّر وشعوبها على اختلاف شرائحها المتنورة والمقهورة. ولا يغيب عن أحد ما يكرسه هذا الوضع من مؤشرات للفوضى والبلبلة والتشويش، تحولت أو ستتحول حتماً، إلى فقدان السيطرة على الذات وإلى الارتماء في أحضان التطرف بأشكاله والتزمت والإرهاب والرفض.

إن ما يعيشه وطننا العربي من «ذبذبية» أجهزته الحاكمة بين لهث وراء شراكة مع الاتحاد الأوروبي واقتلاع الأبواب والنوافذ أمام تأمرك يتبارى في ضرب الرقم القياسي لتحقيقه اقتصادياً وتقانياً وثقافياً يجعلنا نطرح تساؤلات مقلقة ونبدي تخوفاتنا من الدخول تدريجياً في علاقات قد تتحول إلى نوع من ميثاق استعماري جديد بنوده محكمة.

فهل لنا كدول، طال بحثها عن ذاتها، أن تتساءل انطلاقاً من أنظمتها القائمة عما بتلك الأنظمة من ثغرات وسلبيات ناجمة عن حقائق مفهوم الدولة الجديدة بحثاً عن وسائل إقامة تبادل وتعاون دولي ذي فعالية ملائمة طبقاً لتعامل ندي وحوار فعال وتوازن ومساواة في الالتزامات، وبصورة خاصة في مستوى الحقوق بين البلدان المحظوظة والفقيرة، وطبقاً لمبادىء أخلاقية وقوانين يسري تطبيقها بمفاهيمها المضبوطة على الأقوياء والضعفاء بالسواء؟ وما مثل دولة إسرائيل بغائب عن أعيننا.

ومع ذلك فإنني أعتقد أننا لا نأمن التقلبات الظرفية التي قد تكون إيجابية على رغم ما يبدو من متانة نسق «العولمية»، وحتميته في نظر البعض، فيكون العود إلى الدولة في سيادتها السياسية والوطنية وتفتحها الاقتصادي ومناعتها الأخلاقية هو المولود الجديد الذي يحبل به مطلع الألف الثالثة بعون الله.

٨ ـ عبد الخالق عبد الله

السؤال المركزي في هذه الجلسة هو: هل هناك أفول للدولة في ظل العولمة؟ وهل هناك أفول حقيقي للسيادة في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية الراهنة؟ وواضح أن هناك ما فيه الكفاية من المؤشرات للإجابة بنعم ولا عن هذا السؤال. فنعم هناك أفول للدولة والسيادة، ولا ليس هناك أفول للدولة والسيادة. وبالتالي فإن المحصلة النهائية هي عدم الجزم في هذا الموضوع وأخذ الأمر بقدر من التساؤل وعدم استعجال الإجابة عنه.

فمن ناحية، لم تعد الدولة هي الوحدة المركزية الأساسية في النظام العالمي كما كانت عليه في السابق، وبخاصة في ظل بروز قوى اقتصادية واجتماعية محلية وعالمية منافسة. ومن ناحية أخرى لا زالت الدولة متمسكة كل التمسك بموقعها المحوري وبكونها صاحبة القرار الأول في الأمور الحيوية، وهذا صحيح بالنسبة لكل دول العالم بما في ذلك أكثر الدول ضعفاً.

إن مقومات الدولة الأساسية هي الشعب والأرض والسيادة. وفي كل شق من هذه المقومات هناك تحولات. فمن ناحية لكل دولة شعبها الخاص، لكن هناك أيضاً بروز المجتمع المدني العالمي أو الشعب العالمي المهموم بهموم عالمية، والذي يعمل عبر المنظمات غير الحكومية التي أظهرت أنها أكثر نشاطاً من الدولة في المؤتمرات العمالية التي عقدت أخيراً لمناقشة قضية كالبيئة والمرأة وحقوق الإنسان والفقر والانفجار السكاني.

كذلك فإن الدولة لا زالت متحكمة كل التحكم في تقديم الخدمات الأساسية والتقليدية، بيد أن هناك أيضاً بروزاً لشركات عالمية أخذت تنافس الدولة في تقديم كل هذه الخدمات بدءاً بأبسط هذه الخدمات كالبريد، حيث يتم الجزء الأكبر من البريد

العالمي عبر الشركات الخاصة، وانتهاء بأهم الخدمات كالأمن حيث أخذت شركات عالمية كبرى تقدم الأمن لشخصيات ولمؤسسات باستقلال عن الدولة.

أخيراً هناك ظاهرة تجزيء الدولة والمتمثلة في تزايد ارتباط مؤسسات الدولة بمثيلاتها في الدول الأخرى وعلى الصعيد الإقليمي والعالمي وهو الارتباط الذي يتم على حساب ارتباط هذه المؤسسات بمؤسسات الدولة الأخرى داخل الدولة، الأمر الذي خلق شبكة من العلاقات السياسية التي تتخطى الدولة وتكون خارج سيادتها التقليدية.

والسؤال الآن هو: هل تشير هذه المستجدات إلى بداية مرحلة أفول الدولة وأفول السيادة؟ هذا ما ينبغي رصده، وهو الأمر الذي لا يمكن الجزم به حالياً.

٩ ـ عوني فرسخ

د. موضي الحمود في تعقيبها تناولت في تقديري ظاهرة الفشل والعجز العربي عن تجاوز واقع التخلف دون أن تشير، ولو إشارة عابرة، للظروف والعوامل المسببة لذلك. وفي مقدمة تلك الظروف والعوامل التخلف الموروث، والواقع الاجتماعي، والمداخلات الخارجية منذ مطلع القرن السادس عشر، والتي أورثت الوطن العربي التخلف، وهشاشة البنى الاجتماعية، وتشويه النمو الاقتصادي، والتي اعتمدت سياسة التصدي المقصود لضرب كل محاولة عربية لتجاوز الواقع **بأبعاده الثلاثة**: التخلف، والتجزئة، والتبعية، وأرجو أن تسمح لي د. الحمود بالاستشهاد بالتاريخ الحديث لأوضح ما أقوله، من منطلق إدراك أن وعي دروس التاريخ كان وما زال عاملاً أساسياً في فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

في كتابه القيم **أوروبا ومصير الشرق العربي** يقرر الأب الكاثوليكي د. جوزيف حجار أن السنوات التسع ما بين عامي ١٨٣١ و١٨٤٠، التي كان فيها إبراهيم باشا في بلاد الشام، إنما هي أخطر سنوات القرن التاسع عشر في حياة الوطن العربي ومساره ومصيره، إذ تم فيها بإجماع أوروبي ضرب دولة محمد علي ومحاولته في مجالي الوحدة العربية والتحديث والتقدم. كما تم فيها بتخطيط بريطاني إلقاء البذور الأولى لإقامة الكيان الصهيوني على التراب العربي في فلسطين بهدف إيجاد حاجز بشري غريب يفصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا، بحيث يمنع الوحدة العربية، ويبدد الطاقات والقدرات العربية أولاً بأول. ويبين الدكتور حجار أن القنصل البريطاني في القدس كلف من قبل وزير خارجية بريطانيا بالمرستون برعاية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وموافاة وزارة الخارجية البريطانية بتقارير دورية عن تطور عملية الاستيطان اليهودي فيها.

وفي منتصف القرن العشرين التقى نصف الكرة الشمالي بشقيه الرأسمالي

والاشتراكي على ضرب محاولة خليفة محمد علي للأسباب ذاتها. وفي تقديري أن السنوات الست الممتدة ما بين ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨ (يوم قيام الوحدة) و ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ (يوم تأكيد الانفصال وتأصيله)، أخطر سنوات القرن العشرين عربياً، إذ تم فيها أولاً ضرب الوحدة العربية، وتم ثانياً تعميق الخلافات العربية ـ العربية، وتمزيق وحدة الحركة القومية العربية، وتم فيها ثالثاً تأكيد بروز «الإقليمية الجديدة»، التي تولت استكمال المهمة التي كانت قد عجزت عن الوفاء بها «الإقليمية التقليدية» ألا وهي حماية التجزئة واستمرارها. وبالتالي تمكين الإدارة الأمريكية بالذات من الاحتفاظ بزمام المبادرة الاستراتيجية في منطقتنا، بعد أن لاحت نذر امتلاكها من قبل الحركة القومية العربية في أعقاب زلزال السويس وقيام دولة الوحدة. وبضرب الحركة القومية العربية، وبتأكيد وتأصيل التجزئة ضربت وبشكل حاسم إمكانية النهوض العربي. وكان العامل الخارجي هو العامل الأساسي والأول، وإن لم يكن بذات الوضوح والسفور اللذين كان عليهما في القرن الماضي.

والسؤال الذي أطرحه: هل قبول ما تنادي به د. الحمود من إقبال على العالمية دون شروط هو سبيل تجاوز واقع التخلف، والطريق الذي لا طريق سواه للحاق العرب بالعصر، أم أن ذلك سبيل تعميق التبعية والتخلف؟ وأيهما السبيل الأمثل: الركض وراء العولمة المقودة من قبل من هم أقوى وأقدر منا، والتي هي في الواقع العملي «أمركة» وليست عولمة؟ أم أن الأكثر جدوى التفاعل مع العولمة من خلال عمل عربي ذي أبعاد أربعة:

الأول: ممانعة واعية، ترفض التبعية في الوقت الذي تقبل فيه على الحداثة بشتى أبعادها.

الثاني: إبداع وعمل جاد في كافة المجالات والأنشطة، وبخاصة في مجال تطوير التعليم والبحث العلمي، واللغة العربية لتصبح لغة العلم والثقافة بالمقاييس العصرية.

الثالث: تكامل قومي ملتزم بتعظيم التفاعلات العربية ـ العربية في شتى المجالات.

الرابع: والذي لا يقل عما سبق أهمية، التحديث باتجاه تبني الديمقراطية فكراً وممارسة، والالتزام الصادق بحقوق الإنسان كافة ولجميع المواطنين، وتجاوز واقع المرأة المعطل لطاقة نصف الأمة، والاهتمام الجاد بالشباب والأطفال والحرص على مواكبتهم العصر مع تعميق انتمائهم القومي.

وفي تقديري أن تعقيب د. نيفين مسعد، وبخاصة استشهادها بتصدي فرنسا للأمركة، على الرغم من أن مستوى التحدي الذي تواجهه فرنسا ليس في مستوى التحديات التي تواجهنا كعرب، وكمسلمين، وكأحد أبرز دول العالم الثالث، ما يؤكد

صحة ودقة ما تحذر منه وتنبه إليه ورقة د. جلال أمين، وبالذات إجهاض كل محاولة للنهوض والتحديث أياً كان المبادر إليها، ومهما كانت توجهاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٠ ـ محمود عبد الفضيل

أعتقد أن عمليات العولمة الجارية لن ينتج منها إلغاء أو تجاوز «الدولة»، نظراً لأن وجود الدولة يعتبر ضرورة لضبط الأمور وتسيير الشؤون الاقتصادية اليومية. ولكن المطروح أن تكون تلك الدولة في حدودها الدنيا (Minimal State)، مع توظيفها لكل أداة تسهيل وتيسير لعمليات العولمة. ولذا فإن المطروح هو إعادة تعريف وظائف الدولة ومؤسساتها وأسلوب أدائها. وإذا كان الدكتور جلال أمين قد نزع في ورقته، كما قال بعض الزملاء في المناقشات إلى التأكيد على أن «الدولة القطرية العربية» هي بالأساس «دولة معولمة» ولا يرجى منها خير، إلا أنني أعتقد أن تلك تعتبر صياغة مبالغ فيها، إذ في اعتقادي أنه باستثناء أقطار تعد على أصابع اليد الواحدة، فإن «الدولة القطرية العربية» في أحوال كثيرة هي «نصف معولمة» وبالتالي لو كانت الأحزاب وقوى المجتمع المدني وفئات رجال الأعمال تحرص على دفع الأمور في اتجاه الحفاظ على «هامش استقلال كبير»، فإن نوعاً جديداً من التوازن سوف ينشأ ويحاصر الآثار السلبية لعمليات العولمة الجارية على الصعيد العالمي والتي تمس منطقتنا العربية مساً مباشراً.

النقطة الأخرى التي أود مناقشتها هي حول ما جاء في مداخلة الدكتور عمرو محي الدين حول الظروف الموضوعية التي أدت إلى الاختفاء التدريجي **للدولة ذات الصبغة الكينزية**، أو ما كان يسمى «دولة الرفاه»، فهو قد أرجع التآكل لهذا النوع من «النماذج» في البلدان الغربية المتقدمة إلى تحولات في نمط التنظيم الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، والتحول من النشاط الصناعي المستند إلى «المصنع» إلى النشاط الاقتصادي الجديد الذي يعتمد بالأساس على قطاع الخدمات بشكل عام، والخدمات المالية بشكل خاص. وأخشى أن يترك هذا التفسير انطباعاً لدى البعض بأن ذلك التقلص والتواري لـ «الدولة ذات الصبغة الكينزية» هو بمثابة الضرورة التاريخية التي لا رد لها. وفي اعتقادي، أن المسألة أعقد من ذلك نتيجة **أزمة المالية العامة للدولة في** البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتقلص قاعدة الضرائب (Tax Base) في تلك البلدان. هذا بالإضافة إلى تحولات أخرى في كيمياء المجتمع وفي مجال الأفكار والمفاهيم وفي مجال العلاقة بين رأس المال والعمل.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد شهدنا خلال الآونة الأخيرة انحساراً لموجة الليبرالية الجديدة التي تمثلت في ممارسات **الثاتشرية والريغانية** والتي امتدت لنحو

حقبتين، حيث تم التركيز على تخفيض معدلات التضخم وعجز الموازنة وضبط كمية النقود دون الاهتمام بقضايا التوظف ومكافحة البطالة والنمو. ولعل خير دليل على انحسار وفشل تلك السياسات في البلدان الرأسمالية المتقدمة في الغرب، هو انتخاب طوني بلير في بريطانيا في أيار/مايو ١٩٩٧ بأغلبية كاسحة في وقت كان الأداء الاقتصادي البحت لحكومة المحافظين في أفضل أحواله، ولكن القلق حول المستقبل الاجتماعي والخوف من المستقبل نتيجة تقلص وتآكل «دولة الرفاه» كان السبب وراء إسقاط حكومة المحافظين. والمنطق نفسه ينطبق على نتيجة الانتخابات التشريعية الفرنسية وقدوم «الحزب الاشتراكي المعدّل» للحكم في فرنسا في ظل قيادة ليونيل جوسبان.

إذن هناك رهان جديد على صياغة توليفة جديدة تحاول الدولة من خلالها تحقيق معدلات عالية من التوظف (تخفيض معدلات البطالة) مع كبح الضغوط التضخمية وعدم تفاقم عجز الموازنة، على نحو ما كان يحدث في السابق في ظل السياسات الكينزية التوسعية التقليدية. إنها تجربة جديدة في صياغة السياسة الاقتصادية ورسمها على المستوى الكلي (Macro-Economic Policy)، تحقق قدراً من التوازن بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي»، إنها نوع من «المقايضة التاريخية» الجديدة تراعي ظروف العصر.. وليتنا نرقب تلك التجربة باهتمام لنستخلص منها بعض الدروس نهتدي بها حول نقاط القوة ونقاط الضعف.. وحتى لا نكون «ملكيين أكثر من الملك»، حيث الحديث اليوم في دوائر البنك الدولي ذاته هو عن «التكامل بين الأسواق والحكومات».. وليس «الإحلال فيما بينهم».

١١ ـ إبراهيم العيسوي

المنهجية التي اتخذها الدكتور أمين تدعو بالضرورة إلى طرح بعض التحفظات على ما يذهب إليه. ولذلك، فإنني مع موافقتي على الكثير مما قاله، فإنني أريد طرح التحفظين التاليين:

١ ـ التحفظ **الأول** يدور حول تراجع دور الدولة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول النامية. في مقابل الصورة العامة الشائعة التي تركز على تضاؤل الدولة وانكماش دورها، ينبغي أن نذكر عدة حقائق مخففة للانطباع السائد.

أ ـ إحصائياً هناك ارتباط واضح بين نمو التجارة (بدلالة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) وحجم الحكومة (بدلالة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي). نسبة الإنفاق الحكومي ارتفعت في الدول الصناعية من حوالى ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٤٧ بالمئة في منتصف التسعينيات، كما أنها ارتفعت من نحو ٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة في الدول النامية إلى حوالى ٢٥ بالمئة

حالياً. فحجم الحكومة أو دور الدولة لم ينقص طبقاً لهذا المؤشر، بل إنه ازداد.

ب ـ قد يكون من الصحيح أن المهمة المطلوبة من حكومات الدول الصناعية المتقدمة هي فتح أسواق الدول الأخرى وخصوصاً الدول النامية أمام تجارتها وشركاتها. ولكن مطلوب من هذه الدولة أيضاً أن تغلق أسواقها أو تحد من فتحها أو تؤخر فتحها أمام تجارة الدول النامية، وبخاصة في السلع التي تتمتع بها الأخيرة بمزايا نسبية مهمة. عموماً، فإن أسواق الدول تنفتح أو تنغلق أو توارب بقرارات من هذه الدول، سواء بدافع ذاتي أم بتأثير خارجي. وفرص الحماية في الغات وأخواتها لم تختفِ، وليس هناك ما يمنع الدول من الحد من ملكية الأجانب للأصول الوطنية أو تقييد نشاطها في أسواق المال الوطنية أو الحد من حركية البشر عبر الحدود.

ج ـ يرى بعض الكتاب الغربيين أن الدول الصناعية المتقدمة ما زالت تحتفظ بقدرة ذاتية كبيرة في توجيه اقتصاداتها وتصميم سياساتها الاجتماعية، والإبقاء على ممارسات ومؤسسات تختلف عن السائد في الدول الأخرى.

إذن تقلص دور الدولة في بعض النواحي وتغير وظائفها لم يؤد إلى تلاشي سلطة الدولة الوطنية، والعولمة تفرز تناقضات وصراعات طبقية (بين رأس المال المدلل حالياً، والعمالة المتحيز ضدها لدعم التنافسية وإغراء الاستثمارات الأجنبية) وهي تناقضات قد تدفع الدولة إلى استرداد بعض ما فقدته من قوتها والعودة إلى بعض أدوارها السابقة في الضبط والتوجيه والموازنة بين السوق والمجتمع.

٢ ـ التحفظ الثاني يتعلق بما تجري عولمته، وهو في رأي د. أمين «نمط معين من الحياة». ولكن الأمثلة التي يضربها لما يجري عولمته تشير إلى أن العولمة إنما تنصب، لا على نمط كامل للحياة، بل على جوانب معينة من نمط الحياة الغربية، وهي الجوانب التي تنصب على الاستهلاك كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن والتلفزيون والدش... الخ. وهنا يمكن إبداء عدة تحفظات:

أ ـ إلى جانب انتشار أنماط معينة من المأكل والمشرب والملبس.. الخ، تنتقل أيضاً أشياء مفيدة من خلال العولمة، فهناك تقانة مفيدة تنتقل إلينا مثل تقانة المعلومات والاتصالات. وهناك كتب ومجلات علمية وثقافية وترفيهية جيدة تصلنا، وهناك محتوى ثقافي جيد، ومساندة للبحث العلمي تنتقل عبر الإنترنت... الخ.

ب ـ لا يمكن أن نعفي أنفسنا من الانسياق وراء نمط الاستهلاك الغربي، وما يرتبط بذلك من قيم ضارة بالتنمية. كما لا يمكن أن نعفي أنفسنا من إغفال القيم المؤاتية للتنمية الشائعة في الغرب كالإتقان والانضباط في العمل والصدق والعقلانية والديمقراطية والتعددية وغيرها، ناهيك عن إهمال كل ما هو جيد في تراثنا. ولا أظن أن هناك من يمنعنا من الأخذ بهذه القيم والسلوكيات.

ج ـ على الرغم من الانتشار الظاهر لأنماط معينة من الاستهلاك الغربي في بلادنا، فمن المهم إدراك أن نسبة السكان المتأثرين بهذه الأنماط ليست بالضخامة التي تصور لنا. فكم من سكان مصر مثلاً يفضلون الموسيقى الغربية على الموسيقى الشرقية، وكم منهم يفضلون مشاهدة مسلسل أمريكي على متابعة مسلسل عربي؟!

د ـ إن انتشار أنماط معينة من السلع الاستهلاكية لا يعني بالضرورة تشرب الناس في الدول النامية لخصائص الحضارة الغربية وقيمها، وبالتالي فإن انتشار أنماط معينة من السلع الاستهلاكية الشائعة في الغرب (بل والتي تعزف قطاعات من أهل الغرب عنها الآن)، ليس مؤشراً بالضرورة على سيادة أو حتمية التنميط الثقافي أو الحضاري، إلا إذا كانت الحضارة الغربية مساوية لكل ما هو شائن في نمط الاستهلاك الغربي، وهذا بالطبع غير منطقي. وأخيراً، فإن التطور التقاني نفسه يسمح بالتنوع والتمايز في إنتاج السلع طبقاً لأذواق المستهلكين، ولا يقود دائماً إلى التنميط والتشابه.

وثمة نقطة إضافية أريد تناولها تدور حول ما ذهب إليه بعضنا بشأن دور الدولة والسوق. إن القول بالمزج بين دور الدولة من خلال التخطيط ودور السوق أمر جيد، ولكن على من ينادون بذلك أن يحددوا أيهما يكون له الدور الحاسم والوزن الأكبر. وأنا من الذين يذهبون إلى أن للدولة الدور الحاسم في بلد يريد التنمية. كما أن على من يقولون بمقولة المزج بين السوق ودور الدولة من خلال التخطيط أن يدركوا أن السماح بدور للتخطيط يعني ضمناً عدم قبول بعض جوانب العولمة والحاجة إلى تقييدها أو تفاديها، وأن هناك إمكانية فعلية لذلك.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين

بول سالم(*)

مقدمة

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصاً. ومع تنامي التداخل ووسائل الاتصال والعولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة، ونظراً إلى دور الولايات المتحدة المركزي في معظم هذه المجالات، بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة ـ سواء أكانت العولمة مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية، أم كانت فعلاً ظاهرة مستقلة في ذاتها ستنحسر السيطرة الأمريكية عنها شيئاً فشيئاً في المستقبل المنظور.

في الواقع، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات، ومع تزايد ديون ميزانية الولايات المتحدة وعجزها في السبعينيات، وبتزايد التحديات الاقتصادية من قبل دول شرق آسيا وأوروبا ودول أمريكا الجنوبية والوسطى، ساد رأي مشترك خلال الثمانينيات بين كبار الباحثين الغربيين أمثال بول كينيدي في كتابه **صعود وهبوط القوى العظمى**، وديفيد كاليو في كتابه **أبعد من السيطرة الأمريكية**، ووالتر راسل ميد في كتابه **الأبهة الفانية**، شبهوا الولايات المتحدة فيه بإمبراطورية هابسبورغ في اسبانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أو بالأمبراطورية الرومانية في سنواتها

(*) مدير المركز اللبناني للدراسات، بيروت.

الأخيرة حيث استنزفت التزاماتها العسكرية الواسعة اقتصادها وحيويتها، وأدخلتها على طريق التقهقر المؤكد والسريع. ولكن بانهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الاقتصاد الياباني ونجاح تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد خدماتي ومعلوماتي مرن على نحو عجزت أوروبا عن اقتفاء خطاه، أخذ الاختصاصيون يعيدون النظر في فرضياتهم ويعتبرون أن الولايات المتحدة ربما خرجت من أزمتها وأعادت لنفسها تأمين موقع عالمي مسيطر في القرن الحادي والعشرين.

ما هي عناصر هذه الهيمنة العالمية؟ وما هو حظها في الاستمرار؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟ وكيف ينبغي على الدول والأمم والأقاليم الأخرى أن تتعاطى معها وأن تواجهها؟

في هذه الدراسة سأقسم موضوع الولايات المتحدة والعولمة إلى ثلاث نواحٍ: (١) السياسة والأمن، (٢) الاقتصاد، (٣) الثقافة، آملاً في أن أقدم في كل قسم منها نظرة سريعة ولكن معبرة عن موقع الولايات المتحدة في كل منها. والمقصود من هذه الورقة هو أن تكون إطاراً لفهم موقع الولايات المتحدة في عالم اليوم، وأساساً للتفكير بما يجب على الأمم والدول الأخرى فعله إزاء موقع السيطرة الأمريكية.

أولاً: السياسة والأمن: تحالفات عالمية وقوى عسكرية متعددة الوظائف

اللافت حيال نظام التحالفات الأمريكية هو أن معظم التحالفات عقدت مع أعداء سابقين (مثلاً، ألمانيا واليابان) أو من أجل مواجهة أعداء ما عادوا أعداء (مثلاً، حلف شمال الأطلسي لمواجهة الاتحاد السوفياتي السابق؛ وتحالفات آسيوية لمواجهة الصين التي صارت دولة صديقة الآن)؛ ومع ذلك ما زال نظام التحالفات الأمريكي هذا قائماً لا تبدو فيه أي دلائل تشير إلى تفككه. ففي تاريخ العالم كاد يصبح قانوناً من قوانين العلاقات الدولية أنه كلما قامت دولة عظمى وحاولت فرض سلطتها من طرف واحد تألبت القوى الأخرى سريعاً ضدها لتخلق توازناً في القوى ولحماية قوتها وحرية تحركها في وجه تلك الدولة العظمى الصاعدة، ومن الأمثال على ذلك تحالف المدن الإغريقية للوقوف في وجه بروز أثينا كقوة إغريقية عظمى عقب هزيمة جيوش الفرس في القرن الخامس قبل الميلاد؛ ومثلها التحالف الأوروبي ضد نابليون في القرن التاسع عشر، والتحالف في وجه ألمانيا الهتلرية في هذا القرن... الخ. فبحسب هذا القانون التاريخي، كان من المتوقع قيام نظام من التحالفات في العالم، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، لتحدي قوة الولايات المتحدة والتوازن معها. التشبيه هنا بالأمبراطورية الرومانية والقول إنه لم يتكون ضد الرومان تحالف مضاد ليس تشبيهاً دقيقاً نظراً إلى أنه في أيام الرومان وبعد سحق قرطاجة ومقدونيا لم يكن هناك أي

مراكز قوى خليقة بأن تتألب لتحدي قوة روما.

أما في عالم اليوم، فلدى أوروبا الغربية مجتمعةً اقتصاد أضخم من الاقتصاد الأمريكي، ولدى روسيا ترسانة من الأسلحة النووية توازي الترسانة الأمريكية، ولدى اليابان أحد أكثر اقتصادات العالم تقدماً، كما أن الصين والهند عملاقان يفيقان من سباتهما. من هنا كان بالإمكان أن يتألب بعض من هذه القوى على الأقل لإعادة التوازن إلى موازين القوى العالمية؛ ولكن ذلك لم يحصل. حقاً، أعلنت روسيا والصين منذ بضعة أشهر عن نيتهما إقامة تحالف استراتيجي، ولكن بوريس يلتسين وجيانغ زيمنغ فضحا أمرهما بالحماسة الزائدة التي أظهراها لإقامة علاقات قوية بالولايات المتحدة خلال زيارة كل منهما لها، فتبين أن علاقة كل من الصين وروسيا بالولايات المتحدة تفوق أهمية علاقة كل منهما بالآخر. كما تحاول فرنسا بانتظام تأليب حلفائها الأوروبيين ليؤدوا معاً دور التوازن مع الولايات المتحدة، ولكن حلفاء فرنسا، أي الألمان والبريطانيون والايطاليون وغيرهم من أصدقائها الأوروبيين، يمتنعون في أغلب الأحيان عن مجاراتها. في الواقع ان مجموعة صغيرة من البلدان العربية والإسلامية (إيران، والعراق، وليبيا، وإلى حد أقل سوريا)، وكذلك دول قليلة أخرى مثل كوبا وكوريا الشمالية، هي الدول الوحيدة اليوم التي تقاوم فعلاً السيطرة الأمريكية.

فكيف استطاعت الولايات المتحدة تبوأ مركز الهيمنة في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين؟ وما هو إطار سياستها الخارجية ونظامها التحالفي؟ يقول المحلل الألماني جوزف جوفي في دراسة حديثة إن الولايات المتحدة اتبعت سياسة خارجية مقتبسة عن طرازين أوروبيين هما طراز بريطانيا الاستعماري وطراز ألمانيا البسماركية. فالسياسة البريطانية الخاصة بأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر قامت على منع قيام أي قوة تتحدى قوة بريطانيا، وذلك بتأليف وتأييد تحالفات إقليمية ضد أي متحد طالع. فقد رأى الاستراتيجيون البريطانيون في ذلك «دور الموازن» (Balancer Role)، وأملى عليهم التدخل ضد بروز أي قوة عظمى أخرى من خلال تقديم دعم مالي وعسكري لخصوم تلك الدولة الصاعدة الأخرى. الاستراتيجيا هذه ناسبت بريطانيا لأنها جزيرة ذات قوات برية محدودة، ولكنها كانت تملك أسطولاً بحرياً ضخماً أمن لها السيطرة على البحار وسمح لها إدارة توازنات إقليمية بمرونة حول العالم. اتبعت الولايات المتحدة استراتيجيا مشابهة بتأييدها التحالفات المعادية لألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبدعمها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، وكذلك بتأييدها اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفياتية والصينية في أثناء الحرب الباردة أيضاً، وبفرضها إسرائيل ضد العرب طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية... الخ. والولايات المتحدة، مثل بريطانيا الاستعمارية، تحميها المحيطات من جميع الجهات، وهي وليست بحاجة إلى استعمال جيوشها البرية

استعمالاً مباشراً إلا من وقت إلى آخر. لذلك ركزت على السيطرة على البحار وعلى الجو، وأخيراً على الفضاء أيضاً. فعوضاً من الدخول المباشر في الصراعات العسكرية، فضلت الولايات المتحدة، على غرار بريطانيا، خيار السيطرة على البحار والجو والفضاء واستعمال سيطرتها هذه لخلق توازنات إقليمية في جميع أنحاء العالم، ولمنع أي قوة إقليمية من النمو لتصبح خطراً عالمياً على السيطرة الأمريكية.

إضافة إلى أسلوب «الموازن» البريطاني، اعتمدت الولايات المتحدة عنصراً من الاستراتيجيا التي اعتمد عليها بسمارك بعد عام ١٨٧١ للحفاظ على قوة ألمانيا وتوسيعها في أوروبا ما بعد توحيد ألمانيا. كانت استراتيجية بسمارك إقامة علاقات تعاون قوي بجميع القوى الكبرى في أوروبا (باستثناء فرنسا) بحيث يكون للقوى الأخرى نفع من استمرار صداقتها مع ألمانيا يفوق ما يمكنها الحصول عليه من قطع تلك الصداقة والانضمام إلى تحالف معادٍ لها. وسعى بسمارك في خلال استراتيجيته هذه إلى نسج شبكة من المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية يكون مركزها برلين بحيث تكون مصالح البلدان الأخرى مرتبطة مركزياً بحسن علاقاتها ببرلين، وبالتالي، فأي تفكير في الابتعاد من برلين أو الخلاف معها سيكون باهظ الثمن. يمكن وصف هذه السياسة على أنها سياسة وقائية، بمعنى أنها تسعى لاستمرارية النفوذ عن طريق إزالة الحوافز للانقلاب ضد القوة المركزية، وبالتالي توفّر على القوة المركزية المسيطرة ضرورة الدخول بحروب مباشرة لفرض نفوذها.

بعد الحرب العالمية الثانية سارت الولايات المتحدة (كما سار الاتحاد السوفياتي قبل انهياره) على خطى بسمارك محاولة جعل نفسها مركز علاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية بإقامة علاقات قوية بعدد كبير من البلدان في العالم، بحيث صارت لمعظم تلك البلدان فائدة من حسن علاقاتها بالولايات المتحدة (أو الاتحاد السوفياتي) تفوق ما يمكن أن تحصّله من الصراع ضدها. وبهذه الطريقة بات من الصعب جداً الانضمام إلى أي منظومة عالمية من العلاقات السياسية والاقتصادية دون المرور بواشنطن أو موسكو والحصول على الموافقة الأمريكية أو السوفياتية. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة ليس من باب المصادفة أن تكون الأمم المتحدة في نيويورك، ولا أن تكون واشنطن مقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما لا يجوز التقليل من أهمية الزخّ المتواصل للبيت الأبيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية في السياسة العالمية.

قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، كان في العالم مركزان مركزيان للقوة العالمية: أحدهما في واشنطن، والآخر في موسكو. أما الآن فليس هناك سوى مركز واحد. ومنذ أن طبقت الولايات المتحدة مخطط مارشال في أوروبا وثمرت أموالاً ضخمة في شرق آسيا، اتبعت واشنطن سياسة استعمال مواردها المالية والعسكرية لخلق حلفاء لها

أقوياء يمكن الاعتماد عليهم، ويفيدون من علاقتهم بها ويتعرضون لخسائر كبيرة إن هم نقضوا الحلف. أسلوب الجزرة هذا فضّل على غيره في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية لأنه يحول دون اللجوء إلى الحرب وما يترتب عليها من تضحيات مادية وبشرية.

على الرغم من ذلك كله، أنشأت الولايات المتحدة قوة عسكرية ضخمة لردع دول أخرى ولاستعمالها في الحرب عند الضرورة. وكانت الولايات المتحدة في بدايتها ذات نزعة انعزالية مطبوعة على عدم الدخول في حروب عالمية، وعلى الأخص الأوروبية منها، إلا أنها اضطرت إلى الذهاب إلى أبعد من دور «الموازن» والانخراط في تدخل عسكري ضخم في أوروبا في الحرب العالمية الأولى، ثم في أوروبا وفي شرق آسيا في الحرب العالمية الثانية. ومع تنامي مصالحها الاقتصادية في أنحاء العالم، ومع وجود تهديدات قوية من قبل أوروبا بقيادة ألمانيا الموحدة، ومن قبل آسيا بقيادة اليابان، أو من قبل أوروبا التي كان يمكن أن تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي، قررت الولايات المتحدة إقامة قوة عسكرية على أساس حرب عالمية محتملة. خلال الحرب الباردة ركزت الولايات المتحدة على إمكان مواجهة قوة المعسكر السوفياتي فقط، ولكنها تحولت لاحقاً إلى إنشاء قوة عسكرية قادرة على أن تضمن لها السيطرة العسكرية على العالم. وكان العمود الفقري لهذه القوة ترسانة نووية ضخمة قادرة على ردع الاتحاد السوفياتي أو أي متحد آخر. أما في ما يتعلق بالقوة غير النووية، فقد ركزت الولايات المتحدة على تنمية سيطرتها على البحار بتقوية سلاحها البحري على نطاق واسع، وتوسيع سيطرتها على الجو، ثم على الفضاء، عن طريق إنفاق مذهل على سلاح الجو وعلى برامج الفضاء العسكرية. هذه الفروع من القوى العسكرية يدعمها جيش بري صغير نسبياً منتشر في أوروبا وكوريا الجنوبية واليابان، وفي ما خلا ذلك متمركز ضمن حدود الولايات المتحدة مكتفياً بأن تفرض أنواع القوة العسكرية والسياسية الأخرى إرادة الولايات المتحدة في أنحاء العالم. وفي الواقع، وفي المرات الثلاث التي دعت الحاجة إلى اشتراك قوات برية أمريكية في حروب مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية (الحرب الكورية والحرب الفييتنامية وحرب الخليج الثانية) لم تنجح سوى اثنتين من العمليات الثلاث.

تتألف القوة العسكرية الأمريكية حالياً من ثلاثة فروع متساوية، هي الجيش والبحرية والطيران، وفي كل منها قرابة الـ ٥٠٠ ألف جندي. الإنفاق العسكري الحالي يقارب ٢٧٠ مليار دولار في السنة، بانخفاض قرابة الثلث عما كان عليه إبان الحرب الباردة. واستراتيجية العسكريين العامة هي استراتيجية «التورط العالمي» (Global Engagement) أو الهيمنة العالمية، وغايتها أن تؤمن قدرة أمريكا على السيطرة على جميع المسارب البحرية والجوية والفضائية عند الحاجة، ولتمكنها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي من الفوز في حربين إقليميتين في آن معاً (في العراق وفي كوريا الشمالية على سبيل المثال). ولدى الولايات المتحدة حالياً قوات منتشرة في أوروبا الغربية

وكوريا الجنوبية واليابان، وقوات أقل شأناً في باناما وهندوراس وكوبا وبرمودا وايسلندا والعربية السعودية والكويت وقطر وسنغافورة واستراليا. أما في القارة الأمريكية، وسطاً وجنوباً، فقد سيطرت على المنطقة منذ القرن التاسع عشر عبر مزيج من التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وبعد إطاحة أنظمة الحكم المعادية لها في تشيلي وهندوراس ونيكاراغوا، لم يبقَ سوى كوبا تتحدى القوة الأمريكية مكافحة من أجل البقاء في وجه الحصار الاقتصادي الأمريكي الذي أدى بالشعب الكوبي إلى حافة المجاعة.

وفي أوروبا يبدو أن السباق على القوة قد انتهى عقب انهيار الاتحاد السوفياتي. فحلف وارسو لفظ آخر أنفاسه وأخذ حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة يتوسع شرقاً؛ ففي مؤتمر مدريد في شهر تموز/يوليو ١٩٩٧ قبلت المنظمة مبدئياً عضوية بولندا وجمهورية تشيكيا والمجر، علماً أن عدداً من البلدان الأخرى في أوروبا الوسطى تتلهف للانضمام إليه. وعن روسيا صدرت بعض التحفظات في شأن توسع الحلف، ولكن روسيا نفسها طلبت أن يكون لها دور في الحلف العسكري الغربي. وفي شرق آسيا، للولايات المتحدة تحالفات قوية مع اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، كما تسعى للتفاهم مع القوة الصينية دون استعداد حلفائها الآخرين. وقياساً على الزيارة المليئة بالحيوية التي قام بها جيانغ زيمنغ أخيراً للولايات المتحدة يبدو أن العلاقات الصينية ـ الأمريكية سائرة نحو تحسن ملحوظ. وتبقى كوريا الشمالية الدولة الوحيدة في شرق آسيا المناهضة بثبات للنفوذ الأمريكي، أما في جنوب شرقي آسيا فقد تحولت الخلافات المريرة السابقة مع فييتنام ولاووس وكمبوديا إلى تعاون واضح، أما في جنوب آسيا فإن غزل الهند مع الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة وفي ضوء الخلاف الهندي ـ الباكستاني، قد أصبح في ذمة التاريخ وبات فريقا الخلاف الهندي والباكستاني قريبين من الولايات المتحدة.

وفي جنوب الصحراء الأفريقية صارت الخلافات التي قسمت القارة الأفريقية ـ أي الحرب الأهلية والثورات على سيطرة البيض في روديسيا وفي جنوب أفريقيا ما قبل نلسون مانديلا ـ جزءاً من الماضي. وبانتهاء الحرب الباردة لم يعد للولايات المتحدة رهان عسكري في أفريقيا. وبنجاح الثورات ضد سيطرة البيض، لم تعد الولايات المتحدة مجبرة على الانحياز إلى فريق من الأفرقاء، وأخذت تعمل على إقامة علاقات قوية بمعظم الدول الرئيسية في أفريقيا واستعمال شتى الأساليب لإبعاد نفوذ فرنسا وغيرها من القارة. ولا تواجه الولايات المتحدة أي تحدٍ جدي لسيادتها إلا في العالم العربي والإسلامي. وعلى الرغم من علاقاتها الوطيدة بالمغرب وتونس ومصر والعربية السعودية والبلدان الخليجية الصغيرة، لا تزال العراق وإيران وليبيا، وإلى حد ما السودان وسوريا، تتحدى القوة الأمريكية. هذا التحدي العربي الإسلامي له خطره الخاص على الولايات المتحدة لسببين: **أولاً**: لأنه قائم في منطقة توجد فيها أضخم

الاحتياطيات النفطية اللازمة للقرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإن الذي يسيطر على النفط تكون له سلطة كبيرة على الاقتصاد والقوة في العالم طوال القرن المقبل؛ **ثانياً:** إن هذا التحدي قائم من ضمن سياق تحدٍ أيديولوجي ديني متماسك وله أصداؤه في أرجاء العالم الإسلامي في أفريقيا وآسيا، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. فقد مثل هذا التحدي الإسلامي أكثر التحديات جدية للسيطرة الغربية الثقافية وغيرها السائدة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع الفكر الاشتراكي والشيوعي. وقد شدد الباحث الأمريكي صاموئيل هانتنغتون في كتاباته الأخيرة على أن هذا الخطر الديني هو الأشد الذي يواجه الولايات المتحدة والغرب في السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من ذلك يبقى الوضع العسكري الأمريكي في نهاية القرن العشرين على مستوى لم يسبق له مثيل من حيث التفوق. فأول مرة بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة تكون الولايات المتحدة مرتاحة لعدم وجود خطر رئيسي منظور يهدد أمنها أو سيطرتها على العالم. والتهديد العراقي يبقى ذا طبيعة إقليمية، في حين لا توجد أي مواجهات ناشطة في المناطق الأخرى. وفي الواقع ظهر التفوق الأمريكي على نحو واضح من خلال حرب الخليج ضد العراق حيث أجرت الولايات المتحدة أولى تجاربها وعرضت الأساليب القتالية بالتقنية الرفيعة وبالفيديو. إننا نشاهد اليوم تغيراً في التقنية العسكرية له من العمق ما كان للتحول عن الجيوش الراجلة إلى استعمال الخيالة أو إلى استعمال البارود أو إلى مكننة المدفعية الثقيلة أو إلى دخول الطيران ساحات القتال. فالحاسوب والفيديو، والمكننة، والقنابل الذكية وأشعة لايزر وتقنية الانسلال (Stealth) والاتصالات العالمية جعلت الأكثرية الكبرى من جيوش العالم ـ جيوش الحرب العالمية الثانية بعد تحديثها ـ جيوشاً عتيقة الطراز. وقد اتضح ذلك جيداً خلال حرب الخليج، الأمر الذي عزز اقتناع الولايات المتحدة بزيادة إنفاقها على تقننة قواتها العسكرية. ونظراً إلى كون الولايات المتحدة على رأس الدول في هذه الأبحاث التقنية العسكرية، ونظراً إلى إنفاق المبالغ الطائلة عليها، وعدم إشراك أي من حلفائها فيها، فضلاً عن منع دول أخرى من تطوير أسلحة مماثلة، فلا عجب من أن يزداد تفوق الولايات المتحدة العسكري على القوى العسكرية في الدول الأخرى، ويتوسع الفرق بين هذه وتلك عوضاً من أن يتقلص. لم نشاهد حتى الآن النتائج الكاملة لهذا الفرق العسكري المتنامي؛ ولكن، النتائج ستتضح في أول عقدين من القرن المقبل. فهل ستتبدد هذه التقنية والقوة العسكرية، أم أن البنتاغون سيبرز على أنه الميليشيا العالمية دون منازع؟

مقابل هذا التفوق العسكري الشامل يبقى الخطر، وفق مزاعم الاختصاصيين الأمنيين الأمريكيين وبعض الكتّاب في الأمور الاستراتيجية، الذي يهدد الأمن هو خطر عمل منعزل تخريبي نووي أو بيولوجي أو كيميائي تقوم به دولة عدوة أو منظمة

عالمية سرية بواسطة تهريب وسيلة كهذه إلى داخل الولايات المتحدة أو رشقها بها بواسطة قذيفة باليستية. وهذا بات من أهم المخاوف بعد تفكك ترسانة الأسلحة السوفياتية النووية، وفي ضوء محاولة دول خارج السيطرة الأمريكية (مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية) تطوير قدرات نووية وبيولوجية وباليستية، وفي ضوء تقصير المعاهدات الدولية ولو جزئياً، في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. في وجه هذا الخطر تسير الولايات المتحدة قدماً في تطوير جهاز دفاعي مضاد للقذائف الباليستية وتعمل على تقوية منظومات أقمارها الصناعية الخاصة بالمراقبة والتجسس، وتحاول دحر هذه الحفنة من البلدان التي لا تزال خارج نطاق نفوذها عبر استعمال وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي، ومن حين إلى آخر الخيار العسكري.

مع ذلك فإن الولايات المتحدة تدخل القرن الحادي والعشرين وهي في موقع سياسي وعسكري مركزي في العالم على الرغم من وجود تهديدات بسيطة لأمنها، وتحديات هامشية على صعيد السياسة الدولية.

ثانياً: العناصر الاقتصادية: الرأسمالية العالمية

في عام ١٩٤١ بدت الولايات المتحدة وكندا الدولتين الرأسماليتين الوحيدتين في العالم القادرتين على الاستمرار. فقد استولت تجارب متنوعة من الأحكام الشيوعية والاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والفاشية على السلطة في أماكن أخرى من العالم، وبدا أن الرأسمالية المتبقية من القرن التاسع عشر سائرة نحو الاحتضار السريع. وعلى الرغم من عودتها إلى الساحة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة هزيمة ألمانيا النازية، وبسبب تحول أوروبا الغربية واليابان بفعل النفوذ الأمريكي، كانت الاشتراكية والشيوعية في أوائل الستينيات تسيطران على معظم أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، كما بدا النمو الاقتصادي السوفياتي أسرع من النمو الأمريكي. ولكن خلال السبعينيات والثمانينيات تقهقرت الاشتراكية والشيوعية، وبحلول التسعينيات بدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي دون منازع. كان من شأن هذا الفوز الأخير أن أعلن بعض المراقبين الأمريكيين مثل فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ، بمعنى أنه بعد قرنين من التناقض والخلاف بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك، بحسب زعمه، الجدل التاريخي حول النظام الاقتصادي الأنسب للبشرية.

لقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في دعمها للرأسمالية، وفي ظفر هذه الأخيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ففضلاً عن كونها، طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أكبر سوق وأكبر دولة مصدّرة في العالم، جعلت الولايات المتحدة من بناء اقتصاد عالمي رأسمالي حجر أساس في توجهها على الصعيدين

السياسي والاقتصادي الدولي. ولما كانت أكبر دولة مصدرة، فإن لها مصلحة إذاً في الإنماء الاقتصادي على الصعيد العالمي لكونه يغذي نموها الاقتصادي. وكي تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية في وجه التهديدات التي تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى، وأهمها الشيوعية السوفياتية، أنفقت الكثير على انتشار اقتصادات رأسمالية في بلدان أخرى، وعلى الأخص لدى عدويها السابقين ألمانيا واليابان، وفي بلدان أخرى في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرقي آسيا. فإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية وإلى المساعدات الضخمة التي قدمتها إلى شرق آسيا، استعملت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية لمناطق أخرى في العالم النامي تعزيزاً للمؤسسات والاقتصادات الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك.

رافق هذه الجهود إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق عالمي نتيجة اجتماعات بريتون وودز (Bretton Woods) عام ١٩٤٧، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية الغات (GATT) وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تسيطر عليها أمريكا، هذا فضلاً عن عشرات الاتفاقات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف مع مختلف دول العالم. ولا ريب في أن الاستراتيجيا الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجيا ذات طابع عالمي، علماً بأنها ظلت عاجزة عن أن تشمل جزءاً من العالم ما دامت فيه أنظمة اشتراكية وشيوعية كانت لا تزال على قيد الحياة؛ وبزوال معظمها في السنوات الماضية استطاع النظام الرأسمالي أن يتحول إلى نظام عالمي حقاً.

واستعملت الولايات المتحدة سوقها الداخلية الواسعة في خدمة استراتيجيتها الدولية، بحيث بكرت في فتحها أمام حلفائها الجدد مثل ألمانيا واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية لمساعدتها على النهوض باقتصاداتها، وذلك من أجل بعث استراتيجيا إنمائية قوية يكون التصدير قوتها الدافعة. ولئن خلق ذلك عجزاً تجارياً جدياً للولايات المتحدة، فقد خدم أيضاً مصالحها الدولية الرامية إلى خلق دول رأسمالية حليفة وقوية في أنحاء عدة من العالم، وجعل اقتصادات تلك البلدان مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي وتابعة له.

عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار، برز الاقتصاد الأمريكي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي. وقد استعملت الولايات المتحدة موقعها القوي هذا بعد الحرب لخلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان، وفي محاولة لإحداث نمو سريع في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التهديدات السوفياتية والصينية. وتحققت منذ الخمسينيات مستويات عالية من النمو في تلك المناطق، وقابلتها مستويات عالية أيضاً من النمو في الاتحاد السوفياتي. ومع بداية تراجع الأداء الاقتصادي السوفياتي في أواخر الستينيات، أخذ تحد اقتصادي جديد ينذر

بقرنيه في شرق وجنوب شرق آسيا على شكل سلع تصديرية رخيصة الثمن ورفيعة الجودة أخذت تغرق السوق الأمريكية، وتهدد بخلق عجز جدي في الميزان التجاري. وازدادت مشكلة الولايات المتحدة هذه بسبب ارتفاع أسعار النفط عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وبالصعوبات التي رافقت التحول من اقتصاد صناعي إلى آخر قائم على الخدمات والتقنية في حقل الإعلام والمعلومات. وقد استطاعت الولايات المتحدة، على الرغم من المشاكل الجدية التي واجهت اقتصادها في السبعينيات والثمانينيات من أن تتحمل عجزاً ضخماً في ميزانها التجاري وأجرت إعادة بنيان لاقتصادها، واستعادت في أوائل التسعينيات المبادرة في القوة الاقتصادية. وفيما ظلت أوروبا الغربية تقاوم ارتفاع كلفة الانتاج فيها وارتفاع البطالة وعوائق أخرى، وفيما ظلت اليابان تتخبط في ركود اقتصادي منذ العام ١٩٩٠، نهضت الولايات المتحدة واستعادت تفوق حصتها في الأسواق في صناعتي السيارات والكومبيوتر المهمتين، وأعادت تأكيد موقعها على أنها أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم. ولعل الأهم أنها بانفاقاتها وبتفوقها في الأبحاث في حقل التقنية الرفيعة والتطوير وضعت نفسها في موقع جيد يخولها الاستمرار في السيطرة على الأسواق العالمية لبرامج الحاسوب وشبكة الاتصالات العالمية (انترنت) في مطلع القرن الحادي والعشرين.

مع ذلك فإن موقع الولايات المتحدة القوي في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً على مستوى مناعة موقعها العسكري. بكلام آخر، ولئن كان من الصحيح أن إطار الأمن السياسي الدولي ذو قطب واحد، فإن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب. فمجمل اقتصاد أوروبا الغربية أضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام. كما أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يواجه مشاكل جدية قد تهدد نموه في المستقبل. ومن هذه المشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا، البالغ قرابة ١٦٠ مليار دولار في السنة، وديون دولية متراكمة تربو على الألف مليار دولار. وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجاري على أنه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية، ولكن حجم العجز وثباته أبقيا الضغط على الدولار الأمريكي، وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار. لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظراً إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، وإلى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار، ولأن اقتصادات شرق آسيا يهمها بقاء الدولار قوياً لتنشيط صادراتها، إلا أن استمرار العجز مشفوعاً بنمو الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً، علماً بأن الصين تصدر سلعاً كثيرة إلى الولايات المتحدة، قد يكون له تأثيرات مدبرة في الدولار، وكذلك في اقتصادات شرق آسيا نفسها التي تعتمد على التصدير إلى الولايات المتحدة وعلى أسواق المال العالمية. لقد أدى العجز في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً اليابانية منها، في الولايات

المتحدة، وكذلك إلى شراء شطور كبيرة من الاقتصاد الأمريكي، ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدماتية. كما أن الدين الخارجي البالغ ألف مليار دولار، والمتوجب في أكثره لليابان، يفرض نزفاً مستمراً على الميزانية العامة ويحول دون توظيف موارد مهمة في الاقتصاد وفي الأنشطة الانتاجية. ولئن كان بالإمكان تحمل هذا الدين نظراً إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يربو على السبعة آلاف مليون دولار، فإن هذا الدين يبقى معيقاً للنمو السريع.

ثمة عامل آخر يهدد قدرة أمريكا على تمويل النمو، هو المستوى المتدني للادخار فيها مقارنة ببلدان أخرى متطورة. ونظراً إلى التشديد على الاستهلاك والاقتراض وإرضاء رغبات المستهلك بسرعة نرى أن نسبة الادخار الأمريكي تعادل نصف نسبته في اليابان ولا تتجاوز ثلثيها في ألمانيا. إن مستويات الادخار المتدنية تهدد القدرة على التثمير اللازم في البنية التحتية وفي التنمية، كما تهدد القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة للمستقبل.

وتتضمن المجالات الأخرى حيث ستواجه الولايات المتحدة فيها مصاعب اقتصادية انخفاض نوعية التثمير ومستواه في التعليم والتدريب، ذلك أن الاقتصاد في المستقبل سيزداد اتكالاً على قوة عاملة رفيعة الثقافة والتدريب، إلا أن نظام التدريس والتدريب الأمريكي، دون مستوى الجامعة، هو من الأضعف في العالم المتقدم. وعلى الرغم من تشديد إدارة كلينتون على التربية لكونها الطريق المؤدي إلى النمو في المستقبل، فإن لامركزية التعليم في الولايات المتحدة قد حالت دون حصول تقدم سريع ومهم. يزيد من تعقيد هذه المشكلة توزيع الثروة الذي يشكو عدم المساواة، وهذا التوزيع هو أيضاً من الأسوأ في العالم المتقدم. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في هذا المضمار في سنوات الستينيات والسبعينيات كان النمو في الثمانينيات قليل التساوي، وأفاد منها فقط العشرون في المئة الأغنى من الشعب الأمريكي، فيما ازداد عدد الفقراء، وأخذت قدرة الطبقات الوسطى الشرائية تتضاءل. واستمرار وجود الفقر في الولايات المتحدة مقرون بنظام تربوي ضعيف يهدد بتوسيع الطبقات المحرومة التي لا يستهان بأعدادها، وهي أيضاً بعيدة عن الاقتصاد المنتج، وتهدد أيضاً بتفاقم العنف والانحلال الاجتماعي والسياسي، وخصوصاً في كبريات المدن الأمريكية مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو ولوس أنجلوس.

وفي مطلق الأحوال ستبقى الولايات المتحدة قادرة على الاستمرار في تأدية دور مركزي في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. فالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي صممته وروجت له بعد الحرب العالمية الثانية يبدو أنه سيظل مسيطراً، والولايات المتحدة، على الرغم من منافسيها الأقوياء في أنحاء العالم، فإنها ما زالت الأقوى بينهم، ولا زالت تتحكم بالكثير من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التجارة

العالمية، وتسيطر عبر الخليج العربي على المصادر الرئيسية للطاقة اللازمة للاقتصاد العالمي، خصوصاً أن هذه الطاقة لازمة لاقتصادات كبار منافسيها مثل اليابان وألمانيا. ولما كان الاقتصاد الأمريكي قد تحول عن الصناعة إلى كونه اقتصاداً خدماتياً، فقد بات على كبار منافسيها في أوروبا وفي شرق آسيا مواجهة هذا التحدي. ومع ذلك، ونظراً إلى كون الولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة في العالم، فذلك يعني أن لها المصلحة الكبرى في إنماء الاقتصاد العالمي وإرساء الاستقرار العالمي. لذلك فإن سياستها العامة المنبثقة من مصالحها الاقتصادية الذاتية قد تستمر في العمل على تقوية الرأسمالية العالمية كي تكون أساساً للصادرات الأمريكية، وقد تستمر أيضاً سياستها الرامية إلى إحلال السلم الأمريكي توفيراً لسوق عالمية ضرورية لعافية الاقتصاد الأمريكي.

ثالثاً: العنصر الثقافي: هوليوود ومايكل جاكسون

إن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية (Popular Culture) من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم. فالموسيقى الأمريكية والتلفزيون والسينما، من مايكل جاكسون إلى رامبو إلى دالاس، أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم، كما أن النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق عالمي واسع، بالأخص بين الشباب. إضافة إلى ذلك أخذت اللغة الإنكليزية، وخصوصاً اللهجة الأمريكية، تصير لغة عالمية. فما هي بعض أسباب هذا النفوذ الثقافي الواسع؟

١ ـ إن سيطرة الاقتصاد الأمريكي بوصفه سوقاً مستوردة ومصدرة، واعتماد اقتصادات أخرى على الاستهلاك في الولايات المتحدة، إضافة إلى هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي، كل ذلك أدى إلى صيرورة أساليب الدعاية والتسويق الأمريكية عالمية الاتساع. ولما كان للإعلان والتسويق دور أساسي في قولبة الأذواق والأزياء في العالم الرأسمالي الحالي، فإن الاتجاهات والميول والأزياء التي تأتي بها كبرى بيوتات الإعلان والتسويق، والسلع التي تدفع بها الشركات العالمية الكبرى ينتهي بها الأمر لأن يكون لها تأثير كبير في توجيه الأذواق عالمياً وفي قولبة الرموز الثقافية الناشئة.

٢ ـ للولايات المتحدة تفوق واضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافية الشعبية، وعلى الأخص في صناعتي الأفلام والموسيقى. فقد سبق لهما أن نمتا تلبية لحاجة سوق داخلية ضخمة، ثم تبين لمسوقي الأفلام والموسيقى أن لهذين المنتجين سوقاً خارجية لا تقل أهمية عن السوق الداخلية، فراحوا يسوقونها عالمياً. وتزامن ذلك مع انتشار التلفزيون في مختلف أنحاء العالم. هذا فضلاً عن البث

التلفزيوني بالأقمار الصناعية. وقد تمكنت الولايات المتحدة من استغلال قوتها في الانتاج الفني التلفزيوني وفي الصناعة الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية، فدخلت كل بيت على وجه الأرض، وأثرت في كل فرد.

ولكن ينبغي أن نسأل أيضاً ما هو سبب الإقبال على هذه الصادرات الثقافية؟ فمن الصعب أن نتصور إقبالاً مماثلاً على صادرات ثقافية يابانية حتى ولو كان اليابانيون يسيطرون على صناعة السينما والتلفزيون والموسيقى. فهل في الصادرات الثقافية الأمريكية بعض العناصر التي تجعلها ذات جاذبية خاصة لدى جمهور المستمعين والمشاهدين العالمي؟

عن هذا التساؤل تأتي عدة أجوبة: **أولاً**، إن الصادارت الثقافية الأمريكية لا تعكس إلا المستوى المتدني من الأنشطة الثقافية الأمريكية. فخلافاً لأوروبا الغربية أدركت الولايات المتحدة باكراً أن الحضارة الرفيعة سوقها محدودة. ففيما تنفق وزارات الثقافة العليا في أوروبا الأموال الباهظة لدعم أفضل الفنانين والموسيقيين والشعراء والروائيين والمخرجين السينمائيين، تركت الولايات المتحدة الأمر إلى هوليوود وإلى وكالات الأعلان في نيويورك لتقرر ما هي المنتوجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق في العالم. ومع العلم أن في الولايات المتحدة شعراء وروائيين وفلاسفة ومخرجين سينمائيين من أعلى المستويات، فقد تبين لها أن رامبو وشوارزينغر ومادونا ومايكل جاكسون لهم أفضلية اقتصادية. إن النخبة الثقافية موجودة وجيدة في الولايات المتحدة، وتلاقي دعماً مقبولاً من الدولة ومن مؤسسات المجتمع، ولكنها نخبة محدودة ومحصورة في الدوائر الفكرية، وهي تدرك أن للثقافة المتدنية المستوى سوقاً أوسع كثيراً من سوق الثقافة الراقية.

ثانياً، يبدو أن الثقافة الأمريكية قابلة للتسويق العالمي أكثر من بعض الثقافات الأخرى لأسباب محددة، منها:

ـ ان الولايات المتحدة بلد المهاجرين، وهي بالتالي مكونة من مزيج عالمي من المجموعات العرقية والإثنية والدينية والثقافية؛ كما أنه ليس لها هوية اثنية أو عرقية معينة وليس لها هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور. لهذه الأسباب تستطيع الولايات المتحدة أن تسوق عالمياً بسهولة أكثر من ألمانيا مثلاً أو اليابان أو بريطانيا أو فرنسا أو الصين أو ايطاليا أو إيران. بمعنى آخر، من حيث العرق أو الإثنية أو الدين، يستطيع أي شخص في العالم أن يخال نفسه أمريكياً؛ وهذا يعني، من ناحية التسويق، انه يمكن استعمال الثقافة الأمريكية مطية للمنتجين والمسوقين العالميين للتعريف بمنتوجاتهم في العالم.

ـ لما كانت الولايات المتحدة بلد مهاجرين، فمجتمعها منفتح نسبياً، وكذلك ثقافتها وأنظمتها إذا ما قوبلت بكبار منافسيها في العالم. لقد استطاعت الولايات

المتحدة الاستمرار باجتذابها أناساً من مختلف أنحاء العالم، وباستثناء تجارة الرقيق الكثيفة من أفريقيا، قدم أكثر الوافدين إلى الولايات المتحدة بملء إرادتهم، فامتصهم المجتمع والاقتصاد والنظام السياسي دون إبطاء، وارتقى بعضهم إلى مراكز سياسية واقتصادية وحضارية رفيعة. وهذا لم يحدث في شرق آسيا أو في أوروبا الغربية، حيث لم يسبق أن شهد أي منها تجربة مشابهة من حيث حجم الوفادة أو الامتصاص، ذلك انها مجتمعات وحضارات قديمة أقل تعدداً وانفتاحاً.

ـ ثمة صلة مهمة بين العصرنة والأمركة إذا صح التعبير. فالعصرنة التي نعيشها اليوم، أي في التسعينيات في عالم الرأسمالية والثقافة الاستهلاكية وعالم الإعلان ودنيا المادة وتغيير الأزياء والعولمة والأسواق الواسعة، هي، متى ما فكر فيها المرء، شبيهة بأمريكا مأخوذة على مقياس واسع. وبغض النظر عن الأسباب التي جعلت عصرنة اليوم تتخذ هذا المنهج في العالم (أي، هل أنها نتيجة قوة أمريكا وانتصارها على الاتحاد السوفياتي وغيره من منافسيها، أم أنها النتيجة الطبيعية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ولنمو طبقة وسطى ذات عقلية استهلاكية)، فإنها انتهت بأن تكون شديدة الشبه بأمريكا. بكلام آخر، فلئن كان من الممكن القول إن أمريكا لم تقولب العالم على صورتها، فقد يكون العالم متجهاً الآن في الاتجاه الذي سبق للولايات المتحدة أن اتجهت إليه، وهي بالتالي ربما تمثل النمط الذي تسير نحوه شرائح كبيرة من أهل الأرض الذين يلجون عالم الطبقة الوسطى الاستهلاكية التطلع.

ـ استطاعت الولايات المتحدة، نظراً إلى مستوى المعيشة المرتفع فيها وإلى سعة أسواقها أن تطور في الخمسينيات والستينيات صناعة ثقافية واسعة موجهة إلى الشبان والأحداث الأمريكيين. ذلك أن لدى الشبان والأحداث في الولايات المتحدة مدخولاً مهماً، ونظراً إلى غياب حاجات اقتصادية ملحة عندهم (إعالة أسر ومنازل)، فهم بالتالي مستهلكون مثاليون لتسويق المنتوجات الثقافية. من هنا قامت في أمريكا صناعة ثقافية خاصة بالشبان (أهمها السينما والتلفزيون والموسيقى) لتغطية هذه السوق الواسعة والمربحة. ومع تحسن الأحوال الصحية في العالم، ومع النمو الاقتصادي العالمي صار الشبان يؤلفون شطراً متزايد الحجم من سوق الاستهلاك العالمية؛ في هذا الوضع وجدت الولايات المتحدة نفسها على أنها القوة الاقتصادية الرئيسة الوحيدة التي تتوافر لديها صناعة ثقافية للشبان قادرة على التصدير الفوري، فسارعت إلى العمل في هذا المضمار، وصارت اليوم تسيطر دون منازع على أسواق الاستهلاك الثقافي للشبان في العالم. وتأثيرها في ثقافة الشبان سيكون له أثر مستقبلي قوي، إذ إن شبان اليوم هم نخب المستقبل، ووصول أمريكا إليهم في عمر الشباب يعطيها أفضلية في التأثير فيهم عندما يصبحون راشدين ونافذين في مجتمعاتهم واقتصاداتهم.

ـ لئن كان الحجم الأكبر من الصادرات الثقافية الأمريكية من نوعية متدنية،

فللثقافة الراقية الأمريكية مكانة مهمة ومهيمنة أيضاً في مجال التعليم العالي والأبحاث في الجامعات الأمريكية وعلى نطاق عالمي أيضاً. فمنذ قرابة المئة عام لم يكن هناك أي ريب في أن أعظم الجامعات كانت في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وأن الكليات الأمريكية كانت تعتبر تشبيهاً متواضعاً جداً لسابقاتها الأوروبيات. ولكن الصورة انقلبت في النصف الثاني من القرن العشرين. ففيما بقيت التربية في المدارس الثانوية ضعيفة، بات التعليم العالي، من خلال أكثر من ٢٠ ألف جامعة ومعهد في الولايات المتحدة، في وضع قيادي دون منازع. فهيمنة الجامعات الأمريكية وانفتاحها أمام الطلاب الأجانب يعني أن أعداداً متزايدة من النخب في العالم تتخرج في الجامعات الأمريكية، حاملة معها أساليب ثقافة وطرائق تفكير وسلوك اقتبستها خلال سنوات الدراسة الجامعية. وبما أن هؤلاء الطلاب الأجانب يعودون إلى بلدانهم، وأكثرهم يصبحون قادة، كل في اختصاصه، فإن قدرتهم واسعة على التأثير في مجتمعاتهم بحسب ما اكتسبوه من السنوات التي قضوها في الولايات المتحدة.

وأخيراً، إن النواحي السياسية المتصلة بتصدير الثقافة الأمريكية لا يمكن تجاهلها. فبعد هزيمة الفاشية وانحسار الاشتراكية والشيوعية عادت الديمقراطية التمثيلية الليبرالية إلى الساحة على أنها الصيغة المثلى للتنظيم السياسي. ولئن كان الحزب الشيوعي الصيني لا يزال متمسكاً بالسلطة، وبمركزيته رغم تخليه عن الشيوعية الاقتصادية، فإن معظم الدول الكبرى في العالم قد قبلت بالديمقراطية الليبرالية على أنها وحدها صيغة النظام السياسي القابل للاستمرار. وبعد الهجوم العنيف الذي شنه الاشتراكيون والماركسيون في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى والجنوبية ودام عدة عقود، عاد زعماء وقادة ومفكرون، ولو على مضض، إلى الرأي القائل بأن الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق تحت رعاية الدولة ربما كانا الشكل الأفضل لنظام اجتماعي ثابت ومزدهر. وقد استطاعت الولايات المتحدة، وهي من رواد الديمقراطية التمثيلية في العالم، استعادة بعض ما فقدته من رونق سياسي خلال الحرب الباردة، لتصبح مجدداً نموذجاً سياسياً قد يتمثل به بعض الدول الأخرى في العالم.

استنتاجات

يبدو من خلال ما سبق أن الولايات المتحدة تشغل حالياً، وستبقى في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، مركزاً مهيمناً في النظام العالمي. ومع أن هذا الموضوع بالغ التعقيد ومتعدد الأوجه، ولا يمكن إنجازه تفصيلاً في دراسة مقتضبة كهذه، إلا أنه يبدو واضحاً أن النفوذ الأمريكي في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة الشعبية واسع ومتين، علماً بأن الولايات المتحدة معرضة للأخطار الداخلية، وبوجه خاص في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وعلينا نحن في أرجاء أخرى من العالم تحديد موقفنا من هذه الهيمنة الأمريكية ومواجهتها. وعلينا نحن في الوطن العربي أن نقرر كيف سنواجه هذا التحدي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين بأساليب يؤمل أن تكون أكثر نجاحاً من تلك التي واجهنا بها حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨، أو تلك التي قابلنا بها انهيار الامبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى.

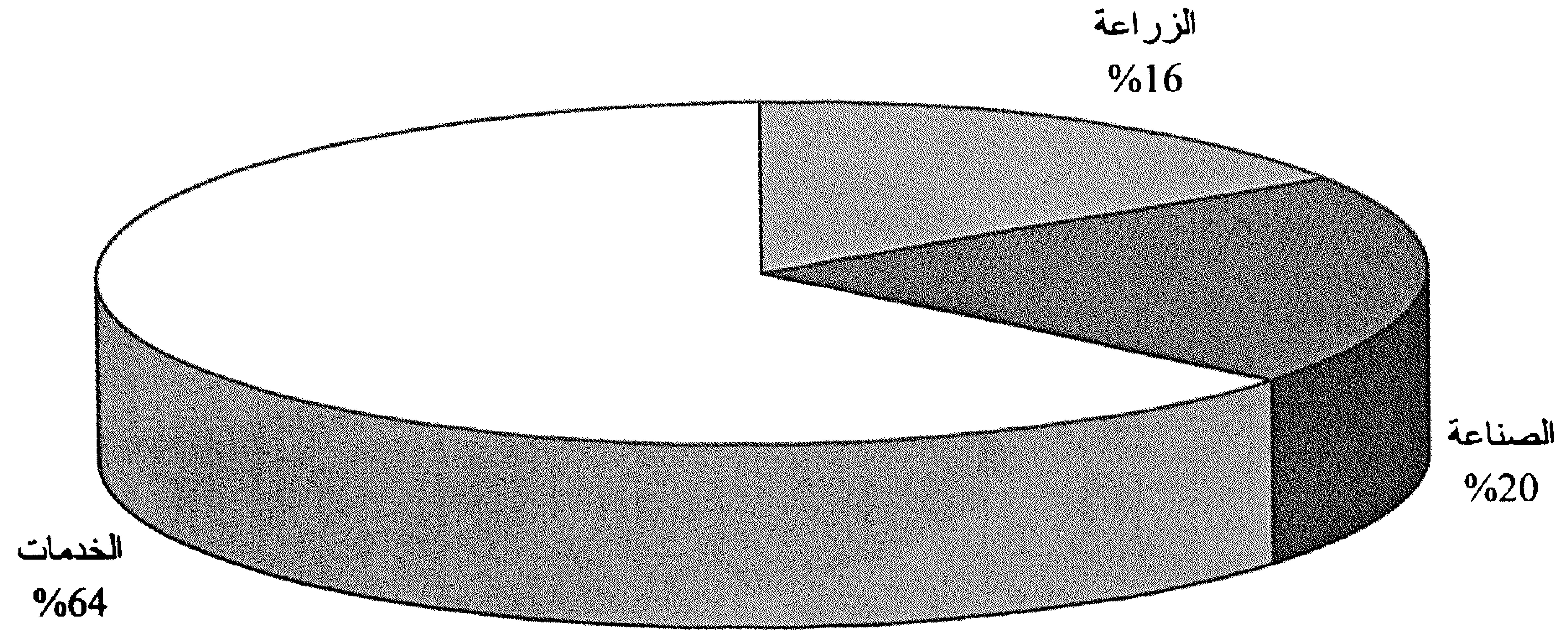
ولا ريب في أننا ندخل عصراً جديداً وطوراً جديداً وفي الوطن العربي عوائق قوية على الصعد السياسية والاقتصادية والحضارية. فكيف سنتمكن من التغلب على مشاكلنا الداخلية في جميع هذه المجالات، ثم كيف سنواجه تحدي العالم الجديد الذي تهيمن الولايات المتحدة عليه، والذي قد يتأثر بقوى عالمية أخرى سياسية واقتصادية وحضارية.

ليس في مقدورنا اختيار العالم الذي نولد فيه، وبما أن العالم يزداد تقلصاً، فإن علينا أن نجد فيه مكاناً ودوراً. دعونا في النهاية نأمل في أن يكون هذا التكامل العالمي الذي جاءت به العولمة سليماً وذا طبيعة مثرية، وألا يأخذ منحى صراع الحضارات كما تنبأ صاموئيل هانتنغتون. ودعونا نأمل في أن تكون التحديات التي خلقتها العولمة حافزاً للوطن العربي ليستفيق من غفوته، وليخلع أصفاد تجارب العقود الماضية.

ودعونا نعمل لكي لا تثنينا خلافاتنا وصراعاتنا مع الولايات المتحدة حول إسرائيل والسيطرة الأمريكية على النفط العربي وعلى غيرها من الأمور عن مواجهة تحديات العولمة، فنأخذ منها ما هو إيجابي ومفيد لنا من حيث الإصلاح الداخلي والتواصل العالمي.

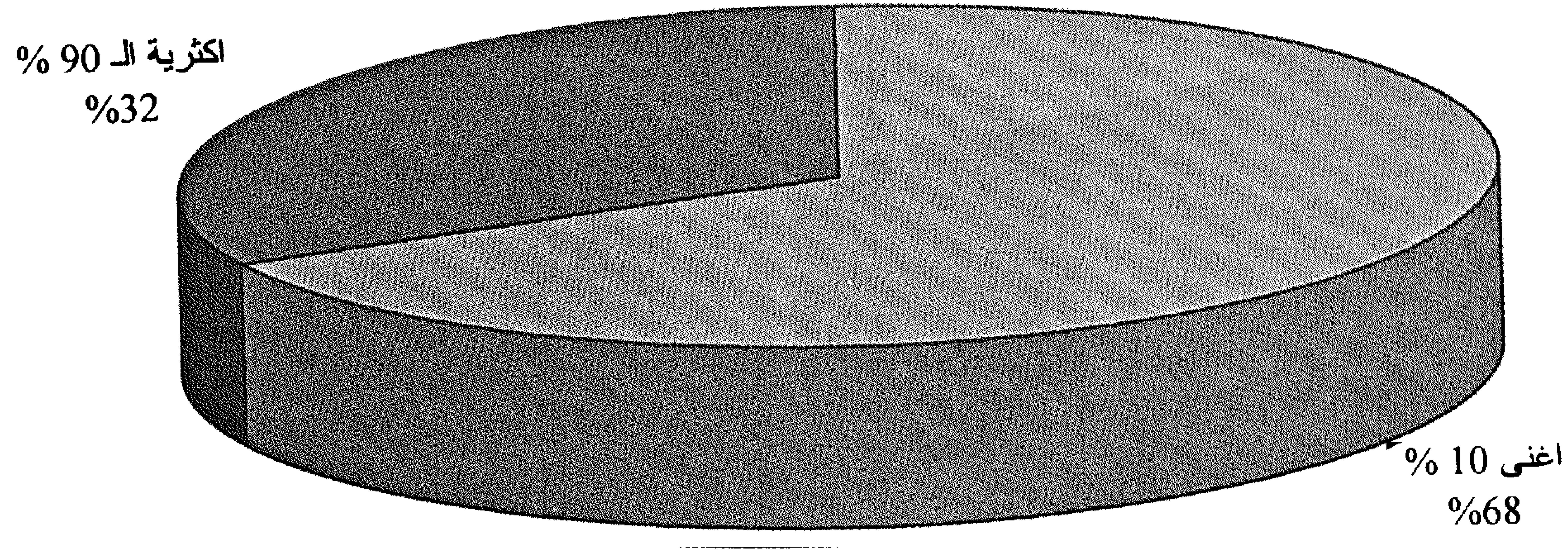
الشكل رقم (٤ ـ ١)

مصادر الدخل القومي الأمريكي (١٩٩٧)



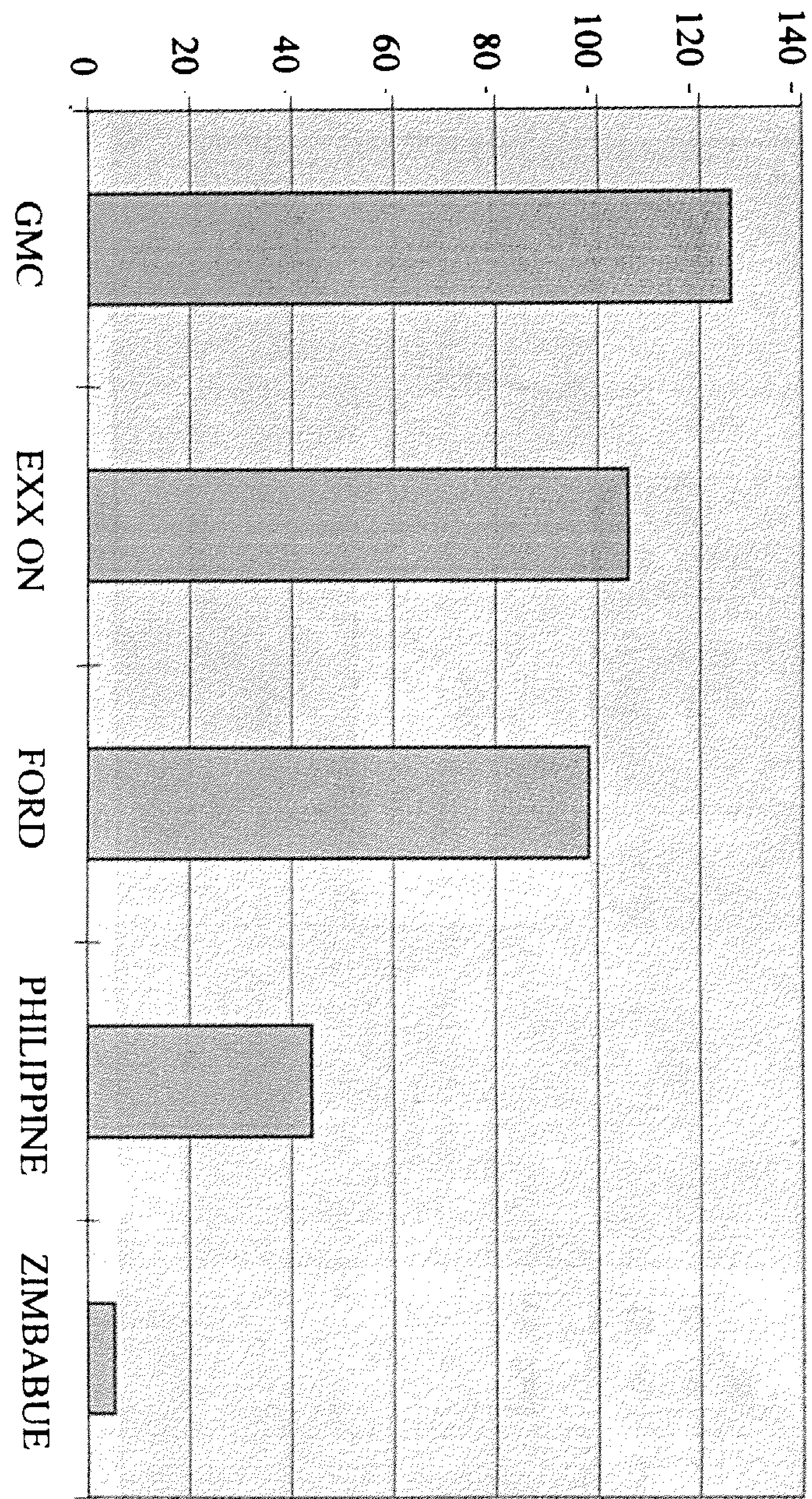
الشكل رقم (٤ ـ ٢)

توزيع الثروة (نسبة الثروة)



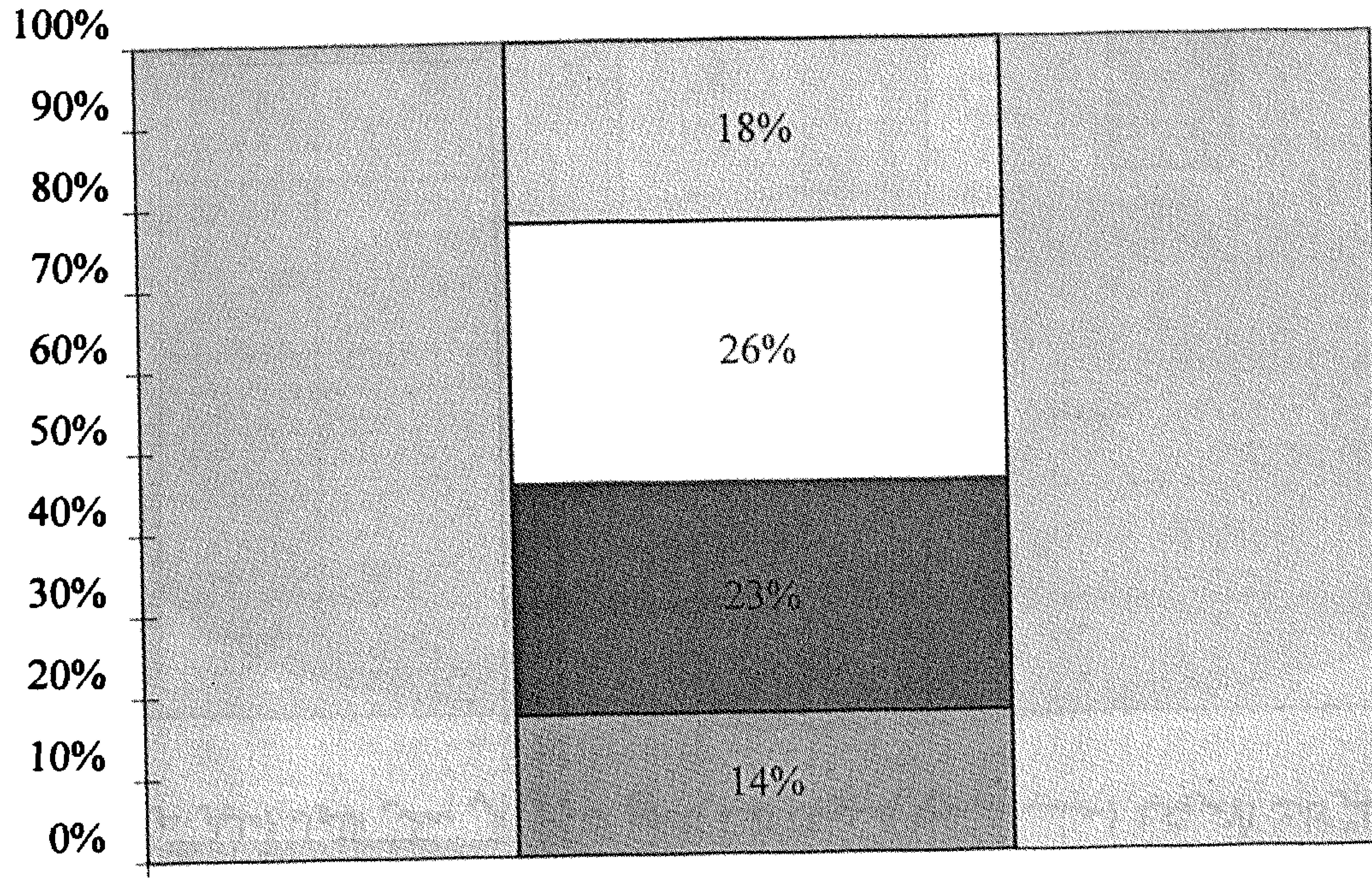
الشكل رقم (٤ - ٣)

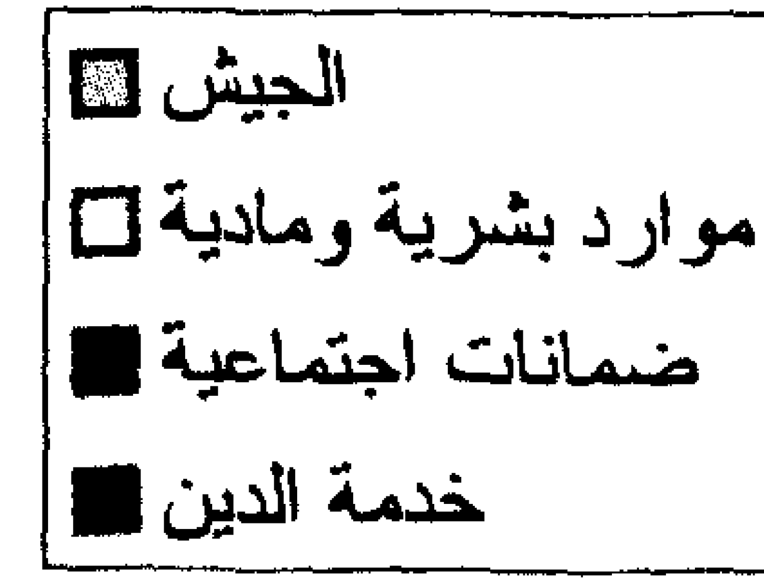
حجم بعض الشركات الأمريكية (حسب مبيعاتها السنوية) نسبة للناتج القومي في بعض الدول (مليار دولار)



الشكل رقم (٤ ـ ٤)

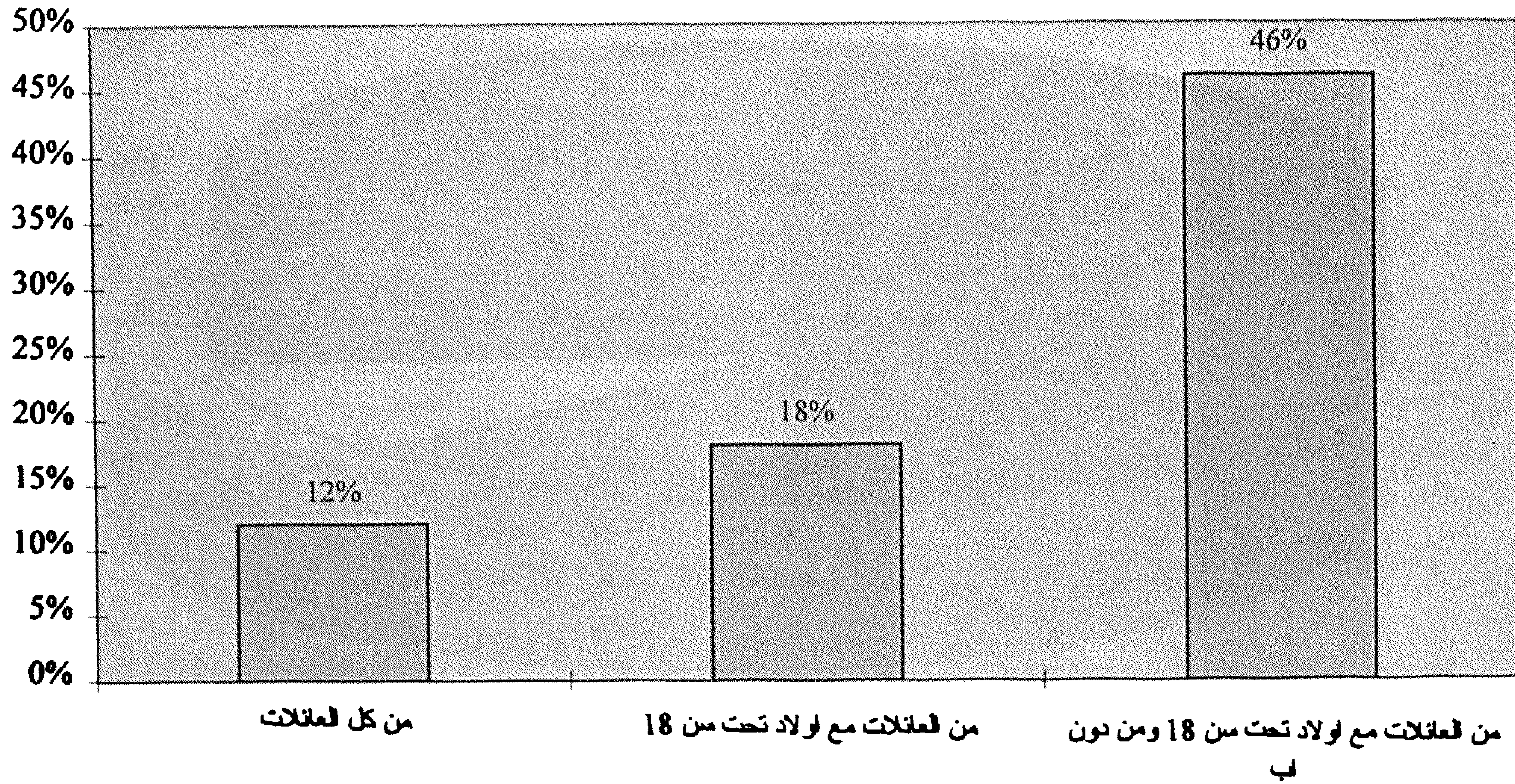
الموازنة لعام ١٩٩٥





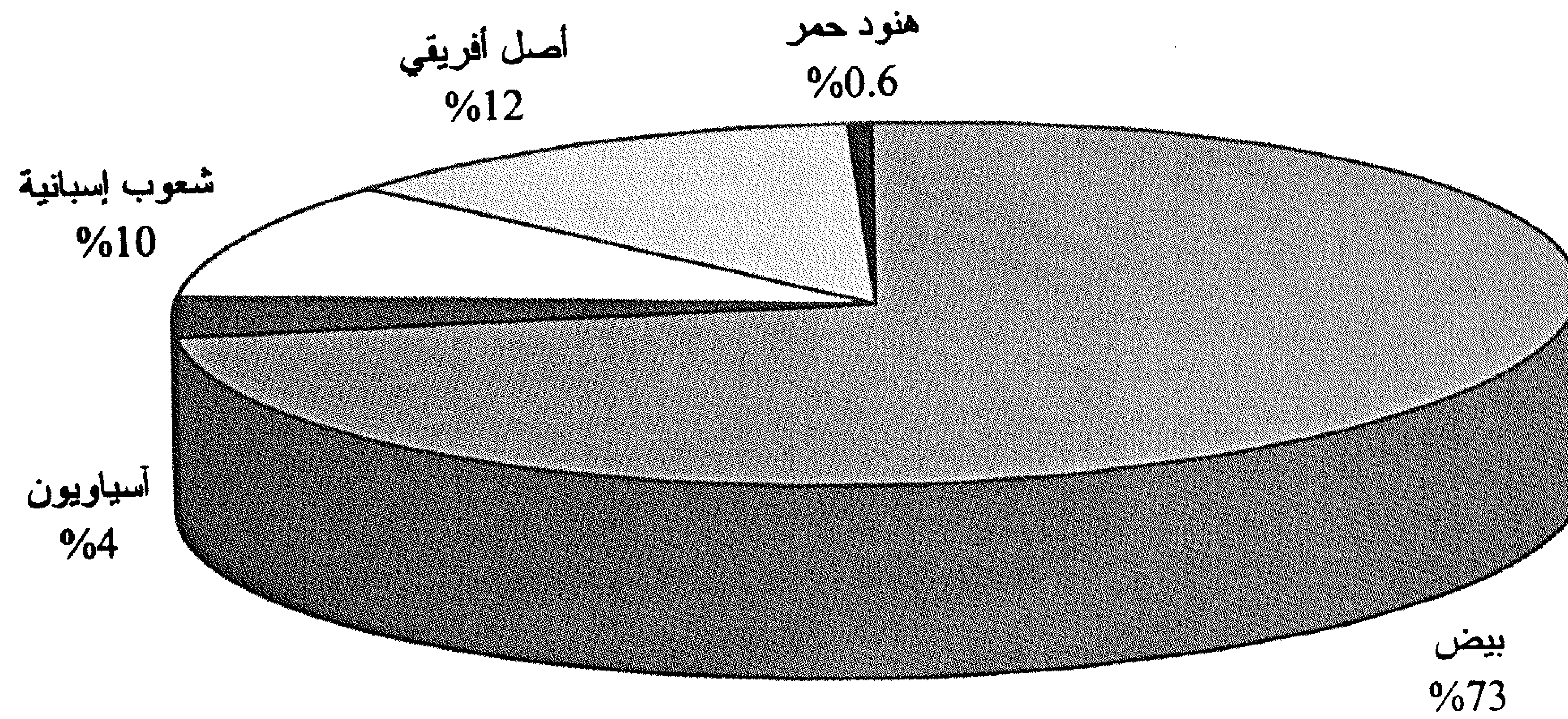
الشكل رقم (٤ ـ ٥)

نسبة الفقر بين العائلات



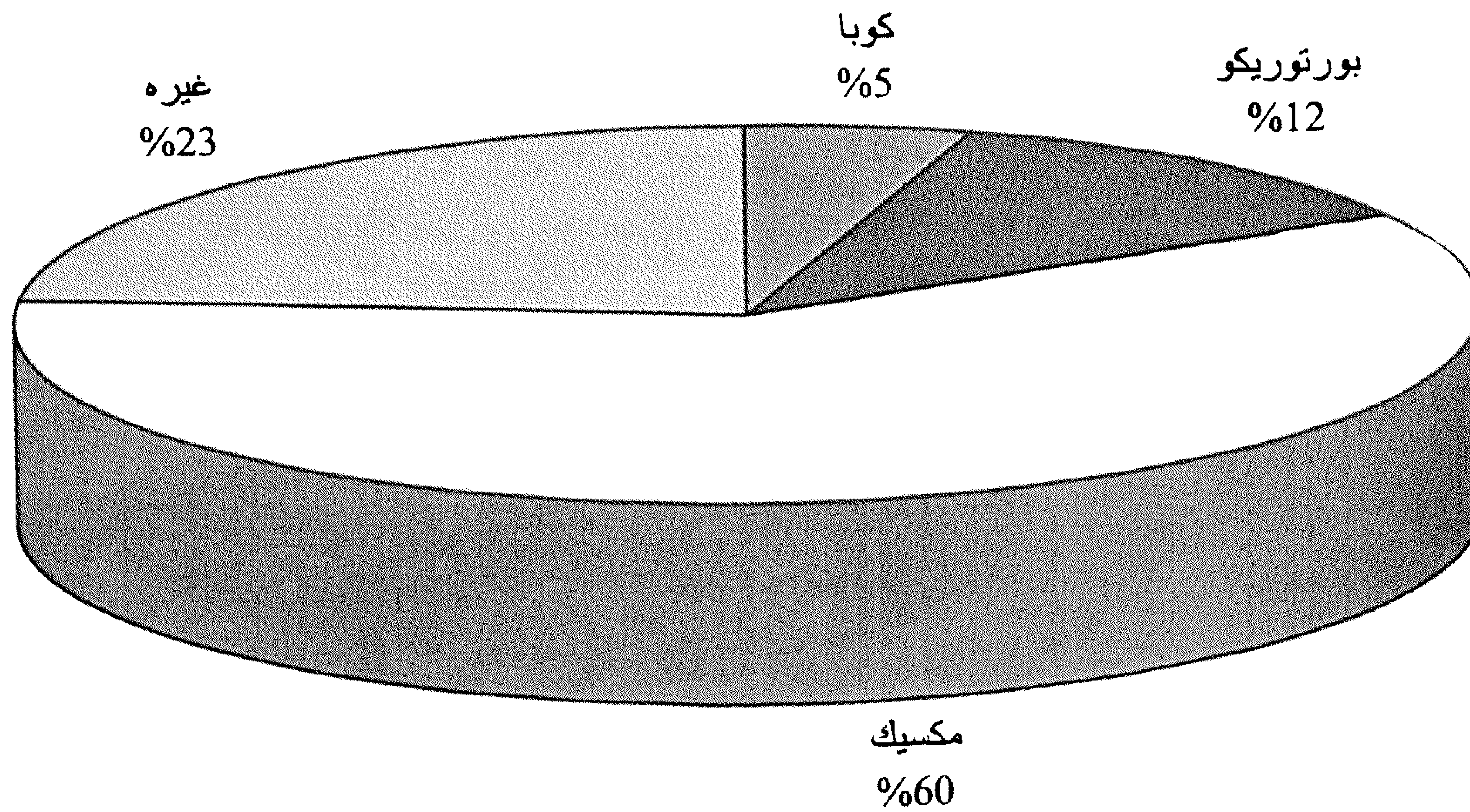
الشكل رقم (٤ ـ ٦)

التركيبة الإثنية والعرقية للولايات المتحدة الأمريكية (النسبة المئوية)



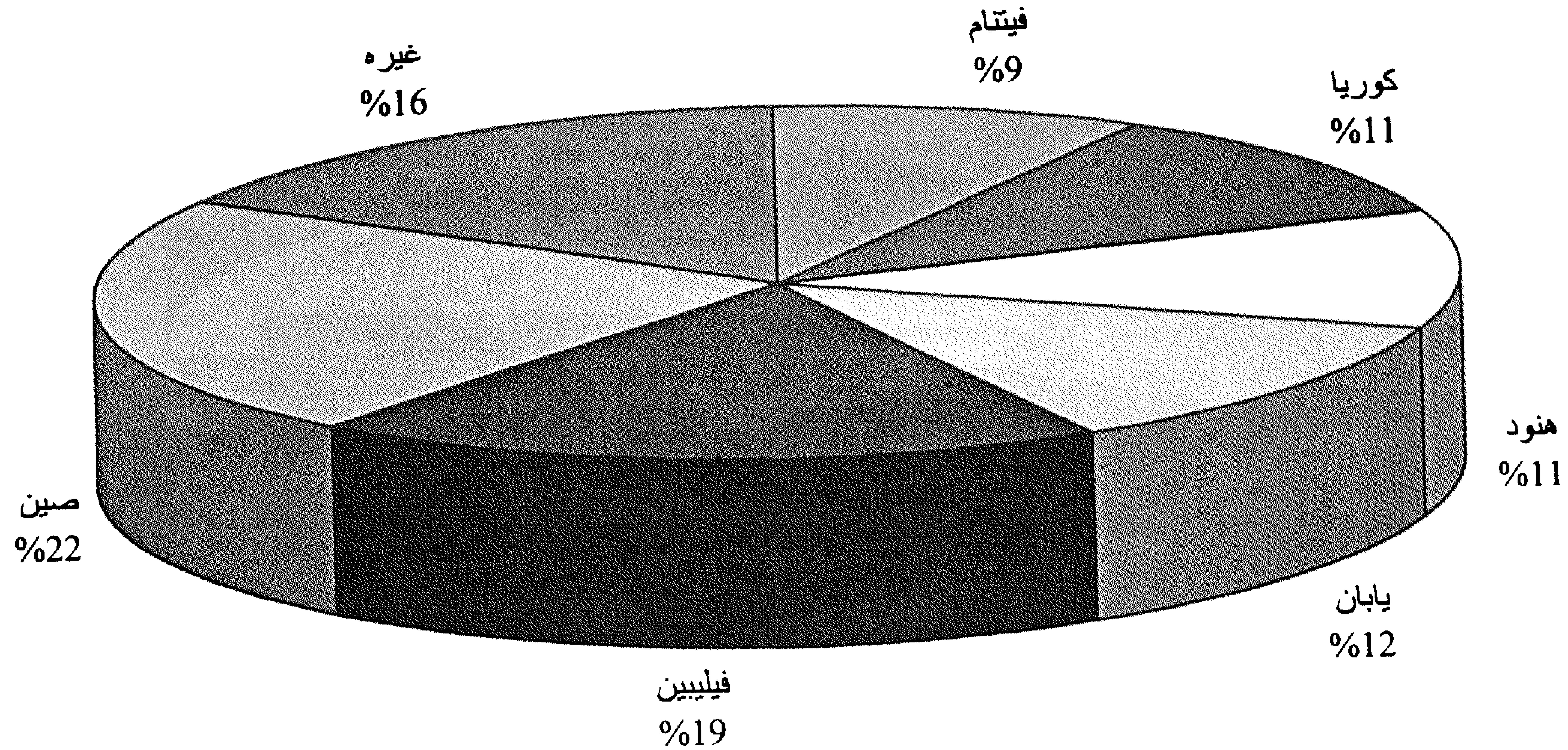
الشكل رقم (٤ ـ ٧)

تفصيل تركيبة الشعوب الإسبانية (النسبة المئوية)



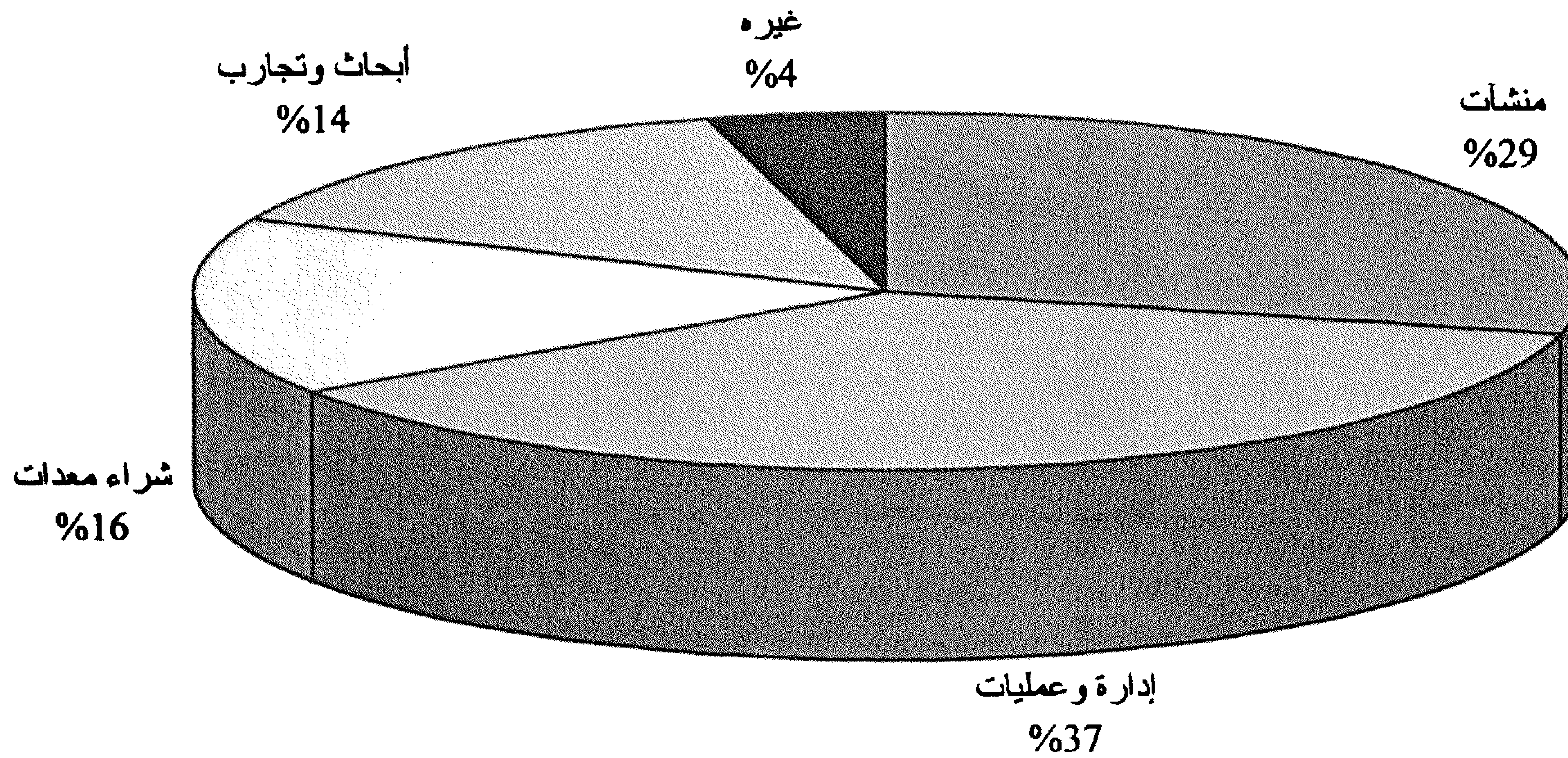
الشكل رقم (٤ ـ ٨)

تفصيل تركيبة الشعوب الآسيوية (النسبة المئوية)



الشكل رقم (٤ ـ ٩)

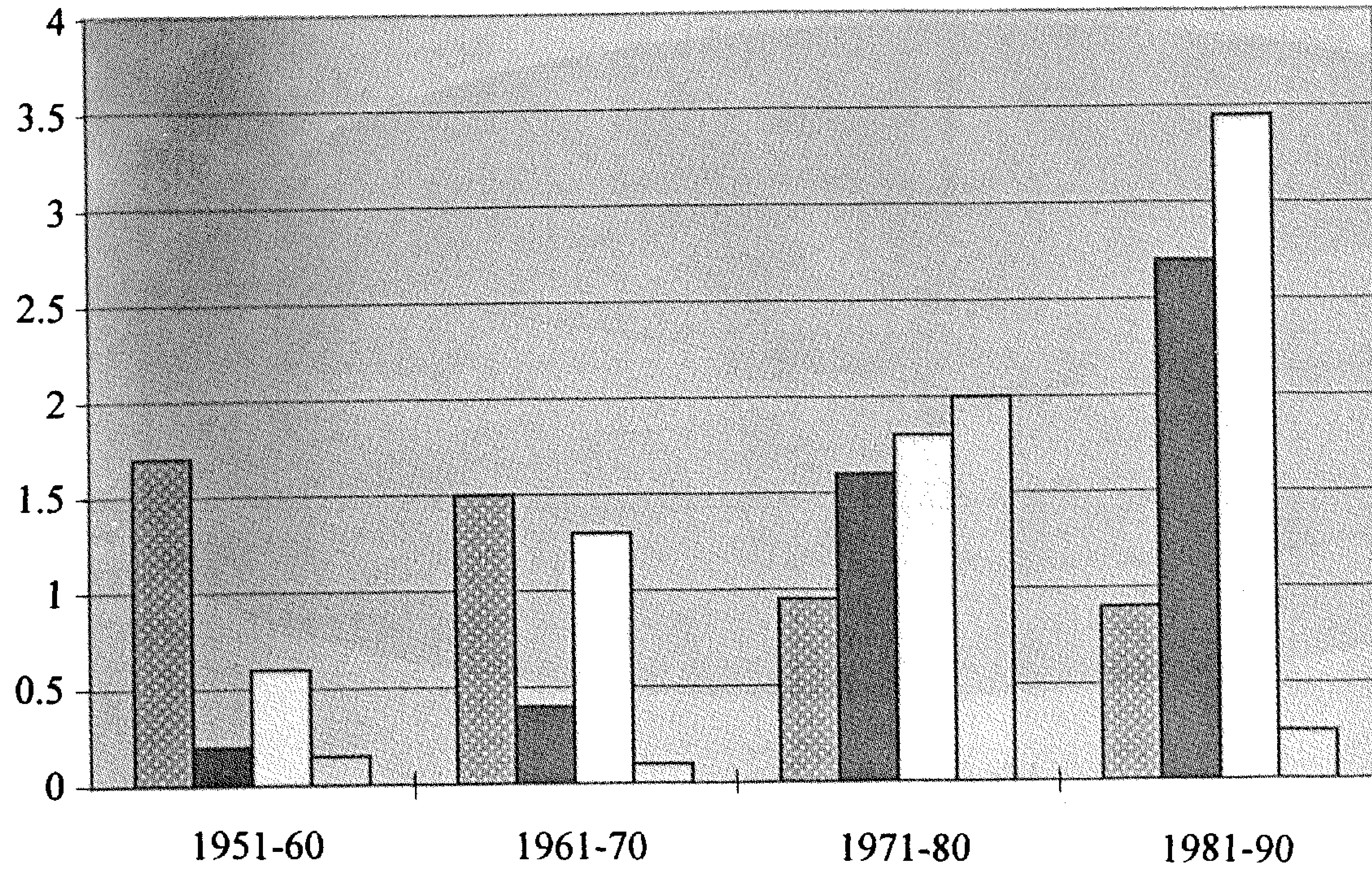
بنود الموازنة العسكرية



الشكل رقم (٤ ـ ١٠)

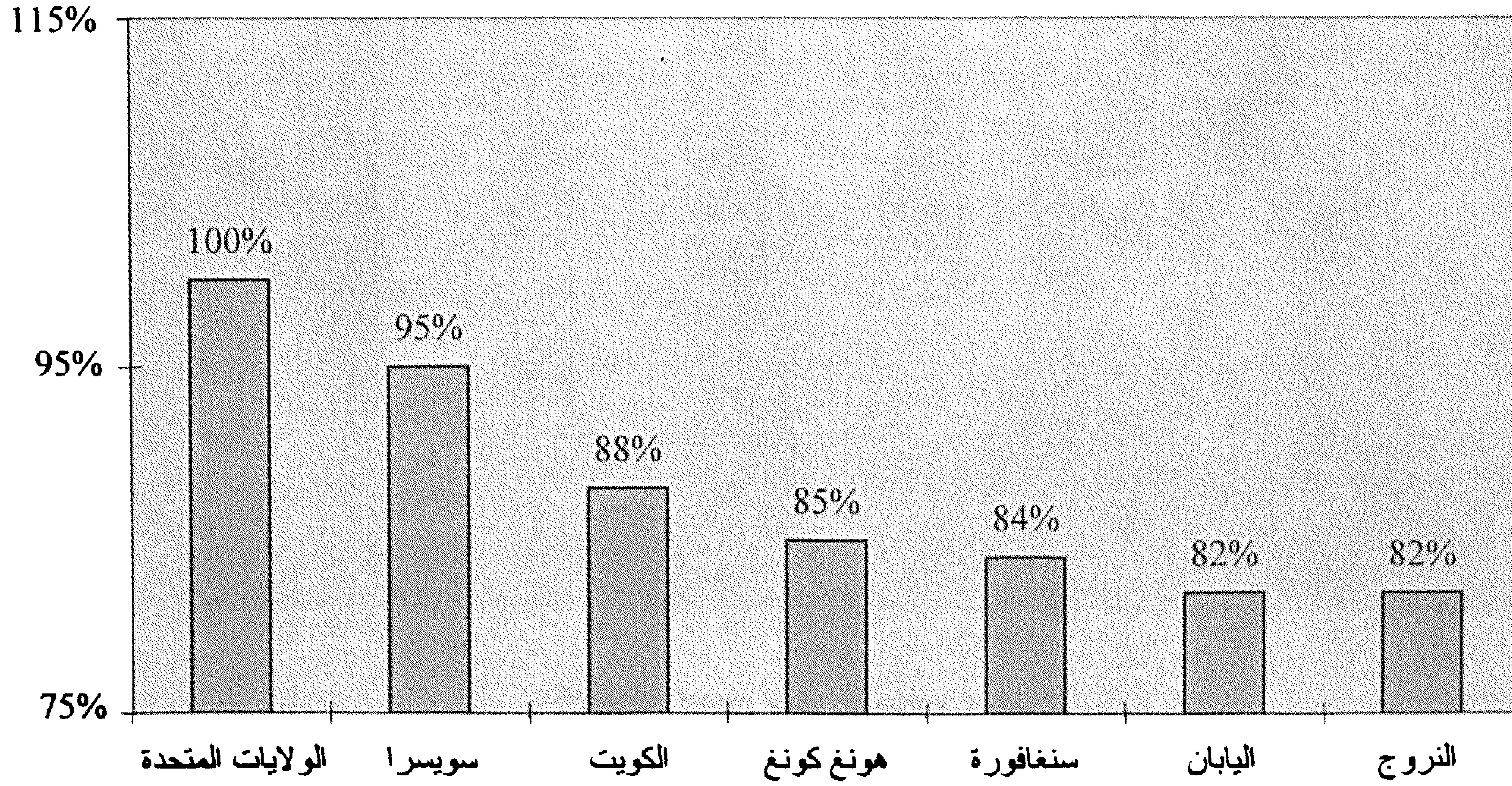
الهجرة إلى الولايات المتحدة حسب بلاد المنشأ (١٩٥١ ـ ١٩٩٠)

(ملايين)



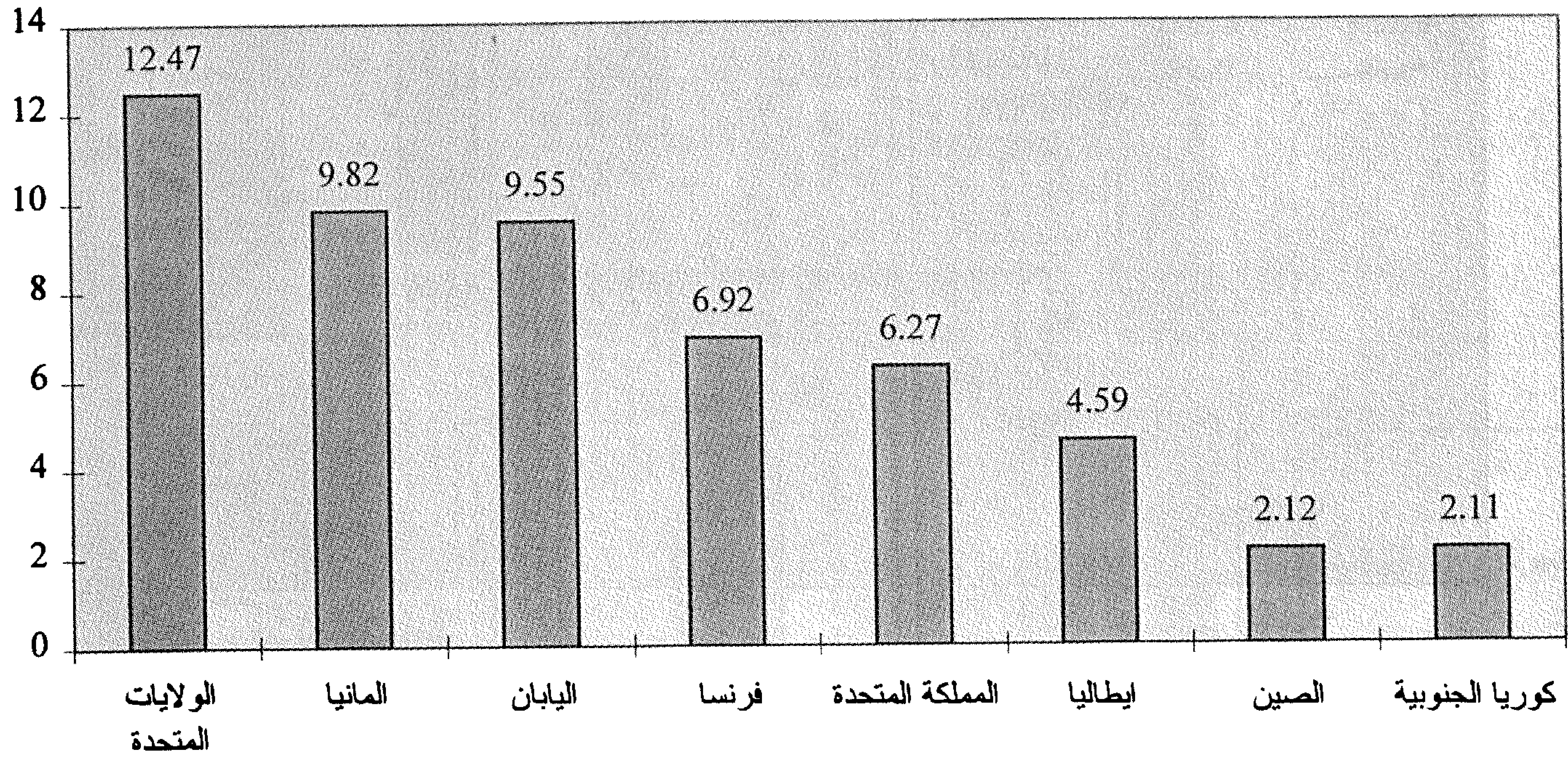
الشكل رقم (٤ ـ ١١)

تسلسل معدل دخل الفرد حسب القوة الشرائية (النسبة المئوية)



الشكل رقم (٤ ـ ١٢)

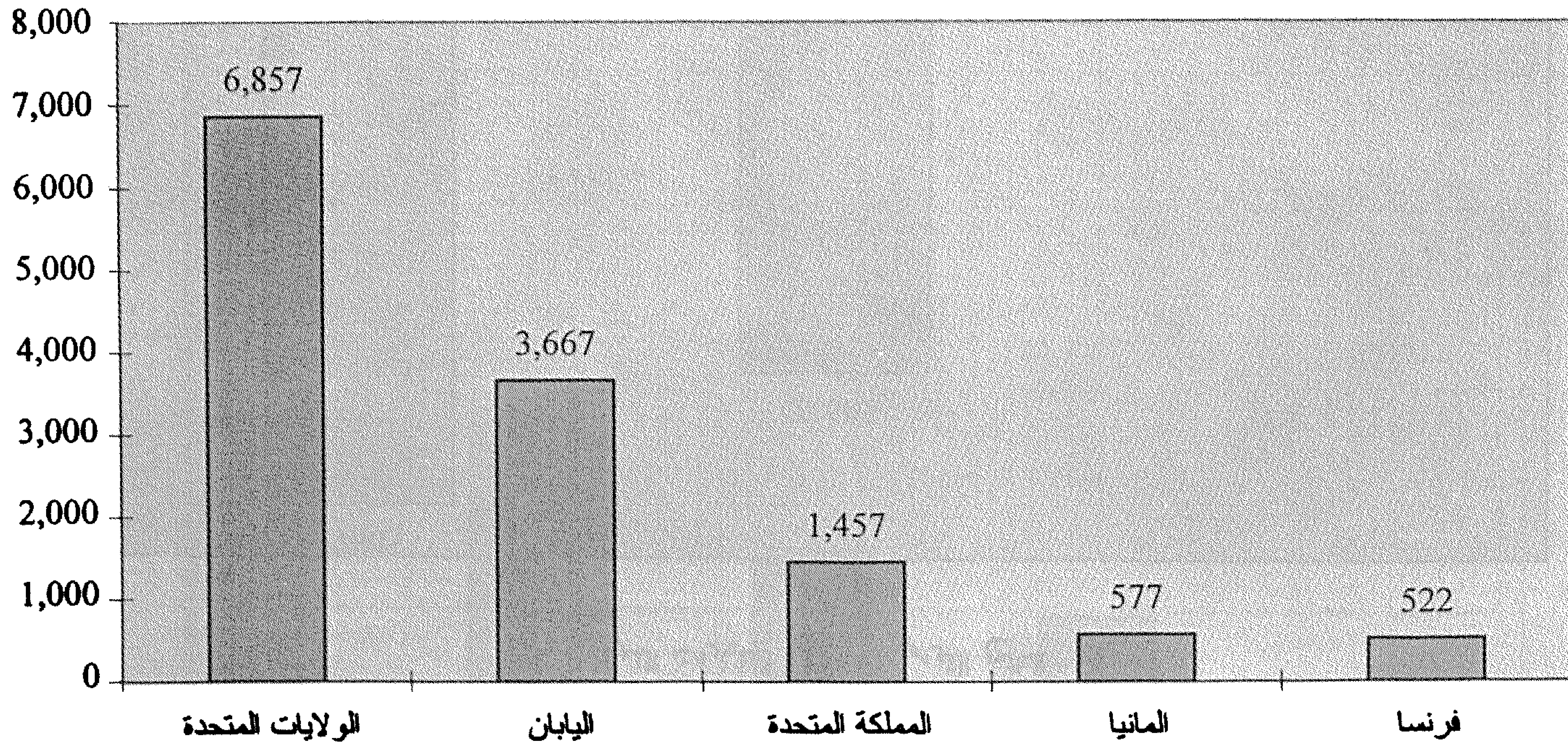
حجم الصادرات نسبة للصادرات العالمية



الشكل رقم (٤ ـ ١٣)

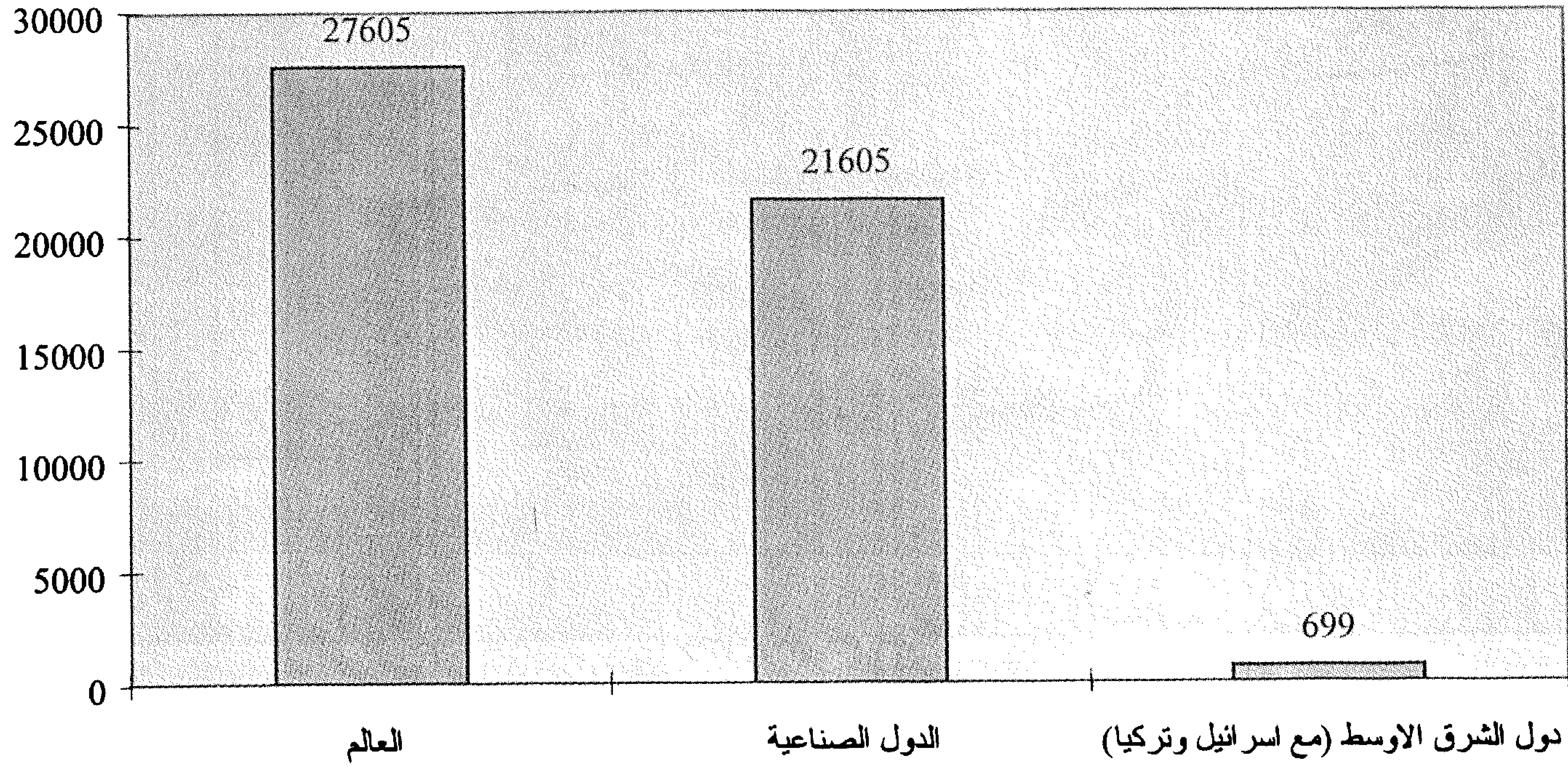
حجم الرأسمال في الأسواق المالية (١٩٩٥) (Stock Market)

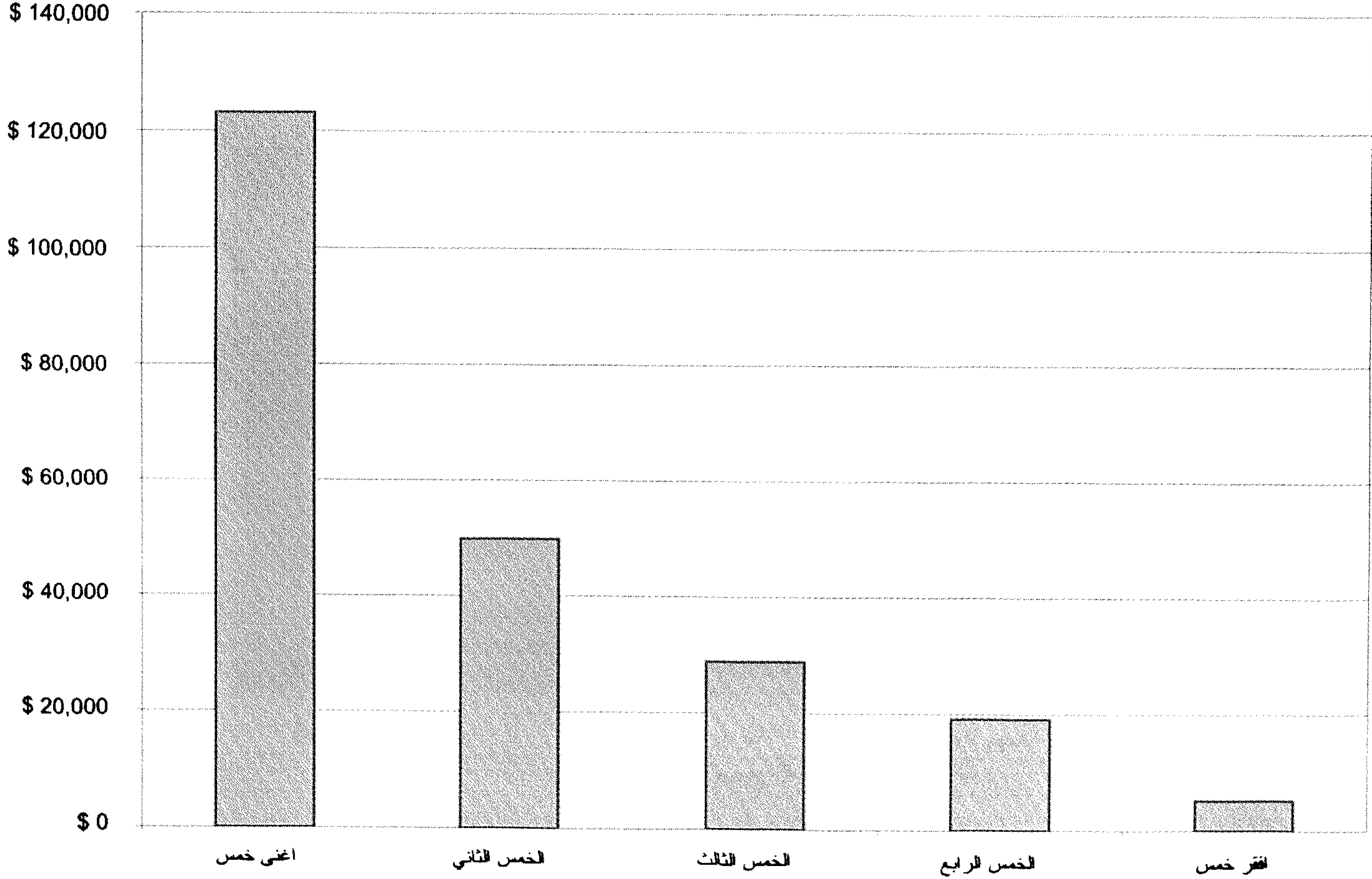
(مليارات الدولارات)



الشكل رقم (٤ ـ ١٤)

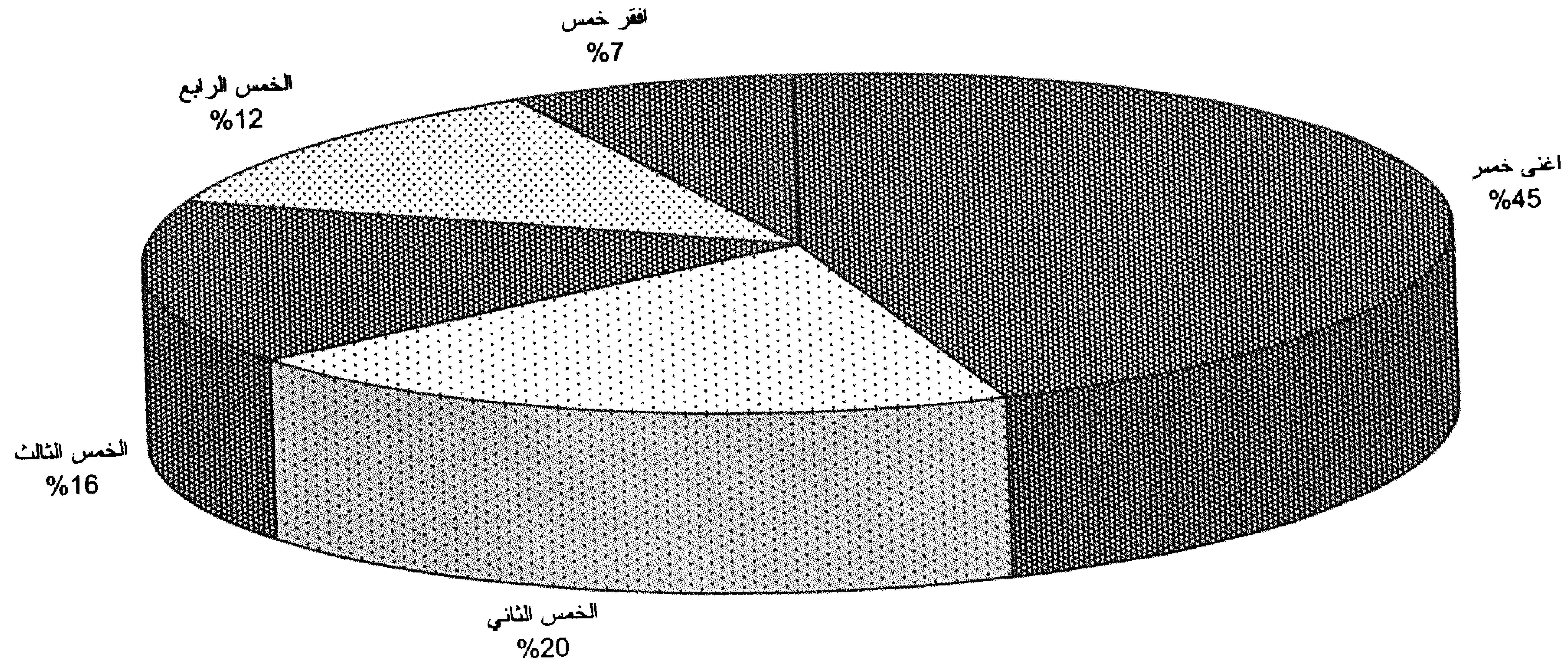
الناتج القومي (١٩٩٥) (مليارات الدولارات)




الشكل رقم (٤ ـ ١٥)
معدل دخل العائلة
$ 140,000
$ 120,000
$ 100,000
$ 80,000
$ 60,000
$ 40,000
$ 20,000
$ 0
اغنى خمس
الخمس الثاني
الخمس الثالث
الخمس الرابع
افقر خمس

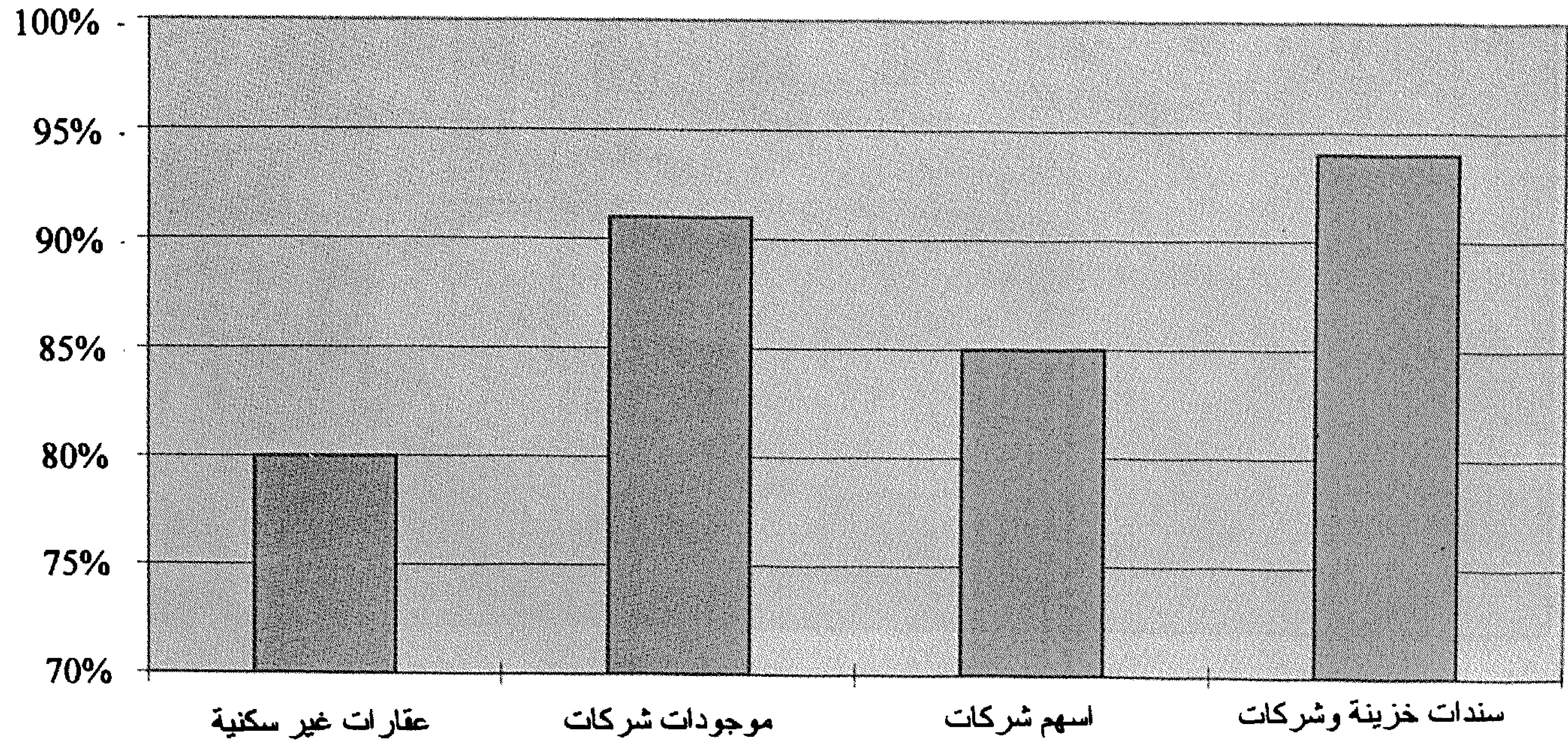
الشكل رقم (٤ ـ ١٦)

نسبة من الدخل القومي



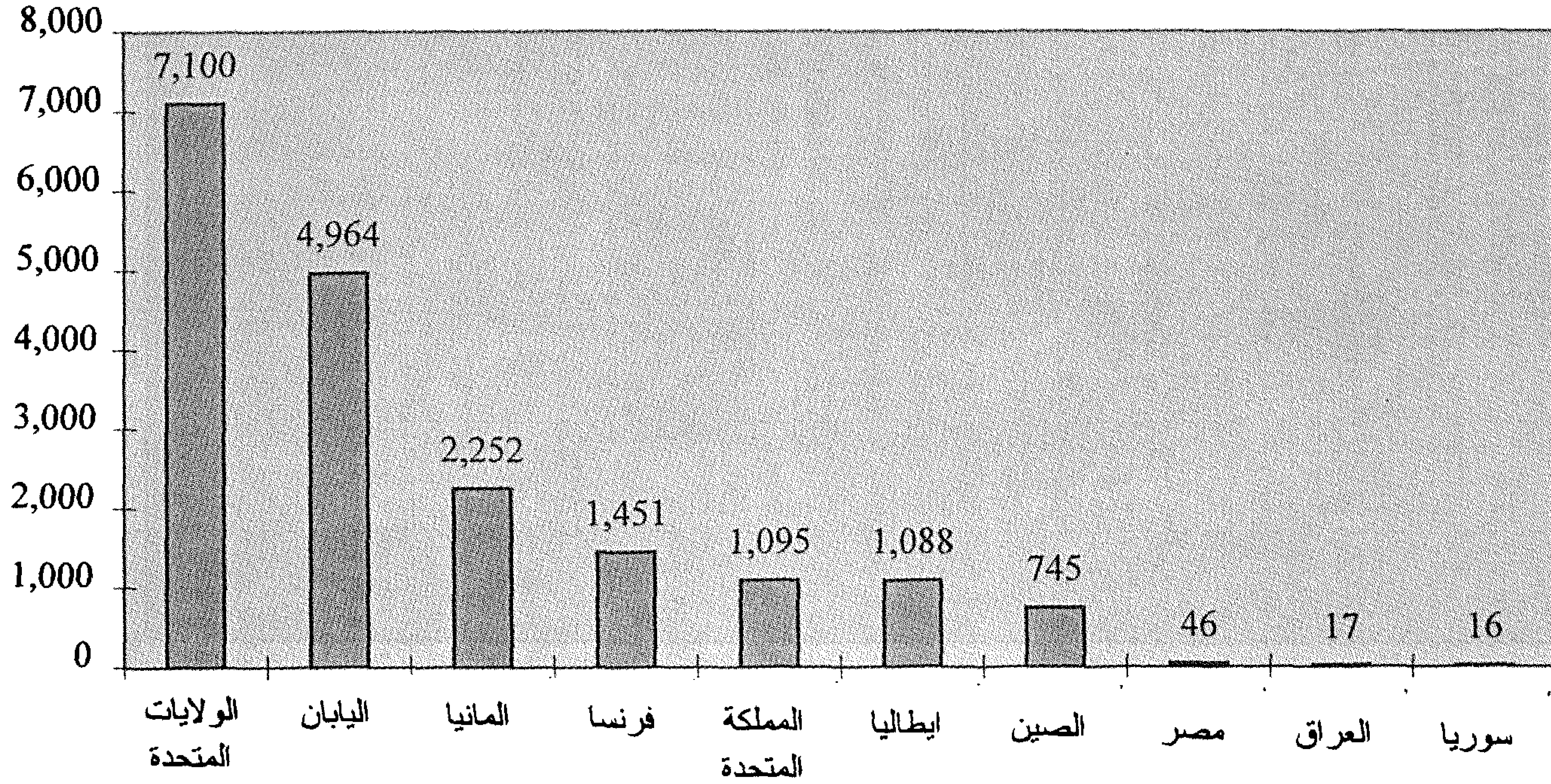
الشكل رقم (٤ ـ ١٧)

أغنى ١٠ بالمئة يملكون



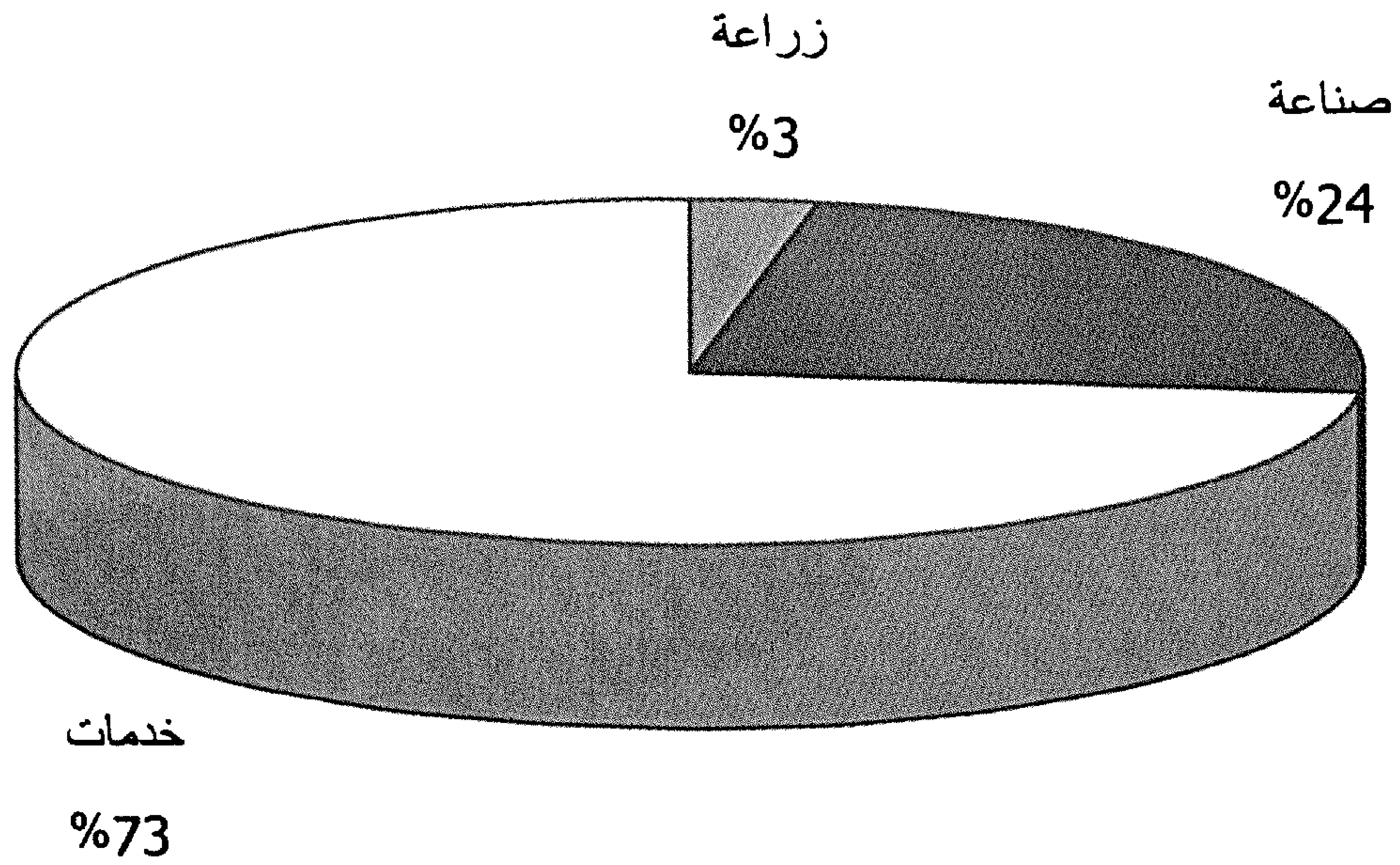
الشكل رقم (٤ ـ ١٨)

الناتج القومي (١٩٩٧) (مليارات الدولارات)



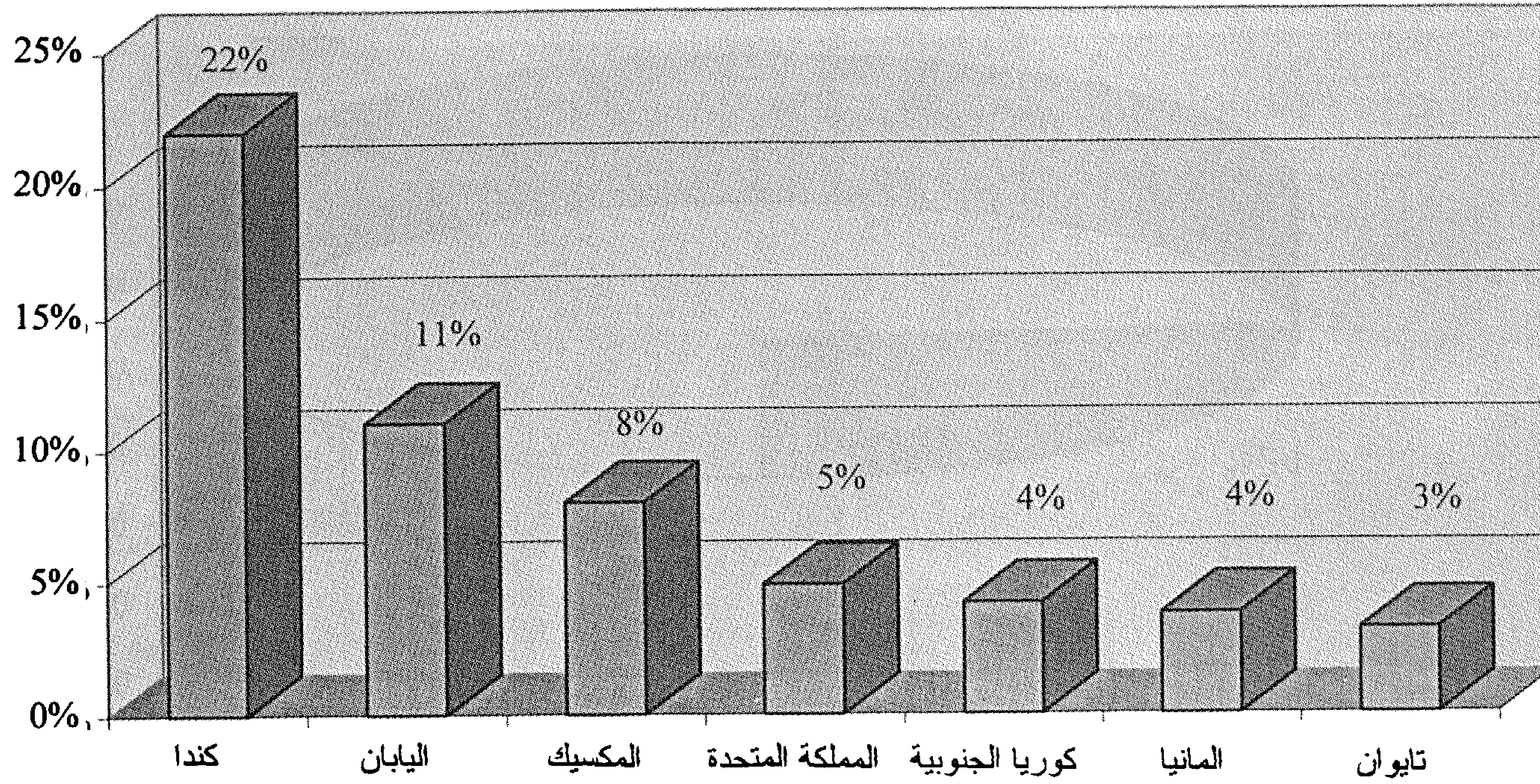
الشكل رقم (٤ ـ ١٩)

توزيع سوق العمل



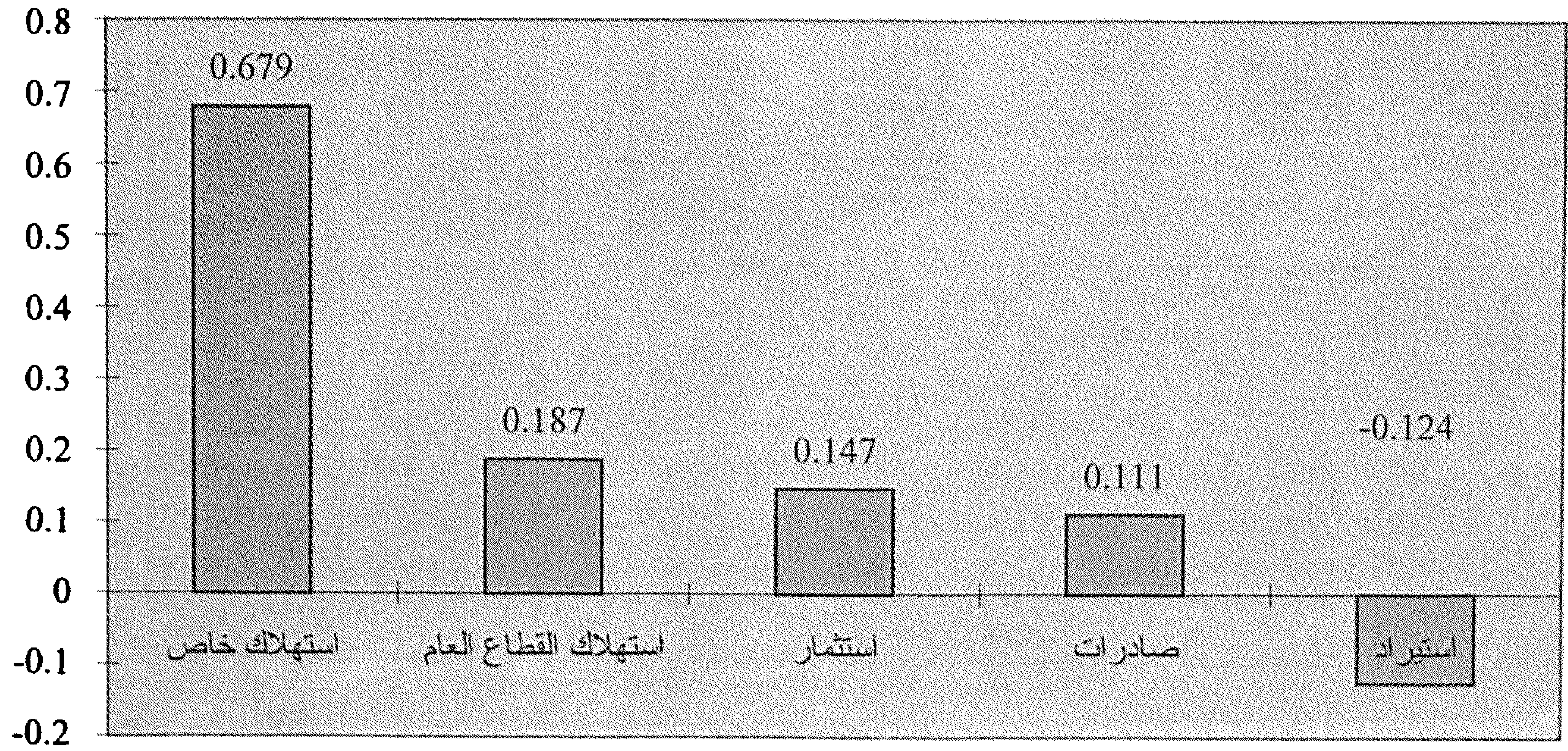
الشكل رقم (٤ ـ ٢٠)

دول التصدير



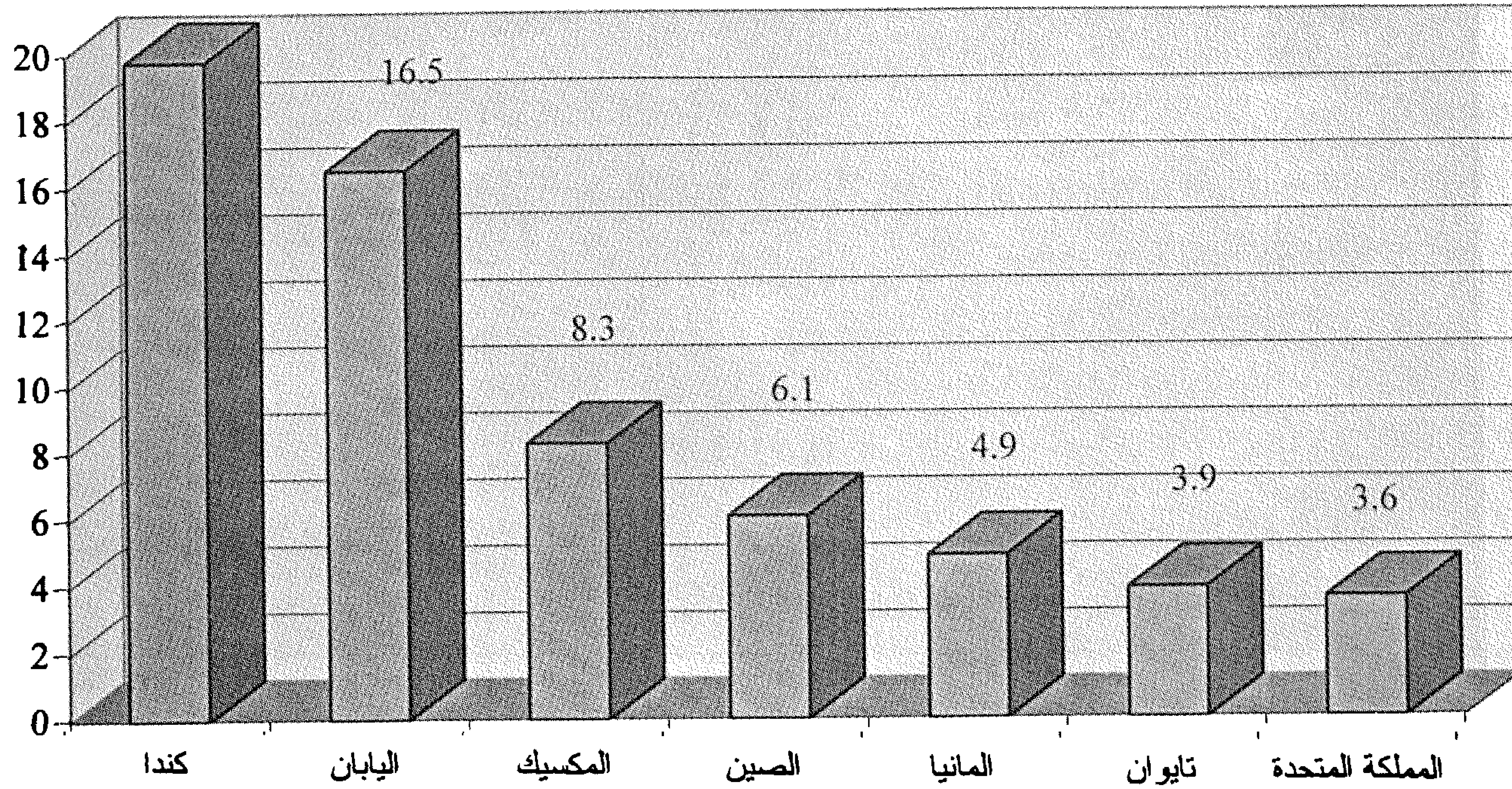
الشكل رقم (٤ ـ ٢١)

عناصر الناتج القومي



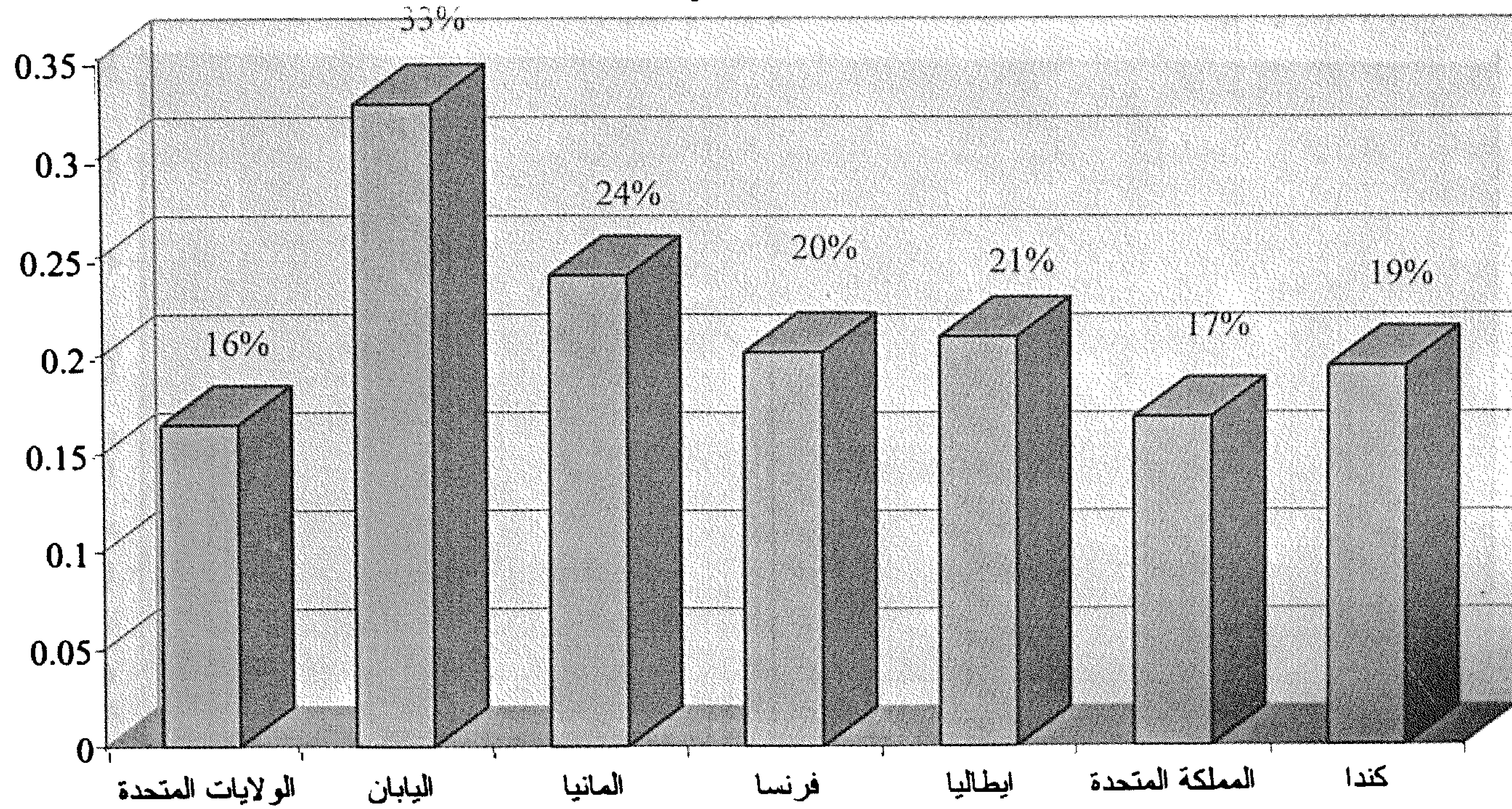
الشكل رقم (٤ ـ ٢٢)

دول الاستيراد



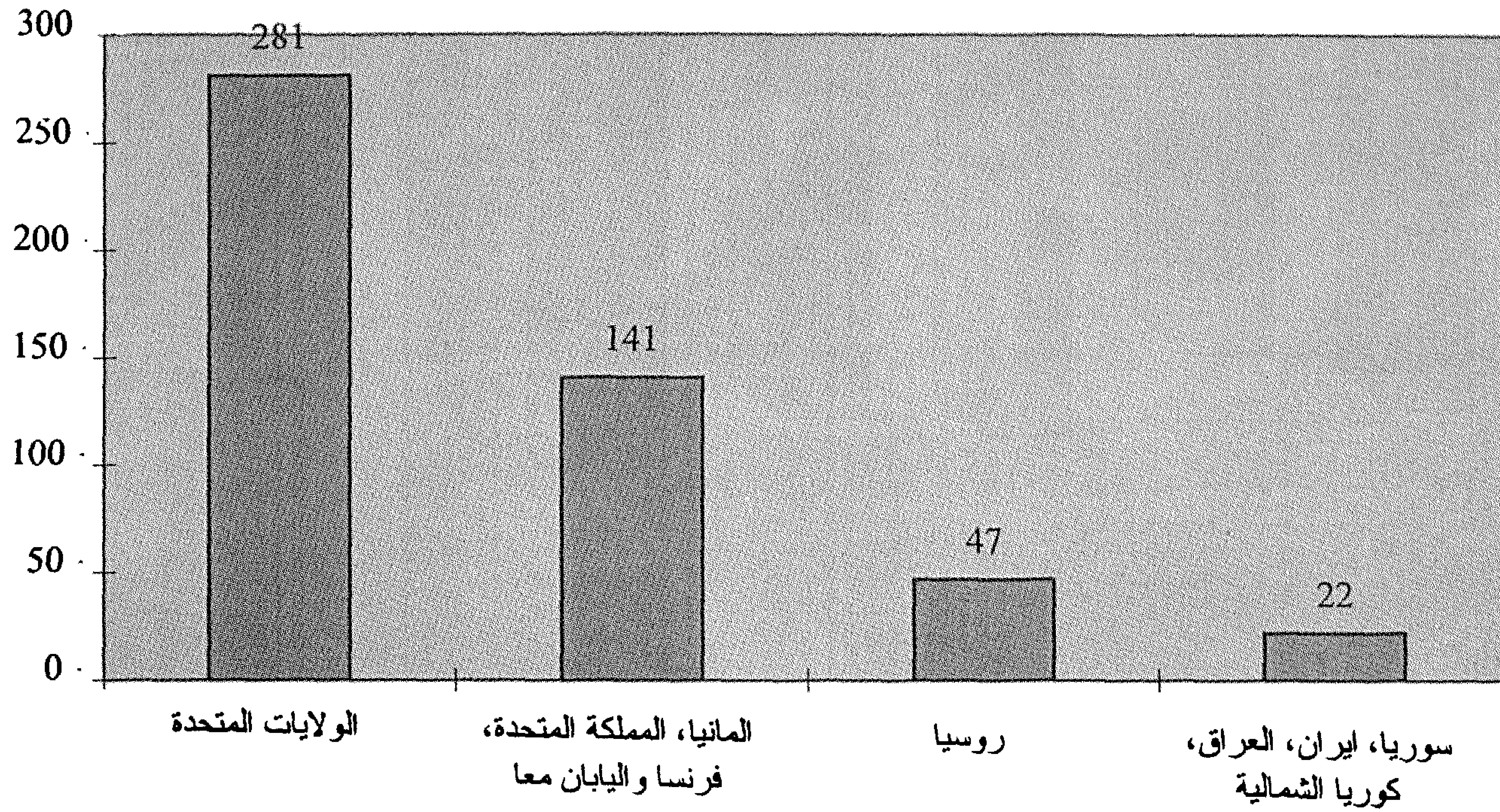
الشكل رقم (٤ ـ ٢٣)

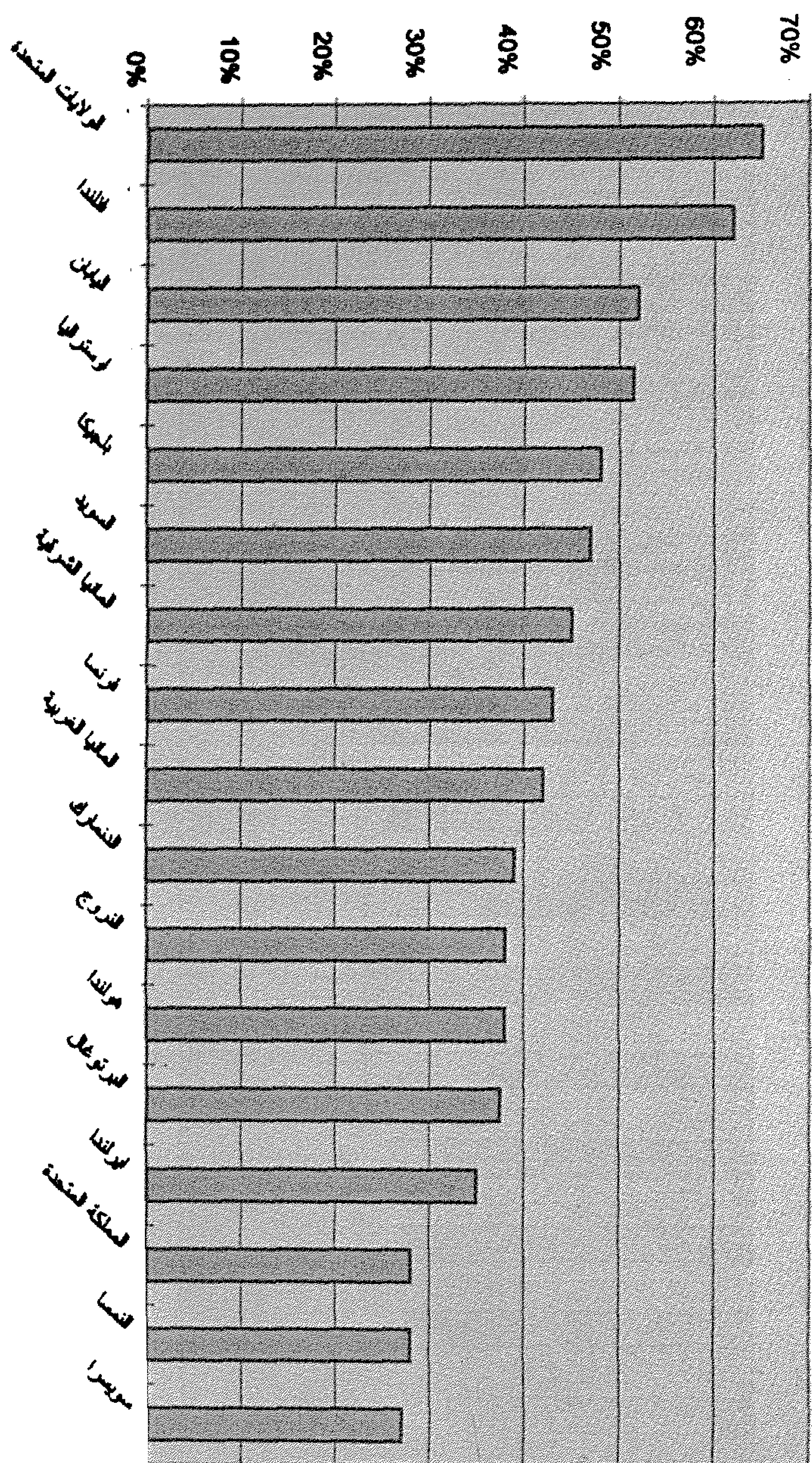
نسبة التوفير من الناتج القومي (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)



الشكل رقم (٤ ـ ٢٤)

الانفاق على الجيش (١٩٩٢) (مليارات الدولارات)

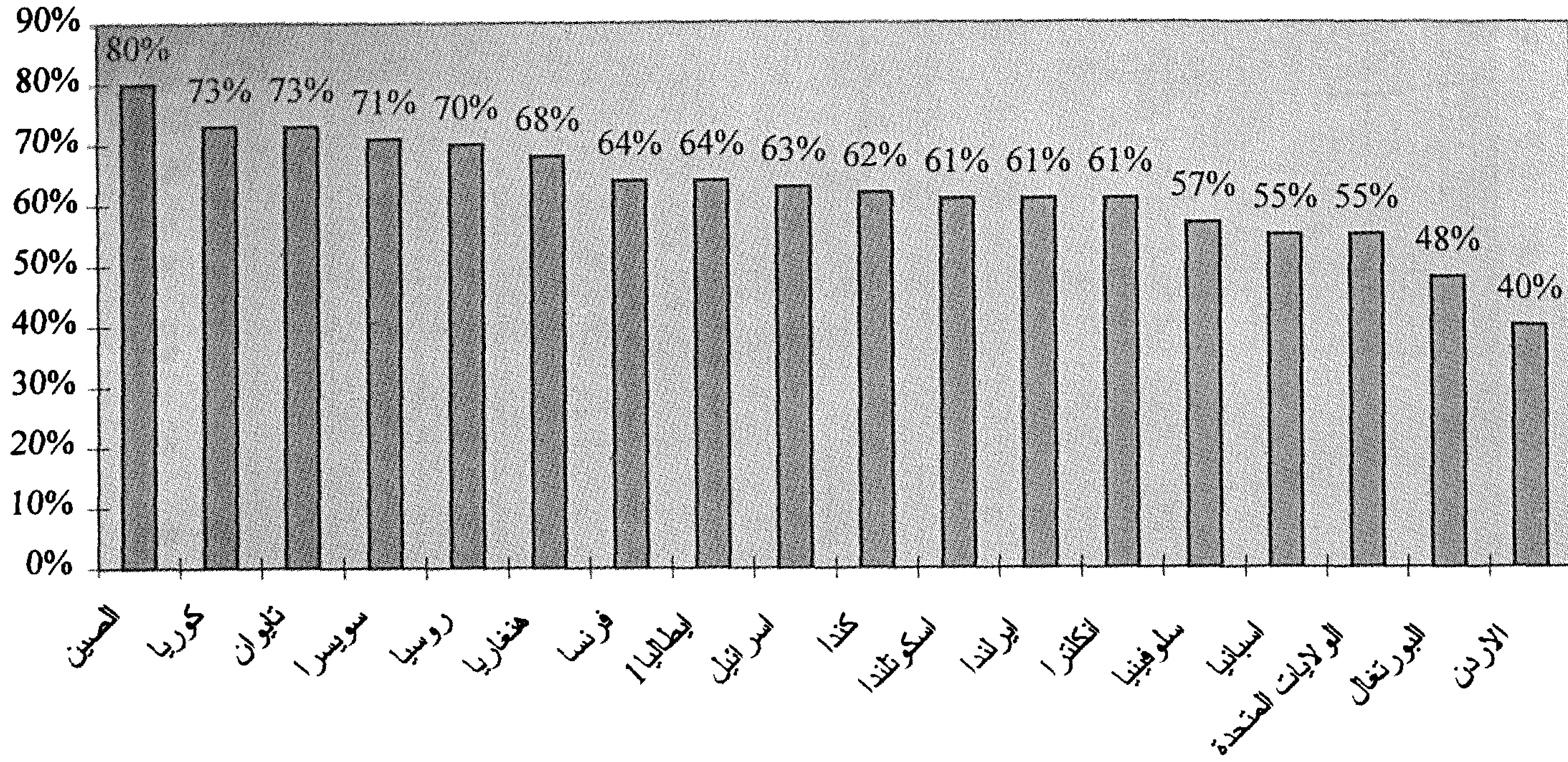




0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%
الولايات المتحدة
كندا
اليابان
استراليا
بلجيكا
السويد
ألمانيا الشرقية
فرنسا
ألمانيا الغربية
الدنمارك
النرويج
هولندا
البرتغال
ايرلندا
المملكة المتحدة
النمسا
سويسرا

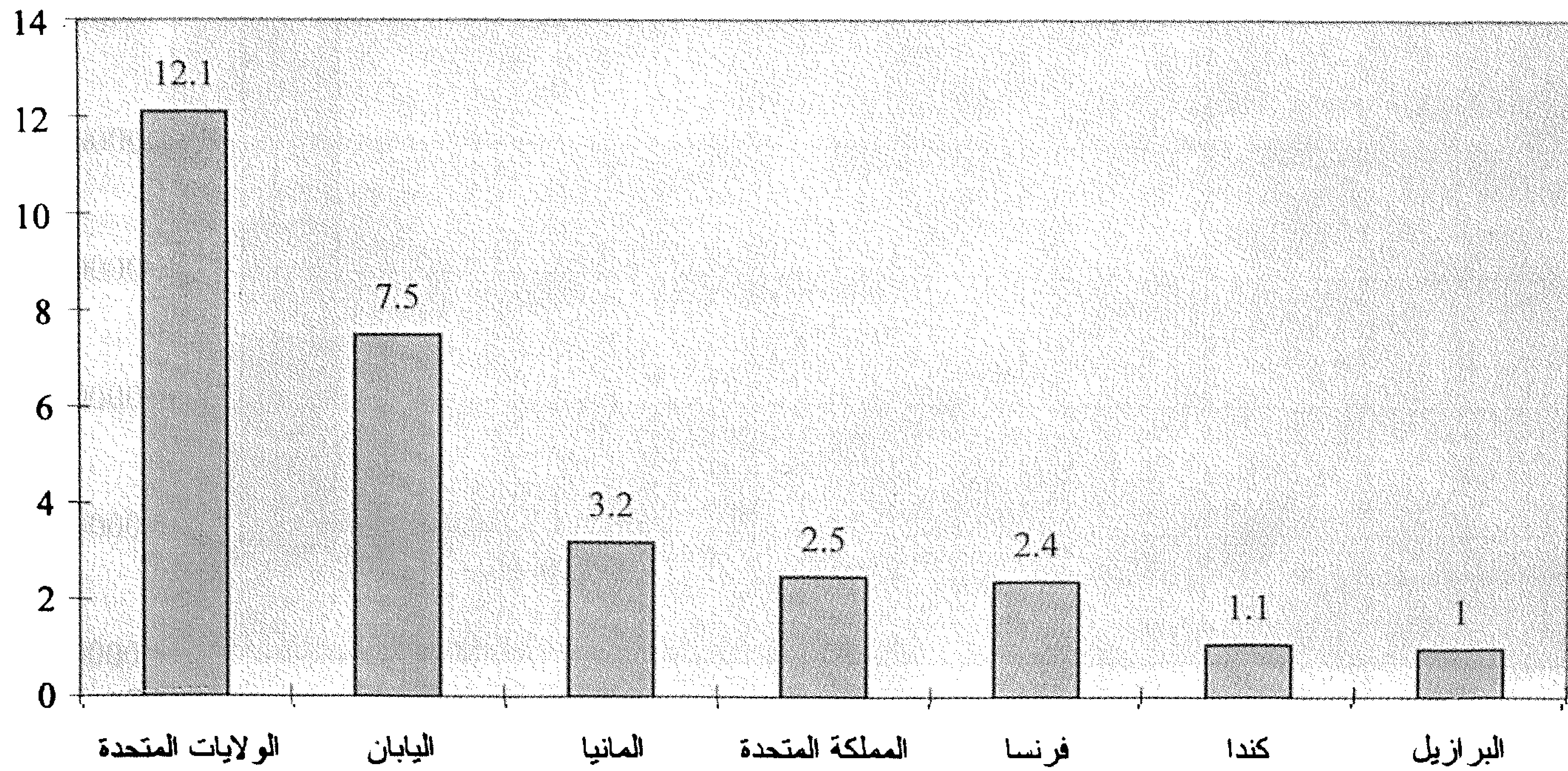
الشكل رقم (٤ ـ ٢٦)

نتائج مسابقات الرياضيات لطلاب من عمر ١٣ سنة في مجموعة دول ١٩٩١



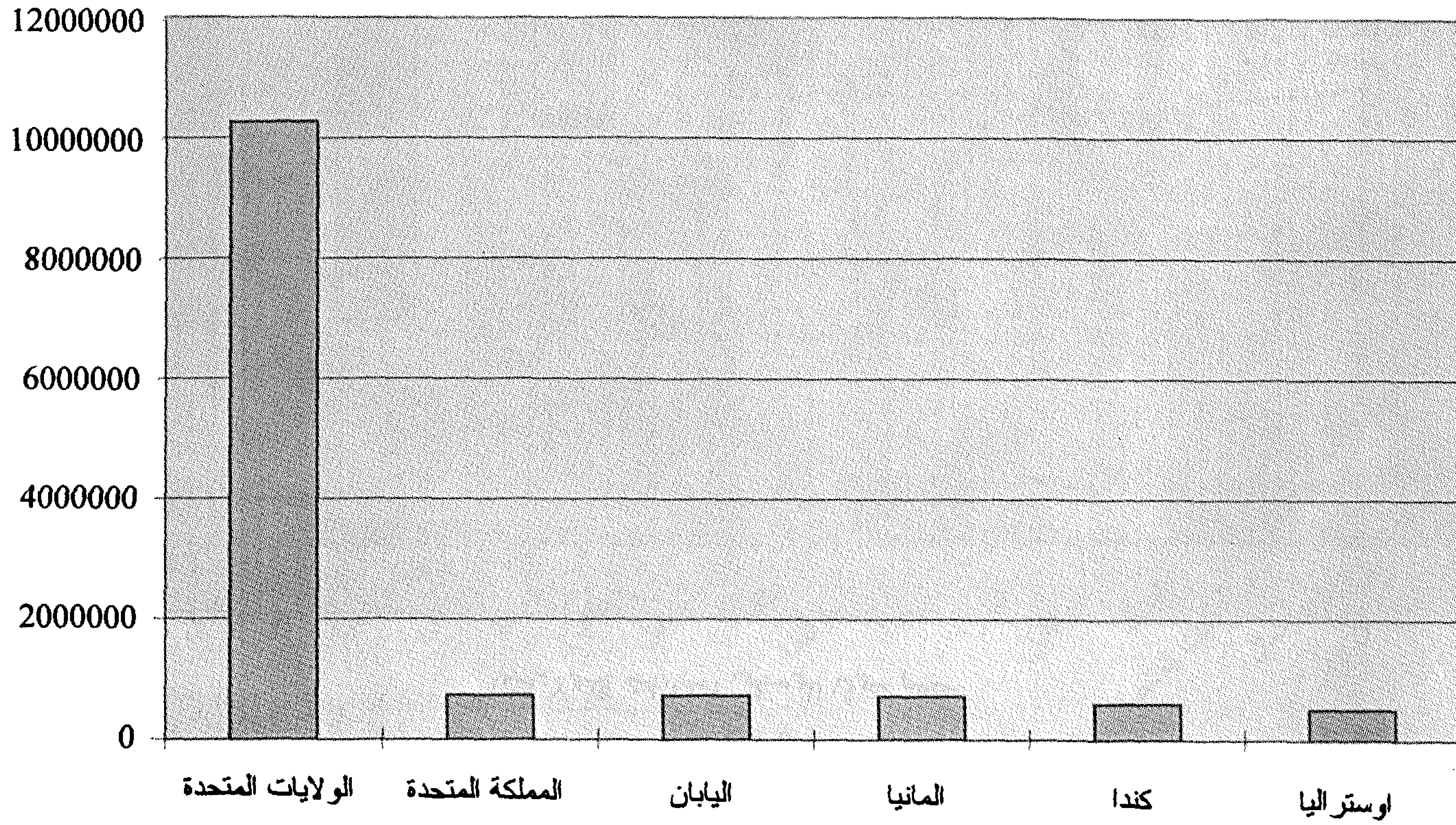
الشكل رقم (٤ ـ ٢٧)

حجم سوق الموسيقى (مليارات الدولارات)



الشكل رقم (٤ ـ ٢٨)

عدد المشتركين في الانترنت (كانون الاول ١٩٩٧)



تعقيب

محمد محمود الإمام(*)

أود أن أسمح لنفسي بداية بقليل من التغيير في العنوان المقترح للموضوع من زاويتين: **الأولى** ترجيح مصطلح **الكوكبة** على لفظ **العولمة**، **والثانية هي** جعل الأصل هو الحديث عن الولايات المتحدة دون التقيد بما هو كائن من أنها «القطب الأكبر»، حتى لا يصادر هذا على احتمال أن يقود التطور المستقبلي إلى فقدانها هذه الصفة، سواء باختفاء القطبية الأكبر ذاتها، أو بإمكان انتقالها إلى غيرها. وفي هذا الصدد ننوه بتفادي الوصف الشائع للولايات المتحدة بأنها «القطب الأوحد»، في إشارة هي في رأينا غير دقيقة لانتهاء ما يسمى الثنائية القطبية، وبدء حقبة الأحادية القطبية. ولهذا الأمر أهميته، ولا سيما للدور الذي يُعزى لانهيار الاتحاد السوفياتي، والذي لفت الباحث الأنظار إليه في مستهل بحثه، الذي أولى جل اهتمامه للتعامل مع القطبية ذاتها.

وقد تناول الباحث قضية القطبية من أركانها الثلاثة، السياسية والاقتصادية والثقافية، وأوضح كيف تمكنت الولايات المتحدة من الإمساك بزمام المبادرة فيها حتى الآن، ولن يواجهها الكثير مما يدعوها إلى الاجتهاد لتغييرها. ولعل هذا نتيجة منطقية للمنهج المستخدم الذي قد يصف الواقع، ولكنه يتركنا أمام المهمة الأساسية التي تعنينا في هذه الندوة، وهي ظاهرة الكوكبة وتعامل الأطراف المختلفة معها، بدءاً بالولايات المتحدة التي تشغل حالياً موقع القطب الأكبر. وفي اعتقادنا أن مقاربة الأمر من زاوية الكوكبة بدلاً من القطبية تلقي أضواء أخرى إلى جانب ما تضمنه البحث ذاته.

من هذا المنطلق اقترح أن نتوقف بعض الوقت عند مضمون عملية الكوكبة، دون الخوض في أبعادها حيث يتناولها البحث الأول من هذه الندوة، لكي يتسنى لنا تبين كنه العلاقة بين الأمرين. وبحكم اتصاف ظاهرة الكوكبة بالشمولية العالمية،

(*) وزير التخطيط الأسبق في مصر.

نقترح أن يتم ذلك من خلال تتبع تطور «النظام الاقتصادي العالمي»، لاستيضاح أسس التغير في الجوانب الموضوعية الذي انتهى إلى تبلور ظاهرة الكوكبة، ويعالج انعكاساتها على القطبية، حتى تتوفر أداة لتصور العلاقة بينهما مستقبلاً. ومن ثم نجتهد في وضع أساس لجدلية العلاقة بين الكوكبة والأمركة حالياً ومستقبلاً، وهي العلاقة التي ركز عليها الباحث، مرجحاً اقتران الظاهرتين سابقاً وحالياً ومستقبلاً.

في ظل النظام الدولي السائد على مدى معظم القرن العشرين، سادت نزعة متزايدة لدى جمهرة من الباحثين والفاعلين السياسيين والاجتماعيين ترى وجاهة في التحرك نحو العالمية (Universalism) وجدوى العمل من أجلها، كمنهج يقود إلى القضاء على بواعث التناحر بين الدول القطرية والتمسك بالنعرات الوطنية (Nationalism)، وما يقود إليه هذا من تكرار الصراع الدامي الذي أوقع العالم في حربين طاحنتين، ليس بسبب شيوع ظاهرة التناحر في مختلف أرجاء العالم، بل بحكم سيطرة الأمم الأوروبية على مقدرات مساحات شاسعة من العالم من خلال آلية الاستعمار السافر. فالدولة الوطنية كانت من معالم التطور الأوروبي وتأتي الدعوة إلى العالمية كمرحلة متقدمة من هذا التطور، وكأنها استطراد طبيعي للانتقال من العشائرية إلى الوطنية. وتنافست في هذا الشأن المدرستان الوظيفية والتعاملية، اللتان ما لبثتا أن اصطدمتا بحيوية الدور الذي يلعبه الأساس الثقافي والتقارب الاجتماعي، فتراجعتا إلى الإقليمية، ولا سيما بعد أن وجدت أوروبا أن ثوب الاستعمار لا بد من أن يتغير.

هذا السعي نحو كل من العالمية والإقليمية هو اختيار توجهي (Normative) تحدد واقعيته اعتبارات موضوعية، على رأسها طبيعة النظام الإنتاجي وما يفرزه من علاقات داخل وحداته، وامتدادها إلى ما بين هذه الوحدات في مجمعاته، ثم ما بين المجمعات ذاتها. وقد كان تباين هذه العلاقات هو الذي رجح جدوى التوجه الإقليمي وفقاً لمدى توافقها مع الأطر الاجتماعية المتدرجة فيه. وفي هذا الإطار كانت الدعوة إلى العالمية تأخذ في اعتبارها إيقاف النزعة إلى القطبية التي تظهر في ظل الكيانات القطرية، ولذلك غلب عليها المنحى الاتحادي الفيدرالي، وهو الطابع الذي غلب على التوجه الإقليمي، وبخاصة ذلك الذي أخذت به أوروبا، مهد التوجهين. وأدى استمرار التباينات الاجتماعية على المستوى العالمي في ظل الطبيعة العالمية لنظام الإنتاج الرأسمالي، إلى جعل الأقاليم إذا نشأت تعمل كما لو كانت أقطاراً. غير أن قضية السبق أو الريادة كانت من سمات الثورة الصناعية وما أوجدته من تغير مستمر في هياكل الإنتاج، وما يترتب عليها من أرباح ريعية، وهو ما أفرز تسابقاً على «خلق الأسواق» قبل الانصياع لها، ومن ثم سعي طرف (قطر أو إقليم) أو أكثر لممارسة القطبية.

وإذا كانت الإقليمية قد نشأت كبديل للعالمية، في إطار محاولة الخروج من

الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للقطرية، فإن هذا التوجه لم يكن ليتماشى مع الواقع العملي ما لم يكن قد حدث تغير جوهري في معالم البنيان الاقتصادي قاد إلى تغير في رؤية الحدود التي يعمل فيها، وبوجه خاص أبعاد السوق التي يتحرك في أرجائها. فما نحن بصدده، هو تغير موضوعي لا يمثل توجهاً إلى العالمية بالمعنى السابق، ولكنه يمثل تحولاً في أسس عمل النظام الرأسمالي نفسه، ليس أقل أبعاده شأناً الانتقال من القطاعات الثانوية إلى الثالثية، وإخلاء رأس المال بمعناه الصلب (Hardware) موقع القيادة للمعرفة التقانية في شكلها الرخو (Software)، وحدوث تغيرات في بعدي المكان والزمان. فكما أن الانتقال إلى الزراعة أدى إلى التوطن في الوديان، والانتقال إلى الصناعة قاد إلى تركز في المدن وأعطى أساساً لقيام كيانات قطرية توفر القاعدة المادية اللازمة وتهيىء الإطار الاجتماعي الذي يكفل سيطرة الرأسمالية الصناعية على رصيد بشري، يوفر عمالة طيّعة، سياسياً واقتصادياً، ويشكل سوقاً تُستكمل بالتبادل الدولي، فإن التحول الموضوعي الحالي نحو الكوكبة يباعد بين التجمعات البشرية مكانياً لأنه يقربها في الوقت نفسه زمانياً. وهو بالتالي يساعد على إبراز الفوارق بين القواعد الاجتماعية والمنظومات الثقافية للشعوب، على رغم تعريضها لعوامل التوحيد الثقافي. ومن ثم يبقى العامل الحاسم هو: كيف يتعامل البشر توجهياً مع هذه الظاهرة الموضوعية، ولا سيما أنها ما زالت في طور التشكيل، وستظل كذلك إلى أجل غير قصير؟ وما حدث في الثورتين الصناعيتين السابقتين هو أن مسار التطور حكمته رؤى الأطراف الرائدة، التي شغلت بالتالي موقع القطبية. وهكذا فإن النتيجة الأولى التي نتوصل إليها هي أن التغير حينما تتوفر مقوماته الموضوعية، يتولى الطرف الرائد توجيهه لصالحه. ومن ثم فإن بقاء الولايات المتحدة في موقع القطبية رهن بقدرتها على الاستمرار في توجيه الظاهرة الموضوعية لصالحها، أي أمركة الكوكبة، وليس لأن الكوكبة هي ظاهرة أمريكية. وسنرى أن هذا الاستمرار مشكوك فيه.

وبالتالي يتعين علينا الفصل بين ظاهرتي الكوكبة والقطبية، والنظر إلى القضية على أنها محاولة من جانب الولايات المتحدة ـ ومن جانب غيرها أيضاً ـ للتأثير في الظاهرة الموضوعية المسماة بالكوكبة. ونبادر فنشير إلى أمرين: **الأول** هو التمييز بين الكوكبة بهذا المعنى، وبين ما يمكن تسميته **التكوكب** (Globalization)، أي العمل على انضواء مختلف المجتمعات البشرية تحت لواء الكوكبة، سواء بدفع من جانب القوى الموجهة لحركتها، أو باستكانة من جانب الكيانات التي تعتقد أنها مسلوبة الإرادة إزاءها. **والثاني** هو نتيجة للأول، بمعنى أن الولايات المتحدة امتلكت من القدرات ما أعانها على صياغة مسار الكوكبة ـ حتى الآن ـ بما أكسبها وضعاً مميزاً، أي أنها تؤثر في التكوكب من ناحيتين: التعامل مع الظاهرة الموضوعية، واستحداث عوامل ذاتية لدى الآخرين الأقل قدرة تدفعهم إلى تقبل ناتج هذا التعامل. وهذا هو مفهومنا

لتعامل القطب الأكبر مع الكوكبة.

تطور النظام الاقتصادي العالمي منذ نشأة الرأسمالية الصناعية، مروراً بثلاث مراحل، تغيرت فيها العلاقة بين المكونات الأربعة: **المنشأة ـ الدولة ـ العالم ـ السوق**. ولقد قاد التطور منذ فجر الثورة الصناعية تغير طبيعة «المنشأة» التي تمثل مركز اتخاذ القرار على المستوى الإفرادي (المايكرو)، وتغير معه دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى الإجمالي (الماكرو)، وانتقلت بذلك البنية العالمية من نظام دولي إلى نظام عالمي. وعبرت هذه التغيرات عن نفسها بتغير في قواعد عمل السوق، ومواقع الأطراف الثلاثة السالفة الذكر منها.

١ ـ المرحلة الأولى

وهي المرحلة التي شهدت الثورة الصناعية الأولى، وشغلت بريطانيا موقع القيادة فيها. وكانت المنشأة هي المنتج الفرد، الذي يعمل في ظل المنافسة الحرة، وفي نشاط تفرضه قواعد التخصص وتقسيم العمل. وتولت الدولة وظيفة الحارس، تهتم بالأمن والشؤون السياسية، تجبي الضرائب وتوفر للمنتجين مصادر الخامات والأسواق. ولأن الصناعة تجاوزت حدود ما لدى القطر من هبات طبيعية، ولحاجتها لأسواق واسعة، تحولت العملية الاستعمارية إلى وظيفة للدولة الساعية إلى إحراز التقدم الصناعي، لتحتكر مصادر الخامات والأسواق في وجه منافسيها الذين يحذون حذوها، وفي الوقت نفسه تدعو إلى تحرير التجارة أمامها على المستوى العالمي. هذه الدعوة قابلها في دول تسعى إلى ولوج مضمار الصناعة، كالولايات المتحدة وألمانيا، دعوة إلى حماية الصناعة الناشئة. هذا الدور المحوري للدولة كان مطلوباً في الحالتين لصالح الرأسمالية الناشئة، وهو ما أشاع استعداداً للانتقال من التمسك بالسيادة المحلية إلى قبول السيادة القطرية، وحدوث توافق بين النزعة الوطنية والتصنيع.

وكان معنى هذا خضوع العالم لسطوة الاستعمار (القديم)، تقوده دول رأسمالية في المركز يستحوذ كل منها على خيرات اقتصادات ما تسيطر عليه من مستعمرات وتغلق أسواقها عن الآخرين. وتولد عن النهب الاستعماري تراكم لرأس المال وجه إلى المستعمرات لتكريس تخصصها في الخامات، لتصبح بالمقابل أسواقاً للمنتجات الصناعية. وتزايدت أهمية التراكم الرأسمالي، واقترنت ملكيته محلياً ودولياً بالسيطرة. وبتجاوز دول المركز الحديثة الفتوّة الصناعية اصطدمت بترافق الهيمنة السياسية بالتفوق الاقتصادي للدول الصناعية القديمة وعلى رأسها بريطانيا. وكان لا بد من صراع تحول إلى حروب انتهت بالحرب العالمية الأولى، ووقع الوطن العربي في النهاية ضحية عملية التقسيم التي تمخضت عنها، وكرستها اتفاقية سايكس ـ بيكو الشهيرة. خلاصة الأمر أن تركز مجال النشاط الإنتاجي في السوق الداخلية، وامتداد التجارة إلى النطاق العالمي

أكدا أهمية دور الدولة على المستوى القطري، ولكنهما حفّزا السعي إلى القطبية على المستوى العالمي. ولأن أعباء القطبية كانت لها تكلفتها الاقتصادية، كان من الضروري أن تزيد قدرة الدولة التي تريد أن تشغل موقع القطب من النظام، وأن تمارس الاستعمار المباشر على نطاق أوسع من غيرها، لأنه يوفر لها مزيداً من الموارد الاقتصادية، ويحجب هذه الموارد عن الآخرين في الوقت نفسه. ولم تكن التحالفات التي أشار إليها الباحث هي القاعدة، ولكن كانت تقودها الدولة القطب عندما تصطدم القوى الاستعمارية القديمة بقوى دخيلة على المعسكر الاستعماري الذي حدث فيه نوع من التوافق على تقسيم المستعمرات، وهو توافق معرض للانهيار حالما ينسحب الطرف الدخيل.

٢ ـ المرحلة الثانية

جاءت هذه المرحلة في إطار الثورة الصناعية الثانية التي قادتها الولايات المتحدة، واتخذت فيها المنشأة شكل **الشركة الوطنية الكبيرة**، ذات النطاق الكبير، وهو ما أدى إلى تنامي قدراتها الاحتكارية، فكان لا بد لها من **اتساع الأسواق**، وتجاوزها حدود القطر، حتى لو كان حجمه كبيراً. كما تزايدت أهمية رأس المال، وضرورة وجود استعداد لدى الرأسماليين على تكديسه في مشاريع كبيرة، وهو التوجه الذي قاده في الولايات المتحدة جون بيربونت مورغان، في وقت كانت تعوزها فيه رؤوس الأموال. وأصبح من مقومات استمرار هذه الشركات الضخمة في الأسواق **التطوير المستمر للمنتجات، كصيغة أولى لخلق الأسواق**، وهو ما امتلكت القدرة عليه بحكم حجمها. وتحول الفكر الاقتصادي الغربي إلى تحليل متطلبات العمل في ظل المنافسة الاحتكارية، بينما صدرت قوانين مقاومة الاحتكار وتعززت في عهد الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي اتبع سياسة الانفتاح أو «الحرية الجديدة» (New Freedom) وبموجبها جرى تخفيض التعريفة الجمركية لأول مرة منذ ٤٠ عاماً، وتعديل النظام المصرفي، وتحديد ساعات العمل لعمال السكك الحديدة، وتحريم عمل الأطفال (وإن وقفت المحكمة العليا ضد هذا التحريم). وعلى رغم أن الرئيس ويلسون كان صاحب النقاط الأربع عشرة التي جرى التفاوض بموجبها حول إقامة عصبة الأمم وإقرار حق تقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، فإن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض النص على اتخاذ عمل مشترك ضد أي اعتداء، وجاء هاردنغ إلى البيت الأبيض حاملاً لواء **سياسة العزلة** تجنباً للتورط في حروب لا تخص الولايات المتحدة.

وكان من الطبيعي أن تتحول الدولة في مواجهة التصاعد الكبير في قوة رأس المال إلى **الدولة المسيطرة**، سواء من خلال إقامة رأسمالية دولة، أصبحت ممكنة مع كبر حجم المنشأة، أو استيلاء الشركات على السلطة عن طريق توجيه أصوات الناخبين إلى القوى السياسية الملبية لمطالبها، على نحو ما حدث لويلسون. واتخذت الدول المسيطرة

صيغاً مختلفة، تنسجم مع المنشأة الكبيرة، منها الدولة المتدخلة في كل من الإنتاج والتوزيع في المعسكر الاشتراكي، ودولة الرفاهة التي فضلت التدخل في إعادة التوزيع وقصر التدخل في الإنتاج على ما يلزم له، والدولة الموجهة للتنمية في الدول النامية، والتي قد تتحول إلى متدخلة تطبق رأسمالية الدولة، أو إلى دولة رفاهة (الدول النفطية)، أو دولة حاضنة تقوم بالإنتاج وبتوفير الاستهلاك معاً.

وحدث تناقص هائل في المسافات بسبب سرعة وسائل النقل (بظهور الطيران والسفن السريعة) والاتصال. وساد العالم صراع بين المراكز الرأسمالية على الأسواق، مع تزايد النهم إلى مصادر المواد الأولية، بينما بقي المركز الاشتراكي الناشيء معزولاً. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فضلت عدم الانشغال بالأعباء السياسية للقطبية، فإنها قادت الدعوة إلى **حرية التجارة** نتيجة تفوقها الصناعي، بينما رفضها الآخرون نتيجة احتدام التناقض بين السيادة الوطنية ومتطلبات انسياب التدفقات الدولية. وتعاقبت الحروب التجارية وعمليات الإغراق والتلاعب بالنظم النقدية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات، وقيام الولايات المتحدة **بتصدير الكساد الكبير**. وهكذا أدى استمرار التمسك بالأسس القديمة للنظام إلى جعله غير مستقر. فهو يتمحور حول قطب اقتصادي ذي تأثير سياسي محدود، تتعدد فيه القوى ذات الوزن السياسي العالمي، التي تسعى إلى تعويض محدودية دورها الاقتصادي، بصراع اقتصادي ومن ثم عسكري. وتحولت هذه التناقضات إلى حرب عالمية ثانية. ووجدت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع البقاء خارج دائرة الحروب الأوروبية، ليس بسبب إجبارها على المشاركة فيها، بل لأن هذه الحروب كانت صراعاً حول طبيعة النظام الرأسمالي ذاته.

وتحول التفكير بعد الحرب العالمية الثانية من **العالمية السياسية إلى العالمية الاقتصادية**، وفق منهج تعاملي، بينما اتخذت النظرية الوظيفية منحى اقتصادياً على المستوى **الإقليمي** في شكل نظرية وظيفية محدثة، أخذت بها دول المركز الرأسمالي القديم، حيث احتل التعاون الاقتصادي بينها موقعاً متقدماً على توثيق الروابط الثنائية بكل مستعمراته. وأقيم إطار مؤسسي عالمي بتنظيمين، أحدهما سياسي (سان فرنسسكو) والثاني اقتصادي (بريتون وودز) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الحروب في كل من المجالين. ومكن هذا الولايات المتحدة من ربط النظام النقدي العالمي بدولارها، ثم دفعه إلى الخلل، ورفض إصلاحه، ليتسنى لها إبقاء الدولار أساساً لعملات الاحتياط، ومن ثم ارتضاء العالم تفاقم عجز مدفوعاتها، الذي مولت به توسعاً في الاستهلاك مع تطوير في الإنتاج. وتم إقرار ميثاق حقوق الإنسان، من أجل وضع الفرد في مواجهة الدولة وتقليل احتمال ظهور نظم ديكتاتورية، ومن بعد ذلك إلى تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية. وتحول العالم إلى معسكرين بدخول الاتحاد السوفياتي الساحة العالمية بفعل استدراجه للمشاركة في الحرب وظهور المعسكر الاشتراكي، بينما تزعزعت سطوة الاستعمار المباشر، فاتسع نطاق العالم الثالث وبرزت

قضية التنمية، لتسير إلى جانب قضايا النمو في الدول الصناعية، وتسريع التنمية في الدول الاشتراكية وتحقيق التقارب بينها.

٣ ـ المرحلة الثالثة

وفيها كان التغيير المهم على الصعيد الإنتاجي هو **امتداد عملية خلق الأسواق** من تطوير المنتجات إلى **تطوير متسارع في أساليب الإنتاج**، وإلى تطوير هائل في أساليب الإدارة وعملها، بفضل تقنيات ساعدت الحرب على خلقها (وأدت لظهور الكمبيوتر وبحوث العمليات، وتطور الصناعات الهندسية والكيماوية والطاقة الذرية)، وبالتالي جعلها موجهة من قبل الدولة، غير متروكة للصدفة أو الاجتهادات الفردية. وتولت الولايات المتحدة القيادة ووفرت مقراً بعيداً عن ساحات القتال، وحشدت علماء كثير منهم كان فاراً من أوروبا ولا سيما اليهود. ثم نُقلت للقطاع المدني، لتشكل إرهاصات التحول من الثورة الصناعية الثانية إلى ثورة تقانية، والانتقال من الموجة الثانية الصناعية إلى الموجة الثالثة الخدمية مبتدئة عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد المادة. وأدت هذه التطورات إلى زيادة تصنيع مستلزمات الإنتاج المتخصصة، وامتداد تعاقب مراحل الإنتاج، مما شجع عملية **التكامل الرأسي** داخل المنشأة الواحدة، وبالتعاقد من الباطن، حتى لا تترك صناعة السلع الوسيطة تحت رحمة قوى السوق. وتطلب هذا تعدد مواطن النشاط وفقاً للمواقع المناسبة للعمليات التحويلية والقرب من الأسواق. وتحولت الشركات الكبيرة إلى **عابرات قوميات**، لتجمع بين الاحتكار على المستوى العالمي والتنافسية في الاقتصادات القطرية. وإلى جانب حرية التجارة التي ظلت مطلوبة لتسهيل الانتقال بين فروع الشركات، أصبح من اللازم التمكين من مزاولة النشاط وتحرير حركة الأموال، وهو ما أوجب استقرار العملات وما يعنيه من إزالة عجز موازين المدفوعات والعوامل المؤدية له، وإزالة المخاطر غير الاقتصادية (وبخاصة التأميم).

ولم تعد صيغة الدولة المسيطرة تلائم عصر عابرات القوميات، ومن ثم ظهرت صيغة الدولة المدبرة (House-keeper)، التي تتبع أسلوب التدخل غير المباشر عن طريق السياسات الاقتصادية. واختلفت مهامها بحسب الموقع: فهي في دول المركز الرأسمالي تسهر على تدبير احتياجات العابرات المنطلقة أساساً من أراضيها أو بمساهمات رأسمالية منها، بما في ذلك إدارة المؤسسات العالمية لهذا الغرض. وكان حظ الولايات المتحدة كبيراً، بحكم كبر نصيبها من الشركات الكبيرة. وهي في الدول النامية، مسؤولة عن خلق البيئة التي تراها العابرات ملائمة لها. وتغيرت صيغة **الاستعمار** من الاستعمار الحديث غير المباشر الذي خلف، خلال المرحلة الثانية، الاستعمار القديم المباشر الذي ساد المرحلة الأولى، إلى **استعمار جديد**، تشارك فيه الدول المستهدفة به نفسها، بمحاولة **التذيل** للمركز. ويلاحظ أن استمرار المعسكر

الاشتراكي في حرصه على سيادة الدولة المسيطرة في كل من أقطاره، تخلف عن مواكبة مواصلة تدويل العملية الإنتاجية، لأن أساليب المشروعات المشتركة عجزت عن مجاراة الوفورات التي تمكنت العابرات الرأسمالية من تحقيقها، وكان هذا هو السبب الموضوعي لانهياره.

سوف تتناول بحوث أخرى الجوانب التقنية التي تميز الحقبة الحالية والمقبلة، إنما نشير هنا إلى أن تغير صيغة المنشأة وبالتالي دور الدولة، صحبه تغير موضوعي آخر هو التغير في أهمية عناصر الإنتاج وفي نظم الإدارة. فظهرت المعرفة كعنصر حاكم وتقدمت على رأس المال، وغيرت بالتالي من مفهوم التراكم، إذ لم يعد اختزان القديم واسترجاعه هو الفيصل، بل إبداع الجديد، وهو لا يتوقف بصورة عضوية على التراكم السابق، ومن ثم أعيد تشكيل معالم الخريطة الاجتماعية وقواعد الحراك الاجتماعي. وحدث انتقال من الرأسمالية الصناعية إلى ما يمكن تسميته **التكنولية**. وبرزت لذلك أهمية التنظيم المجتمعي، أو ما يسمى رأس المال الاجتماعي، بينما تغيرت أسس انتقال العنصر الحاكم، لارتباطه بالإنسان المبدع دون اشتراط تحركه المادي معه، كما تغير دور التخطيط بمستوياته المختلفة، ليصبح في المنشآت تخطيطاً استراتيجياً يخدم الإدارة عن بعد. واتفق هذا مع مزاج الولايات المتحدة التي تفضل البقاء في حدود دولتها، ومد أذرعها الطويلة إلى حيث تريد (وتتفق معها إسرائيل في هذه الخاصية، أي أنهما يعملان بصيغة الدولة العابرة القوميات). يضاف إلى ذلك أن كلاً من العابرات وبدايات الثورة التقانية انطلقت أساساً من أرضها.

الكوكبة والعالمية والأمركة

تحولت الولايات المتحدة من سياسة الحماية خلال المرحلة الأولى للنظام الاقتصادي العالمي، إلى الانفتاح التجاري خلال المرحلة الثانية من منطلق العزلة التي كسرها التورط في الحروب الأوروبية لتصبح رائدة للتحول إلى المرحلة الثالثة، التي أحالت النظام فعلاً من نظام دولي إلى نظام عالمي وتمكنت من تحويل النظم المؤسسية التي استهدفت العالمية في السابق إلى خدمة الكوكبة، ومن ثم عملت كدولة «مدبرة» كبرى، تخدم العابرات التي انطلقت بدايةً منها، وتطلعت إلى النفاذ إلى التجمعات الإقليمية التي تحولت من مواجهة للعالمية إلى السعي للاندماج في النظام العالمي. وتمكنت مراكز قطرية وإقليمية من إحراز تقدم تقاني واضح، استند في بعض الأحوال (اليابان وجنوب شرق آسيا) إلى منظومة ثقافية خاصة، وتنظيم مجتمعي مغاير، فضمن بذلك القدرة على الدفع الذاتي. وأحدث تعدد المراكز الاقتصادية المتطورة تراجعاً في المركز النسبي للولايات المتحدة، جعلها تتحول من العمل المباشر على المستوى العالمي إلى محاولة النفاذ إلى الأقطار وإلى الأقاليم. فبعد أن كانت تكتفي بالتحرير المتعدد الأطراف للعلاقات الاقتصادية الدولية، وترفض المشاركة في الإقليمية، إذا بها تبتدع

إقليمية جديدة في رابطة النافتا، وتقيم علاقات مباشرة مع جنوب شرق آسيا، إضافة إلى تلك التي أقامتها مع أوروبا والتي بدأت بدورها تتبع نمطاً مماثلاً، وهي تدفع بالشرق أوسطية ليكون لها وجود نشط في الوطن العربي. وفي الوقت نفسه تغيرت هياكل ملكية رأسمال العابرات، ولم تعد أمريكية في المقام الأول. وهكذا يظل النظام العالمي غير مستقر، لأن الهيمنة السياسية التي تتمسك بها الولايات المتحدة حملتها أعباء استطاعت حتى الآن حلها على حساب كل من العالمين الاشتراكي والثالث، ومن خلال تراكم العجز الذي أتاحه الموقع الذي لا زال الدولار يشغله. هذا التفاوت بين التركز السياسي والتعدد الاقتصادي لا يمكن أن يستمر، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن العملات الأوروبية سوف تتوحد لتغير من أساس النظام النقدي، فضلاً عن التقارب الاقتصادي والاجتماعي للدول الأوروبية، الذي يشجع عمليات اندماج منشآتها عبر الحدود، كعابرات أوروبية.

خلاصة القول إن الظاهرة الموضوعية سوف تستمر، ولكن لن تتمكن الولايات المتحدة من الانفراد بها من خلال السيطرة السياسية، أو التفوق الاقتصادي والمعرفي المطلق، وبخاصة مع انتشار عابرات القوميات، ونجاحها في إجبار مختلف الأقطار والأقاليم على التكيف الهيكلي. هذا التكيف الذي تقوده الولايات المتحدة كدولة مدبرة كبرى، سيؤدي استكماله إلى إنهاء المهمة المطلوبة منها. ومن ثم فإن نجاح المراكز الأخرى، المتقدمة حالياً والمرشحة للتقدم، في المساهمة الإيجابية في بناء التكنولوجية، سوف يؤكد التعددية الاقتصادية، ويقود في النهاية إلى نبذ الأحادية السياسية. على أن الأهم من ذلك، أن تستطيع المجتمعات المختلفة المحافظة على منظوماتها الثقافية، ليس مواجهة للأمركة، ولكن في ظل توجهات عابرات القوميات التي ستبدأ تدريجياً في تولي القيادة. ويتوقف هذا على الدور الذي تلعبه المجتمعات المتباينة الثقافات في إقامة تنظيمات مجتمعية تتكيف معها عابرات القوميات وتساهم فيها بالنصيب الأكبر، وهو ما يحتاج إلى صياغة الاتفاقيات التي تنشط منظمة التجارة العالمية في عقدها هذه الأيام على هوى الولايات المتحدة.

المناقشات

١ ـ سيار الجميل

أود أن أضيف بعض الأفكار في ثلاثة محاور:

أولاً: بعيداً عن علل الاستقطاب الأحادي ومعلولاته والمتغيرات الواسعة التي تصاعدت من خلالها الهيمنة الأمريكية، علينا أن نركز على عولمة المركز والأطراف وولادة مفاهيم استراتيجية جديدة بعد انهيار الاشتراكية إثر صراع الشرق والغرب والحرب الباردة والوفاق السياسي، وصولاً إلى الحالة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية في فلسفتها العولمية، أو الدفع المنجز باتجاه الهيمنة العولمية من خلال الاستقطاب الأحادي الأمريكي معلنة عن نظام دولي جديد بعد تحقيقها لمكاسب استراتيجية في تسعينيات هذا القرن، محتلة مجال القطب الواحد سواء في أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط أو شرق أوروبا أو الباسيفيكي... وغيرها. ويهمنا هنا بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط.. فما هي قرائن الاستقطاب الأحادي الأمريكي؟

١ ـ الضمان الأساسي للنفط واحتياطياته في المنطقة على مدى زمن قادم.

٢ ـ الضمان الأساسي لدول المنطقة الصغيرة، والعمل على احتواء الدول الثقيلة والمؤثرة فيها.

٣ ـ إدارة النظام الإقليمي القادم للشرق الأوسط.

٤ ـ الحصول على مكاسب جيو اقتصادية على حساب غربي أوروبا واليابان.

٥ ـ السيطرة على عمليات التحكم في المنطقة أولاً، والعالم المتطور ثانياً.

٦ ـ التدخل في الشؤون الداخلية، واختراق السيادات الإقليمية.

٧ ـ ترتيب قضايا التسوية بين العرب وإسرائيل.

٨ ـ إدخال دول المنطقة في حزام العولمة الاقتصادية.

أما الوسائل والأدوات فهي واضحة في التدخلات والحصارات والنزاعات.. وذلك للوصول إلى أن التدخل ليس في منطقتنا فحسب، بل في كل المجالات الحيوية في العالم في مشروع التجزئة الكانتونية (تجزئة التجزئة). وإذا ما كانت البلقنة مشروع الكولونيالية الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، فإن عولمة الاستقطاب الأمريكي تسعى إلى لبننة العالم في مجالاته الحيوية للوصول إلى رأسمالية القرن القادم.. وهذا لا يتم - كما يذكر كيشور محبوباني (Kishore Mahbubani) في مجلة *Foreign Affairs* - إلا بتأسيس شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية والهندسة الجيوسياسية.

ثانياً: ما هو مصير دولنا إزاء عولمة الاستقطاب الأمريكي؟ إذا ما عرفنا أن هذا الاستقطاب سيعيش وقتاً طويلاً، كما أعتقد.

١ - مخاطر تقسيم دولنا بعد عام ٢٠٠٩ إلى كانتونات مجزأة.

٢ - استبعاد حصول نظام متعدد أو ثنائي الأقطاب يمكن لدولنا التعويل عليه، فالتجربة مع الاتحاد الأوروبي فاشلة، والدول الكبرى اليوم تسيّرها المصالح الدولية دون الإقليمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة أو هي في طريقها للسيطرة عليها. وأعتقد أن الشرق الأوسطية هي الأكثر مباركة أمريكية من المتوسطية كمشروع أوجده الأوروبيون ضمن ما يسمى بالشراكة الأوروبية - المتوسطية في بيان برشلونة أورميد.

ثالثاً: وينقلني هذا إلى ما تعرض له الزملاء أمس حول الدولة/العولمة لكي أقول:

١ - إن الاستقطاب العولمي - الأمريكي لن يقتصر على التجزئة بتفتت الدول التي أنشأها مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ أو الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، بل بإعادة تركيبها من جديد ضمن إطار «تجزئة التجزئة».

٢ - إن الدولة ككيان جيوسياسي وإداري تسعى العولمة الكابيتالية إلى تغيير كل مؤسساتها وأجهزتها وطبيعة علاقاتها بما يتفق ويتساوق مع النظام العالمي القادم.

٣ - الوقوف بوجه كل من يعارض هذه الخطط والبرامج لبناء أو تركيب المستقبل.

وأود هنا أن أشير إلى كتابات متنوعة في تحليل هذه الاتجاهات المستقبلية للعولمة منها:

- بيل وارين (Bill Warren) في كتابه *Imperialism: Pioneer of Capitalism* وفيه رؤية نقدية.

- ريتشارد بارنيت وجون كاران (Richard Barnet and John Carangh) في كتابهما *Global Dreams*.

٢ ـ عصام نعمان

افتقدت في الورقة تحليلاً للعلاقة بين الولايات المتحدة والعولمة، إلاّ إذا كان الباحث يعتقد أن العولمة هي سياسة الولايات المتحدة نفسها وشبكة علاقاتها الدولية. وعليه، البحث أقرب ما يكون إلى دراسة بانورامية لموضوع الولايات المتحدة والهيمنة. إنها تظهير مقبول لمعالم هذه الهيمنة على صعد السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة.

تبقى لي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن ثمة سبباً إضافياً لنجاح الولايات المتحدة في بسط هيمنتها العالمية غير ما ذكره الباحث، ألا وهو احتكارها لولاء الفئات الحاكمة في معظم دول الجنوب، الأمر الذي كفل لها حصصاً أوفر في أسواق هذه الدول، فضلاً عن تبعية سياسية وأمنية راسخة. ولاشك في أن انهيار الاتحاد السوفياتي وأفول الحرب الباردة أخليا ساحة دول الجنوب للولايات المتحدة وسط قصور من طرف أقطاب الدرجة الثانية، كالصين واليابان وألمانيا وفرنسا، في مباشرة دور دولي مؤثر.

الملاحظة الثانية: أن حرص الولايات المتحدة على انتشارها العسكري الاستراتيجي على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي وعدم بروز قطب دولي معادٍ، له سببان:

الأول: اقتناع قيادة الولايات المتحدة بأن التحدي الرئيس لهيمنتها في دول الجنوب عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، هو الحركات القومية الراديكالية ومن ثم الحركات الإسلامية الراديكالية. هذا الواقع المتطور استوجب انتشاراً عسكرياً أمريكياً فاعلاً غرضه مباشرة سياسة احتواء نشطة مع استعداد للمواجهة إذا اقتضت ظروف الصراع ذلك.

الثاني: تحقيق تطور في بعض أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيماوية والبيولوجية، أدى إلى تصنيع أسلحة فردية في هذا المجال أو تجهيزات يمكن استعمالها بفعالية من طرف دول متوسطة أو حتى صغيرة. كل ذلك حمل الولايات المتحدة على تطوير خطط احتوائية وردعية تعزز دورها كشرطي عالمي قادر على مواجهة التحديات الإقليمية التي تهدد مصالحها.

٣ ـ عبد الإله بلقزيز

لي ملاحظات ثلاث سريعة:

تتعلق **الأولى** بما شدد عليه الباحث من أهمية كبيرة للتحدي الايديولوجي ـ الديني الإسلامي الذي يجابه تمدد القوة الأمريكية في العالم. والحق أنه تحد سياسي في

الأساس حتى وإن بدا ثقافياً أو ايديولوجياً. ولا يفهم معنى ذلك إلا متى أخذنا في الاعتبار حقيقة الفارق في تمثل الإسلام بين الرؤية الأوروبية والرؤية الأمريكية: يهتم الأوروبيون كثيراً ببناء نظرة ثقافية وموقف ايديولوجي من الإسلام تحت وطأة الشعور بالمغايرة الثقافية وبمركزية المرجعية الحضارية الغربية، فعداء مثقفيهم وساستهم للإسلام يتغذى من هذه الخلفية الثقافية: الشعور بالأنا الحضاري، والتفوق الثقافي، بل إن مثل هذا العداء ليس بمستغرب من ثقافات أنجبتها ثورات عقلية مريرة ضد الكنيسة نفسها، ولعله لن يكون مطلوباً منهم أن يكونوا أكثر رأفة بالإسلام مما كانوا إزاء مسيحية شيّعوها باسم النظام المدني وحرية الاعتقاد. أما الأمريكيون، وبسبب غياب خلفية حضارية لمجتمعهم الحديث التكوين والمتعدد الأصول والمشارب الثقافية، فلا يهمهم من موضوع الإسلام إلا مقدار العائدات التي يمكن أن يتحصلوها منه. لا يهتمون ـ على خلاف الأوروبيين ـ بموقف عقائدي منه مقدار احتفالهم بالمصلحة الناجمة عن الموضوع، وهم أعرق العاملين بقاعدة البراغماتية. وعلى ذلك، فهم يتصالحون مع إسلام يعقد الولاية الكونية لواشنطن، أو مع الإسلام الطيّع الذي قد يقدم خدمات استراتيجية إقليمية، لكنهم يشحذون أسلحتهم، ويستنفرون غرائزهم حين يصبح إسلاماً تحرري المنزع، أو إسلاماً جهادياً كما في فلسطين وجنوب لبنان، لأنه يجافي منطق مصلحتهم. وبالجملة لا يخيف أمريكا من الإسلام إلا أن يسقط النفط في قبضته، أو يقع السلاح الاستراتيجي في يد أبنائه، أو تتعرض الدولة التوراتية إلى ضرباته. هنا فقط يصبح الإسلام عدواً استراتيجياً للولايات المتحدة. وهذا معنى قولنا إن الموقف منه سياسي، في المقام الأول، وليس ثقافياً.

وتتعلق **الثانية** بعدم احتفال الورقة كثيراً بالثمن الاقتصادي الفادح الذي يترتب ـ وسيترتب ـ على حرص الولايات المتحدة على صون مركز التفوق الكوني الذي لديها إلى الدرجة التي قد تعمل عندها الجدلية التاريخية التي صنعت دائماً أسباب انهيار الإمبراطوريات الكبرى: وهي جدلية الدفاع المُكْلِف عن قوة الدولة التي يقودها ـ هو نفسه ـ إلى الانهيار! ستظل الولايات المتحدة في حاجة إلى قوتها العسكرية لحراسة تفوقها العالمي، وستظل مجبرة على الإنفاق على ذلك باستمرار وبمعدلات تتزايد مع تزايد المنافسة الاقتصادية العالمية. ومن يضمن ألا يمثل لها ذلك ـ مثلما مثل للاتحاد السوفياتي ـ نزيفاً اقتصادياً قاتلاً؟! وإذا ما أضيف إلى هذا ذلك النزيف الاقتصادي الرديف الذي يمثله الحرص على صون معدلات الاستهلاك العالية لدى المواطن الأمريكي، فإن الولايات المتحدة ستكون أمام مخاطر فقدان اقتصادها القدرة على الاستجابة لمطالب الرفاه والقوة المتزايدة فيها. ولعل مما يفاقم من هذا التحدي أن القوى الاقتصادية الكبيرة الجديدة (اليابان وألمانيا) متحررة ـ بقوة أحكام المعاهدات المجحفة ـ من تنمية قدرة عسكرية استراتيجية، وبالتالي متحررة من كلفة ذلك، الأمر الذي سوف يعزز من قدرتها على منافسة التفوق الأمريكي في المستقبل.

أما الثالثة، فتتعلق بالخلاصة التي انتهى إليها الباحث، والتي تقرر أنه بسبب كوننا لا نستطيع اختيار العالم الذي نعيش فيه. فإن علينا أن نجد مكاننا فيه، وبما أن العولمة تقدم إمكانيات للتكامل العالمي، فأجدى بنا أن ننخرط إيجابياً فيه بعيداً عن فرضية صراع الحضارات. وكم كان بودي أن أشاطر الباحث هذا الأمل لولا أنه أمل لا أمل فيه. وليسمح لي أن أسأله بصدق، وبعيداً عن شمّاعة المؤامرة: هل مسموح لنا حقاً ـ نحن العرب ـ أن ننتمي إلى هذه الكونية، وأن نشارك في صنع وقائعها؟ نعم، نحن متخلفون ينهشنا الفقر والأمية، ويحكمنا زعماء الطوائف والعشائر والقبائل والجند، وهذه الويلات جميعها خرجت من رحم مجتمعاتنا. ولكن من ضرب محمد علي، وإبراهيم باشا، وعبد الناصر، والعراق، ولماذا؟ ومن أجرى أمور الاقتتال الأهلي في ديارنا؟ من أنجب ورعى الدولة اليهودية في قلب جغرافيتنا وصانها من الغضب، وموّل حروبها ضدنا، وكرس تفوقها الاستراتيجي علينا؟ من يقف في مجلس الأمن ـ وعلى الأرض ـ ضد حقنا في موت شريف بعد أن عز علينا الحق في عيش كريم، ومن، ومن، ومن. . .؟!

هي ملاحظات عابرة لا تنال من ورقة مقتدرة، عساها تنبه على بياضات فيها تحتاج إلى تعبئة. . .

٤ ـ كريم بقرادوني

اتفق مع بول سالم على أن العولمة تخفي في طياتها مشروع «أمركة» العالم، وهذا ما يعتقده الكثيرون وما يؤيده التطور العالمي الحاصل من الثنائية إلى الأحادية. فالولايات المتحدة الأمريكية غدت «شرطي العالم» تتدخل متى تشاء وحيثما تشاء وكيفما تشاء، باسم السلام حيناً، وباسم حقوق الإنسان حيناً، وباسم قوتها العظمى في كل حين. غير أن العولمة بصيغتها الأمريكية بدأت تتآكل مع الوقت، وظهر شيء من الوهن في الجسم الأمريكي الذي يعاني مشاكل اقتصادية داخلية وعجزاً في الميزانية وأزمة في النظام الصحي وانتشار المخدرات وارتفاعاً في معدلات الجريمة. وقد أبرز بول كينيدي في كتابه **ولادة وانحطاط القوى العظمى** أن كل قوة عظمى تستمر في النمو ما دامت قدراتها الاقتصادية تفوق قدراتها العسكرية، وتأخذ في التراجع حين تمسي قدراتها العسكرية أكبر من قدراتها الاقتصادية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أقوى إبان الحرب العالمية الثانية منها إبان حرب الخليج الثانية بدليل أن الاقتصاد الأمريكي تحمل أعباء الحرب العالمية التي خاضها الجيش الأمريكي إضافة إلى كلفة إعادة إعمار أوروبا من خلال «مشروع مارشال»، في حين أن الاقتصاد الأمريكي لم يتحمل أياً من تكاليف الحرب ضد العراق، وهو لا يساهم في إعمار ما دمرته حرب الخليج، بل يستثمر

آثار الحرب ويحولها صفقات انعشت الاقتصاد الأمريكي الذي كان بحاجة إلى هذا الأوكسجين ليتخطى مشاكله المتعاظمة.

ولم تنجح الأمركة في رهانها على تحقيق السلام في العالم، فتعثرت مسارات مدريد، وازدادت بؤر المواجهات المسلحة، واندلعت نزاعات قومية وإثنية حادة في أنحاء كثيرة في العالم، وازدهرت الحركات الأصولية في الكثير من الأمكنة. كان العالم ممسوكاً بشكل أفضل في ظل الثنائية، ولم تضع نهاية الحرب الباردة الكبيرة حداً للحروب الساخنة الصغيرة، بل على العكس وفرت لها فرصاً ومساحات للتمدد والاشتعال. ويمكن تعداد ما يناهز خمسين صراعاً مشتعلاً في الوقت الحاضر. وحمل الانفلات آلان مانك على وصف العالم الجديد بأنه شبيه بالقرون الوسطى فعنون كتابه **العصور الوسطى الجديدة**، وأصاب بول كيتيدي عندما لاحظ أن العالم كان «مركزياً» حين كان خاضعاً لمركزين عالميين، وصار اليوم «لامركزياً» في ظل ما يسمى بالأحادية الأمريكية التي لم تدم في نظره إلا فترة وجيزة في ظل رئاسة جورج بوش القصيرة.

ويلتقي معظم المفكرين على أن التعددية هي سمة العصر الآتي على الرغم من اعترافهم بأن الأحادية هي سمة الحاضر. ويبرز إلى جانب الولايات المتحدة عدد من القوى العظمى المنافسة كأوروبا والصين واليابان والهند. ويرى بعض المفكرين الأمريكيين أن «الخطر الأصفر» في الحاضر هو أكبر على الولايات المتحدة الأمريكية مما كان عليه «الخطر الأحمر» في الأمس.

وكما يقتضي الأمر مناهضة الاستبداد داخل دولة ما، فإنه يتوجب مناهضة الاستبداد بين الدول، فنمانع في سيطرة دولة واحدة على باقي الدول، كما نمانع في سيطرة شخص واحد على شعب بكامله. ندافع عن حقوق الإنسان داخل وطنه وندافع في آن واحد عن حقوق الشعوب والأوطان الصغيرة تجاه الشعوب والدول الكبيرة.

ولا يجوز أن ننسى في أي لحظة حقيقة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وأظن أنه بمقدار ما تتراجع الأحادية الأمريكية والعولمة السياسية تتراجع الأحادية الإسرائيلية ومشاريع صهينة الشرق الأوسط. وفي ظني أن التعددية العالمية تفيد العرب إذا أحسنوا توظيفها.

أما أدوات العولمة الاقتصادية وآلياتها وقوانينها فكثيرة التنوع، تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمعظمها: الشركات المتعددة الجنسيات، والحلف الأطلسي الجديد، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس الأمن الدولي، وأنظمة وسائل الاتصالات والإعلام والمعلومات الحديثة بأشكالها المختلفة. وتحتل منطقتا أفريقيا والشرق الأوسط، ولا سيما منطقة الخليج، موقعاً متقدماً في مخططات العولمة الاقتصادية. ويواجه العرب والأفارقة خطرين: خطر الإقصاء

الاقتصادي إذا لم يواكبوا التحولات الزاحفة عليهم، وخطر الذوبان الثقافي إذا لم يحافظوا على هوياتهم ومصالحهم.

والمفارقة اللافتة هي أن المشروعين المطروحين على المنطقة العربية في هذا السياق آتيان عبر طروحات غير عربية: مشروع «الشرق أوسطية» طرحته الولايات المتحدة الأمريكية وهو لا يختلف كثيراً عن تصور شمعون بيريس الذي تلعب إسرائيل فيه الدور المركزي إضافة إلى تركيا وإيران بعد أن يتم إسقاط الثورة الإسلامية فيهما. ولحسن الطالع أن هذا المشروع انتكس بعض الشيء، في ضوء تعثر التسوية السلمية، وظهر تراجعه جلياً عبر «مؤتمر الدوحة» الذي فشل بالمقارنة مع «قمة طهران» التي نجحت. والمشروع الثاني مشروع «المتوسطية» طرحته أوروبا في شكل اتفاقات شراكة ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بهدف خلق مناطق تبادل حر. وقد انضمت بعض الدول العربية إلى هذه الشراكة، غير أن «مجموعة الدراسات والبحوث حول البحر المتوسط» أشارت في تقريرها لعام ١٩٩٦ و١٩٩٧ بأن العملية التي أطلقها مؤتمر برشلونة تمشي ببطء، وأن «قاطرة الاتحاد الأوروبي متعبة». ولاحظ الحبيب المالكي الذي قدّم لهذا التقرير «بأن سنة ١٩٩٦ لم تلتزم بالبشائر الكبرى التي أعلنت عنها سنة ١٩٩٥ في حوض المتوسط».

ومن المفترض أن يتبصر العرب والأفارقة وكل الشعوب النامية والناهضة قبل الانجراف في حركة العولمة. ونرى أن الخطوة الأولى تقضي بأن يتكتل العرب بشكل جهوي في إطار «اتحاد عربي للتعاون الاقتصادي»، أو في «سوق عربية مشتركة»، على غرار ما فعله الأوروبيون عبر «الاتحاد الأوروبي» (EU)، والآسيويون عبر «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (ASEAN)، والأمريكيون أنفسهم عبر «منطقة التبادل الحر لشمال أمريكا» (NAFTA).

٥ ـ مجدي حماد

يبدو في البحث نوع من الالتباس بين مفهومي «العولمة» و«الهيمنة»، بل إن عنوانه نفسه يحمل المفهومين، بما يؤكد أنهما مختلفان، وهما جد كذلك. وفي ضوء هذا «التنويه»، هناك **ملاحظات أربع**:

الأولى، أن البحث يدعونا ـ في خاتمته ـ إلى «مواجهة تحديات العولمة» دون أن تثنينا عن ذلك «خلافاتنا وصراعاتنا مع الولايات المتحدة حول إسرائيل والسيطرة الأمريكية على النفط العربي، وعلى غيرها من الأمور»! وهكذا يبدو أن هناك تمييزاً بين «العولمة» و«الهيمنة»، في حين أن حديثنا طوال هذه الندوة يشير باستمرار إلى أننا إزاء «عولمة أمريكية» بنفس المعنى الذي نقصد به «هيمنة أمريكية». ومعنى ذلك بالنسبة لأمتنا أن مواجهة العولمة هي ذاتها ـ في هذه المرحلة ـ مواجهة الهيمنة الأمريكية.

وحتى إذا ما ميزنا بين هذه وتلك، فإن مواجهة «الهيمنة الأمريكية» ستكون لها الأولوية بالضرورة، لأن تطلعات الأمة العربية، منذ مطلع القرن العشرين، وكما تصاعدت وتبلورت في مطلع الخمسينيات، تتمثل في استقلال الإرادة الوطنية، والتنمية الشاملة والمستقلة لصالح أوسع الجماهير، والوحدة العربية كحقيقة مركزية مؤكدة. وهذه التطلعات القومية المشروعة تتناقض تناقضاً مطلقاً مع أهداف السياسة الأمريكية تجاه الأمة العربية.

الثانية، إن البحث ينتهي إلى «أن الولايات المتحدة تشغل حالياً، وستبقى في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، مركزاً مهيمناً في النظام العالمي»، علماً أنها - مع ذلك - «معرضة للأخطار الداخلية بوجه خاص في المجالين الاجتماعي والاقتصادي».

وهنا مرة ثانية يبدو الالتباس بين «الهيمنة» و«العولمة»، فالولايات المتحدة سيبقى لها مركز «مهم» لا «مهيمن» - في العقود الأولى من القرن القادم، في إطار مفهوم «العولمة». أما فرضية «المركز المهيمن»، فهي تقتضي مزيداً من الاحتراز، لأن الناتج القومي الصيني - مثلاً - في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سيتفوق على الناتج القومي الأمريكي. وإذا أضفنا إلى ذلك التوقعات المؤكدة بالنسبة لكل من اليابان، والاتحاد الأوروبي، وجنوب شرقي آسيا، وحتى روسيا - لتأكد أن الأمر يقتضي ما هو أكثر من الاحتراز.

الثالثة، أن البحث لم يركز كثيراً على العوامل الداخلية - على رغم أولويتها المقررة - في تأسيس الهيمنة الأمريكية، حالياً ومستقبلاً. لقد أشارت الدراسة إلى التعليم، ولكن الأمر كان سيتضح بصورة أكبر، لو تضمنت إشارة إلى عدم قدرة الرئيس الأمريكي على الاستمرار في مشروع ضخم للتعليم الأمريكي من أجل «اللحاق» بالتعليم في دول أخرى مثل اليابان والمانيا. أما موضوع الصحة فلم تشر إليه الدراسة، على رغم أن الكونغرس رفض مشروع هيلاري كلينتون بهذا الصدد، وهو يحوي حقائق «مخزية»، مثل القول بأن ٤٥ بالمئة من الأدوية التي يصفها الأطباء الأمريكيون لمرضاهم غير ضرورية، وأن ٣٥ بالمئة من العمليات الجراحية التي تجرى لبعضهم غير مطلوبة، فضلاً عن تصاعد نفقات العلاج، وانعكاس كل ذلك على الفئات الفقيرة، وعلى الاستقرار الاجتماعي إجمالاً. أما بالنسبة لموضوع النسيج الاجتماعي الأمريكي، فهناك تمايز ملحوظ في حركة «المهاجرين» إجمالاً بحسب جنسياتهم، وهناك حركات عنيفة تقوم بها «الأقليات». والأمر الأكثر خطورة يتمثل في محصلة بيئية اجتماعية هي الأسوأ في توزيع الدخل في العالم، مقرونة بتدهور القيمة الشرائية باستمرار، وتوسيع وتعميق دائرة الفقر، إلى جانب تدهور التعليم، فمحصلة هذه المتغيرات تؤدي بالضرورة إلى توقع انفجارات اجتماعية واسعة في

الولايات المتحدة.

الرابعة، أعطى الباحث موضوع الاقتصاد حقه، ومع ذلك تبقى هناك تساؤلات في حاجة إلى إجابة، وملاحظات تقتضي المزيد من التأمل. وتفصيل ذلك:

١ ـ أن البحث يشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي كان على وشك الانهيار مرتين: عام ١٩٤١، وفي الثمانينيات. وفي المرتين جرى إنقاذه نتيجة عوامل خارجية مثل: انهيار الإمبراطوريات التقليدية وحقائق ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ في المرحلة الأولى، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وتراجع الاقتصاد الياباني، وعجز أوروبا عن التحول إلى اقتصاد خدمات ومعلومات ـ في المرحلة الثانية. فإذا كان الوصول إلى شفا الانهيار يعود إلى عوامل داخلية، فهل ما تزال هذه العوامل تفعل فعلها، على الرغم من عوامل الإنقاذ الخارجية؟ وما هو مستقبل تأثير مثل هذه العوامل؟

٢ ـ إن عوائق النمو السريع والعجز الأمريكي عن تمويل النمو كلاهما يرجع إلى عوامل خارجية وداخلية، تشير التوقعات إلى تفاقمها مستقبلاً، وبخاصة عوامل: العجز في الميزان التجاري مع آسيا الذي يبلغ ١٦٠ مليار دولار، وتراكم الديون الأجنبية الدولية التي تبلغ ألف مليار دولار، وتدني مستويات الادخار المحلي، بما يترتب عليها من عجز في الاستثمار في البنية التحتية والتنمية، بل و«العجز عن اتخاذ الإجراءات المناسبة للمستقبل» ـ بتعبير البحث نفسه.

٣ ـ إذا أخذنا في الاعتبار دور اليابان ـ حيث تتضاعف استثماراتها في داخل الولايات المتحدة، وحيث تستنزف الكثير من موارد التنمية الأمريكية باعتبارها أكبر دائن للولايات المتحدة ـ وكذلك دور الصين التي ضاعفت من حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة وإلى أسواقها التقليدية في جنوب شرقي آسيا، فمعنى ذلك ـ مقروناً بتدني مستويات الادخار المحلي الأمريكي ـ أن التناقض الواضح بين تصاعد القوة العسكرية وهبوط القدرات الاقتصادية في الولايات المتحدة، في اتجاهه إلى التزايد، مما ينذر بمخاطر حقيقية تتحدى الهيمنة الأمريكية.

وتتضاعف خطورة هذه الحقيقة، إذا وضع في الاعتبار أن استقرار النظام المالي والاقتصادي العالمي ـ الذي يحفظ للولايات المتحدة مركزاً مهيمناً في الوقت نفسه ـ يعتمد اعتماداً كبيراً على استمرار العجز التجاري وتراكم مديونية الولايات المتحدة.

٤ ـ من الناحية العسكرية، ينبغي أن نضع في الاعتبار مخصصات الصين لبناء قدرة عسكرية جبارة، والاتجاه نفسه داخل الاتحاد الأوروبي وبخاصة في فرنسا. كما أن هناك محاولات ألمانية ويابانية لتحقيق التناسب بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وبالطبع فإن موضوع روسيا سيفرض نفسه مستقبلاً في هذا المجال.

كما ينبغي أيضاً أن توضع في الاعتبار المشكلات المرتبطة بموضوع «التدخل

العسكري». فلا شك في أن حرب الخليج الثانية ـ التي لا يسهل تصور تكرارها ـ قد اعتمدت أساساً على تمويل عربي وياباني وألماني، كذلك فإن تدخل الولايات المتحدة عسكرياً قد أخفق تماماً في كل من لبنان والصومال والبوسنة، واتضح أن مدى صواريخها أطول بكثير من مدى طموحاتها.

ويضاف إلى ذلك أن المعركة السياسية ـ العسكرية الدائرة في العديد من مواطن القارة الإفريقية، لم تحسم لصالح الولايات المتحدة، بل إن الغلبة ما تزال لفرنسا، وأيضاً لألمانيا التي لا تبدو كثيراً على السطح.

٦ ـ أحمد صدقي الدجاني

تعليقي على الموضوع أطرحه في نقاط موجزة:

أولاً: استشعر الحاجة لمزيد من العناية بالتعرف على أحوال أبناء أمتنا العربية وأبناء دائرتنا الحضارية الإسلامية الموجودين في الولايات المتحدة والحاملين للجنسية الأمريكية. وقد تناولت الرسوم البيانية التركيبة السكانية للأقوام في الولايات المتحدة. وافتقدت في هذه الرسوم أية إشارة لأبنائنا هناك. فحبذا لو جرى إعداد رسم بياني يتعامل معهم كوحدة.

ثانياً: سؤال يبرز بإلحاح بعد قراءة البحث، هو «ما هي آثار العولمة ومضاعفاتها وتداعياتها داخل الولايات المتحدة نفسها؟» واكتفي بطرح إشارات في معرض تفكيرنا بالجواب عن هذا السؤال. فالولايات المتحدة لم تعد كما قال جمال حمدان «دولة فتية»، بل هي اليوم «مارد يواجه ضغوطاً شديدة في داخله». وقد عرضنا لهذه النقطة في كتابات عربية بحديث تفصيلي. والولايات المتحدة تشهد في داخلها فوارق اجتماعية كبيرة، تبدو واضحة في الرسوم البيانية. كما لا تزال «العنصرية» تفعل فعلها في إرهاق المجتمع الأمريكي. وقد كشف «مشروع الجين الوراثي» الذي يتم هناك عن مدى تغلغل الأفكار العنصرية المتمثلة بفكرة «اليوجينيا» ـ نبل المحتد ـ في القائمين على هذا المشروع، القائلين بالحتمية الوراثية. ويتداعى إلى الخاطر ما كتبه فولبرايت عن نزعات الهيمنة الأمريكية ونتائجها في كتابه **غطرسة القوة**.

ثالثاً: العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مستقبلاً، نقطة تستحق مزيداً من النظر والتفكر، في ضوء تململ واضح يتزايد بين الأوروبيين من محاولات أمريكا فرض ثقافتها عليهم والتحكم في اقتصادهم. وقد لاحظنا هذا التململ في الموقف الفرنسي من الثقافة الأمريكية، وفي موقف عدد من الدول الأوروبية، بل وكندا أيضاً، من قانون «داماتو» الخاص بمقاطعة الدول التي تتعامل مع إيران.

رابعاً: التفاعل الحضاري في عصر العولمة، وتأثيره في الأمريكيين نقطة تستحق

عناية. ففي التفاعل الحضاري تبادل تأثير. وطبيعة تكوين المجتمع الأمريكي تضاعف من هذا التأثير. ونوعية المشكلات التي يعانيها الفرد الأمريكي في هذا العصر تجعله مُهيأً للتأثر بإشعاعات حضارات أخرى روحياً. وقد لمسنا أثر كتابات جبران خليل جبران في أوساط ذلك المجتمع. كما لمسنا أثر مسلسل «جذور» الذي ألفه اليكس هيلي وفيلم مالكوم، وأعمال معلوف. وها هي الأخبار تتتالى من هناك عن الصدى الواسع الذي حدث لترجمة أشعار جلال الدين الرومي ونشرها هذا العام. وهذا كله يسلط أضواء على الدور الذي يمكن لحضارتنا العربية الإسلامية أن تقوم به هناك مستفيدة من وجود أبنائها داخل المجتمع الأمريكي.

٧ ـ سهام الفريح

أنطلق من نظرة البحث الشمولية حول موضوع العولمة والهيمنة، واستعراضه لجميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدتها الولايات المتحدة بهدف الهيمنة على دول العالم دون الدخول في حروب عسكرية. أنطلق في المجال الاقتصادي لقضية الغذاء الذي لا يمكن لجميع البشر إلا أن يكون الأول في خططهم الاقتصادية. وأود أن أشير إلى ما جاء في ورقة الدكتور زحلان بالأمس وإشارته المقتضبة إلى موضوع الزراعة وإلى ان البلدان العربية تستورد حالياً ما قيمته ٢٥ مليار دولار سنوياً من المواد الزراعية، ثم إلى ما قرأته قبل ثلاثة أيام في صحيفة **القبس** الكويتية عن تقارير منشورة بلندن، وموضوعها: أمريكا تسيطر على غذاء العالم، تقول إن أمريكا سوف تسيطر على ٦٥ بالمئة من إنتاج الغذاء في العالم في السنوات العشر المقبلة، مما يعني أن الاقتصاد الأمريكي سيستفيد بما يصل إلى ٤٠٠ مليار دولار سنوياً من مبيعات الغذاء في العالم. وذكر التقرير أن ست شركات أمريكية عملاقة ستتحول إلى شركات ضخمة مسيطرة تتحكم بإنتاج الغذاء في العالم وتطويره وتجارته، مما يعني أن بعض دول العالم ستفلس لأن اقتصادها يعتمد على تجارة الحبوب. وسترتفع البطالة فيها إلى مستويات عالية. وقد تحالفت هذه الشركات الست مع اتحاد شركات أوروبية ويابانية للاطباق على خناق أكثر من ٣ مليارات شخص، والتحكم بما يأكلون. وقد أشار أحد العلماء في صحيفة **الغارديان** إلى أن التقنية الجديدة التي تستخدمها هذه الشركات الأمريكية في انتاج الغذاء ستجعل ملايين المزارعين عاطلين عن العمل في بقاع مختلفة في العالم.

وطبيعي أن تؤدي هذه الثورة الغذائية إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية جذرية، دون دخول أمريكا في حروب ضد دول العالم. فما موقف الدول العربية من هذا الأمر؟ وبخاصة أن بعضها دول زراعية، وكانت مصدّرة لمحاصيل زراعية أصبحت الآن ومنذ سنوات طويلة دولاً مستوردة لهذه المحاصيل.

٨ ـ عبد الخالق عبد الله

كان السؤال إلى وقت قريب هو: هل النظام العالمي الجديد، نظام ما بعد الحرب الباردة، نظام أحادي أم تعددي؟ اليوم يبدو الجواب وقد حسم وأصبح من الواضح أن العالم هو بكل تأكيد أحادي على الصعيد السياسي والاستراتيجي والاقتصادي. فالعالم، وباعتراف الأصدقاء والأعداء، يعيش اللحظة الأمريكية التي تستند إلى معطيات القوة والعظمة المادية والمعنوية. قوة الولايات المتحدة هي اليوم قوة مطلقة وهي قوة كونية وليست فقط قوة عالمية.

لكن السؤال، في ضوء هذا الإقرار بأن العالم يعيش اللحظة الأمريكية، هو إلى متى ستدوم اللحظة الأمريكية؟ كم ستدوم هذه اللحظة؟ هذا السؤال المستقبلي لا بد من التأمل فيه في ضوء أن هذه اللحظة الأمريكية تواجه تحديين: داخلي وآخر خارجي. اللحظة الأمريكية تواجه مشكلات داخلية مزمنة، وبخاصة المشكلات الاجتماعية التي تضع قيوداً على كون اللحظة الأمريكية لحظة مطلقة. كذلك تواجه اللحظة الأمريكية منافسة خارجية مستقبلية من خلال بروز قوى عالمية جديدة كالصين التي أخذت تبرز مؤخراً كقوة اقتصادية رابعة وبعد قليل ثالثة وثانية، وربما بحلول عام ٢٠١٥ تصبح القوة الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية. إن البروز الصيني، وأيضاً البروز الأوروبي، يجعل من اللحظة الأمريكية أيضاً لحظة نسبية.

على صعيد آخر، هناك مسألة علاقتنا بالقوة الأمريكية حاضراً ومستقبلاً. الوطن العربي كان ولا زال في حالة عداء مع أمريكا على الصعيدين السياسي والحضاري، وكذلك على الصعيدين الشعبي والرسمي، وبخاصة في ضوء إخفاق مؤتمر الدوحة الأخير ونجاح مؤتمر طهران الأخير. أذكر موضوع علاقتنا بالولايات المتحدة على ضوء ما جاء في البحث عن كون الولايات المتحدة متحكمة في صناعة الثقافة الشبابية وبالتالي تحكمها في الشباب، جيل المستقبل، ثقافياً. والسؤال هو: هل التحكم في ثقافة الشباب يعني تحكماً في الشباب على الصعيد السياسي؟ أشير في هذا الصدد إلى نتائج بحث ميداني أجري على طلاب جامعة الإمارات لاستبيان آرائهم واتجاهاتهم حول الولايات المتحدة. لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ٦٤ بالمئة من الطلاب يعتقد أن الولايات المتحدة دولة معادية. كما أكد ٥٥ بالمئة من الشباب أن أمريكا تشكل خطراً كبيراً على الأمة العربية، بل إن ٥٠ بالمئة منهم أكدوا على أن الولايات المتحدة تعادي الإسلام. إن هذا الجيل الذي يظهر هذه المواقف السياسية من الولايات المتحدة هو نفسه الذي يستهلك الثقافة الأمريكية.

باختصار، أعتقد أن الانبهار بالثقافة الأمريكية الرائجة بين الشباب لا يعني بالضرورة اقتراباً على الصعيد السياسي من الولايات المتحدة.

٩ ـ جميل مطر

اتفق مع الدكتور بول سالم على أن العولمة نوع من الهيمنة الأمريكية، ولكن لا أميل إلى اعتبار العولمة مرادفاً للهيمنة.

ولكنني أود بداية أن أعرب عن الأمل في أن يضيف الدكتور بول سالم عند إعادة النظر في ورقته جزءاً يساعد القارىء على فهم حدود وأصول وتأثيرات العولمة في الولايات المتحدة، وليس فقط حدود وأصول وتأثيرات الهيمنة.

الورقة تثير قضايا كثيرة تتصدرها **قضيتان أو ثلاث**:

تتعلق القضية **الأولى** بمجوعة القيم والأفكار التي تروجها الولايات المتحدة وتخصص لهذا الترويج اعتمادات ضخمة. وفي مقدمة هذه القيم أو الأفكار حقوق الإنسان والديمقراطية والفردية وخصخصة الاقتصاد. بعض هذه القيم لا يمكن رفضه تحت أي مبرر أو عذر، ولكن يبقى الشك قوياً في أن الصالح الإنساني العالمي هدف هذه السياسات الأمريكية، لأنه لو كان الصالح الإنساني هو الهدف لما استمرت السياسة الأمريكية في كل هذه المجالات وبدون استثناء، انتقائية ومتناقضة، وأحياناً تمارس هي نفسها عكس هذه القيم.

القضية **الثانية** تتعلق بالغطرسة الأمريكية التي قد لا تكون حديثة فهي ـ وخصوصاً في التعامل مع القوى الأوروبية ـ موجودة في صلب أفكار الآباء المؤسسين ومبادئهم. ولقد وصلت هذه الغطرسة في السنوات الأخيرة إلى حدودها القصوى. فالعرب المسلمون يشكون من سياسات أمريكا تجاه ليبيا والسودان والصومال والعراق ومصر وفلسطين وإيران وغيرها. والأوروبيون يشكون من أسلوب تعامل أمريكا معهم في قضية البوسنة والهرسك. والصينيون والآسيويون الجنوبيون بعد اليابانيين يشكون من غطرسة المسؤولين والنخبة السياسية الأمريكية بشكل عام. وبالإضافة إلى هذه النخبة بدأت النخبة الإعلامية والثقافية تنحو منحى الغطرسة والغرور والاستهتار بثقافات وحضارات أخرى. وتمتد الآن حماقة الغرور إلى قطاع الأعمال والمال. وآخرها حادثتان: **الأولى** حادثة الصدام بين جورج سوروس رجل الأعمال والمال الأشهر في أمريكا، ومهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، وبخاصة التصريحات الاستعلائية التي أدلى بها سوروس. الحادثة **الثانية** هي هذا الإعلان الذي قيل إنه يذاع الآن على شاشة تلفزيون موسكو ويظهر فيه غورباتشوف إلى جانب مطعم في سلسلة المطاعم الأمريكية المشهورة «بيتزا هت» وعبارة «بسببك (أو بفضلك) أنا هنا (في موسكو)». وهو إعلان دفعت فيه شركة «بيتزا هت» للزعيم الروسي الذي هو آخر حاكم للاتحاد السوفياتي، وآخر شيوعي يحكم روسيا، مبلغ مليون دولار.

تناول البحث الثقافة الشعبية السريعة الانتشار عالمياً، من نوع موسيقى وأغاني جاكسون والوجبات السريعة، وخصوصاً أن هذه الثقافة الشعبية هي إحدى أهم

أدوات الهيمنة الأمريكية. ولكن يبدو أن في أمريكا من المثقفين من لا يخفي حرجه بسبب هذا الجانب من الثقافة الشعبية الأمريكية، وهناك أيضاً من لا يخفي قلقه من مستقبل الثقافة في الولايات المتحدة، بل وفي العالم بأسره. من هؤلاء المحرجين أو القلقين المحرر الثقافي لمجلة نيويورك تايمز الأسبوعية الذي وصف الثقافة الأمريكية بأنها «نفاية الثقافات، وثقافة النفايات». وفي التعبير مبالغة لا شك فيها، ولكنه يعكس مدى قلق عدد متزايد من المثقفين الأمريكيين على وضع الثقافة والحضارة الأمريكية بين مختلف الثقافات والحضارات.

وقد تحدث الدكتور الإمام في تعقيبه في أمور كثيرة مهمة، منها إشارته إلى تكلفة الهيمنة. فأمريكا قد لا تتحمل طويلاً التكلفة المادية المترتبة عن الهيمنة وهي بالفعل تشكو منها. وكانت حرب تحرير الكويت التجربة الأولى في توزيع التكلفة على المنتفعين من الهيمنة ومن الحماية التي توفرها هذه الهيمنة، بل نحن لا نستبعد أن تتكرر مستقبلاً محاولات مستمرة من جانب دول أكثر في الجنوب لاستدعاء وتثبيت هذه الهيمنة، ضاربة عرض الحائط بالمعارضة المتزايدة بين الشباب للهيمنة الأمريكية. وهو ما تؤكده الدراسة الميدانية التي أجراها الدكتور عبد الخالق عبد الله، وتؤكده أيضاً مواقف الرأي العام العربي والإسلامي خلال السنوات الأخيرة.

١٠ ـ عوني فرسخ

أتساءل: هل ثمة مجال للأمل الذي يدعونا إليه الدكتور سالم أم أن ذلك تحول دونه حقائق الواقع الأمريكي، كما قدمها بإيجاز دقيق صاحب الورقة؟ فالهيمنة واضحة في كل جملة تضمنتها الصفحات الخمس عشرة الأولى من ورقته. ومن ناحية ثانية، فإنه مستحيل عملياً ألا تثنينا خلافاتنا وصراعاتنا مع الولايات المتحدة حول إسرائيل عن مواجهة تحديات الأمركة، لما هو قائم من تحالف استراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، بل إن السفير الأسبق للولايات المتحدة في إسرائيل يتحدث عن دولتين يهوديتين: إسرائيل والولايات المتحدة، كما ذكر الدكتور أنور عبد الملك في إحدى مقالاته الأخيرة.

كيما يحقق العرب تفاعلاً إيجابياً خلاقاً مع تجليات التقدم الهائل والمتسارع للعلم والتقانة، فهم مطالبون أولاً بالتكامل القومي، ومطالبون ثانياً بالتوجه الكامل للتحديث، للديمقراطية، للتنمية البشرية، للتنمية الاقتصادية المتجهة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتضييق المسافة بين الطبقات للحد من الصراعات الاجتماعية، وتطوير الثقافة القومية وتدعيمها. والسؤال هو: هل الولايات المتحدة مع توجهات العرب هذه، أم أن ذلك يتناقض تناقضاً كاملاً مع الاستراتيجيا الأمريكية، وتناقضاً عدائياً مع حليفتها إسرائيل؟

الدكتور علي الدين هلال في كتاب موثق يتناول موقف الولايات المتحدة تجاه قضية الوحدة العربية، ومن خلال استشهاد واف بالوثائق الأمريكية، يحدد الاستراتيجيا الأمريكية في المنطقة في خمسة أهداف رئيسية: رفض الوحدة العربية، وتحجيم الدور القومي لمصر، ودعم تفوق إسرائيل وضمانه وتفتيت الموقف العربي تجاهها، وضمان تدفق النفط بأسعار مناسبة والتحكم في تدوير عوائده، وفتح الأسواق العربية للبضائع والتقانة والثقافة الأمريكية. أمريكا وليس العرب هي من فرض الصدام ويفرضه، وهذا ما لا يمكن عملياً تجاوزه أو تناسيه.

ثم هل صحيح القول بأن العولمة الراهنة تقوم على تكامل عالمي، أم أنها في الواقع العملي، وكما قدم ذلك ووضحه البحث، ليست سوى سعي أمريكي جاد وحازم لفرض سيطرة سياسية ـ عسكرية، والتحكم في اقتصادات العالم، إلى جانب استخدام إعلامها المسيطر في تعميم الجانب السطحي والتافه واللاإنساني في ثقافتها الشعبية على شعوب العالم أجمع وتهميش ثقافاتها القومية التاريخية؟

أمريكا تفرض على العالم كله تحديات خطيرة وأساسية، وتفرض على العرب بالذات استراتيجيا غايتها تعميق التجزئة والتخلف والتبعية. وبالتالي فالذي يدعونا البحث لأن نحلم به ليس له إمكانية التحقق عملياً. وليس في قول ذلك أن ينطوي العرب على الذات، وأن يغلقوا الأبواب دون ما يجري على أرضهم ومن حولهم. علينا أن نتفاعل بوعي كامل مع حقائق العصر، من خلال تكامل قومي، وتحديث شامل، وديمقراطية واسعة، وتطوير ثقافي، وحرص على سلامة الأنسجة الوطنية والنسيج القومي العام في مواجهة محاولات التفتيت الملتزمة بها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

نعم للعولمة الحقة، أما الأمركة فهي التي تفرض التحدي وتخلق الصدام وتستفز الفكر والوجدان. وليس أمام أمتنا العريقة التاريخ إلا التصدي دفاعاً عن ذاتها وهويتها ووحدة شعوبها وتعايشهم السلمي الذي عرفوا به قبل أن تقتحم ديارهم بالقوة الاستعمارية بالذات التي حرصت على تفتيت التجزئة كما أوضح بإسهاب الدكتور سيار الجميل، وقبل أن يُبتلوا بمخططات تهميش الثقافة القومية وتمزيق الوحدة المجتمعية. والعمل على تحويل التناقضات الثانوية في ما بين شركاء المسيرة والمصير إلى تناقضات عدائية، لا يخدم في التحليل الأخير سوى مصالح الطامعين في الوطن العربي، موقعاً وموارد وأسواقاً، والذين في طليعتهم اليوم قوة التحالف الأمريكي ـ الصهيوني.

١١ ـ محمد جابر الأنصاري

في ما يتعلق بنظرتنا، نحن العرب، لظاهرة القوة الأمريكية ـ بعد تجاوز شعورنا بالغبن والظلم تجاه الغرب وأمريكا وهو شعور محق في جانب منه ـ أتمنى لو أننا

نتمكن بنظرة تجريدية ومعرفية من إدراك عناصر القوة الذاتية في الظاهرة الأمريكية.. أو بالأحرى النظر في جدلية عناصر القوة/الضعف في هذه الظاهرة.

في الولايات المتحدة أفضل معاهد أبحاث ومراكز إنتاج تقني وأفضل جامعات «وفيها أيضاً» أبشع تمييز عرقي وطبقي في العالم المتقدم.. وفي مجتمعها عنف وجريمة ومخدرات وتفكك أسري... الخ. فكيف يمكن النظر إلى «إشكالية» هذه الظاهرة الأمريكية؟ هل ستنهار أمريكا في بدايات القرن المقبل أم ستظل القوة الأعظم؟ ظاهرة الولايات المتحدة تمثل تحدياً هائلاً للعرب. فهل نفهمها على حقيقتها.. وقد فاتنا من قبل فهم ظاهرة القوة الأوروبية التي تمثل الجذر والأساس للقوة الأمريكية.

ـ لقد تحدثنا كثيراً عن انحياز الولايات المتحدة ضدنا. فهل ندرك سر قوتها ـ حتى كخصم ـ من أجل مواجهته؟

١٢ ـ حسام عيسى

دار كلامنا في هذه الجلسة في الحقيقة عن المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية باعتبارها مرحلة العولمة ومرحلة الهيمنة الأمريكية في وقت يبدو لي أنه يحمل تناقضاً في المفاهيم بحيث نحتاج إلى إيضاح حتى يمكّننا حل هذا التناقض. العولمة في أحد معانيها تشمل عولمة رأس المال، أي خروج رأس المال من إسار الدولة القومية بحيث يصبح له مجال عمله ومجال مصالحه اللذان يختلفان عن مجال عمل الدولة الإقليمية وعن مصالحها أيضاً، بل إن عولمة رأس المال تحمل بالضرورة تناقضاً بين مصالح رأس المال ومصالح الدول القومية، إذ أصبحت السوق العالمية كلها مجال عمل رأس المال، ولم تعد مرتبطة بحدود إقليم الدولة الأم.

أما مفهوم الهيمنة، فهو يعني أن الدولة المهيمنة تهيمن ضمن ما تهيمن على التجارة الدولية، ذلك أن عناصر الهيمنة، كما حللتها دراسات معهد فرديناند بروديل في الولايات المتحدة ـ هي: السيطرة على التجارة الدولية، وعلى خلق نواة القانون الدولي، وعلى أدوات تطبيق هذا القانون الدولي (أو العنف المشروع)، أي القوة العسكرية.

فالكلام على هيمنة الولايات المتحدة يعني إذن أن رأس المال الأمريكي هو الذي يهيمن على التجارة الدولية، في حين أن مفهوم العولمة كما يقدمه لنا المنظرون الايديولوجيون للعولمة يعني عولمة رأس المال وانفصاله الكامل عن الدولة القومية.

والسؤال الآن: هل نحن نعيش اليوم عصر الهيمنة الأمريكية أو حتى عصر أزمة الهيمنة الأمريكية؟ أم أننا نعيش عصر هيمنة رأس مال جديد ذي طابع عالمي يثبت الصلة بالدول القومية؟ الكلام على عولمة رأس المال يبدو لي مبالغاً فيه، وإلا

فكيف نفسر الصراع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، وكيف نفسر الصراع الأمريكي ـ الفرنسي في أفريقيا؟ ألا تعني هذه الصراعات أن تدويل رأس المال لا يعني انفصاله بعد عن قاعدته القومية، أو على الأقل أن هذا الانفصال نسبي؟ هل يعني عولمة كاملة لرأس المال أم أن رأس المال قد تمت عولمته، والهيمنة الأمريكية هي مجرد أداة تم استخدامها لحساب رأس المال العالمي؟

في اعتقادي أن العولمة لا تعني إنهاء التناقضات بين الاقتصادات القومية أو بين التكتلات الاقتصادية، بل تعني فقط أن السوق العالمية الموحدة، أو الجاري توحيدها، قد أصبحت ميداناً مفتوحاً لهذه الصراعات والتناقضات.

١٣ ـ منير الحمش

ما أود إضافته هو جانب آخر من جوانب عولمة مشكلات العالم، ودور الولايات المتحدة في هذا المجال. فمن المعروف الآن أن هناك مجموعة من المشكلات أصبحت تأخذ منحى عالميا مثل الأمراض والبيئة والتلوث والجريمة والمخدرات والمافيات. هذه المشكلات بدأت تأخذ طابعاً عالمياً في تناولها بعد أن ازداد تفاقمها. كما أن المواقف منها قد بدأت تتبلور كذلك على المستوى العالمي. فكما أن مراكز الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة تتضمن مراكز الإشعاع الرأسمالي واقتصاد السوق ومراكز المؤسسات الدولية، كذلك فهي تحتضن مراكز المافيات في العالم. ويبدو هنا الفرز واضحاً: الولايات المتحدة التي تحاول أن تكون مركز الرأسمالية وقمة النظام الدولي الجديد، هي أيضاً أهم مراكز المافيات والجريمة. وأشير بخاصة إلى موقف الولايات المتحدة من أمرين مهمين: **الأول** موقفها في وجه شعوب العالم مع الألغام التي تقتل سنوياً مئات الآلاف من البشر فتمتنع عن توقيع المعاهدة الخاصة بنزع الألغام. والموقف **الثاني** هو موقفها أيضاً ضد الشعوب في وجه أي إصلاح للبيئة وإيقاف التلوث، وها هي تعرقل الآن تنفيذ مقررات قمة الأرض، وتعرقل أي حلول جدية لمسألة التلوث. والولايات المتحدة التي يسكن فيها ٤ بالمئة من سكان العالم، تسهم بتلويث البيئة بإطلاق ٢٥ بالمئة من الغازات الملوثة للبيئة العالمية، وتطرح موضوع «أذونات التلوث» فتصدّر التلوث إلى الدول الفقيرة بما يزيد من تعاستها وتفاقم بؤسها. وهنا يقف رجال الأعمال (صناعيين وزراعيين) إلى جانب الولايات المتحدة، إذ يستنكر هؤلاء حق الحكومات في التدخل بآليات السوق، زاعمين أن وضع الأرض بعهدتهم هو وحده الذي يجعلها في مأمن من التلوث. وفي هذا المجال انقل موقف أحد السيناتورات الأمريكيين الذي يعبر عنه حقيقة الموقف الأمريكي من التوقيع على معاهدة الأمم المتحدة بشأن التلوث، قال: «من المستحيل أن تؤيد الولايات المتحدة هذه المعاهدة المروعة المليئة بالأخطاء». وأضاف: «سيكون لهذه المعاهدة تأثير مدمر على الاقتصاد الأمريكي لأنها ستؤدي إلى القضاء على الملايين من

فرص العمل، وترفع أسعار الطاقة. إن صحة المناخ ومصلحة البيئة تتعارض مع مصالح الاقتصاد الأمريكي».

إن إقامة صناعات نظيفة للمحافظة على البيئة تتناقض مع مصالح رجال الأعمال، الذين يرغبون في الإنتاج بأقل التكاليف والبيع بأعلى الأسعار. وما دامت الصناعات الملوثة للبيئة أقل كلفة فإنهم سيعزفون عن إقامة الصناعات النظيفة ما دامت السلطة الممثلة لمصالحهم تقف إلى جانبهم.

الفصل الخامس

إسرائيل والعولمة:
بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً

عزمي بشارة(*)

- ١ -

عند تناول موضوع العولمة فكرياً في الوطن العربي تلفت النظر تلك الازدواجية التي يتم من خلالها تناول الموضوع، مرة كقضية مواجهة مع «العولمة» كايديولوجيا ومرة بالتعامل مع واقع العولمة كعملية جارية فعلاً كأنها تجسد للايديولوجيا، ولذلك فهي لا تستحق التحليل بل التقييم، ولا الدراسة بل الادانة أو الترحيب، بحسب الموقف. ومنعاً للالتباس يجب التمييز مفهومياً على الأقل بين ايديولوجية العولمة التي تقوم بطرح نفسها كأنها بديلة لليمين واليسار (أو ما بعد اليمين واليسار)، وهنا تجوز مقارنتها بتقليعات ايديولوجية عابرة مثل «صراع الثقافات» و«نهاية التاريخ» وبين العولمة كمجموعة من العمليات الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية الجارية فعلاً ويعيش العرب على تخومها، إن لم يكن على هوامشها.

ليست العولمة بهذا المعنى الأخير طارئاً تاريخياً ما يلبث أن يزول، ومن الخطأ التعامل معها كقفزة ثورية في التطور التاريخي، بل هي تدريجية جارية منذ بدء الاستعمار الحديث، وقد تسارعت هذه العملية واتخذت أشكالاً جديدة مع كل ثورة في التقنية وقوى الانتاج.

الطفرة الحالية في استخدام مفهوم العولمة ليست ايديولوجية فحسب، بل تعكس تطورات جارية على أرض الواقع. ولكن ترافق هذا التطورات الجارية فعلاً صراعات

(*) باحث فلسطيني من عرب ١٩٤٨.

ومواقف ايديولوجية لا بد من أخذها في الاعتبار:

١ ـ تجري مرحلة العولمة الحالية بعد أن اكتمل بناء السوق الرأسمالي العالمي، أي بعد أن انتصر رأس المال، في توحيد السوق العالمي بمركز صناعي متطور وهوامش مرتبطة به.

٢ ـ ينتج من حالة شمولية نشاط رأس المال، وبخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، موقف ايديولوجي مفاده ان الصراع القديم بين اليسار واليمين قد انتهى، وان أي صراع في المستقبل يتم ضمن التسليم ببديهيات قوانين السوق الرأسمالي.

٣ ـ تنتج من حالة الإقصاء مواقف مفادها ان الصراع القديم بين قطبين دوليين تحول إلى صراع بين الهوامش وعولمة رأس المال لأن العولمة لا بد من أن تتمخض عن مركز محيط.

٤ ـ حالة التشويه البنيوية التي ينتجها النشاط العالمي لرأس المال في دول المحيط تؤدي إلى نشوء ايديولوجيات محلّوية متعصبة وحركات أصالة (Authenticity) دينية، وإلى أنواع مختلفة من سياسات الهوية (Identity Politics).

ولأن عولمة الحداثة الرأسمالية لا تؤدي إلى تثوير الوعي والبنى التقليدية في الهوامش، بل تكتفي بتقويضها دون أن تنشأ البنى الحديثة البديلة القادرة على استيعاب العولمة الاقتصادية كقوة داخلية، فإنها تبقى قوة خارجية، ولذلك أيضاً يظهر المحدثون في بلدان الهامش كأنهم اتباع قوة خارجية. وتبدو القوى المحافظة والرجعية التي لا تقل حداثة كأنها تمثل الأصالة. والطفرة الحالية في العولمة ناتجة في رأيي من كونها جارية بعد أن اكتمل بناء السوق الرأسمالي العالمي، أي بعد أن انتصر رأس المال في توحيد السوق العالمي بمركز صناعي متطور وهوامش وبلدان تم اقصاؤها تماماً، ولم تعد قادرة على أي نوع من التبادل السلعي. وتتحول هذه الأخيرة إلى عالة عليه، كما يبدو الأمر من منظور المركز الصناعي المتطور، أو إلى نوع من التسكع الاقتصادي الذي كان يحظر قانونياً على الأفراد في أوروبا التراكم الرأسمالي الأولي، ثم سمحت به دولة الرفاه الاجتماعية المتأخرة، وكأن النقاش الدائر حالياً ضمن النظام العالمي هو استعادة للنقاش القديم بين دولة الرفاه الاجتماعية وبين الرأسمالية المنفلتة العقال، فهل يسمح بـ «التسكع» ضمن النظام الرأسمالي العالمي لتتحمل دول المركز تكلفته على شكل معونات اقتصادية أو غذائية أو غيره تسكن حالة البطالة، ولكن لا تحلها وتكرس حالة التبعية القائمة؟ أم تسود حالة من النشاط الرأسمالي الذي لا يعترف بالحدود؟ ويقدم رأس المال المعولم الحل بالاستثمار مباشرة في القطاعات الانتاجية في الدول الأخرى بما فيها دول المحيط، إذا قدمت هذه الأخيرة الخدمات اللازمة والبنى التحتية والطاقات المهنية الملائمة. وأتفق مع الاتجاه الذي ذهب إليه صادق جلال العظم في تعريف العولمة كنمط النشاط المعاصر لرأس المال بالاستثمار مباشرة في

الانتاج الصناعي في الدول والقارات الأخرى، وليس فقط في مجالات المواد الخام والخدمات والتبادل[1].

ولن نجدد في التطرق إلى عملية العولمة المعاصرة كطغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي وإخضاعها لها بالكامل. ولن نجدد أيضاً إذا تحدثنا عن تغير نوع الصناعة القائمة حالياً في المراكز الصناعية المتطورة، وعن تصدير التلوث البيئي، وعن توسع الطبقة الوسطى وتقلص الطبقة العاملة في الغرب، وتحول دول الهوامش عملياً إلى طبقة عاملة تطالب بحقوق نقابية، وتحول رأسماليتها إلى رأسمالية خدمات وسيطة غير منتجة. وربما ليس هذا كله هو المقصود عند الحديث عن العولمة كثورة تميز الأزمنة المعاصرة من مجمل الحداثة.

إن الجديد هو انتقال المهمة التاريخية لرأس المال من توحيد السوق العالمي وإخضاعه لقوانينه، إلى مرحلة جديدة ناجمة عن ثورة مميزة في قوى الانتاج بعد ان اكتملت عملية إخضاع السوق العالمي لنشاط رأس المال. والمقصود هو الثورة الحاسوبية والثورة في وسائل الاتصال التي يصعب اختزالها إلى مبنى تحتي (قاعدة اقتصادية انتاجية)، فضلاً عن أنها تطمس الحدود الفاصلة بينه وبين المبنى الفوقي للمجتمع (أنماط الوعي والعلاقات السياسية الحقوقية).

فالطبيعة الجديدة لقوى الانتاج تربط بطبيعة نشاطها بين ما كان يسمى بالبنى التحتية والبنى الفوقية مباشرة ودون وساطة الوعي الطبقي وبشكل يجعل النماذج النظرية التي وضعت خصيصاً لتفسير العلاقة بينهما تبدو فائضة وفاقدة لدورها. والعولمة الجارية في ظل هذه الثورة الحاسوبية والثورة في وسائل الاتصال تقتحم مجالات الوعي والثقافة وتعميم أوقات الفراغ وأنماط الاستهلاك مباشرة من الخارج قبل أن تمر المجتمعات بعملية تطور اجتماعي اقتصادي وسياسي متدرج يتلاءم معها بشكل عضوي. كما يبرز إلى العيان تقارب في الثقافات في أوساط المتعلمين ورجال الأعمال وطبقة المدراء من القوميات المختلفة. وربما كان اقتحام مجالات الثقافة هو السبب وراء تصوير عملية العولمة كأنها عملية ايديولوجية جارية على الأرض وتؤسس نوعاً من امبريالية ثقافية تفرضها حاجات المراكز الصناعية المتطورة، فتبدو العولمة كأنها عملية أمركة. والحقيقة أنه يجب التمييز بين عملية تنميط وتوحيد الاستهلاك المادي والثقافي كإحدى ظواهر فعل الشكل الجديد للعولمة من ناحية، و«العولمة» كايديولوجيا تحاول إظهار كل ذلك كأنه المنقذ الحديث من الضلال من ناحية أخرى، فالواقع في منظورها كأيديولوجيا هو البديل لليمين واليسار، وهو الكفيل بتذويب الثقافات المحلية

---

(١) صادق جلال العظم، «ما هي العولمة؟،» **الطريق**، السنة ٥٦، العدد ٤ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٢٦ ـ ٤٤.

وهو الذي في منظور هذه الايديولوجيا سيعولم الحاجة إلى الديمقراطية، أي وعي غيابها في أذهان البشر.

لم تنتهِ بالطبع الصراعات الايديولوجية في عالمنا. وايديولوجية «العولمة» كإحدى مظاهر تجلي اليمين، بما في ذلك اليسار سابقاً المنضم إليه، وردة الفعل الايديولوجية المحتقنة عليها كدليل على أزمة الفكر اليساري التقليدي، بما في ذلك ما تأثر به من قوى قومية محلية في مرحلة علم القطبين، كلها دليل على أن الصراع الايديولوجي لم ينتهِ، وان هناك قوى ترفع حرية قوى السوق المحلي والعالمي فوق كل الاعتبارات وترهن التقدم والتطور بهذه الحرية المقدسة. وهنالك قوى أخرى ترى ضرورة تقييد هذه الحرية بقيم واعتبارات أخرى محلية وعالمية. هذا بالطبع يتجاوز الانقسام إلى عولمة وردة فعل أصولية على العولمة، لأن رد الفعل ليس إلا صدى للفعل ولا بد من أن يكون مظهراً مرافقاً له. ولكن رد الفعل ليس بديلاً سياسياً أو ايديولوجياً للفعل، وليس كل رد فعل على ايديولوجية «العولمة» أو كل معارضة للعولمة قادرة على طرح بدائل على مستوى انتقادها. الاستنكار والإنكار لا يشكلان نقداً، بل ردود فعل قد تتلخص بإدارة الظن إلى الواقع.

تجلت عملية العولمة الثقافية بوسائل الاتصال الحديثة في اختراق الحدود القومية بما هي حدود ثقافية، وذلك باتجاهين: تأثر بمراكز صناعة الثقافة من أجندة العلوم الاجتماعية وحتى أنماط الترفيه والاستهلاك، وتعددية ثقافية تتجلى في اكتشاف الهويات الثقافية الجزئية ضمن الدولة القومية: أقاليم، وطوائف، ومجموعات إثنية.

وقد تتحول هذه الهويات الجزئية ضمن الدولة القومية إلى محاولة إثبات ذاتها كقوميات منفصلة ذات مطالب سياسية، الأمر الذي يؤكد أن العولمة لا تعني بالضرورة زوال الأمة أو تقادمها، بل قد تعني تفتيتها إلى قوميات عدة تطالب بدورها بدول قومية، أي بالتحول إلى أمة تقوم على أساس إثني أو على أساس عضوي هو وحدة أصل مزعومة. وقد يتم تأطير التعددية الثقافية الناتجة من طمس حدود الدولة القومية كحدود ثقافية ضمن المواطنة الديمقراطية، بحيث تغدو المواطنة الديمقراطية هي الرابط المدني بين أفراد ينتمون إلى ثقافات متعددة. الحاجة النظرية لبلورة هذه الأسئلة ومحاولة طرح امكانيات الإجابة عنها هي السر في تلازم انتشار الأدبيات حول الهوية والقومية مع طوفان في الأدبيات والمؤتمرات حول المواطنة والمجتمع المدني.

- ٢ -

لا تشكل إسرائيل مركزاً عالمياً من مراكز انتاج الطفرات التقانية (التكنولوجية)، كما أنها لا تشكل أحد مراكز ضبط هذه العملية، ولكنها منذ عقد الثمانينيات ليست معرضة لها فحسب، بل تحاول اقتحام المركز واحتلال مكان لها فيه. لقد كانت حرب ١٩٦٧ الحجة الأساسية في إقناع رأس المال العالمي بخصوص دور إسرائيل والمراهنة

عليها اقتصادياً، وقد انهالت المساعدات المالية على إسرائيل بشكل أساسي بعد هذه الحرب بحيث تجاوزت المعونات الأمريكية في سنة ١٩٦٨ مجمل المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، كما تدفقت الاستثمارات المالية إلى إسرائيل. وبعد أن كانت جزءاً من الاعتبارات السياسية الغربية في منطقة الشرق الأوسط وفي استراتيجيات المواجهة مع الحركة القومية العربية الصاعدة انضمت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ بالتدريج إلى السوق الرأسمالي العالمي ذاته، وأخذت تصارع لاحتلال موقع لها في التقسيم الدولي للعمل بحيث تتجاوز دور «الحربة الامبريالية» في المنطقة.

وبالإمكان من هذه الزاوية اعتبار حرب ١٩٦٧ المناسبة التي قامت فيها دولة إسرائيل كدولة حديثة تتجاوز «اليشوف» الاستيطاني.. فقط بعد هذه الحرب بدأت عملية الفرز داخل المجتمع الإسرائيلي ذاته وبدأ تحرر السوق الرأسمالي من أسر دولة القطاع العام العسكرية بنظام التقشف والحماية الجمركية الذي فرضته على المجتمع وعلى عملية الانتاج والتبادل السلعي، لقد قامت هذه الدولة بعسكرة الاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى إقامة البنية التحتية الاقتصادية والعلمية اللازمة للتراكم الرأسمالي. وقد انتجت هذه الدولة ثقافة المواجهة التي توحد عناصر المجتمع: (فرد، حزب، نقابة، مجتمع، جيش، حكومة، دولة) في وحدة ايديولوجية أهلية واحدة توحد المجتمع الزراعي ـ العسكري الاستيطاني في المواجهة مع «العدو» العربي. وعلى رغم أن قواعد عمل هذا المجتمع الداخلية كانت قواعد عمل ديمقراطية إلا أن عملية الفرز والتمفصل اللازمة بين عناصر النظام الديمقراطي لم تكن قد تمت بعد، ولذلك كانت الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية الأغلبية البرلمانية مع توفر حد أدنى من آليات الضبط والرقابة التي تميز حالة الفصل بين السلطات. وكانت الرقابة الاجتماعية رقابة ذاتية أكثر منها موازنة لعمل الدولة وتعسفها، وكانت نخب الدولة الاستيطانية هي نخب الاستيطان الزراعي العسكري وهي ذاتها النخب العسكرية الاقتصادية والحزبية والنقابية، وإلى حد بعيد الثقافية أيضاً.

لقد كانت إسرائيل حتى تلك الفترة دون دولة حزب واحد عملياً. وكان المجتمع السياسي الإسرائيلي عبارة عن تشابك جهاز الحزب مع جهاز الدولة والهستدروت والأمن والجيش، بحيث كانت النخب السياسية الإسرائيلية تنتقل بين هذه الأجهزة انتقالها بين أروقة البيت الواحد. وكثيراً ما كانت هذه الأجهزة تشكل مراحل أو حلقات في سيرة حياة الشخص نفسه.

أما القطاع الاقتصادي الأساسي فهو قطاع الدولة والهستدروت. وكانت الزراعة المكثفة في الاقتصاد الاستيطاني حجر الأساس الايديولوجي أيضاً. وفي الأربعينيات والخمسينيات كانت العائدات الزراعية تشكل ٧٠ بالمئة من صادرات إسرائيل بينما لا تتجاوز حالياً ٤ بالمئة من صادراتها.

لقد شكل الاقتصاد والسياسة الإسرائيليان قطاعين أو نشاطين في خدمة بناء الدولة والاستيطان واستيعاب الهجرة والجهد الحربي في مواجهة العرب. وكان التقشف (Austerity) يحتل مكانة خاصة بين القيم الجمهورانية السائدة. لقد كان الحزام الذي يشد المجتمع مع الدولة والفرد مشدوداً إلى أقصى الحدود بحيث يمكن وصف هذا المجتمع بالمجتمع المعبأ أو المجند. ولذلك كان من الصعب الحديث عن مجتمع مدني إسرائيلي بمفاهيم اوتونوميا الفرد وعلاقات السوق وتمييز المجتمع من الدولة.

وقد رافق الانتصار الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ وترسيخ العلاقة مع السوق الرأسمالي العالمي وتدفق الاستثمارات، الثقة اللازمة بالنفس لبدء عملية الفرز داخل هذه الوحدة، ورافق عملية الخصخصة وارتفاع مستوى المعيشة وتوسع الطبقة الوسطى في المدن بدء تميز الحزب من الدولة، وكانت نتيجته هزيمة الحزب في انتخابات عام ١٩٧٧، ودخول إسرائيل بشكل جدي مرحلة التعددية الحزبية كعملية تداول سلطة، وليس فقط كواقع وجود أحزاب متعددة.

كما رافق عملية نشوء الطبقة الوسطى وطبقة رجال الأعمال، والارتباط الإسرائيلي المتعدد الجوانب بعمليات الانتاج التقني والعلمي والثقافي في الغرب، عملية لبرلة الثقافة الإسرائيلية المحلية ضمن حدودها اليهودية، كما رافق نشوء الطبقة الوسطى في المدن تفرد الفرد الإسرائيلي ضمن عملية التبادل السلعي الرأسمالية التي باتت تسيطر على الاقتصاد وتحاول أن تحل محل الايديولوجيا الجمعية الاستيطانية التي تمقت المبادرة وحافز الربح والإثراء.

ومن السهل تقديم صورة ذهنية عن حجم الثورة الاقتصادية الاجتماعية التي تمت في إسرائيل في العقد الأخير (١٩٨٨ ـ ١٩٩٧) مقارنة بالمراحل السابقة. فبين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧ تمت عملية ترجمة التحول الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي وازدياد معدلات النمو وحجم الاستثمارات في الصناعة والخدمات. ولكن قفزة العقد الأخير تتميز بانسجام إسرائيل في عملية العولمة انتاجاً وتبادلاً واستهلاكاً، كما تتميز ببدء انتقال إسرائيل إلى الصناعات الالكترونية البالغة التعقيد واندماج رأس المال المحلي الذي نما بقوة في العقود الثلاثة الماضية في رأس المال العالمي بما في ذلك في القطاعات الانتاجية.

وقد اخترنا هذا الجدول الذي يظهر بعض الأرقام التي تعبر عن تأثير هذا التحول في نمط الحياة السائدة في إسرائيل.

	١٩٨٨	١٩٩٧
عدد السكان	٤,٣٦٧,٠٠٠	٥,٩٨٩,٧٤٠
معدل دخل الفرد (بالدولار)	١٤,٠١١	١٦,٣٧٦
التضخم المالي (بالمئة)	١٦,٤	٩,٥
عدد الهواتف المتنقلة	٣٦٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠
عدد السيارات	٨٨٢,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠
مساحة الشوارع المعبدة (بالأمتار المربعة)	٨٦,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
معدل الأفراد للسيارة الواحدة	٥,٠	٣,٦
ثمن شقة ٤ غرف في تل أبيب (بالدولار)	١٧٨,٠٠٠	٤١٧,٥٠٠
عدد خطوط الهاتف	١,٣٩٤,٠٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠
استهلاك الكهرباء (بملايين الكيلوواط)	١٥,٤٠٠	٣٠,٠٠٠
قيمة الأسهم في البورصة (مليارات الشواقل)	٢٠	١٧٠
عدد الشركات الإسرائيلية في بورصة وولستريت	١٠	١٠٠

وتم تدريجياً توسيع حرية الصحافة، ضمن الثوابت القومية الإسرائيلية التي تفرضها الرقابة الذاتية إلى درجة الثورة في تعددية محطات البث الإذاعي والتلفزيوني وإخضاعها لقوانين السوق المحلية والسوق الإعلامي الدولي. وتطورت وسائل الإعلام الإسرائيلية كمرفق انتاجي يسيطر على صناعة أوقات الفراغ والترفيه، وكقوة مجتمعية توازن وتراقب عمل السلطة. تم ذلك في الوقت نفسه الذي بدأ يتطور فيه بسرعة كبيرة الفصل بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية بشكل يمتن استقلالية السلطة القضائية من ناحية، ويحول السلطة التنفيذية إلى نظام شبه رئاسي افلاتاً من قبضة عشرات المصالح الاجتماعية والاقتصادية الجزئية التي تبلورت واحتلت حيزاً في البرلمان بعد انهيار ايديولوجية بوتقة الصهر من ناحية أخرى.

لقد اكتشفت إسرائيل تعدديتها الثقافية والطائفية بعد أن انهارت بوتقة الصهر كثقافة مهيمنة للنخب الأوروبية الاستيطانية العسكرية، ومع ضعف هذه النخب بفقدانها لاحتكار السلطة والهيمنة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية تضعضعت أيضاً عملية فرض الثقافة الموحدة، وذلك بعد أن أصبح المجتمع ينطلق منها ويعيد انتاجها بآلياته الداخلية.

لقد زالت الحاجة إلى بوتقة الصهر الأوروبية بعد أن نشأت ثقافة يهودية - إسرائيلية (عبرية)، ولم يعد اكتشاف التعددية الطائفية يهدد وحدة الأمة، بل أصبح يتم في اطارها. لقد ضعفت النخب العلمانية الصهيونية القديمة بعد أن انتصرت، وانتقلت عملية انتاج النخب السياسية والثقافية من الاستيطان الزراعي إلى المدينة الإسرائيلية الكبيرة على تنوعها الطبقي والثقافي بعد أن تضاءل نصيب الانتاج الزراعي

من مجمل الدخل القومي، وأصبحت الحاجة إلى الاحتفاظ بالاستيطان الزراعي حاجة ايديولوجية أكثر مما هي اقتصادية، وأصبحت النخب الأوروبية التي تكمل طريق النخب الصهيونية الطلائعية الاستيطانية القديمة هي النخب العلمانية الليبرالية المرتبطة بالصناعة المتطورة وبعملية العولمة الصناعية والثقافية، والتي ما لبثت أن وجدت نفسها منخرطة في صراع حول طبيعة دولة إسرائيل العلمانية امام ثقافة يمينية ودينية تلتقي في التطرف القومي وفي رفع قيمة الأمة العضوية فوق قيمة الدولة وايديولوجيتها: (الدولتية الرسمية، الجيش، سيادة القانون).

لقد اكتشفت ثقافة النخبة العقلانية العلمانية الجديدة أن الحرب نفسها التي خاضتها هي والتي افتتحت مرحلة تطور إسرائيل الحديثة والموصوفة أعلاه هي الحرب التي خلقت القاعدة المادية والثقافية لتعرّف الصهيونية على ذاتها كايديولوجيا غيبية ولاعقلانية تهدد ايديولوجية الدولة وتستبدلها بايديولوجيا الأمة ـ الدين واضعة قيمة «أرض إسرائيل» فوق قيمة دولة إسرائيل وقيمة «شعب إسرائيل» (أي الأمة الصهيونية) فوق الشعب في إسرائيل.

لقد كان المشروع الصهيوني بمجمله مشروعاً استيطانياً علمانياً عقلانياً في وعيه الذاتي المتمثل في وعي قياداته العمالية على الأقل، ولكنه أنشأ التمايز في القوى الاجتماعية والتيارات الثقافية اللازم لإحداث فرز بين قوى تعرفت على الأسس الغيبية لهذا المشروع وتماهت معها وقوى ديمقراطية ليبرالية تدفع باتجاه انسجام إسرائيل في شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الأوروبية والأمريكية، ولكن ليبرالية هذه القوى الأخيرة لا تذهب إلى ما هو أبعد من الحدود المسلم بها للمشروع الصهيوني:

١ ـ الرواية الصهيونية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، من الحق، في إقامة دولة لليهود إلى مقاومة العرب هذا الحق وقد تتسع هذه الرواية لتتحول إلى صراع بين حقين: الحق الصهيوني والحق العربي الفلسطيني؛ هذا الصراع الذي يؤدي إلى فكرة التقسيم.

٢ ـ التطابق بين الانتماء القومي والانتماء الديني، وضمن هذه الحدود تخوض القوى الجديدة بما فيها النخب الاقتصادية والثقافية المعولمة صراعها فتخسر المرة تلو الأخرى الهيمنة السياسية والثقافية على الشارع الإسرائيلي.

لقد كانت الصهيونية العمالية هي ثقافة المشروع الصهيوني بمجمله، ولكن بعد انتصارها في إقامة مؤسسات الدولة تكمل طريقها الثقافة الليبرالية الصهيونية كثقافة البرجوازية والطبقات الوسطى العليا والنخب المعولمة ثقافياً، أما ثقافة الطبقات الدنيا فهي معولمة استهلاكياً، أي في أنماط الاستهلاك المادي والترفيهي، إلا أن ثقافتها السياسية (والروحية إذا صح التعبير) تتجه أكثر فأكثر نحو خليط من الهوية اليهودية

التقليدية والغيبية السياسية.

لـم تكن الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل في يوم من الأيام معادية لعملية العولمة الجارية في عالمنا أو مستنكرة لها، كما هو الحال في الوطن العربي، بل ويثير اتخاذ المواقف من العولمة سلباً أو إيجابياً، أو تأييداً، الابتسام في إسرائيل المنشغلة بتأسيس موقعها الاقتصادي ضمن هذه العملية الجارية، ولكن الثقافة السياسية السائدة في هذه الدولة لا تلبث أن تكتشف قصورها عن الاندماج في عولمة الثقافة السياسية السائدة في المراكز الصناعية المتطورة كثقافة ليبرالية ـ ديمقراطية.

ـ ٣ ـ

تقدم إسرائيل المثال الأكثر تطرفاً على أن عملية العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى زوال الحدود القومية، بل قد تؤدي إلى ردة فعل للحفاظ عليها وإلى محاولة تثبيت الحدود القومية كحدود ثقافية عن طريق تعميق البعد الاثني الباحث عن الأصل (الديني في الحالة الإسرائيلية) المشترك للجماعة القومية كجماعة عضوية متخيلة، وذلك كبديل لبعد السيادة والدولة كعامل أساسي في تشكيل الهوية والقومية الحديثة.

حاولت القيادة الصهيونية التاريخية العلمانية استخدام مفهومي الدولة والسيادة في عملية إعادة خلق الهوية اليهودية كهوية قومية تنضم إلى الأمم الأوروبية الحديثة، بهذا المعنى فهمت الصهيونية التاريخية ذاتها كعملية نفي يهودية الشتات كجماعة دينية مقدسة تعيش على هامش القوميات الناشئة في أوروبا. ولكن الصهيونية العلمانية التي انطلقت من الحاجة إلى تأسيس قومية يهودية حديثة (وليس من وجود مثل هذه القومية كما يعتقد بعضهم خطأ)، لم تستطع في ذروة علمانيتها التخلص من التطابق التام بين الانتماء الديني والانتماء القومي للأمة التي يراد تأسيسها بإقامة الدولة. وقد تجلى ذلك منذ البداية بأن كان «نفي الشتات» صهيونياً عودة إلى رموز ما قبل الشتات في «مملكة يهودا» و«أرض إسرائيل» التوراتية في عملية علمنة لأساطيرها ورموزها.

تستحيل بالطبع عملية خلق الأمة دون علمنة أساطير ورموز وحكايات أصولها المفترضة والمسقطة على التاريخ بأثر رجعي، ولكن ما يميز حالة الصهيونية هو افتراض تطابق تام بين الأمة والدين. وهذا التطابق منع أي إمكانية لفصل الدين عن الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة ليست علمانية، فكل دولة حديثة هي دولة علمانية بحكم التعريف، وإسرائيل دولة حديثة دون شك، ولكن الدين غير منفصل مؤسسياً عن الدولة، كما تم تحزيب الدين وذلك بتبني قوى اجتماعية مختلفة الايديولوجيا الدينية كمصدر لشرعيتها وكرأس مال رمزي في عملية احتلال مناطق النفوذ ضمن الجماعة القومية. ولكن الأمر الأدهى هو أنه في دولة تقوم على الانتماء الإثني لأمة/دين يحدد الانتماء لهذا الدين مفهوم المواطنة، وما يترتب عليه من حقوق وواجبات.

ولم تؤثر العولمة التي ارتبط بها المجتمع الإسرائيلي في عملية إعادة إنتاجه لذاته، وبخاصة بعد العام ١٩٦٧، في هذه البنية الأساسية للعلاقة دولة ـ أمة، بل وطدتها. وعلى رغم أن إسرائيل تعتبر محطة الانترنت الثانية حجماً بعد الولايات المتحدة في العالم، فإن هذه الحقيقة لم تغير من طبيعة يهودية الدولة والمجتمع.

وقد لا ينتبه مثقفونا في الوطن العربي إلى التغيرات الحاصلة في العلاقة بين اليهودية والصهيونية والدولة وذلك لأن هذه الأبعاد اختلطت في وعيهم وشكلت وحدة شيطانية واحدة لا فرز فيها، وأي فصل أو تمييز لعناصرها ما هو إلا تقليل وتخفيف من شرها المستطير. ولكن الواقع ان الصهيونية في الماضي كانت حركة أقلية رفضتها اليهودية الارثوذكسية لكونها تحول اليهودية من دين متميز إلى «أمة كباقي الأمم»، ولأن إقامة الدولة اليهودية هو عمل الله خارج التاريخ وبعد نهايته وليس وظيفة اليهود في هذه الدنيا، فواقعهم واقع شتات إلى حين عودة المسيح المخلص. أما اليهود الذين اندمجوا علمانياً في الشعوب التي عاشوا في وسطها فقد رفضوا الصهيونية أيضاً لأسباب معاكسة. ولأن مثقفينا لا يعيرون هذه الحقائق اهتماماً فإنهم لا يدركون أهمية صهينة الجماعات اليهودية المنظمة في العالم كتطور جديد طرأ بعد العام ١٩٦٧، إذ ان هذه الحرب ونجاحات المشروع الصهيوني الثقافية لعبت دوراً مقنعاً بالنسبة لهم وليس فقط بالنسبة لرأس المال العالمي، إذ لم تعد الصهيونية في نظرهم مجرد مغامرة قد لا يكتب لها النجاح في المحيط العربي المناوىء والمعادي لها. إضافة إلى ذلك فإن للعولمة إسقاطات على إسرائيل لا يتم التعامل معها عربياً نتيجة للاعتقاد أن «اليهودية العالمية» وقفت دائماً وراء إسرائيل وانها تطابقت دائماً مع الصهيونية.

فكما اجتازت العولمة حدود الدولة القومية مبرزة موضوعة الهويات المحلية والثقافية في دول أوروبا والولايات المتحدة، كذلك اكتشفت اليهودية ذاتها في هذه البلدان وبدأت تبحث عن تحديد لهوية يهودية تتجاوز الالتزام بطقوس الديانات اليهودية في الأحوال الشخصية، خصوصاً أن اليهود في هذه البلدان العلمانية غير ملزمين بهذه الطقوس. هنا يعاد اكتشاف إسرائيل عالمياً كمحور لهذه الهوية اليهودية المعولمة، وتتم صهينة الهوية اليهودية في الغرب وفي الولايات المتحدة بشكل خاص بمعنى التضامن والتماثل مع إسرائيل كحاجة تحتمها الهوية الثقافية في دولة ديمقراطية ليبرالية تحتمل التعددية الثقافية إلى جانب المواطنة المشتركة. لقد عولمت العولمة فيما عولمت الهوية اليهودية كهوية تقع إسرائيل في مركزها. لقد كانت الصهيونية منذ البداية حركة أوروبية تجتاز الحدود القومية في أوروبا نحو هوية قومية معولمة، ولكن انتصارها كحركة بين الجماعات اليهودية المنظمة في العالم تم بعد ان اكتسحت عملية العولمة الجارية الحدود القومية عبر وسائل الاتصال والشركات العابرة للقارات، وبعد أن تم تفتيت الثقافة القومية إلى تعددية ثقافية تندرج ضمنها اليهودية أيضاً. من ناحية أخرى وفي إسرائيل نفسها، فإن النهج السياسي نفسه الذي بنى الاقتصاد والمجتمع

والدولة في إسرائيل على أسس حديثة أدى بسياسته التوسعية وفي بحثه عن ايديولوجيا تبريرية لها إلى تطابق بين «أرض إسرائيل» التوراتية ودولة إسرائيل الدنيوية المحتلة.

وبعد أن كانت عملية العلمنة اليهودية تميز المرحلة السابقة من تاريخ الصهيونية أصبحت المرحلة الحالية تتميز بتديين الصهيونية. ويتم ذلك بتحويل النشاط الاستيطاني مثلاً إلى فريضة دينية بدلاً من قومية، وتحويل الصهيونية والدولة بمجملها إلى عملية خلاص مسيانية (مشيحانية) تتم في التاريخ. وقد نشأت النخب السياسية والثقافية الجديدة التي تحمل هذه الثقافة السياسية الغيبية.

وبعد أن كانت «دولة اليهود» ذات السيادة هي المكون الأساسي لـ «الأمة اليهودية» أصبحت الهوية اليهودية هي المكون الأساسي للدولة، هذا على مستوى الثقافة السياسية للنخبة. أما على مستوى الثقافة الشعبية فقد أدت عملية تعميم الديمقراطية وعملية الخصخصة إلى ازدياد قوة وتأثير الثقافة الجماهيرية التي تم الاحتفاظ بها شعبياً عند اليهود الشرقيين وغيرهم في مرحلة قمع هذه الثقافة رسمياً وسيطرة ايديولوجية بوتقة الصهر الأوروبية العلمانية. وقد تم الاحتفاظ بهذه الثقافات على المستوى الشعبي كثقافات تقليدية حميمية تزيد في التشديد على البعد الديني في الهوية التقليدية. لقد زاد التنافس بين الأحزاب في عملية تداول السلطة من قدرة هذه الثقافات الشعبية في التعبير عن ذاتها سياسياً، وتم ذلك ضمن انتشار، وأكاد أقول هيمنة، للثقافة العنصرية على الشارع الإسرائيلي كثقافة شعب محتل، وضمن اكتشاف القوة الكامنة في الانتماء إلى اليهودية في دولة اليهود. فمصدر الحقوق في دولة اليهود هو الانتماء لليهودية، وذلك الذي يرى أن حقوقه مهضومة في هذه الدولة يتبع استراتيجية التشديد على يهوديته من أجل نيل هذه الحقوق! وبالنسبة للمواطن اليهودي ذي الأصول العربية يكون ذلك بالتأكيد على يهوديته وغالباً ما يتضمن هذا التأكيد المجاهرة بكره العرب أو احتقارهم. في ظروف التعددية الثقافية تصبح الثقافة الشرقية، التي أصبح بالإمكان المجاهرة بها ضمن الدولة اليهودية الديمقراطية، كثقافة شرقية يهودية إسرائيلية خالية من البعد العربي إلا سلباً ولهذا السبب بالذات تسمى شرقية ولا تسمى عربية.

لا تهدد التعددية الثقافية التي نشأت في إسرائيل بانهيار الهوية اليهودية - الإسرائيلية المشتركة، بل تتم ضمنها ومن خلال الدولة اليهودية كدولة ديمقراطية - أهلية أو ديمقراطية اثنية. تشدد التعددية في هذه الحالة على الوحدة القومية المتطابقة مع الدين والواعية لهذا التطابق، وليس على مفهوم المواطنة الكونية الشاملة لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية.

ليست الثقافة الشعبية في إسرائيل ثقافة ديمقراطية، ولكنها نطقت سياسياً رغم ذلك بعد أن توطدت أركان اللعبة السياسية الديمقراطية، وبعد أن تمت مأسسة العملية

الديمقراطية، ولذلك لا تجد هذه الثقافة بداً من التحالف مع الأحزاب القائمة والتعبير عن ذاتها من خلالها. ولكن الأحزاب القائمة تمر بحد ذاتها بعملية تحول تتلخص بتديين الخطاب السياسي للأحزاب القومية اليمينية من ناحية، وصهينة الأحزاب الدينية من الناحية الأخرى، وإذا وجد هذا المعسكر الديني ـ القومي طريقه إلى التحالف مع الثقافة الشعبية غير الديمقراطية السائدة فسوف تنشأ القوة السياسية القادرة على استيعاب دولة الابارتهايد التي تقوم حالياً في فلسطين سياسياً وثقافياً.

من الطبيعي ضمن هذه الصورة أن يبقى التشديد على المواطنة الكونية مقتصراً على الأقلية القومية العربية داخل إسرائيل والتي طورت أيضاً طبقة وسطى وارتفاعاً ملحوظاً بمستوى المعيشة ونسبة التعليم ووعياً للامكانات الكامنة في مفهوم المواطنة المتساوية. ولكن هذه الأقلية القومية غير قادرة وحدها على فرض مفهوم «الدولة المدنية» أو «دولة المواطنين» لمجرد انه في مصلحتها، خصوصاً أن إسرائيل لم تشكل أمة/دولة شبيهة بالنموذج الفرنسي أو الأمريكي، وان مفهوم شعب إسرائيل الذي تعرفه هو ذاته مفهوم «الأمة اليهودية» الديني. وفقد اليسار الصهيوني الذي دخل طور الأزمة دوره القيادي منذ ان أنهى مهمته التاريخية بإقامة وتثبيت وجود دولة إسرائيل، وبعدما تبوأ اليمين الصهيوني في تحالف مع قوى الدين السياسي موقع الهيمنة الثقافية على الشارع الإسرائيلي السياسي. ولا يستطيع اليسار الصهيوني تقديم حل لمسألة علاقة الدين بالدولة ومسألة فصل المواطنة عن الدين. وهو يكتفي عملياً، باحتلال الموقع السياسي الذي تمثله القوى الليبرالية في الدول الغربية، ولكن ضمن الإطار المعطى ليهودية الدولة. وهو بذلك يترجم بشكل جزئي فقط العمليات العميقة الجارية في المجتمع الإسرائيلي من حيث الفرد المتميز من الجندي والمجتمع المتميز من الدولة، وتشكل مجتمع المدينة الكبيرة المتميز من الجماعة الاستيطانية العضوية.

ما زالت القوى اليسارية الصهيونية تخوض معركتها العلمانية على قضايا الأحوال الشخصية، وذلك في مواجهة مع المؤسسة الدينية ولكنها لا تطال ولا تريد أن تطال موضوع علاقة الأمة بالدين وموضوع يهودية الدولة، وبذلك تحافظ على الإطار الذي يستمد منه اليمين قوته. ولا تؤثر في هذا السياق حقيقة أن التيار الليبرالي الصهيوني هو الممثل الثقافي والاقتصادي لعملية العولمة بما في ذلك تعويله على ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالشركات التقانية المتعددة الجنسيات وبسوق المال العالمي وبالسياسة الأمريكية في المنطقة.

ولكن العمليات الجارية في الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل بدأت تفرز عنها تعبيرات ثقافية، ولم تخترق مجال السياسة بعد، حول الفصل بين «الأمة اليهودية» العالمية وتشكل قومي يهودي في إسرائيل يجمعه مع العرب إطار المواطنة في الدولة نفسها التي لم تعد صهيونية بالمعنى الحركي، لأنها تثبتت على الأرض، وأصبحت «ما بعد

صهيونية». وقد أصبحت ما بعد صهيونية لا لأن الايديولوجيا المعادية للصهيونية قد انتصرت، بل العكس صحيح، لأن الصهيونية انتصرت ولم يعد بالتالي هنالك حاجة لأدلجة الدولة صهيونياً كعملية تعبوية، كما لم يعد هنالك مكان للعداء للصهيونية. ومأساة هذه التعبيرات الثقافية الجديدة أنها لا تفصل بين الواقع الكائن وما يجب ان يكون مثلها في ذلك مثل التيارات «اللائقة سياسياً» (Politically Correct) والتي تعتبر التغيير في تمثيلات الواقع في اللغة والخطاب والنص تغييراً في الواقع ذاته.

لم تحتل ما بعد الصهيونية مكان الصهيونية في الواقع الإسرائيلي الحالي، بل احتلت مكانها عمليات تسييس الدين وتديين السياسة، ولم تجد القوى الاجتماعية/ الاقتصادية المناهضة لهذه العمليات تعبيراً سياسياً لها على مستوى حلبة الصراع الداخلي.

وما زال الصراع الأساسي بين هذه القوى يبحث عن متنفسه الأساسي في السياسة الخارجية: القوى الرأسمالية الحداثية المعولمة والفئات الاجتماعية المرتبطة بها تبحث عن مجال استثماري في «شرق أوسط جديد» يجعلها محطة ترانزيت لعملية العولمة الاقتصادية الجارية في عالمنا. وهي مستعدة لدفع استحقاقات هذا الهدف السياسي ضمن موازين القوى القائمة مع العرب، في حين يبحث اليمين القومي/ الديني عن علاقة مع الغرب تقصي المحيط العربي عنها لتتطور إسرائيل بجوهر يهودي وشكل ديمقراطي خلف جدار حديدي في ابارتهايد الفصل الديمغرافي مع الفلسطينيين (وقد كان هذا شعار اليسار الصهيوني)، وسلام مع العرب قائم على الردع، وليس على العدل، ولا حتى على أوهام الشرق الأوسط الجديد.

القسم الثاني

العولمة في الإطار العربي

الفصل السادس

العرب والعولمة:
العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي

١ ـــ العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات

محمد عابد الجابري(*)

تهدف هذه الورقة إلى رسم إطار عام بين العولمة والهوية الثقافية كما يمكن أن ترصد اليوم في الوطن العربي، سواء كعلاقة قائمة بالفعل أو كما يمكن أن تقوم في المستقبل. وهي تستعيد بصورة أو بأخرى معطيات سبق تقريرها في أعمال سابقة[1]. وبالتالي فالورقة تقدم أطروحات تؤخذ هنا كحقائق أو مسلمات سبق تبريرها في أعمال أخرى. هذه الأطروحات هي:

الأطروحة الأولى: ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات. . .

إننا نقصد بـ «الثقافة» هنا: «ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها

(*) أستاذ الفلسفة في جامعة محمد الخامس بالرباط ـ المغرب.

(١) نذكر منها على الخصوص: ثلاثة كتب صدرت لكاتب هذه السطور عن مركز دراسات الوحدة العربية وهي: **المسألة الثقافية** تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، **مسألة الهوية** نيسان/ابريل ١٩٩٥، **وقضايا في الفكر المعاصر** حزيران/يونيو ١٩٩٧.

الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. وبعبارة أخرى، إن الثقافة هي «المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل».

تلزم عن هذا التعريف، لزوماً ضرورياً، النتيجة التالية، وهي تشكل قلب هذه الأطروحة وجوهرها. وهي أنه: **ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت، وتوجد وستوجد، ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة**. من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حيناً وينتشر حيناً آخر.

الأطروحة الثانية: الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع «الآخر» الذي تواجهه

إن الهوية الثقافية كيان يصير، يتطور، وليست معطى جاهزاً ونهائياً. هي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضاً باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما.

وعلى العموم، **تتحرك الهوية الثقافية على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد**:

- **فالفرد داخل الجماعة الواحدة**، قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزباً أو نقابة... الخ)، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة، عبارة عن **«أنا»**، لها **«آخر»** داخل الجماعة نفسها: **«أنا»** تضع نفسها في مركز الدائرة عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من **«الآخر»**.

- **والجماعات، داخل الأمة**، هي كالأفراد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة، ولكل منها «أنا» خاصة بها، و«آخر» من خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه.

- والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى **الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى**. غير أنها أكثر تجريداً، وأوسع نطاقاً، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف.

هناك إذن ثلاثة مستويات في الهوية الثقافية، لشعب من الشعوب: **الهوية**

الفردية، والهوية الجمعوية، والهوية الوطنية (أو القومية). والعلاقة بين هذه المستويات ليست قارة ولا ثابتة، بل هي في مد وجزر دائمين، يتغير مدى كل منهما اتساعاً وضيقاً، بحسب الظروف وأنواع الصراع واللاصراع، والتضامن واللاتضامن، التي تحركها المصالح: المصالح الفردية والمصالح الجمعوية والمصالح الوطنية والقومية.

وبعبارة أخرى، إن العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد أساساً بنوع «الآخر»، بموقعه وطموحاته: فإن كان داخلياً، ويقع في دائرة الجماعة، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ «أنا»، وإن كان يقع في دائرة الأمة، فالهوية الجمعوية (القبلية، الطائفية، الحزبية... الخ) هي التي تحل محل «الأنا» الفردي. أما إن كان «الآخر» خارجياً، أي يقع خارج الأمة (والدولة والوطن)، فإن الهوية الوطنية ـ أو القومية ـ هي التي تملأ مجال «الأنا».

الأطروحة الثالثة: لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها: جماع الوطن والأمة والدولة

لا تكتمل الهوية الثقافية، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة على نشدان العالمية، على الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر: الوطن والأمة والدولة.

الوطن: بوصفه «الأرض والأموات»، أو الجغرافيا والتاريخ، وقد أصبحا كياناً روحياً، واحداً، يعمر قلب كل مواطن: الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخياً. والتاريخ وقد صار موقعاً جغرافياً.

الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة: وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، أعني الوفاء لـ «الأرض والأموات»، للتاريخ الذي ينجب، والأرض التي تستقبل وتحتضن.

الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب. ولا بد من التمييز بين «الدولة» ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة، من جهة، والحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى. وواضح أننا نقصد هنا المعنى الأول.

وإذن، فكل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضاً: كل مس بالهوية الثقافية هو مس في الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدهما التاريخي: الدولة.

الأطروحة الرابعة: ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى، ايديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم

العولمة التي يجري الحديث عنها الآن: نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. العولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال. . . الخ، كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا.

والعولمة تعني في معناها اللغوي: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. وهي تعني الآن، في المجال السياسي منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك)، العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور «التلقائي» للنظام الرأسمالي، بل إنها، أيضاً، وبالدرجة الأولى **دعوة إلى تبني نموذج معين**. وبعبارة أخرى، فالعولمة، إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضاً **إيديولوجيا تعبّر** بصورة مباشرة، **عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته**، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في الأمور التالية:

١ ـ استعمال السوق العالمية **أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية**، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

ـ اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها **مجالاً لـ «الاصطفاء»**، بالمعنى الداروينى للكلمة، أي وفقاً لنظرية داروين في «اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح». وهذا يعني أن الدول والأمم والشعوب التي لا تقدر على «المنافسة» سيكون مصيرها، بل يجب أن يكون، الانقراض.

٢ ـ إعطاء كل الأهمية **والأولوية للإعلام** لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي، باعتبار أن «الجيوبوليتيك» أو السياسة منظوراً إليها من زاوية الجغرافيا، وبالتالي الهيمنة العالمية، أصبحت تعني اليوم **مراقبة «السلطة اللامادية»** سلطة تقانة «تكنولوجية» الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في «الفضاء السيبرنيتي»: حدود المجال الاقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الالكترونية المتطورة.

وهكذا فبدلاً من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية، تطرح إيديولوجيا العولمة «حدوداً» أخرى، غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.

الأطروحة الخامسة: العولمة شيء و«العالمية» شيء آخر. العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي. أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي

العولمة (Globalisation) إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي. أما العالمية (Universalité Universalisme)، فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني.

نشدان العالمية في المجال الثقافي، كما في غيره من المجالات، طموح مشروع، ورغبة في الأخذ والعطاء، في التعارف والحوار والتلاقح. إنها طريق الأنا للتعامل مع «الآخر» بوصفه «أنا ثانية» طريقها إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة. أما العولمة فهي طموح، بل إرادة لاختراق «الآخر» وسلبه خصوصيته، وبالتالي نفيه من «العالم». العالمية إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة فهي اختراق لها وتمييع.

والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الإيديولوجي والحلول محله.. الصراع الإيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع: يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: «الإدراك».

لقد حل هذا اللفظ اليوم ـ الإدراك ـ محل لفظ آخر كان كثير الاستعمال بالأمس، في عصر الصراع الإيديولوجي، لفظ «الوعي» (الوعي الطبقي، الوعي القومي، الوعي الديني...). كان الصراع الإيديولوجي وما يزال يستهدف تشكيل الوعي، تزييفه أو تصحيحه...الخ. أما «الاختراق الثقافي» فهو يستهدف أول ما يستهدف السيطرة على الإدراك، **اختطافه وتوجيهه**. وبالتالي سلب الوعي، والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.

في زمن الصراع الإيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الإيديولوجيا، أما في زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة على الإدراك هي الصورة السمعية البصرية التي تسعى إلى «تسطيح الوعي»، إلى جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري، مثير للإدراك، مستفز للانفعال، حاجب للعقل...

وبالسيطرة على الإدراك، وانطلاقاً منها، يتم «إخضاع النفوس»، أعني تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك. والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من

المعارف والسلع والبضائع: معارف إشهارية تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه «ثقافة الاختراق».

الأطروحة السادسة: ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها: «التطبيع» مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري

تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، ثقافة جديدة تماماً لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلاً: ثقافة إشهارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية) وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها «ثقافة الاختراق» التي تقدمها العولمة بديلاً من الصراع الإيديولوجي.

ولا يعني حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي موت الايديولوجيا، كما يريد المبشرون بالعولمة أن يوهموا الناس.. كلا إن الاختراق الثقافي، بالعكس من ذلك، محمل بايديولوجيا معينة، هي ايديولوجيا الاختراق، وهي تختلف عن الايديولوجيات المتصارعة، كالرأسمالية والاشتراكية، في كونها لا تقدم مشروعاً للمستقبل، لا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تسميه وتقاومه، وإنما تعمل على اختراق الرغبة في البديل وشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات.

ايديولوجيا الاختراق تقوم على نشر وتكريس جملة أوهام، هي نفسها «مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية»، وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي. وإذا نحن أردنا أن نوجز في عبارة واحدة مضمون هذه المسلمات الخمس، أمكن القول إن «الثقافة الإعلامية الجماهيرية» الأمريكية، هذه، تكرس ايديولوجيا «الفردية المستسلمة»، وهي ايديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة، الفردية والجمعوية والوطنية القومية.

إن **«وهم الفردية»**، أي اعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، إنما يعمل ـ هذا الوهم ـ على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في جماعة وفي طبقة وأمة، وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية القومية، وكل إطار جماعي آخر، ليبقى الإطار «العالمي» ـ بل العولمي ـ هو وحده الموجود.

أما **«وهم الخيار الشخصي»** فواضح أنه يرتبط بالأول ويكمله. إنه، باسم

الحرية، يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية، سواء كانت على صورة الوعي الطبقي أو الوعي القومي أو الشعور الإنساني.

ويأتي **«وهم الحياد»** ليدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاه نفسه: فما دام الفرد وحده الموجود، وما دام حراً مختاراً فهو «محايد»، وكل الناس والأشياء إزاءه «محايدون» أو يجب أن يكونوا كذلك. وهكذا تعمل هذه الايديولوجيا من خلال «وهم الحياد» على تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية. ومن هنا ذلك الشعار الذي انتشر في السنين الأخيرة: شعار: «وأنا ما لي».

وأما الوهم الرابع وهو **«الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير»**، فواضح أنه يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال، وقبولها ـ أعني تلك الفوارق ـ بوصفها أموراً طبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وبالتالي شل روح المقاومة في الفرد والجماعة.

ويأتي الوهم الخامس صريحاً في منطوقه ومفهومه: إن **«الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي»** هو التتويج الصريح للأوهام السابقة. «غياب الصراع الاجتماعي معناه ـ إذا قبلناه وسلمنا به ـ الاستسلام للجهات المستغلة، من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة، وبعبارة أخرى **التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري** الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.

الأطروحة السابعة: نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، وبالتالي إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى، إن العولمة عالم من دون دولة، من دون أمة، من دون وطن. إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم «الفاعلين»، وهم المسيرون، و«المفعول فيهم»، وهم المستهلكون للسلع والصور و«المعلومات» والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما «وطنهم» فهو الفضاء «المعلوماتي» الذي تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذي يحتوي ـ يسيطر ويوجه ـ الاقتصاد والسياسة والثقافة.

العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية. والعولمة تقوم

على الخوصصة، أي على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه. وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتماً إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي... الخ، والدفع بها جميعاً إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل: إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية... إلى الحرب الأهلية.

ولا بد من التأكيد هنا على أن مفهوم **الهوية الثقافية القومية** الذي نستعمله هنا، بمعنى الهوية المشتركة لجميع أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، لا يعني قط إلغاء ولا إقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجمعوية، الإثنية والطائفية. إنه لا يعني فرض نمط ثقافي معين على الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشة، عبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربي الكبير. كلا، إن التعدد الثقافي في الوطن العربي واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها، بل بالعكس لا بد من توظيفها بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوي. ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة، وظيفة التوحيد المعنوي، الروحي والعقلي، وظيفة الارتفاع بـ «الوطن العربي» من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فاللغة المشتركة بين جميع أبناء الأمة العربية، لغة التراث المشترك، ولغة العلم والثقافة العالمة جملة، وبالتالي لغة التحديث والحداثة، هي اللغة العربية. ولذلك كانت اللغة العربية هي، في آن واحد، الرابطة المتينة التي توحد بين مستويات الهوية في الوطن العربي، أعني المستوى الفردي والمستوى الجمعوي والمستوى الوطني والقومي، والأداة الوحيدة التي بها يمكن العرب الدخول في العالمية وتحقيق الحداثة.

الأطروحة الثامنة: العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية

كلنا نعرف أن الثقافة العربية تعاني، منذ ما يقرب من قرنين، وضعاً متوتراً نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية، بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة، تطور لم تعشه الثقافة العربية، بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعاً قديماً توقف عن النمو منذ قرون.

ومن هنا تلك الثنائية التي تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، ثنائية التقليدي والعصري. وهي ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة: الفردي والجمعوي والوطني القومي: **أحد**

طرفي هذه الثنائية يعكس الهوية الثقافية على صورة «جمود على التقليد» ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي على الاختراق وتقاوم التجديد. والآخر يجسم الاختراق الثقافي. وقد اكتسح الساحة اكتساحاً ليتحول إلى ثقافة الاختراق، أعني الثقافة المبشرة به المكرسة له.

في هذا الإطار إذن يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي. فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط، بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة، ذلك أن الوسائل السمعية البصرية، المرئية واللامرئية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية وحواشيها، فهي التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية، بحكم التعليم «العصري» الذي تتلقاه. أما «عموم الشعب» وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو في شبه عزلة، يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة «الجمود على التقليد» والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها، ثنائية التقليدي والعصري، ثنائية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك.

الأطروحة التاسعة: إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها: بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل

ما العمل إزاء هذه السلبيات والأخطار التي تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية الثقافية؟

هناك موقفان سهلان، وهما السائدان: موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي وما يتبع ذلك من ردود فعل سلبية محاربة... وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري، شعاره «الانفتاح على العصر» و«المراهنة على الحداثة».

لا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخية التي تواجه المشاكل، لا بعقل واثق بنفسه متمكن من قدراته، وإنما تستقبلها بعقل «مستقيل» لا يرى صاحبه مخرجاً من المشاكل إلا بالهروب منها، إما إلى الوراء وإما إلى الأمام، كل سلاحه رؤية سحرية للعالم تقفز على الواقع إلى اللاواقع.

إن الانغلاق موقف سلبي، غير فاعل، ذلك لأن فعله «الموجه» ضد الاختراق

الثقافي ـ أي محاربته له ـ لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه أي فعل، بل فعله موجه كله إلى الذات قصد «تحصينها». والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون المتحاربان على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات. أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالإغراء والعدوى والحاجة، ويفرضها أصحابها فرضاً بتخطيط واستراتيجيا، فإن الانغلاق في هذه الحالة ينقلب إلى موت بطيء، قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالإخفاق.

ومثل الانغلاق مثل مقابله: الاغتراب. إن ثقافة الاختراق، أعني ايديولوجية الارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ، أي من اللاهوية، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هوية ولا كياناً. يقول أصحاب هذا الموقف: إنه لا فائدة في المقاومة ولا في الالتجاء إلى التراث، بل يجب الانخراط في العولمة من دون تردد ومن دون حدود، لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق التقدم خارجها. إن الأمر يتعلق بـ «قطار يجب أن نركبه» وهو ماض في طريقه بنا أو من دوننا.

وبعيداً عن مناقشة جدالية لهذه الدعوى، يكفي التنبيه إلى أنها الدعوى نفسها التي سبق أن ادعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد منذ أزيد من قرن، ومنذ ذلك الوقت وهي تتردد وتتكرر هنا وهناك في الوطن العربي، تبنتها حكومات وأحزاب فضلاً عن الأفراد... ومع ذلك فحصيلة قرن كامل من التبشير بهذه الدعوى ـ دعوى «الاغتراب» لم تنتج سوى فئة من «العصرانيين» قليلة العدد، نشاهد اليوم تناقصاً نسبياً واضحاً في حجمها، بينما ازداد ويزداد الطرف المقابل لها عدداً وعدة، كماً وكيفاً، في جميع الأقطار العربية وداخل جميع الشرائح الاجتماعية. وهكذا فبدلاً من تيارات «حداثية» تمارس الهيمنة والقيادة تستقطب الأجيال الصاعدة، بدلاً من ذلك يسود الحديث عن «الأصولية الدينية» بوصفها الظاهرة المهيمنة.

أما نحن فنرى أن الجواب الصحيح عن سؤال «ما العمل»؟ ـ سواء إزاء الثنائية والانشطار اللذين تعانيهما الثقافة العربية، أو إزاء الاختراق الثقافي وايديولوجية العولمة ـ يجب أن ينطلق أولاً وقبل كل شيء من العمل داخل الثقافة العربية نفسها، ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره، فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية.

إن الثنائية والانشطار ـ اللذين تحدثنا عنهما واللذين يشكلان نقطة الضعف الخطيرة في واقعنا الثقافي الراهن التي منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبي ـ إنما يعكسان وضعية ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها، ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد، والأصيل والوافد، في غير ما تفاعل ولا اندماج. وهذا راجع إلى أن التجديد في

ثقافتنا كان يراد له، منذ أزيد من قرن، أن يتم من «الخارج»: بنشر الفكر الحديث على سطحها. لقد سبق لنا أن أكدنا مراراً على أن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها، بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. ونعود فنؤكد هنا هذا المعنى.

الأطروحة العاشرة: إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية

إن حاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذي يمارسه، على مستوى عالمي، إعلامياً وبالتالي إيديولوجياً وثقافياً، المالكون للعلم والتقانة المسخرون لهما لهذا الغرض، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتقانة، دخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول «الموضوعات» المنفعلة المسيرة.

نحن في حاجة إلى التحديث، أي إلى الانخراط في عصر العلم والتقانة كفاعلين مساهمين، ولكننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتقانة. وليست هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين كما قد يبدو لأول وهلة، بل بالعكس هما متكاملتان، أو على الأصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط.

ومن الحقائق البديهية في عالم اليوم أن نجاح أي بلد من البلدان، النامية منها أو التي هي في «طريق» النمو، نجاحها في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروط أكثر من أي وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد، عملية الانخراط الواعي، النامي والمتجذر، في عصر العلم والتقانة.

والوسيلة في كل ذلك واحدة: اعتماد الإمكانيات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الإيجابية منها، وفي مقدمتها العلم والتقانة. وهذا ما نلمسه بوضوح في تخطيطات الدول الأوروبية التي يدق في كثير منها ناقوس خطر «الغزو الأمريكي» الإعلامي الثقافي الذي يتهددها، في لغتها وسلوك أبنائها وتصوراتهم الجمعية، والذي يوظف أرقى وسائل العلم والتقانة ـ ومنها الأقمار الصناعية ـ في اكتساح مختلف الحقول المعرفية والخصوصيات الثقافية.

إن أوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة، وتتحدث عن «الهوية الأوروبية» تعزيزاً لسيرها الجدي على طريق تشييد الوحدة بين شعوبها وأقطارها، بخطوات عقلانية محسوبة في إطار من الممارسة الديمقراطية الحقة. وهي بذلك تقدم لمستعمراتها القديمة، لأقطار العالم الثالث كله، نموذجاً صالحاً للاقتداء به بعد ملاءمته مع الخصوصيات المحلية.

إن جل الحكومات العربية، إن لم يكن جميعها، تسعى اليوم لتحقيق «الشراكة» مع أوروبا، الشراكة في مجال الاقتصاد، وأيضاً في مجال الثقافة. ومع أن هذه الشراكة المطلوبة تمليها على الجانبين ظرفية تحكمها المصالح القومية، فإنه لا شيء يضمن تحولها إلى عولمة أخرى داخل العولمة الكبرى، غير شيء واحد، هو بناء الشراكة في الداخل كما في الخارج على الديمقراطية والعقلانية.

فهل للشعوب العربية أن تطالب بالشراكة مع أوروبا في مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية، في الفكر والسلوك، في التخطيط والإنجاز، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة؟

٢ ـ العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟

عبد الإله بلقزيز(*)

مقدمة

يتلازم معنى «العولمة» (Mondialisation) في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي، مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني. في جوف المفهوم تعيين مكاني: جغرافي (الفضاء العالمي برمته)؛ غير أنه ينطوي على تعيين زماني أيضاً: حقبة ما بعد الدولة القومية: الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد يستفاد من ذلك أن المنزَع الراهن نحو إنفاذ أحكام العولمة، إذ يضع حداً لتلك الحقبة، يدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث ـ السائدة منذ قرابة خمسة قرون ـ من مكونات مشهدها؛ وبالتالي يرسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها ـ هذه المرة ـ المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية.

هل هو انتقال من بُنى القبيلة والشعب والأمة ـ التي صنعت دول العصرين الوسيط والحديث وثقافاتها وحضاراتها ـ إلى بنية إنسانية جديدة أشمل؟ ذلك ـ على الأقل ـ ما توحي به عبارة العولمة. غير أن الأمر، في المطاف الأخير، لا يعدو أن يكون فرضية فحسب. والتاريخ القادم وحده قمين بأن يقيم الدليل عليها، أو برفع لباس الادعاء عنها وتجريده منها.

إذا اكتفينا من الموضوع بملاحظة منطق اشتغال العولمة الخارجي، تستوقفنا ظاهرة مثيرة جداً: **فيض النظام الاقتصادي، والتقاني، والثقافي، عن حدود النظام**

(*) أستاذ جامعي، وأمين عام المنتدى المغربي العربي.

السياسي: نظام الدولة الوطنية أو القومية. وهي ظاهرة ترقى إلى درجة المفارقة كلما عاينا ظاهرة الإيغال في إحاطة منظومة الدولة القومية في الغرب بكل أسباب الحماية والرسوخ والتجذر! غير أن الأكثر إثارة ـ في ملاحظة تلك الظاهرة ـ أن المفارقة إياها بين اندفاع آليات الإنتاج المادي والرمزي إلى كسر إطار السوق القومي والدولة الوطنية، واشتداد حركة الحماية للنظام السياسي القومي الموروث في الآن نفسه، تجد «حلها» في إطار دول منظومة الجنوب: إذ سرعان ما يتداعى إطار الكيان الوطني أمام اندفاعة الآليات تلك، فينهار تماسكه أمام انهيار حقائقها اليومية! فما السبب في أن منطق العولمة ـ الاقتصادية والتقانية والثقافية ـ وهو: الزحف المعمم للقيم المادية والرمزية، لا يحمل في ركابه تحللاً للنظام السياسي في دول المصدر (أو المنبع) ـ نعني الغرب ـ بينما هو يطيح بحدود دول الجنوب (أي دول المصب) ويهدر سيادتها على نحو كامل؟

الجواب الذي نغامر بسوقه في هذا المعرض هو أن دول الجنوب ـ ومنها دول العالمين العربي والإسلامي ـ هي من جنس الدول التي لا ينطبق عليها وصف الدولة الوطنية (أو الدولة القومية)، لأنها نشأت وتطورت ـ منذ الاستقلال السياسي لها ـ في سياق انشداد كامل إلى علاقات التبعية للمتروبول (الغربي) واقتصاداته، وهي ـ هي ـ التبعية التي تفقدها صفة الدولة الوطنية، وتمنعها من أن تكون كذلك.

ينجم عن هذه الأطروحة استنتاجان رئيسان:

أن عصر الدولة القومية القوية، لم يأفل بعد، بخلاف الاعتقاد الدارج، وأن العولمة من ثمار تمدد الدول القومية القوية إياها.

وأن العولمة هي الدرجة العليا في علاقات الهيمنة/التبعية الإمبريالية، وهي لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه: داخل حدودها وخارجها على السواء.

لهذين الاستنتاجين أهمية وظيفية في الموضوع الذي نتناوله: **العولمة الثقافية**؛ وبالذات في ما يتصل بالعلاقة بين المجتمع الوطني (والدولة الوطنية بالتالي) والثقافة الوطنية والقومية: هل ألغيت هذه العلاقة تحت ضربات معول العولمة، وانفكت الصلة بينهما، بحيث باتت الثقافة بالتالي تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق ـ وطنية أو خارج وطنية (مصادر «إنسانية» كونية مثلاً)؟... ثم أيضاً في ما يتصل بعلاقة الثقافة بالمجال الكوني الجديد قيد التشكل: هل باتت خاضعة للآليات الحاكمة له (وفيه)، أي هل باتت «ثقافة كونية» ـ مثلاً ـ على نحو ما يشيع على أوسع نطاق، أم أنها ما زالت تحتفظ باستقلاليتها النسبية إزاء الكونية المتزايدة للاقتصادي، وتنهل من مصادر داخلية هي التي تصنع ـ في الأساس ـ شخصيتها، وتحدد أنماط تكيفها مع العوامل الكونية الجديدة الجارية؟ وبكلمة، هل نحن ـ في ركاب العولمة ـ بإزاء «ثقافة

كونية» (أو كونية ثقافية بالأحرى)، أم بإزاء ثقافة قومية - أو ثقافات قومية قليلة - منتصرة في المنافسة الحضارية؟

أمور كثيرة تتوقف على الجواب عن هذا السؤال الذي ينتمي - إشكالياً - إلى السؤال عن العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية. على أنه من المفيد رفع درجة الانتباه إلى أن هذه الجدلية بين الحدين (الكوني والقومي) - في العولمة الثقافية - ليست برسم أحكام معرفية جاهزة وسريعة تردد ما تحصل من أجوبة عن السؤال ذاته في الرصيد السابق من التفكير في العلاقة بين العام والخاص، الكوني والقومي، وذلك لسببين رئيسين: **أولهما** أن الحديث - في هذه العلاقة الجدلية المعقدة - يجري عن مجال يتمتع بخصوصية بالغة الفرادة هو مجال الثقافة، لا تنطبق عليه بالضرورة أحكام الجدلية الخاصة بالكوني والقومي في مجال الاقتصاد (أو حتى السياسة). **وثانيهما** أن التفكير في هذه الجدلية ثقافياً بات مدعواً - اليوم - إلى أن يأخذ في الاعتبار أن العولمة تتحرك في اتجاه توليد حقائقها اليومية بقوة تناسب قوة الدفع الاقتصادي والعلمي والتقاني التي أطلقتها، وبالتالي لم يعد سهلاً حسم الموضوع بإعمال فرضية الاستقلالية النسبية للمجال الثقافي.

تحاول هذه الورقة التفكير في جملة من القضايا تطرحها «العولمة الثقافية» على النظر: الثقافة الوطنية، وسيادتها، ومرجعيتها، ومصادر سلطتها... إلخ؛ وثقافة العولمة الجديدة وأدواتها الوظيفية؛ والصلة بين الثقافي والاقتصادي في «النظام العالمي الجديد»؛ والمضمون الثقافي والقيمي للعولمة الثقافية؛ والنتائج التي يمكن أن تترتب عنها في المجال الثقافي في المجتمعات المغلوبة؛ وأخيراً التفكير في مداخل استراتيجية مناسبة لتكيف ثقافتنا ومجتمعنا مع التحدي الذي تفرضه العولمة.

أولاً: هل هي نهاية عهد السيادة الثقافية؟

تنتمي السيادة الثقافية إلى كيان الدولة الوطنية وسيادته، إذ إنه هو الوعاء الجغرافي - السياسي الذي تتعبأ فيه ثقافة مجتمع ما فتصير ثقافة وطنية. ولا ينبغي أن يُفهم من ذلك - بالضرورة - أن الدولة تخلق الثقافة الوطنية، بل هي تساعد على ذلك متى أمكنها أن تحيط الحياة الثقافية والنظام الثقافي بأسباب الحماية، والتحقق الطبيعي، والتجدد. أما الثقافة، فهي تنهل - في الأساس - من مصادر مرجعية اجتماعية متجددة المخزون. وقد تكون أهمية الكيان الوطني (أي كيان الدولة الوطنية) في توحيده التعبير الثقافي، وفي إخراجه من الحيّز المحلي إلى رحاب الوطن (بالمؤسسات التي ينتج، وبالتشريعات التي يُقر، وبالبرامج التعليمية التي يفرض... إلخ)، وبالتالي في تجديد زخم المصادر الاجتماعية تلك.

ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافي الوطني لفترة طويلة في امتداد توطيد دولة

الاستقلال وسيادتها على رعاياها وعلى مجالها الترابي. وقد ظلت الثقافة الوطنية تلك تنهل أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسين تقليديين (أي اجتماعي ودولتي)، واستمرت الوسائط الوظيفية، التي أنجزت عملية إعادة إنتاج الثقافة الوطنية وسيادتها، هي ذاتها في سائر الظروف: التربية والتكوين، معبراً عنهما في الممارسة من خلال مؤسستين: الأسرة والمدرسة.

الأسرة هي أول وأهم المصانع الاجتماعية التي تنتج الوجدان الثقافي الوطني، بواسطة شبكة القيم التي توزعها ـ من خلال التربية ـ على سائر أفرادها، وتلقنهم إياها بوصفها الآداب العامة الواجب احترامها، والمقدسات التي يتعين التزام الإيمان بها. وكما يتلقن الطفل ـ في هذه المؤسسة التكوينية من مؤسسات الإنتاج الاجتماعي ـ لغته، ومبادىء عقيدته، والقوالب الأخلاقية العامة والعليا لسلوكه، كذلك يتلقن بعضاً من المبادىء المؤسسة للشعور بالأنا الجمعي: أي هوية الجماعة الوطنية التي ينتمي إليها. وقد تهتز في مراحل الشباب ـ أي في لحظة الانفصال عن مرجعية الأسرة ـ ثقة الفرد الاجتماعي في سلطة الأب وشرعيتها؛ أو قد يتعرض اعتقاده الديني إلى أزمة شك؛ أو قد يختلط عليه شعور الحنق على النظام السياسي والاجتماعي بالحنق على وطن مجحف (فتستبين له الهجرة إلى الخارج ـ مثلاً ـ حلاً سحرياً)...، غير أن هذه السلطة جميعها تظل تتمتع بالاستقرار والرسوخ في وجدانه ووعيه طيلة فترات التربية التي يتلقاها داخل الأسرة، بل حتى حينما يجنح إلى التمرد عليها في طور الشباب، لا يقطع معها قطيعة كاملة، إذ تظل آثارها في سلوكه فاعلة على هذا النحو أو ذاك، وبهذا القدر أو ذاك.

وتمثل **المدرسة** مؤسسة الإنتاج الاجتماعي الثانية التي تستأنف عمل الأولى وتنتقل بأهدافه إلى مدى أبعد من حيث البرمجة والتوجيه. ربما كانت المدرسة أسرة ثانية للناشئة، تمارس الوظائف التربوية عينها؛ غير أن موطن القوة فيها أنها تفعل ذلك على نحو نوعي متميز. ففضلاً عن قدرتها على صقل تكوين الفرد الاجتماعي، وتنمية ملكة التحصيل والإدراك لديه بدرجة لا يستطيعها الفعل التربوي الأسروي، تتفرد بكونها تنتقل بوعيه من حدود «الجماعة الطبيعية» (أي الأسرة) إلى رحاب الجماعة الوطنية. وعند هذه العتبة بالذات تؤدي المدرسة وظيفة إنتاج ثقافة وطنية أو قُل أساسيات تلك الثقافة، إن من خلال توحيد الإدراك ومركزته على برنامج تكوين عام على صعيد الوطن برمته، أو من خلال بث وتكريس جملة من المبادىء التي تؤسس لقيام وعي بالأنا الجمعي (الوطني).

يبدو اليوم كما لو أن العياء دبَّ في أداء هاتين المؤسستين، ونال من وظائفهما التربوية والتكوينية، ومن قدرتهما على الاستمرار في ممارسة أدوارهما التقليدية الفعالة في إنتاج وإعادة إنتاج منظومات القيم الاجتماعية، ورصيد الوعي المدني، اللذين

يؤسسان البنى التحتية للثقافة الوطنية وللسيادة الثقافية! وفي زعمنا أن هذا الخلل - الطارىء على العمل الوظيفي «الطبيعي» للأسرة وللمدرسة الوطنية - إنما كان ثمرة مرة لحقيقتين تقوم على وجودهما ورسوخهما أوفر الدلائل، هما: **إخفاق النظام التعليمي، وتفكك بنية الأسرة** في امتداد الانهيار الكامل - والشامل - لنظام القيم.

مؤشران اثنان يرمزان إلى ذلك الإخفاق التعليمي: مؤشر كمي وآخر نوعي. يتصل المؤشر الكمي بالعجز عن تحويل التعليم في المجتمعات العربية المعاصرة إلى حق عام، وقصوره عن شمول كافة الفئات الاجتماعية الشابة والناشئة، وانحصاره في مجال اجتماعي محدود (مديني بالأساس). لا يكفي هنا أن نسوق معدلات التمدرس - التي قد تفوق أحياناً ثلاثة أرباع الساكنة - بل ينبغي أن نأخذ في الاعتبار نسبة المستفيدين من هذا التمدرس في مراحل ما بعد التعليم الأساسي، وهي نسبة هزيلة حتى لا نقول مخجلة! والناجم عنها - في النهاية - حرمان جيش اجتماعي هائل من حق التحصيل والتكوين، إما بسبب شحة الإمكانيات اللوجستية وضعف الموارد والبنى الأساسية للتعليم، والتي لا تستوعب الطلب السكاني المتزايد، أو بسبب الطبيعة التصفوية للنظام المدرسي التي ينتج منها لفظ فئات واسعة من المدرسين وقذفهم إلى «العطالة الثقافية» والتكديح العقلي! أما المؤشر النوعي، فيتعلق بفقر محتوى برنامج التكوين التعليمي وقصوره عن الإجابة عن الحاجات المعرفية والعلمية. والناجم عن ذلك، تخريج أفواج ودفعات متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لا تستفيد من طاقاتهم المتواضعة مؤسسات الإنتاج المادي والرمزي.

وفي كل الأحوال، يُعبّر المشهد التعليمي العربي المعاصر، على نحو ما تنطق به نتائجه المادية اليومية، عن درجة رهيبة من **الإخفاق الذريع** الذي مني به **مشروع «المدرسة الوطنية»** الذي كان حلماً نهضوياً متقدماً منذ قرنين.

أما تفكك بنية الأسرة، فقد جرى في امتداد تحولات اجتماعية وثقافية عميقة وعاصفة - شهدتها المجتمعات العربية - هي في جانب عظيم منها ثمرة لدخولها حداثة مرتبكة كان سبيلها نفقاً أكثر مما كان طريقاً سالكاً أمام التقدم. المظهر المثير لهذا التفكك هو فقدان الأسرة المتزايد لقدرتها على الاستمرار مرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة، بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها، وفي مقدمها الإعلام المرئي. ومع أنه من الواجب التنبيه إلى أهمية الاضمحلال التدريجي للسلطة البطريركية (أي الأبوية) في الأسرة، وإلى النتائج التي يمكن أن تنجم عن ذلك على صعيد حريات الأفراد وانطلاق طاقاتهم، وعلى صعيد شعورهم بحقوقهم، إلا أن ذلك الاضمحلال لم يترافق - بالأسف - مع صعود نظام القيم الاجتماعي، بل مع انهياره، الأمر الذي عوّض السلطة الأبوية المتقهقرة، والثقافة التقليدية السائدة في امتدادها، بحالة من الاستباحة والتسيّب القيمي تجعل الفرد أعزل من أية دفاعات، بل مصاباً بمرض فقدان المناعة القيمية المكتسبة.

نتأدى من السياق السابق إلى التشديد على خلاصة مركزية هي انهيار السيادة الثقافية في امتداد تعرض النسيج الثقافي الوطني لتمزيق تضافرت على صنعه الضغوط الثقافية والقيمية الكثيفة من الخارج، والإخفاقات الذاتية المتعاقبة التي منيت بها من الداخل مؤسسات إنتاج الرموز والقيم، بسبب تكلّس بناها، وعجزها عن التكيف الإيجابي مع التحولات الثقافية الكونية. وبكلمة، لقد انهار النظام الثقافي الوطني التقليدي دون أن يكون في وسع المجتمع العربي أن ينتج بديلاً منه من داخل البنى الذاتية القائمة. والأنكى من ذلك كله أن هذا الانهيار الذي أصاب الثقافة الوطنية: سلطة، ومرجعية، وسيادة، يؤسس لتآكل شروط المقاومة لمفاعيل عولمة ثقافية زاحفة، تنمو ـ موضوعياً ـ نحو تحطيم الحدود وتوحيد العالم على مقتضى نظام قيم واحدي! وهكذا، وبعيداً عن التفكير في أية أسبقية أنطولوجية، يتلازم تمدد العولمة الثقافية مع انحسار السيادة الثقافية وتراجعها في مجتمعات الجنوب بعامة، وفي المجتمعات العربية بخاصة.

ما العولمة الثقافية إذاً، أو ما الثقافة التي تتسلطن في عصر العولمة، وما أدواتها الوظيفية التي تتوسل بها؟

ثانياً: ثقافة العولمة وأدواتها

في وسعنا تعريف ثقافة العولمة سلباً بالقول إنها ليست الثقافة المكتوبة، أو قل إن الكتابة ليست من أدواتها الوظيفية ووسائط انتشارها. فالثابت ـ بالرصد والمعاينة ـ أن العولمة الثقافية تجري، وتتوسع في مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول. لا ينتمي هذا التجافي إلى المصادفة التاريخية، بل هو يعبر عن طبيعة العولمة الثقافية ومنطق اشتغالها: ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، الثقافة التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة. وليست ثقافة ما بعد المكتوب تلك سوى ثقافة الصورة.

١ ـ النظام الثقافي الجديد: تقنيات الإنتاج والتوزيع

الصورة هي، اليوم، المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد: نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم. إنها المادة الثقافية الأساس التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري؛ وهي تلعب ـ في إطار العولمة الثقافية ـ الدور نفسه الذي لعبته الكلمة في سائر التواريخ الثقافية التي سلفت. لا تحتاج الصورة ـ دائماً ـ إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي، فهي ـ بحد ذاتها ـ خطاب ناجز مكتمل، يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال في مستقبله، أو قُل هي ـ نفسها ـ لغة تستكفي بذاتها، فتستغني عن الحاجة إلى غيرها. وهذا في أساس شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع، بل هذا

في أساس خطورتها في الوقت نفسه: كانت فاعلية الكلمة وقفاً على سعة الاطلاع اللغوي للمتلقي (وفي هذا سبب نخبويتها ومحدوديتها)؛ أما الصورة، فقد باتت قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي، تماماً كما تستطيع العولمة الاقتصادية ـ اليوم ـ تحطيم الحاجز الوطني والجمركي، لكي تصل إلى أي إنسان في عقر داره.

قبل سنوات، كان توزيع هذه المادة الثقافية الجديدة (أي الصورة) مقصوراً على المجال الوطني لبلد الإصدار؛ وكان توسع مجال التوزيع وقفاً على إبرام عقود، وشراء منتجات إعلامية، في سوق المنتوجات السمعية ـ البصرية؛ أما اليوم، فقد بات في الإمكان أن يصل بث الصورة إلى مجال جغرافي أبعد يقع خارج حدود بلد الإصدار؛ أي أنه صار في وسع جغرافية التوزيع (أي البث) أن تفيض عن حدود جغرافية الإصدار أو الإنتاج. ولم يكن ذلك ممكناً إلا بسبب ما جرى إحرازه من نجاحات هائلة على صعيد **التوظيف التقاني في مجال الإعلام السمعي ـ البصري**، حيث صار في وسع البث عبر الأقمار الصناعية أن ينقل المادة الثقافية الجديدة (أي الصورة) إلى كل الأصقاع بيسر بالغ، وأن ينتقل بالوطني والقومي إلى حال من «العالمية» تضيع فيها الحدود بين جغرافية ثقافة وأمة ما والجغرافية الكونية.

في أي حال، أصبح **النظام الثقافي المسيطر** ـ في حقبة العولمة الثقافية ـ هو النظام السمعي البصري؛ وهو النظام المتمثل ـ اليوم ـ في عشرات الإمبراطوريات الإعلامية الضاربة، التي تزخّ زخّاً ملايين الصور يومياً، فيستقبلها مئات الملايين من المتلقين في سائر أنحاء المعمور، ويستهلكونها بوصفها مادة استعمالية ذات عائدات تكوينية أو جمالية... إلخ. على أنه إذا كان ممكناً أن نقرأ في لوحة هذا النظام الثقافي الجديد (أي السمعي ـ البصري) ما يفيد أنه نظام توزيع الصورة ـ بوصفها المادة الثقافية المعاصرة ـ على أوسع نطاق عالمي، فمن الممكن أن نقرأ فيه ما يفيد أنه ليس مجرد تقنية للتلقين فحسب، بل هو كيفية جديدة لوعي العالم والتعبير عنه. وللدقة نقول إن هذا النظام الثقافي الجديد ليس مجرد وسيلة، بل هو ـ أكثر من ذلك ـ طريقة معينة لإدراك العالم والتعبير عنه.

٢ ـ في مضمون النظام الثقافي للعولمة

إن صيرورة الصورة سلطة رمزية، على صعيد الإدراك الثقافي العام، لا يعني إلا أن النظام السمعي ـ البصري (نظام ثقافة العولمة) أصبح المصدر الجديد الأقوى لإنتاج القيم والرموز وصناعتها، وتشكيل الوعي والوجدان والذوق. ولذلك آثاره الخطيرة على صعيدين: على صعيد مستوى التنمية الثقافية والقيمية التي تقترحها العولمة على البشرية اليوم، وعلى صعيد درجة التناسب الطبيعي بين الثقافي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية.

تبدو الثقافة ـ على الصعيد الأول ـ على مستوى من الهزال والفقر والسطحية يثور معه التساؤل المشروع عن مستقبلها الإنساني. تشبه ثقافة هذا «النظام الثقافي» سائر مواد الاستهلاك: معلبات «ثقافية» تتضمن مواد مسلوقة جاهزة للاستهلاك، وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها إلى المستهلك في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لا يقاوم. لا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع. تنهار ملكة التحوط ويتحول الوعي إلى مجال مستباح لكل أنواع الاختراق؛ ثم تتكفل التقانة بهندسة ذلك الإغراء وصناعة أسباب الجاذبية له. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن هجوم ثقافة الصورة على الوعي يجري في امتداد التراجع المروّع لمعدلات القراءة في العالم، تبينت لنا معالم النفق المظلم الذي تدخل إليه الثقافة والوعي في عصر الصورة والإعلام السمعي ـ البصري: ضمور متزايد لجسم المعرفة، وضيق شديد في جغرافيا التكوين بما رحبت من معلومات. دعك من التفتت الذي سيصيب نظام القيم، فيكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة النفعية، والفردانية الأنانية، والمنزع المادي ـ الغرائزي المجرد من أي محتوى إنساني... إلخ. **نعم، ستغدق ثقافة العولمة على الجسد ما سيفيض عن حاجته من الإشباع، تماماً مثل جدتها العولمة الاقتصادية، غير أنها ستقتل الروح، وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس.** أليس مرعباً أن يصبح التلفزيون المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي تقوم ـ وظيفياً ـ مقام الأسرة والمدرسة؟

أما على الصعيد الثاني، فتبدو الثقافة خارج حدود تعريفها وماهيتها الطبيعيين. لن يعود في وسعنا حدها بالقول إنها تعبير عن تمثل الناس لمحيطهم، وتعبير عن نظام اجتماعهم المدني، بل سيصبح مطروحاً علينا أن نفكر في معنى أن تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه. فحين يحمل الناس ـ عبر الزخ اليومي للصور المبثوثة ـ منظومات من الأفكار والقيم لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبيعي، لا يبقى ثمة ما يدعو إلى استصغار الأمر، إذ من رحم هذا الانفكاك والتجافي بين الثقافي والاجتماعي، ستتناسل أنواع أخرى من التجافي والخلل في البنى الاجتماعية، مما سوف يعرضها إلى تشويه مضاعف يضاف إلى تشوه الخلقة الأصلي الذي نشأ عن حداثة رثة شهدتها هذه البنى دون تقديم مقدمات وتمهيد أصول.

لا تتغذى قوة الدفع التي تتمتع بها العولمة الثقافية من الزخم التقاني الكثيف الذي يشهده ميدان التواصل فحسب، بل هو يستفيد ـ أيضاً ـ من آليات العولمة الاقتصادية، ومن النتائج المثيرة التي تحققها على صعيد توحيد العالم وتحطيم الحدود وإلغاء مفاعيل السيادة.

٣ ـ العولمة الثقافية في ركاب التجارة الحرة

يقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود. هكذا بدأ أمره قبل قرون حين انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية، والاقتصاد القومي، إلى عالم «ما وراء البحار» في عملية من الزحف الاستعماري واسعة، شملت معظم مناطق جنوب الأرض، بحثاً عن المواد الخام، واليد العاملة الرخيصة، والأسواق. وهكذا تجدد قبل قرن حين خرج النظام الرأسمالي العالمي من طور «المزاحمة»، أو «المنافسة الحرة» (Capitalisme concurrenciel) إلى طور «الاحتكار» (Capitalisme monopoliste): الطور الإمبريالي. واليوم، في سياق الثورة التقانية الكبرى، يبلغ التوسع الرأسمالي ذراه، فيطيح بحدود جديدة: الحدود القومية داخل المعسكر الرأسمالي الميتروبولي نفسه، بعد أن أطاح منذ زمن بعيد بحدود المجتمعات التابعة المنتمية إلى منظومة الجنوب. إن هذا النمط الجديد من التوسع، اليوم، هو ما يطلق عليه اسم العولمة؛ وسمته الأساس هي توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل أنواع السيادة. ولقد بدأت علائم هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، قبل عقود، لتصل ـ اليوم ـ إلى نظام التجارة الحرة الذي أُقرّ دولياً، بعد مفاوضات «الغات»، ووقع التعبير عنه مؤسسياً في منظمة دولية تحمل الاسم ذاته، وفي قوانين وتدابير يلغي مفعولها مفعول القوانين المرعية في الدول الوطنية.

يهمنا ـ في المقام الأول ـ التشديد على أن الثقافة، بوصفها منتوجاً اجتماعياً، دخلت ميدان هذه العملية الاقتصادية ـ التجارية الجديدة أسوة بغيرها من المنتوجات، إذ تحررت من القيود الجمركية، وباتت قابلة للتداول على أوسع نطاق في العالم. من المهم هنا الإشارة إلى أنها أصبحت سلعة ـ مجرد سلعة ـ ينطبق عليها من الأحكام والإجراءات ما ينطبق على سواها من السلع المادية. غير أن الأهم هو الإقرار بأن مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة بات ضيقاً للغاية، ولا يتسع إلا للقوى التي تمتلك قدرة تقانية أكبر، الأمر الذي يفرض القول بأن «التبادل» الثقافي العالمي ـ الجاري في ركاب التجارة الحرة ـ تبادل غير متكافئ، ولا يعبر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تثاقف متوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات، بل يحتفظ لها بتعريف واحد: الغزو والاختراق.

هل ثمة إمكانية لمقاومة زحف هذه العولمة الثقافية؟

قد يكون الجواب «البديهي» المباشر عن السؤال هذا هو أن مثل هذه الإمكانية منعدمة اليوم. وهو ـ في الحقيقة ـ جواب يتغذى من معاينة درجة الخلل الرهيبة في توازن القوى الثقافي على الصعيد الكوني بين ثقافات تتمتع برصيد هائل من الدعم اللوجستي التقاني، وأخرى مجردة من أية حماية لقوة فوق ـ ثقافية مثل القوة التقانية. غير أن التمعن في الصورة قليلاً، يسمح بالتخفيف من حدة الحكم القاطع باستحالة الممانعة الثقافية، ويسمح برؤية ممكنات أخرى في مشهد العولمة الثقافية ونقائضها.

ثالثاً: العولمة: جدل العدوان والمقاومة الثقافيين

ليس صحيحاً أن العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة - ومن ظاهرة - الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية، على نحو ما يدعي مسوّقو فكرة العولمة الثقافية؛ بل إنها - بالتعريف - فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف - المسلح بالتقانة - فيُهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة. وإذا كان يحلو لكثيرين أن يتحذلقوا بإفراط في الرد على هذا الفهم للعولمة الثقافية، فيرجمونه بتهمة الانغلاق الثقافي أمام تيارات العصر، والدعوة إلى الانكفاء والتشرنق على الذات (والهوية، والأصالة، ومشتقاتهما...)؛ وإذا كان يحلو لهم أن يعيدوا على أسماعنا مواويل الانفتاح الثقافي غير المشروط على «الآخر» للانتهال من موارده ومكتسباته وكشوفه المعرفية... إلخ، فإنه يطيب لنا أن نلفت انتباههم إلى وجوب وعي الفارق بين التثاقف والعنف الثقافي من جانب واحد.

يعني الأول الإصغاء المتبادل من سائر الثقافات بعضها إلى بعضها الآخر؛ كما يعني الاعتراف المتبادل بينها، ومنه الاعتراف بحق الاختلاف وهو من أقدس حقوق الإنسان، فيما لا ينطوي الثاني سوى على الإنكار والإقصاء لثقافة الغير، وعلى الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته. يرادف الأول معنى الحوار والتفاهم، بينما يتلازم معنى الثاني مع الإكراه والعدوان. أما الأهم في الأمر، فهو أن التثاقف يجري بين الثقافات على قاعدة الندية، وهو ما يمتنع دون اعتبار أية ثقافة لشخصيتها وحرمتها الرمزية، فيما لا يعبّر فعل الاختراق والتجاوب معه سوى عن دونية يأباها أي انفتاح وأي حوار! هذا درس بدائي من دروس الأنثروبولوجيا الثقافية المعاصرة حري بدعاة الانفتاح أن يقرأوه قبل أن يفتتحوا طقوس التبشير.

أي اختراق ثقافي هذا الذي نعنيه، أو ماذا يمكنها أن تكون تلك العولمة الثقافية إن لم تكن صناعة لثقافة عالمية جديدة؟

ليست العولمة تلك - في مفهومنا - سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال. وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون، وحققت نجاحات كبيرة في إلحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية عديدة، وبخاصة في أفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية. ولعل هذا يؤكد ما افترضناه - في مستهل هذه الورقة - من أن العولمة لا تؤرخ لنهاية عصرالدولة القومية، بل تعلن عن ميلاد حقبة جديدة من تمددها المستمر. وليس ما يدعى بالعولمة الثقافية، اليوم، إلا مظهراً من مظاهر ذلك التمدد خارج الحدود، الذي هو آلية طبيعية في نظام اشتغال الدولة القومية الحديثة.

على أن هذه السيطرة الثقافية الغربية العامة تنطوي ـ في داخلها ـ على علاقة أخرى من السيطرة تجعل ثقافات غربية عديدة في موقع تبعي لثقافة أقوى تتمدد أحكامها على امتداد سائر العالم. أما هذه السيطرة التي نعني، فهي التي يمكننا التعبير عنها بعبارة **الأمركة** (Americanisation)، والعولمة ـ في ما نزعم ـ هي الاسم الحركي لها. ليست الأمركة أسطورة جديدة من أساطيرنا السياسية، ولا هي شماعة نعلق عليها إخفاقاتنا وعجزنا، بل هي حقيقة مادية تعيشها أوروبا نفسها، وتحتج عليها، وتنظم مقاومتها ضدها، وتعتبرها خطراً استراتيجياً يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي وهويتها الثقافية. وقد تكون مقاومة فرنسا لها ـ بمناسبة مفاوضات «الغات» ـ ودفاعها عما بات يعرف باسم الاستثناء الثقافي، أسطع دليل على وجودها وعلى مخاطرها؛ وهي ـ للتذكير ـ مقاومة حقيقية وشرسة وليست مسرحية سياسية للضحك على ذقون أهل العالم الثالث.

ما الذي في وسع مجتمعات وثقافات أخرى ـ خارج أوروبا ـ أن تفعله في مواجهة هذه العولمة/ الأمركة بإمكانياتها الشحيحة؟

ليست هناك معجزات في الأفق؛ ولكن، من المفيد القول إن فعل العدوان الثقافي ـ أي عدوان ثقافي ـ لا يحتل المشهد وحده، بل هو غالباً ما يستنهض نقيضه، بسبب ما ينطوي عليه عنفه الرمزي من استفزاز لشخصية المعتدى عليه، ومن تشبث بثقافته وهويته. ماذا يمكننا أن نسمّي ـ مثلاً ـ حالة الانكفاء الثقافي للمغلوب إلى منظوماته المرجعية التقليدية؟ إنها تراجع معرفي ما في ذلك شك؛ غير أنها ـ في منظور علم اجتماع الثقافة ـ شكل من الممانعة الثقافية ضد الاستسلام، ومحاولة للبحث عن نقطة توازن في مواجهة عصف التيار الثقافي الجارف. إنها محاولة للاحتماء من عملية اقتلاع كاسحة. وهي وإن كانت دفاعاً سلبياً عن الثقافة والأنا الجمعي، إلاّ أنها تظل ـ في النهاية ـ مظهراً من مظاهر المقاومة الثقافية المشروعة؛ وإن كان من الواجب القول إن معركتها مع العولمة خاسرة في آخر المطاف إن لم تتحول إلى مقاومة إيجابية تتسلح بالأدوات عينها التي تحققت بها الجراحة الثقافية للعولمة.

ليست من مشمولات هذه الورقة أن نتحدث في بند «ما العمل؟»؛ ومع ذلك، نهتبل الفرصة للقول إن مقاومة العولمة الثقافية ليست دعوة رجعية لقطع آصرة التفاعل الثقافي مع العالم الخارجي، بل هي طريقة للقول إن الثقافة العالمية الحقيقية هي ثقافات سائر المجتمعات من دون استثناء، فالكونية هي التميز في مجال الرموز. وكل نزعة توحيدية في هذا الباب مدماك جديد لبناء صرح التوتاليتارية.

. . . وكم يطيب لي ـ هنا ـ أن أستعير عنواناً جميلاً لأحد كتب الباحث اللبناني سهيل القش، مختتماً به الورقة، مجيباً به عن «ما العمل؟»؛ إنه «في البدء كانت الممانعة».

تعقيب (١)

فهمية شرف الدين (*)

لا شك في أن الثقافة بما هي مجموعة التصورات والقيم والسلوكيات الإنسانية هي القضية الأكثر التصاقاً بالخاص الحميم للأفراد والجماعات التي تدفعهم للصراع من أجل الاحتفاظ بها، ونستطيع أن نعمم ذلك مع د. محمد عابد الجابري بأن الثقافات تسعى بصورة عفوية أو بتدخل إرادي من أهلها للحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة. لكن ذلك، في رأيي، لا يبرر التركيز الشديد على الثقافة، وتقديمها وكأنها الرأسمال الأخير، أو السلاح الأخير، لمواجهة العولمة التي تختصر في داخلها «الآخر» المتنوع والمتعدد الذي نخاف منه ونتوجس. والحديث عن الثقافات المتعددة يبقى أسير التوجس إذا لم يرتبط بالعناصر الموضوعية التي تؤسس لمكانة ثقافة ما على مسرح الثقافات ومعها. ومع ذلك، فإننا جميعاً متفقون على أهمية بناء عالم متعدد الثقافات تماماً كحرصنا على عالم متعدد الأقطاب في السياسة والاقتصاد والعلوم. ولا أعتقد أنني اختلف مع د. الجابري في اعتباره الثقافة كائناً ينمو ويتطور، ولكنني سأخالفه الرأي في الدمج بين الهوية الثقافية والهوية السياسية، لأنني أعتقد أن هذا الربط بينهما يحيل الثقافة كتابع للسياسة وأداة صالحة للاستخدام السياسي كلما بدا ذلك ضرورياً، ولعلنا نتذكر ما حصل لهذه الفكرة من استخدام في الفكر القومي وما يحصل الآن من استخدام لها في الحركات الأصولية.

لست هنا في معرض الرفض أو القبول، ولكن في مجال التحليل لا بد من الإشارة إلى أن هذا الإدماج القسري للثقافات في ثقافة وطنية أو قومية واحدة، لم يكن ممكناً إلا في شروط اقتصادية وسياسية معينة، أي في شروط الغرب الرأسمالي الذي استطاع تضمين فكرة الدولة الوطنية، العناصر الضرورية لجعل الانتماء السياسي هو الانتماء الأول، والعناصر الضرورية هذه، هي الثلاثية التي كانت مقياساً للتقدم

(*) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

ولا تزال، وهي الحرية والمساواة أمام القانون والعدالة الاجتماعية. ولعل إشارة د. الجابري إلى النموذج الأوروبي وقدرته على مواجهة العولمة تلحظ ذلك الشرط الضروري للاندماج الاجتماعي الذي استطاع تطوير الهويات الجمعوية، كما يقول د. الجابري، إلى هويات وطنية وجعل امكانات الاتصال بين مستويات الهوية الثقافية، الفردية والجمعوية والوطنية ممكناً وضرورياً، وربما نستطيع القول جعل امكانات خلق هوية ثقافية واحدة أمراً ممكناً.

وهنا، لا أريد أن أسترسل في وصف ما تم في وطننا العربي أو في البلدان الأخرى التي أقامت دولتها الوطنية على أنقاض الاستعمار، ولن أتحدث عن الدمج القسري للهويات الجمعوية في إطار النظم القومية. ما أجده مهماً هنا هو الإشارة إلى أن الهوية الثقافية لا يمكن أن تتطور باتجاه الهوية السياسية إلا في ظل معطيات سياسية واقتصادية محددة تسمح بالدمج أو الاندماج، وهذا لا يعني أن الثقافة ليست عنصراً أساسياً في كل هوية مهما صغر أو علا شأنها أو مهما كانت متماسكة أو مشتتة، لكن الشرط الضروري لاشتغالها لا يكمن في العناصر الذاتية المكونة لها، بل في جملة الشروط الموضوعية المكونة للكيان السياسي.

ربما هذا يفسر عدم امكانية الهوية الثقافية العربية «الموحدة»، بكسر الحاء، لأن تلعب دورها في خلق كيان موحد، لأن الثقافة ليست هي العنصر الأهم في رأيي، بل هي إحدى العناصر فقط. وأنا أرى أن إعطاء الثقافة هذا الدور وهذه الأهمية ليس سوى هروب من المواجهة في المجالات الفعلية، أي الاقتصاد والسياسة والعلم، وعندما نستنهض الثقافي فقط لمواجهة العولمة، فإننا بذلك نتهرب من الشروط الضرورية الأخرى للمواجهة، فالعولمة ليست إرادة لاستتباع الثقافي فقط، بل هي فعل اقتصادي/ سياسي، وليس الاستتباع الثقافي سوى النقطة النهائية على السطر لاكتمال الهيمنة والسيطرة الكلية.

لا أحاول هنا التقليل من أهمية الحديث عن المواجهة الثقافية، ولكن أود بالفعل أن نناقش الأفكار السائدة حول هذا الموضوع والتي تستهل الحديث في الثقافة وعنها، مغيبة تماماً التحولات الكيفية التي تجعل من قضية الفصل بين المستويات أمراً في غاية الصعوبة، وإذا شئنا أن نتوسع في الموضوع، فلن نتوقف عند انتقال الهيمنة من قطب إلى آخر أو إلى أقطاب متعددة، بل سنتوقف عند التغير الكيفي الذي حدث في عناصر الرؤى السياسية/ الاقتصادية والاجتماعية/ الثقافية للعولمة.

ولعلنا نتفق هنا على تشخيص ما حصل، فالعولمة هي غير العالمية كما يقول لنا د. الجابري، ولكن ليس على قاعدة نفي الآخر وإحلال الاختراق مكان الصراع، بل على قاعدة التغير الكيفي الذي نوجزه بما يلي: العالمية هي عصر المطلقات، المطلق العلمي أسس لصياغة المطلقات الاجتماعية، والحتميات العلمية هي التي أسست

لحتميات التغير الاجتماعي بواسطة الصراع أو الثورة: وكانت اللاحقة «isme» هي التعبير عن هذه المطلقات (Libéralisme) ـ ليبرالية، ماركسية (Marxisme)، إنسانية (Humanisme)... وكانت الدينامية الذاتية هي الفكرة الأساسية للتغير معتمدة جدلية السيد والعبد كآلية أساسية في ديالكتيك التحول.

ما تغير في العولمة هو هذه اللاحقة من «isme» إلى «isation»، وهذا ليس شكلياً في رأينا، لأن اللاحقة «isation» ولا أستطيع ترجمتها، تعتمد التحويل من خارج، بينما الأولى تعتمد التغيير من الداخل اعتماداً على الدينامية الذاتية. مع العولمة، أصبحت الرؤية كالتالي: لن تتغير الاقتصادات من داخلها، لذلك لا بد من نصائح وترسمية المؤسسات الدولية من أجل تحويل هذه الاقتصادات وإدماجها في النظام العالمي. لن تتغير الأنظمة السياسية من داخلها، ولن تصبح ديمقراطية بواسطة ديناميتها الذاتية، لذلك لا بد من ترسمية النظمة الفكرية: حقوق الإنسان/ الديمقراطية، تعدد الأحزاب، من خارج.. وحتى بالقوة.

هذا هو جوهر التغير الذي حصل من العالمية إلى العولمة، من المطلقات إلى الممكنات أو الاحتمالات المفتوحة، ليس من حتميات للانتقال والتغيير الاجتماعي، بل هناك احتمالات، ولا بد من العمل عليها من خارج. إنه فعل خارجي (Democratisation-Globalisation).

أستعين هنا بالعلم مرة أخرى للتعبير عن هذا التغير الحاصل، فالانتقال من نيوتن إلى أينشتاين، ومن الحتمية إلى النسبية، الانتقال من الإقليدية إلى اللاإقليدية والكوانتية، لا بد من أن تواكبه نظرات أخرى للحياة ورؤى للعالم مختلفة، ففي عالم يحمل امكانات كثيرة، لا وجود لصراع ذي شكل واحد أو اتجاه واحد أو هدف واحد. وهذا يحيل المجتمع إلى أفراد متنافسين، مختلفين، ومتفقين، فتنتفي قدرة الأفكار على التأثير، وقدرة النظريات الكلية على تقديم البدائل. أليس هذا هو اتجاه الفلسفة التي تسمى اليوم ما بعد الحداثة؟

العولمة بهذا المعنى هي التعبير عن كل ذلك، هي التعبير عن سقوط المطلقات التي أسست للعالمية، ربما لتركيب مطلق آخر، هو قدرة الفرد ومميزاته الشخصية أو ما سماه د. الجابري تركيب الأوهام عن قدرة الفرد ومميزاته.

لكن النقاش في العولمة، لا بد من أن يتجاوز في رأيي مسألة توصيف العولمة أو الموقف منها، لأن ما يحدث ليس عدواناً صرفاً علينا، كما كان فعل الحداثة، بل هو تطور موضوعي في قلب الحداثة وما بعدها، حدث في العلم أولا ثم في الفلسفة والاجتماع.

فكرة الاختراق التي يقدمها د. الجابري هي فكرة أساسية للحديث عن العولمة.

وهي تعتمد على تصور للثقافة باعتبارها الناظم الأساسي للانتماء الجمعوي أو الوطني، لكن أليس ذلك مبالغ فيه عندما نتحدث عن مستويات الوطني في بلداننا العربية. انني أرى فكرة الاختراق منسجمة مع فكرة السيطرة العالمية الحالية المختلفة نوعياً عن السيطرة العالمية السابقة، فهي سيطرة بالتحكم عن بعد تسود عصر ما بعد الاستعمار (Post-Colonialism) الذي يتحدث عنه د. الجابري في أماكن أخرى. وهذه السيطرة عن بعد هي تطبيق نظري مرتبط بالتطور الموضوعي للثورة التقانية، وخصوصاً تطور وسائل الإعلام والمعلومات، وهي التي تسمح للتحويل من خارج، أي للاحقة «isation»، بالعمل من دون عناء كبير. فالعولمة تطور كيفي في تاريخ النظم السياسية/ الاقتصادية والاجتماعية/ الثقافية، وتستخدم وسائل جديدة للسيطرة تشبهها ومن جنسها: ليس أقلها الشركات المتعدية للقارات، وهي شكلت الاختراق الأول للحدود الاقتصادية/السياسية، أي لحدود الدولة القومية المرتبطة بالعالمية، ووسائل الاعلام والمعلومات هي الاختراق الثاني، وهي هذه المرة للحدود الاجتماعية/ الثقافية.

أعتقد أننا متفقون على التشخيص وعلى إرادة الممانعة، لكن كيف؟

لن يكون بالإمكان حماية الثقافي ألا بفصله عن السياسي. الثقافة ليست وحدة الجماعة السياسية، بل هي وحدة الجماعة الاجتماعية والتي تطمح لأن تتحول إلى وحدة الجماعة السياسية عندما تسمح الممارسات السياسية بذلك. فالانتماء السياسي فعل إرادة، مبني على الأخذ والعطاء، أما الانتماء الثقافي فهو أكثر التصاقاً بالأفراد والجماعات. أتفق مع د. الجابري في هذه النقاط، ولكن كيف نعبر إلى ثقافة للوطن، وأية ثقافة ولأي وطن؟ لا يمكن أن نكون مع ثقافة الوطن القائمة على الاستبداد؛ لا يمكن أن تقبل الجماعات المختلفة ثقافة أوطان تهمش جماعات لصالح أخرى، تستبعد جماعات عن المشاركة السياسية، تنفي أو تقتل أو تسجن باسم الثقافة الواحدة أو توحيد الثقافة.

ثقافة الأوطان ترتقي لأن تصبح هويات ثقافية للجميع عندما تصبح ثقافة الجميع عناصر لثقافة الأوطان. لم يكن ذلك ممكناً في الماضي عندنا، في وقت كان ممكناً لغيرنا.. فهل يكون ممكناً لنا اليوم في وقت أصبح صعباً حتى لغيرنا؟

العولمة، كما أرى ليست للرفض أو القبول، إنها نظام فكري واقتصادي وسياسي، لا بد من فهمه وتفكيكه، والتعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة. إنها نظام العصر الآتي ولكن القبول الكلي الذي تمارسه الأنظمة في المستوى الاقتصادي والقبول الحذر الذي تمارسه في المستوى السياسي لا بد من أن يستتبع قبول الثقافي، لأن النظمة العامة أو «السيستام» الذي تقوم عليه العولمة، غير قابل للانفصام.

لعلنا نحتاج اليوم إلى مناقشة هادئة للكيفيات التي تبنى بها علاقتنا بالعولمة، أي بالعصر، من المواقع الأكثر موضوعية، من الاقتصاد والسياسة. فإذا كنا نريد حماية الثقافة، فأولى بنا أن نتحصن في امكانيات اقتصادية موجودة لدينا، أو مواقف سياسية ضرورية لنا، تسمح بتجذير هوية ثقافية معبرة عن طموحاتنا وأحلامنا.

الثقافة تصبح أداة صالحة للممانعة عندما تكون مبنية على نجاحات في ميادين الاقتصاد والسياسة، ذلك هو المثال الأوروبي الذي يقدمه لنا د. الجابري. الهوية الثقافية لا ترتبط بالهوية السياسية إلا عندما تصبح الأخيرة معبرة عنها، وهذا الربط الضروري الذي أسسته الحداثة هو المسؤول عن تفتت مجتمعاتنا. الهوية السياسية فعل إرادة وهي قائمة دائماً في الحاضر. الهوية الثقافية فعل ممتد الأبعاد في الماضي وفي المستقبل؛ لها أن تكون عنصراً أساسياً في الفعل السياسي، لكنها تبقى منفصلة ما دام السياسي لا يعبر عن تطلعاتها وتصوراتها، وعند ذلك تنصب المقاومة على الأخطار القريبة، وتنتفي المواجهة التي نأمل بين العوالم لتصبح من جديد داخل الحدود القريبة وربما في دائرة أضيق في الحي أو في التاريخ، وهو جوهر التفتيت الذي يحصل اليوم في وطننا العربي.

ولكن الحاجة إلى تجديد الثقافة العربية هي حاجة حقيقية ولن تتجدد الثقافة إلا بتجدد قضاياها، وهذه القضايا لا تقع في التاريخ والجغرافيا فقط بل في قلب الاجتماعي حيث قضايا الحرية وحقوق الإنسان والعدالة والحق بالمشاركة هي جوهر التجديد ومضمونه. إنها دعوة حقيقية للابتعاد عن السجال السياسي في موضوع الهوية وتحويله إلى سجال اجتماعي بين المجموعات البشرية يستفيد من التراكم المعرفي والخبرات السياسية التي أنجزها الوطن العربي منذ فجر النهضة، وتتعامل مع المتغيرات الحالية باعتبارها «جديداً معرفياً» وليست مناخاً سياسياً قابلاً للتغيير والتبديل فحسب. وإذا كانت الظرفية السياسية الحالية، أي الظرفية التي سادت ما بعد الحرب الباردة، وتحول العالم إلى عالم أحادي القطب هي مرحلة عابرة، كما نعتقد، في التاريخ السياسي، إلا أن الاتجاهات الفكرية التي أرستها هذه التغيرات ليست عابرة وستترك بصماتها على كل تحليل أو تأويل سياسي، ومهما كانت التقديرات التي يطلقها «المكافحون الجدد» حول القدرة على المواجهة، فإن هذه القدرة تضعف تباعاً إذا لم ترفدها اجتهادات فكرية مبنية على قراءة جديدة لتطورات العصر. فالحاجة ملحة لتعديل جذري في عناصر المواجهة وأسلوبها، لأن الاستقواء خلف جدار الدفاع عن التراث لتجنيب إعادة النظر المطلوبة في مجمل الأداء الاقتصادي والسياسي والمعرفي العربي، وبخاصة في مجمل الرؤى السياسية للتيارات الإسلامية منها على وجه الخصوص، والقومية والماركسية والليبرالية أيضاً، سيؤدي إلى تشديد الممانعة ضد «الجديد المعرفي» فقط، فيما يساهم التجمد والانغلاق الثقافي في إتاحة الفرصة للقبول بـ «التجديد» السياسي والاقتصادي: تعدد الأحزاب، آليات السوق. . . وعلى

هذه الصورة تنبني كما نرى لغة «التدويل» السياسي التي تدعمها الانكسارات المتتالية فيما يتم الرفض ضد المستويات المعرفية الجديدة.

مرة أخرى نعود إلى العولمة، كفضاء جديد يحمل عناصر متناقضة؛ لا يهم أكانت العولمة تتمة لمراحل الرأسمالية أم هي تغير كيفي في داخلها، ما يهمنا هو التأكيد على أنها الحالة الجديدة التي علينا التعامل معها وصياغة مواقف جديدة منها وبها؛ مواقف لا تكتفي بالرفض أو القبول، بل تحاول وعي المأزق الذي نعيشه ونعمل على تجاوزه من طريق تجاوز ثقافتنا العربية الراهنة القائمة على النفي والاستبداد نحو ثقافة عربية ديمقراطية، تأخذ مكانها في ثقافة العصر وإعلامه.

تعقيب (٢)

محمود عوض(*)

قبل سنوات قليلة جرت في مصر موقعة كبرى. موقعة هي في رأيي في صلب مناقشة اليوم عن الثقافة والعولمة وتحرير التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات... الخ.

هناك حلقات تلفزيونية مسلسلة، من إنتاج أمريكي، بدأ عرضها يومياً في القناة الرئيسية للتلفزيون المصري، وفي وقت الذروة من حيث الإقبال الجماهيري، حلقات بعنوان «الجريء والجميلات». فأما «الجريء» فاسمه «ريدج» ومعه عائلته التي تعمل في تصميم الأزياء وإنتاجها. في هذا السياق طبعاً هناك الكثيرات من الحسان الجميلات، بل ربما المبهرات في الأناقة والجمال من وجهة نظر الجمهور الطبيعي الموجهة إليه الحلقات، جمهور من المراهقين والمراهقات. وهو بالفعل أكثر شرائح الجمهور الذي حقق شعبية سريعة وكاسحة لتلك الحلقات اليومية.

في الحلقات أيضاً كل المبهرات المعتادة هنا من «مصنع الأحلام» المصورة ـ سينما وتلفزيون ـ في هوليوود. هناك جمال وأناقة وعطور تكاد تخرج من الشاشة لتخدر المتفرجين. وهناك أيضاً جنس وعنف وجريمة وثراء سريع وأموال سهلة مصدرها صناعة الأزياء. ومن خلال سيناريو محبوك وحوار سريع الإيقاع يجد المتفرج أمامه أنماطاً سلوكية جذابة ومغرية. فالمرأة العصرية مثلاً يعتمد جزء أساسي من عصريتها على أن تلاحق الموضة المتجددة في الأزياء سنة بعد سنة، بل موسماً بعد موسم. وخبراء الأزياء يَبْدون بأهمية علماء الطاقة النووية.. وربما أكثر. فالأزياء لها أسرار كبرى تستحق التجسس وأجهزة الأمن وجمع المعلومات ومطاردات المنافسين ورحلات بطائرات خاصة ويخوت وسهرات ومؤتمرات صحفية و.. في لمح البصر تتدفق الثروة بملايين الدولارات.

(*) نائب رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم ـ مصر.

هناك الجنس أيضاً. لكن أي نوع من الجنس وفي أي إطار؟ الولد يشتهي زوجة أخيه، والأب يرافق زوجة ابنه، والدخلاء الجدد من أصحاب بيوت الأزياء ـ الدخلاء الفقراء ـ كل طموحهم هو أن يصبحوا أعضاء جدداً في نادي الأغنياء. لكن الباب الوحيد الممكن أمامهم هو أن يتصرفوا كتابعين أو لصوص. أما إذا أرادوا السرعة فطريقها هو العلاقات الجنسية.. مشروعة إذا أمكن، وغير مشروعة إذا لزم.

هناك طموح ونجاح. لكن الطموح محوره المال، والنجاح قيمة مستقلة بذاتها بصرف النظر عن المشروعية والارتباط بمجتمع. نجاح له طريق غير مضمون هو العمل المنتج. وطريق أسهل هو الانفصال عن القيم واختصار الطريق من خلال الجريمة أو الخيانة الزوجية أو التجسس داخل الأسرة الواحدة أو الحمل غير المرتبط بزواج.. الخ.

هناك صحافة أيضاً تخاطب قراء. لكن الصحافة الناجحة هي التي تصبح جزءاً عضوياً من تلك الماكينة الكبرى الواصلة حتماً إلى كل بيت والقادرة على ممارسة كل نفوذ.. الخ.

هذه الحلقات ـ «الجريء والجميلات» ـ جرى عرضها إذن في التلفزيون المصري يوماً بعد يوم، وأسبوعاً بعد أسبوع، وشهراً بعد شهر، إلى درجة أن كثيرات من الأمهات اكتشفن فجأة أن بناتهن منبهرات بما يجري في كل حلقة. وحينما يفور دم الأم من بعض ما تراه وتغلق التلفزيون تكتشف في اليوم التالي أن البنات في المدرسة أو عبر التليفونات يستكملن ما قد يكون قد فات بعضهن.

حدث أيضاً ـ وبالصدفة البحتة ـ أن عرضت القناة الثانية في التلفزيون المصري حلقات أخرى بعنوان «أوشين»، حلقات يابانية كان قد سبق عرضها في وقت «ميت» من حيث الإقبال والمشاهدة.. فلم تلفت نظر كثيرين. لكن أمام خلل مفاجىء في خريطة البرامج رؤي إعادة عرض حلقات «أوشين» في وقت الذروة.. فقط لمجرد أن البديل المقرر لم يكن جاهزاً ـ بعد ـ لدى التلفزيون.

يوم واثنين. أسبوع وأسبوعين.. وإذا بحلقات «أوشين» هذه تكتسب شعبية متزايدة بشكل متضخم جعلها تصبح موضوع مقارنة داخل البيوت وعلى صفحات الصحف. الحلقات مستوفية لكل الشروط الفنية اللازمة لمسلسل تلفزيوني يعرض على ملايين الناس في البيوت.. من حيث التصوير والإيقاع والسيناريو والحوار.. الخ.

لكن.. من تكون «أُوشين»؟ إنها بطلة الحلقات والتي هي جدة أذهلها أن أحفادها بدأوا يتقاتلون على الثروة من حيث هي. ومن ثم، فقد بدأوا يتصرفون كرجال أعمال متوحشين بصرف النظر عن علاقاتهم بعضهم ببعض أو بعائلاتهم أو بالمجتمع.

اختفت السيدة «أوشين» مع أحد أحفادها. ومن خلال رحلتها نبدأ في متابعة بدايتها كطفلة لدى أسرة شديدة الفقر كثيرة العيال تعمل بعيالها أجراء في زراعة الأرز. لنتذكر هنا بين قوسين أن الأرز في الثقافة اليابانية له دور محوري تماماً من حيث تعبيره عن قدرة اليابان في الاعتماد على نفسها، ولو بسلعة زراعية أقل جودة من أي نظير مستورد.

فجأة بدأ الجدل علناً على صفحات الصحف المصرية: هل ينقصنا هذا الحديث عن الفقر والفقراء؟ أي أرز.. وأي أوشين؟ أليس «ريدج» وجميلاته أفضل وأمتع؟ وإذا كان رجال التلفزيون المصري معجبين إلى هذا الحد بأوشين وأرزها، فلماذا لا نعطيهم إجازة مفتوحة ليهاجروا إلى اليابان؟

لم يكن رجال التلفزيون هم المعجبين بحلقات «أوشين» لكنهم الناس. الناس أنفسهم الذين يستمدون متعتهم وثقافتهم الشعبية من التلفزيون. والحلقات شقت طريقها إلى قلوبهم بغير عنف ولا جريمة ولا جنس صارخ ولا خيانات زوجية أو ثراء سريع يهبط من السماء بلا مجهود.

تلك كانت هي المشكلة الحقيقية في الواقع. مشكلة أن كلا المسلسلين يعرض منظومة مختلفة تماماً من القيم. في «الجريء والجميلات» هناك الفردية الشديدة والنجاح على جثث الآخرين والمال من أسهل طريق وتعظيم الاستهلاك في حد ذاته كجزء من العصرية. أما في «أوشين»، فهناك أيضاً حلم الخروج من الفقر المدقع إلى الثراء الواسع، وقد تحقق هذا في نهاية المطاف. لكنه تحقق من خلال العمل الشاق والاعتماد على الذات والارتباط بمجتمع والتضحية في سبيل الأسرة أو الجماعة والولاء للقيم العائلية والإيمان بأن الهزيمة واردة، لكن الأهم هو تحدي الهزيمة وتحويلها إلى انتصار من خلال العمل والابتكار والتكاتف مع الآخرين. كل هذا مع التزام كامل بمقتضيات الإنتاج الدرامي التلفزيوني الناجح، وليس مطلقاً بشكل مباشر، أو قريب من المباشر.

المهم هنا شيء أساسي، وهو أن معظم الذين روجوا لحلقات «الجريء والجميلات» وهاجموا حلقات «أوشين» هم في اليوم السابق واليوم التالي الأشخاص والأقلام نفسها التي تروج لفكرة العصرية وضرورة الانفتاح على الآخرين و.. كفانا تخلفاً وانغلاقاً وجموداً وانعزالاً وتمسكاً بقضايا عفا عليها الزمن. لكن في التطبيق تبين أن المقصود ليس انفتاحاً على الآخرين، ولكن على نمط محدد من الآخرين. إذن: يعيش النموذج الأمريكي في الحياة ويسقط النموذج الياباني.

هذه هي المشكلة الأولى المثارة الآن بشأن العولمة والهوية الثقافية. فالشركات العابرة القارات المتعددة الجنسيات تروج حول العالم لنموذج واحد دون غيره من خلال وسائل الإعلام والثقافة الشعبية.

ليس الموضوع، يسار في مواجهة يمين، أو اشتراكية في مواجهة رأسمالية. لكن الموضوع يتعلق بنموذج محدد من الرأسمالية، هو تلك الرأسمالية المتوحشة التي تضع الفرد قبل المجتمع، والاستهلاك قبل الإنتاج، والمال قبل القيم. ولو كانت حلقات «أوشين» تلك فرنسية أو ألمانية الإنتاج مثلاً، فإنها كانت ستواجه أيضاً الهجوم نفسه ومن الأشخاص والأقلام أصحاب التوجه نفسه.

وبلادنا لم تكن في أي وقت منعزلة عن الآخرين ثقافياً. لكن المشكلة ظلت هي الإلحاح عليها باستمرار للارتباط بالنموذج الغربي أولاً، ثم تحديداً بالنموذج الأمريكي مؤخراً، دون باقي النماذج الغربية. والنموذج الأمريكي قد يصلح لأهله، لكنه ارتبط بظروف محددة وسياق تاريخي محدد وإطار قيمي محدد. الآن يريد هذا النموذج أن يفرض سطوته وهيمنته على مستوى العالم كله، بما في ذلك النماذج الغربية الأخرى في أوروبا. وهذا هو التحدي الكبير، ليس بالنسبة لنا فقط، في دول الجنوب، ولكن حتى في دول الشمال ذاتها.

وأبسط دليل على ذلك هو أن الخمس عشرة دولة الأعضاء في «الاتحاد الأوروبي» هي دول رأسمالية ومعظمها متحالف مباشرة مع الولايات المتحدة عسكرياً - حتى الآن على الأقل - وكلها أجزاء من الحضارة الغربية. مع ذلك فأحد القوانين المعمول بها في دول «الاتحاد الأوروبي» هو أن يكون ٥١ بالمئة من المواد الدرامية المعروضة تلفزيونياً من إنتاج أوروبي. هذا بدوره فتح معركة كبرى، ما تزال جارية، خلال مفاوضات «الغات» التي أدت إلى قيام منظمة التجارة العالمية.

فباسم حرية التجارة العالمية تصرّ الولايات المتحدة على إزالة أية قيود تمييزية في دول «الاتحاد الأوروبي» لصالح الإنتاج التلفزيوني المحلي وضد الإنتاج الأمريكي. ودول «الاتحاد الأوروبي» ترفض ذلك بإصرار كجزء من إصرارها على أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة المحصنة ضد الذوبان في الهوية الأمريكية التي تروج بدورها لنموذج الرأسمالية المتوحشة والفردية الصارخة.

المشكلة الأخرى هي أن العولمة في هذا الإطار مطلوب منها أن تكون في اتجاه واحد ثقافياً هو الاستقبال وليس الإرسال. وقد حدث مرة أن تفاوض جيمي كارتر أثناء رئاسته للولايات المتحدة مع الصينيين، ضاغطاً عليهم بشعار عريض هو «حقوق الإنسان»، وأن من بين تلك الحقوق مثلاً الانفتاح بدرجة أكبر على الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الأمريكي، لأن المواطن يجب أن يكون له حق الاختيار.

يومها استمع إليه رئيس وزراء الصين بكل هدوء وتهذيب، ثم عرض على الرئيس كارتر فكرة بسيطة: ماذا لو نفذنا هذا الانفتاح الثقافي الكامل الذي تلح علينا به، ثم حدث أن انبهر الصينيون بنمط الحياة الذي تروج له مسلسلاتكم التلفزيونية وأفلامكم السينمائية، وصدقوا فعلاً أن أمريكا هي أرض اللبن والعسل والمليون دولار

تهبط على المرء في لمح البصر؟

ماذا لو أراد مجرد عشرة بالمئة فقط من الشعب الصيني الهجرة إليكم ليجربوا بأنفسهم؟ عشرة بالمئة تعني ١٢٠ مليوناً. ماذا لو اكتفينا بستين مليوناً؟ أو ثلاثين مليوناً؟ أو حتى عشرة ملايين؟ نحن من جانبنا سنعطيهم فوراً تأشيرات خروج باسم حق الإنسان في حرية الانتقال والسفر. هل أنتم لحظتها مستعدون للوفاء من جانبكم بالصفقة، واستقبال هؤلاء الملايين العشرة في بلادكم؟

والآن.. نعم.. أتفق مع د. عبد الإله بلقزيز في أن النظام الثقافي المسيطر ـ في حقبة العولمة الثقافية ـ هو النظام السمعي البصري.. وأن هذا النظام الثقافي الجديد ليس مجرد وسيلة، بل هو طريقة معينة لإدراك العالم والتعبير عنه.

في هذا الصيف مثلاً تابعنا الحادث المأساوي الذي أدى إلى وفاة الأميرة ديانا في باريس مع رفيقها المصري. بالطبع هو حادث مؤلم ومفجع ويستحق المتابعة كقصة إنسانية. لكن ما شاهدناه في بلادنا لم يكن تسجيلاً خبرياً. كان بلوى ثقافية مجلجلة. دعنا أولاً من الثري العربي الذي عرض فوراً شراء حطام السيارة بمليون دولار، ودعنا أيضاً من الثري العربي الآخر الذي عرض المساهمة بثلاثة ملايين دولار للجمعيات التي كانت تدعو إليها الأميرة الراحلة.

دعنا بعد ذلك من عشرات الكتب الفورية التي صدرت، والأعداد الخاصة من المجلات الملونة التي هي في كل مرة عشرات الصفحات من الصور لديانا في كل نشاطاتها المعتادة: وهي تسرح شعرها، وهي في النادي الصحي، وهي في حالة غرامية، وهي تحكي عن خياناتها الزوجية، وهي تتحدث عن كل رجل في حياتها باعتباره الأول والأخير.

دعنا كذلك من الانتشار السريع ـ بل الترويج المتعمد ـ لفكرة أن أجهزة مخابرات كبرى هي وراء مصرع ديانا لأن كابوس تلك الأجهزة هو أن يكون لمطلقة ولي العهد زوج مصري سينجب ولداً اسمه محمد سيصبح بدوره نصف شقيق للملك بريطانيا القادم. كل تلك أفكار روج لها أساساً أناس هم أيضاً يروجون ليل نهار للعولمة والشرق أوسطية وضرورة الانبهار بذلك العالم السحري هناك في الشمال.

دعنا من هذا الكلام كله، لأن الأكثر بلاء هو أن يقطع التلفزيون ـ أتكلم هنا على مصر تحديداً ـ يقطع براجه لكي يذيع جنازة الأميرة ديانا في لندن لأكثر من ساعتين، على الهواء مباشرة. وهو شيء لم يحدث في وفاة طه حسين أو عباس محمود العقاد، ولا في وفاة المشير أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة المصرية في حرب اكتوبر ١٩٧٣، ولا في رحيل الموسيقار محمد عبد الوهاب.. كمجرد أمثلة.

وحينما ظهرت حالة استياء شعبي صامت، أذاع التلفزيون المصري في المساء

التالي بياناً بأنه لم يتحمل أية نفقات في نقل جنازة الأميرة ديانا عبر الأقمار الصناعية، لأن النقل كان مجاناً كهدية من اتحاد محطات التلفزيون الأوروبية تقديراً لمكانة مصر.

أي تقدير؟ وأي مصر؟ حتى العذر هنا أقبح من الذنب. المسألة لم تكن في الأصل هي: هل النقل على الهواء عبر الأقمار الصناعية بفلوس أو مجاناً؟ فليكن مجاناً. لكن هذا لا يعفي من المسؤولية عن هذا القدر الطائش من التبعية الإعلامية والثقافية العمياء بغير أية معايير موضوعية. ولو كانت الاعتبارات موضوعية حقاً، فلماذا اقتصر خبر وفاة الأم تيريزا على دقيقة في نشرة أخبار التلفزيون وجنازتها على أقل من دقيقتين؟ على الأقل في حالة الأم تيريزا هناك معيار موضوعي ونموذج من إنكار الذات والحياة خمسين سنة وسط فقراء الهند، وبغير حتى أن نذكر فوزها بجائزة نوبل.

وحتى في الغرب، وفي الولايات المتحدة تحديداً، خرجت صحف جادة تستنكر تلك المبالغة الفجة في التغطية الصحفية للأميرة ديانا باعتبارها غير متناسبة بالمرة مع المحدودية الشديدة في طرحها كنموذج وقدوة ـ بالإيحاء ـ على جيل جديد من الشباب. وأذكر هنا أن أحد المعلقين الأمريكيين حاول أن يفسر الأمر لقرائه، فلم يجد غير القول بأن هناك مجموعة من الصناعات الضخمة ـ تتراوح بين صناعة الأزياء إلى صناعة التلفزيون ـ تجد في أمثال الأميرة ديانا نموذجاً نافعاً لها لمصالحها الخاصة فساندت إعلامياً المبالغة في الإلحاح بها على مخيلة الجمهور الواسع من الشباب.

أو.. فلنأخذ هنا نموذجاً آخر. طوال ذروة حرب الشيشان للانفصال عن روسيا الاتحادية كانت ترد في النشرات الإخبارية الرئيسية في عدد من تلفزيونات بلداننا العربية أخبار متوالية عن تطورات القتال. أخبار مصورة. لكن أهم ما في الصورة كل مرة هو مشهد المقاتل الشيشاني وهو يربط رأسه بشريط أخضر مكتوب عليه باللغة العربية: «لا إله إلا الله. محمد رسول الله»، بما يؤكد للمتفرج البسيط أن هؤلاء الشيشان مجرد مسلمون صالحون يجاهدون في سبيل رفعة الإسلام وإقامة دولة مسلمة ضد التكبر الروسي الغادر.

الصورة هنا هي الخبر. والانطباع البسيط يتلقى الرسالة الضمنية بشكل غير مباشر، وإن كان سريع المفعول. مع ذلك، فمن أين أتت تلك اللقطات؟ من وكالات أنباء تلفزيونية غربية ـ وبالذات أمريكية. ولماذا تذيعونها بغير تمحيص؟ لأن الصورة هي عماد التلفزيون والمادة جاءت إلينا جاهزة وبرخص التراب، فليست لنا قدرة مالية تسمح بوجود مراسلين خاصين بنا هناك.

لكن، ماذا عن المضمون الإيحائي للصور المتتابعة يوماً بعد يوم؟ لماذا لا يوجد على الأقل تفسير تحليلي لأحداث الشيشان يقول للمشاهد إنها لا علاقة لها بالإسلام ولا بالمسلمين، والمسألة كلها صراع دولي على النفط؟

يجيء الرد: معقول لا علاقة لها بالإسلام ولا بالمسلمين؟ وأي نفط؟

في الوقت نفسه يتحاور أستاذ جامعي أمريكي مع دوداييف، زعيم الشيشان حينئذٍ قبل مصرعه. الأستاذ الأمريكي يسأل الجنرال دوداييف: لكن، منذ متى بالضبط تذكرت أنت حكاية الإسلام هذه؟

ويرد عليه الجنرال: منذ صغري وأنا مسلم صالح، وأؤدي سراً كل فروض الإسلام.. وأولها قيامي بالصلاة ثلاث مرات يومياً حسب ما يقول الكور.. الكور.. الكور.. آه الكورآن... هكذا تكلم دودايف.

الأستاذ الجامعي الأمريكي يعلق بسرعة: من الواضح أن الجنرال دودايف لا علاقة له بالقرآن، ولا بالإسلام، بدليل أنه استغرب بشدة حينما أخبرته بأن القرآن يفرض الصلاة على المسلم خمس مرات في اليوم، وليس ثلاثاً.

كان هذا ما تذيعه محطة غربية لمواطنيها هي. أما في بلادنا نحن، فبجهل نشيط إذا افترضنا حسن النية، وبتواطؤ مع أصحاب المصلحة، إذا افترضنا غير ذلك، تصبح العولمة الإعلامية والثقافية وفرضها علينا مسألة أخرى مختلفة.

يتبقى بعد ذلك سؤالان **أولهما**: هو: هل العولمة ـ بمعناها الذي يجري الترويج له حالياً ـ هي شيء حتمي.. أو قدر لا فكاك منه؟

والإجابة هنا يحكمها الواقع. والواقع يمكن أن نقيسه بالمسافة بين فكرة «نهاية العالم» وفكرة «صدام الحضارات». حينما صدر كتاب عن نهاية العالم كان يعبر عن نشوة بالنصر في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. في حينها خرجت بعض أصوات في الغرب، بدت أقلية لحظتها، تدعو إلى التحفظ. ريتشارد نيكسون مثلاً قال إن الماركسية هزمت، لكن بقي على الليبرالية أن تنتصر.

الصوت الآخر كان لجورج كينان، المبتكر الأصلي في سنة ١٩٤٧ لفكرة «الاحتواء» كشعار لما يجب على الولايات المتحدة أن تمارسه في مواجهة ما بدا في حينها من أنه تمدد شعبي للماركسية في أوروبا الغربية، حين طرح فكرة «الاحتواء» كبديل من دعوة من اليمين الأمريكي المتطرف وقتها بانتهاز الفرصة للقضاء في ضربة عسكرية فورية ومفاجئة على الاتحاد السوفياتي، اختصاراً للقضاء على تمدد الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

بعد أحداث ١٩٨٩/ ١٩٩١ سئل جورج كينان عن تعليقه فقال: أما انهيار الماركسية وانسحاب الاتحاد السوفياتي بالخطوة السريعة من أوروبا الشرقية فهو شيء يستحق فعلاً أن نهنىء أنفسنا عليه. أما بشأن تفكك الاتحاد السوفياتي ذاته فأعتقد أننا بمثابة شخص اشترى ورقة يانصيب بدولار واحد، فجاءته ضربة حظ حينما فوجىء

بأنه بذلك الدولار الواحد فاز بالجائزة الأولى وقيمتها مليون دولار.

فكرة «نهاية التاريخ» كانت إذن تعبيراً عن الإحساس بنشوة الانتصار. بعد قليل تراجعت تلك الفكرة لكي تحل محلها فكرة «صدام الحضارات». وهي في جوهرها تعبير عن أن الانتصار الكامل ما يزال بعيد المنال، ويلزم له حالة جديدة من التعبئة الشاملة التي يلزمها «عدو بديل».

السؤال الثاني هو: هل ثمة من إمكانية لمقاومة زحف العولمة الثقافية؟

هذا سؤال جوهري مطروح في هذه الندوة. نعم. هناك إمكانية. ويجب أن تكون هناك إمكانية، بشرط ألا يتم استسهال الحلول هنا بالقول مثلاً بسلفية ثقافية: **أولاً** - لأن هذا غير ممكن عملياً. **وثانياً** - لأن المطروح هو تحد يتعلق بالمستقبل وليس بالماضي.

وملامح الخطر ليست فقط بادية في الأفق، ولكنها موجودة أمام عيوننا عملياً. فالمرتبطون بالعولمة الاقتصادية أصبحوا بالتبعية مرتبطين أيضاً بالعولمة الثقافية. وفي حالة مصر مثلاً هناك مكان يلخص هذا كله، هو الساحل الشمالي. وزمن يلخص هذا كله هو ثلاثة أشهر كل صيف.

في تلك المدن يتركز نموذج بازغ لأصحاب الثروات الجديدة التي لم تتحقق من خلال أي إضافة إنتاجية للاقتصاد المصري وإنما من خلال سمسرة وعمولات سريعة في صفقات استيراد استهلاكية في معظمها. من يتفرج على أولاد هؤلاء، وهم يقضون الصيف في الفيلات الفارهة في تلك المدن التي تلاحقت حديثاً، يكتشف أن كل شاب من هؤلاء صنع لنفسه (أو أبوه صنع له) أمريكا الخاصة به، بمطربيه الذين يتعلق بهم، وأغانيه التي يتفاعل معها، وتعبيراته المتكررة بالإنكليزية المتقطعة التي استمدها من أفلام أمريكية، بل وبسهراته التي يقلد فيها نموذجاً أمريكياً، وأحياناً بمخدراته التي تعلو على القانون، وأمنه الخاص الذي يتحدى القانون العام.

المشكلة هي أن أمريكا ذاتها لم تحقق ما وصلت إليه من هذا الطريق. وحتى خمسين سنة فقط كانت أمريكا تقول في حينها ما ترفضه هي اليوم من الدول النامية في الجنوب.

ربما - كما كتب آرثر شلزينغر المؤرخ الأمريكي البارز - لأن المشكلة هي أن الولايات المتحدة تتصرف كامرأة لعوب، بعد أن حققت ثروة ضخمة اضطرها إيقاع الزمن إلى إغلاق بيت البغاء الذي كانت تديره، فبدأت تعظ الآخرين بفوائد الفضيلة.

تعقيب (٣)

نبيل الدجاني(*)

عالج د. عبد الإله بلقزيز ود. محمد عابد الجابري «العولمة في المجال الثقافي» في بحثين يتناولان أخطار العولمة ويخلصان إلى الدعوة للدفاع عن هويتنا الثقافية كما يقول د. الجابري أو إلى مقاومة (أو ممانعة) العولمة كما يقول د. بلقزيز.

بحث د. بلقزيز من أجمل ما قرأت في موضوع العولمة. أخذت مني قراءة صفحاته التسع ساعات عديدة، لا لصعوبتها بل لما حوته من الإبداع الفكري، فكانت كل فقرة فيه تثير فيّ الكثير من الأفكار وتؤدي إلى مزيد من التمعن في محتواها. وكم وددت لو أني سبقته إلى استعمال بعض التعابير التي ابتدعها مثل:

«ثقافة ما بعد المكتوب».

«العولمة هي الاسم الحركي للأمركة».

و«ستغدق ثقافة العولمة على الجسد ما سيفيض عن حاجته من الإشباع... غير أنها ستقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس».

و«الإعلام المرئي.. جعل الفرد.. مصاباً بمرض نقص المناعة القيمية المكتسبة».

وغيرها من التعابير البديعة والمثيرة.

يقدم د. بلقزيز بحثه بالقول بأن العولمة تعني، جغرافياً، الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني في مرحلة زمانية هي ما بعد الدولة القومية، وبالتالي فإنها، أي العولمة، «ترسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ ستكون قوتها... المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية».

(*) أستاذ في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

وينطلق من هنا لمناقشة هذا المفهوم، فيلاحظ أن منطق العولمة، كما تجري الآن، هو الزحف المعمم للقيم المادية والرمزية؛ لا يسعى لتحلل النظام السياسي في دول الغرب بل يعمل للإطاحة بحدود دول الجنوب ويهدر سيادتها على نحو كامل. ويستنتج أن العولمة ما هي إلا من ثمار تمدد الدول القومية القوية وأنها، أي العولمة، هي «الدرجة العليا في علاقات الهيمنة/التبعية الإمبريالية، وهي لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه».

وتأييداً لما يقوله د. بلقزيز أذكر أن إحصاءات منظمة اليونسكو عن الوطن العربي تشير إلى أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)[1]. أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على نصف إجمالي المواد المُبثة إذ تبلغ ٥٨,٢ بالمئة. وتبلغ البرامج الأجنبية في لبنان ٦٩ بالمئة من مجموع البرامج الثقافية[2].

ولا تكتفي وسائل الإعلام العربية بهذا التدفق الإعلامي والثقافي الأجنبي، بل وتقدم غالب البرامج الأجنبية بلا ترجمة إلى اللغة العربية. ففي لبنان، مثلاً، نرى أن أكثر من نصف البرامج الأجنبية لا تعرض ترجمة عربية مع البرامج. والخطير في الأمر هنا أن ثلثي برامج الأطفال تبث بلغة أجنبية، والأخطر من ذلك أن غالبية البرامج الأجنبية للأطفال لا تقدم ترجمة عربية لمشاهديها من الأطفال[3].

يتساءل د. بلقزيز عما إذا كنّا إزاء ثقافة كونية أم إزاء ثقافة، أو ثقافات، قومية منتصرة في المنافسة الحضارية، فيطرح عدة قضايا تثيرها «العولمة الثقافية» منها «سيادة الثقافة الوطنية» و«أدوات ثقافة العولمة» و«الصلة بين الثقافي والاقتصادي في النظام العالمي الجديد» والنتائج التي يمكن أن تترتب عن المضمون الثقافي والقيمي للعولمة الثقافية في المجتمعات المغلوبة. وينتهي إلى القول بأنه «ليس صحيحاً أن العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية... بل إنها فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات»، فالثقافة العالمية الحقيقية هي ثقافات سائر المجتمعات من دون استثناء، ويدعو إلى التفكير في مداخل استراتيجية لتكيّف ثقافتنا ومجتمعنا مع التحدي الذي تفرضه العولمة.

---

(١) «وثيقة عمل المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الإعلامية في الدول العربية،» (١٩٨٧)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) Nabil H. Dajani, *Disoriented Media in a Fragmented Society: The Lebanese Experience* (Beirut: American University of Beirut, 1992), p. 14.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٤٠.

اتفق مع الباحث في أن سيادة الثقافة الوطنية هي في حالة انهيار نتيجة لتضافر الضغوط الثقافية والقيمية الكثيفة من الخارج، وفي مقدمتها ضغوط وسائل الإعلام المرئي والمسموع الذي أصبح المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي تقوم وظيفياً مقام الأسرة والمدرسة، والإخفاقات الذاتية المتعاقبة نتيجة لإخفاق النظام التعليمي في بناء المدرسة الوطنية وتفكك بنية الأسرة نتيجة لدخولها حداثة مرتبكة «كان سبيلها نفقاً أكثر مما كان طريقاً سالكاً أمام التقدم».

وكذلك أوافق الباحث في أن النظام السمعي البصري هو الأداة الأساسية للنظام الثقافي المسيطر، وأن هذا النظام ليس مجرد تقنية للتلقين فحسب بل هو كيفية جديدة لوعي العالم والتعبير عنه، وأن هذا الوعي الجديد يساهم في إنشاء قيم لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعي. إن هيمنة الثقافة الأجنبية على وسائلنا الإعلامية ومحتواها أدى إلى جعل مضمون وسائل الإعلام العربية يساهم بصورة عامة في تغريب المواطن عن مجتمعه بدل تسهيل مشاركته في أمور هذا المجتمع. يتم هذا التغريب عن طريق تقديم مضمون إعلامي يُشعر المواطن بأن لا صلة له، أو روابط، مع ما يراه على صفحات صحفه، أو قنوات تلفزيونه، من مضمون. والمواطن العربي يشعر بأن ما تعطيه إياه هذه الوسائل من مضمون غير واقعي ولا صلة له بواقعه، وفي حال قبوله بما تعطيه إياه هذه الوسائل يرى نفسه مندفعاً للثورة على قيمه وطرق معيشته فيصبح غريباً عن مجتمعه وحتى عن نفسه. وتلعب وسائل الإعلام العربية أيضاً دوراً كبيراً في إلهاء المواطن عن مشاكله، عن طريق تحويل أنظاره عن المشاكل الاجتماعية والقومية الحقيقية إلى مشاكل ثانوية مستوردة من خارج مجتمعه.

وأوافق د. بلقزيز أخيراً على أن التبادل الثقافي العالمي غير متكافىء، فالثقافة أصبحت مجرد سلعة ينطبق عليها من الأحكام ما ينطبق على سواها من السلع المادية وأن «مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة بات ضيقاً للغاية ولا يتسع إلا للقوى التي تمتلك قدرة تقانية أكبر».

أسفي أن د. بلقزيز لم يتعرض إلى كيف يمكننا أن نكيّف ثقافتنا ومجتمعنا مع التحدي الذي تفرضه العولمة فيقول إن هذا ليس من مشمولات بحثه مع أنه أشار بسرعة إلى أمرين مهمين: **الأول** هو الاستفادة مما تشير إليه نظريات علم اجتماع الثقافة عن أن فعل العدوان الثقافي غالباً ما يستنهض نقيضه، أي الممانعة الثقافية. والأمر **الثاني** هو المقاومة الإيجابية للعولمة الثقافية عن طريق استعمال الأدوات عينها التي تحققت بها الجراحة الثقافية للعولمة.

أسلوب د. بلقزيز الحذر من اتخاذ مواقف نظرية حاسمة ونهائية يقابله موقف مخالف في بحث د. الجابري الذي يقدم عشر أطروحات يؤكد في بداية بحثه أنها «تؤخذ كحقائق أو مسلمات سبق تبريرها في أعمال أخرى».

حبذا لو اكتفى د. الجابري بالطروحات السبعة التي تبدأ بالأطروحة الرابعة. هذه الطروحات السبعة، وبخاصة الأخيران منها، هي من أهم ما في بحثه وتفي بهدف هذا البحث.

تؤكد أطروحته الأولى أنه «ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، **وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام**..» (التشديد لي). أنا لا اختلف مع الدكتور الجابري في أنه لا توجد ثقافة عالمية واحدة ولكني أختلف كل الاختلاف معه على هذا الأسلوب الحماسي وغير العلمي في عرض الأمور.

يقول الباحث في أطروحته الثانية بأن «للهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية...» ولا أدري ما يعني هنا بـ «الهوية الثقافية» إلا أنني أعلم بالتأكيد أنه لا يتكلم هنا على الـ «Cultural Identity» أو ما أفهم أنه الهوية الثقافية التي أرى، كما يرى د. بلقزيز، أن مجالها وطني أو قومي. ويقترب د. الجابري من هذا المفهوم في أطروحته الثالثة التي تقول بأن اكتمال الهوية الثقافية لا يتم «إلا إذا كانت مرجعيتها: جماع الوطن والأمة والدولة». وهنا يقدم تعريفاً غريباً للوطن فيقول بأنه «الأرض والأموات» ويعني بذلك «الجغرافيا والتاريخ». أرى أن حصر التاريخ بالأموات هو أمر غريب وغير مستحب.

أما باقي أطروحات الباحث فهي، في رأيي، تعالج موضوع العولمة والهوية الثقافية بصورة منطقية وعملية كما تتعرض للوضع العربي أكثر من بحث الدكتور بلقزيز.

يقول د. الجابري بأن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته. ويوافقه هنا العديد من نقاد النظام العالمي الحالي، وأذكر هنا على سبيل المثال الأستاذ الأمريكي هيربرت شيللر الذي يوثق هذا الرأي في كتابه **وسائل الإعلام والإمبراطورية الأمريكية**(٤).

ويتبع د. الجابري هذه الأطروحة بعرض مثير للاهتمام، وهو أن العولمة شيء و«العالمية» شيء آخر. «العالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي». ويتم هذا الاختراق الثقافي عن طريق السيطرة على الإدراك التي تساعد على تنفيذه الصورة السمعية البصرية في «تسطيحها للوعي».

---

(٤) Herbert I. Schiller, *Mass Communications and American Empire*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

وبالسيطرة على الإدراك يتم «تعطيل فاعلية العقل وتكيف المنطق والتشويش على نظام القيم» أو ما يسميه د. الجابري إيجاد ثقافة الاختراق التي تقوم على جملة أوهام هدفها «التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري». ويقول د. الجابري إن من نتائج ثقافة الاختراق حصول ازدواجية وانشطار داخل الهوية الثقافية العربية... انشطار بين الأصالة والمعاصرة.

من أهم ما يقدمه بحث د. الجابري هو أطروحتاه الأخيرتان اللتان تشيران إلى ما يجب عمله، وما يجب رفضه، لمواجهة العولمة الثقافية. في هاتين الأطروحتين يحذر الدكتور الجابري، وأوافقه على هذا التحذير، من اتخاذ موقف الانغلاق الكلي كردة فعل على العولمة الثقافية، وكذلك يحذر من القبول التام للعولمة، أو «الاغتراب». ويخلص إلى المناداة بضرورة «تجديد الثقافة العربية من داخلها عن طريق إعادة بنائها وممارسة الحداثة... والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل». ويشير د. الجابري أيضاً إلى الحاجة إلى دخول عصر العلم والتقانة، ويقول إن أهم خصائص هذا العصر هما العقلانية والديمقراطية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن إنماء ذاتيتنا الثقافية يتطلب منا بذل الجهد للسيطرة على تقدم التقنيات كي لا نصل إلى وضع نكون فيه عاجزين عن التمكن من التحكم في هذه التقنيات من الناحية الاقتصادية، أو حتى من الناحية الإنسانية. لقد برهنت الخبرة أن الصعوبة الحقيقية هي في ما يمكن تسميته اندماج التقنيات مع البنية الاجتماعية، فاعتماد التقنيات الحديثة يتسبب بنمط جديد في العمل وباسلوب جديد أيضاً في الانتاج، وحتى بمحتوى جديد.

ولا بد أيضاً من التحذير من تبني مفهوم خاطىء للديمقراطية. إن المشكلة التي تواجه الثقافة العربية لا تكمن في مسألة حرية وسائل الإعلام أو انفلاتها بقدر ما تكمن في مسألة حرية المواطن وتأهيله في مجال المشاركة الديمقراطية في مجتمعه.

السؤال الذي لا بد لنا من مواجهته هو: هل يمكن (وكيف يمكن) استعمال وسائل الإعلام في أوجه غير التي تستعمل بها حالياً، بحيث يتمكن هذا الوطن العربي - على مستوى الأقطار وكذلك على مستوى الأفراد - من المحافظة على المزايا الحضارية المختلفة، ومن زيادة إمكانات الضعيف والفقير، وحتى الجاهل، من المشاركة الفعّالة في القرارات التي تؤثر في حياته، مجتمعاً أكان أم فرداً؟

ويجب هنا عدم التفريق بين العدالة الدولية والعدالة الاجتماعية، ولا بد من إدراك المعضلة الأزلية التي تواجه مجتمعاتنا في اختيارها بين الفعالية والعدالة وبين التأثير والحرية.

لا بد، في نظري، من أن يُعطى التلوث الثقافي والإعلامي أهمية أكبر من تلك

التي نُعطيها لتلوث البيئة الطبيعية. نحن لم نبلغ مرحلة متقدمة من التصنيع الذي هو من أهم مسببات التلوث البيئي، ولكننا بالتأكيد بلغنا مرحلة متقدمة جداً من استيراد التقنيات الإعلامية التي لها الأثر الأكبر في تلويث ثقافتنا وعقول أطفالنا وشبابنا.

إن أهم ما يفترض بنا أن نفعله في هذا المجال هو تقييم التقنيات الإعلامية المستوردة في ضوء حاجات مجتمعاتنا. ولمواجهة الهجمة الثقافية والإعلامية الأجنبية لا بد من وضع ضوابط لانسياب البرامج والمواد الإعلامية والثقافية التي قد يكون لها أثر سلبي في مجتمعاتنا، وكذلك لا بد من السعي لإيجاد إنتاج ثقافي وإعلامي عربي مشترك ذي نوعية جيدة. ولكي ينجح هذا السعي لا بد من أن نبدأ بتقوية المقومات الأساسية للإنتاج الإعلامي والثقافي كتدعيم المناهج والبرامج في معاهد التدريس ومراكز التدريب الإعلامية.

البحثان المقدمان في موضوع العولمة والهوية الثقافية مثيران للغاية، حبذا لو قرأهما مسؤولونا واستمعوا إلى ما فيهما من أفكار قيمة تساعدهم على وضع الخطط في مجال إيجاد الأقنية والوسائل المناسبة للتفاعل الثقافي الذي هو أساسي للانخراط الواعي في عملية التنمية في عصر العلم والتقانة.

وأعتقد جازماً أن الانحلال والتلاشي الثقافي، كما يسميه د. الجابري، أو التلوث الثقافي كما اسميه أنا، الذي تعممه الوسائل السمعية البصرية في الأقطار العربية ما كان ليحصل لو تبنى القيمون على وسائلنا الإعلامية آراء محاضرينا الكريمين. وأشير هنا بصورة خاصة إلى التخبط الإعلامي الذي يواجهه لبنان حالياً، والذي أدى إلى ضجة شعبية وحكومية حول ما تبثه وسائله السمعية والبصرية.

المناقشات

١ ـ سيار الجميل

ثمة ملاحظات وتساؤلات على ما عرضه د. الجابري في ورقته:

١ ـ هل تهدف الورقة إلى التوصل إلى عموميات بعرض أطروحات عمومية للعولمة والهوية الثقافية أم أنها تهدف للكشف عن حاجتنا لآليات جديدة تختص بالهوية الثقافية العربية للعولمة؟ وقد ذكرتم أن هناك آراء عامة وآراء خاصة بالثقافة العربية.

٢ ـ كيف يمكننا اعتبار العولمة ايديولوجيا؟ هل هي «مذهب سياسي» محدّد كما هو متعارف عليه في تحديد مفهوم الايديولوجيا؟

أعتقد أنها «ظاهرة تاريخية» وليست «ايديولوجيا سياسية» كما أوضحت ذلك في تعقيبي ـ في مفهوم العولمة ـ يوم أمس. أقول متسائلاً: هل الاستكشافات الجغرافية والإصلاحيات الدينية والماركنتالية العالمية والثورة التقانية وغيرها هي ايديولوجيات سياسية؟ ولماذ لم يتخلص العرب من هذا «المصطلح» حتى يومنا هذا بعد أن غدوا جزءاً من العولمة شاؤوا أم أبوا؟

٣ ـ ذكرتم أنها «ايديولوجيا» ثم ذكرتم أن العولمة نظام (System)، ثم ذكرتم أنها أسطورة (Myth)، فلا أدري هل هي ايديولوجيا أم نظام أم أسطورة؟ وقد ذكر دوغلاس وwند في دراستهما الجيدة عن العولمة أنها ما دامت في طور الصيرورة كنظام تاريخي للقرن القادم، فهي اليوم ليست «ايديولوجيا» كما يريدها الخصوصيون، وهي ليست «أسطورة» كما يريدها الراديكاليون، وهي ليست «نظاماً» كما يريدها العولميون الجدد.

٤ ـ تكلمتم على الوعي والإدراك، وعن الفردي والجمعي، والوطني والقومي. وأعتقد أن التقسيمات تستوجب أن تكون مفصحةً عن درجة المستويات ـ كما أرى ـ فليست كل المستويات الاجتماعية العربية قادرة على استيعاب العولمة، فكيف يمكنها أن تسهم فيها؟ هناك قادة سياسيون، ونخب فكرية، وفئات ثقافية ونقابية، وهناك

جماهير واسعة.. إنني أسأل هل لبعض القادة السياسيين والجماهير الواسعة القدرة على إعادة التفكير اليوم، وأي درجة من الوعي يحملون حتى نطالبهم بالإدراك أو الإدراك المتبادل؟

٥ ـ إذا كانت العولمة كمفهوم وفلسفة وتجارب وتطبيقات تتقاطع جميعها مع الوطنيات والقوميات، كما ذكرت الورقة، فكيف يمكن تجزئة العولمة إلى عولميات قومية، ويأتي أستاذنا الجابري ليطالبنا بعولمة عربية، مقترحاً على العرب المهجرين والمهاجرين أداءها؟ هل باستطاعتهم أن يخلقوا نظاماً يواجه (نظام) العولمة الذي أعتقد أنه يجمع مجموعة معقدة جداً من الأساليب والشبكات؟

٦ ـ علينا كمثقفين ومفكرين ألا ننسى أو نفرط في حقوق من سبقنا من المفكرين والمثقفين العرب الذين كانوا أمناء أصلاء في معرفة الآخر، وتقديمهم معالجات واقعية في حوارات ونقاشات علمية. وهناك أيضاً حاجتنا لمعالجات ومناهج تربوية جديدة.

أسأل عن حاجتنا إلى معالجة ـ وليس أطروحة ـ قانونية جديدة، فإن ما قدمه عبد الرزاق السنهوري ـ رحمه الله ـ في «مصادر الحق» لم يعد كافياً، إذ لا بد من معالجات قانونية جديدة غفلت عنها الورقة. كما وأسأل عن معالجات اجتماعية جديدة كالتي يعمل على إغنائها مفكرون عرب معروفون.

٧ ـ وأشير أخيراً إلى حاجتنا الماسة في تحليل مسألة حيوية وأساسية في حياتنا المعاصرة والمستقبلية، مثل هذه المسألة، إلى المعلومات والتحليلات والمعالجات وعدم الاكتفاء بوجهات النظر.

٢ ـ سهام الفريح

إن أي ثقافة تزدهر وتنشط بقبول الآخر، والثقافة العربية وصلت إلى قمة ازدهارها في بعض عصورها لأنها قبلت ثقافات جميع الأمم في تلك العصور، وتصاهرت معها تصاهراً فكرياً وعلمياً، فكان ذلك النسيج المتميز الذي ترك صداه لعصور تالية وعلى أمم مختلفة حتى قبلتها تلك الأمم وأقبلت عليها بشغف، مع ما كانت تحمله في مضامينها الفكرية والعلمية من مفاهيم وقيم التي ضمنها الدين الجديد في ذلك العصر والتي لم تصادفها تلك الأمم من قبل. والثقافة الغربية، ولنحدد الأمريكية كما سماها بعضهم، قد رفضت الآخر وأغفلته، مع ما كان لها من بريق آخاذ يخطف الأبصار، إلا أن هذا البريق لا يتغلغل في الشعور والوجدان، لأن كل ما يأتي سريعاً خاطفاً يذهب ويتلاشى بريقه بالسرعة نفسها التي أتى بها. لذا نراها في كل ساعة تأتينا بجديد لتبقينا في حالة الذهول المستمرة التي لا نفيق منها ليس وحدنا نحن العرب، وإنما جميع الشعوب، حتى مس الكتلة الأوروبية الغربية، فأصبحت في

حالة من عدم الارتياح.

وما عنيته في هذا الجانب هو حول مخاوف بعضهم من الوسائل السمعية والبصرية وأنماط الغذاء، فنحن بقولنا هذا لا نغفل تأثيراتها المتنوعة في مجتمعاتنا في مجالات مختلفة، ولعل أقلها المجال الفكري، وذلك لما نحمله من موروث فكري عميق، مثل شعوب أخرى كالهند والصين. وبالنسبة للعرب، فإن الحملات التبشيرية قد تركت بصماتها وتحولاتها في بقاع عديدة من العالم وعلى بعض الشعوب.. دون بلاد العرب، والسبب هو أن هذه الأرض هي مهد الديانات السماوية ومنها المسيحية الأولى الأصيلة.

لذا يجب أن نركز على ما أثاره د. الجابري في ورقته بالاهتمام بالموروث، وندعو إلى قراءته قراءة متأنية لاستخلاص ما فيه برؤية معاصرة، تستمد من روحه ونسيجه ما يمكن العرب من تطوير أنفسهم، ومجتمعاتهم، وأن يكونوا متصلين بالعالم المتقدم بلغة وبروح عصرية متطورتين.

ومن هذا الموروث ـ اللغة العربية، التي تميزت من لغات عديدة في العالم بامتداد نشاطها إلى ما يقارب السبعة عشر قرناً محتفظة بحيويتها ونشاطها. وقد أشار أحد اللغويين المعاصرين، وهو الدكتور المسدي إلى أنها ظلت محتفظة بحيويتها لاحتفاظها بمنظومتها الصوتية والنحوية والصرفية طوال هذه القرون. وهذا لم يحدث للغة أخرى كما يشهد بذلك علم اللسانيات. إن الأربعة قرون كانت في ما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغير التدريجي لمكونات المنظومة اللغوية، بينما استطاعت اللغة العربية أن تواكب التطور الحتمي في الدلالات دون أن ينفد النظام الثلاثي داخلها. ومما يؤيد هذا القول ما ذكره الكاتب الإسباني الحائز على جائزة نوبل كاميليو جوزيسيلا من أن ثورة الاتصالات التي اختزلت الزمان ستؤدي إلى انسحاب أغلب اللغات قبل نهاية القرن الواحد والعشرين، ما عدا أربع لغات هي الانكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية، وإدراكه أن اللغة العربية ضمن هذه المجموعة أثارت حفيظة الغرب عامة، وأقامت الدنيا ولم تقعدها.

وأهمية اللغة والحفاظ عليها قضية أساسية في موضوع الهوية القومية. فأمريكا مثلاً والتي بدأت خليطاً من الأجناس والأعراق، لم تتوحد إلا بأحد الوسائل وأبرزها التوحد على استعمال اللغة الانكليزية. وإذا كان هناك بعض الوهن أو الخلل فهو من عندنا كعرب، لذا يجب الاهتمام بلغتنا، وبكل ما يتصل بها، لأن علماء اللغة ينبهون إلى أن الصراع القادم هو صراع لغوي.

٣ ـ منح الصلح

لقد ولدت العروبة كفكرة في آخر أيام الدولة العثمانية، وهي تتساءل عن سر تقدم الغرب وعلى التحديد انتصاره في كل معركة تخوضها دولة السلطنة العثمانية

ويكون على الجانب الآخر غربي؟ يكاد يكون هذا السؤال أساساً من أسس انبثاق الهوية القومية لهذه الأمة. ولعل الإشكالية التي يدور حولها حديثنا اليوم هي هذا السؤال القديم نفسه.

كانوا يقولون منذ المؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣، لا للاضمحلال، أي للتخلف الشرقي، ولا للاحتلال، أي التفوق الغربي القادر على التصرف الكامل بشؤوننا في الساحة التي يتمكن بها منا. ولا أدري إذا كان وضع الأمر كما هو موضوع أمامنا اليوم يختلف عما كان.

لا يجوز استخدام العولمة كمشجب نعلق عليه كل تقصيرنا وعجزنا وكأن حلفاً يقوم بين نزعتنا إلى عدم تغيير شيء في عقليتنا وأوضاعنا ومصلحة هذا الخارج الدولي. لعل أهم رمزين للعولمة هما قيام عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الأمم المتحدة في الحرب العالمية الثانية. وكلاهما إنتاج للفكر السياسي الأمريكي صاحب الاندفاعة العولمية المستمرة في زمننا هذا. فهل كان إيجاد عصبة الأمم والأمم المتحدة عقبة أم فرصة أمامنا كعرب وكدول أقل تطوراً؟ قطعاً لم يكن عقبة في الأساس، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة تتذمر حالياً من الأمم المتحدة، وتتدخل في كل أمر فيها بقصد تعطيله. ولا ننسى مثلاً أننا توصلنا في يوم من الأيام إلى أن نسجل في وثائق الأمم المتحدة ونظرياتها أن الصهيونية هي حركة عنصرية وأنها كالاستعمار.

إن أخطر ما في العولمة هو أننا إذا دخلنا فيها ربما كان في ذلك ما يتعارض مع مشروعنا القومي. وإذا بقينا خارجها كان الأمر أدهى، وكنا خارج أي تأثير، خصوصاً أن العولمة هي نفسها في طور التشكل وفيها مراكز عدة وصراعات وتناقضات، وبالتالي لا يجوز أن نترك هذا التشكل يتم في معزل عنا وعلى حسابنا وأن نترك المجال لإسرائيل أو غيرها. إن العولمة لا تؤخذ من الخارج، فهي أقوى وأوسع من ذلك. وإنما الطريقة الأفضل في التعامل معها هو إثبات الوجود من داخلها. إن الطريق الصحيح في رأينا هو الخروج منها لا عليها، بمعنى الإفادة من إيجابياتها وتفادي أضرارها والتلقح بما تحمل من إكسير التقدم والعصر، والفضاء الحضاري العالمي. وهناك فرق بين الخروج من العولمة إلى ما هو مصلحتنا، والخروج عليها بما يعني ذلك من الانغلاق والبقاء خارج التأثير. فالعولمة هي تحد لنا أكثر مما هي عدو. وعلينا أن نرتقي بأوضاعنا ونحصن اجتماعاتنا بالحرية وحقوق الإنسان وكل ما هو ادعاء عند غيرنا أنه من ميزاته.

تكاد الثقافة تكون سر وجود ظاهرة العولمة، فلولا التفوق العلمي للولايات المتحدة لما قامت. ولكن من جهة ثانية يكاد وجه هذا العالم الذي نتشيأ يفتقد أكثر ما يفتقد ملامح الثقافة الأصلية وقيمها. وقد سمعنا هنا من يقول إن من أوضح ملامح

العولمة أنها انتقائية. وفي اعتقادي أن هذه الانتقائية المنحازة التي تنطوي عليها تستحق منا أن نقاومها. وأحد أهم الأسلحة في مقاومتها هو تنشيط الثقافة والعلم في حياتنا العربية. إن دور الجامعات والمؤسسات الثقافية والحكومات والمجتمع المدني هو عامل أساسي في الحد من هذه الانتقائية المنحازة التي تسم العولمة. ليست العولمة استعماراً يطرد من البلاد بالمظاهرات كما طرد الاستعمار القديم من بلادنا على يد قادة عرب عظام ونخب وشعوب عربية باسلة. ولكنها ظاهرة تفوق علمي بالأساس. فكل متفوق علمياً عضو طبيعي في العولمة وشريك غير قابل الطرد منها. إن وجود العلم عند المهزوم في الحرب العالمية الثانية، كما في حالة ألمانيا واليابان، أبقاهما قائمتين على الأقدام. فالثقافة العلمية الحية والفاعلة في المجتمعات هي الوحيدة التي لا تهزم. باختصار فإن ظاهرة العولمة لا يمكن أن تؤخذ من الخارج. فإذا أردنا أن نحد من انتقائيتها فعلينا أن نخوض الصراع من داخلها.

٤ ـ الفضل شلق

إن ما يثير الانتباه في ورقة د. الجابري الأحكام المبرمة في مسألة ثقافية متعددة الأوجه كثيرة الالتباسات. ومن جملة هذه الأحكام المبرمة القول بأن تجديد الثقافة (العربية) لا يكون إلا من داخلها. وإذا تجاوزنا المسألة المنهجية المتعلقة بالأحكام المبرمة (في غياب البحوث الحلقية) يمكننا التساؤل حول صحة هذا القول انطلاقاً من تاريخنا العربي الإسلامي، إذ تشير السيرورة التاريخية إلى أن تشكل ثقافتنا، لا تجديدها وحسب، في عهد المأمون، وعبد الملك بن مروان من قبل، بل ومنذ عهد الرسول الكريم، حدث تحت تأثير عوامل خارجية وثقافات أخرى غير عربية وغير إسلامية. فهل يمكننا تصور ثقافتنا العربية الإسلامية دون عناصرها الفارسية واليونانية والهندية والصينية وغيرها؟ ولا يمكننا تصور أوروبا عصر النهضة دون تأثيرات ثقافية خارجية عربية ويونانية ورومانية وصينية وهندية.

ونتساءل أيضاً: هل المطلوب هو تجديد ثقافي أم تجديد في الوعي؟ إن الثقافة معطى تاريخي، نأخذه كما هو، نفهمه، نفككه، نتجاوزه. وفي التجاوز فقط يمكننا تجديد الوعي، والوعي هو فهمنا نحن لأنفسنا، لموروثنا التاريخي، وفهمنا للآخر أيضاً. فالثقافة كمعطى تاريخي لا تكون تقليدية أو حديثة، بل وعينا هو الذي يكون تقليدياً أو حديثاً. الحداثة والتقليد هما من صنع وعينا الحاضر ولا علاقة لهما بالثقافة ذاتها. والقول إن تجديد الثقافة لا يكون إلا من داخلها هو أصولية ثقافية من نوع آخر.

ومن ناحية أخرى، هل يصح البحث في إمكانية تجديد الوعي دون الانخراط في العالم المعولم منذ بداية ظهور الرأسمالية في القرن الخامس عشر، وربما من قبل

ذلك بكثير؟ وكما يستخدم تعبير الدول النامية بخبث للتستر على مشاكل التخلف والتبعية والفقر الناتجة من النظام الرأسمالي العالمي، يستخدم الأمريكيون تعبير العولمة (Globalization) للتستر على بشاعة النظام الذي يهيمنون عليه والذي يدفع العالم إلى مزيد من التناقضات والتفاوتات (ومن المعلوم أن الفقر يزداد منذ سقوط الاتحاد السوفياتي لا في بلدان العالم الثالث فقط، بل في بلدان المركز الرأسمالي، ومن بينها أمريكا، حسب تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٧).

ولماذا الدعوة إلى حمل السلاح دفاعاً عن الهوية ضد الاختراق الثقافي؟ أليس ذلك صيغة أخرى لمفهوم صراع الحضارات الذي عبر عنه هانتنغتون بوضوح؟ أليس ذلك وقوعاً في ما يريده الغرب لنا؟ إن العلاقة المثلى بين الحضارات تستدعي حواراً دائماً، والحوار يفترض منذ البداية اختراقات متبادلة، وتسويات ثقافية. ومن الأفضل والأجدى لنا الدعوة إلى تعبئة الإرادات من أجل أن نُحْسِنَ استيعاب الثقافات الأخرى لتجديد مشروع أمتنا التاريخي، لا أن ننطلق من موقف الدفاع عن الهوية وكأننا نقر سلفاً بعجزنا ودونيتنا تجاه الآخرين وتجاه أنفسنا وتاريخنا.

٥ ـ محمد محمود الإمام

أنوه بالتعريف الذي قدمه د. الجابري للثقافة، من حيث إنه يضعها في قاعدة تشكيل الحياة الإنسانية، وينأى بها عن حصرها في منتجات الفنون والآداب التي هي تعبير عن رؤية الإنسان لبيئته من منطلق الثقافة الذاتية، المحددة للهوية.

تنشأ الحضارة عندما يوظف الإنسان منظومته الثقافية للتعامل مع الإيكولوجيا، المحلية والعالمية. هذا التوظيف يحيل المجتمع إلى كيان يعبىء قدراته الذاتية لتحقيق أهداف يتخذها انطلاقاً من قاعدته الثقافية، وبالتالي فإن عناصر الحركة تتخذ شكل تنظيم مجتمعي، أو ما يعبر عنه برأس المال الاجتماعي، قادر على انتقاء العناصر الفعالة في المنظومة الثقافية القادرة على التعامل الواعي مع الظواهر الموضوعية والاختيارية التي تحيط بالمجتمع، ومن بينها نظم الإنتاج وما تتضمنه من صياغة للعلاقات بين مراكز اتخاذ القرار بدءاً من الفرد والأسرة، انتقالاً إلى المنشأة والتشكيلات والتنظيمات الجماعية، وانتهاء إلى إدارة شؤون المجتمع الداخلية والخارجية الموكلة إلى الدولة. هنا نلاحظ أن عناصر التقارب الثقافي بين المجتمعات الأوروبية سواء في أوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية أو الولايات المتحدة، أدى إلى تماثل نظرتها إلى التعامل مع تطور النظام الإنتاجي، ومن ثم تقارب تنظيماتها المجتمعية عبر الايديولوجيات التي انطلقت من الثقافات نفسها وأقامت أسس تعامل مع النظم الانتاجية نفسها.

وعلى الجانب الآخر، أقامت دول جنوب وشرق آسيا نظماً إنتاجية مماثلة انطلاقاً من ثقافاتها الذاتية، وهو ما أدى إلى إقامتها نظماً مجتمعية تستقيم مع الجانبين وتحفظ

لها هويتها، وتأخذ شكلاً خاصاً بالنسبة لأساليب اتخاذ القرار على المستويات السالفة الذكر. وهكذا أقامت حضارة مماثلة للحضارة الأوروبية، ولكن بخصوصية ثقافية ذاتية. ولأن المنظومة الثقافية تتطور نتيجة احتكاك الإنسان وبيئته، فإن هذه الدول يمكن أن تتقارب ثقافياً على المدى الطويل. لكن تظل الحقيقة قائمة، هي أن التعامل الواعي مع الثقافة الذاتية هو الذي يكسب حركة المجتمع قوة دفع تجعله فاعلاً في تشكيل الحضارة وتطويرها.

بالمقابل، ففي الدول التي تسعى إلى التذيل بنقل الهياكل الاقتصادية التي أفرزتها الحضارة الغربية واستنساخ جوانب من التنظيم المجتمعي الغربي يؤدي إلى إحداث مسخ ثقافي ويفقد المجتمع القدرة على المشاركة في بناء الحضارة. وتهدف الأدوات التي تروج لها المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى إحداث استتباع أو استلاب ثقافي.

وبعبارة أخرى، فإن التعامل مع ناتج الكوكبة يتخذ أحد ثلاثة أشكال:

١ ـ الشكل الأدنى والأكثر خطراً، وهو اقتباس أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات الأكثر تقدماً، واستخدامها كمرشد لتوجيه التنمية. وهذا هو المعنى الذي حصر فيه د. بول سالم حديثه عن البعد الثقافي في عملية الهيمنة.

٢ ـ التبني غير الواعي أو الدفع الخارجي لمحاكاة بنيان اقتصادي من مجتمعات أخرى، وهو ما ينعكس على التنظيم المجتمعي. نشهد مثلاً دعاوى أن الديمقراطية هي من مستلزمات التحرر الاقتصادي دون توضيح لمضمون الديمقراطية ومزاياها للتعبير عن الهوية الثقافية.

٣ ـ العمل على إقامة تنظيم مجتمعي يستقيم مع الهوية الثقافية ويقود إلى مشاركة فعالة في التطور العالمي. ويتوقف الوطن العربي عند رفع راية العروبة والإسلام، ثم ينتقل إلى إقامة بنى اقتصادية مستعارة، وعليه أن يقوم بتنظيف وتوظيف منظومته الثقافية لكي يكون مساهماً في حضارة تفيد الإنسانية.

على أن المسخ الثقافي لا يقتصر على الأمركة في إطار الكوكبة. أشير هنا إلى توظيف الولايات المتحدة للتوجهات الأصولية في صراعاتها الايديولوجية. فما حدث في أفغانستان أنشأ تياراً مستمراً من العنف الذي ظل يتنامى بعد تحقيق مآربها منها، وهي توظفه الآن من أجل إحداث شقاق داخل المجتمعات العربية الإسلامية وإظهار الإسلام بوجه قبيح.

٦ ـ رضوان السيد

رأيت أن أردّ على أطروحات أستاذنا الجابري بأطروحات بالأسلوب نفسه:

أولاً: ليست هناك ثقافةٌ محليةٌ بحتةٌ، واستمرار أيّ ثقافةٍ وقابليتها للتجدد متعلقٌ

بالعناصر والقيم غير المحلية وغير الخاصة فيها.

ثانياً: تقع كل الثقافات الكبرى في أصل الثقافات الأخرى الصغرى والكبرى وتطورها. والعلاقة بين المحليّ والعالمي هي علاقات تلاؤم أو محاولات تلاؤم. وتواري ثقافةٍ ما يعني فشلها في التلاؤم مع العالمي.

ثالثاً: التجدد الثقافي غير ممكنٍ وغير معهودٍ بأن يتمّ من الداخل وفي الداخل. وهويتنا ـ وأنا أفضّل مصطلح الانتماء على مصطلح الهوية ـ تتجدد بالإصغاء للعالم، وبتوسيع المشترك بيننا وبينه.

رابعاً: غير ممكنٍ أن تكون لنا عولمتنا الخاصّة، بل هناك ثقافة العالم والعصر، ونحن مقودُون بها وإليها، ونعمل من ضمن آلياتها.

خامساً: التلاؤم الذي جرى ويجري بيننا وبين العالم على مستوى الدولة أحلّ الدولة القطرية محل الدولة القومية. فالمهدّد هو الدولة القائمة، وليس الدولة القومية غير الموجود.

٧ ـ فاطمة الحبابي

الأطروحات العشر التي جاءت بها ورقة الأستاذ الجابري كمسلمات، ما كانت تحتاج إلا إلى سرد العناوين فقط ما دامت، كما نص هو نفسه، مسلمات لا تقبل النقاش، لم يشر إلى مراجعها.

إن علو نسبة ترداد عبارة «الاختراق الثقافي» في الورقتين يوحي بأن كل ما يقدم عبر القنوات الفضائية الدولية سلبي ولا فائدة وراءه. وفي رأينا أنه تعميم مجازف فيه. فإذا كانت ثقافة الصورة تحمل في طياتها العديد من السلبيات، فلا يجوز لنا أن نتنكر لما فتحته من آفاق معرفية. ويظل الفرق في نسبة الاستفادة من الإيجابيات والتحصن من السلبيات هو الأرضية التي يمتلكها المتلقي فرداً أو جماعة أو وطناً، أرضية الثقافة الموروثة والمكتسبة (التعليم، الأسرة، الوسط المجتمعي، . . .). إن متانة هذه الأرضية وهشاشتها هي بيت القصيد الذي نراه رهيناً بنا أنفسنا نحن المثقفين، في كفاءاتنا التأثيرية في أصحاب القرار وفي مختلف الشرائح المجتمعية وإلا ترانا دائماً نعلق قصورنا على مشجب: اللاإمكانات، سيطرة الدولة، الاختراق الثقافي، غياب الديمقراطية، انعدام تكافؤ الفرص، الانشطار أو الثنائية، الانغلاق المميت، والانفتاح المستسلم. .

إن المثقف الحق الواعي والمدرك هو الذي يعي خروم الوضع، يتفاعل مع مختلف الاختراقات والخروقات، يقوم بعملية الغربلة ويتجند مناضلاً بنزاهة وبمسؤولية وطنية قومية إنسانية للتصدي لمختلف الملحمات التليدة والطريفة بكل ما أوتي من قوة

ويكل ما لم يؤته. وعليه انتزاعه طوعاً أو كرهاً كيما يؤدي رسالته في جبهة النضال القيمي الإنساني.

وما دامت كلتا الورقتين قد اعتمدت أوروبا كمرجعية في العمل على الحفاظ على هويتنا الثقافية، فإننا نذكر بالمناسبة أن مناداة أوروبا، وبخاصة منها فرنسا، منذ ما يزيد على العقدين، إلى الحق في «الاختلاف» الثقافي والهوية، كان في رأينا تقية وحمية لما توسمته أوروبا آنذاك من تدفق سيل العولمة. ولكننا في بلداننا العربية، وأخص منها بالذكر الشمال الأفريقي والجزائر بصفة خاصة، اتخذت من هذه الدعوة شعاراً لإيقاد نار التفرقة والعنصرية والتمزق وقيام أصناف شتى الصراعات والمضاربات... ولا شك في أن في هذا مفارقة بين ما نحن وما هم.

أشار الأستاذ الجابري إلى عامل اللغة العربية ودوره في تمتين حبل عروبتنا. أسأله ماذا هيأنا ونهيىء لهذه اللغة، الأمر الذي يضمن المزيد من نقائها وشيوعها والحفاظ عليها ومسايرتها موكب التطور السريع مما تهيئه مثلاً فرنسا في حركة الفرانكوفونية، ومن قواميس ومصطلحات في مواجهة اللغة الإنكليزية؟

وأخيراً أتساءل عن سبب غياب عنصر مهم من الورقتين. فعلى الرغم من إدراج الجابري في تحديده لمفهوم الثقافة لعنصر الدين أو المعتقد الديني فإن أياً من صاحبي الورقتين لم يشر إلى الدور الذي يجب أن يلعبه الدين في حماية ثقافتنا العربية والمحافظة على خصوصياتها. ولا أخص هنا بالذكر الإسلام وإنما أضيف إليه المسيحية والديانات السماوية بصفة عامة، وما لها من، أو يمكن أن يكون لها، ممارسة عقلانية متزنة بعيدة عن التعصب والتطرف، في التشبث بالقيم الأخلاقية السامية. ويحضرني في هذا المجال حديث جرى بين جلالة الملك الحسن الثاني والرئيس بيل كلينتون في واشنطن خلال زيارة قام بها الملك لتلكم الديار. بعد الحديث عما يشهده العالم من تدهور بعض القيم وانحطاطها وشيوع الإرهاب والاضطراب وتفشي المخاوف، قال كلينتون ما معناه إنه لا يرى من منفذ للقيم الأخلاقية مستقبلاً سوى الإسلام. فإذا كان الرئيس كلينتون يعترف بذلك ويقره في وقت نشاهد فيه كل أشكال التطرف، فإننا نقول إن «الكرة توجد في مرمانا» كما يقول المثل الفرنسي، وما علينا إلاّ أن نعرف كيف ننظم فريقنا ونثبت مواقع أفراده لضمان إصابة الهدف بانتظام ودون نزق وتوكلية عمياء.

ولن أدع الفرصة تمر دون أن أقول إن حماية ثقافتنا رهينة بمدى رغبتنا نحن أيضاً في العمل على إنعاشها والاستفادة من معطيات العولمة والتفاعل معها أخذاً وعطاء، لا رفضاً وسلباً، ولا انبهاراً واستسلاماً.

٨ ـ عبد الخالق عبد الله

أبدي استغرابي الشديد تجاه ما احتوته ورقة د. عبد الإله بلقزيز من عبارات مثل عبارات «الاغتصاب الثقافي» و «العدوان الثقافي» و«مواويل الانفتاح» و«مسوقو

العولمة» وما إلى ذلك من العبارات. هذه ليست لغة بحثية رصينة ولا تخدم الفهم السوسيولوجي لظاهرة العولمة والمستجدات العالمية. هذه لغة خطابية وتعبوية لها مكان آخر، وهي تحول الصراع من الخارج إلى الداخل. وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أن العولمة ستثير مواقف وردود أفعال عديدة. إن من الطبيعي جداً أن تتفاوت المواقف، وربما أخذت أحد الأشكال الآتية: الانغماس في معطيات العولمة. وهذا موقف وارد وطبيعي ومقبول من البعض ولا أتوقع أن الكل سيقبله. الموقف الثاني هو الانكماش من رموز ومفاهيم وقناعات العولمة. ان من المتوقع جداً أن يتخذ بعضهم موقع الانكماش، إلا أنه لا يتوقع ان تنكمش كل الشرائح الاجتماعية. الشكل الثالث والأخير هو الموقف الذي يجمع بين الانغماس والانكماش، أو «الانغماش» إن صح التعبير. من المهم توقع بروز هذه المواقف المتفاوتة والمتعارضة في المجتمع الواحد. لكن من المهم التأكيد على أنه لا يوجد موقف أرقى من الآخر سياسياً وأخلاقياً. المنغمس ليس بخائن والمنكمش ليس برجعي، كما أن «المنغمش» ليس صاحب الموقف الذي يتناسب مع القيم والذاتية العربية أو الإسلامية. كما أن من المهم توضيح أنه لا يمكن لأي موقف ان يقضي على الآخر مهما استخدم من الأسلحة الفكرية والعبارات النارية. فالمطلوب إذن هو أن تتعايش هذه المواقف والاتجاهات في جو متسامح وديمقراطي وحر. ينبغي احترام جميع الاتجاهات المختلفة لكي نتجنب صراع الحضارات من الداخل. وهذا هو المطلوب في المرحلة التاريخية القادمة.

٩ ـ نيفين مسعد

رغم أني أتفهم وأتفاعل إيجابياً مع أجندة المستقبل التي وضعها د. محمد عابد الجابري لبناء نظام ثقافي عربي يواجه النظام الثقافي الأمريكي المُعولم، إلا أنني أسجل مجموعة من النقاط التي تعمل كقوى معاكسة لتحقيق أمل «التذاوت» حسب مصطلح د. الجابري، وهو مصطلح أسمعه لأول مرة، وأهم تلك القوى في رأيي هي:

١ ـ الاتجاه المتزايد في العديد من الجامعات العربية لاستحداث أقسام للتدريس باللغات الأجنبية في مجال العلوم الإنسانية: كالحقوق، والاقتصاد، والعلوم السياسية. فعلاوة على أن هذا التطور من شأنه أن ينشىء في إطار المعهد العلمي نفسه نظاماً هو أشبه ما يكون بالنظام الطبقي، يقع في أدناه الدارسون باللغة العربية، ثم يأتي الدارسون باللغة الفرنسية، وفي القمة يقف الدارسون باللغة الإنكليزية، فإن هذا التطور يضعف الارتباط باللغة العربية ويضعف الرغبة في دراستها لأن السوق تغلق أبوابها في وجه أنصار الثقافات الوطنية.

٢ ـ الشراكة التي طالب الدكتور الجابري بأن نتمسك بها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع الشراكة الاقتصادية، وهي بالأساس أداة من

أدوات العولمة، بل إن لفظ الشراكة نفسه (Partenariat) يختلف عن لفظ المشاركة (Participation) من حيث إنه لا يقيم العلاقة بين متساوين، هذه واحدة. والأخرى أن ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كما تتضمنها صيغة الشراكة في برشلونة تعتمد على نقل التجربة الغربية، علاوة على أنها تفتح الباب لمزيد من التدخلات الأجنبية لفرز من يطبق ومن لا يطبق.

٣ ـ الغيبوبة الثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية والتي تُنهكها في محاولات هي أبعد ما تكون تفاهة، وتُدْخلها في دائرة خبيثة من اللغو واللغو المضاد، على نحو يجعلها تنشغل بالحسم الذي هو بطبيعته غير ممكن في المسائل العبثية، ناهيك عن صرفها عن قضية المواجهة مع الغرب التي دعا إليها د. الجابري. لقد كانت ندوتنا مناسبة لتبادل همومنا ونحن نشهد مثقفينا مستوعبين في تفاهات من نوع: هل يجوز للمسلم أن يضحي بكبش قصير الذيل؟ هل يمكن أن تسفر المرأة عن وجهها في حضور امرأة أخرى؟. . . الخ.

٤ ـ حتى الجاليات العربية في الخارج فإنها إما ذائبة في الثقافة المعولمة، وإما أنها في دفاعها عن ثقافاتها الوطنية غارقة حتى أذنيها في خلافات سياسية ليس فقط بين إسلاميين وعلمانيين، بل بين الإسلاميين أنفسهم. وأكتفي هنا بالإشارة إلى اختلاف إسلاميي الخارج من حيث مواقفهم من قضية العنف السياسي: متى يمارس؟ وضد من؟ وبأي وسائل؟

١٠ ـ أحمد صدقي الدجاني

أجمل تعليقي في نقطتين:

الأولى: أن الثقافة تشمل فيما تشمل الموسيقى والسينما والتلفزة من الفنون، وكذلك الزّي والطراز (الموضة). وهذه جميعها تتأثر بالإعلان الترويجي. وانعكاسات العولمة على هذه النشاطات الثقافية واضح بيّن. وكل منها يستحق عناية. واكتفي بالتأكيد على موضوع «الطراز» لأن العولمة تسعى لفرض أزياء بعينها. ووراء خطوط هذه الأزياء رؤية للإنسان غير مؤمنة، وُفّق في عرضها د. عبد الوهاب المسيري في كتاباته وفي ندوة تلفزية عن الشباب والموضة شاركنا فيها معاً.

الأخرى: هي أن للأدب بخاصة دوره في تحقيق الاستجابة الصحيحة لتحديات العولمة في مجتمعاتنا. والعلاقة بين الأدب وتطبيقات العلم وثيقة. وقد حفلت **ألف ليلة وليلة** بخيالات أدبية أوحت بأفكار للعلماء. ونذكر قصص جول فيرن في الخيال العلمي في نهاية القرن الماضي، ومثلها قصة ألدوس هكسلي **عالم جديد شجاع** في مطلع هذا القرن. وقد أشار نجيب محفوظ إلى هذه العلاقة في **أولاد حارتنا**، وأحد أبطالها هو «عرفة».

لقد صدر مؤخراً في وطننا العربي عمل أدبي روائي يوقف أمامه، عالج موضوع العولمة معالجة عميقة. ذلك هو رواية **شرف** لصنع الله إبراهيم التي نشرتها **روايات الهلال** عام ١٩٩٧. ومعلوم أن أديبنا العربي شغل بالعولمة في أعمال سابقة أبدعها مثل **اللجنة** و**بيروت... بيروت** و**ذات**. ولكنه في **شرف** خصص أكثر من مائتين وعشرين صفحة لتناول الموضوع بأسلوب أدبي شيّق من خلال ما كتبه بطل من أبطال الرواية هو «رمزي بطرس مضيف». كما جاء مدخل الرواية بالغ التوفيق في عرض تفاعلات ناجمة عن العولمة، حافلٍ برموز موحية.

١١ ـ إبراهيم العيسوي

١ ـ على الرغم من التحذيرات المدوية للدكتور الجابري من العولمة ومن مخاطرها على الهوية الثقافية العربية، وعلى الرغم من أنني أرى في العولمة الكثير من المخاطر الاقتصادية على بلادنا، إلاّ أن مقولاته لم تقنعني بأن أشاركه الدرجة نفسها من الخوف والهلع على مصير العرب كوطن وكأمة. إنه يجزم بأنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام. وهذا يبدو لي أمراً مفهوماً، بل أراه بديهياً. ولكن إذا كانت هناك مثل هذه الحتمية أو ما يشبهها لتعدد الثقافات، فَلِمَ كل هذا التوجس من فقدان الشعوب للانتماء لوطن أو لأمة أو لدولة، ولم هذا التخوف من أن تؤدي العولمة إلى عالم اللاوطن واللادولة واللاأمة؟ ألا يتناقض القول بحتمية تعدد الثقافات مع القول الآخر في الورقة بأن ثمة ثقافات تسعى إلى التوسع والانتشار وتنشد العالمية؟ إذ إنه لو نجحت ثقافة ما في الانتشار فإنها ستصبح حينئذٍ ثقافة عالمية؟

٢ ـ في تعريفه للعولمة يذكر الدكتور الجابري أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين وتعميم نمط حضاري، هو النمط الأمريكي. وأنا لست واثقاً من أن هذا ما تفعله العولمة أو ما يريده أصحابها، إلا إذا ساوينا بين الحضارة الغربية ونمط الاستهلاك الشعبي الغربي؛ وهو أمر غير مقبول حتى عند د. الجابري فيما أظن. يبدو لي أن العولمة في جوهرها هي محاولة لتعميم نظام اقتصادي بعينه ولسيادة نوع معين من تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول. ومع التسليم بأن النظام الاقتصادي المراد فرضه على العالم قد يجر في أذياله بعض المؤثرات الثقافية، ودون إنكار لواقعة التبعية الثقافية والإعلامية التي هي سابقة على العولمة، فإنني أتساءل:

أ ـ هل كل ما يحمله النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يراد فرضه علينا من مؤثرات ثقافية هو بالضرورة مؤثرات ثقافية ضارة بالتنمية أو الهوية؟ إن د. الجابري نفسه لا يمانع في الاستعانة بما أسماه الجوانب الإيجابية للعولمة أو للإمكانات التي توفرها العولمة وفي مقدمتها العلم والتقانة والعقلانية والديمقراطية. فلم هذا التوقع

بأن قدرنا هو حيازة كل ما هو سيىء فقط من الحضارة الغربية؟

ب ـ هل كل ما يشار إليه كعناصر سلبية في الحضارة الغربية كالجري وراء الربح السريع والفساد والإفساد والانحلال الخلقي هي دائماً عناصر مستوردة، أم أن نسبة منها صناعة محلية ذات تاريخ ليس بالقصير في بلادنا؟ وما الذي يمنعنا من تلقي ما تبثه لنا أدوات الإعلام الغربي من العناصر الإيجابية في الحضارة الغربية؟

ج ـ ما الذي يضير الولايات المتحدة إذا استمرت الدول الآسيوية أو الدول العربية في التمسك بأديانها وقيمها وأنماط سلوكها، طالما ان هذه الدول تتبنى النموذج الرأسمالي وتفسح المجال لعمل الاستثمارات الأجنبية. . . الخ، وطالما أن الولايات المتحدة تهيمن اقتصادياً وسياسياً؟ أليس هذا ما حدث في اليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا؟ أليس هذا أيضاً هو محور الارتكاز في العولمة كايديولوجيا، أي كونها أداة لصناعة وعي متقبل لهذا النوع من التنظيم الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية والسياسية؟ وهذا بالضبط ما يجب التصدي له بنمط تنمية ونمط تنظيم اقتصادي يعتمد أساساً على قدراتنا الذاتية العربية.

١٢ ـ عوني فرسخ

يسجل الدكتور بلقزيز مؤشرين للإخفاق التعليمي العربي: كمي، ونوعي. وفي تبيان الإخفاق النوعي أشار إلى قصر برامج التكوين التعليمي وقصوره عن الإجابة عن الحاجات المعرفية والعلمية. ومع صحة ما يسجله وأهميته، إلا أن هناك ثلاثة مظاهر للإخفاق على هذا الصعيد حبذا لو أنه أشار إليها حتى تكتمل عملية نقد الواقع التعليمي تطلعاً إلى اصلاح يسهم في تمكين العرب من التفاعل الإيجابي مع تقدم العلم والمعرفة والتقانة تفاعلاً إيجابياً: **أولها** القصور في إعداد المعلم وليس فقط برامج التكوين. ويلاحظ بهذا الخصوص أن المعلم كان في بلادنا حتى الثلث الأول من القرن العشرين يأتي في مقدمة النخبة. واليوم كادت تصبح مهنة التعليم، وبخاصة في الصفوف الابتدائية والإعدادية مهنة من لم يسعفه الحظ أو قدراته المالية أو مؤهلاته للتخصص في دراسات أخرى. ولهذا القصور في إعداد المعلمين دور أساسي في تخلف العملية التعليمية في معظم الأقطار العربية إن لم يكن فيها جميعاً. ويتمثل المظهر **الثاني** في تراجع الأهمية النسبية للمدرسة الرسمية لمصلحة المدارس الخاصة، وبالذات الأجنبية منها، وعلى وجه الخصوص التي تلتزم بمنهج أمريكي بالدرجة الأولى. وهي ظاهرة متفشية في معظم الأقطار العربية، وبخاصة لدى أبناء الطبقة الموسرة ومن يجوز تسميتهم بالنخبة. وهي ظاهرة تهدد أولاً بقيام طبقية في التعليم، وتهدد ثانياً بإيجاد نوع من التعددية الثقافية والفكرية. وكل من الأمرين يهدد الوحدة المجتمعية من ناحية، كما ينذر بتوليد ولاءات للخارج حذر منها جبران خليل جبران في مطلع

القرن. أما المظهر الثالث فيتمثل فيما هو ملحوظ من تزايد تهميش اللغة العربية في العملية التعليمية، وبشكل خاص في التعليم الجامعي. والأدهى من ذلك أنه بعد أن كان التعليم في جميع المساقات بما في ذلك الطب والهندسة يتم بالعربية أيام محمد علي في مصر وخير الدين التونسي في تونس قبل ما يقارب قرناً ونصف القرن، كادت العربية تغيّب كلياً عن الدراسات العلمية لولا أن سوريا أولت هذه المسألة اهتماماً خاصاً. ولتهميش اللغة العربية آثار ليست ثقافية سلبية فحسب، وإنما أيضاً انعكاسات اقتصادية تصب في مصلحة الخبراء والعاملين الأجانب. وأحسب أن من حق لغتنا الجميلة عليّ أن أسجل - بالإضافة إلى ما أشارت إليه السيدة ليلى شرف - بعض أسباب القصور الأخرى، والتي أوجزها في:

١ - جمود العربية المعاصرة وتخلفها عن مواكبة العصر كنتيجة لقصور علماء العربية عن التطوير والإبداع. وعندما تتخلف اللغة عن أن تفي بحاجة أبنائها فإنهم يلجأون إلى استخدام العامية أو اللغات الأجنبية. وتتجلى مظاهر التخلف في النحو والقواميس بصفة خاصة. ففي النحو، تعطى الأولوية للإعراب وليس للمعنى. وفي القواميس ترتب الكلمات على أساس جذر الكلمة وليس حرفها الأول.

٢ - قصور عملية التعريب عن تلبية الحاجة لمصطلحات عربية أولاً، قومية من حيث الانتشار والاستعمال ثانياً، معاصرة وسهلة وخالية من التعقيد ثالثاً. والعربية تتميز بخاصية الاشتقاق والنحت مما ييسر تعريب المصطلحات، ولكن هناك قصوراً من قبل السلطات الرسمية وعلماء اللغة. وحسبي الإشارة إلى ما فعل العدو الصهيوني باللغة العبرية، إذ أحياها وأغناها وفرضها لغة على تجمع مستجلب من شتى أنحاء الأرض متعدد اللغات والثقافات، وصيّرها لغة أرقى العلوم وأدق التقنيات. ولا أحسب العبرية أغنى وأطوع من العربية.

٣ - استشراء العامية ليس فقط في الحديث اليومي، وإنما في بعض نواحي الأدب وفي القسط الأكبر من الإعلام المرئي، والحجة في ذلك هي إما الرغبة في نشر المعرفة بين جمهور أمي، أو تأصيلاً لثقافة وهوية قطرية. وكلا الأمرين لا يستقيم مع النظرة الفاحصة. فالفصحى لغة الصلاة عند المسلمين والمسيحيين العرب ويتفهمها الأمي والجاهل وأكثر الناس تخلفاً اجتماعياً. والفصحى أوسع انتشاراً والمؤهلة وحدها للانتشار ما بين المحيط والخليج. وهي فوق هذا وذاك الأقدر على رفع ذوق مستعملها ومستقبلها.

وإن مما يغني الممانعة الإيجابية التي يدعو لها الدكتور بلقزيز أن تقرن الممانعة بالإبداع. وفي مقدمة ذلك إبداع في العملية التعليمية والأداء اللغوي.

١٣ ـ محمد فايق

على رغم أنني لست من الذين يبالغون في الخوف من الثقافة أو الحضارة الغربية، ثقة في قدرتنا على الصمود مهما واجهنا من فترات انحسار، إلا أن علينا لكي نفهم طبيعة الحضارة والثقافة الغربية وأسلوبها في الغزو الثقافي الذي يجد فرصته في العولمة، أن نستدعي تاريخ هذه الحضارة التي كانت دائماً في سعيها إلى القوة والسيطرة تضع نفسها في موقع الثقافة العظمى التي يجب أن تمحو ما عداها من الثقافات. حدث ذلك في أفريقيا، وبخاصة مع الاستعمار الفرنسي والاستعمار البرتغالي الذي أدخل في مستعمراته قوانين «الاستيعاب» (Assimilation) التي كانت تصنف المواطنين إلى متمدنين وغير متمدنين. ويعتبر الشخص متمدناً إذا كان يتكلم لغة أوروبية ويظهر في مظهر أوروبي من ناحية السلوك والملبس، ويقبل قانون الأحوال الشخصية الأوروبي. وفي التعليم الذي كان معظمه يتم من خلال الإرساليات التبشيرية كان على الأفريقي ليدخل هذه المدارس أن يختار له اسماً مسيحياً بدلاً من اسمه الأفريقي، أي مطلوب من الشخص الأفريقي ليكون متمدناً أن يتخلى عن هويته وثقافته القديمة، وبالتالي كانت هذه الحضارة الغربية حضارة طاردة تسعى لإزاحة كل ملامح الثقافة القديمة. وحدث الشيء نفسه وبصورة أبشع في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكتفِ بالقضاء على الثقافة الهندية، ولكنها أبادت الهنود أنفسهم. وأعتقد أن شيئاً مماثلاً حدث في أمريكا اللاتينية التي غزتها الثقافة الإسبانية، والبرازيل التي غزتها الثقافة البرتغالية. أورد هذا فقط لنعرف طبيعة هذه الثقافة، وبخاصة أن الحديث عن نظرية صراع الحضارات خرج من عندهم.

وعلى الرغم من أنني أنبه إلى ذلك، إلا أنني وفي الوقت نفسه لا أدعو إلى التقوقع ومقاطعة هذه الحضارة، ولكنني فقط أدعو لمعرفة تاريخها للوقوف على طبيعتها.

١٤ ـ محمد إبراهيم منصور

الورقتان أثارتا في ذهني ملاحظتين:

الأولى: أن المروِّجين للعولمة ودعاتها يميلون إلى الحديث عن التجليات الثقافية التي تجنح ـ في معظمها ـ إلى التهوين من ثقافة «الآخر» والادعاء بأن الانتشار الواسع لثقافة الغرب يرجع إلى كونها أكثر إنسانية. وهذا في تقديري ادعاء غير صحيح، فسبب انتشار الثقافة الغربية لا يرجع إلى كونها أكثر إنسانية من غيرها، ولكن لأنها «ثقافة الغالب»، وانتشارها إنما يرجع إلى هذا القانون الذي صاغه مفكرنا العربي الخالد الذكر عبد الرحمن بن خلدون «المغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب في زيه ونحلته وسائر عوائده». وحضارة الغرب تكون إنسانية، وعالمية، بمعنى واحد فقط هو مدى

استفادتها من التلاقح الإنساني ومن الدماء الجديدة التي اختلطت بها من جراء المساهمات الحضارية للأمم الأخرى، وعلى رأسها أمتنا العربية. فقد قرأنا مثلاً تاريخ الفكر الاقتصادي وغيره من تاريخ العلوم في سياقه الأوروبي الغربي. وكنا نتساءل في دهشة: هل تاريخ الفكر الإنساني هو تاريخ الغرب؟ وهل عقمت شجرة الحضارة الإنسانية حتى لم يثمر فيها غير فرع واحد فقط هو الفرع الأوروبي؟

الثانية: إن الغرب الذي ثابر في جهاده عبر نصف قرن أو يزيد ضد الشمولية باعتبارها اتجاهاً معادياً للديمقراطية يعود لنا بالعولمة التي هي شمولية جديدة لأنها تنتهي إلى محاولة فرض ثقافة واحدة ونمط وحيد للحياة على الأمم، وتصادر الخيارات الاجتماعية والسياسية البديلة. والعولمة أيضاً، وهي تبشر بانتهاء عصر الايديولوجيات، تفسح الطريق إلى ايديولوجيا وحيدة مهيمنة لا تعترف إلا بثقافة واحدة بما تنطوي عليه من أنماط إنتاج واستهلاك وحياة واحدة. وهي ثقافة «نهاية التاريخ» التي تحاول أن تُجمِّل وجهها الشائه بقناع مخادع زائف من المصطلحات التي فقدت معناها: ديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعدد سياسي، وتقانة تجعل حياة الإنسان أسهل وأكرم.

١٥ ـ عزيز العظمة

أقصر تعليقي على ثلاث ملاحظات:

أرى **أولاً** أن الكلام على الأنا والآخر، والداخل والخارج، وغيرها من المفردات المماثلة، يقوم على افتراض لا أرى مبررات له في مجالي التاريخ والاجتماع، هو افتراض أن المجتمع العربي كل متجانس. وهذه النظرة تقوم على أن تصور أسسه الأساسية ليست في معاينة المجتمع وسبر تواريخه المتحولة، بل على قياس بياني هو استعارة نموذج الوحدات البيولوجية والفرد وسحبها على المجتمع. وليس هذا أمراً نادراً، بل هو يعود إلى نموذج فلسفي في التاريخ والمجتمع، رومانطيقي الطابع يقرن بأسماء أوروبية مثل هردر ولوبون، وعربية أو إسلامية كالأفغاني وحسن البنا وعادل حسين وغيرهم. وإنني لأحبذ النظر إلى تعقيد المجتمع ومواقع تجانسه وتكامله على صورة عينية بدلاً من الركون إلى الكناية والرمز وإلى افتراض التجانس الذي يؤدي في النهاية إلى تصور للسياسة يماثل بين الدولة والمجتمع، ويفيد في النهاية نموذجاً كليانياً للنظام السياسي، على الرغم من دعوى الديمقراطية التي تترافق في أيامنا هذه مع التصور الرومانطيقي للمجتمع ولصفائه وتجانسه.

إن الهوية الوطنية هوية سياسية تقوم على سياق المواطنة، ولا تنطوي بالضرورة على تجانس اجتماعي أو ثقافي، وما افتراض العكس إلا ضرب من افتراض غير مبرر للتكلم باسم الجمهور، وهو بالضرورة جمهور متخيل لأنه مفترض التجانس دون أن

يقوم هذا الافتراض على الأخذ بالمعرفة الاجتماعية. كما أن هذا الافتراض قد يستبطن مشروع مثاقفة وطنية، وهذا شأن مشهود تاريخياً كما أنه مشروع وضروري. ولكن التجربة التاريخية تبين لنا أن مشروع المثاقفة هذا قام ـ ويجب أن يقوم ـ على رفع المستوى العقلي والخلقي لجماع الجمهور وعلى النهوض به، وليس على تقمص ما يدعي انه ثقافة أصيلة له في سياق موقف متعال.

أرى ثانياً أنه لا يكفي الاقتصار على ترداد العبارات المتداولة، وعلينا أن ننظر إلى تغلغل أنماط المعرفة والأداء الاتصالي الرقمي (Digital)، وغلبة النظر على التدبر والتفكر، والشفاهة على المباشرة والتعقل ـ غير كاف أن ننظر إليها على أنها خارج محض، أو تلوث وفقدان المناعة القيمية المكتسبة على صعيد الثقافة. علينا الإلمام بواقع هذا الاختراق، والرصد الاجتماعي لرد الوعي إلى الإدراك المباشر والغريزة الاجتماعية الوحشية، أي أن علينا أن نلم بأننا نعيش وضعاً تتفاقم فيه التمايزات البنيوية وتتخذ فيه طابعاً ثقافياً، ليس فقط بين الحداثيين والتقليديين، وهو تمايز طبيعي في كل المجتمعات، ولكن بين الحداثيين وما بعد الحداثيين في شكليهما: ذوو الثقافة الاستهلاكية، وذوو الثقافات النكوصية باسم تجاوز الحداثة أو فشلها. ولا أرى في ثنائية الداخل والخارج إلا قيمة سجالية. سؤالي: ما العمل الثقافي الوطني في ظل وضع كهذا، إن استثنينا التخندق، وشعار التجديد في الداخل، والآليات الأخرى لمؤازرة التوجهات الأصولية؟

وأرى أخيراً أن التشديد على عبارات كالأنا والآخر والداخل والخارج، والصفاء والتلوث، وغيرها، في سياق العولمة، في سياقها المادي، وما تؤدي إليه من تآكل الفعل الاجتماعي والثقافي للدولة وللثقافة الوطنية، يؤدي في نهاية المطاف إلى تسويغ ضمني للعناصر الاجتماعية الأهلية وغيرها من العناصر ما قبل الوطنية، ولقوام خصوصيتها، وللترجمة السياسية لهذه الخصوصية، أي إلى التسويغ الايديولوجي باسم الخصوصية ـ وهو مفهوم قابل للتذرر إلى ما لا نهاية ـ لإعاقة قوام الثقافة الوطنية المتجددة أبداً.

•

١٦ ـ عصام نعمان

الملاحظة الأولى: ليس دقيقاً، في ما أظن، تناول الوطن بوصفه «الأرض والأموات». لماذا الأموات؟ أليس التراث، أو بالأحرى مفهوم التراث، أدق؟ الأموات لا يموتون روحياً بل هم ينتقلون إلى حياة أخرى في التراث. إنه حياة أخرى حاضرة في حياتنا المعاصرة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة من التأثير. وعليه، أرى تناول الوطن بما هو «الأرض والتراث». ثم أين المجتمع المدني من الهوية الثقافية ومرجعيتها؟ الباحث يعدد ثلاثة عناصر هي الوطن والأمة والدولة، ولا يشير، عند

توصيفه الدولة، إلى المجتمع المدني من حيث هو مضمون الدولة المعاصرة ومعيار قوتها وحيويتها، بالإضافة إلى كونه مستودع الهوية الثقافية وعقلها المحرك وأداة تظهيرها وتفعيلها. ثم، هل صحيح أن الهوية الثقافية لا تكتمل إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة؟ الحقيقة أنه من الممكن أن تكتمل أو أن تقترب من الاكتمال مع صعوبة إيجاد معيار لهذا كله. إنما الأصح هو أن نقول: لا تكتمل فعالية الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة.

الملاحظة الثانية: الورقة تقدم، كما يقول الباحث، «أطروحات تؤخذ هنا كحقائق أو مسلمات، سبق تبريرها في أعمال أخرى». ألم يكن من الأفضل أن يزودنا الباحث، ولو بإيجاز، بالمناهج والآليات التي تساعد في تحقيق هذه الأطروحات؟

١٧ ـ ليلى شرف

لدي ثلاث ملاحظات سريعة: الملاحظة الأولى هي أن العولمة الثقافية ليست دائماً عدواناً مقصوداً مخططاً له مرسوماً له يوجَّه إلينا لاستلابنا حضارياً وثقافياً. هنالك بعض الجوانب من الحضارات التي تأتينا يعانيها أصحابها أكثر مما نعانيها نحن، كظواهر اجتماعية تنقلها الثقافة وتعانيها المجتمعات المصدِّرة لها أكثر مما نعانيها نحن ويحاولون التعامل معها والوقاية منها. هنالك بعض النواحي التي تسوّق تجارياً وليس المقصود منها التسويق الثقافي وإنما التسويق التجاري لأنها تبيع كثيراً. وهنالك بعض النواحي الإيجابية التي يجب أن نتعامل معها بانفتاح. والنقطة الثانية هي أننا يجب ألا نتعامل مع العولمة الثقافية من موقف التوجس والرفض والعدوانية دائماً لأننا بذلك نكون قد شجعنا التقوقع والتراجع إلى الذات دون أن نستفيد من التفاعل الحضاري الضروري لتطور الثقافات وتطور الحضارات. الملاحظة الثالثة هي أن العولمة الثقافية وغيرها تأتينا ونحن في أسوأ ظروف وفي أقل حالات الاستعداد للاستفادة منها. ولذلك فإني اتفق مع الدكتور الجابري في دعوته إلى تنشيط الثقافة من الداخل، بل وفتح الأبواب والتفاعل مع الخارج وتنشيط العوامل داخل مجتمعاتنا العربية التي تؤدي إلى حسن تعاملنا والوعي بالذات في تعاملنا مع ثقافة الآخرين. ما الذي يجعلنا عرضة للوقوع في فخ العولمة الثقافية؟ أولاً أعتقد أنه فشل برامج التنمية بما فيها التنمية الثقافية والتربوية، أو ما أشار إليه الدكتور بلقزيز من فشل المدرسة الوطنية وفشل الدور التربوي للمدرسة. . . بالمعنى التربوي وليس التهذيبي، وإنما الوعي بالذات، الوعي بالتراث، دراسة التاريخ وأخذ العبر منه، بإشراقاته وظلماته معاً، والاستفادة من ذلك، حتى لا يبدو وكأن هنالك فجوة في مصداقية تعليمنا لأطفالنا لوعيهم لذواتهم وإدراكهم لأنفسهم. علينا أن نقوي هذا التعليم لنخلق الفكر الذي يستطيع التعامل مع الفكر الآخر، الفكر الناقد الذي يستطيع أن يختار وأن يقذف في الغياهب. نحن لا نعرف ولا نستطيع التعامل مع المعرفة، وهذا أخطر ما يكون في

أنظمتنا الثقافية التعليمية. عندما نتعامل مع الانترنت، هل سيستطيع شبابنا في المستقبل أن يختاروا الجيد من السيىء، أم أن هذه المعرفة التي ستأتينا من الإنترنت مثلاً ستكون بمنظار معين من منطلقات معينة، نأخذها كما هي حاضرة ونستعملها فتؤثر في نظرتنا الثقافية والحضارية عامة؟ أشار الدكتور نبيل علي أمس في ورقة التقانة إلى التعلم الفردي بدلاً من التعلم الجماعي، وهنا يكمن الخطر، لأن في التعلم الجماعي مجالاً للمناقشة بينما في التعلم الفردي يجب أن يناقش الفرد آلة في الإنترنت. وكذلك، فإن الإنترنت ستكون أداة لتسطيح المعرفة عندنا إذا لم ندرب أطفالنا على الفكر النقدي وعلى التعامل مع المعرفة من جهة المساءلة والتساؤل والاختيار والتمييز. هنالك الإعلام الذي شوّه الحياة الثقافية والفكر العربي الثقافي لأنه ركز على الفكر السياسي وتسلمته الدولة، وهذا ما يجب أن ننتبه له لأنه يجب أن يقابل إعلاماً غنياً بالسيىء وبالجيد. وهنالك المفاهيم التي تصدر إلينا والتي يجب أن نأخذها من منطلق مجتمعاتنا نحن وليس من منطلقات فلسفية أخرى لمجتمعات أخرى، أذكر منها قضية حقوق الإنسان التي هي نابعة من الفردية التي يتكلم عليها الدكتور الجابري، وهي تعزز الفردية وتضعف المسؤولية الجماعية، المسؤولية تجاه الأسرة، تجاه الوطن وتجاه المجتمع.

١٨ ـ كريم بقرادوني

صحيح أن البعد الثقافي للعولمة هو الأهم والأخطر، فإثر سقوط الاتحاد السوفياتي اجتاحت المجتمع الأمريكي موجة من الشعور بالانتصار وتحولت لدى بعض المفكرين، أمثال فوكوياما، إلى عقدة تفوق ومركب قوة، فاعتقدوا بأن «التاريخ انتهى»، وأن النموذج الحضاري الغربي، أو بالأحرى الأمريكي، سيعم العالم، وأن القيم والثقافة الغربية ستخترق كل حدود. وسرعان ما جاءت الردة من داخل المجتمع الأمريكي ومن خارجه على حد سواء، فأشار صاموئيل هانتنغتون في مؤلفه **صدام الحضارات** إلى أن العالم سيشهد «صراع الحضارات» في القرن القادم. وأننا نشهد بروز سبع ثقافات متصارعة وغير متساوية وهي: الغربية، والسلافية ـ الأرثوذكسية، والإسلامية، واليابانية، والهندوسية، والكونفوشيوسية، واللاتينو ـ أمريكية. ويزعم أن أخطر هذه الثقافات على الغرب هما الصين الكونفوشيوسية والأصولية الإسلامية، ويقدمهما على أنهما العدوان اللدودان. صحيح أنه ينصح الغرب ألا يطمح إلى قيادة العالم وأن يتبع استراتيجية الانعزال، لكن الصحيح أيضاً أنه يحرضه ليشن حرباً وقائية ضد الثقافتين الأكثر خطورة عليه: الصينية والإسلامية.

ومما لا شك فيه أن العولمة الثقافية بوجهيها الانفلاشي والانعزالي تسببت بردات فعل متشددة عند الشعوب التي تشعر بضرورة الحفاظ على الذات والتراث والعودة إلى الأصول. ففي مقابل هجمة العولمة تنبري الحركات المدافعة عن الهويات والخصوصيات والأقليات للقيام بعملية تحصين عن طريق تنمية قواها الذاتية واختيار

التقانة الملائمة لمواردها وحاجاتها. ويتخذ الصراع منحى قومياً حيناً، ودينياً أحياناً، واقتصادياً في كل حين. وأرى أن العالم يتجه تحت ضغط العولمة الزاحفة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية وكياناته السياسية وتقاليده وأصوله، ويحافظ على حدود الأوطان والسيادة الجغرافية. وخلافاً للعديد من المفكرين استشعر أن العولمة لن تستطيع إسقاط الحدود، بل إنها ستكون الدافع الأساسي لتحريك الخصوصيات على أنواعها. القرن الحادي والعشرون هو قرن الخصوصيات الثقافية والسياسية، مهما توسعت العولمة الاقتصادية. فالعولمة الغازية فجرت العديد من الأصوليات دفاعاً عن الذات والشخصية الوطنية، وسرعان ما بررت هذه الحركات استخدامها العنف بحجة أنه سلاح الضعفاء أمام المستبدين. ويقوم النزاع العربي - الإسرائيلي في الأساس على الأرض، وترتفع وتيرته إلى أقصاها حينما يتعلق الأمر بالقدس، وهي أرض مقدسة بامتياز.

إن الدعوات الأمريكية إلى «سوق بلا حدود» وما تستتبعه من دعوات إلى «أرض بلا حدود» و«ثقافة بلا حدود» ليست طوباوية، والدعوات المناهضة لها ليست طوباوية أيضاً. والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلَّ عن مبدأ الحدود إلا حين ضمنت لنفسها اختراقاً لحدود الآخرين، علماً أن «الحدود الايديولوجية» التي فرضها الاتحاد السوفياتي طوال سبعين عاماً على المنظومة الاشتراكية سقطت أمام أول هزة رئيسة، وسقط معها الاتحاد السوفياتي، ولا شيء يدل على أن «الحدود الاقتصادية» هي أمتن من «الحدود الايديولوجية»، وأن الولايات المتحدة قادرة على الإمساك بالمنظومة العالمية بواسطة العولمة أحسن مما فعل الاتحاد السوفياتي.

وبطبعي المتفائل أتصور عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة وكيانات سياسية وثقافية صغيرة. وأرى التكتل العربي، أو التكتل المتوسطي يندرج على لائحة التكتلات العملاقة، وفي الوقت نفسه أرى أن الكيانات السياسية والثقافية الصغيرة تتجذر أكثر وأكثر. فبقدر ما يتعملق الاقتصاد تتعمق الخصوصيات، ومنها الخصوصيات داخل الوطن العربي.

الفصل السابع

العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)

اسماعيل صبري عبد الله(*)

يقتضي الحديث في هذا الموضوع من ناحية تحديد مدلول ظاهرة الكوكبة ومحتواها، ومن ناحية أخرى موقع الأقطار العربية على الخريطة الاقتصادية لعالمنا المعاصر.

وفي صدد الكوكبة يستند حديث اليوم إلى دراستي السابقة عن «الكوكبة: الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالية» المنشور في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٢٢، آب/أغسطس ١٩٩٧. واكتفي هنا بالإشارة إلى مقولات أساسية فيه. وأذكر منها أولاً سبب رفض كلمة «العولمة» وتفضيل «الكوكبة». وعلاقة هذه الظاهرة بالتطور المتسارع في التقانة. وأثني بحقيقة أن هذه الظاهرة هي أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية. وثالث المقولات هي استغناء الشركات المتعدية الجنسية المتزايد عن الدول القومية التي نشأت مع نشأة الرأسمالية ولعبت دوراً حاسماً في نمو الرأسمالية وانتشارها وما صاحب ذلك من حروب متعددة. لقد بلغت الدولة القومية ذروة سلطانها في مرحلة الإمبراطوريات الاستعمارية الواسعة وما شهدته من حربين عالميتين أعقب أولاهما أعظم كساد في تاريخ الرأسمالية، وأعقب الثانية ما يسمى اصطلاحاً دولة الرفاه. وأشير أخيراً إلى مقولة «أيديولوجية السوق» أو تحول علاقات العرض والطلب والثمن من مجرد آلية اقتصادية إلى عقيدة تعود بنا إلى بدايات القرن

(*) رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط السابق في مصر.

التاسع عشر من تمجيد لمبدأ «دعه يعمل ودعه يمر» والإيمان بأن «حرية السوق» ستنشر التقدم وتصفي التخلف وتقضي على الفقر. وباسم هذه العقيدة تصبح الدولة شراً دائماً، وإذا كان من العسير الاستغناء الكامل عنها، فلا بد من تدني دورها باستمرار وتعليم «بيروقراطيتها» أساليب إدارة الأعمال.

أما موقعنا كعرب فلا يمكن تحديده إلا ضمن «العالم الثالث»، وهو مجموع الدول التي خضعت لفترات مختلفة للاستعمار القديم، والتي لم تعرف بالتالي إلا تنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج، والتي ما زالت الغالبية من شعوبها تعيش في مستويات متفاوتة من الفقر، وهي التي يسميها كتّاب الغرب حياءً «الدول النامية» لأن التخلف سبة، والتي تسمى في رطانة الأمم المتحدة مجموعة السبع وسبعين، وإن تجاوز عددها الحالي ذلك العدد إلى ما يقارب الضعف، تنتشر في القارات الجنوبية الثلاث. فأقطارنا جزء لا يتجزأ من العالم الثالث الذي يظل على رغم تقدم بعض بلدانه الملموس وتراجع أخرى خاضعاً للاستغلال والتبعية. الاستغلال بمعنى خروج جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق من عمل أهل القطر ليذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال التجارة غير المتكافئة (Uneven Exchange) وتحويل فوائد القروض وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيراً استثمارات أبناء العالم الثالث إلى خارجه. والتبعية بمعنى القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها والتأثير الإعلامي والإعلاني المكثف في تغيير القيم الحضارية وأشكال السلوك في اتجاهات كثيراً ما تضر بقضية التنمية (وأخطرها في تقديري محاولة محاكاة أنماط الاستهلاك المبدّد التي تسود في مجتمعات الغرب). وتأكيد الانتماء للعالم الثالث ضرورة لفهم مخاطر وفرص التنمية العربية.

ويمكن أن ندلل على هذا الانتماء إذا نظرنا إلى مستويات الدخل المتوسط في أقطارنا وفقاً لتصنيف البنك الدولي. ففي «تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧» الصادر عن البنك الدولي نجد بين الخمس عشرة دولة العالية الدخل (أكثر من ٩٠٠٠ دولار في السنة) ثلاث دول عربية (الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر) عدد سكانها ٤٫٦ مليون من مجموع سكان البلدان العربية البالغ ٢٥٢ مليوناً في ١٩٩٥ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦). أما بقية أقطارنا بما فيها أكبر مصدري النفط فيوزعها البنك الدولي كالآتي: خمسة أقطار ليس لديها بيانات كافية للتعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحديد متوسط دخل الفرد (ليبيا، العراق، السودان، الصومال، جيبوتي)، ونقص البيانات في ذاته دليل سلبي لأن الناجحين يزهون بإعلان نجاحهم النسبي. ونجد كلاً من اليمن وموريتانيا بين الدول الأقل دخلاً في العالم (أقل من ٧٧٠ دولاراً في العام). ويقدر أن متوسط الدخل في اليمن ٢٦٠ دولاراً، وفي موريتانيا ٤٦٠ من الدولارات. وتقع بقية أقطار العرب في مجموعة الدخل المتوسط الذي يتفاوت بين ٧٩٠ دولاراً (مصر) و٧٠٤٠ دولاراً (السعودية). فأقطارنا

تتفاوت في الفقر أكثر مما تتفاوت في الثراء. وفي ضوء ذلك نعرض بالتوالي إلى الاستقطاب المتزايد بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة في عصر الكوكبة، ثم نستعرض أهم عناصر المقاومة.

أولاً: التركز والتهميش

نشأت ظاهرة الكوكبة وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين. وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية، أو تنازع شركتين على السيطرة على شركة ثالثة[1]. ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو في مؤخرته ظهرت في لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية. وأنشىء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في أوائل الستينيات. وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التي تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث. وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. . . الخ. ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين متعاصرتين: الكوكبة في الشمال والتنمية في الجنوب. وإذا كانت قضية اللحاق (Catch-up) لم تخدع العقلاء، فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمرا مأمولاً فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر. وبوسعنا الآن أن نختبر حقيقة الأمر من الأرقام الموثقة في البنك الدولي، ومن واقع تقارير التنمية التي يصدرها البنك سنوياً منذ أواخر السبعينيات يمكن أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاماً بين ١٩٦٥ و١٩٩٥. وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة.

١ ـ الدول الصناعية السبع الكبرى

يبين الجدول رقم (٧ ـ ١) من ناحية، نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع، ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية، من ناحية أخرى.

---

(١) وأحدث مثال على ذلك الصراع بين شركة Worldcom الأمريكية وBritish Telecom على السيطرة على شركة الاتصالات الهاتفية الكبيرة MCI. وبوسع من يريد المزيد عن هذه العمليات أن يرجع إلى كتاب: Robert Lawrence Kuhn, ed., *Mergers, Acquisitions, and Leveraged Buyouts*, Library of Investment Banking; v. 4 ([Homewood, IL]: Dow Jones-Irwin, 1990).

والتركيز على الدول السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا) له ميزة إظهار مفعول قانون التركز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها. وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية (Home Country) لعدد ٤٢٦ شركة من أكبر خمسمائة من الشركات الكوكبية وفقاً لما جاء في المجلة الأمريكية *Fortune Magazine* في عددها الصادر في ١٩٩٧/٨/٤، أي أن القوى الاقتصادية الفاعلة في تشكيل الكوكبة ترتبط، ولو شكلياً، بالدول السبع التي يجتمع رؤساؤها مرة كل عام. وهذا ما حمل بعض الكتاب على وصف قمة مجموعة السبع (G-7) بمجلس إدارة اقتصاد العالم. ومن ناحية أخرى، أنفقت تلك الأقطار في عام ١٩٩٦ على «أعمال البحث والتطوير»، أي أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج، مبلغ ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص. وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة (High Technologies).

ومن الملحوظ أن القطاع المالي يمثل جانباً أساسياً من أنشطة الكوكبة. وهنا أيضاً نرى السيطرة في إطار السبع الكبار. فبين الشركات الكوكبية في قائمة فورشن نجد ٦٩ بنكاً كوكبياً منها ٥٨ مقرها الأصلي في واحدة أو أخرى من تلك المجموعة. بالإضافة لذلك نجد في القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشتغل بالأعمال المالية مقارها جميعاً في المجموعة نفسها. وفي نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع. وفي مجال التخصص في عمليات الاستثمار وأدواته نجد أربع شركات منها ثلاث في الولايات المتحدة ومقر الرابعة هونغ كونغ. ومعروف أن النشاط المالي يلعب دوراً جوهرياً في تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفي أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى التي تشكل في الواقع سوقاً واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة. ونظراً إلى كثرة الحديث عن ثورة الاتصالات، تورد قائمة فورشن أسماء ٢٢ شركة كوكبية منها ١٩ في دول مجموعة السبع. وفي مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة تسع شركات منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات، منها ثلاث من اليابان والست الأخرى من الولايات المتحدة. ومن الجليّ أن ما هو ملحوظ من زيادة نصيب قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التي عرضناها للتو.

ولا يحتاج الجدول رقم (٧ ـ ١) إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء في عصر الكوكبة والتنمية المدعاة. فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في تراجع منتظم. وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادي القوي في عدد محدود من دوله والمتواضع في معظمها والنمو السالب في عدد آخر. وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق.

والتراجع المحدود في نصيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين. ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب في هذا كله. ووفقاً لما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩٦) بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٥٢٨,٧ مليار دولار في ١٩٩٥. وهذا الرقم يمثل ١,٩ بالمئة من مجموع العالم. ونضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربي يضم ٤,٤ بالمئة من إجمالي سكان العالم.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

توزيع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم

(نسب مئوية)

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوروبية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر: حسبت هذه النسب أساساً من بيانات البنك الدولي في تقارير التنمية في العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة في مجلة *OECD Observer* (أعداد مختلفة).

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد في تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثي الذي يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة، وبالتالي يخضع لسيطرة الدول السبع الكبار في إطار ايديولوجية السوق: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية. وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيراً على يد البنك والصندوق وما زالت تعاني. وساءت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات في نقدهما. ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعياً. فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية في السلع والخدمات والأموال (الغات ١٩٩٤). ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادي أن تخرج عليه دون خسارة فادحة. وبالإضافة إلى هذا «الدستور» تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولياً للاستثمار الأجنبي، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولي للعمل. وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التي تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الغات ١٩٩٤. وهي تسميها هيئة التحكيم، ولكنها تسمي الأفراد الذين يشكلونها «قضاة»، كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجباري بنص الاتفاقية. وأخيراً لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها أن تفتش في شؤون كل عضو في المنظمة مرة كل خمس سنوات. وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولي والداخلي التي ترضيها. ولكن «أيديولوجية السوق» هذه مكنت نشاطاً خطيراً هو المضاربة في البورصات العالمية مع الإفلات من كل أشكال الرقابة. وفي هذه السوق يبلغ التعامل اليومي أحياناً تريليون دولار في حين أن حجم

التجارة الدولية تصديراً واستيراداً لا يتجاوز إلا قيلاً ٤ تريليونات في العام ١٩٩٥. وفي هذه المضاربات تتجمع ثروات تقدر بعشرات المليارات لا يقابلها أي انتاج عيني. وتعتمد المضاربة أساساً على قروض البنوك، ولكنها لا تخضع لسلطة سياسية على أي مستوى منذ شارك القطاع الخاص الدولة في عملية خلق النقود بما يسميه الاقتصاديون أحياناً «النقود الكتابية» لأنها لا تتجسد في معدن أو ورق البنكنوت، وهي الآن تتمثل في علامات حاسوبية (Bites) أو بطاقات ائتمان.

وهكذا يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساساً لصالح الشركات الكوكبية التي أسميناها بصدق متعدية الجنسية. ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام، وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمي والتقاني، وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات. وهكذا وجدنا مقار ٤٢٦ شركة من أكبر الشركات في العالم تنتسب أو ترتبط بمجموعة السبع الصناعية الكبرى. كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثي تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود في ما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة (Cross Investment). وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساساً لصالح القوى التي حققته. كما أن له ثمناً كبيراً في داخل مجتمعات تلك الدول يتمثل في نسب بطالة عالية وتزايد عدد من يعيشون تحت حد الفقر وقد تعروا من غطاء التأمينات الاجتماعية، وبدأت تلك الدول تشهد النمو الاقتصادي الذي لا تصاحبه فرص عمل جديدة. ودخلت الشركات الكبرى في ما يسمى إعادة الهيكلة (Restructuring) وتصغير حجم أجهزتها الإدارية (Downsizing) والتخلي عن أسلوب المجمّعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات (Components) في شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن (Subcontracting). فالتركز الشديد في الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق في وحدات الإنتاج الصناعي. وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت في المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا مصيرها، إذ من الوارد أن تغذي التيارات السياسية العنصرية الرجعية المعادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة. ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أممي ينسق النضال المشترك مع كل فقراء العالم.

٢ ـ الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذي تراجع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال العقود الثلاثة الماضية كما رأينا بالأرقام. وعلى الرغم من ايديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ألزمت ظاهرة استمرار الفقر في العالم، وتزايد أعداد الفقراء بانتظام، البنك الدولي بأن يتخلى عن واحد من أهم

مسلمات الليبرالية، وهو ما يسمى «مفعول التساقط» (Trickling Down Effect)، ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفي تلقائياً وتدريجياً ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعني تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر في الكسالى والمعوقين، وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير (Charity)، أي ما يتبرع به الأغنياء. وفي هذا الإطار المفهومي ليس للدولة دور يذكر في ما وراء حفظ النظام. وقد تبنى البنك بالتالي ضرورة التصدي المباشرلحل قضية الفقر (Direct Attack on Poverty) وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع (Poverty Alleviation Policies). وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر.

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم محسوباً على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة المحلية، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل في سوقه (PPP). وقدر في ١٩٩٥ أن عدد المعدمين في العالم ١١٨٠ مليون نسمة. ورأى خبراؤه أن ثمانين مليوناً منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى في حدود عام ٢٠٠٠. وأضاف أنهم سيكونون من الآسيويين وسكان أمريكا اللاتينية. أما «أفريقيا والشرق الأوسط» فقد توقعوا لها زيادة ملموسة في أعداد المعدمين. وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد في اليوم إلى ثلاثة دولارات في اليوم (أي ١٠٩٢ دولاراً متوسط دخل الفرد سنوياً) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في ٥٧ دولة (وفقاً لبيانات تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧) وهي تضم ٣٥٧٦,٦ مليون نسمة، أي ٦٣ بالمئة من إجمالي سكان كوكبنا. وكل هذه الدول في قارات الجنوب ما عدا ثلاثاً أوروبيات لا يتجاوز إجمالي سكانها ١٠ ملايين (مولدافيا، مقدونيا، ألبانيا)، ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن، موريتانيا، السودان، مصر...). ونظراً إلى أنماط توزيع الدخل القومي السائد ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة. وهذا يعني أن الدول التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولاراً الذي اخترناه عشوائياً، تضم أعداداً كبيرة من الفقراء. ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها، ولو على مرارة، أن التفاوت في الدخول يقل في الدول الصناعية الغنية عنه في دول العالم الثالث الأقل فقراً. وإذا نظرنا في جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالي الدخل القومي ١٠٠، وكذلك إجمالي دخول المواطنين، وأن البحث هو عن نصيب كل عُشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلي الإجمالي، الوارد في تقرير التنمية في العالم المشار إليه للتو، نلاحظ أموراً مهمة. ففي الدول الصناعية المرتفعة الدخل نجد أن نصيب العُشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (السويد) و٢٩,٩ بالمئة (سويسرا). وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلاً نصيباً

لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤,٤ بالمئة (استراليا) و٨,٧ بالمئة اليابان. أما في العالم الثالث فإن قائمة الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دول منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية). ولم يجد البنك أي وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومي لأربعين من تلك الدول. ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط. في عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و٢٩,٩ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠ بالمئة ومن بينها تشيلي التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولاراً، ولكن العشر الغني استولى على ٤٦,١ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجاً للنجاح الاقتصادي. وفي البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولاراً استولى العُشر الغني على ٥١,٣ بالمئة. ولا يكفي أن نقارن نصيب العُشر الغني بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك ويشمل في أقل تقدير الخمس. ونجد أدنى نصيب للخمس ٢,١ بالمئة في كل من البرازيل وغينيا بيساو. وبالمقابل أعلى نصيب ٩,٥ بالمئة في رواندا وبنغلاديش ولاوس! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥ بالمئة نجد أن نصيب الخمس الفقير في ٢٠ دولة أقل من ذلك، ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع تشيلي والبرازيل. . ويضاف إليها روسيا الاتحادية. وتتراوح النسبة في ١٩ دولة بين ٥ بالمئة و٩ بالمئة.

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومي بين فئات الدخول. وأغلب من هم في مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئاً اسمه منحنى لورينز أو معامل جيني. وعلى رغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدولي لم يجد خبراؤه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب، هي: موريتانيا، مصر، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن. وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث. فحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣,٦ بالمئة، وفي مصر ٨,٧ بالمئة وتتدرج الدول الأربع بين هذين الحدين. ومن نافلة القول إن هذه الأقطار لا تضم أغنى الدول العربية (ذات الدخل العالي) ولا أفقرها (مثل الصومال أو اليمن).

وخلاصة القول إن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم في حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم في هوة الحرمان. ولما كان أغلب أقطارنا قد تعوّد الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة في هذ المجال. لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية في الوقت ذاته إلى توجه لدى «الدول المانحة» نحو تصفية ما يسمى «معونات التنمية الرسمية»، أي المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالانكليزية بحروف «O.D.A». وقد تم تحول كبير في الرأي العام الأوروبي والأمريكي إلى أن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة في شيء. كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد

الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء في الداخل قبل فقراء الخارج. ولكن الأهم من ذلك هو سلوك الشركات الكوكبية. فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة. والآن في إطار تراجع دور الدولة أو استغناء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب، فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم. ومن هنا برز المفهوم الجديد المسمى الشراكة (Partnership) التي تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة. ومن الإنصاف أن نذكر أن في المجتمعات الغنية أفراداً وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التلفزيون من محن ومآسٍ إنسانية. ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون «المساعدات الإنسانية» في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التي تحل ببلدان من العالم الثالث، وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح في توريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى مافيا محلية تتخفى وراء ادعاء سياسي أو مسمى اجتماعي. وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفي الدارويني أن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش. ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع. ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئاً ثقيلاً يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض.

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية. فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتمالات الحرب. لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أي نظام حاكم في العالم الثالث أياً كانت جرائمه ما دام يعلن عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفياتي، والمسارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأي قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفياتي يريد حكامه أن يستفيدوا من سخاء الغرب. وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها أن يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقاً للخيارات العسكرية قبل الايديولوجية. أما الآن فالسائد هو ايديولوجية السوق، وبالتالي حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسي أو التزام عسكري. وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادي الغربي دون أدنى حاجة لوجود عسكري مكلف. كذلك فقدت المواد الأولية التي تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الامبراطوريات

الكبرى. فنصيب المادة الأولية اليوم في ثمن أي سلعة لا يزيد على ١٠ بالمئة. وتتجه جميع أسعار السلع الأولية اتجاهاً طويل المدى أو قرنياً (Secular) كما يقال عبر تذبذبها في الأسواق في الأجل القصير. كما أن التقانة الحديثة نجحت في تخليق مواد جديدة تتفوق في مزايا أساسية عن المواد الأولية، كما أنها تتسم في جميع المجالات بالتدني بمكون الطاقة والمادة الأولية في قيمة السلعة أو الخدمة[٢]. وعلى العرب جميعاً أن يتأملوا واقع أننا في السبعينيات (مع حرب ١٩٧٣) كنا نهدد بحظر تصدير النفط لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر النفط عدة مرات خلال فترة لا تزيد على سبع سنوات. أما في التسعينيات، فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا. وعندئذٍ ندرك كيف أصبح «الذهب الأسود» سلاحاً فاسداً كتلك التي زوّد بها فاروق جيش مصر في حرب ١٩٤٨. وعلينا أيضاً أن ندرك حقائق الأمور، فسعر النفط اليوم لا يتجاوز خمسة من دولارات ١٩٧٣ ويجب ألا تغشنا الأرقام التي تزفها وسائل الإعلام عن زيادة في الأسعار[٣]. وفي مجال حركة رؤوس الأموال لم ننتظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية في بلادنا، بل سارعنا إلى الاستثمار في الغرب. ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار في الخارج واضحة في كل أقطار العرب وفي أفقرها. وأعرف أن استثمارات المصريين في الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب في مصر، وأحسب أن أكثر من قطر عربي آخر في الوضع نفسه أو قريب منه. ولا حاجة في الغرب لعمالة من العالم الثالث، والدليل الواضح هنا هو «حائط الصين العظيم» الذي يبنيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال. ولكنه يلتقط من عندنا أصحاب الكفاءات العالية (في الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات المتعدية الجنسية)، وبالطبع من يملكون ثروة في البلد الذي يهاجرون إليه.

وبقدر هذا الاستغناء المتزايد، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم في العالم الثالث التي تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تسوم شعوبها عذاب

---

(٢) وهذا نتيجة لسياسة في البحث التكنولوجي تهدف إلى ذلك، أي إلى إبداع Energy and Material Saving Technologies. ويؤكد هذا الاتجاه الوعي البيئي الذي يطالب بالتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة (Clean Technologies).

(٣) بدأ الدولار يفقد من قوته الشرائية ومن سعر صرفه في مواجهة العملات الأخرى في عام ١٩٦٩ حين خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب، وفي عام ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تماما وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعاً. وأصبحت كلها عائمة. وانتهى بذلك الدور الوحيد الذي أنشيء من أجله صندوق النقد الدولي، وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء. وثمة اتجاه قرني لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية في الرأسمالية العالمية المعاصرة. انظر في ذلك: (Ismail Sabri Abdalla, *Monnaie et structure économique: Essai sur le rôle des conditions de structure dans la détermination de la valeur de la monnaie* (Le Caire: Impr. mondiale, 1952).

الفقر والجهل والذل والمهانة، ورتعت في موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنهب، فكون أفرادها ثروات خرافية. وكان اختفاء السند الأجنبي الفاعل إيذاناً بانهيار «الدولة ذات السيادة» وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم. وكان من الطبيعي إزاء انهيار الدولة الفاسدة الظالمة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسب المنازعات طابع العنف وتنتشر الحروب الأهلية وحروب الحدود. وليس هذا الحديث توقعاً لمستقبل نخشاه، ولكنه حاضر نعيشه. فأين الدولة في الصومال وروانداً وبوروندي والكونغو برازافيل والكونغو (زائير سابقاً) وسيراليون وليبيريا وأفغانستان؟ ولماذا نذهب بعيداً، ألم تستمر الحرب الأهلية في لبنان ١٥ عاماً اختفت فيها سلطة الدولة ويعتبر الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعاً من المعجزات؟ ومن يملك التنبؤ بنهاية قريبة للحرب الأهلية في السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول، أو عدم تجدد الحرب الأهلية في اليمن؟ ولا أريد قول المزيد في هذا الباب حتى لا أنكأ جروحاً ما زالت دامية. ولكن الأحداث ـ لأسفي الشديد ـ أثبتت صحة ما قلته قبل حرب الخليج الثانية من أن عدم توجه العرب نحو التكامل والوحدة ينذر بمزيد من التجزئة داخل عدد من أقطارنا. لقد قلنا الكثير ضد التبعية ومسؤولية حكام دول العالم الثالث ونحن الآن في وضع أسوأ، إذ ضاعت الدولة أصلاً. والمستفيد الأول والأخير من هذه الحروب هم تجار السلاح. ويبقى دائماً سؤال يحتاج إلى مزيد من البحث هو: من يمّول هذه الحروب وقد استمر بعضها أكثر من ربع قرن كحرب أنغولا التي لم تصفّ تماماً حتى الآن؟ هناك عناصر للإجابة تتمثل في بعض حالات ظاهرة. فقادة «المجاهدين» المتحاربين في أفغانستان يشجعون زراعة الأفيون ويبيعونه بثمن بخس (أقل مما يدفع في شراء أفيون المثلث الذهبي). كما يبيع قادة حركة يونيتا الانفصالية في انغولا الماس للشركات المتعدية الجنسية بأقل من نصف الثمن الذي تحصل عليه جنوب أفريقيا. ومسارعة شركة أمريكية لعقد اتفاق مع كابيلا قبل أن يطرد موبوتو ويدخل العاصمة كينشاسا يرجع لأن جيشه كان قد سيطر فعلاً على إقليم كاتنغا أكبر مصدر للماس في أفريقيا وربما في العالم. والقضية تستحق الاهتمام والبحث. فالمال عصب الحرب. وكل حرب تستمر عدة سنوات لا بد أن يكون لها جهة أو جهات ممولة. وهكذا على أية حال تدمر المجتمعات نفسها بدل أن تنميها(٤).

---

(٤) انظر: Luc van de Goor, Kumar Rupesinghe and Paul Sciarone, eds., *Between Development and Destruction: An Inquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1996), وهو نتيجة بحث أجرته وزارة الخارجية الهولندية (وزارة الدولة للتعاون والتنمية) ومعهد هولندا للعلاقات الدولية، شارك فيه وكتب فصوله عشرون باحثاً من جنسيات مختلفة منهم أربعة من مواطني العالم الثالث أحدهم مصري. ومن أطرف ما قرأت فيه ما قاله باحث من جامعة هامبورغ من أن «مولد ونشأة الرأسمالية تقترن دائماً بالحروب. هكذا كان الحال في أوروبا، وهو الحال الآن في دول العالم الثالث»، ص ٥٤ وما بعدها.

ثانياً: التنمية المستقلة في زمن الكوكبة

يتوهم بعض دعاة الكوكبية (Globalism) أن الكوكبة قد محت الحدود السياسية وأهدرت قيم الوطنية والقومية، وأن الحضارة الغربية في طريقها إلى العالمية على أساس دفع الحضارات الأخرى إلى عالم المتاحف والذكريات الحلوة أو المرة على حسب هوى المتذكر، وأن هذا التغيير الشامل لوجه كوكب الأرض حتمي ونافع ـ ولو بعد زمن ـ لكل البشر. وقد أوضحنا في ما سبق الحقيقة الكريهة لمحتوى الكوكبة. فالتنمية الشاملة لمجتمعات العالم الثالث في حاجة إلى دولة ديمقراطية قوية بالتأييد الشعبي، فاعلة من خلال المشاركة الشعبية تصفي التنمية الشوهاء التي ورثتها من أيام الاستعمار قديمه وجديده ومن نظم القهر والفساد والعجز والتبعية. والقول بغير ذلك ضلال تولده خديعة أو قصر نظر أو جهالة. فالتنمية مستقلة أو لا تكون إلا تنمية محدودة خاضعة لقوى خارجية مهدرة لمصالح الجماهير العريضة لا تعيش إلا لأجل محدود وفي إطار من القهر والاستغلال والفساد والتخلف، على رغم ما قد ينتشر في بلادها من أكل «ماكدونالد» وشرب الكوكاكولا وارتداء «الجينز وتي شيرت»، والإعجاب بموسيقى الروك ومشتقاته، حتى الارتباط بشبكة انترنت واقتناء الهاتف المحمول وتركيب «الدش» في البيت ومحل العمل.

والتنمية المستقلة ليست مظاهر خارجية (علم، نشيد وطني، تبادل السفراء، عضوية الأمم المتحدة. .) كما أنها ليست اقتناء وتكديس أحدث الأسلحة التي لا تستخدم في الغالب إلا في الانقلابات أو قمع المواطنين، حماية لحكم مستبد أو في حرب أهلية أو غزو دولة مجاورة لا تهددها بأي تهديد جاد. وخبراء الاستراتيجيا العسكرية في بعض دولنا على الأقل يؤكدون أن توفير الأمن الخارجي يكون ببناء «القوة الشاملة» الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. وبلغة الاقتصاد تسمى هذه العملية التنمية الشاملة والمطردة. وجوهر الاستقلال هو توفير أعظم قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المؤيدة شعبياً إزاء عوامل الضغط الخارجي وفي مقدمتها آليات الرأسمالية العالمية. وحين ناقش أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية موضوع التبعية في مؤتمرهم الأول قال زميل فاضل معروف بدفاعه عن الليبرالية إنه يعرف ما نسميه التبعية على أنه «الهشاشة والعجز أمام الصدمات الخارجية» (Vulnerability to External Shocks). ولست أرفض هذا التعريف بل وأستند إليه في تعريف التنمية المستقلة بأنها القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والتحرر من القيود الخارجية (External Constraints). ولا يجوز الاستهانة بدور الدولة استناداً لسوء ما وقع من البيروقراطيات في هذا البلد أو ذاك، ولكننا نؤكد إلى جانب ضرورة الدور الفاعل للدولة على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية والانتخابات النظيفة والنزيهة التي تحد في مجموعها من خطر البيروقراطية.

ولكن من حق القارىء أن يتساءل: ألم تحمل الكوكبة جديداً يستدعي مزيداً من التوضيح لمفهوم التنمية المستقلة؟ لقد ثارت مناقشات كثيرة بين مفكري العالم الثالث في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) حول الموقف من المعاملات الدولية. وكنا جميعاً مقتنعين تماماً بأن نسق الأسواق العالمية تحكمه قوى الرأسمالية العالمية وأن كل مبادلة بين دولة في الجنوب وأخرى في الشمال هي بالضرورة غير متكافئة تفيد الدولة الشمالية على حساب الدولة الجنوبية. ولكن انقسم الرأي إلى اتجاهات ثلاثة: من كانوا يرون أنه «لا بد مما ليس منه بد»، وفي الطرف الآخر من نادوا بالانسلاخ الكامل عن هذا النسق، وكنت في اتجاه ثالث تبنى مفهوم الانسلاخ الانتقائي (Selective Delinking)، أي الاستيراد بقدر حاجاتنا المخططة بعد دراسة، والتصدير بما يكفي لتغطية تكلفة الاستيراد. فالأساس هو الاعتماد على النفس في كل قطر، ثم الاعتماد الجماعي على النفس على المستوى الإقليمي. وكان معنى ذلك رفض دعوى «الإنتاج للتصدير» كمحرك للتنمية[٥]. وأعتقد أن الكوكبة وما ولدته من مواثيق وقوانين تحكم العلاقات الدولية وقعتها معظم دول الجنوب ومنها غالبية الدول العربية تنهي بشكل قطعي خيار الانسلاخ الكامل، فضلاً عن أنه بذاته ليس كافياً لتحقيق التنمية المستقلة، فدولة بورما «مغلقة» إلى حد كبير منذ ثلاثة عقود ولم تحقق في مضمار التنمية أي سبق. وأضيف هنا أن الانسلاخ الانتقائي صار أكثر صعوبة وأعصى منالاً، ولكنه ضروري في أشكال متعددة لتحسين وضع بلادنا داخل النسق الكوكبي. فنحن نتمسك بأن التنمية المستقلة لا تتجسد إلا بالاعتماد على النفس قطرياً وإقليمياً. ولكن هذا الاعتماد لا ينفي ضرورة التعامل مع الخارج. وفي عصر تنهار فيه الحواجز الجمركية لن تبقى التنمية مستقلة إلا بقدر دعمها لـ «القوة الشاملة» والقدرة التنافسية لمنتجاتها لا في الأسواق الخارجية فحسب ولكن أولاً وقبل كل شيء في الأسواق الداخلية التي تفتحها الغات ١٩٩٤ أمام المنتجات المستوردة من سلع وخدمات ورؤوس أموال. فالخطر الأعظم اليوم لا ينحصر في علاقات القوى في شبكة المعاملات الدولية وإنما في السقوط خارج هذه الشبكة تماماً، أي في الاستبعاد والتهميش كما أوضحنا سابقاً. ويجب أن نعي تماماً آليات التهميش. فهناك عدد كبير من دول العالم الثالث تقع في أطراف الشبكة، أي في وضع يسميه الاقتصاد الأكاديمي «المنتج الحدّي». ويعرف بأنه المنتج الذي يغطي تكلفة انتاج السلعة ولا يحقق ربحاً في حين ـ كما يؤكد الاقتصاد الأكاديمي ـ يحقق المنتجون الكبار ربحاً أعلى من متوسط الأرباح، جزء منه يسمونه «الريع» (Rent) مرتبط بكبر حجم الشركة. وما يعنينا هنا أن اقتصادات السوق تؤكد

---

(٥) انظر تفصيل ذلك في: جامعة الأمم المتحدة، دراسات في الحركة التقدمية العربية، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

أن المنتج الحدّي يفلس إذا انخفض سعر السوق لأن عائده يقل عندئذٍ عن تكلفة انتاجه. وهذا الأمر في نظر الليبراليين محمود لأنه إعمال لقانون البقاء للأصلح الذي هو وحده سبيل التقدم المستمر، ومن ثم فإن التهميش يهدد كثيراً من أقطار العالم الثالث. وبالتالي لا بد لبلادنا أن تتجاوز الوضع الحدي بمسافات كبيرة.

ومن ناحية أخرى لا بد أن نأخذ في الحسبان ظاهرة استغناء الشركات الكوكبية عن الدولة بمفهومها التقليدي. فهي توظف الدولة في فتح أسواق جديدة وواسعة. ونرى الآن أمثلة لرؤساء دول أو حكومات يزورون رسمياً دولاً أخرى وفي رفقتهم «رجال أعمال» وفي حقائبهم مشروعات عقود كبيرة. وأصبح نجاح أو إخفاق الزيارة الرسمية مرتبطاً بحجم ما تم التعاقد عليه. وهو ما يبدو عبر وسائل الإعلام كعملية تنشيط ودعم لشركات من جنسية الزائر ويؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة. ولكن الشركات الكوكبية التي تستفيد من العقود لها مصانع في أقطار متعددة ويمكن أن تورد منها ما يعادل نسبة عالية من قيمة العقد الذي فاز به الرئيس الزائر. ومن ناحية أخرى كشفت التحقيقات الجنائية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة تتلقى دعماً مالياً كبيراً من الشركات المعنية. وثبت أن بعضها يمّول حزبين متنافسين حتى لا تأتي نتيجة الانتخابات بأي شيء سلبي يمكن أن يضايقها. وهكذا تحول رجال الدولة من «Statesmen» إلى بيّاعين (Salesmen) وظهرت في أمريكا دعوة قيادات الشركات الكبرى (Corporate Leaders) لأن يتحلوا ببعض صفات رجال الدولة، أي أن يراعوا الجوانب السياسية والاجتماعية وضرورات الاستقرار إلى جانب اهتمامهم الأصيل بتعظيم الربح. لكن قادة الشركات الكوكبية لهم حسابات تختلف عن حسابات السياسيين في أحيان كثيرة. وهنا يضغطون في أحوال معينة على الحكومة لتغيير سياستها. وأكبر مثل على ذلك تخلي الولايات المتحدة عن تسوية قضية الأسرى والمفقودين من الجنود الأمريكيين كشرط حاسم لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام. فقد أعيدت تلك العلاقات لتأخذ الشركات الأمريكية نصيباً من سوق انفتحت على التعامل الخارجي وتسابقت الشركات المتعدية الجنسية إلى أرضها. وترك موضوع الأسرى والمفقودين للتفاوض الهادىء والإجراءات المتدرجة التي لا يعلن عنها. وفي مثال آخر يطالب قادة الشركات الكبرى التي مقرها الولايات المتحدة برفع الحصار الذي تفرضه واشنطن على كوبا، وبشكل خاص إلغاء التشريع الذي يحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع هذا البلد. ولكنهم يلقون مقاومة شديدة من «مافيا المخدارت» الكوبية المستقرة في فلوريدا أساساً، والتي تشتري ذمم عدد كبير من أعضاء مجلسي الكونغوس. ومهما يكن من أمر هذا الصراع سارعت شبكة «CNN» إلى افتتاح مكتب لها في هافانا العام الماضي. ولم تتخذ الإدارة الأمريكية أي إجراء قانوني ضدها حتى هذه اللحظة. وقد أصدر الكونغرس الأمريكي منذ أكثر من سنتين قانوناً بمعاقبة الشركات غير الأمريكية

التي تتعامل مع إيران. والعقاب هنا يكون بحظر نشاطها في الولايات المتحدة أساساً. وفجأة أعلن أن شركة «توتال» الفرنسية المقر قد وقّعت مع إيران عقداً في صناعة البترول قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات. ولم يثر هذا الأمر أي نزاع بين واشنطن وباريس، ولا سمعنا عن معارضة شركات نفط أمريكية لانفراد شركة فرنسية بهذا العقد الدسم. والسبب عندي يرجع إلى أسلوب عمل الشركات الكوكبية القائم على استخدام شركات تابعة لها أو التعاقد من الباطن مع شركات أمريكية أو شركات تابعة لتلك الشركات.

وأسوق هذا الحديث لإبراز واقع جديد على حكامنا وهو أننا سنتعامل أكثر فأكثر مع شركات متعدية الجنسية، وأن مكانة العلاقات بين الحكومات تتراجع أكثر فأكثر في إطار ما يسمى الشراكة أو إقامة منطقة حرة... الخ. وترجع أهمية هذا الوضع الجديد إلى ضرورة تعزيز قدرتنا التفاوضية مع هذه الشركات. ومن ثم يتعين البحث عن عناصر القوة التفاوضية التي تحترمها هذه الشركات بعيداً عن الايديولوجيات والعبارات الإنسانية والصيغ السياسية المعدة للاستهلاك العام. وفيما يلي أقدّم ما توصلت إلى أنه عناصر قوة لأي قطر من العالم الثالث.

١ ـ حجم السوق الحالية أو الاحتمالية

من نافلة القول تأكيد أن الشركة الرأسمالية تسعى دائماً إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات. ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول... الخ. ومن هنا يأتي إهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التي تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية. وهذا الإهمال قد انعكس في حرص الرأي العام الأمريكي على رفض أن يموت جنود أمريكيون في معارك من أجل فض قتال في أفغانستان أو محاولة إقامة دولة في الصومال. حتى مأساة البوسنة (وهي بلد أوروبي) تدخلت فيها الولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي وبأسلوب يضمن حياة جنودها إلى أقصى حد ممكن. وعلى العكس مارست الشركات الكوكبية كل صنوف الضغط لدعم العلاقات التجارية مع الصين على الرغم من كل ما قيل عن عدم احترام حكومتها لحقوق الإنسان، وانفراد الحزب الشيوعي بالسلطة فيها. هذا مع العلم بأن الصين لا تقدم أي إعفاءات ضريبية للمستثمرين. ومن المعروف أن «النمور الآسيوية» عاشت تجربة النمو الاقتصادي في ظل حكم دكتاتوري مستبد لم تتخلص منه إلا كوريا الجنوبية في التسعينيات. وكمؤشر جزئي على أهمية حجم السوق نذكر بأن الهند في السنوات الأربع الأخيرة تلقت أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم الثالث. وفي تفسير هذا الإقبال الكبير نجد حقيقة ذكرها رئيس وزراء الهند عند لقائه بمثقفين مصريين أثناء زيارته

لمصر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ من أن ثلث الهنود حالياً طبقة وسطى، أي حوالى ٣٠٠ مليون لهم تطلعاتهم الاستهلاكية المشروعة ويمكّنهم دخلهم من شراء ما يرضونه. ولما كانت تعاملات الشركات الكوكبية محكومة بما يسمى «التخطيط الاستراتيجي» وهو دراسة لاحتمالات المستقبل في مجالات نشاط الشركة في المدى المتوسط، كان من الطبيعي أن تأخذ في الحسبان إمكان تحول فئات جديدة من الناس إلى طبقة وسطى في السنوات الخمس القادمة مثلاً، وهو ما أسميه السوق الاحتمالية.

٢ ـ معدلات نمو اقتصادي عالية ومطردة

وبديهي أن تحول السوق الاحتمالية إلى سوق فعلية يتوقف قبل أي شيء على الزيادة في الدخل القومي واتساع قاعدة من يستفيدون من تلك الزيادة. ولا يعني في هذا المقام ضرورة تحقيق معدلات نمو استثنائية تقترب أو تتجاوز ١٠ بالمئة سنوياً، بل يكفي معدل ثلاثة أضعاف معدل زيادة السكان السنوية، حوالى ٦ بالمئة، وذلك لأن الأهم هو اطراد النمو عبر عشر أو خمس عشرة سنة. والارتفاع الكبير يمكن أن يكون استثناء ولفترة محدودة. كما يمكن إذا كان الارتفاع بسبب حدث معين (كشف نفطي مثلا) أن يليه انخفاض حاد. وعلى العكس من ذلك يعني اطراد معدل نمو مرتفع أن الاقتصاد القومي يسير بخطى ثابتة وبطريقة مأمونة يمكن أن تكون أساساً تعتمد عليه الأطراف الخارجية في تخطيطها الاستراتيجي. ونعود لحالة الهند لاختبار صحة ما نقول. لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادي ٥,٨ بالمئة خلال السنوات العشر (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠). وفي النصف الأول من التسعينيات الذي شهد تراجعاً عاماً في معدلات النمو، وبخاصة في جنوب شرقي آسيا كان معدل المتوسط السنوي ٤,٦ بالمئة. ونجد وراء هذا الأداء زيادة معدل الادخار المحلي (في هذا البلد الفقير) فقد ارتفع من ١٧ بالمئة في ١٩٨٠ إلى ٢٢ بالمئة في ١٩٩٥، كما ارتفع معدل الاستثمار المحلي من ٢١ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة. وفي مجال توسيع السوق المحلية يلعب نمط توزيع الدخل القومي دوراً أساسياً. فتركز الدخل في يد العُشر الأكثر دخلاً يخلق طلباً على السلع الترفيهية ولكنه طلب محدود بقلة عدد الأغنياء في حين يقف الفقراء وراء أسوار السوق لأنهم محرومون من القوة الشرائية اللازمة لدخولها. وكلما كان التوزيع أكثر عدلاً اتسعت السوق أساساً باتساع قاعدة الطبقات الوسطى. ومن ثم تكون عدالة التوزيع عامل قوة اقتصادية في التفاوض وليست مجرد إرضاء الرغبة المشروعة في توفير قدر من العدل الاجتماعي، ناهيك عن التخفيف المستمر لوطأة الفقر الذي يدعو إليه البنك الدولي.

٣ ـ القدرة العلمية والتقانية

لم نكف نحن العرب عن ترديد مقولة «عصر العلم التقانة» الذي كان يجب أن ندخله طيلة العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك لا أعتقد أن أوضاعنا قد تحسنت كثيراً

عن الصورة التي قدمتها دراسة أنطوان زحلان في أواسط السبعينيات، في حين تقدم غيرنا في العالم الثالث في نواحٍ كثيرة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى جانبين مهمين في هذا الشأن. **أولهما** أن الإنتاج الحَديث للسلع والخدمات لا مكان فيه لعامل غير مؤهل علمياً. وما لا نمتلكه من المعارف والمهارات ننجح أحياناً في شرائه بثمن باهظ أبرز أمثلته أجور العمالة الأجنبية من ناحية، وحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى. وليس لنقل بعض التقنيات الجديدة في مواقع محدودة مفعول مضاعف ينشر بذاته المعرفة التقنية في جنبات المجتمع. كما أن اقتناء الأدوات الحديثة لا يأتي معه بالقدرة على الاستفادة منها إلى أبعد حد. والمثل الذي يقلقني شخصياً هو عدد أجهزة الحاسوب التي انتشرت في مكاتب وبيوت كثيرة في مصر والتي أعتقد أننا لا نستخدم من طاقاتها الكاملة إلا في حدود ١٠ بالمئة. وما زالت صناعة البرمجيات (Software) في الوطن العربي تحبو في خطواتها الأولى. في حين أن الهند مثلاً ثاني مصدر للبرمجيات في العالم بعد الولايات المتحدة. فالآلة الأكثر تقدماً لا تعطي كل قدرتها إلا إذا تعامل معها أفراد مؤهلون يتقنون التقانة المستعملة فيها ولديهم طلب اجتماعي يقتضي استخدامها. وإذا كان كلينتون في خطاب افتتاح مدة رئاسته الثانية قد نادى بإتاحة التعليم العالي للجميع، فإنه لم يكن يصدر عن شعور عميق بالتضامن مع الفقراء أو اقتناع حميم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وإنما دفعه إلى هذا ما تتطلبه الشركات الأمريكية من عمالة حاصلة على هذا المستوى من التأهيل. فإذا أردنا أن ننافس المتقدمين وأن نحسن موقعنا على نحو ملموس ومتزايد في اقتصاد العالم فلا سبيل إلى ذلك إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب وإعادة التأهيل وتكرار التدريب وبث التطلع إلى المزيد من المعرفة لدى أجيالنا الشابة وإعلاء قيمة الإتقان في العمل. والأمر **الثاني** هو بناء قاعدة علمية وتقانية وطنية قادرة على تطويع المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تقانية جديدة. وفي حدود دراستي للأوضاع في مصر وجدت أن المشكلة الأساسية هي ندرة الطلب الاجتماعي على منتجات البحث العلمي والتقانة. لقد أنشأت مصر ـ ولا سيما بعد ثورة ١٩٥٢ ـ عشرات من مراكز البحث العلمي والتقاني المتخصصة بالإضافة لما أنشأته من جامعات. وتضم هذه الوحدات العلمية الألوف المؤلفة من حملة الدكتوراه. ولكنها تبقى طاقة عاطلة يعلوها صدأ القدم والإهمال. فما دام أصحاب القرار في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص لا يدركون تماماً أهمية البحث العلمي والتقاني المحلي وضرورة تنشيطه، والارتفاع بمستواه، والاستفادة من منتجاته، ويعنون بشراء «الجاهز» من الخارج، لن تكون عندنا القاعدة المنشودة، وللدولة دور أساسي في بناء تلك القاعدة. فعليها يقع عبء تمويل البحث العلمي في مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية وعلوم الحياة التي توفر البنية الأساسية لكل بحث تطبيقي وتقاني. ومن جهة أخرى لا بد أن يشارك قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص في تمويل البحث التقاني، وبخاصة في مرحلة

التعرف على التقانات المستوردة وتطويعها للظروف المحلية وتحسينها، وثانياً في تبني مشروعات البحث والتطوير. وعلينا أن نعرف بالدقة التكلفة السنوية لاستيراد التقانة حتى ندرك ضرورة «الإحلال محل الواردات» كما كان يقال، أو الأقل الطموح لإنتاج خدمات تقنية يمكن تصديرها. ونجد في البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ميزان مدفوعات للتقانة يقارن في كل دولة ما تصدره وما تستورده. وبقراءة بيانات ١٩٩٦ نجد أن هذا الميزان حقق فائضاً كبيراً لصالح كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وهولندا والسويد، في حين حقق عجزاً في ألمانيا وفرنسا. كما نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول السبع الصناعية يتراوح ما بين ١,١٦ بالمئة في إيطاليا و٢,٨٤ بالمئة في اليابان. وهذا ما يفسر جزئياً واقع أن أعلى نسبة زيادة سنوية في إنتاجية العمل تحققها اليابان. ولتفادي اللبس نوضح أننا بصدد عمليات البحث والتطوير فقط، وبالتالي لا تدخل البحوث العلمية ولا التعليم العالي بمرحلتيه في هذه الأرقام التي ذكرناها على الرغم من أهميتها لعمليات البحث والتطوير. هل يعرف أحد تكلفة البحث والتطوير في أقطار العرب الغنية أو الفقيرة أو متوسطة الحال؟ وحيث يوجد إنفاق على مراكز بحوث، هل يتجاوز إجمالي مرتبات العاملين ويسمح باقتناء المراجع وأدوات البحث العلمي الحديثة؟

٤ ـ الاستقرار السياسي

ولا يعني هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هذا هدف مستحيل في المدى الطويل، ويمكن أن يكون في الأجل المتوسط سبباً لقلاقل اجتماعية وهزات سياسية وأعمال عنف وتدمير. وإنما يتحقق الاستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية (وليس مجرد أشخاص) نشيطة في المجتمع. وهذا لا يتصور إلا ملاصقاً للتعددية السياسية وحرية العمل السياسي وتكوين الأحزاب وحرية حركتها. ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمي للسلطة إلا بالانتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليها وصف النظافة والنزاهة كما يقول رجال القانون وكذلك الإعلام الغربي. ومثل هذا التغيير من طبيعة الأمور فلا شيء في الكون يبقى على حاله. ولكل مجتمع تناقضاته الداخلية وبه مصالح متعارضة ووجهات نظر بل وفلسفات متنوعة. وميزة الديمقراطية هي أنها تنظم قواعد الصراع الاجتماعي وتفتح باب انتقال السلطة من حزب (أو أحزاب مؤتلفة) إلى حزب آخر (أو مجموعة أخرى من الأحزاب). ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التي يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا يعرف عنهم شيئاً كثيراً يطبقون سياسات لم تكن منتظرة. وكان نمو الديمقراطية الغربية الديمقراطي الذي تحقق أساساً بسبب نضال الجماهير ودفاعها عن حقوقها المشروعة واقتحام ممثليها مواقع صنع القرار، فرصة

للرأسمالية للبقاء بقبول تداول السلطة في إطار مجتمع رأسمالي دون تهديد بالإطاحة بالرأسمالية كطبقة حاكمة. ومن ثم ظهرت الدعوة إلى المشاركة الشعبية المباشرة في صنع القرار. ومن وسائل هذه المشاركة تمتع الحكم المحلي القائم على الانتخاب الحر والمسؤولية أمام ناخبيه بسلطات حقيقية تنتزع من جهاز الدولة المركزي. ومن أشكاله أيضاً مشاركة العاملين في إدارة الشركات في القطاع الخاص (وهذا مطبق في ألمانيا منذ الستينيات) ومشاركة المنتفعين في إدارة الخدمات: المدارس، المستشفيات.. الخ. وفي تقديري أن انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون بالطرق السلمية، أي حين تقتنع أغلبية المواطنين الواضحة (وليس المطلقة فقط) بعناصر نمط الإنتاج الاشتراكي المحدد النابع أصلاً منها والمطروح عليها. ولا يجوز أن يكون الانفراد بالسلطة السياسية وحرمان المجتمع من تداولها السلمي ثمناً للحصول على العدالة الاجتماعية. فأنبل ما في الاشتراكية هو النزعة الإنسانية العميقة التي تدفع إلى النضال من أجل أن يتحرر المواطن من القهر السياسي والظلم الاجتماعي معاً.

وقد تنبه المفكرون ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين لانتشار ظاهرة الفساد المرتبط بالحكم والسياسيين على نطاق لم يكن معروفاً من قبل. وتوفر الديمقراطية إلى حد كبير وسائل الكشف عن الفساد ومحاكمة الفاسدين[٦]. وأعتقد أن حجم الفساد السياسي في الدول الديمقراطية الغنية مرتبط بتراجع دور الدولة وهيبة كبار المسؤولين فيها أمام ما تملكه الشركات الكوكبية من نفوذ وسلطان وأموال تتزايد باستمرار. وفي ظل الكوكبة أصبحت مراكز القيادة في الشركات الكبرى أهم في نظر الكثيرين من مناصب الوزارة. وأصبحت مناصب الدولة وسيلة للإثراء حتى لو أدى الحصول على الأموال إلى فقدان المنصب السياسي. ولكن أثر الفساد في أقطار العالم الثالث أعظم بكثير. فهو فساد مصحوب بجهل وانعدام كفاءة يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية. فالمسؤول السياسي الذي يقبل رشوة من شركة يتعاقد معها يقبل أن تدفع بلده ثمناً أعلى من المتاح في الأسواق أو أن تقبل سلعاً أو خدمات من مستوى أدنى بكثير من المتاح. وقد كتبت قبل ١٥ عاماً «إن الفضيلة في مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليست قيمة أخلاقية فقط»، واكرر أن مجتمعاً لا يميز بين الحلال والحرام أياً كان مقياس ذلك يسير بالضرورة إلى الهاوية. وعلى أية حال فإن أحدث صيحة ظهرت بعد أن فجر الرئيس الحالي للبنك الدولي خطر الفساد هي شعار «الحكم الجيد»، وهذه ترجمة غير دقيقة للمصطلح الانكليزي «Good Governance».

---

(٦) ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى المثل الرائع الذي ضربته إيطاليا في الحرب ضد الفساد والمافيا المتداخلة مع الأحزاب الحاكمة وأدت إلى تصفية شبه كاملة للحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم البلاد أكثر من أربعين عاماً بعد أن دخل عدد من أبرز قياداته السجن بأمر القضاء، وكذلك الحزب الاشتراكي الذي فر رئيسه إلى تونس. وتم كل ذلك بإجراءات قانونية عادية على يد قضاة نزيهين، وهذا ما يثبت أنه من الممكن بالديمقراطية تصفية بنية الفساد الأساسية.

ثالثاً: التوحد ضرورة بقاء

١ ـ قصة نجاح متوقع

ولا نتفرد نحن بالقول باستراتيجية التغلب على التبعية والفقر والتهميش، بل إن أحد معاقل البحث العلمي الجاد وفي الوقت ذاته التحبيذ المطلق للكوكبة، ودراسة سبل التطور على مستوى العالم في ظلها يقدم ما يؤكد ما وصلنا إليه من أفكار حول إمكان الإفلات من القيود التي تربط معظم بلدان العالم الثالث بالتخلف والاستبداد والظلم الاجتماعي والعنف السياسي، وهو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تضم كل الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى ثلاث دول أوروبية شرقية انضمت بعد سقوط الحكم الاشتراكي فيها، وكذلك ثلاث من العالم الثالث واقعياً ضمت لأسباب سياسية (ومجموع العضوية ٢٩ دولة). وقد سارت هذه المنظمة (التي تعتمد على البحث والدراسة واقتراح الحلول ومتابعة تطورات الاقتصاد في كل دولة عضو فيها ومقابلة كل هذا بما يجري في العالم خارجها، إذ انها لا تصدر قرارات ولا تتبنى إجراءات عملية وإنما توفر سبل التعاون والتنسيق من خلال اجتماعات على مستوى الوزراء تعد لكل منها الإعداد الجيد) بين أمور أخرى على إجراء دراسات مستقبلية عن أوضاع أعضائها وبقية دول العالم لمدة ٢٥ سنة قادمة. وفي ١٩٧٥ أعدت المنظمة مشروعاً بحثياً بعنوان «Interfutures» لتصور نمو اقتصادات أعضائها، وعلاقة هذا النمو بما يجري في العالم الثالث حتى نهاية القرن. وفي ١٩٩٥ أجرت دراسة أخرى تمتد إلى ٢٠٢٠ اسمها «Interdependence» أو الاعتماد المتبادل. وتمت الدراسة عن طريق إعداد نموذج توازن عام(٧) صمم على أساس معطيات ثابتة عن السكان والموارد الأولية (أي متغيرة في حدود معروفة وواحدة أياً كان سيناريو التطور) وبنت اعتماداً على هذا النموذج سيناريواً أول يفترض نمو اقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت يبلغ ٣ بالمئة سنوياً طول الفترة، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ ٦,٧ بالمئة. ويستند تقدير هذه المعدلات على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين كل الدول، لأنها ترى أن تلك الحرية تدفع إلى زيادة كبيرة ومتسارعة في الإنتاجية. أما السيناريو الثاني فإنه يتعلق بالتطور الذي يخفض معدله تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولي. والمقدر أن يكون عندئذٍ معدل النمو ٣ بالمئة في دول المنظمة و٤,٥ بالمئة في الدول الأخرى. وما يعنينا هنا هو ما وصلت إليه الدراسة من أن خمس دول ستصبح في عام ٢٠٢٠ من الدول

---

(٧) «General Equilibrium Model,» *L'Observateur de l'OCDE*, no. 207 (août-septembre 1997).

الكبرى التي تأخذ نصيباً وافراً من مجموع الناتج المحلي لدول العالم، وكذلك من إجمالي التجارة الدولية. وهذه الدول الخمس الكبرى الجديدة هي: روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وإندونيسيا، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
الناتج المحلي الإجمالي للعالم وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠(ب)	٢٠٢٠(أ)
العالم (تريليون دولار)	٣٠,٨	٦٦	١٠١
دول المنظمة (النسبة المئوية من المجموع)	٦١	٤٩	٣٨
الخمس الكبار الجدد	٢١	٣١	٣٧
بقية دول العالم	١٨	٢٠	٢٥

المصدر: المصدر نفسه.
(أ) السيناريو المتفائل.
(ب) السيناريو المتحفظ

وأول ما يلفت النظر في هذه النتائج هو تراجع نصيب الدول الأعضاء في المنظمة في جميع الأحوال (وإن بنسب مختلفة وبفروق بينها كبيرة). كما نلاحظ أن الدول غير الأعضاء في مجموعها تحسن وضعها وإن كان الفائز الأكبر هو الدول الخمس الكبرى الجديدة التي يرتفع نصيبها بعشر نقاط مئوية في السيناريو المتحفظ و١٦ نقطة في السيناريو المتفائل. في حين أن بقية دول العالم تحقق تحسناً متواضعاً للغاية (نقطتان مئويتان بعد ٢٥ سنة) في السيناريو المتحفظ، أما في السيناريو المتفائل فتحقق ٧ نقاط. ومن ثم يبدو أن تراجع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتناسب بالذات مع تقدم تلك الدول الخمس.

وتعطي أرقام التجارة الدولية المتوقعة انطباعاً مماثلاً مع شيء من الاختلاف في النسب.

الجدول رقم (٧ ـ ٣)
حجم التجارة الدولية وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠(ب)	٢٠٢٠(أ)
العالم (تريليون دولار)	٧,٦	١٧	٢٨
دول المنظمة (بالمئة)	٦١	٥٩	٤٩
الخمس الكبار الجدد (بالمئة)	١٠	١٤	٢١
بقية العالم	٢٣	٢٧	٣٠

(أ) السيناريو المتفائل.
(ب) السيناريو المتحفظ.

وواضح في هذا الجدول التراجع الملموس لنصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التجارة الدولية بصفة خاصة في السيناريو المتفائل، ولكن ما يلفت النظر هو التواضع النسبي للزيادة في نصيب الخمس الكبار الجدد. ويفسر ذلك الاتساع المتوقع للأسواق الداخلية في هذه الدول الكثيفة السكان تحت التأثير المزدوج لزيادة السكان والارتفاع المطرد في الدخول.

وإذا تركنا جانباً كلاً من روسيا والصين على أساس أنهما في جميع الأحوال من الدول الكبرى ذات الأسواق الواسعة. ونحن في العادة لا نعد الصين من دول العالم الثالث، وهي ليست في مجموعة السبع والسبعين في الأمم المتحدة ولا في حركة عدم الانحياز. ويتعين علينا النظر في الدول الثلاث التي لا شك في أنها من دول الجنوب وأن ليس بينها اليوم دولة غنية بمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرجوع إلى أساس اختيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الخمس نجد أنها تركزت في أمرين: عدد سكان لا يقل عن مئة وخمسين مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي لا يقل عن مئة وخمسين مليار دولار. وفيما يلي أرقام الدول الثلاث في ١٩٩٥.

الجدول رقم (٧ ـ ٤)

الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) مقارناً بعدد السكان

(مليون نسمة) في بعض دول الجنوب

	عدد السكان (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
الهند	٩٢٩,٣	٣٢٤,١
إندونيسيا	١٥٩,٢	١٩٨,١
البرازيل	١٥٩,٢	٦٨٨,١
مجموع الدول العربية	٢٥٢,٨	٥٢٨,٧

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، تحرير صندوق النقد العربي، والبنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧**. ويلاحظ أن النفط والغاز الطبيعي يمثلان خمس هذا الرقم.

٢ ـ الاختيار الحاسم

وفي ضوء ما تثبته التجارب الناجحة ومقارنتها بما يجري في معظم الدول الأفريقية يتضح بجلاء أن وحدة العرب الاقتصادية هي طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً، والتي لمسنا بعض مظاهرها المدمرة والدموية في ربع القرن الفائت: غزو الكويت، وحرب الخليج الأولى وضياع فرصة التنمية المتسارعة في العراق أغنى أقطار العرب في المياه والطاقة الأحفورية ومساحة الأرض

القابلة للاستصلاح والزراعة مقارنة بعدد السكان، الخمس عشرة سنة التي ضاعت من عمر لبنان، الحرب الأهلية في اليمن، أوضاع الصومال المنهارة، محنة الجزائر، الحرب الأهلية في السودان. . الخ. وعلينا أن نواجه الواقع بصراحة وجسارة: لقد أخذت مظاهر التبعية، وبدايات التهميش، والتدمير بديلاً من التنمية تعمل عبر الوطن العربي كله. ووصلت العلاقات العربية ـ العربية إلى أدنى وضع عرفناه في ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن مكانتنا الدولية قد تراجعت كثيراً حالياً. كذلك أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أبعد ما يكون عن ما يمكن أن تكون لو أخذنا بأسباب التقدم والنمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي والديمقراطية.

ويجب أن نتذكر أننا أمة فقيرة بالمقاييس الاقتصادية المتعارف عليها. فمتوسط دخل المواطن العربي حالياً لا يتجاوز ٢٠٩١ دولاراً في السنة. وإذا أخذنا في الاعتبار التفاوت الشديد في الدخل بين الدول العربية المحدودة السكان والدول العربية الكثيرة السكان من ناحية، وسوء توزيع الدخل القومي داخل كل قطر عربي يتضح لنا أن ثلث الأمة العربية على الأقل يعيش عند حد الفقر أو دونه. كما أن نسب الأمية مرتفعة في عصر لا تكفي فيه معرفة القراءة والكتابة ولا حتى اجتياز مرحلة التعليم الأساسي بنجاح. ومنذ الآن فرضت التقانة المتقدمة ضرورة إكمال المرحلة الجامعية ليصبح الإنسان عاملاً منتجاً. وما زالت المرأة العربية كقاعدة عامة مقيدة الحرية ومتدنية المكانة، محرومة في كثير من الأحوال من فرص العمل ومن المشاركة السياسية. وتراجعت مكانة العقلانية في خطابنا السياسي والإعلامي، بل والتعليمي، مفسحة المجال للعنف السياسي والتطرف الأعمى والاستجابة لأعمال الشعوذة وأحاديث الخرافات. وليس من المبالغة القول بأننا أهدرنا تراث النهضة العربية في هذا المجال. ومن ناحية أخرى لا بد من التخلص من أوهام ثراء مواردنا الطبيعية. فمعظم أرض الوطن العربي صحراء، وفي ما عدا العراق نعيش جميعاً في حالة شح مائي نسبي أو مطلق. كما يتعين علينا أن ندرك بصفة عامة أن الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وحدها لم يخلق مطلقاً ثراء متجدداً وارتفاعاً مطرداً في مستوى المعيشة وتقدماً علمياً وتقانياً مرموقاً في أي بلد في تاريخ البشرية الحديث. وخير مثال هنا هو الكونغو (زائير) فهي من أغنى بلاد العالم بالموارد الطبيعية الثمينة والمتنوعة وشعبها من أفقر شعوب الأرض. وإنما تحقق كل ذلك في الأقطار التي استخدمت ما يستخرج من جوف الأرض كمادة أولية أو مدخل أولي في صناعات وخدمات متطورة ومتنوعة.

وعلينا أن نعي أن «الثراء المفاجىء» الذي عرفته الأقطار المصدرة للنفط في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية، وأن النفط شأنه في ذلك شأن كل المواد الأولية يباع في سوق يسيطر عليها المشترون لا المنتجون. ودون الدخول في مناقشة أرقام الإنتاج والأسعار يكفي أن نتأمل تطور العلاقات الدولية. ففي السبعينيات كنا نهدد الدول التي تعادينا بحظر توريد النفط إليها. وها نحن أولاء في التسعينيات أمام

حظر الغرب استيراد النفط من إيران والعراق وليبيا أعضاء الأوبك وكبرى الدول المصدرة بعد السعودية. ومن المعروف أن سعر النفط الحالي لا يزيد مهما ارتفع على ستة دولارات بقيمة الدولار في ١٩٧٣. كما أن دول الفائض الرأسمالي تحولت بعد حرب الخليج الثانية إلى الاقتراض والسعي لجذب الاستثمار الأجنبي. ونعود مرة أخرى لدراسة مشروع «الاعتماد المتبادل» حيث نجد النص التالي: «بالرغم من الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة. . . سيكون الإنتاج العالمي للطاقة كافياً، ولن يرتفع سعر الطاقة الأحفورية (حتى عام ٢٠٢٠) إلا بنسب متواضعة وستبقى أسعار النفط أقل من الأرقام القياسية التي وصلت إليها في فترة سابقة»[٨]. ونضيف هنا أن عدد سكان الأقطار العربية من الأقطار المصدرة للنفط والغاز سترتفع في هذه الفترة بمعدل سنوي ٢,٥ بالمئة وعلى مستوى الوطن العربي كله بمعدل ٢ بالمئة.

وبإيجاز نزعم أننا لا نملك خياراً في مواجهة كل قضايانا المعقدة وأخطار التبعية والفقر والتهميش إلا ببناء كيان اقتصادي قومي يتجاوز الأطر القطرية دون إهمال لخصائص كل قطر وظروفه. وهذه الخلاصة مؤسسة لا على أمجاد الماضي ولا أحلام القوميين العرب بمختلف اتجاهاتهم وأحزابهم ولكن على ضرورة البقاء في حلبة الأمم التي ستشكل عالم القرن القادم. وعلينا أن نحول هذه المقولة المستقبلية إلى واقع شعبي، بمعنى ان تقتنع غالبية المواطنين العرب بأن التكامل الاقتصادي ثم الوحدة هما وحدهما الإطار الذي يمكن أن يخرجهم من البطالة إلى العمل المنتج، ومن الفقر إلى مستوى معيشة لائق، ومن الإجحاف بالفقراء إلى عدالة اجتماعية في توزيع الدخل، ومن الاستبداد السياسي والعنف والعنف المضاد إلى حياة ديمقراطية حقيقية، وليسا مجرد شكلين يتخفى وراءهما حكم الفرد أو الحزب الواحد. كذلك لا بد من أن تدرك الرأسمالية العربية في مختلف الأقطار أن النجاح والثراء هما أيسر في سوق حجمها يقارب (في عام ٢٠٢٠ مثلاً) ثلاثمائة مليون منه في سوق قطرية محدودة من حيث عدد السكان ومن حيث عدد أصحاب القدرة على تشكيل طلب متزايد.

٣ ـ التنمية التكاملية

لن تتحقق الوحدة الاقتصادية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء. وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود، ولكن لأن مثل هذه المعاهدة الآن لن تغير من الواقع شيئاً أكثر مما حققته اتفاقية الخمسينيات التي أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. . أي لا شيء تقريباً. والسبب الموضوعي في هذا الإخفاق وتلك الاستحالة هو أن الوحدة نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتي ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية (Process) تاريخية. ومن باب أولى يكون من العبث تخيل

(٨) المصدر نفسه، ص ١١.

تحقيقها بإرادة زعيم ملهم أو حزب طليعي متفرد. وقد اخترت عن عمد تعبير «توحد» وليس توحيد، لأن توحد فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به. وفي **صحاح** الجوهري نقرأ «توحد برأيه أي تفرد به» في حين أن توحيد لا بد له من فاعل ومفعول به. وفي اعتقادي أن المطلوب هو توحد الوطن والأمة، أي مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل الإيجابي الذي يستهدف تحقيق الوحدة.

والأمر الثاني الذي ألح عليه دائماً هو ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية. وهذا لا يتنافى مع ضرورة عقد اتفاقيات متعددة بين الحكومات العربية لأني أرى على العكس أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكوّن قوى ضاغطة على الحكومات في هذا الشأن. ومن جهة أخرى لا أرى مناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة الشائعة في الخطاب السياسي والإعلامي العربي في هذه الأيام وسيلة فاعلة لخلق تلك المصالح المنشودة. فأسواق الأقطار العربية ببنيتها الحالية أسواق أسيرة كما يقال (Captive Market). فنحن نستورد من الغرب وعلينا أن نصدر له ما يقرب الميزان التجاري من التوازن. ونحن في الوقت ذاته ونتيجة للتخلف لا ننتج الكثير مما تحتاج إليه أسواقنا الداخلية، ولا ما يمكن أن يشكل صادرات واسعة، كما أن الفقر يضيق بالضرورة حجم الأسواق الداخلية. ومن هنا كان لا بد من تحقق إرادة جماعية فاعلة في أمرين لا يتحقق أي منهما تلقائياً بفعل آليات السوق: **أولهما** أن التنمية (بخلاف التطور) عمل إرادي قصد إحداث التغييرات التي تخرجنا من التخلف إلى النمو المطرد. ولو كانت السوق كافية فلماذا لم تحقق التنمية المنشودة في مصر على رغم أنها عاشت ما يزيد على مئة عام بلداً مفتوحاً لكل أجنبي يتمتع فيه بامتيازات تحد من السيادة الوطنية؟ **وثانيهما** «التكامل» فهو أيضاً عمل إرادي والدليل على ذلك هو دور الحكومات الأوروبية ذات التاريخ الطويل في الحروب في تجاوز حدود الدولة القومية بالتدريج، والإصرار على ذلك وتتابع إجراءاته من معاهدة روما التي أنشأت «السوق المشتركة» في أواخر الخمسينيات بين دول ست حتى وصلت إلى «الاتحاد الأوروبي» بمعاهدة ماستريخت في التسعينيات التي وقعتها ١٢ دولة ثم انضمت إليها ثلاث.

ومن ثم لا بد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية لتحقيق التنمية من خلال التكامل، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية، وهذا هو ما نسميه التنمية التكاملية، وهو مفهوم مشترك مع اختلاف بسيط في الاسم، بين يوسف صايغ ومحمد محمود الإمام وكاتب هذه السطور، وصل إليه كل منا منفرداً والتقينا في النتيجة.

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل محتوى التنمية التكاملية وآلياتها التي تستهدف الكفاية

والعدل والشروط السياسية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لتحقيق الهدف الأكبر: وضع كريم لأمة العرب بين سائر الأمم الفاعلة في نسق العلاقات الدولية في القرن المقبل كثمرة لنضال جاد ومثابر لا يسلم بعجز ولا يستسلم ليأس. ومن يريد قراءة المزيد في هذا المقام أحيله على كتاب لي بعنوان **وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة** الذي نشرته مؤسسة الأهرام في ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لبروتوكول الإسكندرية.

تعقيب (١)

حازم الببلاوي(*)

تلاقيت مع د. اسماعيل صبري عبد الله واتفقت معه في الكثير مما يدعو إليه كدعوته إلى استخدام العقل واحترام الإنسان والعمل من أجل التقدم، واختلفت معه في الوسائل. فهو يدعو لها من منطلق اشتراكي ماركسي ورأى السبيل إليها من خلال منظور ليبرالي. وهي قطعاً ليست تلك الليبرالية التي يشير إليها الكاتب والتي تدعو إلى ايديولوجيا تمجد مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، بل بالعكس الليبرالية التي تدعو إلى احترام الفرد وتعترف بحقوق الجماعة وتتجاوز كل ايديولوجيا تبشر بالجنة على الأرض سواء استندت إلى ادعاء من الدين أو العلم.

والعولمة أو الكوكبة هو ذلك الاصطلاح الجديد الذي هبّ على العالم إثر انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي ومعه معظم دول الكتلة الشرقية، كما لو كانت العولمة هي الوريث للحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين الغرب والشرق، وكأنما أسباب التطور التقاني وتوسيع الأسواق قد ولدت فجأة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من هذا القرن ولم تكن وليدة عمل حثيث مستمر تحت السطح من التغيير التقاني والمؤسسي، يُزيل، أو في القليل، يخفف من حدة الحدود السياسية والحواجز الجغرافية. فالتاريخ الاقتصادي للعالم هو تاريخ توسيع الأسواق ودفع الحدود والحواجز. كانت هذه الحدود تنتهي مع الأسرة أو القبيلة لتتسع إلى الإمارة أو الإقطاعية لتشمل الدولة أو حتى الإمبراطورية، وها نحن على أعتاب العالمية. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنكلترا ثم أوروبا، وحيث سمح ترويض البخار والحديد ثم الكهرباء بزيادة الإنتاج وقهر المحيطات، ومن ثم خرجت أوروبا من قوقعتها الإقطاعية الزراعية المنغلقة إلى ربوع الأسواق العالمية والاستعمار. فاشتد عود الدولة المعاصرة، وهي بعد نبت حديث لم

(*) الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بيروت.

تظهر معالمه إلا منذ القرن السادس عشر ولم تتأكد أركانه الأساسية في أوروبا إلا بعد حروب نابليون، بل وحتى هزيمة ابن أخيه نابليون الثالث وظهور الدولة الألمانية على يد بسمارك كقوة اقتصادية وسياسية في أوروبا. وقد بدأت هذه الثورة الصناعية تدخل مرحلة جديدة في نوع التطورات التقانية اعتباراً من الستينيات، وبخاصة في السبعينيات والثمانينيات، وذلك بانتقال مركز الثقل في التطورات التقانية من معالجة المادة والطاقة إلى معالجة المعلومات. وكانت التطورات في ميادين الإلكترونيات والاتصالات لحظة فارقة في نوع التطور التقاني. فلم يعد الأمر متعلقاً بإنتاج أكثر أو أسرع من السلع والأشياء، بل أصبح الأمر متعلقاً بتداول المعلومات ومعالجتها ونقلها. والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات ليس مجرد مزيد من التعامل مع المعلومات بدلاً من التعامل مع الأشياء، وإنما هو تغيير في طبيعة الاقتصاد نفسه، وهو تغيير من شأنه التراجع المستمر في دور الطبيعة من ناحية، وغلبة الإنسان من ناحية أخرى. وعندما نتكلم على الإنسان هنا فإننا لا ننظر إليه باعتباره قوة عضلية وإنما بوصفه فكراً ونظماً. ففي الماضي كان الإنسان عبداً كاملاً للطبيعة يعيش على سخائها وما تلقي إليه من ثمار أو نبت، ثم اشتد عوده فانتقل إلى الصيد والقنص. وكانت الثورة الزراعية أخطر انقلاب في حياة البشر بعد عدة مئات الآلاف من السنين، فقد استطاع الإنسان منذ حوالى العشرة آلاف سنة في منطقتنا العربية أن يسخر الطبيعة ويدخل مرحلة الزراعة وينتقل بذلك من حياة التنقل والترحال إلى حياة التمدن والاستقرار. وهكذا بدأ ميزان التعادل بين دور الإنسان ودور الطبيعة يميل إلى صالح الإنسان بعد استمرار غلبة الطبيعة وهيمنتها. ومع الثورة الصناعية بدأت تظهر عبقرية الإنسان، فلم يعد للطبيعة من دور أكثر من مجرد كونها المادة الأولية التي يشكلها سلعاً وخدمات. ومع استمرار التطور التقاني تضاءل دور المواد الأولية وأصبحت المعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة. فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير. والحديث عن المعرفة العلمية والتنظيمية هو حديث عن المعلومات. ومن هنا فقد أدى تسارع التطور التقاني إلى غلبة المكون المعلوماتي على أشكال الثورة وتراجعت الأهمية النسبية للموارد الطبيعية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن غلبة المعلومات على الاقتصاد حولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي يتم التعامل فيه مع الأشياء من خلال رموز ومؤشرات في شكل أسهم وسندات وحقوق وخيارات مالية. حقاً ما زلنا نبيع ونشتري احتياجاتنا الشخصية من وجبة غذاء أو بدلة كساء في تعامل مباشر مع الأشياء. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمعاملات الكبرى فإن البورصة وسوق الأوراق المالية هي المكان الطبيعي الذي تنتقل فيه ملكية الصناعات من يد إلى يد ومن مكان إلى آخر. ولا تتناول هذه التصرفات سوى التعامل في أوراق أو رموز أو إشارات مع بقاء الثروات المادية حيث تستقر. وهكذا صاحب ظهور ثورة المعلومات وعاصرها بزوغ الاقتصاد الرمزي، ولم

تلبث أن أدت التطورات الجديدة في الصناعات الإلكترونية وفي مجال الاتصالات إلى توليد ثورة مالية جديدة تنتقل فيها الثروات عبر الأثير على اتساع المعمورة على نحو غير ملموس لا تقف أمامه بوابة الجمارك أو عين إدارات النقد. فالنقود والأصول المالية تحررت تماماً أو كادت من كل شيء مادي لتصبح مجرد رقم أو إشارة على الفاكس أو رسالة على البريد الإلكتروني. لقد أصبحت الحقوق المالية مجرد ومضة كهربائية أو نبضة الكترونية.

إزاء هذا التطور في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية وظهور الاقتصاد الرمزي وغلبة أشكال الثورة المالية ظهرت بوادر ظاهرة العولمة أو الكوكبة. وعندما نقول بوادر فإننا نؤكد أننا بصدد اتجاه أكثر منه حقيقة. فالعالم ما زال يعيش في أغلبه في عصر الصناعة أو ما قبلها سواء في أساليب الإنتاج المستخدمة أو في القيم السائدة. العولمة أو الكوكبة اتجاه المستقبل بأكثر مما هي حقيقة الحاضر. ولكنه اتجاه كاسح لا بد من التعامل معه. قد نحب العولمة أو لا نحبها ولكنها قادمة كالموت، قدر قد يتأخر بعقاقير الأطباء وأنابيب الأوكسجين فتستمر الحياة إكلينكياً، ولكنها حياة كالموت.

يطرح د. إسماعيل صبري في ورقته قضايا مهمة وخطيرة: التهميش لدول الجنوب وفشل تجارب التنمية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء بين الدول أو في داخل الدولة الواحدة، ويصف لنا بشكل موثق سيطرة الدول الصناعية الكبرى على الصناعة والمال، وفي المقابل فشل الدول النامية في الحفاظ على استقلالها وخضوعها للتبعية، وهروب أموالها إلى مراكز الاستثمار في الدول الصناعية. وكل هذا حق. العالم ظالم وغير منصف. ومتى كان العالم منصفاً أو عادلاً؟ وليس السؤال حول عدالة أو إنصاف العالم ونظامه الجديد. فهو بالقطع قاس يدوس الضعفاء ولا يستجيب إلا لأصحاب القوة. ولكن السؤال هو: ما السبيل؟ لا يكفي أن نلعن هذا العالم الجديد؟ لا بأس فهو قطعاً يستحق اللعنة. ولكن لا بد من أن يصاحب ذلك عمل، الأمر الذي يحدده لنا استاذنا د. اسماعيل عن طريق دعوته إلى التنمية المستقلة في زمن الكوكبة. وهو يعرض لنا ثلاثة اتجاهات لمواجهة هذا التحدي: رأي يرى بقبول العولمة ولا بد مما ليس منه بد، وأنه لا مناص من الانصياع لمنطق العالمية ومسايرته. ورأي يرى الرفض الكامل أو الانسلاخ الشامل. وأخيراً الرأي الذي يفضله د. اسماعيل وهو الانسلاخ الانتقائي.

وبطبيعة الأحوال فإنه من الصعب قبول أو رفض أحد هذه الاتجاهات بشكل مسبق. فحتى من الناحية العملية يتوقف مدى إمكان توافر هذه الخيارات إلى حد على حجم الدولة والمدى الزمني الذي نضعه أمامها لتحقيق أي من هذه الاتجاهات، فما تستطيع أن تمارسه دولة كالصين بحجمها السكاني والثقافي ومواردها الطبيعية لا يتوفر

بالضرورة لدولة صغيرة مثل قطر أو الأراضي العربية المحتلة في فلسطين. كذلك فإن ما يمكن الاختيار بينه يتوقف على ما إذا كانت الخطة المطلوبة لخمس سنوات أو لعشرين سنة.

وأياً كان الأمر، فإن حقيقة واضحة تبدو لي، وهي أن الخطوة الأولى في معرفة كيفية التعامل مع ظاهرة العولمة أو الكوكبة هي في فهم هذه الظاهرة فهماً موضوعياً؛ فهم أساليب عملها ونقاط القوة والضعف فيها، وشبكات الاتصال بينها وعناصر التوافق أو التناقض فيها. فالعالم الصناعي المتقدم ليس كتلة صماء ذات مصالح واتجاهات واحدة. فما بينها من أسباب التعارض والتناقض أكثر بكثير مما قد يبدو للوهلة الأولى. والأمر ليس قبولاً أو رفضاً. وإنما تعاملاً متنوعاً بالاستفادة من العناصر المساعدة والمواجهة مع العناصر المعرقلة. وإذا كان لي أن أختار موقفاً فهو الاندماج مع الوقاية (Integration with Safeguards)، وعلى رغم أنه قد يبدو أن لا خلاف بين هذا الموقف وبين الانسلاخ الانتقائي، فإن تركيز الاصطلاح على الاندماج وليس على الانسلاخ يتضمن عدم رفض فكرة العولمة في جوهرها لأنها إحدى حقائق العصر.

بقي أن أتعرض لأمر جاء في أماكن متعددة من الورقة القيمة، وهو علاقة الدولة بالاقتصاد، أو علاقة السياسة بالاقتصاد. وهو أمر يمكن أن يطرح من زاويتين تعرضت لهما الورقة في أماكن متعددة: الزاوية **الأولى** هي علاقة الدولة بالاقتصاد في ظل اقتصاد السوق وخصوصاً في دولنا النامية التي بدأت تتجه إلى نظام اقتصاد السوق. والزاوية **الأخرى** مناقشة القضية على المستوى العام في علاقة الاقتصاد العالمي بالسلطة العالمية أو النظام الدولي وخصوصاً بعد ظهور قوة الاقتصاد العالمي دون رادع من نظام سياسي عالمي مقابل.

فأما عن المسألة **الأولى** فالدكتور اسماعيل صبري يرى، وأنا معه، أنه لا يمكن تصور نجاح أي نظام اقتصادي وبالتالي نظام السوق في غيبة دولة قوية. أما القول بأن الليبراليين يرحبون باختفاء أو ضمور الدولة ويرون أن «الدولة شرّ دائماً وإذا كان من العسير الاستغناء عنها فلا بد من تدني دورها باستمرار»، وأن الليبراليين لا يرون إلا قانون البقاء للأصلح، فاعتقد أنه لا بد يشير إلى مجموعة من الكتّاب المغمورين. فما أعرفه أن كل ـ أو من باب الاحتياط ـ معظم من كتب عن أهمية نظام السوق كان يقرُن ذلك دائماً بضرورة وجود دولة قوية، ودونها لا تستطيع أن تقوم السوق بدورها. فحق البنك الدولي، وهو في نظر العديدين قلعة المحافظة وحماية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قد خصص تقريره السنوي هذا العام لدور الدولة في الاقتصاد. ومن يقرأه يجد أنه أبعد ما يكون عن محاولة إلغاء أو تقليص دور الدولة، بل بالعكس يرى التأكيد على هذا الدور وأهميته وضرورته، وإنما المطلوب هو التعديل

في شكل هذا الدور. فليس من المنطقي أن تباشر الدولة دورها في النظام المركزي بالأسلوب نفسه الذي في نظام السوق. ولعله ليس جديداً على الحاضرين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر الدول تدخلاً في الحياة الاقتصادية وهي تحدد وبصراحة شديدة شروط مباشرة النشاط الاقتصادي وتتدخل بالسياسات في المسائل النقدية والمالية والتجارية على نحو قد لا نجد له مثيلاً في العديد من الدول الأخرى. الشيء المهم هنا هو أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجاً. الدولة كسلطة لا غنى عنها، ومع تطور الحياة الاقتصادية لا بد من أن تزيد سلطة الدولة ولا تتناقص، وهو الأمر الذي تؤكده كل الشواهد. ولكن الدولة القوية، وهي تتدخل في الحياة الاقتصادية، عليها أن تتصرف كسلطة لوضع سياسات وتطبيق جزاءات، وليس أن تعمل كتاجر ومنتج إلا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء. الدولة أنبل بكثير من أن تكون بقالاً أو سمساراً. الدولة حكم فوق كل بقال أو سمسار.

وبشكل عام، فإن مناقشة العلاقة بين السوق والدولة تتطلب التعرض إلى ضرورة تحقيق التوازن ليس فقط بين السلطة والمصالح الخاصة، بل إنها تنطوي على ضرورة توفير مجال مناسب لكل من السلطة أو السياسة من ناحية، وبين المصلحة الخاصة أو السوق من ناحية ثانية، وبين القيم أو الأخلاق من ناحية ثالثة. أما السياسة فأداتها الرئيسية هي الدولة، وأما المصالح الخاصة فإن السوق هي الكفيلة بتحقيقها، وأما القيم فإن المجتمع المدني هو الأمين عليها. والمجتمع السليم هو ذلك المجتمع الذي يوفر مكاناً لكل من هذه المجالات في توازن دقيق بينها دون غلو أو إسراف. هناك ثلاثة لاعبين أساسيين لا مناص من وجودهم على الساحة كل منهم يضع الحدود على الآخر، وهم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولذلك فإنه لا استقرار إذا توغلت السياسة وقضت على المصالح الخاصة أو أممت القيم بعقيدة رسمية تشرف عليها الدولة أو الكنيسة. وبالمثل فإنه لا صلاح إذا تُرك المجال حراً وطليقاً للمصالح الخاصة في السوق دون رقابة أو تهذيب من الدولة ومن القيم والأخلاق. وأخيراً فإنه من العبث الاعتقاد بأن القيم والأخلاق وحدها كفيلة بحماية المجتمع فإنها لن تلبث أن تستخدم وسيلة للقهر والفساد معاً. ومن هنا فإن أي حديث عن دور السوق إنما هو حديث بالمقابل عن دور قوي وناشط للدولة وأيضاً للمجتمع المدني.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الرأسمالية فإنه لم تكن مصادفة أن نشأت الرأسمالية التجارية في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه فكرة الدولة الحديثة في القرن السادس عشر، ومع نمو الرأسمالية وتطورها لم يتوار دور الدولة، بل إنه استمر في التوسع والزيادة. ويكفي أن نقارن دور الدولة ونشاطها وحجم تدخلها الآن بما كانت تقوم به منذ قرن. ولكن دور الدولة، الأساسي في ظل اقتصاد السوق كما سبق أن أشرنا ليس هو دور المنتج المشارك مباشرة في النشاط الإنتاجي، بل هو دور الرقابة والإشراف ووضع الحدود وضمان عدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة

العامة. الدولة هي الكفيلة بسلامة فاعلية السوق وهي أيضاً الضامن لعدم خروج السوق عن دورها وتحولها إلى غابة يقوى فيها القوي ويثري الغني ويهزل الضعيف وينسحق الفقير. الدولة مسؤولة عن توفير ظروف التقدم والاستقرار سواء في تقديم الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والمواصلات والبنية الأساسية ورعاية مستقبل الأجيال، ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لضمان استمرار التقدم وعدالة التوزيع، وهي الأمين على وضع إطار النظام القانوني للنشاط الاقتصادي وحماية الحقوق واحترام التعهدات.

أما الزاوية الثانية والتي أشار إليها د. اسماعيل صبري لماحاً فهي التناقض بين ظهور قوى اقتصادية عالمية دون أن يواجهها نظام سياسي عالمي. فالاقتصاد يتجه إلى العالمية وما زالت السياسة وطنية وقومية. ولعل هذا هو التناقض الأساسي في قضية العولمة. فنحن إزاء تعارض واختلال أساسي على المستوى العالمي. فقوى الاقتصاد عالمية أو تتجه إلى العالمية في حين أن قرارات السياسة والسلطات ما تزال بعد وطنية وقومية. وما تزال قضية السيادة مسيطرة على الأذهان. وهناك مقاومة شرسة ضد أي تنظيم عالمي يعلو على الدول، بل والأشد مرارة أنه حينما يظهر نوع من السلطة العالمية فإنها أقرب ما تكون إلى «مجلس إدارة اقتصاد العالم» كما يقول د. اسماعيل صبري، وهو مجلس إدارة لا يمثل القوى السياسية العالمية بقدر ما يمثل المصالح الاقتصادية الغالبة.

ولكن هل هذه هي نهاية المطاف؟ هل نحن بصدد الفصل الختامي لظاهرة العولمة أم أننا بعد بصدد المشهد الأول؟ أليس تاريخ البشرية هو تاريخ التغيير المستمر في المؤسسات السياسية والاقتصادية؟ ألم يعرف العالم حكم العائلات الملكية قبل أن تبرز حقوق الشعوب في حكم نفسها؟ أليست الدولة المعاصرة ظاهرة تاريخية لم تجاوز في شكلها المعاصر أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون، ومن المتصور بالتالي أن تعرف تطوراً جديداً؟ هل يؤدي تطور الاقتصاد العالمي وظهور فكرة العولمة إلى تطور مقابل في العلاقات السياسية الدولية وظهور تنظيمات عالمية أكثر اتفاقاً مع طبيعة الاقتصاد العالمي وتطلعات الشعوب؟ هل انتهى التاريخ أم أننا نبدأ مرحلة جديدة تتطلب منا المشاركة الفعالة وليس الانسلاخ؟ هذه أسئلة للمستقبل. وتجربة الماضي تعلمنا أن لا شيء ثابتاً غير وجه الله، وأما عن المستقبل، فالله أعلم.

تعقيب (٢)

سمير المقدسي(*)

أبدأ بملاحظتين تمهيديتين حول موضوع العولمة ومن ثمّ أبرز ما اعتبره أهمّ النقاط التي تناولتها ورقة د. اسماعيل، وأنتهي ببعض ملاحظات تهدف إلى توضيح بعض جوانب العولمة وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية العربية أو بطرح أسئلة أعتقد أنها تستحق المزيد من التعمق في الإجابة عنها.

ملاحظات تمهيدية

أولاً: من اللافت أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار الحرب الباردة، وبالتالي صعود موجة العولمة، وبعضهم يسميها الموجة الثانية بالمقارنة مع الموجة الأولى في القرن التاسع عشر، فإن الانتصار العملي لأيديولوجية السوق قد رافقه انبعاث للأبحاث حول مضامين العولمة لمفهوم الاقتصاد الوطني والسيادة الوطنية، ناهيك عن أبعادها على الصعد الثقافية والاجتماعية والفكرية. وكأن انتصار ايديولوجية السوق قد حتم استنفار البحث حول السبل التي تقي أقطار العالم الثالث من مخاطر بعض وجوه العولمة غير المستحبّة، إن لم نقل الضارة. وحتى الذين يؤمنون بايديولوجية السوق ويدافعون عن منافعها، وبخاصة في ما يعني مستوى الكفاءة في الإنتاج والتوزيع، وبطريقة أعمّ إدارة الموارد المتاحة، فحتى هؤلاء يرون أن العولمة تستدعي اتخاذ خطوات تجنب دول العالم الثالث التهميش والتبعية المفرطة. وقد يكون هنالك بعض المفكرين والباحثين الذين لا يرون أي ضيم في قبول مضامين العولمة والانخراط الكامل في السوق العالمية دون التوقف عند تأثيراتها المختلفة في الصعد السياسية والثقافية والاجتماعية، بل قبولهم الضمني بأن هذه التأثيرات قد تكون لصالح دول العالم الثالث.

(*) الرئيس المنتدب للجامعة الأميركية في بيروت.

ومهما يكن الأمر فإننا نشهد الآن إعادة نظر شاملة في دور الدولة كضابط للمسار الاقتصادي والاجتماعي في نطاق المسيرة الحديثة للعولمة. وعلينا كباحثين عرب أن نولي هذا الأمر الاهتمام الكامل وأن نتقدم بمساهماتنا في إغناء الأبحاث الجارية إقليمياً وعالمياً والتواصل بهذا الشأن مع المراكز البحثية في داخل الوطن العربي وخارجه.

ثانياً: يتراءى لي أن أي إعادة نظر في هذه المسألة لا يمكنها تجاهل الواقع الذي يعيشه العالم المعاصر، ومن أهم خصائصه انفتاح الاقتصادات الوطنية بعضها على بعض والسرعة الهائلة والمتزايدة في نقل المعلومات. فنحن نعيش في عالم يرتبط الكترونياً بعضه ببعض، لا مجال للانكفاء فيه أو الانسلاخ عنه. وهذا ما يحتم علينا البحث حول سبل تنميتنا وتقدمنا في عالم مفتوح اقتصادياً ومالياً دون خسارة هويتنا أو الاستمرار في شباك التبعية. ولربما كان التركيز على المؤهلات البشرية العلمية والثقافية والتقانية هو السبيل الأجدى لتوطيد أسس تنمية داخلية راسخة البنيان. ويبقى السؤال: ما هي الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتحقق من أجل بلوغ المستوى الثقافي والعلمي المطلوب لبناء أسس تنمية ذات قواعد صلبة، وكيف نسعى لتحقيقها؟ وعلى سبيل المثال، إذا كانت النظم الديمقراطية والمشاركة الواسعة في النظام السياسي هي إحدى الشروط السياسية فكيف يتحقق هذا الأمر؟

أبرز نقاط الورقة

أولاً: أن الفجوة بين البلدان الصناعية والعالم الثالث تتسع مع الزمن عوضاً من أن تتقلص. ويتزامن ذلك مع تراجع مكانة الأمم المتحدة لصالح الثلاثي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، وثالثها أخطرها. إلا أنها ترضي الرأسمالية الكوكبية في التعامل الدولي.

ثانياً: اشتداد التركيز في الملكية والسيطرة يقابلها التخصص الضيّق في وحدة الإنتاج الصناعي، مما وسّع الهوة بين الأغنياء والفقراء. إن انتصار ايديولوجية السوق قد همش دول العالم الثالث التي لا تزال تعاني بمعظمها حكماً غير عادل أو ديمقراطي.

ثالثاً: المطلوب هو التنمية الشاملة التي هي في حاجة إلى دولة قوية بالتأييد الشعبي. والتنمية، مستقلّة أو لا تكون، هي القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والتحرر من القيود الخارجية. والطريق إلى ذلك هو الانسلاخ الانتقائي، بمعنى الاستيراد بقدر حاجاتنا المخططة والتصدير بما يكفي لتغطية كلفة الاستيراد. وفي عصر تنهار فيه الحواجز الجمركية لن تبقى التنمية المستقلة إلا بقدر دعمها للقوة الشاملة والقدرة التنافسية لمنتجاتها في الخارج والداخل.

رابعاً: في نطاق العولمة يكون التفاوض مع الشركات المتعددة الجنسية. والقوة التفاوضية تعتمد على حجم السوق الاحتمالية ومعدلات نمو اقتصادي عالية ـ مع عدالة في التوزيع ـ والقدرة العلمية والتقانية والاستقرار. إذا نظرنا إلى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نرى أنه بعد خمسة وعشرين عاماً من الآن سيكون هنالك خمس دول ستصبح من الدول الكبرى اقتصادياً، هي: روسيا والصين والهند والبرازيل واندونيسيا. وإذا تركنا جانباً روسيا والصين كدول خارج العالم الثالث، نرى أن أساس الاختيار يتمحور حول أمرين: عدد سكان لا يقل عن ١٥٠ مليون نسمة، وناتج محلي لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار في كل بلد.

خامساً: يستنتج الدكتور عبد الله من ذلك أن وحدة العرب الاقتصادية هي طوق النجاة ويدعو إلى تنمية تكاملية تنتج من عمليات متواصلة ومتشابكة ومشاركة الجميع في العمل الإنمائي الذي يستهدف تحقيق الوحدة، وأخيراً ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية مع التشديد على أن التنمية والتكامل هما عمل إرادي.

ملاحظات محددة على ورقة «العرب والكوكبة»

في مفهوم التنمية المستقلة

إن مفهوم الانسلاخ الانتقائي الذي يطرحه الدكتور اسماعيل صبري عبد الله بحاجة إلى مزيد من التوضيح والتنقيب. فعملياً فيما عدا فكرة المعادلة بين الاستيراد المخطط والتصدير لهذا الغرض، ما هي مضامينها على صعيد السياسة الاقتصادية؟ وفكرة المعادلة التجارية، التي يقترحها لا يمكن الدفاع عنها بسهولة. هنالك أولاً الصعوبة في التطبيق. ولنأخذ، على سبيل المثال، لبنان أو الأقطار الخليجية الصغيرة. كيف يمكننا أن نتأكد أن حاجة الاستيراد اللبناني ستؤمّن عبر تصدير الانتاج اللبناني؟ وما تعني المعادلة التجارية على صعيد الدول النفطية الصغيرة؟ فهذه المعادلة، لا تعكس مبدأ عاماً يخدم بالضرورة المصلحة الاقتصادية للبلد المعني. وهل تعني المعادلة التجارية معادلة مماثلة في التدفقات الرأسمالية فيستقيم بذلك الوضع الاقتصادي الخارجي للبلد؟ وكيف نستطيع أن نضبط المعادلة في هذا المجال إلا إذا لجأنا إلى سياسة تقييد في عالم اقتصادي منفتح. وكيف يكون هذا التقييد وهل يتماشى ذلك مع المصلحة العليا للاقتصاد الوطني المعني؟ وحتى لو افترضنا سوقاً عربية واحدة فهل من المصلحة الاقتصادية أن تكون التجارة الخارجية بالضرورة متوازنة؟ وأخيراً هل تدعو هذه الفكرة إلى رفض شامل لعضوية المؤسسة الدولية للتجارة؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن اتخاذ هذا القرار لا يكون جاداً إلا إذا كان جماعياً وليس إفرادياً. إن ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستقلة بحاجة إلى تطوير كبير بالنسبة لمحتواها ومضامينها وشروط نجاحها

وعلاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي القائم.

في تنمية عناصر القوة التفاوضية لدول العالم الثالث

لا شك في أن ما يطرحه د. اسماعيل في هذا المجال سليم، إلا أنه لا يتعدّى العموميات. فالدعوة على سبيل المثال إلى معدّلات نمو اقتصادي عالية مع اتساع في قاعدة الذين يستفيدون من الزيادة أمر لا يمكن الاختلاف حوله، إلا أن السؤال يبقى ما هي العوامل التي تكمن وراء ارتفاع كبير في معدلات النمو الاقتصادي؟ وكيف ننمّي عملياً القدرة العلمية والتقانية المطلوبة ونوطّد الاستقرار السياسي؟ وفي إطار ورقة الباحث لا يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات أو بعضها دون الخوض بمعنى الانسلاخ الانتقائي ومضامينه. ومن هذا المنطلق هنالك حاجة ماسّة إلى المزيد من البحث حول أطر السياسة الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز القدرة الاقتصادية الداخلية في نطاق الاقتصاد العالمي السائد.

في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يخلص د. اسماعيل إلى أن الصعود إلى مركز دولة كبرى في الاقتصاد العالمي منوط بعدد سكان لا يقلّ عن ١٥٠ مليون وناتج محلي لا يقلّ عن ١٥٠ مليار دولار. وهكذا، فإن الوحدة الاقتصادية العربية هي الطريق التي توصل الوطن العربي إلى هذه المرتبة.

من المسلّم به أن الوحدة الاقتصادية العربية هي لمنفعة العرب جميعاً وأنها الأداة لتقوية مركز الوطن العربي في الاقتصاد العالمي. والسؤال هنا في ظلّ عدم تحقيق الوحدة الاقتصادية أو السوق العربية المشتركة يصبح: هل يعني ذلك أن البلدان العربية محكومة بالتهميش؟ أم أن المجال مفتوح لتطوّرها إفرادياً من أجل إنماء قوتها الداخلية واتقاء التهميش؟ ليس بوسعي الإجابة عن هذا السؤال الآن، ولكن أطرحه لأنه بحاجة إلى تقييم، وبخاصة أن قضية الوحدة الاقتصادية ليست في الأفق على المدى القصير، وهذا ما يقودني إلى ملاحظتي الأخيرة.

في قضية الوحدة كطوق النجاة

القضية الأساسية التي علينا أن نتوقف عندها في هذا المضمار يمكن طرحها كما يلي: إن مسيرة العولمة الحديثة قائمة، بينما الوحدة الاقتصادية العربية لا يبدو تحقيقها ممكناً على المدى القريب. وحتى لو بدأنا في تحقيقها تدريجياً منذ الآن، فهذا يعني عملياً أن توطيدها هو عمل لن يتم إلا على المدى البعيد. وبالتالي حتى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ماذا سيكون عليه الوضع الاقتصادي العربي في السنوات المقبلة؟ وهل التهميش والتبعية المفرطة أمران حتميان؟ ما هو وضع دول أخرى مماثلة في العالم الثالث؟

ويبقى السؤال الأساسي:

ما هي الاستراتيجيا الاقتصادية التي يجب اتباعها في المرحلة الانتقالية من اقتصادات عربية مستقلة نسبياً بعضها عن بعض إلى اقتصادات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتكاملياً؟ إننا بحاجة إلى دراسة هذا الموضوع بعمق وموضوعية حتى لا نبقى هامشيين ونحن نتحضّر لبناء الوحدة الاقتصادية العربية.

المناقشات

١ ـ موضي الحمود

أسعدني اليوم التحديد العملي لما يجب أن يكون عليه دور الدولة المطلوب في الحقبة القادمة. وهو ما أوجزه الدكتور حازم الببلاوي بأنه يجب أن يكون إرساء التوجه ورسم السياسة، وليس الدخول في العملية الإنتاجية كطرف، وإنما تهيئة البيئة السياسية والتشريعية المناسبة للقوى الاقتصادية والإنتاجية في الدولة كي تأخذ دورها.

وللخروج من المأزق أؤيد تماماً ضرورة التنمية المستقلة و«المشتركة» بين أقطار الوطن العربي. وهناك في رأيي كما أوضحت سابقاً مجالات بعيدة عن السياسة ويمكن تحقيق تعاون حقيقي مشترك كمجال:

ـ تطوير النظم التعليمية وتدريب القوى العاملة لمجتمعات ثرية بالقوى البشرية التي يمكن تحويلها إلى طاقة إنتاجية هائلة إن هي دربت وعلّمت بطريقة جيدة.

ـ استثمار تطوير الأنشطة الإنتاجية في الدول العربية التي نملك فيها ميزة نسبية. وأقول، على سبيل المثال وليس الحصر، التوجه الحالي في تطوير النشاط الإنتاجي المتمثل بالصناعات البتروكيميائية في منطقة الخليج العربي.

ـ فتح أي مجالات ممكنة للتنمية المشتركة في عالم يتحرك بمجموعاته وليس بعناصره ودوله الفردية.

٢ ـ عوني فرسخ

الذي ألاحظه بداية هو أن الفكر القومي العربي لم يستوح الدعوة من منطلق الشعور القومي بالماضي العربي المجيد، كما ذهب إلى ذلك الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، وإنما أيضاً كنتيجة لاستلهام خبرة الأمة في أمسها لفهم معطيات حاضرها واستشراف متطلبات مستقبلها.

وألاحظ ثانياً أن ما يسعد أصحاب الفكر القومي هو أن كثيرين ممن اتخذوا

مواقف تجاه الفكر القومي والطموح الوحدوي في الخمسينيات والستينيات، أخذت منذ مطلع الثمانينيات قطاعات واسعة منهم تعيد النظر في مواقفها المسبقة، وتتبنى بدرجات الطروحات القومية. ويأتي في مقدمة من يحمد لهم ذلك أجنحة أساسية في كل من الأحزاب الشيوعية في عدة أقطار عربية والحزب القومي السوري الاجتماعي.

وألاحظ ثالثاً أن التيار الإسلامي، الذي هو الأوسع انتشاراً والأشد تأثيراً في واقعنا المعاصر لم يزل في مجمله لم يتحرر بعد من أسر انعكاسات صراعات الخمسينيات والستينيات، تجاه العقيدة القومية ومطلب الوحدة العربية الملح، وذلك على الرغم من انفتاح غالبية الرموز القومية على التيار الإسلامي وحرصهم على حوار إيجابي معه، كما أن الجماعات والعناصر الملتزمة بفكر وعمل «أقلوي» طائفي أو مذهبي أو عرقي لم تزل في غالبيتها معادية للفكرة القومية والطموح الوحدوي.

وأصحاب الفكر القومي السابقين واللاحقين مطالبون بعمل جاد في أوساط التيار الإسلامي والرموز والجماعات الأقلوية لتبيان انعدام التناقض فيما هم ملتزمون به فكراً مع العمل للوحدة العربية، باعتبارها صمام الأمان للجميع. وهو تحدٍ يفرض ذاته على كل من يلمس، وليس فقط يؤمن، بأن العرب باتوا أمام خيار ذي حدين: الاتحاد والتنمية التكاملية، أو التهميش وتعمق التبعية.

أما الذي يخص المشروع الذي طرحه الدكتور عبد الله في ورقته المميزة والمحفزة، هو دعوته للتوحد العربي والتنمية المتكاملة كسبيل لا سبيل سواه لمواجهة المخاطر التي لا تنكر للكوكبة على حد تعبيره، وللأمركة كما يفهم العولمة غالب من هم داخل هذه القاعة، وسبيل دخول القرن الحادي والعشرين بقدر من الكفاءة. وحين يأتي المشروع المطروح عن عالم عالمي، ومعززاً بأسانيد تعتمد المصلحة وليس فقط العاطفة، فإن هذا يفرض علينا أن نولي الدعوة ما تستحقه ويستحقه مقدمها. ومن هذا المنطلق، أتمنى لو أن مناقشات الجلسة المسائية تناولت بشكل موسع سبل تنمية الوعي الوحدوي والإحساس بأهمية تحقيق التنمية المتكاملة وسبل تحقيقها، كما أن في ذلك الإجابة عن الأسئلة المحفزة التي طرحها المعقب د. سمير المقدسي.

٣ ـ مهدي الحافظ

يستوقفني عدد من الملاحظات والأفكار والتساؤلات بهدف الحوار البناء وتبادل الرأي الهادف.

١ ـ ليس هنالك من خلاف بين الدعوة إلى «التنمية المستقلة» و«الاندماج بالاقتصاد الدولي مع ضمانات»، فالجوهر واحد، والمسألة مسألة تسميات واصطلاحات.

٢ ـ العولمة في رأيي ثمرة من ثمار الثورة العلمية والتقنية. وهي ظاهرة جبارة

تتيح فرص طيبة للتنمية، كما تنطوي على أخطار لصالح الشركات المتعدية الجنسية. والعولمة ظاهرة موضوعية غير قابلة للرد برغبة ذاتية أو قرار سياسي، بل ينبغي التعامل معها إيجابياً، ويمكن أن تتغير طبيعة استخدام آلياتها بفعل المجتمع البشري وإرادته.

٣ ـ هنالك فرق بين آليات ووسائل العولمة التي هي نتاج تطور القوى المنتجة وبين استخدام هذه الآليات والوسائل من قبل الشركات المتعدية الجنسية، الأمر الذي يتطلب تركيز الجهود والعمل لصدها واستبدالها بإقامة نظام دولي عادل وديمقراطي. فالتحليل الذي قدمه الدكتور اسماعيل صبري عبد الله حول سلوك وممارسات الشركات المتعدية الجنسية تحليل عميق وسليم وينبغي اعتماده.

٤ ـ هنالك ضرورة لإيضاح بعض المصطلحات والمفاهيم في الظروف الجديدة ومنها مفهوم «الاشتراكية» و«الرأسمالية» و«الميزات النسبية»... الخ والتي تأثرت جيعها بالتطورات والمتغيرات الدولية الجديدة.

٤ ـ الفضل شلق

أختصر حديثي في نقطة واحدة. لقد ذكر الدكتور عبد الله إنه «لن تتحقق الوحدة الاقتصادية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء». مأزقنا ان الوحدة الاقتصادية، وأي وحدة أخرى، لا يمكن أن تتحقق إلا بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء. ولو كان الأمر متروكاً للمجتمع والشعب لتحققت الوحدة منذ زمن طويل.

٥ ـ أسامة عبد الرحمن

ورد أنه لن تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود. ويبدو أنهم قاصرون عن تحقيق الإجماع الحقيقي الصادق المنشود. وإذا كان توفر الإرادة السياسية مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية من خلال التكامل ولتحقيق الوحدة الاقتصادية، فكيف تتوافر الإرادة السياسية، والدعوة إلى عدم مخاطبة الحكام والتوجه إلى المجتمع تواجه مأزقاً لأن قنوات الاتصال والتواصل ومنافذها تطبق عليها القبضة الرسمية بدرجات متفاوتة على صعيد الوطن العربي؟ فهل المثقفون يحاورون أنفسهم، وهل هم مؤثرون في الواقع، وهل هم قادرون على التغيير من خلال إرادة مجتمعية في وقت يبدو فيه القطاع الأكبر من المجتمع مهمشاً ومغيباً أو جائعاً؟ لقد سألت نفسي كثيراً: هل عبر حقب التاريخ العربي كان المثقفون قادرين على إحداث التغيير؟ وهل هذا دورهم؟ أم أنهم يضيفون رصيداً إلى رصيد من التراث الفكري؟ وهنا يكمن دورهم، ويتولى غيرهم إحداث التغيير!

وفي ما يتعلق بالعولمة والديمقراطية، فإن فكرة كون الديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل البعد السياسي للعولمة، يبدو أن الديمقراطية مع أنها مطلب مشروع يحقق الاستقرار ويقلل من الفساد إلا أن الديمقراطية بالنسبة لقادة العولمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفي أقطار المنطقة ذات الوجود الصهيوني فيها والحلف الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأطماع المستبيحة للنفط ووجودها العسكري حول منابعه، كل هذا يخلق تياراً أو تيارات معادية لها. وهذه التيارات المعادية لها من خلال الديمقراطية قد تقف عقبة كأداء في وجه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومطامحها، إلا إذا كانت ديمقراطية صورية أو شكلية!

٦ ـ محمود عبد الفضيل

عندي في الحقيقة نقطتان:

النقطة الأولى: تتعلق بضبط المصطلحات، إذ استخدم الدكتور اسماعيل في ورقته مصطلح «العُشر الأعلى» و«العشر الأدنى» ليكون المصطلح المقابل العربي للوحدة الإحصائية المسماة بالانكليزية (Upper Decile and Lower Decile). وقد استخدمت في كتاباتي منذ بداية الثمانينيات مصطلح «العُشير»، وليس «العشر»، كمقابل بالعربية لـ «Decile»، وذلك على غرار مصطلح «الرُبيع» الذي استخدم مقابل (Quartile) بالإنكليزية، كما صكّه علماء الإحصاء العرب عند بداية تعريب مصطلحات علم الإحصاء، ويقف على رأسهم شيخ الإحصائيين العرب الراحل الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعي، لأن استخدام تعبير «العُشر» ينتج منه التباس بين **الفئة المستلمة** (Recipient Unit) وهي «العُشير» **والأنصبة التوزيعية** (Relative Shares) التي قد تكون عشراً في بعض الأحوال.

النقطة الثانية: وهي في صميم موضوع الندوة تتعلق بإمكانية «التنمية المستقلة» في ظل العولمة. وإذا سلمنا بأن الانسلاخ الكامل والعزلة الكاملة عن عمليات العولمة الجارية، على نحو ما يشير سمير أمين وبعض منظري مدرسة التبعية في السابق، أصبح نوعاً من «الفانتازيا»، يقود أحياناً إلى «التخلف المستقل» وليس إلى «التنمية المستقلة»، على نحو ما شاهدنا في حالة كل من ألبانيا واليمن.

وعلى رغم ذلك، فإنه ليس هناك أية جبرية أو قدرية في التاريخ، فالإنسان (والشعوب) يصنع تاريخه في ظل قوانين وقيود محددة. وإن الحرية الحقيقية هي في الحركة. والمناورة التاريخية تنبع من «فهم الضرورة»، كما قال بذلك الفلاسفة. وفي اعتقادي أن هناك إمكانية للحفاظ على حد أدنى من مقومات «التنمية المستقلة» في زمن الكوكبة والعولمة. وحتى لا ندخل في جدل عقيم حول «تبعية» أم «اعتماد متبادل»، أود أن أقترح أسلوباً للتحديد العلمي للأمور حتى لا تصبح الشعارات المرفوعة

«شعارات جوفاء»، بما في ذلك ما تحدث عنه الدكتور حازم الببلاوي حول «الاندماج مع التحوط للمخاطر» (Integration with Safeguards). ولذا فإننا في حاجة ماسة إلى مسطرة نمسك بها ونقيس عليها، حتى نعرف إذا كنا نتمتع (الآن أو في المستقبل) بالحد الأدنى من مقومات «التنمية المستقلة» في المنطقة العربية، في ظل تيارات العولمة أم لا؟

دعوني أجتهد هنا فأقدم بعض المعايير والمقاييس التي تسمح بدقة التوصيف في المستقبل مع تقدم درجات العولمة في العالم وفي منطقتنا:

المعيار **الأول**: **وجود الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي**، أي كون عمليات التنمية «ذاتية المركز» (Auto-Centred). ويرتبط ذلك بقوة علاقات التشابك وعلاقات الترابط الأمامية والخلفية في بنية الانتاج في الاقتصاد العربي، على الصعيدين القطري والعربي. ويمكن تحديد تلك الدرجة من التماسك والصلابة للهيكل الإنتاجي، من خلال تحليل «جداول المستخدم والمنتج» (Input - Output Tables) وإجراء بعض التباديل والتوافيق على الصفوف والأعمدة المصفوفة بهدف تحديد تلك «النواة» (The Kernel) التي تشمل مجموعة السلع الرئيسية التي تعتمد عليها أنشطة الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ونتيجة لتلك العملية الرياضية، يمكن اكتشاف أن الاقتصاد الوطني قد لا تكون له «نواة» يعتد بها، أو لديه «نواة ضعيفة»، أو على العكس من ذلك، يتمتع بـ «نواة صلبة». وهكذا فكلما كانت «النواة» صلبة ومتماسكة كانت بنية الاقتصاد الوطني أكثر صلابة وتمتلك أساساً موضوعياً للاستقلال الذاتي النسبي.

ولعل مفهوم «السلع الأساسية» (Basic Goods) له مغزى تحليلي معمق لدى الاقتصادي الإيطالي الكبير بيروسرافا (من أعلام مدرسة كامبردج) في إطار مؤلفه المهم **إنتاج السلع بواسطة السلع** *(The Production of Commodities by Means of Commodities)*، الصادر عام ١٩٦٠.

المعيار **الثاني**: **القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية**، وهي نقطة أشار إليها الدكتور اسماعيل في ورقته، ولكن أود هنا أن أقدم بعض المعايير الفرعية التي تُفصل وتوضح هذه الخاصية في مجال تصميم السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالقطاع الخارجي في ظلة العولمة:

١ ـ التحكم في توقيت فتح حساب رأس المال وتحريره «في ميزان المدفوعات» (Opening Capital Account)، إذ إن تحرير حساب رأس المال في وقت مبكر سعياً وراء الاندماج المالي، وقبل أن تقوى شوكة الاقتصاد المحلي في جانبه العيني، يضعف من قضية «التنمية المستقلة».

٢ ـ ضبط مغالاة المصارف المحلية والمشتركة في عمليات «الاقتراض القصير الأجل»، ولا سيما بالعملات الأجنبية، وبخاصة في ظل الخصخصة والتحرير المالي للقطاع المصرفي، وهذه قضية كانت أحد الأسباب المهمة للأزمة المالية الكبيرة في بلدان جنوب شرق آسيا.

٣ ـ الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي من الخارج.

٤ ـ حصر حجم الدين العام الخارجي وأعباء خدمته السنوية في حدود السلامة، أي أن لا تتجاوز مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي (أصل + فوائد الدين) ١٠ بالمئة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية السنوية.

المعيار **الثالث**: **تنوع سلّة الصادرات**، إذ أنه في زمن التنافسية والعولمة يجب تنويع «سلة الصادرات» السلعية والخدمية، ليس فقط من حيث تركيبة السلع.. بل من حيث نوعية السلع، أي ليس فقط من حيث التنويع بين الزراعي والصناعي والخدمي، بل فيما بين السلع التقليدية والسلع العالية التقنية، إذ إن تنويع «سلّة الصادرات» يعتبر ضرورة لحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات السوق العالمية والدورات الاقتصادية للسلع، والتحول في شروط التبادل. وهناك بعض المؤشرات التي يمكن تركيبها لقياس درجات التنوع من حيث «الكم والنوع» (Diversification Indices)، بما في ذلك درجة التمركز الجغرافي لأسواق الصادرات.

المعيار **الرابع**: **تقوية رصيد رأس المال البشري للأمة**، من حيث التركيب المهاري المتقدم الذي يجعل الاعتماد على الخبرة الأجنبية «وعقود تسليم المفتاح» في أضيق الحدود. ويمكن قياس درجة تطور وكفاءة قوة العمل بمعايير عدة حول تطور مستويات التعليم والتدريب ونوعيته، وتطور التركيب المهاري لقوة العمل ولا سيما نسبة المهندسين والعلماء والمخترعين والمبدعين، وتطور الإنتاجية وغيرها.

المعيار الخامس: **تطوير القرارات التقانية الذاتية**، إذ لا بد من قياس درجة «التعميق التقاني» (Technological Deepening)، ويمكن قياس تطور تلك القدرات الذاتية في مجال التطور التقاني، بمعايير شتى لعل أهمها:

١ ـ نسبة «براءات الاختراع» المنجزة محلياً لكل ألف من السكان.

٢ ـ نسبة «براءات الاختراع» المستوردة إلى نسبة «براءات الاختراع» المحلية.

٣ ـ نسبة الإنفاق على «البحوث والتطوير» (R & D) إلى الناتج المحلي الإنتاجي.

٤ ـ تطور رصيد «ميزان المدفوعات التقاني»، من حيث الصادرات والواردات

التقانية، إذ كلما انخفض حجم العجز في هذا الميزان، كان ذلك دليلاً على درجة التقدم في الاعتماد التقاني على الذات.

٥ ـ تطور نسبة «المكوِّن المحلي» من المدخلات التقانية إلى جملة المدخلات التقانية.

المعيار السادس: **نمط توزيع الدخل**: فكلما ازداد تمركز توزيع الدخل في أيدي أقلية في قمة التوزيع (العشرة في المئة أو العشرين في المئة)، ساعد ذلك على إضعاف مقولة وآليات «التنمية المستقلة»، لأنه يؤدي إلى افتقاد المناعة ويضعف تماسك النسيج الاجتماعي (Social Cohesion). وكلما استمرت تلك العملية على مدار الزمن، انقسم المجتمع داخلياً إلى «شمال» و«جنوب» وازدادت «المسافة الاجتماعية» بينهما باطراد، مما يؤدي إلى وجود نخبة من الساسة والمهنيين ورجال الأعمال معولمة (Included)، وأغلبية من السكان (٨٠ بالمئة أو ٨٥ بالمئة من السكان) مستبعدة (Excluded) ومهمشة اجتماعياً واقتصادياً وحياتياً. ولذا فإن «التنمية المستقلة» لا بد من أن تستند إلى توزيع عادل للدخل وثمار النمو والتقدم (Shared Growth)، لأن مثل هذا التوزيع العادل إنما يشكل قوة مقاومة الأمم للمحن والأزمات منبعها الشعور بالتماسك والتضامن والتكافل، ولأنه دون ذلك يضعف الانتماء وينتشر الإحباط ويزداد نزيف العقول والمهارات للخارج، مما يقوض مقومات وإمكانات «التنمية المستقلة».

المعيار السابع: **أثر «الحجم» أو «السعة»** (The Scale Effect): يشكل حجم الأمم والاقتصادات قيداً مهماً موضوعياً يساعد أو يعوق إمكانات «التنمية المستقلة». فكلما صغر حجم الاقتصاد (موريتانيا أو قطر مثلاً)، استحال تحقيق نوع من «التنمية المستقلة» مهما حسنت أو صدقت النيات. ولذا فإن هناك حجماً أدنى للفضاء الاقتصادي (Economic Space) يسمح بتحقيق وفورات الحجم (أو النطاق) اللازمة لتحقيق هامش ملموس من «التنمية المستقلة». ولذا فإن خلق منطقة تكاملية اقتصادية عربية يعتبر ضرورة أكثر من أي وقت مضى في هذه اللحظة التاريخية للعولمة. وذلك حتى يمكن فتح ودمج «الأسواق القطرية الأسيرة»، وإقامة صناعات حديثة وأنشطة خدمية جديدة والقيام بأنشطة للبحث والتطوير التقاني، يكون لها مردود اقتصادي ومالي وعائد إنمائي وتكاملي ملموس. وهكذا فإن تحقيق هذا الحد الأدنى من الحجم يشكل «كتلة حرجة» (Critical Mass) ضرورية لتحقيق قدر من المنعة الاقتصادية. ولعل هذا العامل هو الذي يفسر الصعود السريع والمتوقع للخمس الكبار في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): روسيا، الصين، الهند، البرازيل واندونيسيا، إذ إن سعة السوق الداخلية ووفرة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية وتنوعها يشكل أساساً للقوة الاقتصادية. ولا أعتقد أن هناك أية مفاجأة في ذلك..

ولعل المفاجأة الوحيدة هي «اندونيسيا». . . لأن كلاً من الهند والبرازيل ليست مرشحة فقط لعضوية «نادي الأقوياء اقتصادياً». . بل هما مرشحتان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل مشروعات الإصلاح السياسي لنظام الأمم المتحدة.

المعيار الثامن: القضاء على الفساد وآلياته: لعله من المستقر الآن أن استشراء الفساد وتغلغله في دوائر الحكم والأعمال والمهنيين، يفسح المجال أمام «آليات العولمة» لكي تصول وتجول دون ضابط أو رابط! فالفساد بكافة أنواعه وصنوفه وبتعدد مستوياته هو آلية من آليات «توغل العولمة»، إذ انه يضعف «القرار المستقل» على المستويين الكلي والقطاعي، وعلى مستوى المنشأة. كما يؤدي إلى ضعف «المناعة المجتمعية» وتآكلها. ولذا لا بد من توسيع رقعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتقوية آليات الرقابة والمحاسبة والتداولية حتى يمكن كشف الفساد وتصفيته أولاً بأول، قبل أن يعشش في النفوس والعقول. وانظروا إلى تجربة «كوريا الجنوبية»، وكيف أدى الفساد في قطاع المال والأعمال ولدى الطبقة السياسية إلى إهدار مجهودات التنمية عبر عقدين من الزمان، ووضع البلاد مرة أخرى تحت وصاية صندوق النقد الدولي بعد الانجازات الكبرى التي حدثت في مجالات الإنتاج والتصدير والتقانة.

٧ ـ حسن إبراهيم

سوف أحصر حديثي في نقطة واحدة مما جاء في الدراسة هي الجانب الاقتصادي العربي. لقد جاءت الدراسة متكاملة، في وصف وتحليل المسرح الاقتصادي الجديد، الذي يعيشه العالم، سواء المتقدم أو النامي أو العربي. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مهمة في مواجهة الكوكبة أو في التعامل معها، تختص بالوطن العربي، ألا وهي أن وحدة العرب الاقتصادية، هي طريق النجاة من الأخطار، التي تهدد الدول العربية مستقبلاً. فإذا أخذنا بهذا الفكر السليم كما فهمته تكون الدراسة قد حددت الهدف والوسيلة بشكل موضوعي وكأساس صالح للعمل العربي.

لقد تعرضت الدراسة إلى اتفاقية الخمسينيات، أي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، بالقول إنها لم تحقق «أي شيء تقريباً». حقاً، هذه عبارة، أقل ما يقال فيها، إنها غير دقيقة، وبخاصة عندما نستعرض المصاعب والإنجازات التي تمت، ولا تزال قائمةً وفاعلة، على الرغم من قصورها عن بلوغ الهدف، بالإضافة إلى أن الأمر يتعلق بإرادة الدول وليس بالاتفاقية وآلياتها. وكنت أتمنى لو أن الوقت يسمح بمزيد من مناقشة هذا الموضوع باعتباره الخطاب العربي الرئيس على ساحة العمل الاقتصادي العربي، في هذه المرحلة بالذات، والتي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتفعيل السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وصولاً إلى السوق الموسعة. وإننا بحاجة إلى العون والتشجيع وإنارة السبيل، ونحن نعمل على

بناء التكامل الاقتصادي العربي وإعطاء المشروعات المشتركة التنموية أهمية خاصة بقيادة القطاع الخاص في هذه المرحلة، وتوحيد الأسواق العربية من خلال دعم المدخل التجاري بمساعدة المدخل الاستثماري، ولاحقاً الإنمائي، على أساس من البرمجة المتدرجة الاختيارية والواقعية للقطاعات ذات الأولوية الجماعية.

إننا نعمل في إطار متقارب جداً من الإطار الذي رسمته الدراسة، ولكن النظرية غير التطبيق وعلى المرء أن يسعى لعل الإرادة العربية الموحدة تحقق وتجسد اليوم، في ظل الأخطار والتحديات الدولية والإقليمية، ما لم تحققه بالأمس، في ظل الخلافات السياسية، وتحقق في ظل تقارب الأيديولوجيات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، ما لم تحققه في ظل الاختلافات والتفاوت في ما بينها.

إننا لا نتطلع إلى تحقيق المستحيل، بل تحقيق ما ذهبت إليه الدراسة وهو المشروع الاقتصادي العربي، ومن خلال ما هو بأيدينا وهي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ وغيرها من الوثائق والقرارات المعتمدة وعلى أسس علمية وعلى ضوء تجارب الآخرين.

أنوه أيضاً بالتعليق المهم الذي قدّمه د. سمير المقدسي حول الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وآمل أن نستطيع الاستفادة من علمه وخبرته.

٨ ـ عبد الإله الديوه جي

ختمت تعقيبي في جلسة «العولمة والتطور التقاني» بالقول:

«يمكننا معارضة العولمة ومهاجمتها، ويمكننا التصفيق لها والهرولة في ساحاتها. ولن يغير الموقفان من مسيرة العولمة».

إن أردنا المعارضة فعلينا تقديم البديل، وإن أردنا الهرولة فدعونا نهرول بجدية لخلق نموذج مصغر مستفيدين في ذلك من خبرة النموذج الأكبر للعولمة ومعاييرها وأساليبها، مستلهماً ذلك مما طرحته ورقة الدكتور اسماعيل صبري عبد الله حول التنمية المستقلة، وما طرحه الدكتور حازم الببلاوي في تعقيبه، حول الاندماج مع الحماية (Integration with Safeguards). لنطلق على هذا المشروع المقترح «مشروع العوربة» إن إردنا إضافة مصطلح جديد للمصطلحات التي سمعناها في هذه الندوة، وأن نعرّف المحاور الآتية تعريفاً عربياً ضمن المشروع المقترح:

المحور البنيوي: وهو السعي لبناء شبكات الاتصال وتبادل المعلومات العربية والعمل على خلق تشبيك عربي ضمن المعايير العالمية لكي تكون بمثابة الانترنت العربية أو انترانت العرب ضمن الانترنت. والسعي إلى تسهيل الاتصالات بكافة أنواعها

تقنياً، وأهم من ذلك اقتصادياً وإدارياً لتكون مهداً فاعلاً للتفاعل.

المحور الاقتصادي والمالي: وفيه نسعى إلى تطبيق وسائل التجارة الدولية وقوانينها عربياً والسعي إلى تحقيق ما توصلت إليه مجموعات وكتل، لديها قواسم اجتماعية وحضارية مشتركة أقل بكثير منا، مثل المجموعة الأوروبية، من الفاعلية في التبادل التجاري تقليدياً والكترونياً واستخدام التجارة والمال لتحييد التأثيرات السياسية التي قد تعمل على إفشاله.

المحور الثقافي: لنسعى إلى خلق المفاهيم العربية للبنية الثقافية وما يمكن أن يتحقق في ظل الوسائل الحديثة المتاحة، فنحن نقوم حالياً بعلم أو دون علم بعولمة أنفسنا وأبنائنا من خلال توجيههم إلى تعلم اللغات التي تخلق لهم الفرص عالمياً على حساب لغتهم الأم.

هناك عوامل أدت إلى طرد العديد من مفكرينا وعلمائنا إلى خارج الوطن العربي، وأدى ذلك إلى تحويل جيل منهم في توجيه أبنائهم نحو العولمة، بل نحو الاستقرار في بلدان متطورة، ففقدنا بذلك مجموعة غير صغيرة من طبقة مؤثرة في المجتمع.

المحور العلمي والتقني: لنسعى إلى خلق شبكة للتبادل العلمي والتقاني ما بين البلدان العربية بأفرادها ومؤسساتها وتشجيع المشروعات البحثية المشتركة ما بين العلماء والمفكرين العرب.

ربما سيخلق «مشروع العوربة» موقعاً مؤثراً في خارطة العولمة نستطيع من خلاله التفاعل مع العولمة، ضمن شروط لعبتها، بشكل يحفظ لنا هويتنا وحقوقنا وتفاعلنا مع حضارات العالم واقتصاداته بشكل أفضل.

٩ ـ هشام البساط

تمثل هذه المداخلة إضافة لدراسة د. اسماعيل صبري عبد الله، وتركز تحديداً على العولمة في مجال الخدمات المالية، وانعكاس ذلك على المصارف العربية. ومن هذه الناحية، يلاحظ أن تصنيف أكبر ٥٠٠ مصرف في العالم لعام ١٩٩٦، حسب حجم رأس المال، يضم ١٩ مصرفاً عربياً، ويأتي أول مصرف عربي في المرتبة ١٦٢.

ويرتفع هذا العدد إلى ٥٦ مصرفاً عربياً ضمن أول ١٠٠٠ مصرف في العالم، يبلغ مجموع موجوداتها ٣٦٧ مليار دولار أمريكي وهو لا يتجاوز ٥٧ بالمئة من موجودات أكبر مصرف في العالم «بنك طوكيو ـ ميتسوبيشي» البالغة ٦٤٨ مليار دولار أمريكي.

١ ـ اتجاهات العمل المصرفي العالمي

برزت في التسعينيات اتجاهات جديدة عدة لدى المصارف العالمية لمواكبة تيارات العولمة، من أهمها:

أ ـ تزايد عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، حيث انخفض عدد المصارف الأمريكية بواقع الثلث تقريباً بين عام ١٩٨٦ وبداية هذا العام. وقد تأثرت موجة الدمج العالمية بعدد من العوامل، أهمها: الحاجة إلى خفض النفقات التي تزايدت بشكل سريع في السنوات الأخيرة بعد تدني مستويات الربحية ـ من ناحية، وأهمية اقتصادات الحجم مما يجعل المصارف الكبرى أقدر على المنافسة الدولية في ظل العولمة، وتطور وسائل التقانة وتقنيات الاتصال، وإزالة القيود على التوسع الجغرافي في إطار اتفاقية «الغات» ـ من ناحية ثانية.

ب ـ دخول المصارف التجارية العالمية بعض المجالات التي كانت محصورة أساساً بالمؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية، والأدوات المالية الجديدة، وخدمات التأمين.

ج ـ الاستثمار الكبير في الوسائل التقانية وبخاصة في مجال الاتصالات، مما أدى إلى تطوير الخدمات المصرفية الموجودة واستحداث خدمات جديدة، مثال عمليات الاتصال المباشر (Online)، وبين الفروع (Inter-Branch)، والبنك الناطق (Phone Bank)، وخدمة الشركات عبر الكومبيوتر (Corporate Banking)، وبطاقات الائتمان، إضافة إلى انتشار الانترنت الذي فتح آفاقاً جديدة لم تكن ممكنة في السابق.

٢ ـ الاتفاقية العالمية لتجارة الخدمات

تمت في ١٣/١٢/١٩٩٧ بين ١٠٢ دولة، ويسري مفعولها في بداية آذار/ مارس ١٩٩٩. وبموجبها وافقت ٧٠ دولة على فتح أسواقها للمنافسة الخارجية، بدرجات متفاوتة، وهي تغطي أكثر من ٩٥ بالمئة من الأسواق المالية العالمية.

ومن أهم نقاط الاتفاقية: **أولاً**: ستكون أسواق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة مفتوحة كلياً للمصارف الأجنبية، وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية. لكن الولايات المتحدة لن تسمح لشركات التأمين الماليزية بدخول أسواقها إلا إذا تخلت ماليزيا عن سياسة خفض الاستثمارات الأمريكية في شركات التأمين الماليزية إلى ٥١ بالمئة. **وثانياً**: قيام دول جنوب شرق آسيا بعدة تنازلات، مثل قبول استثمار الشركات الأجنبية الموجودة في أسواقها حتى ١٠٠ بالمئة في الشركات المحلية. **وثالثاً**: قبول اليابان بفتح أسواقها بشكل أوسع للمصارف والمؤسسات المالية الخارجية، وقبولها بمبدأ وضع برنامج زمني لتحرير قطاع التأمين المحلي.

٣ ـ التأثير في المصارف العربية

لا شك أن الاتفاقية ليست في صالح الدول النامية في المدى القريب لأنها ستفتح أسواقها لمؤسسات مصرفية ومالية أكبر وأقوى من مؤسساتها المحلية، التي يمكن أن تخسر بذلك جزءاً مهماً من عملياتها نتيجة هذا الانفتاح الجديد. ولذلك يلاحظ ما يلي:

أ ـ أن من الصعب التنبؤ بما سينتج من ذلك من تغييرات في العمل المصرفي على المستويين المحلي والدولي، لكن من المؤكد أن المصارف الصغيرة لن يمكنها الاستفادة من إزالة القيود أو منافسة المصارف الدولية في الأسواق المحلية والخارج، مما سيدفعها إلى الاندماج والتخصص في خدمات وأسواق محددة إذا أرادت الاستمرار في العمل.

ب ـ إن عمليات الدمج التي تمت في السنوات الأخيرة بين المصارف الدولية الكبرى زادت من فروقات الحجم بينها وبين المصارف العربية.

ج ـ بروز مصارف ومؤسسات مالية كبرى متخصصة في مجالات محددة على مستوى دولي، مثال «ستايت ستريت بنك» (State Street Bank) في عمليات الحفظ الأمين (Custody)، و«سيتي بنك» (Citibank) في الخدمات المصرفية للأفراد على مختلف أنواعها، بما فيها الخدمات المصرفية الإسلامية. ولا يشكل هذا الاتجاه تحدياً مباشراً للمصارف العربية، لكنه يشير إلى أهمية التركيز في بعض الحالات لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة.

د ـ تراجع هوامش الربحية التقليدية المتمثلة بالفارق بين الفوائد المدينة والدائنة، مما يزيد من ضرورة تطوير خدمات جديدة تؤمن دخلاً إضافياً من السمسرة والعمولات والخدمات المالية.

هـ ـ تعزيز وسائل الاتصال وتغير العلاقة مع العملاء بفعل الامكانات الجديدة التي تقدمها التقانة (الصراف الآلي، البنك الناطق، الخدمات الالكترونية للأفراد والشركات. . .). وقد ترتب على ذلك تقليل الحاجة للتوسع الكثيف عبر فتح فروع كبيرة تستطيع أن تقدم مختلف الخدمات المصرفية بشكل شبه مستقل. كذلك أخذت تضعف أهمية الموقع الجغرافي في عمليات التمويل بفضل أنظمة المعلومات والاتصالات المتطورة التي أصبحت تمكن المصارف التي تمتلك أنظمة متقدمة من تأمين خدمات كثيرة في بلدان متباعدة دون الحاجة إلى الوجود الفعلي في هذه البلدان.

ـ ويتمثل التحدي الأكبر بدخول استعمال «الانترنت» في مجال الخدمات المصرفية، حيث يفتح المجال لمؤسسات مالية غير مصرفية بدخول السوق مما يهدّد بتقليص دور المصارف في العديد من عمليات الزبائن. وهنا تصبح العولمة سلاحاً ذا

حدين للمؤسسات المصرفية والمالية العربية التي ما زالت أسواقها المحلية في بداية انفتاحها على الخارج، مما لا يخولها في مرحلة أولى على الأقل، منافسة المصارف الدولية في هذا المجال، سواء بالنسبة لتنوع الأدوات أو بالنسبة لتدني الكلفة ومستوى الأداء.

١٠ ـ محمد محمود الإمام

القضية التي نحن إزاءها تبدأ بسؤال: كيف نتعامل مع أمرين: ظاهرة موضوعية، وتعامل الأطراف الفاعلة معها؟ هل نعتبر الاثنين من قبيل المعطيات الحتمية، كما يبدو من حديث د. الببلاوي، ونحاول أن نوفق أوضاعنا مع هذه الفرضية؟ أم أن علينا أن نجد لأنفسنا سبيلاً (مع آخرين) نحو المشاركة في الفعل وليس مجرد رد الفعل؟ وأنا أميل إلى المشاركة. ومن هنا التنمية المستقلة، وأعرفها بأنها رفع درجة الترابط الداخلي بما يوازن الاعتماد الخارجي للمشاركة بصورة فعالة في الاعتماد المتبادل الدولي. وهذا يعظم من خلال تكامل عربي. وحتى يحدث هذا يجب النهوض بالمنظومتين الأساسيتين اللتين تحدثت عنهما البارحة، وهما المنظومة الثقافية الذاتية والتنظيم المجتمعي المتوافق معها والقادر على التعامل الإيجابي مع المنظومة الثالثة التي هي موضوع الكوكبة وهي الاقتصادية.

من هنا فإن القضية التي تحظى بالاهتمام ليست هي دور الدولة وقوته، بل طبيعته باعتبار الدولة مسؤولة عن بلورة أهداف المجتمع والسعي لتحقيقها، وليست هي السلطة التي تستخدمها المؤسسات الدولية والقوى المهيمنة على العولمة، لأن هذه دولة متسلطة تعمل في ظل ضعف المجتمع واستضعافه، ولا تنمية إلا ببناء مجتمع قوي متماسك.

وإذا رجعنا إلى نموذج منظمة التعاون لوجدنا أنه انحاز إلى نمو التجارة على أنه السابق على نمو الناتج. والفارق بين السيناريوهين هو مدى نمو التجارة. فما يسمى المتفائل يرفع نسبة التجارة لدول المنظمة من ٢٧ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة، والمتحفظ إلى ٣١ بالمئة فقط، ومعها يرتفع نصيب الدول الخمس من ١٢,٥ بالمئة إلى ١٦ بالمئة أو ١٢ بالمئة في المتحفظ. ما يلفت النظر هو أن التجارة حالياً تلعب دوراً أكبر لباقي العالم، فهي ٣٠ بالمئة حالياً وترتفع إلى ٣٣ بالمئة في المتفائل، و٣٤ بالمئة في المتحفظ، أي أن المتفائل هو للدول المتقدمة لا النامية. ويعد هذا تساؤلاً حول دعوى إعطاء التجارة وزناً مهماً في استراتيجيات التنمية.

ويستتبع هذا تساؤل حول ما إذا كان اتساع قاعدة الدول المستفيدة من التطور في ظل الكوكبة، فيه مصلحة للدول الأفقر، أم أننا أمام استطراد ظاهرة اتساع المركز في ظل الرأسمالية كما عهدناها؟

الفصل الثامن

العرب والعولمة: ما العمل؟

محمد الأطرش(*)

«دعنا نتخلص. . . من المبادئ الميتافيزيقية والعامة التي تستند إليها من وقت لآخر (سياسة) الحرية الاقتصادية. ليس صحيحاً أن الأفراد يمتلكون «حرية طبيعية» في فعالياتهم الاقتصادية. لا يوجد «عقد» يمنح حقوقاً دائمة للذين يملكون أو للذين يستحوذون. ليس العالم محكوماً من الأعلى بحيث يوجد دائماً انسجام بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع. وليست إدارة العالم هنا في الأسفل تحقق عملياً هذا الانسجام. ليس استنتاجاً صحيحاً من مبادئ الاقتصاد أن المصلحة الشخصية المتنورة تصب دائماً في خانة المصلحة العامة. كما أنه ليس صحيحاً أن المصلحة الشخصية هي بعامة متنورة. فعندما يتصرف الأفراد بصورة مستقلة لكي يحققوا أهدافهم، فهم في أغلب الأحوال إما جاهلون جداً أو ضعفاء جداً ليحققوا حتى هذه. لا تظهر التجربة أن الأفراد عندما يشكلون وحدة اجتماعية هم دائماً أقل بصيرة منهم عندما يتصرفون بصورة منفردة. . لذلك لا يمكن أن نقرر استناداً إلى أرضية تجريدية، بل يجب أن نقرر استناداً إلى المزايا التفصيلية. . ما يجب أن تأخذ الدولة على عاتقها توجيهه مسترشدة بحكمة المجتمع وما يجب أن تتركه وبأقل تدخل ممكن للجهد الفردي».

جون ماينرد كينز[1]

مقدمة

الهدف الأول لهذه الدراسة هو المناقشة باختصار لظاهرة العولمة التي يجري كثيراً الحديث عنها. وهذا ضروري للإجابة عن السؤال: هل العولمة قدر كاسح لا مفر

(*) اقتصادي عربي ووزير سابق في سوريا.

(1) John Maynard Keynes, «The End of Laissez-Faire (1926),» in: John Maynard Keynes, *Essays in Persuasion* (London; New York: W.W. Norton and Co., 1963), pp. 312-313.

التشديد في النص هو في الأصل.

منه، وأنها تلغي لدرجة كبيرة السيادة الوطنية أو القومية، وأنه لا بديل عن قبول سياساتها ونتائجها في الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى حينئذ للإجابة عن السؤال: ما العمل؟ أم أن العولمة الحالية بالصيغة المذكورة أعلاه أمر مبالغ فيه جداً سواء من حيث درجة الشمول أو من حيث تأثيرها في السيادة القومية، وتالياً فإنه ما تزال أمام الدولة أو مجموعة من الدول مجالات كبيرة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية تعتبر مرغوبة. ومن الواضح أن الهدف الأول من هذه الدراسة ضروري كتمهيد لمناقشة هدفها الثاني، وهو: ما هي مجالات العمل المتاحة أمام الوطن العربي تجاه العولمة؟ وستركز هذه المقالة على الناحية الاقتصادية، وبدرجة أقل على الناحية السياسية، لما يسمى «العولمة».

أولاً: العولمة

يمكن تعريف العولمة بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات[٢]،

---

(٢) من الكتّاب الذين تبنوا هذا المفهوم للعولمة بدرجة أكبر أو أقل، انظر: M. Horsman and A. Marshall, *After the Nation State* (London: Harper Collins, 1994); Kenichi Ohmae, *The Borderless World* (London: Harper Collins, 1990), and Robert Reich, *The Work of Nations* (New York: Knopf, 1991).

ويقول روبرت رايخ في كتابه المذكور أعلاه «بما أن كل عامل من عوامل الانتاج تقريباً.. أصبح يتنقل بدون جهد عبر الحدود فإن فكرة (وجود) اقتصاد أمريكي أصبحت بدون معنى» (ص ٩).

ولعل أكثر التعاريف تطرفاً للعولمة وأنها تتضمن زوال سيادة الدولة هو الرد المتصور لوزير مالية أمريكا روبرت روبن (والذي تضمنه مقال الصحافي الأمريكي توماس فريدمان) على رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد. فخلال الاجتماع السنوي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لمجلس محافظي المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ، هاجم هذا الأخير شرور العولمة والمضاربين في أسواق العملات والأسهم، وبخاصة جورج سورس المضارب المعروف، واتهمهم بأنهم كانوا وراء الأزمة المالية التي عانتها بعض بلدان جنوب شرق آسيا منذ صيف ١٩٩٧. كما انتقد القوى الكبرى لاجبارها بعض البلدان الآسيوية على فتح أسواقها للمتاجرين في العملات والأسهم والسندات ولتدميرها اقتصادات هذه البلدان وقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. وتضمن الرد المتصور لوزير مالية أمريكا ـ ضمن أشياء أخرى ـ ما يأتي:

«اعذرني محمد، ولكن على أي كوكب أنت تعيش؟ انك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خياراً متاحاً لك. العولمة ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة. يوجد اليوم سوق عولمة واحدة. والطريقة الوحيدة الممكن أن تنمو فيها هي اللجوء إلى أسواق السندات والأسهم للحصول على الاستثمارات وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهم حقيقة حول العولمة هي أن أحداً لا يسيطر =

وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي. فهذا الأخير ـ كما يتضح من التسمية ـ يركّز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة. وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في ادارتها وفي ادارة اقتصادها.

فبينما تشكل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، تشكل الشركات الرأسمالية المتخطية القوميات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. وهذه الشركات ضخمة بحيث إن قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز الناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم. ويرى بعضهم أنه نظراً لحجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم، فإنها قادرة على الحد من سيادة هذه الدول. فإذا رغبت دول ما في اتباع سياسات معينة تؤثر سلبياً في أرباح أحد فروع هذه الشركات، قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع، (ونقلته) إلى مكان آخر. وهذا بحد ذاته يشكل رادعاً للدولة المضيفة عن اتباع سياسة تجاه الشركة تعتبرها الأخيرة غير مناسبة، وتالياً يحد من سيادة الدولة. كما تقوم الشركات المالية عابرة القارات، كالمصارف، وبيوتات المال الأخرى، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد مثلاً والتي توجد فيها استثمارات غير مباشرة أو توظيفات في العديد من البلدان، بدور الشرطي الذي يؤمن التزام الدول المضيفة لهذه الاستثمارات غير المباشرة بمعايير أداء معينة في سياساتها الاقتصادية كتلك المذكورة في الهامش رقم (٢).

فإذا لم تلتزم الدولة المضيفة بهذه المعايير نزحت الاستثمارات غير المباشرة والتوظيفات الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم وسندات الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات وانخفاض احتياطيات مصرفها المركزي من العملات

= أيها الأبله. أسواق العولمة تشبه الانترنت، كل يوم تمكينا بدرجة أكثر التصاقاً. ولا يوجد أحد في مركز السيطرة، لا جورج سورس، ولا القوى الكبرى ولست أنا...

فسوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع الكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم وسندات المشاركة يجلسون وراء أجهزة الكومبيوتر... وهؤلاء لا يعترفون بالظروف الخاصة (لأية دولة)، وإنما يعترفون فقط بقواعدهم. وهي إلى حد بعيد متسقة. فهم يحددون نسبة الادخار التي يجب أن تحققها دولتك، ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي، ومستوى عجز ميزان المدفوعات الجاري. فالقطيع يرعى في ١٨٠ دولة، لذلك ليس لديه الوقت لأن ينظر إلى وضعك بالتفصيل. انه يتوصل إلى أحكامه بصورة خاطفة عما إذا كنت تعيش استناداً إلى قواعده...» انظر: Thomas L. Friedman, «Excuse Me, Mohamad,» *New York Times* (20 September 1997).

أما مجلة الايكونوميست البريطانية الليبرالية، فترى أن مقولة الانحسار الكبير في سيادة الدولة القومية هي بمثابة خرافة على الرغم من أنها ترحب بأن تسيطر قوى الأسواق المالية وتلزم الحكومات باتباع سياسات تعتبرها رشيدة. انظر: «The Myth of the Powerless State,» *Economist* (7 October 1995), pp. 13-14, and «The Survey of the World Economy,» *Economist* (7 October 1995).

الأجنبية وحدوث إفلاسات مالية عديدة فيها، مما يضطرها إلى الاستقراض من صندوق النقد الدولي. وهذا ما حدث في أزمة المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، وفي الأزمات المالية التي عانتها بعض بلدان جنوب شرق آسيا منذ صيف ١٩٩٧، كماليزيا، واندونيسيا، وتايلاند، وتايوان، وكوريا الجنوبية. فالبديل عن دور الأسواق المالية كشرطي بالنسبة للدول المضيفة للاستثمارات غير المباشرة قيام صندوق النقد الدولي بهذا الدور، مما يؤدي إلى تزايد مديونيتها لهذا الأخير، وتالياً تخليها له عن جزء كبير من سيادتها.

ان ما هو قائم حالياً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يمثل مرحلة من مراحل تطوره، وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ«العولمة» كما هي محددة أعلاه، أو اقتصاداً دولياً أكثر تكاملاً واندماجاً. وسأحاول الإجابة عن ذلك لاحقاً.

من المعلوم أن النظام الرأسمالي المدفوع بحافز تعظيم الأرباح الخاصة يهدف إلى التوسع، وذلك عبر استثمار أرباحه وعبر استقراضه من أسواق الرساميل. فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد المتمثل في أزمات دورية. والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة. كما يؤدي التوسع ـ وكما ذكر كارل ماركس ـ إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركّز وتمركز رأس المال. ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أخرى. كما أنه في عملية توسعه يراكم فوائض مالية لا تجد مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الانتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرساميل. ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ «العولمة» المالية.

وتقوم الدولة الرأسمالية المهيمنة أو الدول الرأسمالية المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتالياً توسعه، وذلك عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية أو درجة كبيرة من هذه الحرية وحرية انتقال الرساميل.

فما بين عامي ١٨٤٠ و١٩١٤ فرضت بريطانيا الدولة المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي والأكثر تقدماً آنذاك في حقل التنمية الصناعية حرية التجارة وحرية انتقال الرساميل على الأقطار التي استعمرتها وعلى دول وقعت تحت سيطرتها كالأمبراطورية العثمانية. كما شنت مثلاً حرباً على الصين في عامي ١٨٤٠ و١٨٤٢ لاجبارها على استيراد الأفيون. وقد طبقت نظاماً نقدياً دولياً يسهّل ويموّل حرية التجارة والاستثمارات وهو قاعدة صرف الاسترليني بالذهب. ولقد نجم عن ذلك كله توزيع في العمل الدولي لغير صالح بلدان العالم الثالث المتقدمة آنذاك والخاضعة للاستعمار، إذ تم القضاء على تنمية صناعية واعدة في الصين والهند والامبراطورية العثمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية عملت أمريكا (والتي لم تطبق حرية التجارة على نفسها بالدرجة ذاتها التي طبقتها بريطانيا ما بين عامي ١٨٤٠ و١٩١٤) على تطبيق درجة عالية من حرية التجارة المتعددة الأطراف وعلى إلغاء التكتلات التجارية والنقدية التي نشأت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (وأهمها نظام التفضيلات الأمبريالية وكتلة الاسترليني). كما مارست دوراً أساسياً في اقامة نظام نقدي رأسمالي دولي مستند إلى قاعدة صرف الدولار بالذهب تمثل في نظام بريتون وودز المتضمن انشاء صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.

ولكن أوروبا الغربية التي خرجت مدمّرة من الحرب العالمية الثانية لم تطبق درجة عالية من حرية التجارة مع منطقة الدولار واستمرت في فرض قيود على المدفوعات الجارية بالدولار. كما موّلت التجارة بين دولها ضمن إطار اتحاد المدفوعات الأوروبي. وفي أواخر عام ١٩٥٨ بدأت أوروبا الغربية بإزالة القيود على المدفوعات الجارية بالدولار، وقبلت في أوائل الستينيات رسمياً المادة الثامنة[٣] من اتفاقية صندوق النقد الدولي. أما الغالبية العظمى لدول العالم الثالث، باستثناء بعض دول أمريكا اللاتينية، فاستمرت في تطبيق القيود على المدفوعات الجارية بالعملات القابلة للتحويل، واستمرت تلجأ إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تسمح بأسعار الصرف المتعددة وتسمح بوضع قيود على المدفوعات الخارجية الجارية بالعملات القابلة للتحويل دون تحديد موعد زمني لإزالتها. وبطبيعة الحال لجأت هذه الدول إلى وسائل أخرى في حقل الحماية في ما يتعلق بالاستيراد.

نتيجة انتعاش الاقتصاد الأوروبي منذ نهاية الخمسينيات، ونتيجة إزالته القيود النقدية على المدفوعات الجارية بالدولار زادت التجارة الدولية بنسبة أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهذا هو السبب الأساسي الذي يظهر أنه ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣ زاد حجم التجارة الدولية كنسبة وسطية سنوية بمقدار ٩,٤ بالمئة، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٥,٣ بالمئة. وما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٤ تعرض العالم الرأسمالي المتقدم لمرحلة من الركود الاقتصادي، فانخفضت نسبة النمو الاقتصادي ونسبة نمو حجم التجارة الدولية، إذ بلغت النسبة الوسطية السنوية ٢,١ بالمئة و٣,٦ بالمئة على التوالي.

ولكن منذ منتصف الثمانينيات برزت ظاهرة جديدة في الاقتصاد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي التزايد الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية

(٣) تقضي هذه المادة بشكل عام بإزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية وإزالة أسعار الصرف المتعددة. بكلمات أخرى، تقضي بحرية تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية قابلة للتحويل على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

المباشرة. فخلال فترة عشرة أعوام (١٩٧٥ إلى ١٩٨٥) زادت الصادرات الدولية بالأسعار الجارية وزاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة متقاربة بلغت خلال الفترة المذكورة بمجملها ما ينوف عن ٢٠٠ بالمئة. ولكن منذ عام ١٩٨٥ بدأت نسبة نمو الأخيرة تفوق بكثير نسبة نمو الصادرات. فما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠ زادت التجارة الدولية بنسبة وسطية سنوية قدرها ٩ بالمئة، بينما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٣٤ بالمئة. كما زاد تدفق صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ بنسبة سنوية وسطية مقدارها حوالى ٥٠ بالمئة(٤).

ومن أهم أسباب التزايد الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يأتي:

- انتشار إزالة القيود على حركة الرساميل وإزالة الضوابط الأخرى المفروضة عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا.

- قيام عدد كبير من الدول النامية منذ أوائل الثمانينيات وقيام دول الكتلة الاشتراكية السابقة في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا خلال ما انقضى من عقد التسعينيات بإزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية، إذ بلغ عدد هذه الدول حتى نهاية عام ١٩٩٦ حوالى تسعين دولة(٥). فمثلاً أزالت أكبر دولتين ناميتين، الصين والهند، هذه القيود (أي قبلت المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي) بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ على التوالي. فإزالة القيود المذكورة ساهمت في تحسين نسبة نمو التجارة الدولية، وتالياً شجعت على نمو الاستثمارات المباشرة.

- تبني عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة بدءاً من أوائل الثمانينيات لما يسمى الخصخصة. كما تبنى العديد من بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية سابقاً في الاتحاد السوفياتي السابق وفي بلدان أوروبا الشرقية برامج في هذا المجال تحت ضغط الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة أمريكا والمؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، وأصبحت هذه الضغوط أكثر فعالية نتيجة انهيار الكتلة الاشتراكية المذكورة. وساهمت هذه العملية في فتح مجالات جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر شرائها ما هو معروض للبيع من منشآت، وستعرض لاحقاً للتساؤل عما إذا كان هذا النوع من الاستثمارات يشكل استثماراً حقيقياً بحسب المفهوم الاقتصادي.

---

(٤) أخذ الرقم من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (October 1997), table no. (7), p. 29.

(٥) المصدر لعدد الدول هو: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (May 1997), p. 3.

ولكن الظاهرة الأهم والأخطر بكثير من تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، وبالاستثمارات غير المباشرة، وبوسائل الدين الأخرى المقومة بعملات قابلة للتحويل. ولإعطاء فكرة عن ذلك يمكن أن نذكر حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل، إذ بلغ الحجم الوسطي اليومي عام ١٩٨٦، ١٨٨ مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته ٧,٤ بالمئة لقيمة الصادرات السنوية العالمية من سلع وخدمات في ذلك العام. ولقد ارتفع هذا الحجم اليومي إلى حوالى ١٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، أو ما نسبته ١٩,٢ بالمئة من قيمة الصادرات السنوية العالمية في ذلك العام الأخير[٦]. باختصار بلغ الحجم السنوي للمتاجرة بالعملات القابلة للتحويل عام ١٩٩٥ حوالى ٧٣ مرة حجم الصادرات الدولية من سلع وخدمات في ذاك العام.

ومما لا ريب فيه أن التقدم التقاني الكبير الذي شهده العالم في حقل الاتصالات ونقل المعلومات قد ساهم في تحقيق التزايد الهائل في المضاربات بالعملات القابلة للتحويل وفي الأسهم والسندات ووسائل الدين الأخرى المقومة بهذه العملات. ولكن هناك حقيقتين يتعين تأكيدهما: **الأولى** هي أنه ليس لهذا الحجم الهائل من المضاربات إلا علاقة واهية جداً بعملية الانتاج والتجارة على الصعيد العالمي. **والثانية** هي أنه لم يكن من الممكن لهذا الحجم الهائل من المضاربات أو المتاجرة غير المنتجة أن يتحقق لولا سماح الحكومات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفي بلدان نامية في أمريكا اللاتينية، وفي بعض بلدان جنوب شرق آسيا، بحرية تحويل عملاتها الوطنية على حساب الرساميل لموازين مدفوعاتها.

ثانياً: هل تلاشت سيادة الدولة؟

لا أظن ذلك لأسباب عديدة من أهمها:

١ ـ ما تزال الدولة تقوم بدور كبير في الاقتصادات القومية عدا أدوارها الأخرى في مختلف مجالات الحياة. ويكفي أن نذكر كمؤشر فقط على دورها في المجال الاقتصادي بأنه خلال عام ١٩٩٥ أنفقت الدولة في أمريكا ٣٣ بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي، وفي ألمانيا ٤٩ بالمئة، وفي السويد ٦٨ بالمئة[٧]. كما أن حجم الدولة في الكثير من دول العالم يتراوح بين النسب المذكورة أعلاه أو نسب أقل أو أكثر. فدور الدولة والقطاعات التابعة لها في الأقطار العربية النفطية مثلاً أكبر منه بكثير من

(٦) أُخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (May 1997), table no. (15), p. 64.

(٧) أُخذت الأرقام من: «The Myth of the Powerless State,» p. 13.

دورها في الأقطار العربية غير النفطية نظراً للدور الكبير النسبي الذي يمثله النفط في اقتصادات الأقطار الأولى، ونظراً لأنها تملك هذا القطاع.

فإنفاق الدولة يؤدي إلى سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وإلى توجيه هذا الجزء لتحقيق الأهداف التي ترغب فيها. كما يؤثر ـ ضمن عوامل أخرى ـ في وضع ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري. ويعكس هذا الوضع إلى درجة كبيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية منها وإليها[(٨)]، فضلاً عما سبق عندما تتعرض منشآت القطاع الخاص للأزمات، فإلى الدولة تلجأ لمساعدتها على حل أزماتها. والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة ومعروفة. فعلى سبيل المثال يكفي أن نذكر أن من أهم أسباب إنشاء المصارف المركزية في العالم هو تزويد القطاع الخاص المصرفي بالسيولة اللازمة عند تعرضه لأزمة سيولة. فخلال أزمة البورصات العالمية في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ تدخل المصرف المركزي الأمريكي بفعالية للحيلولة دون انهيار النظام المصرفي الأمريكي.

وخلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧، أعلنت وزارة المالية اليابانية والمصرف المركزي الياباني عن دعمهما للمنشآت المالية المنهارة لتمكينها من تسديد التزاماتها المحلية والأجنبية. فأين هو اذن الانحسار أو التلاشي في دور الدولة؟ ولعل من الصحيح القول بأنه خلال الفترة بين عامي ١٨٤٠ و١٩١٤ كانت درجة الانحسار في دور الدولة أكبر بكثير لأنه لـم تكن هناك سيادة لأقطار العالـم الخاضعة للاستعمار.

٢ ـ ان ما يسمى «العولمة» الحالية بحسب التعريف المحدد أعلاه مُبالغ فيها ودرجة شموليتها محدودة جداً.

ـ إن الغالبية الكبرى للشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية. فأغلب القيمة المضافة حوالى ٧٠ إلى ٧٥ بالمئة من إنتاجها العالمي يتم في موطنها الأصلي. كما أن أغلب أصولها الثابتة موجودة في الوطن الأم، وأغلب مبيعاتها أو جزء كبير منها في الوطن الأم[(٩)]. فهذه الشركات متجذرة في الوطن الأم وتحتاج إلى الدولة في

---

(٨) ساهمت النسبة الكبيرة في انفاق أمريكا على السلاح وتمويل أغلبه عبر عجز الموازنة في الثمانينيات في تحقيق عجز كبير في ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري مع اليابان، وفي تمكين الأخيرة من تحقيق فائض مقابل على الحساب ذاته مع أمريكا. وانعكس هذا إلى درجة كبيرة في تدفق الاستثمارات اليابانية إلى أمريكا.

(٩) حول هذه الناحية، انظر: **Paul Hirst and Graham Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge: Polity Press, 1996), pp. 96-98.**

مجالات عديدة: فالدولة الأمريكية مثلاً وعلى أعلى المستويات تتدخل لتسويق انتاج شركات السلاح لديها. . نتيجة لكل ما سبق ليس لدى الدولة القومية أي مشكلة في ممارسة سلطتها على الشركات المذكورة. وفي حال عدم قيامها بذلك، فإن السبب ليس ضعف الدولة القومية وإنما نتيجة خيارات سياسية. فضلاً عن ذلك، من الصعب جداً على فروع هذه الشركات والموجودة في دول أخرى والتي تمثل استثمارات حقيقية أن تهدد الدولة المضيفة بإغلاق مصانعها أو فنادقها مثلاً، وبخاصة إذا كان حجم السوق الذي تمارس نشاطها فيه كبيراً.

ـ ليست هناك «عولمة» حقيقية في ما يتعلق بانتقال قوة العمل البشري. فبينما تمارس المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، توضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل البشري. فالقرنان الثامن عشر والتاسع عشر اتصفا بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة، هذا إذا استثنينا الهجرة القسرية للأفارقة السود إلى الأمريكتين. فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا، وجنوب أفريقيا وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثّلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تفجير اجتماعي ناجح فيها بسبب البطالة المتفشية وانتشار الفقر والبؤس.

ـ ان «عولمة» رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً. فلو كانت هناك عولمة حقيقية لرأس المال لما اعتمدت الغالبية العظمى من استثمارات أية دولة على ادخاراتها الوطنية، ولتمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تمول إلى درجة كبيرة الاستثمارات القومية. ولتوضيح هذه الفكرة يمكن أن نذكر أن الاقتصاد القومي لأية دولة يمثل نموذجاً للتكامل في حقل رأس المال من حيث إن الاستثمار في أي إقليم من أقاليمها لا يعتمد على الادخارات المحلية لهذا الاقليم وإنما على الادخارات القومية بشكل عام، وبخاصة عندما تقوم الدولة بدور فعال في عملية التنمية.

ولكي نوضح الدور الضئيل الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصافية يمكن أن نذكر أنه خلال عام ١٩٩٦ بلغ تدفق هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية (مضافاً إليها هونغ كونغ والمناطق الحرة في بعض أقاليم الصين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان وإسرائيل) حوالى ١٠٥ مليارات دولار. وهذا الرقم يمثل أقل من ٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان في العام ١٩٩٥.

وبطبيعة الحال فإن هذه الاستثمارات على ضآلتها النسبية مركزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. ولإبراز ذلك يمكن

أن نذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتدفقة إلى البلدان النامية في الشرق الأوسط وأوروبا[١٠] قد بلغت عام ١٩٩٦ مقدار ١,٢ مليار دولار، أي ما نسبته أقل من خمس الواحد بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام ١٩٩٥[١١]. لذلك فمقولة ضرورة اعتماد البلدان النامية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا أساس لها من الصحة.

وتجدر الإضافة هنا أن هزالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمذكورة أعلاه تتفاقم إذا أخذنا في الاعتبار ما يأتي:

أ ـ إن جزءاً معتبراً منها لا يمثل استثمارات بالمفهوم الاقتصادي، أي لا يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في البلدان المستلمة لهذه الاستثمارات وإنما يمثل شراء الشركات الدولية أو مستثمرين آخرين لمنشآت وطنية قائمة في هذه البلدان ضمن إطار برامج الخصخصة فيها، أي يمثل إحلال ملكية الأجانب لهذه المنشآت بدلاً من الملكية الوطنية.

ب ـ إن جزءاً من هذه الاستثمارات لا يتضمن تدفقاً جديداً في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنما يمثل إعادة تقييم لأصول فروع الشركات الدولية الموجودة في البلدان المستلمة لهذه الاستثمارات. فإذا زادت قيمة هذه الأصول تم احتسابها من منظور الشركة الدولية الأم كاستثمار جديد في البلد المستلم لهذه الاستثمارات.

تتضح من أعلاه هزالة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأنها لا يمكن أن تحدّ من سيادة الدولة المستلمة لها.

ـ ان ما يسمى «العولمة» المالية لا تشمل أغلب دول العالم وإنما تشمل عدداً قليلاً من دوله يتكون من أغلب الدول الرأسمالية المتقدمة ومن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ومن عدد محدود من بلدان جنوب شرق آسيا. فأغلب دول العالم، وبخاصة في العالم الثالث، لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية قابلة للتحويل بهدف تمويل نزوح الرساميل[١٢]. وكنتيجة منطقية لذلك لا تقبل

---

(١٠) هذه البلدان هي التالية: البحرين، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، عُمان، قطر، العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قبرص، مصر، الأردن، لبنان، اليمن، مالطا، سوريا، تركيا. نقلاً عن: IMF, *World Economic Outlook* (October 1997), table (c), p. 137.

(١١) أخذت أرقام الاستثمارات المباشرة من: المصدر نفسه، الجدول رقم (٧)، ص ٢٩. واحتسبت أرقام الناتج المحلي الاجمالي من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٦، و IMF, *International Financial Statistics* (May 1997).

(١٢) تجد هذه الدول دعماً لموقفها هذا في المادة السادسة من اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي تسمح له بألا يموّل عجزاً في ميزان المدفوعات لأية دولة سببه نزوح الرساميل منها، وأن يطلب من الدولة =

الاستقراض من مستثمرين أجانب ولا تسمح لمواطنيها باستقراض كهذا عبر إصدار سندات أو أسهم أو وسائل دين أخرى مقومة بعملتها الوطنية. وبالمقابل لا يمكن للمستثمرين الأجانب شراء سندات أو أسهم كهذه إذا لم يكونوا قادرين على بيعها متى يشاؤون وعلى تحويل قيمها إلى العملة الأجنبية المرغوب فيها. نتيجة لذلك فإن أغلب دول العالم ليست خاضعة لدور الأسواق المالية الدولية كشرطي، وتالياً لا تتأثر سيادتها من هذه الناحية(١٣).

فضلاً عن ذلك، ان المراكز الرأسمالية والتي تعرضت في القرن التاسع عشر مثلاً، أو منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لأزمات مالية ليست عاجزة عن وضع حلول للتخفيف من حدة هذه الأزمات، إذ يمكنها مثلاً الاتفاق على أن تحدد بشكل عام علاقات أسعار صرف عملاتها بعضها ببعضها الآخر وأن تتدخل مصارفها المركزية لتحقيق ذلك، وعلى تحقيق تنسيق في سياساتها المالية، كما حدث في اجتماع كتلة الدول الرأسمالية الصناعية السبع عام ١٩٨٥ الذي نجم عنه اتفاق «البلازا»، واجتماع عام ١٩٨٧ الذي نجم عنه اتفاق «اللوفر». وعلى الرغم من أن حجم المتاجرة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل على حساب الرساميل أكبر بكثير جداً من قيمة احتياطيات مصارفها المركزية إلا أن هذه الأخيرة قادرة على زيادة احتياطياتها بدرجة كبيرة عبر عمليات الدعم المتبادل وغير المشروط بين هذه المصارف كما حدث في الستينيات والسبعينيات(١٤). كما يمكن لهذه المراكز أن تضع ضوابط على تسليف مصارفها التجارية والاستثمارية بحيث تحدّ أو تمنع التسليف لتمويل المضاربات، كما فعل الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات، وأن تفرض ضريبة

= المعنية وضع قيود على نزوحها، وإذا لم تفعل ذلك يحق للصندوق أن يعلن عدم جدارتها باستعمال موارده في الحساب العام. ومنذ أوائل الثمانينيات ونتيجة ضغط الرأسمالية المالية العالمية بدأ الصندوق يدعم عملياً حرية انتقال الرساميل. وعلى الرغم من أن ذلك لا يخالف قانونياً نص المادة السادسة المذكورة إلا أنه يخالف روحها. فضلاً عن ذلك، إن الأزمات المالية التي نشأت أو تفاقمت نتيجة هذه الحرية زادت من حاجة الدول المتعرضة لهذه الأزمات إلى اللجوء إلى دعمه التمويلي. وهذا أدى إلى توسيع نطاق سيطرته ونفوذه.. وبطبيعة الحال كان للصندوق مصلحة في ذلك. وتجري في الوقت الراهن محاولات لالغاء المادة السادسة ولتعديل اتفاقيته، بحيث يُعطي مستنداً قانونياً للعمل على تأمين حرية انتقال الرساميل.. حول المطالبة بذلك، انظر محاضرة ستانلي فيشر، النائب الأول للمدير العام لإدارة الصندوق: Stanley Fischer, *Capital Account Liberalization and the Role of the IMF* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1997), esp. p. 11.

(١٣) تجدر الاشارة إلى أن عدم تأثر هذه الدول أو عدم تأثرها بدرجة معتبرة بمضاربات المستثمرين الأجانب لا يعني أنها غير خاضعة للتأثر بمضاربات ذات مصدر أساسي داخلي ومن قبل مواطنيها.

(١٤) حول عمليات الدعم المتبادل بين المصارف المركزية للمراكز الرأسمالية، انظر: Charles A. Coombs, *The Arena of International Finance* (New York; London: John Wiley and Sons, 1976), particularly pp. 74-78.

خاصة على أرباح المضاربين. ومع ذلك يبقى التساؤل التالي: هل تسمح الرأسمالية المالية بتحقيق ذلك وربما باتخاذ إجراءات أكثر جذرية، أم أن المرحلة الحالية من تطور النظام ستؤدي إلى المزيد من الاستقطاب في توزيع الثروات والدخول على مستوى العالم وعلى المستوى القومي للكثير من دوله، وإلى المزيد من انتشار البطالة والفقر والبؤس والفوضى المالية الدولية؟

في ضوء ما سبق ذكره في هذا القسم من الدراسة أرى أن المرحلة الحالية من تطور النظام الرأسمالي العالمي، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تمثل نظاماً رأسمالياً دولياً أكثر تكاملاً، وليس نظام عولمة رأسمالية بالمعنى المحدد أعلاه. ويتعين الإضافة هنا أن أمريكا هي الدولة القومية الأكثر نفوذاً وتأثيراً في هذا النظام (وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي) سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. فنفوذها السياسي يعتمد على كونها أقوى دولة في العالم عسكرياً واقتصادياً. ويتمثل هذا النفوذ ـ ضمن أشياء أخرى ـ في أنها تسيطر إلى درجة كبيرة على مجلس الأمن الدولي وتهيمن في حقل الصراع العربي ـ الصهيوني. وتتمثل قوتها الاقتصادية في أن حجم ناتجها المحلي الاجمالي يتراوح ما بين ١٨ بالمئة وحوالى ٢٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وهو يبلغ حوالى ضعفي الناتج المحلي الإجمالي لثاني أقوى دولة في العالم من الناحية الاقتصادية، وهي اليابان. كما أن الدولار الأمريكي يمثل أهم وأكبر دور في الاحتياطيات النقدية الدولية، وفي تمويل التجارة والاستثمارات الدولية. فضلاً عن ذلك، ان الشركات الأمريكية الدولية هي الأكبر والأكثر في العالم مقارنة بأية دولة متقدمة أخرى. فوسائل الإعلام الأمريكية، وما تنتجه أمريكا من أفلام سينمائية ومسلسلات تلفزيونية هي الأوسع انتشاراً. كما أن نمط الاستهلاك الأمريكي قد اخترق العديد من أسواق العالم على الرغم من أن تأثيره ما يزال ضعيفاً.

ثالثاً: ما العمل؟

يظهر التحليل الاقتصادي أعلاه أن المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد الدولي لا تحدّ كثيراً من خيارات أغلب الدول العالم بما فيها أغلب دول العالم الثالث، ومن ضمنها الوطن العربي في حقل الاقتصاد. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوطن العربي هزيلة، كما أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة هزيلة جداً، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن أغلب البورصات المالية العربية، باستثناء بورصة مصر، ما تزال في مرحلة الطفولة[١٥]. فالوطن العربي على أساس صافٍ مصدر للاستثمارات

(١٥) حول هذه الناحية، انظر: Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], *Stock Markets in the ESCWA Region, 1994*, p. 1.

والتوظيفات إلى الخارج وليس مستورداً لها. أما في ما يتعلق بالهيمنة الأمريكية سياسياً على المنطقة، فإنه في إمكان العرب مقاومتها إذا تضامنوا أو اتحدوا. فخلال حرب رمضان عام ١٩٧٣ أظهر العرب درجة عالية من التضامن كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية إيجابية لولا أن هنري كيسنجر ومن بعده الرئيس جيمي كارتر وبمعاونة الرئيس الراحل أنور السادات أجهضوا ذلك عبر عقد اتفاقيتين مرحليتين منفردتين بين مصر وإسرائيل أدتا إلى سلم منفرد في ما بينهما. كما أن كلاً من سوريا ولبنان رفض المفاوضات المتعددة الأطراف، ضمن إطار صيغة مدريد على الرغم من الضغوط الغربية التي مورست عليهما. فضلاً عن ذلك، إن تحقيق درجة من التضامن العربي تجاه مؤتمر الدوحة الاقتصادي أدى إلى إخفاقه رغم الضغوط الأمريكية الكبيرة لإنجاحه، ولكن كل هذا لا يعني أن ضغوط المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا لن تستمر في العمل على تحقيق درجة أعلى من تكامل الاقتصاد العربي مع النظام الرأسمالي الدولي، وفي العمل على إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية بشكل يخدم أساساً مصلحة إسرائيل. وتتمثل هذه الضغوط على سبيل المثال في المشروعين الأوسطي والمتوسطي، وتتمثل أيضاً في برامج التصحيح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول التي هي بحاجة للاستقراض منه و/أو بحاجة إلى جدولة ديونها. لذلك يتعين على العرب القيام بتنفيذ مشروع قومي متكامل يهدف إلى تحقيق أسباب القوة العربية بجميع جوانبها. وهذا المشروع ضروري لمعالجة الإشكاليات العربية الراهنة بقطع النظر عن التحديات الدولية والتحدي الصهيوني.. كما أن تبني مشروع كهذا سيدعم الموقف العربي تجاه هذه التحديات. وسأناقش باختصار أدناه بعض العناصر الأساسية لهذا المشروع مع التأكيد أنها متداخلة ومتكاملة ويدعم بعضها بعضها الآخر. كما أود أن أعتذر للقارئ إذا كررت في ما يأتي بعض ما ذكرته في مقالات سابقة.

١ ـ إقامة منظومة أمنية اقليمية عربية

من الواضح أن الأمن القومي العربي وأمن بعض الأقطار العربية في حالة انحسار. وهذا يتمثل في احتلال اسرائيل لأراضٍ عربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي، وفي عدوانها المتكررِ على سكان هذه الأراضي وعلى مناطق عربية أخرى، كما يتمثل هذا الانحسار في التقسيم الفعلي للعراق وفي الحصار الوحشي المفروض عليه، وفي عدوان أمريكا بين فترة وأخرى على أراضيه، وفي احتلال تركيا لحزام أمني في شماله، وفي اعتداءتها المتكررة عليه، وفي تحالفها مع اسرائيل، وبدعم من أمريكا، مما يشكل تهديداً للأمن القومي العربي بعامة، ولأمن سوريا والعراق بخاصة. فالانحسار في الأمن القومي العربي يؤثر سلبياً وإلى درجة كبيرة في التنمية العربية وفي إمكانات العرب في مجابهة تحديات المرحلة الراهنة من

تطور النظام الرأسمالي الدولي.

أما الهدف الأساسي من إقامة المنظومة المذكورة فهو تأمين أمن الوطن العربي وتأمين أمن أقطاره من داخل النظام العربي بدلاً من استيراد بعض الأقطار العربية لأمنها من أمريكا لقاء تكلفة اقتصادية وسياسية ومعنوية باهظة.

ومن المعلوم أن إعلان دمشق قد لحظ نظاماً اقليمياً أمنياً عربياً ضمن إطار الدول الموقعة على هذا الاعلان. ولكن لم يحظ هذا النظام برؤية النور. وأرى أن من الخطوات الضرورية لإقامة هذا النظام:

- إجراء مصالحة عربية شاملة تتضمن عودة العراق إلى الشمل العربي.

- قيام الأقطار العربية أو عدد مهم منها بخرق الحصار المفروض على العراق والذي يمثل أبشع أنواع الارهاب الدولي، وأيضاً الحصار المفروض على ليبيا والسودان، إذ أصبح من الواضح لأبسط الناس أن الغرب وعلى رأسه أمريكا يكيل بمكيالين: فعلى العرب والمسلمين تفرض أقسى العقوبات بينما تُسترضى اسرائيل بكل الوسائل الممكنة.

- الاتفاق على ميثاق شرف عربي وعلى وضع آلية لفض النزاعات العربية وعلى إقامة محكمة عدل عربية.

- إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء قطر عربي على آخر. ويمكن تمويل هذه القوة عبر تخصيص نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية. ومن الواضح أن التكلفة الاقتصادية والسياسية والمعنوية لإنشاء قوة كهذه ستكون أقل بكثير من التكلفة التي تدفعها بعض الأقطار العربية لأمريكا لتأمين أمنها. وسيكون من النتائج المهمة لاقامة المنظومة الأمنية العربية تحرير بعض الأقطار العربية من خوفها من بعضها الآخر، وتالياً تحرير ارادتها في التضامن والعمل لمجابهة الخطر الأساسي الذي يهدد العرب، وهو اسرائيل، ومجابهة الهيمنة الأمريكية.

٢ ـ إنشاء سوق عربية مشتركة

تستند قضية إقامة هذه السوق إلى ما يأتي:

أ ـ الهوية العربية والانتماء القومي.

ب ـ ضرورات دعم الأمن القومي العربي.

ج ـ المصلحة الاقتصادية المشتركة.

وقناعتي هي أن اعتبارات الهوية العربية والانتماء القومي وضرورة دعم الأمن القومي العربي تسبق الاعتبارات الاقتصادية البحتة مع اعترافي بأهمية هذه الأخيرة.

باختصار يجب دعم إقامة سوق عربية مشتركة تدريجياً بين الأقطار العربية أو بين بعضها كمرحلة انتقالية لأننا أولاً نشكل أمة واحدة، إذ أنني أرى أنه يجب ألا نُشغل أنفسنا كثيراً، ومن المنظور الاقتصادي البحت، بما إذا كانت بعض الأقطار المنضمة إلى السوق ستستفيد اقتصادياً أكثر أو أقل من أقطار أخرى منضمة، إذ يمكن أن نبرهن أنه حتى في حالة الدولة الواحدة هناك أقاليم فيها تستفيد أكثر من أقاليم أخرى. ولكن أهم عامل يبقي هذه الأقاليم موحّدة مع الأقاليم الأخرى في دولة واحدة هو عنصر الانتماء القومي العربي الواحد. وهذا لا يعني أنه يجب عدم قيام الدولة القومية بتحقيق تنمية اقليمية متوازنة. كما يتعين ثانياً دعم إقامة هذه السوق لأنها قادرة على تعزيز الأمن الاقتصادي العربي، وتالياً الأمن القومي العربي.

أما أهم المنافع الاقتصادية للسوق، فتتضمن ما يأتي:

- سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية العربية ويمكننا إلى درجة أفضل من إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية.

- انها قادرة في حال اتباع سياسات مناسبة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي، وتالياً التخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي مما من شأنه أن يدعم الأمن القومي العربي.

- دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف إلى درجة معتبرة من تكتلات اقتصادية كبرى.

- تحسين مركزنا التفاوضي ككتلة تجاه «الغات»، وتمكين الأقطار العربية المنضمة إلى السوق من إعطاء بعضها لبعضها الآخر معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء. فمن المعلوم أن المادة (٢٤) من اتفاقية الغات تسمح للدول الأعضاء في تكتل اقتصادي الا تمنح الدول غير الأعضاء معاملة الدولة الأكثر رعاية.

ومن المعروف أن القمة العربية المنعقدة في صيف ١٩٩٦ قد وافقت على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. كما اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراراً بالبدء بتنفيذها اعتباراً من أول عام ١٩٩٨ وخلال العقد القادم. فضلاً عن ذلك، إن كلاً من مصر وسوريا أعدّ مشروعاً لإقامة سوق عربية مشتركة ستجري مناقشة كل منهما في ما بينهما ومع أقطار عربية أخرى.

إنني أفضل المُضي قُدماً نحو الإقامة التدريجية لسوق عربية مشتركة بحسب المفهوم العلمي المعروف لهذه السوق، وذلك للأسباب التالية:

أ - ان الذين يطالبون بإقامة منطقة تجارة حرة لا يرغبون في الالتزام بمرحلة أعلى من مراحل التكامل الاقتصادي العربي. فبالنسبة إليهم ان منطقة التجارة الحرة هي نهاية المطاف. أما بالنسبة للمؤمنين بالقومية العربية، فإن نهاية المطاف هي إقامة الاتحاد العربي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما تم الاتفاق على إقامة السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ بين ست دول أوروبية، رفضت السوق طلب بريطانيا الانضمام

إليها عبر إقامة منطقة تجارة حرة معها، وأصرت على أن تلتزم بريطانيا مسبقاً بأهداف السوق الأوروبية المشتركة، وقبلت بريطانيا ذلك في ما بعد وانضمت إلى هذه السوق.

ب ـ تتضمن منطقة التجارة الحرة قدراً كبيراً من عدم التكافؤ في المنافسة، وبخاصة بسبب عدم توحيد الجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي، واشكاليات عديدة أخرى، مما يخلق صعوبات في تطبيقها. فتجربة السوق العربية المشتركة التي تم انشاؤها في عام ١٩٦٤ (والتي هي فعلياً منطقة تجارة حرة) خير دليل على ذلك.

ج ـ ان لعملية التكامل الاقتصادي دينامية خاصة. فكل مرحلة أدنى ـ كمرحلة منطقة التجارة الحرة مثلاً ـ تخلق ضرورات للمضي قُدماً نحو مرحلة أعلى. بكلمات أخرى، إن المرحلة الأعلى تصبح ضرورية لحل اشكاليات تنشأ في مرحلة أدنى.

وأود أن أضيف إلى ما سبق ما يأتي:

ـ في حال توافر الإرادة السياسية لدى غالبية الأقطار العربية، فإن اقامة سوق عربية مشتركة ـ تتضمن كما هو معروف حرية انتقال قوة العمل البشري ـ أسهل بكثير من قيام سوق كهذه بين دول مؤلفة من قوميات مختلفة، فالأقطار العربية تتصف بتجانس حضاري أو ثقافي.

ـ ليس من الضروري إقامة السوق العربية المشتركة دفعة واحدة وتدريجياً بين جميع الأقطار العربية، بل يمكن البدء بإقامتها بين دولتين أو ثلاث أو أكثر، يمكن أن تشكل في المستقبل عامل جذب لأقطار عربية أخرى.

ـ يتعين دعم السوق العربية المشتركة عبر إقامة مشاريع مشتركة مخططة مسبقاً بهدف خلق درجة أعلى ومسبقة من التكامل في الاقتصاد العربي كإقامة مشاريع مشتركة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي ـ أو درجة عالية منه ـ في تأمين الغذاء.

ـ من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة درجة فعالة من الحماية من مزاحمة الصناعات الأجنبية نظراً لأن مستوى التنمية العربية الراهنة أقل من مستوى التنمية في الدول الصناعية المتقدمة. ويجدر التذكير هنا أنه عندما تم إنشاء الاتحاد الجمركي الألماني (الزولفراين) عام ١٨٣٤ بين الدويلات الألمانية تضمن درجة فعالة من الحماية نظراً لتأخر هذه الدويلات عن بريطانيا في مجال التنمية الصناعية. إنني مدرك أن بعض الأقطار العربية في الخليج العربي ترغب في تطبيق مستوى متدن جداً من الحماية، وأن تكون الكتلة الاقتصادية العربية المُزمع انشاؤها منفتحة جداً على الخارج. ولكن التساؤل هو إلى متى يمكن لهذه الأقطار أن تبقى منفتحة بهذه الدرجة الكبيرة على الاستيراد من الدول الأجنبية في الوقت الذي تفرض فيه هذه الأخيرة رسوماً على استيراداتها من النفط العربي ومن منتوجات الصناعات البتروكيميائية العربية؟ وإلى متى يمكن لهذه الأقطار أن تستمر في عدم إقامة نظام ضرائبي متكامل على مواطنيها؟ فهي ليست أغنى من أمريكا أو اليابان أو ألمانيا أو أية دولة أوروبية صناعية متوسطة الحجم. فلو توافر للأقطار العربية الخليجية نظام ضرائبي عصري لما اضطرت مؤخراً

إلى الاستدانة من الخارج لتمويل عجوز موازناتها أو موازين مدفوعاتها، ولما نزحت منها هذه المقادير الكبيرة من الرساميل، ولما اضطرت إلى الإبطاء في عملية نموها الاقتصادي[١٦].

هناك من يرى أن قيام السوق العربية المشتركة لن يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى، أو أعلى بدرجة كبيرة، من التكامل في الاقتصاد العربي - أي لن يؤدي إلى أن يؤمن الوطن العربي نسبة أعلى من مستلزمات استثماره واستهلاكه من داخل الوطن العربي بدلاً من خارجه؛ وأن تجربة التكامل الاقتصادي العربي على الصعيد المؤسسي الجماعي أو على الصعيد المؤسسي الثنائي قد أخفقت في تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي الفعلي، فقيمة التجارة العربية البينية كنسبة لمجمل التجارة العربية سواءً من حيث التصدير أو من حيث الاستيراد ما تزال ضئيلة وتتراوح بين سبعة إلى تسعة بالمئة، وقبل التعرض لما أعتبره أسباباً حقيقية لهذا الاخفاق، سأحاول مناقشة مقولتين تحاول تفسيره:

المقولة الأولى ترى أن من أسباب إخفاق عملية التكامل الاقتصادي العربي هو ضعف التنمية الاقتصادية العربية، وتالياً ضعف الانتاج، وأنه لم يكن هناك انتاج كبير ليتم تبادله. وهذا التفسير غير مقنع لأن هناك تبادلاً تجارياً كبيراً نسبياً بين العرب من جهة، وبين الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، كان الانتاج العربي في القرن الثامن عشر مثلاً أقل بكثير مما هو عليه في الزمن الراهن، ومع ذلك كانت نسبة التجارة بين الأقطار العربية عالية في ذلك القرن. ويشير روجر أوين في كتابه **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤** «إلى أنه في حين كانت صادرات مصر لسوريا في سنة ١٧٥٠ ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و٨٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية، فإن صادراتها لفرنسا ـ وكانت أهم الدول الأوروبية تجارة مع دول المنطقة ـ كانت فقط ١٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية. وفي سنة ١٧٨٣ كانت قيمة الصادرات المصرية لأوروبا حوالى ١٤ مليون ليرة ذهبية على حين كانت صادراتها لمدينة جدّة وحدها ٣٤ مليون ليرة ذهبية»[١٧].

ومن الواضح أن أهم أسباب ارتفاع قيمة التجارة بين الأقطار العربية كنسبة

---

(١٦) حول السوق العربية المشتركة، انظر الحوار الذي أجرته صحيفة **البعث** السورية مع كاتب هذه السطور والمنشور في عددها بتاريخ ٢١/٧/١٩٩٧. انظر أيضاً أجوبة هذا الكاتب عن الأسئلة التي طرحتها مجلة **المستقبل العربي** على عدد من المثقفين العرب، في: «الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة: آراء نخبة عربية (٢)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٩٣.

(١٧) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), pp. 52-53,

كما وردت في: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٢٥٥، الهامش رقم (٩).

لمجمل التجارة العربية في القرن الثامن عشر وخلال فترة الثلاثين أو الأربعين عاماً الأولى من القرن التاسع عشر هو أن بلدان المشرق العربي الخاضعة للامبراطورية العثمانية كانت تشكل مع هذه الامبراطورية وحدة اقتصادية تتضمن عدم وجود أية حواجز جمركية أو إدارية أو نقدية على انتقال السلع ضمن إطار هذه الوحدة وعدم وجود أية عوائق في وجه انتقال الأشخاص والرساميل. كما كانت تتضمن وجود عملة واحدة كوسيلة للتداول. إضافة إلى ذلك، كان مستوى التنمية في هذه الامبراطورية متقارب أو شبه متقارب.

ويتعين عدم التقليل من أهمية العمل على تنمية الانتاج العربي كوسيلة ـ ضمن أشياء أخرى ـ لزيادة نسبة التبادل التجاري بين الأقطار العربية. ولكن ما يمكن الاعتراض عليه هو استعمال ذريعة ضعف الانتاج كمبرر لعدم إقامة سوق عربية مشتركة أو كمبرر للتأخير في إقامتها. فزيادة الانتاج ليست شرطاً مسبقاً وإنما ستكون نتيجة لإقامة هذه السوق. فضلاً عن ذلك، زاد الناتج المحلي الاجمالي العربي الحقيقي بنسبة ما ينوف عن ستة بالمئة كوسطي سنوي ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٩١ ـ وهذه نسبة محترمة ـ ومع ذلك لم يحصل أي تقدم في حقل التكامل الاقتصادي العربي من منظور زيادة نسبة التجارة العربية البينية لمجموع قيمة التجارة العربية أو تخفيف درجة اعتماد الوطن العربي في تجارته على الخارج سواء من حيث التصدير أو الاستيراد. أما أسباب ذلك فسأتعرض لها لاحقاً. وأخيراً أود أن أؤكد ـ وكما ألمحت أعلاه ـ أنني من الذين يعتقدون بضرورة دعم التكامل الاقتصادي العربي ليس نتيجة توسيع حجم السوق العربية فحسب، وإنما أيضاً بصورة مسبقة عبر التخطيط الإنمائي التكاملي المسبق الذي يهدف إلى إقامة مشاريع عربية أو مشاريع مشتركة ضمن إطار خطة قومية عربية تهدف إلى دعم الانتاج وتساهم في خلق درجة أفضل من التكامل في الاقتصاد العربي وفي بنيته الانتاجية.

أما **المقولة الثانية** فترى أن تجانس البنية الصناعية في الأقطار العربية يشكل أحد معوقات توسيع التجارة بين العرب كنسبة لتجارتهم الكلية. وبداية يجدر التأكيد أن هناك عوامل تكامل في الاقتصاد العربي. ففي حقل قوة العمل البشري توجد أقطار عربية لديها فائض في هذه القوة، وهناك أقطار لديها نقص في قوة العمل البشري العربي وتستورد عمالة أجنبية، وفي حقل الغذاء هناك أقطار لديها عجز أو نقص في امكانات انتاجه، وهناك أقطار عربية لديها إمكانات كبيرة في انتاجه. وفي حقل المال هناك أقطار عربية لديها نواقص مالية (جزء كبير منها موظف أو مستثمر في الخارج)، وهناك أقطار أخرى تعاني نقصاً في الموارد المالية.

لا نكران أن هناك قدراً من التجانس في بنية الصناعات التحويلية في العديد من الأقطار العربية.

ولكن هذا لا يشكل مبرراً لتأخير قيام السوق العربية المشتركة حتى يحصل تكامل تام في بنية الصناعات التحويلية. فتحقيق درجة أعلى من التكامل في هذه البنية سيتم نتيجة السوق المشتركة التي توسع من مجال التنافس والتخصص. فضلاً عن ذلك، قد لا يكون هناك مبرر ضمن إطار هذه السوق لأن يتخصص كل قطر حصراً بصناعة معينة أو بفعالية اقتصادية معينة، إذ قد توجد منشآت لصناعة واحدة في أقطار عدة تتنافس في ما بينها ويلبي مجموع انتاجها حاجات السوق العربية ويؤمن فائضاً متاحاً للتصدير.

أما الأسباب الحقيقية في رأيي وراء عدم تحقق تقدم في التكامل الاقتصادي العربي على أرض الواقع ـ من منظور التزايد النسبي في اعتماد الوطن العربي على انتاجه ـ على الرغم من تزايد الانتاج العربي وتزايد الثروات العربية، بخاصة ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٥، فتتركز في ما يأتي:

ـ لم يتم تنفيذ الكثير من الاتفاقات والقرارات المتخذة على الصعيد المؤسسي العربي الجماعي كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويعكس هذا عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأنظمة العربية لتحقيق درجة من التوحد أو التكامل الاقتصادي.

ـ تركز جزء كبير من التزايد في الثروات والدخول العربية، وبخاصة بعد التصحيحين الأول والثاني لأسعار النفط (في نهاية عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ وفي عام ١٩٧٩) لدى قلة نسبية من العرب انغمست في البذخ الاستهلاكي غالباً على الاستيراد من الخارج. كما هربت هذه القلة قسماً كبيراً من ثرواتها إلى الخارج. ومن المعلوم اقتصادياً أنه كلما كانت نسبة الدخل التي تنفق داخل الوطن العربي أعلى ونسبة الدخل التي تنفق خارجه أقل، يؤدي التزايد في الانفاق القومي إلى درجة نمو أفضل، وإلى درجة أعلى من التكامل في الاقتصاد العربي على أساس افتراض عدم اتباع سياسة تضخمية.

ـ تزامن التصحيح الأول لأسعار النفط، ومنذ حوالى منتصف السبعينيات، مع اتباع سياسات انفتاح اقتصادي على الخارج في عدد من الأقطار العربية غير النفطية. كما استغلت أمريكا الصراع العربي ـ الصهيوني كوسيلة للضغط على مصر في اتجاه تحقيق هذا الانفتاح.

٣ ـ التنمية العادلة والمستقلة

يتعين العمل على تحقيق تنمية عربية نشطة وعادلة، وتتصف بدرجة عالية من الاستقلالية، وتهدف ليس فحسب إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي، وإنما إلى رفع مستوى غالبية الناس أيضاً. وتجدر الإشارة إلى

أن التنمية العربية الراهنة تمر في مرحلة أزمة تتمثل في إشكاليات عديدة من أهمها:

- **التباطؤ خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٦) في نسبة نمو الاقتصاد العربي**، إذ بلغت هذه النسبة كوسطي سنوي حوالى ٢,٨ بالمئة، أي أقل من النسبة السنوية لنمو السكان. ونجم هذا التباطؤ إلى درجة كبيرة عن تداعيات أزمة الخليج الثانية وعن تزايد مديونية بعض الأقطار العربية النفطية، وتالياً محاولاتها كبح الإنفاق العام فيها.

- **تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول** أساساً نتيجة التوسع الكبير في الأعوام العشرة الأخيرة أو ما ينوف عن ذلك في دور القطاع الخاص والمتمثل جزئياً في بيع العديد من منشآت القطاع العام له وتحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة على نشاطه. وتم كل ذلك تحت شعار ما يسمى «الخصخصة» وحرية الأسواق. ونجم هذا التوسع عن عوامل داخلية (لا يتسع المجال لذكرها هنا) وعوامل خارجية. وتمثلت هذه الأخيرة في الضغوط التي مارستها المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا، وفي ضغوط صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي اللذين تسيطر عليهما هذه المراكز، إذ تم استغلال حاجة العديد من الأقطار العربية إلى الاستدانة أو إلى جدولة ديونها أو اسقاط بعض الدين كوسيلة لتحقيق التوسع المذكور في دور القطاع الخاص. فالإنتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي يؤدي منطقياً إلى سوء التوزيع المذكور وإلى تفاقمه. وهذه الظاهرة موجودة في المراكز الرأسمالية[١٨] وعلى الصعيد العالمي[١٩]. وكأحد المؤشرات الإحصائية على سوء التوزيع في الوطن العربي

---

(١٨) إن ظاهرة سوء التوزيع المذكورة موجودة في الدول الرأسمالية المتقدمة على الرغم من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وعلى الرغم من التأمينات والخدمات الاجتماعية المقدمة. ويعود اخفاق المراكز الرأسمالية في تحقيق توزيع أقرب إلى العدالة إلى أن كل ما قامت به من تدخل ومن تقديم تأمينات وخدمات اجتماعية لم يؤثر جذرياً في نمط النمو الرأسمالي. وحين استفحل هذا النمط في أمريكا وبريطانيا مثلاً منذ أوائل الثمانينيات تفاقم سوء التوزيع فيهما. ولقد ذكر الاقتصادي الأمريكي المعروف روبرت هلبرونر أن عقد الثمانينيات في أمريكا اتصف «بانخفاض متواصل في الدخول الحقيقية لكل العائلات ما عدا تلك المتربعة على أعلى القمة... فحوالى سبعين بالمئة من الزيادة في الثروة القومية خلال عهد (رئاسة) ريغان ذهبت إلى أغنى الواحد بالمئة من العائلات، بينما انخفضت الدخول الحقيقية لحوالى سبعين مليون عائلة تشكل الأربعة أخماس الأدنى من العائلات». انظر: Robert Hilbroner, «The Deficit: A Way Out,» *New York Review of Books* (19 November 1992).

(١٩) تضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أرقاماً مذهلة لسوء التوزيع في الثروة والدخول على مستوى العالم. ونكتفي هنا بذكر ما يأتي «فاليوم يعادل صافي قيمة أغنى ٣٥٨ شخصاً في العالم، وهم أصحاب البلايين الدولارية، دخل أفقر نسبة ٤٥ بالمئة من سكان العالم مجتمعين - وعددهم ٢,٣ بليون نسمة. وهذه بالطبع مقارنة للثروة والدخل. ولكن المقابلة بين الثروة وحدها، إذا تسنت، ستكون صارخة بدرجة أكثر نظراً لأن ثروة أشد الناس فقراً تكون أقل عموماً بكثير من دخلهم». انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، ص ١٣.

يمكن أن نذكر أنه في الوقت الذي توجد فيه شريحة قليلة من الناس تتمتع بثروات ضخمة، وعلى الرغم من نمو الدخل الفردي الوسطي بحوالى ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٣، إلاّ أنه يوجد في السنة الأخيرة حوالى ٧٣ مليون إنسان عربي يعيشون دون حد الفقر ويعاني أكثر من عشرة ملايين نقصاً في التغذية[٢٠].

ولقد ساهم أيضاً في تفاقم سوء التوزيع كون جزء كبير من الرأسمالية العربية ذا طابع طفيلي غير منتج، وانتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة في الأقطار العربية التي تفرض ضرائب على مواطنيها، والإعفاءات الكبيرة الممنوحة للقطاع الخاص من دفع الضرائب على الكثير من استثماراته، وضعف مراقبة الأجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص، وانتشار الفساد.

ـ **استفحال البطالة**: على الرغم من عدم وجود احصاءات على مستوى الوطن العربي تدل على نسبة البطالة إلاّ أن تزايد هجرة العاملين العرب إلى خارج الوطن العربي ومؤشرات أخرى تشير إلى استفحالها. ونجم ذلك عن:

أ ـ المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في الوطن العربي خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٦. فهذه النسبة الضئيلة غير قادرة على امتصاص جزء معتبر من قوة العمل العربي الراغب في العمل.

ب ـ تراجع دور الدولة والقطاع العام والتخطيط في أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق بدرجة كبيرة.

ج ـ كون جزء كبير من البطالة العربية ذا طبيعة هيكلية أو بنيوية. فبطالة كهذه لا يمكن معالجتها عبر الاجراءات العامة في تأثيرها كالسياسة المالية أو النقدية، وإنما تتطلب تدخلاً وتخطيطاً مباشرين من قبل الدولة، وبخاصة في ما يتعلق بالأقاليم أو المناطق المحرومة.

د ـ تسرب جزء كبير من الإنفاق العربي إلى استيراد مقومات البذخ الاستهلاكي والاخفاق في تحقيق تنمية تكاملية تؤدي إلى رفع نسبة النمو، وتالياً زيادة امكانات استخدام قوة العمل العربي.

هـ ـ ضعف أو انعدام مساهمة الفعاليات الطفيلية في خلق فرص عمل.

ـ **الاخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس**: وهذا يبدو واضحاً من ارتفاع نسبة الفقر في الوطن العربي، ومن استفحال البطالة التي هي من أسباب الفقر

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

ومن نتائجه أيضاً. وكمثال آخر على هذا الاخفاق يمكن ذكر ارتفاع أسعار المساكن وأجرتها السنوية في العديد من العواصم العربية والتي تتجاوز بكثير امكانات غالبية الناس أو شريحة كبيرة منهم، إذ يوجد باختصار أزمة سكن في العديد من هذه العواصم. كما أن هناك نقصاً كبيراً في تأمين الرعاية الصحية في العديد من الأقطار العربية غير النفطية بأسعار يمكن لشريحة كبيرة من الناس دفعها. هذا بينما يتم في أغلب الأقطار العربية النفطية تأمين الرعاية الصحية مجاناً.

ـ التبعية: هناك تبعية عربية في عدة حقول ناجمة إلى درجة كبيرة عن بنية الاقتصاد العربي وعن نظامه الاقتصادي:

أ ـ تبعية في مجال الاقتصاد بشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج، وبخاصة للغرب ومؤسساته المالية. وبلغت هذه المديونية في عام ١٩٩٥ حوالى ٢٢٠ مليار دولار متضمنة مديونية العراق، بينما تقدر الرساميل العربية الخاصة الموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود ٧٥٠ مليار دولار.

ب ـ تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه. فخلال الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء ٧٠ بالمئة، بينما تم استيراد ٣٠ بالمئة من الحاجات الاستهلاكية الغذائية من الخارج. ولقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٥٢ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠).

ج ـ تبعية أمنية ناجمة أساساً عن حالة التمزق والتشرذم العربيين، وتمثلت في اعتماد عدد من الأقطار العربية على استيراد أمنها من الخارج، وبخاصة من أمريكا لقاء ثمن فادح تدفعه لها.

د ـ تبعية في حقل المياه تتمثل في تهديد الأمن المائي العربي.

هذه التبعيات متشابكة ويؤثر بعضها في بعضها الآخر، وتنعكس سلباً على استقلالية القرار العربي. كما أضعفت هذه التبعيات العرب منذ أواخر السبعينيات في صراعهم مع إسرائيل، ودفعت بعض الأقطار العربية منذ توقيع اتفاق أوسلو البائس إلى رفع المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة عن إسرائيل، كما دفعت بعض الأقطار إلى الهرولة نحو التطبيع بشكل أو آخر معها.

لماذا مارست المراكز الرأسمالية الضغوط لتحقيق نشر الخصخصة وحرية الأسواق في بقية بلدان العالم؟ هل فعلت ذلك لتأمين مصالح هذه الأخيرة؟ بطبيعة الحال الجواب هو النفي.. فالدول تتصرف عادة بهدي من مصالحها وليس بهدي من مصالح دول أخرى. فضلاً عن ذلك، ساهم انتشار نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة على مستوى العالم في إفراز نتائج سلبية واضحة تمثلت في تزايد الاستقطاب

العالمي من منظور تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وفي انتشار الفقر والبطالة، وفي استغلال الأطفال وتفشي الانحرافات الاجتماعية، وفي أزمات مالية حادة تعرضت لها المكسيك عام ١٩٩٤ وتعرضت لها مؤخراً بعض بلدان جنوب شرق آسيا المندمجة جداً في النظام الرأسمالي العالمي. كما أن نتائج نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة على الاتحاد السوفياتي السابق، وبخاصة روسيا، وعلى بعض بلدان أوروبا الشرقية، تبدو بحجم الكارثة.

إن مصالح المراكز الرأسمالية ـ وكما ذكرنا سابقاً ـ تكمن في تأمين درجة عالية من حرية التجارة الدولية وفي تأمين حرية انتقال الرساميل. ولتحقيق ذلك يتعين توافر ثلاثة شروط على مستوى الوطن العربي (الذي يعنينا هنا)، وهي:

أ ـ **المزيد من الخصخصة**: إن اعطاء الدور الأكبر للقطاع العام في حقل التجارة الخارجية، وبخاصة في حقل الاستيراد، يمكن الدولة المستوردة حتى في حال ازالة جميع القيود والرسوم على الاستيراد من التحكم في استيرادها عبر القطاع العام. فحاكم مصر محمد علي باشا الذي بدأ خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بتنمية صناعية واعدة في مصر، حاول التخفيف كثيراً من الآثار السلبية الناجمة عن إخضاع مصر لحرية التجارة. ولقد تمكن من تحقيق ذلك أساساً عبر احتكار الدولة للجزء الأكبر من التجارة الخارجية بهدف الحماية وبهدف تعبئة جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية، وبخاصة الصناعية. ولكن الدول الاستعمارية آنذاك وعلى رأسها بريطانيا أجهضت هذه التجربة الواعدة.

ب ـ **حرية الأسواق الداخلية**: أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص، وبخاصة حريته في «تحديد أسعاره». ومن الواضح أنه يمكن للدولة المستوردة حتى في حال إزالة جميع القيود والرسوم على المستوردات أن تتحكم في جزء كبير من استيراداتها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ يمكن مثلاً أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التي تعتبرها ذات آثار سلبية في تنميتها على مستوى أكثر انخفاضاً من تكاليف استيرادها، مما يدفع المستوردين في القطاع الخاص إلى عدم استيرادها.

ج ـ **نشر وتعميق ثقافة السوق**: أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة هو سعرها ونوعيتها وجودتها، وليس أي اعتبار آخر وطني أو سياسي أو ثقافي أو إنساني.

ومن المعلوم أن الكثير من الدول والملايين من الأفراد قاطعوا منتوجات جنوب أفريقيا إبان ممارستها سياسة التمييز العنصري انطلاقاً من اعتبارات مناقضة لثقافة السوق. فأمريكا مثلاً تفرض عقوبات اقتصادية على عدد من الأقطار العربية وعلى إيران انطلاقاً من اعتبارات هيمنتها الامبريالية. أما اليابانيون فيفضلون على الأغلب

منتوجاتهم الوطنية على المنتوجات الأجنبية، انطلاقاً من اعتزازهم بمنتوجاتهم ومن الاعتقاد بأن استمرارية وظائفهم تعتمد على ذلك. ومن الواضح أن ضغوط أمريكا لنشر رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة في الوطن العربي تهدف ـ ضمن أشياء أخرى ـ إلى نشر ثقافة السوق، وبخاصة في مجال التعامل الاقتصادي مع اسرائيل بقطع النظر عن اغتصابها فلسطين واستمرار احتلالها أراضي عربية أخرى.

إن نتائج درجة أعلى بكثير من حرية التجارة وتطبيق حرية انتقال الرساميل على الوطن العربي (وبخاصة آثار مشروع إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة بين الأقطار العربية المتوسطية من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى بحلول عام ٢٠١٠) ستكون على الأغلب كما يأتي:

ستؤدي درجة عالية من حرية التجارة بين الدول الأجنبية، وأغلبها أكثر تقدماً وقوة من الناحية الاقتصادية (فالاتحاد الأوروبي يعتبر أول قوة اقتصادية في العالم) من جهة، والأقطار العربية المتفرقة والأقل تقدماً بكثير من الناحية الاقتصادية من جهة أخرى، إلى تكريس التخلف النسبي للأخيرة وإلى تفاقمه. بكلمات أكثر تحديداً سيؤدي الانفتاح الكبير على الاستيراد و/أو إزالة جميع القيود الجمركية والإدارية والنقدية على استيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على أغلب الصناعات التحويلية العربية وإلى استفحال البطالة، وإلى محاولة الكثير من المواطنين العرب الهجرة إلى الدول الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن من أهداف مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية هو الحيلولة بالتحديد دون هذه الهجرة، وبخاصة من الأقطار العربية في شمال أفريقيا.

أما من حيث التصدير من الأقطار العربية، فمن الأهداف الأساسية لتحديات المراكز الرأسمالية إعطاء أولوية قصوى للتصدير، وأن يكون المحرّك الأساسي لعملية النمو بدلاً من أن يكون هذا المحرك العمل على إشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين العرب. فاستراتيجيا تنموية كهذه غير مأمونة العواقب على المدى المتوسط، ويمكن أن تحقن الاقتصادات العربية بقدر كبير من الهشاشة وتجعلها أكثر تعرضاً للابتزاز من الدول أو الكتل الاقتصادية الكبرى، إذ لا يغربنّ عن البال أن القوة هي أهم عامل في العلاقات الدولية، وأن السوق سواء على المستوى القومي أو المستوى العالمي تمثل في التحليل الأخير علاقات قوة. فاستراتيجية الاعتماد على التصدير كالمحرك الأساسي للنمو تؤدي تدريجياً وعلى مر السنين إلى تزايد الصادرات من سلع وخدمات كنسبة للناتج المحلي الاجمالي، وبخاصة للدول الصغيرة. ومن الأمثلة الأكثر تطرفاً عن ذلك هي هونغ كونغ، وسنغافورة، وماليزيا، وتايلاند. فصادرات هونغ كونغ وسنغافورة تتجاوز بكثير قيمة الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما (إذ إن هناك درجة من الاستيراد بقصد إعادة التصدير)، إذ بلغت صادرات سنغافورة كنسبة لناتجها

المحلي الاجمالي عن عام ١٩٩٥ ١٢٣ بالمئة، وبلغت النسبة لماليزيا ٩٠ بالمئة، ولتايلاند ٤٢,٢ بالمئة، بينما بلغت النسبة لكل من أمريكا (عام ١٩٩٦) وللاتحاد الأوروبي واليابان (عام ١٩٩٥) على التوالي ١١,٣ بالمئة، و١٠ بالمئة، و٩,٤ بالمئة. ومن الواضح أن أياً من الكتل أو الدول الأخيرة قادر على تحطيم اقتصادات البلدان الأولى إذا قررت تقييد أو منع الاستيراد منها. ويتعين ألا يكون هناك أدنى شك في أن الدول الكبرى أو الكتل الكبرى لن تتوانى عن خرق الاتفاقات الدولية إذا شعرت أن مصلحتها تقتضي ذلك. ألم تخرق الولايات المتحدة في آب/اغسطس ١٩٧١ أهم اتفاقية نقدية دولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي اتفاقية بريتون وودز عندما منعت تحويل الدولار المقدم إليها إلى ذهب من قبل السلطات الرسمية لبقية دول العالم على أساس أن سعر الأونصة الصافية من الذهب تساوي ٣٥ دولاراً أمريكياً؟

باختصار، يمكن القول إن درجة عالية من حرية التجارة تطبقها الأقطار العربية ستتضمن أن يكون الضرر من ناحية الاستيراد أمراً مؤكداً، أما الاستفادة من ناحية التصدير، فأمر محتمل في أحسن الأحوال. فضلاً عن ذلك، ستتضمن استراتيجية النمو المعتمدة أساساً على التصدير ضغوطاً لتخفيض تكاليف الانتاج، وبخاصة الأجور الحقيقية للعمال العرب بهدف تأمين مقدرة تنافسية في الأسواق العالمية، إذ إن إحدى الوصفات المتكررة لصندوق النقد الدولي هي العمل على إبقاء الأجور الحقيقية منخفضة. ومن شأن هذه الوصفة أن تؤدي إلى اضرابات عمالية وتوترات اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى يمكن أن تؤثر سلبياً في عملية التنمية العربية في المستقبل وفي المردود الاجتماعي منها.

أما في ما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الوطن العربي، فيتعين التفريق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحقيقية ـ أي التي تتضمن زيادة في الطاقات الانتاجية ـ والاستثمارات غير المباشرة. مما لا شك فيه أن الاستثمارات المباشرة ستؤدي إلى زيادة نمو الوطن العربي. ولكن المستفيد الأساسي منها ـ وضمن إطار سوء التوزيع الراهن في الثروات والدخول في الوطن العربي ـ سيكون الأثرياء والوكلاء المحليون للمستثمرين الأجانب. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمكثفة ستؤدي إلى سيطرة الأجانب، وبخاصة رعايا الدول الغربية، على الاقتصاد العربي وممارستهم نفوذاً اقتصادياً وسياسياً متنامياً، وإلى بروز ظاهرة الاستكبار الأجنبي البغيضة، وإلى تفاقم تذويب الهوية العربية. أما تدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والتي تمثل متاجرة في الأسهم والسندات المقومة بعملة الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات والقابلة للتحويل على حساب الرساميل لميزان المدفوعات، فستكون خطرة وتعرض الاقتصاد العربي في المستقبل لأزمات مشابهة لما حدث مؤخراً في بعض بلدان جنوب شرق آسيا. ولقد أثبتت هذه الأزمات المالية ـ كما أثبتت أزمات سابقة ـ أن مقولة ضرورة نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لقيام الديمقراطية أو دعمها تبعث

على السخرية، إذ إن حفنة من المضاربين الأجانب ذوي الثروات الضخمة أجهضت مسيرة تنمية هذه البلدان وأجهضت سيادتها. وتم كل ذلك ضد إرادة شعوبها. ويجدر التأكيد هنا أن درجة اعتماد الوطن العربي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ـ وكما أظهرنا أعلاه ـ ضئيلة جداً.

أما البرنامج العملي لمعالجة إشكاليات التنمية العربية المذكورة أعلاه، ولمجابهة التحديات التي تطرحها المراكز الرأسمالية، ولتحصين الوطن العربي ضد الأزمات المالية والانكشاف على الأزمات الخارجية وللحيلولة دون تأثره بالاجراءات التي تتخذها المراكز الرأسمالية لإدارة اقتصاداتها ـ كالتعديل في أسعار فوائدها ـ فيتضمن إجراءات يتعين اتخاذها على **الصعيد القومي** وعلى **الصعيد القطري**.

ولقد تم ذكر أهم الاجراءات التي يتعين اتخاذها على **الصعيد القومي** عندما ناقشنا قضية إقامة سوق عربية مشتركة من منظور دعم التنمية العربية ودعم الأمن القومي العربي. ويمكن اتخاذ اجراءات أخرى على هذا الصعيد من أهمها ما يأتي:

ـ تنفيذ الاتفاقات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة بين الأقطار العربية وإعطاؤها المزايا نفسها المعطاة لمواطني الأقطار المضيفة للعمالة. ولقد بقيت هذه الاتفاقيات من دون تنفيذ بسبب أن أهم الأقطار المضيفة للعمالة لم تصادق عليها. لذلك بقي انتقال العمالة العربية تلقائياً ولم تنظمه أو تشجعه اجراءات عربية متخذة على الصعيد العربي المؤسسي الجماعي. وتستند دواعي تنفيذ الاتفاقيات المذكورة إلى اعتبارات الكرامة الإنسانية، وإلى ضرورة إزالة أسباب التوتر التي برزت مؤخراً بين بعض الأطراف العربية المصدرة للعمالة ـ بما فيها الطرف الفلسطيني ـ وبعض الأطراف المضيفة لها. فضلاً عن ذلك، إن الأقطار العربية الخليجية تعاني تضخماً في حجم العمالة الأجنبية الوافدة، مما قد يخلق لهذه الدول في المستقبل مشاكل يمكن أن تستغلها الامبريالية تحت شعار حقوق الإنسان. لذلك من الضروري تشجيع إحلال قوة العمل العربي ما أمكن محل قوة العمل الأجنبي في هذه الأقطار حفاظاً على هويتها العربية.

ـ الاستمرار في تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة في الأقطار العربية.

ـ دعم المؤسسات الإقليمية المالية العربية، وزيادة إمكاناتها في تمويل التنمية العربية وعجوز موازين المدفوعات العربية والتجارة العربية البينية، وإعطاء أفضلية قصوى للاستقراض من هذه المؤسسات حين الحاجة بدلاً من الاستقراض من الأسواق المالية الدولية. وفي حال الحاجة للجوء إلى هذه الأخيرة يتم الاستقراض عبر قروض محددة الأجل.

ويتضمن البرنامج على **الصعيد القطري** بهدف دعم التنمية العادلة والمتصفة

بدرجة أعلى من الاستقلالية ما يأتي:

أ ـ العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (أي الحيلولة دون حدوث تضخم غير مرغوب فيه) والتوازن الخارجي (تفادي عجز كبير في ميزان المدفوعات)، فالفشل في تحقيق ذلك قد يؤدي إلى صعوبة تطبيق استراتيجية تنمية مستقلة.

ب ـ إعادة الاعتبار إلى دور التخطيط في عملية التنمية، وبخاصة على المستوى الكلي وعلى مستوى المشاريع الاستثمارية المهمة ومشاريع التكامل الاقتصادي العربي مع اعطاء دور مناسب للأسواق المنظمة.

ج ـ إعطاء القطاع الخاص دوراً مناسباً في عملية التنمية، وبخاصة في القطاع الزراعي حيث توجد درجة عالية من المنافسة، وإخضاعه للرقابة التموينية حيث يكون في مركز احتكاري أو شبه احتكاري.

د ـ التراجع عما يسمى الخصخصة وعن تطبيق نظام الحرية الاقتصادية، إذ أدّى نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة في الوطن العربي ـ وكما ذكرنا أعلاه ـ إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وإلى زيادة البطالة والفقر واستفحال التبعية.

هـ ـ إعطاء الدور الأهم والرائد في عملية التنمية العربية للقطاع العام شريطة إخضاعه للمراقبة والمحاسبة الديمقراطيتين، وشريطة انتقاء عناصر ادارته استناداً إلى اعتبارات الكفاءة والأمانة ودفع رواتب مجزية للعاملين فيه. ومن مبررات دعم القطاع العام هو أنه أقدر على تحقيق ما يأتي:

ـ تجهيز جزء كبير من الفائض الاقتصادي في المجتمع ووضعه تحت تصرف الدولة لاستعماله بحسب أولوياتها. وهذه المقولة تستند جزئياً إلى الافتراض الواقعي أن من الصعوبة بمكان الحيلولة دون تهرب القطاع الخاص من دفع الضريبة. كما أن هذا القطاع قد يهرب أرباحه (التي هي جزء من الفائض الاقتصادي) بعد تحويلها إلى عملات أجنبية إلى الخارج. فكون القطاع العام أقدر على تجهيز الفائض الاقتصادي لأن أرباحه تعود إلى الدولة ولا تهرب إلى الخارج أو تنفق على الاستهلاك التفاخري، فهذا يتضمن زيادة امكانات الدولة في تمويل الإنفاق على الأمن القومي والتنمية من دون تضخم كبير أو بقدر قليل نسبياً من الاستقراض من الجهاز المصرفي الداخلي أو من مصادر التمويل الأجنبية، مما يعني التقليل من التبعية.

ـ تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الانتاج، ومنها قوة العمل البشري. فالدولة أقدر على توجيه استثمارات القطاع العام من توجيه استثمارات القطاع الخاص.

- توزيع أفضل في الدخول والثروات.

- القيام بتنفيذ بناء البنية الاقتصادية التحتية.

- القيام باستثمارات لبناء قاعدة صناعية، وبخاصة في مجالات الصناعات الثقيلة، لا تعطي أكلها إلا في الأجلين المتوسط والبعيد: وهذه القاعدة ضرورية لبناء أسباب القوة العربية وللتخفيف من حدة التبعية، إذ أثبتت تجربة القطاع الخاص في الوطن العربي، وبصورة عامة، أنه يركز على القيام بتلك الفعاليات ذات الربح العالي والسريع وعلى المضاربة في العقارات، وعلى إقامة صناعات استهلاكية خفيفة يمكن اعتبار جزء منها ذا فائدة محدودة أو من دون فائدة على الإطلاق.

- تنفيذ استثمارات ذات ربح خاص منخفض أو من دون ربح خاص، وفي الوقت نفسه ذات عائد اجتماعي مرتفع كالاستثمارات في مجال تحسين البيئة وتجميل المدن.

- اشباع بعض الحاجات الأساسية للناس كتأمين المنازل الرخيصة الأجر أو الثمن، والعناية الصحية المجانية أو شبه المجانية والتعليم المجاني أو شبه المجاني، والمواصلات العامة الرخيصة، وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي المتاح. فالقطاع الخاص المدفوع بحافز تنظيم الأرباح الخاصة لا يقوم بتأمين هذه الحاجات الأساسية بأسعار يمكن دفعها.

و - يتعين إزالة الاعفاءات الضريبية والامتيازات الأخرى الممنوحة لاستثمارات القطاع الخاص في مجالات عديدة، إذ لا أرى مبرراً لمنح اعفاءات وامتيازات كهذه لأصحاب الاستثمارات، ولا أعطي المعاملة نفسها للعالم الفيزيائي وللعامل على خط الانتاج، وللمدرس الابتدائي وللجندي الذي يحمي الثغور مثلاً. وإذ تم كل ذلك، فالتساؤل هو من أين ستأتي الموازنة بمواردها؟ فعملية التنمية هي محصلة لجهد المجتمع العامل ككل.

ز - التقليل بقدر الإمكان من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة تلك التي لا تتضمن زيادة في الطاقات الانتاجية العربية وإنما تتضمن إحلال ملكية أجنبية محل ملكية وطنية، وقصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تلك التي تتضمن نقل تقانة عالية.

ح - يتعين تعريض الصناعة لقدر من المنافسة الأجنبية. وهذا يتضمن أن تكون الحماية على مستوى معقول، وأن تستند كقاعدة على الرسوم الجمركية، بينما تكون اجراءات المنع هي الاستثناء وفي حالات تقتضيها مثلاً اعتبارات الأمن القومي والاعتبارات الأخلاقية للمجتمع.

ط ـ الحيلولة دون نزوح الرساميل الخاصة إلى الخارج وقصر التحويل على حساب الرساميل لميزان المدفوعات على تسديد قروض خارجية وعلى أرباح استثمارات أجنبية مباشرة وعلى تمويل إعادة رأس المال الأجنبي المستثمر، وبحسب ما تم الاتفاق عليه بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي. وفي حال الأقطار العربية التي تقبل بحرية التحويل على حساب الرساميل لموازين مدفوعاتها، كالأقطار العربية الخليجية ولبنان، فيتعين عدم السماح للأجانب شراء أسهم وسندات ووسائل الدين الأخرى التي تصدرها هذه الأقطار أو الشركات العاملة فيها والمقومة بالعملة المحلية. والهدف هو الحيلولة دون مضاربة الأجانب فيها.

ي ـ القيام بحملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل لإصلاح الإدارة والأداء الحكومي في الأقطار العربية وتحصين الدولة من محاولات الاختراق الأجنبية أو الطفيلية على حساب المال العام.

ك ـ يجب تحجيم الفئات الكمبرادورية والطفيلية التي تجني ثروات كبيرة من دون جهد إنتاجي.

ل ـ يتعين إعطاء أهمية قصوى للتعليم ولرفع مستواه في الوطن العربي وتمكين المواطنين العرب أو نسبة عالية منهم من الحصول على المعارف والتقانات والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث، إذ يشكل ذلك دعامة أساسية في بناء قوة الوطن. ويجب تعزيز هذه الدعامة عبر غرس الروح القومية وتجذير الثقافة العربية اللتين تساهمان في توحيد الوطن والأمة. كما يجب تأمين مجانية التعليم في جميع مراحله، إذ يساهم ذلك في تقليص عدم المساواة في الفرص، ويساهم تالياً في تحقيق درجة أفضل من الحراك الاجتماعي.

م ـ يتعين الانغلاق ما أمكن (رغم أن ذلك صعب في عصر الانترنت والأطباق الفضائية) على استيراد بعض أنماط الثقافة المبتذلة من الخارج، وبخاصة تلك الأفلام التلفزيونية التي تعتمد على الإثارة والعنف والجنس وتحاول تعميم قيم السوق الرخيصة. كما يتعين عدم السماح باستيراد أفلام تعرض في صالاتنا السينمائية أو على شاشات التلفزيونات العربية تشكل دعاية رخيصة لمصلحة أمة معينة وضد أمة أخرى، وبخاصة إذا كانت هذه الأخيرة الأمة العربية، إذ لم تتعرض حديثاً أمة للإهانة المستمرة والعنصرية الواسعة الانتشار في وسائل الإعلام الأمريكية كما تعرضت له الأمة العربية. فإذا كان اليهود يقاطعون حتى الآن الأفلام التي تظهر فيها الممثلة الانكليزية الكبيرة فنيسا ريدغريف بسبب تعاطفها مع الفلسطينيين، فيجب على العرب مقاطعة أي فيلم قام بالدور الرئيسي فيه ممثل شارك أو ممثلة شاركت في أفلام عنصرية ضد العرب. إننا ببساطة بحاجة إلى المزيد من الغضب الفعال. وبالمقابل يجب الانفتاح على كل ما هو قيّم وخيّر في الحضارات المعاصرة.

٤ ـ في الديمقراطية باختصار مكثف

والتساؤل الآن هو من سيقوم بتنفيذ المشروع القومي الذي ذكرنا أعلاه بعضاً من عناصره. هل يمكن الاعتماد على الأنظمة العربية وأغلبها متقاعس في مجال الأمن القومي، وفي مجال التكامل الاقتصادي، وفي مجال تحقيق التنمية العادلة والمستقلة. في رأيي أن مفتاح الحل يعتمد على تعبئة الشعب العربي وراء ما تم اقتراحه أعلاه من اجراءات وما يمكن أن يقترحه آخرون من اجراءات مرغوب فيها. ومن الصعب أن تتم في المرحلة الراهنة تعبئة الشعب العربي من دون انتشار الديمقراطية. فالديمقراطية كجوهر تعني احترام حقوق الإنسان كافة، وبصورة تؤمن التوازن بين حق الفرد من جهة، وحق المجتمع من جهة أخرى. فهذه الحقوق مرغوب فيها بذاتها ولذاتها. كما أن الديمقراطية تشكل نهجاً في الحكم وطريقة في الحياة ووسيلة ضرورية في المرحلة العربية الراهنة لتعبئة قوى الشعب العربي وراء عملية التغيير المرغوب فيها في الواقع العربي.

تعقيب (١)

خلدون النقيب(*)

العولمة في التاريخ

من خلال متابعة الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة والتعقيبات والتعليقات عليها يتضح أن العولمة ليست مجرد آخر موضة فكرية أو مجرد ايديولوجيا نستوردها من الغرب، بعد ثنائيات الأصالة والحداثة، والتنمية والتخلف، وما بعد الحداثة وما بعد المجتمع التقليدي. . . الخ. فهناك إذن قوى حقيقية تعصف بمجتمعاتنا نصطلح على تسميتها بالعولمة، ولكن دون أن نتفق على مضامينها أو عناصرها.

ويتضح كذلك أن هناك قناعة بأن ظاهرة العولمة ليست وليدة هذا العصر الحاضر، وإنما هي ظاهرة ذات «أصول» تاريخية، وربما تيارات (Trends) تاريخية يمكن أن تدرس بشكل واضح ملموس (Tangible). وأعتقد أن هذا الزعم يمكن أن يكون مدخلاً ملائماً للملاحظات التي أريد أن أسوقها في تعقيبي على ورقة د. محمد الأطرش.

فإذا كانت العولمة ظاهرة ذات أصول تاريخية، فإن هذا يحتم علينا أن نلجأ إلى تحقيب التاريخ باعتباره المنهج الذي يمكننا من وضع هذه الظاهرة في سياقها التاريخي. وهناك عدة طرق في تحقيب العولمة. فهناك طريقة رولاند روبرتسون التي يشير إليها السيد يسين في ورقته. يشخص روبرتسون خمس مراحل تاريخية، من الجنينية إلى اللايقينية. وهناك طريقة انطوان زحلان الذي يحدد ثلاث مراحل مرتبطة بثلاث ثورات صناعية، تعتبر العولمة نتاج المرحلة الأخيرة: الثورة الصناعية الثالثة في التقانة العليا والمعلومات والتواصل. وهناك طريقة محمد الأطرش وعمرو محي الدين في اعتبار أن العولمة ظاهرة اقتصادية، تلعب العولمة المالية دور العنصر المحرك (الدينامي) فيها.

(*) قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الكويت.

ولكن إذا رجعنا إلى طريقة روبرتسون التي تعتبر أن المحصلة النهائية للتسلسل التاريخي للعولمة هي مرحلة اللايقين، فإن رد فعلي على ذلك هو: ثم ماذا بعد ذلك؟ أي ماذا سيأتي بعد مرحلة اللايقين. والتساؤل نفسه يمكن أن يوجه إلى بقية الطرق التصنيفية. من يريد التصدي للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن يكون قادراً أولاً على معرفة ما هو العنصر الدينامي في العولمة الحالية الذي يجعلها مختلفة عن العولمة في المراحل التاريخية الأخرى.

أي أننا نفترض ضمناً أن العولمة ظاهرة يمكن قياسها بحسب مؤشرات كمية، أو قياسها بحسب عناصرها (النوعية) المكونة. لذلك فليس كافٍ أن نبدأ بالمرحلة الجنينية وننتهي بالمرحلة اللايقينية. وهذا أسلوب يذكرنا بأسلوب روستاو في تحديد مراحل التنمية في الستينيات، الذي يبدأ بمرحلة الانطلاق (Take-off)، وينتهي بالنضج التنموي. وفي الواقع فإن روستاو الذي كان ينظر للتنمية باعتبارها اللحاق بالغرب، والذي فشل في التنبؤ بالعولمة ليس وحيداً في هذا الفشل. فقد فشل دارسو العلوم الاجتماعية في التنبؤ بثورة سنة ١٧٨٩، مثلما فشل علماء الاقتصاد بالتنبؤ بكارثة الكساد العالمي سنة ١٩٢٩. وقد فعلت الأخيرة بالرأسمالية مثلما فعلت الأولى بالاشتراكية.

وإذا كنا غير قادرين على التنبؤ بأحداث تاريخية جلل مثل تلك التي مر ذكرها، ما الذي يجعلنا واثقين من أننا نفهم العولمة بدقة كافية، بحيث نستطيع تحديد قوانينها ومنظماتها. إذا قلنا إن الحديث عن العولمة هو مضيعة للوقت، فكأننا نقول إننا لا نفهم ماذا يحدث من حولنا. وإذا افترضنا أن العولمة هي الإطار الذي ينظم العلاقات بين المجتمعات والدول على مستوى العالم، وجب علينا تحديد عناصر هذا الإطار وحدودها.

ماركس كان على حق

يذكر السيد يسين ملاحظة غريبة لا أدري إذا كنتم انتبهتم لها، لأنها خارجة عن سياق الحديث في ورقته. إن الاشتراكية الشمولية قد سقطت، ولكن الماركسية لم تسقط. وفي الحقيقة، فإن هناك في كتابات ماركس المبكرة ملامح تشخيص قريب من الدقة للعنصر الدينامي في العولمة الرأسمالية، وهو أن انتصار الرأسمالية هو «حفّار قبرها»، في فقرة مشهورة وبليغة من **البيان الشيوعي**، ويحسن هنا أن أذكركم بمقاطع منها:

- إن البرجوازية لا تستطيع أن تعيش دون تثوير أدوات الإنتاج بشكل متواصل، أي علاقات الإنتاح، وهكذا العلاقات الاجتماعية.

- إن التثوير المتواصل للإنتاج، والاختلالات غير المنقطعة للعلاقات الاجتماعية،

واللايقين المستمر والبلبلة، تميّز الحقبة البرجوازية من كل مراحل التاريخ.

- كل ما هو ثابت متجمد من علاقات، وأفكارها المبجلة قد أُزيحت جانباً؛ كل ما هو جديد يتحول إلى شيء غير صالح للاستعمال قبل أن يتحدد، كل ما هو صُلب يذوب في هواء، كل ما هو مقدس قد تدنس، وأخيراً أصبح الناس مجبرين على مواجهة أوضاعهم الحقيقية وظروف معيشتهم وعلاقاتهم بالآخرين بأحاسيس واعية.

العولمة ووظيفة الضبط

أسوق هذا الاقتباس لتأكيد المنظور التاريخي للعولمة، وأذكر باختصار بعض الفروض المستمدة من هذا المنظور.

أولاً: أن العولمة هي ظاهرة تاريخية لا تقتصر على الحقبة المعاصرة وإنما تمتد عبر تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة، منذ تحول العالم الثالث إلى «شعوب بلا تاريخ»، وإلى ادعاء نهاية التاريخ. ولكن الأمر الذي يجب ألا يغيب عن بالنا، كما كان غائباً عن بال ماركس، هو أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع إلى منطق التطور الخطي (الداروني)، وإنما إلى تطور الدورة المغذية لنفسها (Feedback Loop) وهي أقرب إلى الديالكتيك غير الخطي، وهذه مسألة لا تعنينا في الوقت الحاضر. فمن الممكن أن تخلق العولمة معوقاتها الذاتية.

ثانياً: ظاهرة العولمة التي بدأت مع ازدهار الرأسمالية الصناعية هي «حفار قبرها» حسب تعبير ماركس. فازدهار الرأسمالية في الغرب وانتصارها الحالي في مرحلة اللايقين يخلق معوقات الإفراط في التسلح والدمار البيئي، وفوارق الدخل الفاحشة... الخ، فتصبح العولمة وكأنها تهديد ومخاطرة مما أثار حفيظة د. جلال أمين. ولكن من الخطأ الظن بأن الرأسمالية على وشك الانهيار النهائي، لأنها من خلال الأزمات التي تخلقها لنفسها تقوم بتحسين قدرتها على الضبط الاجتماعي على المستويين المحلي والعالمي.

ثالثاً: عملية الضبط الاجتماعي (Social Control) هي العنصر المحرك - الدينامي ليس في ظاهرة العولمة فقط، وإنما في كل أشكال التنظيم الاجتماعي، عبر التاريخ، منذ ظهور تنظيمات الدولة ومؤسساتها.

وهذا يفسر كيف أن كل شيء في المجتمع والثقافة قد تغيّر وتحول، إلا في ميدان السياسة: في النظم والايديولوجيات والمؤسسات، لأن هذا الميدان له ديناميته الخاصة. ويمكن من هذا التصور النظر إلى العولمة كتطور في تحسين آليات الضبط الاجتماعي.

رابعاً: ما زال ليس هناك بديل بالقدر نفسه من الفاعلية والكفاءة للدولة القومية

في عملية الضبط الاجتماعي. ولذلك فليس هناك مبرر أو أساس للاعتقاد بأن دورها قد اضمحل، وستبقى وظائفها في تهيئة الظروف المناسبة للعولمة، وفي تنسيق البنى التحتية في المجتمع بالغة الأهمية على المدى الطويل، ما لم تستبدلها التنظيمات الإقليمية، وهي تجربة جارية في أوروبا. أما ما هو حاصل في العالم الثالث فهو بروز دور التنظيمات الوشائجية كالقبلية والطائفية والإثنية كتنظيمات موازية لتنظيمات الدولة ـ القومية (أو القطرية التسلطية)، وهي قادرة على التحكم فيها في أي وقت تشاء. إن ظهور أسواق مال عالمية (Portfolio Capital) تحفل بالتقلبات بسبب المضاربات عبر الحدود هي التي تعطي الانطباع بأن العولمة يمكن أن تجعل الأمور تفلت من أعنتها. وهذا ما يجعل العولمة وكأنها تهديد ومخاطرة.

خامساً: إذا كان ما قدمناه صحيحاً فإننا نتوقع ليس انتشار الديمقراطية على نمط الليبرالية الغربية الحديثة، وإنما أشكال متقدمة من التسلط. وهنا يجب أن نفك الاشتباك بين الديمقراطية (آلية الانتخاب وتداول السلطة) والليبرالية الدستورية (الحريات والضمانات الدستورية). فارتباط العولمة بموجة الديمقراطية الحالية يقتصر على آلية الانتخاب من دون تداول سلطة أو ضمانات دستورية حقيقية. وفي حالات كثيرة في العالم الثالث يتم التحكم اللاديمقراطي في الانتخابات، مع أن عملية التصويت يمكن أن تكون «نزيهة»، وفي حالات أخرى يبادر الرؤساء المنتخبون الجدد، فور فوزهم في الانتخابات، إلى منح أنفسهم صلاحيات غير دستورية، كما في حالة روسيا، وبيرو، وروسيا البيضاء وغيرها من الدول التي «تحولت» إلى الديمقراطية حديثاً.

العولمة: هل هي خيار؟

إن من يعتقد أن العولمة هي خيار يمكن أن يتصور أن الثقافة هي شيء خارج الفرد. وهذا ليس تصور يتفق مع واقع الحال كما أراه. الثقافة هي الوسط الذي نعيش ونتنفس فيه. والتقانة المكونة من المنتجات الصنعية (Artifacts) هي أحد الطرق التي يتكون فيها وعي الإنسان في تفاعله المتواصل معها. والعولمة هي إفراز للتقانة العليا التي تعتمد على المعرفة (العلم)، والتي تجعل انضغاط الزمان ـ والمكان بدرجة أكبر مما حدث في السابق، يخلق هذه البلبلة وهذا الاضطراب في حياة الناس.

الجانب السلبي في هذه المعادلة هو أن المعرفة ليست موزعة بشكل عادل أو متوازن في العالم، ولذلك فإن المجتمعات التي تملك قدراً أكبر من المعرفة وأساليب استخدامها وتوظيفها الفعّال، هي المجتمعات الأقدر على فرض هيمنتها وسيطرتها على بقية المجتمعات الأقل استحواذاً على المعرفة والأقل قدرة بالتالي على توظيفها بالقدر نفسه من الفعالية.

ولذلك فإن عملية الضبط ذات مستويات متعددة:

- فهناك الضبط الاجتماعي بين الأفراد.
- وهناك الضبط الاجتماعي على مستوى الجماعات/المستوى المجتمعي.
- وهناك الضبط على المستوى الدولي/على مستوى العولمة.

فالاشتراك في العولمة في المرحلة الحالية يعتمد على رصيد أو حصة أي مجتمع في المعرفة المولدة (بالابتكار والاختراع) للتقانة، والقادرة على استخدامها، وهي ليست خياراً ـ إذا كانت خياراً فرفضها معناه الوقوع تحت هيمنة مجتمعات أخرى وقوى أخرى. والرفض لن يلغي العولمة ولكنه يجعلها أكثر فاعلية.

هل هناك إذن صراع بين العولمة والمحلية؟ وهذا كما تلاحظون هو إعادة صياغة لموضوع الأصالة والمعاصرة، والحداثة والتقليد.

العولمة: الحداثة أو اختراع التقاليد

هل نحن فعلاً مجتمعات تقليدية تتجه نحو الحداثة أو تواجه الحداثة في عباءة العولمة، أم أن المجتمعات الغربية مجتمعات حديثة تعولمت وانتهى أمرها. أنا أعتقد أن هناك خطأ ما في هذا التصنيف إلى مجتمعات تقليدية وحديثة معولمة. ويكمن الخطأ في تعريف «التقليدي». التقليد هو إعادة أو تكرار الفعل بالطريقة نفسها التي استقرت بالضبط دون تجديد أو تعديل، لعدة أغراض، منها لتأكيد القيمة الرمزية للفعل، أو لزرع وتأكيد قيم ومعايير معينة. وليس هناك في العالم الحديث مجتمعات تقليدية من هذا النوع. ولكن هناك من دون شك مجتمعات تتحكم فيها العادات الاجتماعية. والعادات الاجتماعية تعتمد على السوابق أكثر من التقليد لأن هذا النوع من المجتمعات قادر على استيعاب تغيّرات وتعديلات كثيرة تطرأ عليه، وهو مجتمع أكثر مرونة من مجتمع مبني على التقاليد ـ أي المجتمعات المنعزلة والهامشية. والمجتمعات العربية مجتمعات تتحكم فيها العادات، ويتحكم فيها العرف الذي يفتقر في الأصل إلى أي محتوى رمزي.

هل قطع دخول المجتمعات الغربية في مرحلة الحداثة كل صلاتها بعاداتها وأعرافها؟ لا طبعاً، وإلا فأين نضع بريطانيا واليابان في هذا التصنيف، وهي مجتمعات غاية في الحداثة وغاية في الحرص على عاداتها و«تقاليدها»؟ والمجتمع الأكثر حداثة في العالم، الولايات المتحدة، هو أكثر المجتمعات حرصاً على «اختراع» التقاليد والمحافظة عليها. نعم اختراع التقاليد، لأن أغلب التقاليد السائدة في أغلب المجتمعات هي تقاليد حديثة المنشأ أو أن بدايتها التاريخية معروفة. ومجمل الفكر السلفي السائد في الوطن العربي نشأ في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

نسوق هذه المقولة لتوضيح حقيقة أن العولمة ليست مرحلة جديدة بعد المحلية، أو المجتمعات المحلية (التقليدية). فالعالمية والمحلية خاصيتان متلازمتان وتحدثان في الوقت نفسه، بحيث ليس هناك عولمة من دون محلية. وهما حالتان تنطويان على سيرورتين: غرس قيم معينة في المجتمع (Embedding; Disembedding) واقتلاع قيم معينة أخرى بحسب درجة تطور المجتمع. ولذلك فمن الممكن أن تخترق وسائل الإعلام العالمية مجتمعاً «تقليدياً» دون أن تغير قيمه واتجاهات الأفراد فيه. وبالمقابل من الممكن لوسائل الإعلام العالمية وهي إحدى أدوات العولمة الأكثر فاعلية أن تحدث تحولاً ثقافياً في القيم والاتجاهات.

العولمة: مؤشراتها ومتغيراتها

إننا لا نعلم على وجه الدقة الآن ما هو تأثير العولمة على تعديل قيم واتجاهات المجتمعات «التقليدية» أو ما بعد التقليدية، ولا قدرتها على إحداث تحول ثقافي (Cultural Shift) فيها. وحتى نستطيع أن نفعل ذلك فإننا نحتاج إلى دراسات مسحية ميدانية لتحديد متغيرات العولمة وخصائصها بدقة أكبر مما هو متوفر الآن، ولتوليد مؤشرات مقننة متفق على أوزانها النسبية.

فهناك مثلاً دراسات عن نوعية الحياة أو وقع الحياة اليومية (Pace of Life)، وعن الصحة النفسية وعن أنماط الاستهلاك، وعن معدلات توزيع الدخل وعن البطالة البنائية، وعن قدرة المجتمعات على استيعاب التقانة وعن تهميش القوى العاملة في الدول النامية، وتأثير التقانة في أنماط السلوك، وعن درجة تأثير وسائل الإعلام والتواصل الجمعي في اتجاهات الأفراد، وغيرها، ولكنها لم ترتبط حتى الآن بقضية العولمة، ولا بدرجة تقبل المجتمعات لمتغيرات العولمة وضغوطها.

العرب والعولمة

لقد وجدت في ورقة د. محمد الأطرش توصيفاً لمدخل اقتصادي ينحو هذا المنحى الامبريقي في معالجة مسألة العولمة. فالعولمة بالنسبة له هي درجة «اندماج أسواق العالم في (أ) حقول التجارة، و(ب) الاستثمارات المباشرة، و(ج) انتقال الأموال، و(د) انتقال القوى العاملة، و(هـ) «انتقال» الثقافات والتقانة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية. فنحن إذن نمتلك مؤشرات خمسة محددة للعولمة من منظور اقتصادي، وإن كان د. الأطرش لم يقترح طريقة محددة في تقنين هذه المؤشرات.

مثلاً: ما هو الحد الذي يقرر درجة تأثير العولمة على «مدى» اندماج ميدان التجارة في السوق العالمية؟ وما هي النقطة التي يبدأ فيها تأثير العولمة في معدل

الاستثمارات المباشرة على المستوى العالمي؟ أو انتقال القوى العاملة، أو التقانة... الخ؟ وإذا كانت الدولة تشكل العنصر الأساسي في الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية، فإن الشركات المتعدية الجنسيات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. وهنا أيضاً لا نملك مقياساً معيناً لدرجة تأثيرها، علماً أن سياساتها تمثل أهم ضغوط العولمة على الدول المضيفة لها. ومع ذلك فنحن مع د. الأطرش في وضع أفضل من مجرد المعالجة الوصفية لموضوع العولمة.

ويتفق د. الأطرش مع د. عمرو محي الدين في أن أهم سمة في النظام الرأسمالي العالمي هو ما يسمى بـ «العولمة» المالية. وبعد أن يستعرض التطور التاريخي لهذه الظاهرة: من إزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية، إلى تبني الدول الغربية لبرامج الخصخصة في الثمانينيات، وإلى المضاربات المالية بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وكون التقدم التقاني في حقل الاتصالات عاملاً مساعداً في ذلك، ينتهي إلى الاستنتاج أن العولمة الحالية (بحسب المؤشرات التي اعتمدها هو) مبالغ فيها من حيث درجة شموليتها للاعتبارات التالية:

- أن الغالبية العظمى للشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية.

- وليس هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بانتقال القوى العاملة.

- أن عولمة رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً.

- وما زالت الدولة القومية تلعب دورا مهماً في الاقتصادات القومية بناء على مؤشر معدلات الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة على حدة.

- والوطن العربي أقل تأثراً بقوى العولمة المالية بسبب ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فيه.

ويستنتج د. الأطرش أن قوى العولمة في المرحلة الراهنة لم تحد كثيراً من خيارات الوطن العربي ولا من خيارات أغلب الدول النامية. ويستشهد على ذلك بقدرة الدول العربية على مقاومة الهيمنة الأمريكية في أعقاب حرب رمضان سنة ١٩٧٣، وعلى مقاومة العرب لضغوطها في مجال مفاوضات التسوية مع إسرائيل.

بديل السوق العربية المشتركة

من الواضح أن الاستنتاج الذي توصل له الدكتور الأطرش يستند إلى الاعتبارات الاقتصادية المحضة في موضوع العولمة، وأن هذا الاستنتاج قد اعتمد على مؤشرات اقتصادية غير مقننة. ولكنه يتفق مع التيار العام في هذه الندوة على أهمية دور الدولة في مواجهة قوى العولمة عن طريق إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية تؤدي إلى إنشاء سوق عربية مشتركة. ولما كنت متفقاً معه في مبررات قيام هذه السوق

ومزاياها، ومقتنعاً بأسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي في السابق التي يذكرها في ورقته، فلن أتوقف عندها.

الذي استوقفني هو مطالبته بتحقيق تنمية عربية «نشطة وعادلة وتتصف بدرجة عالية من الاستقلالية». كيف سيحدث هذا؟ ومن الذي سيحققه؟ وما المقصود بالتنمية العادلة؟ هنا يبتعد د. الأطرش عن اتجاهه الامبريقي ـ العملي في معالجة قضية العولمة، ويبدأ بتقديم التوصيات التي هي أشبه بالتمنيات. وأعلن على عجل بأنني غير معترض على أي من توصياته وتمنياته النبيلة. ولكنني أطالب بأن تكون معالجتنا لهذا المطالب الحيوية أكثر واقعية.

فهو يعتقد أن الأنظمة العربية لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق المشروع القومي الذي يقترحه هو أو الذي يقترحه غيره. وليس هناك مفر من «تعبئة الشعب العربي وراء هذا المشروع القومي». ولكن هذه التعبئة في غاية الصعوبة من دون أن تعم الديمقراطية أرجاء الوطن العربي. هذا كله كلام مقبول ومعقول، ولكن تنقصه آلية التنفيذ، ويسير عكس تيار العولمة كما قدمت.

العرب والعولمة والتسلط

فقد ذكرت أعلاه أن هناك مؤشرات قوية تدل على أن تيار العولمة يقود إلى مزيد من التسلط على المستوى المحلي والعالمي. ومؤشرات أخرى تدل على أن التقانة العليا والتواصل الفائق السرعة لا يقود إلى مزيد من حرية البشر فقط وإنما إلى مزيد من قدرة الدولة على الضبط والتحكم في توليد المعلومات وتدفقها. وأغلب البلدان العربية مرشحة للتعرض إلى أشكال متقدمة من التسلط مع وجود أدوات الديمقراطية، ولكن دون ضمانات دستورية حقيقية. فإذا كانت الديمقراطية هي الشرط الضروري لتعبئة الشعب العربي فسوف ننتظر وقتاً أو دهراً طويلاً قبل أن يتحقق هذا الشرط.

وهنا يجب أن نتنبه إلى الدعوات التي تعم العالم الثالث من شرق آسيا إلى أفريقيا والوطن العربي، التي تنادي بالديمقراطية ولكنها ترفض الديمقراطية على النمط الغربي، باعتبار أن الديمقراطية ليست حكراً على الغرب. ونحن ما زلنا في انتظار هذه الأشكال من الديمقراطيات المحلية التي ترفض الديمقراطية المعولمة بالرغم من قدرة أغلب الدول على تزييفها. وأنا شخصياً غير متفائل بها.

وفي واقع الأمر فإن د. الأطرش يثير معضلة مزمنة في التراث السياسي العربي: وهي علاقة النخبة السياسية (الأنظمة) العربية بالمثقفين. وقد حاول المثقفون العرب حل هذه المعضلة بطرق عدة؛ بالدعوة إلى الثورة على الأنظمة في البداية، ثم بتبني الفكر الانقلابي ومساندة العسكر في تدمير الحكم المدني، وأخيراً بالدعوة إلى تجسير الفجوة بين المثقف والأمير. ومع الأسف فإن جميع هذه الدعوات قد باءت بالفشل.

فالأنظمة السياسية العربية ترقص على نغمة غير النغمة التي يعزفها أصحاب التوجه القومي ـ الليبرالي من المثقفين.

أنا أطالب، من المنطلق الذي قدمته في القسم الأول من تعقيبي وكخطوة أولى نحو العمل، بأن نقوم جميعاً بمراجعة شاملة للمفاهيم والمصطلحات التي نستعملها كأدوات في تصنيف الأفكار والأفعال، وهي مطالبة بدأها محمد عابد الجابري في الخطاب العربي المعاصر، ولكن مع الأسف (أيضاً) تركها ولم يتابعها. وأتابع بالقول بأن هذه المراجعة لا بد من أن تستند إلى منهج العلم الامبريقي والدراسة الميدانية.

وأطالب ثانياً بتعبئة الشعب العربي ليس بعمومية هذا التعبير وضبابيته، وإنما بدعم مؤسسات ما يطلق عليه الآن «المجتمع المدني» المكونة من القبائل والطوائف والإثنيات وحركاتها الاجتماعية، بكل مظاهر محافظتها وتخلفها وسلفيتها. إننا يجب أن لا نتوقع أن تكون هذه المؤسسات والتضامنيات الوشائجية، بالرغم من اعتراض محمد جابر الأنصاري، مطابقة للمواصفات التي يضعها المثقفون. ولا ندري، من زاوية أخرى ما هو تأثير قوى العولمة عليها في المدى البعيد.

إننا في النهاية، ودون أدنى شك في حاجة أكثر من أي وقت مضى (كما يقول كارل ماركس) إلى مواجهة أوضاعنا الحقيقية، وظروف معيشتنا، وعلاقاتنا بالآخرين (الآخر)، بأحاسيس واعية.

تعقيب (٢)

شفيق الأخرس(*)

أشارك الزميل الدكتور محمد الأطرش بالتذكير في بدء بحثه بدعوة المفكر الاقتصادي كينز للتخلص من المبادىء «الميتافيزيائية» التي عدد نماذج منها لن أعود لذكرها، مقتصراً على التنويه بعقلانية رؤيا كينز للإنسان والمجتمع والطبيعة وعمقها والتي أقدر أن الباحث يأخذ بها في معالجة موضوع بحثه. وانطلاقاً منها فإنني أقدم لتعقيبي بالإيضاحات التالية:

أ ـ التعامل مع العولمة كظاهرة، تلي ظواهر عديدة تتابعت في تاريخ الإنسانية، تتميز عن سابقاتها بكونية تأثيراتها، بفضل التقدم التقني، وبخاصة في حقلي الاتصالات والمواصلات.

ولقد أحسن الباحث في إعطاء المزيد من وصف هذه الظاهرة، وتحديد موقعها في مراحل التطور الاقتصادي على الصعيد الدولي سابقاً والكوكبي حالياً.

ب ـ إننا لا نؤمن بثنائية الدولة والقطاع الخاص كبديلين أحدهما للآخر، وإنما هما متكاملان مع اختلاف درجة دور كل منهما بحسب الحالات والظروف. ونذكر على سبيل المثال أنه لو لم يبادر القطاع العام في العربية السعودية إلى إنشاء المشاريع البتروكيميائية، لما وجدت اليوم، بسبب ضخامة الاستثمارات التي تتطلبها والتي تفوق طاقة القطاع الخاص. وتقدم تونس مثلاً آخر، إذ لو لم تبادر حكومة الاستقلال بتأسيس منشآت القطاع العام لما امتدت عملية التنمية بالزخم نفسه الذي سجله واقع الأمر. ومن المعروف أن العربية السعودية اعتنقت الرأسمالية كنظام اقتصادي، فيما تبنت تونس منذ مطلع الاستقلال سياسة نصفها بالاجتماعية، لكي لا نقول يسارية أو اشتراكية.

(*) رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

وبالتالي فلا نعتقد بأن هناك نقطة التقاء مطلقة أو أزلية يتم فيها شيء من التوازن بين دور كل من الدولة والفرد في الاقتصاد. وإنما هذا التوازن لا بد أن يكون متطوراً متلائماً مع الحاجات والظروف.

ج - إننا نؤمن بأن التعامل مع العولمة يجب أن يقوم على أساس التحدي والتصدي بروح إيجابية، وبإبداع خلاق، وبمنهجية هجومية حتى في إجراءات الحماية التي قد تتطلبها.

ونؤكد أن ذلك ممكن بما لدينا من موارد بشرية وطبيعية. وفيما يلي نوجز ما نعتقده العمل الممكن للتعامل مع ظاهرة العولمة:

١ - إحياء المشروع العربي للتعاون المشترك

إن إحياء المشروع العربي للتعاون المشترك ضرورة حتمية، ليس فقط لمجابهة المشاريع البديلة التي طرحت وتلك التي قد تطرح، وليس أيضاً لأن المبررات التي أدت إلى تصميم هذا المشروع لا تزال قائمة، وإنما وبالإضافة إلى ما سبق، لأن نظام التبادل العالمي السلعي والخدماتي لم يترك أمام الدول التي لا تزال تحتاج لحماية نفسها، وفي مقدمتها دول العالم الثالث، إلا ثغرة واحدة هي التكتل.

ولكي لا تجد البلدان العربية نفسها تتبادل فيما بينها تبعاً لهذه المنظومة كأعضاء متفردين فيها، فمن الأفضل بكثير أن يتعاملوا ككتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمي وأمام التكتلات الأخرى في هذا النظام. وفي هذا المجال فإنني أدعم دعوة الباحث إلى تبني التدريجية في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي المشترك، كما أشاركه الرأي بأن الإرادة السياسية هي الشرط الأول، والثاني، والثالث، لإخراج المشروع العربي إلى حيز الوجود.

٢ - تطبيع العلاقة بين الدولة والمواطن

أ - إن «الدوزنة»، إذا صح التعبير، التي اختارها الزميل محمد الأطرش، بين القطاعين العام والخاص لا تتفق مع ظاهرة العولمة، كما أنها تبدو متناقضة مع عدد من الأفكار التي سردها في بحثه، وعلى كل حال، فإن «الدوزنة» البديلة التي اقترحها هي التي تقوم على درجة الأداء كمقياس أساسي هنا لدور كل من القطاع العام والخاص في كل من:

- التنمية الاقتصادية، نسبة ومستوى وهيكلية.
- نتائجها الاجتماعية من حيث التوزيع والعمالة والخدمات الاجتماعية.
- التأهيل المهني وإعداد المهارات، والمساهمة في ارتقاء مستوى البلد مهنياً.

ـ الأداء الضرائبي، ومساهمة القطاع الخاص بصورة جدية وسليمة في تمويل نفقات الدولة.

ـ الأداء التصديري، إذ كما يتوجب على الدولة عقد الاتفاقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لخلق شروط مناسبة للتصدير، فإن من واجب القطاع الخاص أن يقوم بدوره في دراسة الأسواق وتوفيق إنتاجه مع متطلباتها من حيث النوعية والأسعار، وتبني سياسة دينامية في التنافسية مع الأسواق الخارجية... ويمكن الاستمرار في هذه القائمة من أنواع الأداءات كمعايير واضحة وثابتة لتركيبة القطاعين العام والخاص.

ولا بد طبعاً من تعديل هذه «الدوزنة» بحسب الظروف والمتغيرات وبالتالي الابتعاد عن تبني ثوابت مطلقة في هذا المجال.

ب ـ إن موضوع الخصخصة لا يعالج من وجهة نظر ايديولوجية، وإنما انطلاقاً من واقع الماضي والحاضر، فمثلاً لا يجوز أن نتسرع باستخلاص النتائج من فشل الشركات العامة، للحكم مطلقاً وأحياناً بكثير من التطرف أن لا حل إلا بالخصخصة. إن هذه ليست هدفاً بحد ذاته وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف عملية وعقلانية تقاس بالأداءات التي أعطينا عنها بعض الأمثلة.

كذلك لا يجوز الحكم على تحجيم القطاع لمجرد أن بعض أطرافه ترتكب الفاحش والمنكر، وإنما يجب العمل والحكم بموجب مقاييس موضوعية تطبق على شركات القطاعين العام والخاص دون تمييز. والحق يقال إن ما ذكره الزميل الباحث عن طبيعة الإنسان ينطبق بحسب وجوده في القطاع العام أو الخاص، فقد يكون ناجحاً أو فاشلاً، بحسب التزامه القيم الأخلاقية في أداء عمله، بصرف النظر عن القطاع الذي يعمل به.

ج ـ إن البلد الصالح هو في المواطن الصالح. وما لم يؤهل المواطن لممارسة حقوقه، فإن تعرضه لدولة جائرة تحد من دوره في عملية الإنماء وربما الانتماء، يصبح كبيراً.

ولكن من يخرجنا من هذه الحلقة المفرغة؟ الدولة أم المواطن؟

جوابي أنه إذا لم تقم الدولة بهذه المسؤولية فإن البديل الحتمي هو «ثورة» المواطن، مع كل ما قد ينجم عنها من أخطار أو عواقب بحسب تطورها.

خلاصة ما أريد القول إن إنجع طرق التعامل مع العولمة ورفع تحدياتها، هو العمل على «تطبيع» العلاقات بين الدولة والمواطن لكي يتعاونا معاً في مجابهة هذه التحديات.

٣ ـ ربط التحدي الاقتصادي بأهدافه الاجتماعية

لقد أصاب د. الأطرش في ضرب ناقوس الخطر في خصوص ما تتضمنه العولمة من أخطار اجتماعية، وفي رأينا أنها أكثر آثار العولمة خطراً. ولهذا فإن تلازم التنمية الاقتصادية كوسيلة، مع هدفها الاجتماعي الذي يتمثل في رخاء عادل للمجتمع، هي حتمية للنجاح في التعاطي مع العولمة.

ونعرف جميعاً أن المنظمات العالمية تحولت من الكلام على المؤشرات الاقتصادية للتحدث عن المؤشرات البشرية والاجتماعية لقياس تقدم المجتمعات. وإننا نؤمن أيضاً بتلازم مسؤولية القطاعين العام والخاص في هذا المجال، فعلى سبيل المثال ماذا يبرر أن تكون الخصخصة مناسبة لتوسيع قاعدة الملكية، ليس فقط أمام الطبقة العاملة وإنما أمام جميع الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسط. ولعل التجربة الفرنسية تقدم لنا مثالاً حياً في هذا المجال، إذ انها خصت المساهم الفرد بعدد من الأسهم في الشركات المخصصة غير قابل للانقاص، فكان أن ارتفع عدد المساهمين في الشركات من نحو أقل من مليوني مساهم إلى ستة ملايين مساهم.

٤ ـ القدرة التنافسية

حبذا لو أعطى الباحث الاهتمام للقدرة التنافسية الأهمية التي تستحقها، لأن العولمة هي في خاتمة المطاف، استمرار للصراع بين القوي والضعيف، وللتعامل معها لا بد من زيادة قدرتنا التنافسية على صعيد المنشأة، والقطر، والتكتل العربي لكي لا نبقى ضعفاء إذا لم نبلغ مستوى الكتلة المؤثرة.

ولا يتيح لي المجال هنا سوى التذكير بهذا البعد الأساسي في الإجابة عن السؤال المطروح: ما العمل؟

٥ ـ السوق والتخطيط

يدعو الباحث لإعادة الاعتبار بالتخطيط، وإنني أشاركه دعوته هذه، ولكن أي تخطيط نعني؟

فإذا كان المقصود من الدعوة هو التخطيط المركزي، فإنني أحذر من الانخراط مجدداً في هذا المنزلق. أما إذا كان المقصود هو تصور المستقبل ووضع الخطط التي تساعد في الحماية ضد انحراف قواعد السوق نحو المزيد من الفوارق الاجتماعية وتعدد تواتر الأزمات فإنني أشاركه الرأي. وبالتالي أعود للتذكير بعدم وقوعنا في فخ ثنائيات قد تكون نتائجها حميدة إذا أخذت على أساس التكامل، وخطرة إذا تعاملنا معها بمفهوم البدائل.

ولهذا فإنني أعتقد بأن ضبط السوق ضروري وبخاصة من الجانب الاجتماعي وذلك بتصورات المستقبل، وتطبيق سياسات تصحيحية عقلانية وموضوعية لهذه الغاية.

٦ ـ الارتقاء العلمي والتقني والثقافي

إن العولمة مع أخطارها في آثارها الكونية، تحمل في طياتها العديد من إمكانات الارتقاء علمياً وتقنياً وثقافياً نحو مستوياتها الحالية والقادمة. ولكن ذلك يتطلب منا إرادة وعزماً لاستغلال هذه الإمكانات. انها تتيح لنا اختزال الوقت والجهد، حيث يمكن الوصول إلى المعلومة والإفادة من المعرفة آنياً وكوكبياً، وأن ننشر ثقافتنا في الوقت نفسه الذي تنقل إلينا فيه ثقافات الغير، بصرف النظر عن نوعيتها ومستواها.

إن الانفتاح والتفاعل هما وسيلتنا للتعامل مع العولمة، لرفع تحدياتها، ليس فقط لحماية أنفسنا وإنما للإفادة منها وتحقيق المزيد مما نصبو إليه بتعبئة ما نملك من قوى بشرية وموارد.

قد تكون هذه «النوطة» ـ إن صح التعبير ـ هي الفارق بين زميلي د. محمد الأطرش وبيني، لأنني وجدت في بحثه كما اعتدت، الجهد العلمي الجاد، والتحليل العميق وما شرحه لنا بوضوحه وطلاقته. ولكن شعرت بأننا اختلفنا في بعض النتائج التي وصل كل منا لها، في مجالين: هما التكامل الأمثل بين القطاعين العام والخاص وبصورة أقل في التفاعل مع ظاهرة العالمية، وبخاصة على صعيدي المنشأ والقطر.

تعقيب (٣)

عصام نعمان(*)

شكّلت الأبحاث المقدمة في سياق ندوة «العرب والعولمة»، كغيرها في ندوات سابقة، تشخيصاً شاملاً وموضوعياً لحال الأمة المريضة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك لا أجد حاجة للعودة إليها والبحث فيها.

ما أرمي إليه في هذا التعقيب هو تقديم نهج للنهوض والمواجهة ينطوي على آليات للعمل والإنجاز. ومنطلق هذا النهج أطروحة مفادها أن مشروعاً حضارياً للنهوض والتوحد والإنماء والمواجهة والإبداع لا يمكن تحقيقه بالتطور الطبيعي. ذلك لأن التطور الطبيعي، إزاء هجمة الرأسمالية الصناعية الكاسرة التي أنجبت عولمة بالغة التأثير في مجالي الاقتصاد والاتصال، لا يحول دون غلبة القوى النابذة (Centrifugal) في الواقع العربي على القوى الجاذبة (Centripetal) نحو المركز، أي نحو التوحد القومي. فالوحدة القومية والتكامل الاقتصادي والمحافظة على الهوية الثقافية وإغناؤها وتوفير فرص إشعاعها تتطلب تدخلاً في مجرى التطور وفي حركة التاريخ كي تتحقق، ولا يمكن انتظار تبلورها تلقائياً من خلال مسار سياسي واجتماعي رتيب. لذلك دعوت، منذ منتصف الثمانينيات، إلى التوحد، أي إلى الفعل الإرادي الاختياري المصمم الذي يقود، في ظروف استثنائية، إلى التوحيد بما هو فعل ينطوي على إرغام.

هذا التدخل المطلوب والمحسوب في مجرى التطور وحركة التاريخ لا ينتج مفاعيله، في رأيي، إلا بتوفر شرطين:

الأول: وجود نخبة ملتزمة نابعة من الشعب، حاملة لهمومه وممتزجة بواقعات حياته اليومية. فالنخبة في العمل النهضوي كالخمير في العجين. وهي وإن كانت

(*) محام ونائب سابق في البرلمان اللبناني.

موجودة في الحاضر العربي وناشطة في مختلف مجالات الحياة، إلا أنها محدودة الفعالية قياساً على حجم المهمة الحضارية المطلوبة والتحديات الخطيرة المحيقة بحاضر الأمة ومستقبلها.

من مزايا الحياة المعاصرة تقدم الذاتي على الموضوعي في تحديد وجهة التطور. ذلك لأن ثورة العلم والتقانة، ولا سيما في ميدان الاتصال والتواصل، ضاعفت من قدرات الإنسان وفعاليته في شتى الحقول. وإذا ما اقترنت هذه القدرات المضاعفة بالتزام جدي للعمل النهضوي، فإن النتائج المتوخاة تصبح أكثر وفرة وأشد فعالية.

الثاني: هو تطوير ايديولوجيا تستجيب لتحديات الحاضر والمستقبل، ومن ضمنها، بطبيعة الحال، تحدي العولمة. ليس صحيحاً أن التقانة، في عالمنا المعاصر، قد حلّت محل الايديولوجيا. العولمة ذاتها يعتبرها بعضهم ايديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم. إني وإن كنت اعتبر الليبرالية بمختلف تلاوينها، ولا سيما طرازها المتوحش، هي ايديولوجية الرأسمالية الصناعية التي أنجبت العولمة، إلا أنني اتفق وغيري على وجوب توافر الايديولوجيا ودورها المركزي في عملية النهوض.

في ضوء هذا كله اقترح المناهج والآليات الآتية:

أولاً: تجديد الحركة القومية الديمقراطية، كقاطرة ثقافية وسياسية، بمضمون ديمقراطي إنمائي، وبمصالحة تاريخية مع الإسلام، عقيدةً وجماهير، على نحو يحوّل التحالف بين القوميين (مسلمين ومسيحيين ويساريين ومؤمنين وعلمانيين وديموقراطيين) والإسلاميين (الشوريين والحركيين) كتلةً تاريخية على المستويين القطري والقومي.

ثانياً: تفعيل المؤتمر القومي ـ الإسلامي كإطار لتحالف ثقافي وسياسي متين وحوار متطور بين القومية بمضمون إنساني، عقلاني، علمي، ومصلحي، والإسلام الحركي المندفع بقوة مثله العليا وبحقيقته الشعبية النابضة بإرادة التغير والتحرر والتوحد.

ثالثاً: اعتبار الوحدة الوطنية الديمقراطية داخل الأقطار العربية طريقاً للوحدة القومية الديمقراطية، وذلك باحترام التعددية واعتماد الديمقراطية بمضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رابعاً: العمل من أجل بناء آلية سياسية فاعلة تتمثل في دولة قومية مركزية بصيغة دولة ـ قاعدة أو دولة ـ قدوة، أو على الأقل بناء كيان اقتصادي قومي أعلى من سلطات الكيانات القطرية القائمة لتكون الدولة أو ليكون الكيان المنشودين محوراً ومحركاً وناظماً لتجمع أو تجمعات عربية إقليمية أو قارية. ولعل مصر وسوريا (ومن ثم العراق) هما القطران المؤهلان لمباشرة هذا التوجه وتطويره.

خامساً: إجراء مصالحة عربية شاملة في إطار جامعة الدول العربية لتفعيلها كنظام إقليمي، والعمل على رفع الحصار المضروب على كل من العراق وليبيا والسودان، وتطوير استراتيجيا قومية لمواجهة إسرائيل وسياستها التوسعية، ومواجهة مخطط التطبيع.

سادساً: التفاوض بأفق استراتيجي لتحقيق «صفقة مطلع القرن الواحد والعشرين» على أساس سحب الجيوش الأجنبية وإلغاء قواعدها في بلدان الخليج العربية مقابل تخلي إيران نهائياً عن سياسة «تصدير الثورة»، والتوافق على صيغة تحكيمية لإنهاء الخلاف حول الجزر المتنازع عليها في الخليج، وعقد معاهدات حسن جوار وعدم اعتداء بين بلدان الخليج ذاتها وبينها وبين العراق، وبينها وبين إيران.

سابعاً: إقامة محكمة العدل العربية للنظر في النزاعات بين الدول العربية وبتها.

ثامناً: تشكيل قوة تدخل عربية، برية وجوية وبحرية، تستخدم لفض الاشتباك بين دولتين عربيتين متنازعتين، أو لضمان حدود احداها، أو لتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية أو قرارات محكمة العدل العربية ذات الصلة.

تاسعاً: التفاهم على تسوية المشكلة الكردية في كل من العراق وتركيا وإيران على أساس إيجاد مناطق وسلطات للحكم الذاتي الديمقراطي في إطار تشريعات ومعاهدات مكفولة عربياً ودولياً لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية.

عاشراً: تنسيق السياسات النفطية للدول العربية والدول الإسلامية المنتجة للنفط على نحو يؤدي إلى قيام تجمع ضاغط لحماية إقامة اقتصاد سياسي صناعي من جهة، ولضمان مبادلة النفط بالتقانة المعاصرة من جهة أخرى.

حادي عشر: اعتماد مبدأ الإنماء التكاملي وتوحيد الأسواق العربية منهجاً للدولة القومية المركزية أو الكيان الاقتصادي القومي، وذلك من خلال تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية المشتركة وتطويرها وتوسيعها.

ثاني عشر: تفعيل وتنفيذ الاتفاقات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة بين الأقطار العربية، وكذلك تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة في الأقطار العربية، ودعم مؤسسات التنمية العربية وصناديقها وزيادة إمكاناتها التمويلية.

ثالث عشر: إنشاء «الصندوق العربي للتمويل الإنمائي» باقتطاع نسبة مئوية من عوائد النفط في الدول المنتجة وبإصدار سندات مالية لتغذيته. والعمل على اجتذاب رؤوس الأموال العربية المودعة في الخارج للاستثمار المباشر في الداخل من خلال خطة لضمان هذه الاستثمارات من جهة، ولتأمين ربحية أكيدة لها من جهة أخرى.

رابع عشر: إعادة النظر ببرامج التربية والتعليم من أجل ضمان مكافحة فعالة

للأمية ورفع مستوى التعليم، ولا سيما التعليم المهني والتقاني، لتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات وتأمين الكفايات اللازمة لعملية التنمية المستدامة.

خامس عشر: تجديد الثقافة الوطنية والثقافة القومية بأفق إنساني وديمقراطي وبتعزيز الانتماء إلى الذات والانفتاح على العصر، وذلك بطريق إعادة بناء الثقافة من داخلها، كما يقول محمد عابد الجابري، وربطها بهموم الشعب والأمة واعتمادها سلاحاً في مواجهة ظاهرة عولمة الثقافة ولمقاومة التطبيع المنهجي مع إسرائيل العنصرية التوسعية.

تعقيب (٤)

محمد ابراهيم منصور(*)

في هذه الورقة المقدمة عن «العولمة والوطن العربي» أعلن د. محمد الأطرش موقفه مبكراً من العولمة، وبدلاً من أن يقطع رأسها ضرب فأساً في جذورها الفكرية والفلسفية، وقد أحسن صنعاً حين استل هذه النص من مقال قديم كتبه في عام ١٩٢٦، أي قبل الكساد الكبير، اللورد كينز ليصدر به دراسته عن العولمة التي تبدو وكأنها حركة من حركات الإحياء الفكري لفلسفة الحرية الاقتصادية التي عاشت أوج مجدها في القرن الثامن عشر قبل أن تتقاذفها الأزمات.

وقد كان الأطرش موفقاً في اختياره لنص مـوحٍ ذي دلالة، كاتبه ليس أي أحد، ولكنه جون ماينرد كينز أول من غامر في القرن العشرين بدعوة الدولة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي إنقاذاً للرأسمالية المترنحة تحت وطأة التقلبات الدورية.

والحق أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل وقيام الدولة مباشرة بأداء ما نسميه اليوم وظائف المنظمين يمكن رده إلى أزمان سحيقة. وعند النظر من زاوية تاريخية أكثر تحديداً يمكن أن نعتبر رأسمالية «دعه يعمل» استثناءً وخروجاً مؤقتاً من سياسات تدخلية متعاقبة انتهجها «التجاريون» وأنصار كولبير، ثم اتبعتها الحكومات الرأسمالية المعاصرة فيما بعد. وهذه النظرة التاريخية تكشف عن ضعف ما تزعمه المدارس الليبرالية من خلود نظام المشروع الحر. وعلى الرغم من أن تأثير الدولة في تشكيل النشاط الاقتصادي كان أقل ظهوراً خلال فترة رأسمالية «دعه يعمل.. دعه يمر» فإن أثرها في خلق علاقات إنتاج جديدة لا ينبغي التهوين من شأنه. فلولا المعاونة القوية من الدولة لما أمكن أن تحدث عملية التراكم الأولي. وقد اعترف آدم سميث نفسه بضرورة تكليف الدولة بتوفير متطلبات التكوين الأساسي. فهو يتكلم على ضرورة إقامة بعض الأعمال والمنشآت العامة وصيانتها، مما لا يمكن أن يكون ذا

(*) مدير مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر.

فائدة لفرد بعينه أو لمجموعة صغيرة من الأفراد وإن كانت غالباً ما تقدم لمجتمع كبير أكثر من تكلفتها. كذلك اضطر ليونيل روبنز - وهو من غلاة الداعين إلى الأفكار الليبرالية الحديثة - إلى الاعتراف بأن «نظام الحرية الاقتصادية» كان يتطلب شرطاً أساسياً هو «خلق بيئة مصطنعة إلى حد بعيد»، وهذا ضروري إذا أريد للنظام أن يعمل على الوجه الصحيح. ولم يكن يقصد بطبيعة الحال بالبيئة المصطنعة سوى متطلبات التراكم الأولى التي يجب أن تضطلع بها الدولة، كما لم يكن يقصد بالنظام سوى «الرأسمالية»[1].

لقد كان ذلك هو الأساس الفلسفي - الذي لم يصرح به المؤلف وإن كان قد ترك النص الكينزي ليبوح به - وقد بنى عليه نظرته التفاؤلية للعولمة، فهو ليس مقتنعاً بحتميتها وجبرية القبول بسياساتها، ولا يبدو متوجساً كغيره - وهم كُثر - من نتائجها وتداعياتها ومخاطرها، بل ويرى أنها ظاهرة مبالغ فيها إلى حد كبير سواء من حيث شمولها أو من حيث تأثيرها في السيادة القومية. ويخلص من هذا التهوين بشأنها إلى التبشير بتعدد الخيارات الاقتصادية والسياسية والثقافية المفتوحة أمام الوطن العربي.

ونحن نتفق مع المؤلف في رفضه لحتمية الخضوع للعولمة، ولكننا لا نشاركه الرأي في التحديات التي تثيرها في طريقنا أو في الفرص التي تعدنا بها. فالعولمة حقيقة قائمة لا نملك تجاهلها، أو أن نغض النظر عن تجلياتها، أو أن نتقاعس عن تلمس وسائل الظفر بما تبشر به من وعود في التقانة والمعلومات وسرعة الاتصالات والكفاءة الاقتصادية والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. ولكن علينا أن نشمر عن ساعد المقاومة لمواجهة المحاولات الرامية إلى التهميش أو الانتقاص من سيادة الدولة القومية أو إزاحة الثقافات القومية وأنماط الحياة البديلة لصالح نمط حضاري وثقافي وحيد هو ثقافة الغرب أو محاولات إدماج العرب في أنساق إقليمية جديدة لا تلبي طموحاتهم ولا تستجيب لمصالحهم.

ولنعدد معاً بعضاً من الحقائق المسكوت عنها في ورقة الكاتب، وهي حقائق يهدر غيابها جهداً أصيلاً ورصيناً قام به الباحث.

١ - إذا كان المؤلف لا يعتقد في تلاشي سيادة الدولة لأسباب قدرها وساقها سبباً وراء سبب، فإنه نفض يده كلية من الإشارة إلى المحاولات التي تترصد هيبة الدولة وتسعى إلى إضعافها والانتقاص من سيادتها وتقليص مبررات وجودها لصالح مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تستفيد من برامج التمويل العالمي ويزداد ارتباطها بالدول المانحة، وتحديداً بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.

(١) انظر: محمد ابراهيم منصور، «دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالي في عهد محمد علي، ١٨٠٥ - ١٨٤٨،» المجلة المصرية للدراسات التاريخية (١٩٨٦).

وتقدم لنا جمعيات رجال الأعمال العربية نموذجاً لهذه المنظمات التي تمثل ـ في كثير من الأحوال ـ حليفاً اجتماعياً محلياً للدول والمنظمات العالمية المانحة. إن هذه الجمعيات تلقت وهي في سبيلها إلى أن تتلقى نحو ٣٠ بالمئة من هبات هيئة المعونة الأمريكية، وسوف يذهب إليها مع مطلع عام ٢٠٠٠ نصف المعونات والمساعدات الأمريكية الرسمية. ولا ننسى أيضاً أن كثيراً من التنازلات التي تُكره الدولة القومية على القيام بها إنما تؤخذ بسيف المعونة تارةً وسيف التهديد بإثارة أوجاع ومتاعب داخلية تارةً أخرى كالتلويح مؤخراً بورقة الزعم باضطهاد الأقباط في مصر والأقليات المسيحية الأخرى في بعض البلدان العربية.

٢ ـ إن الدولة ـ كما قال الأطرش ـ لم تختف ولا يبدو أنها ستختفي وإنما الذي اختفى ـ ولا يجب أن يكون اختفاؤه حجة ـ كيانات هشة قامت على غير أساس سوى «التقسيم الاستعماري للكعكة» التي أخذت منها كل دولة من دول الاستعمار القديم «شريحة» أغفلت في توزيعها التداخل الإثني والقبلي والطائفي وأعطت في النهاية لكل شريحة اسماً. وهكذا حملت هذه الدولة معها بذور فنائها وتفتتها. فهل يمكن أن نضع تكويناً فسيفسائياً ليس له من الدولة غير الاسم كما رأيناها في أفريقيا مقابل دولة تجمع في تكوينها مقومات وحدتها وتماسكها وتقاليد آلاف السنين من المركزية؟!

٣ ـ إن المؤلف رفض كل المقولات التي تقول إن العولمة ظاهرة جديدة، لكنه لم ينزع القناع عن وجهها ويكشف زيف الخطاب المخادع الذي تتجمل به، ولا الهدف من تسميتها الأشياء بغير أسمائها، ولا السبب في تراجع مصطلح التنمية في أدبها المنشور عبر آلتها الإعلامية والاتصالية الضخمة وبأقلام دهاقنة الصندوق والبنك الدوليين والترويج ـ عوضاً منه ـ لثقافة السوق والبورصة والمضاربات واقتصاد الفقاقيع الذي فتح الباب واسعاً للمغامرين والقراصنة الجدد وعصابات المافيا لكي تنهب وتحوّل وتنزح الثروات وتعيث في الأرض فساداً وهي في مأمن لأن النظام العالمي الجديد سوف يسوغ ما تفعل، بل ويسبغ شرعيته على سلوكها. وفات المؤلف أيضاً أن يعري مواطن التناقض والانتقائية وازدواجية المعايير والحساب في العولمة. إن العولمة وهي تدين بحرية التجارة، وتسن تشريعات صارمة لردع الخارجين على قواعدها والمنتهكين لأحكامها لا يضيرها ولا يقلقها إن هي خرجت على هذه القواعد والأحكام وضربت حصاراً اقتصادياً على دول عربية معينة أو حظرت على شركاتها طبقاً لقانون «داماتو» أن تتعامل مع دول عربية أو إسلامية معينة، ومع ذلك ترى في المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل انتهاكاً صارخاً لأحكام منظمة التجارة العالمية ووضعاً شاذاً ينبغي الرجوع عنه.

والأهم هو أن لجان التفتيش الدولية على السلوك العسكري والمنشآت العسكرية العراقية لن تكون الصورة الوحيدة المعروفة للتدخل، فثمة في الطريق لجان تفتيش

دولية على السلوك التجاري للأمم تفتقت عنها عبقرية المشرعين للعولمة، فقد استنّت «الغات» الجديدة آليات مستحدثة للتفتيش والمحاكمة والتأديب وتوقيع العقوبات وتقويم السلوك التجاري للأمم على النحو المرغوب فيه عالمياً. بيد أن الانتقائية تبدو واضحة في التمييز الصارخ بين الآفاق المفتوحة بلا قيود أو حدود أمام انتقالات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وبين الأبواب المغلقة والقيود التي تزداد صرامة أمام الهجرة وانتقالات العمل بين الدول، وبخاصة إذا كان اتجاه الهجرة وانتقال العمل من الجنوب إلى الشمال.

٤ ـ إن د. الأطرش الذي أظهر حماساً يحمد له، وتحيزاً مشروعاً للطموحات العربية في الوحدة والتكامل والتنمية المستقلة، فاته أن يتصدى في ورقته للجوانب الأخطر في العولمة، وهي تجلياتها الإقليمية التي تهدد المشروع القومي العربي وتتمثل ـ اختصاراً ـ في ما يلي:

ـ المشروع الشرق أوسطي الذي يهدف إلى إدماج إسرائيل في النسيج الاقتصادي للمنطقة العربية، ويحل رابطة جغرافية ـ اقتصادية محل رابطة قومية ـ حضارية هي القومية العربية.

ـ المشروع المتوسطي، الذي يهدف إلى استبعاد أقطار المغرب العربي وفصم أي عرى تربطها بالشرق العربي والتخطيط لإلحاقها بالاتحاد الأوروبي.

ـ الإرهاب بأنواعه؛ إرهاب الجماعات الأصولية بمظاهره الجامحة والدموية في مصر والجزائر، فضلاً عن إرهاب الدولة الصهيونية وممارساتها العدوانية، وإرهاب الشرعية الدولية ومعاييرها المزدوجة.

ـ تنامي النزعات العرقية والإثنية والطائفية على امتداد الوطن العربي من موريتانيا والجزائر غرباً إلى العراق شرقاً والسودان والصومال وجيبوتي جنوباً.

ولا يخفى أن الخيارين الأولين؛ الشرق أوسطي والمتوسطي إنما يندمجان في منظومة واحدة من الترتيبات التي تهدف ـ استراتيجياً ـ إلى تفرقة العرب إلى تكتلات اقتصادية تدور في أفلاك مختلفة أوروبية أو إسرائيلية أو أمريكية.. وهكذا تبدو هذه الترتيبات ـ في مجملها ـ وكأنها «سايكس ـ بيكو» جديدة أو ـ على الأقل ـ صيغة قريبة.

٥ ـ لقد أحسن الكاتب صنعاً أن اعتذر لنا عن غياب الجديد في مشروعه القومي للمواجهة، وأن برنامجه للعمل صورة مكرورة من مقالات سابقة للكاتب أو مقترحات ـ آن أوان تجديدها ـ لباحثين آخرين. ومع ذلك فالبرنامج لا يخلو من ملاحظات ولا يضيق بزيادة يريدها مستزيد:

ـ إن الخطاب العربي في مسألة الوحدة والتكامل ينبغي أن يتجاوز رومانسيته الأولى التي طغت عليه في الخمسينيات، وأن يتجنب القفز على الواقع وأن يجنح إلى مزيد من الواقعية وتغليب المصالح المشتركة، بما في ذلك حق التعويض العادل للذين تساورهم الهواجس والشكوك من احتمالات توزيع غير عادل لمغانم التكامل ومغارمه.

ـ إن المؤلف لم يبدِ تحيزاً لنوع معين من الترتيبات الاقتصادية العربية المشتركة، ولم يحكمه منهج محدد في الأولويات، فلا بأس عنده من تبني الأشكال التقليدية للتكامل التي تبدأ بمنطقة حرة وتنتهي باتحاد اقتصادي وسياسي كامل، كما أنه لا غبار ـ عنده ـ من تجريب مناهج التكامل الإنمائي والمشاريع المشتركة. وفي اعتقادنا أن الأمر بحاجة إلى خيار محدد ومبرر.

ـ حمل البرنامج المقدم من الباحث ـ في ثناياه ـ دعوة إلى الانغلاق. وهي دعوة غير مقبولة في هذا العصر ـ الذي لم نيأس من الخير فيه ـ وأجدر بنا بدلاً من أن ندعو إلى الانغلاق والانكفاء على الذات ونقبل بتهميش أنفسنا بأيدينا لا بيد العولمة وآلياتها، بدلاً من ذلك لا بد من تقوية عناصر المناعة القومية الداخلية، لأن حماية الجسد العربي لا تكون بعزله في غرفة معقمة، بل بتعريضه لتيارات الهواء المتجدد.

ـ إن الورقة ضربت صفحاً عن واحدة من العقبات الكؤود التي تعترض مجرى التكامل العربي وهي تلك النزعة المفرطة للسيادة القطرية التي ترى في كل عمل عربي مشترك انتقاصاً من هيبتها. وتلك واحدة من المفارقات العجيبة لعصر العولمة. فبعض أقطارنا العربية التي تصعر خدها للشركات المتعدية الجنسية وتخفض جناح الذل لمراقبي الصندوق والبنك الدوليين، ولا تبدي مقاومة تذكر إزاء ضغوط حكومات الدول الكبرى ومحاولات الانتقاص من استقلالية قرارها الوطني، هذه الأقطار نفسها تنتفض لسيادتها وتغضب غضبة مضرية إذا اقتضت المصالح القومية العربية قليلاً من التنازل في السيادة القطرية. ولنراجع العقود المجحفة والمخجلة والمهدرة لكل سيادة التي تعقدها الدولة العربية أو تكره على عقدها مع شركات دولية معينة أو منظمات ودول كبرى معينة.

ـ إن ذلك يقودنا إلى ضرورة الاتفاق على استراتيجيا عربية تستهدف إنشاء مؤسسات قومية متعدية الوطنية أو فوق قطرية موازية في صلاحياتها للدول العربية ذات السيادة تحمي العمل العربي المشترك من تقلبات المزاج السياسي العربي وتقاوم محاولات إسرائيل وغيرها للاستبداد بالساحة العربية دون رادع. كما ينبغي أيضاً أن نبتدع آليات جديدة لتعويض «الغارمين» من التوزيع المتفاوت لمغانم التكامل العربي ـ على الأقل في مراحله الأولى ـ وإن كنا نظن ـ ربما بدوافع الحمية العربية ـ أن المصالح العربية الكبرى والمثل العربية العليا أسمى من ان تقاس بموازين نفعية بنثامية

أو أن نخضعها لمعايير الجدوى الاقتصادية وحسابات العائد ـ التكاليف، ذلك أن المسألة عندما تتعلق بمصير الأمة فلن يكون فيها غارمون وغانمون.

٦ ـ وأخيراً فإنني أتفق مع د. الأطرش في أن ختم برنامجه بالدعوة إلى الديمقراطية باعتبارها نهجاً للحكم وطريقة للحياة ووسيلة لتعبئة الشعب العربي وراء التغيير المرغوب، وإن كان الانحياز إلى الخيار الديمقراطي ـ يظل في مواجهة العولمة وتحدياتها الإقليمية الشرق أوسطية أو المتوسطية ـ أكثر من نهج في الحكم وطريقة في الحياة. إنه وسيلة للاختيار الحر لنوع الترتيبات الإقليمية التي تستجيب أكثر من غيرها لنداء المصالح العربية.

تعقيب (٥)

مهدي الحافظ(*)

قرأت باهتمام ورقة الصديق الدكتور محمد الأطرش الموسومة بـ «العولمة والوطن العربي: ما العمل؟» وتأملت الأفكار الطيبة والمقترحات السليمة الواردة فيها فوجدتها ترسم تصوراً جوهرياً لخطوط العمل الواجب الأخذ بها لمواجهة الأخطار الناجمة عن العولمة وللنهوض بالاقتصاد العربي وتجاوز أزمته وذلك من خلال الأطر الثلاثة التي شرحها في الورقة: (١) استحداث نظام للأمن العربي (٢) وإنشاء سوق عربية مشتركة (٣) وتنمية عادلة ومستقلة.

وهذه الأطر الثلاثة تؤلف مكونات المشروع القومي المتكامل الذي يدعو له الدكتور الأطرش في ورقته.

ومع اتفاقي معه في الكثير من أوجه هذا المشروع وعناصره، أطرح عدداً من الملاحظات والأفكار على سبيل الإضافة والتطوير، ولا سيما بشأن مفهوم العولمة وانعكاساتها والمقاربة المناسبة والفعالة إزائها، والنظرة الاستراتيجية الفعالة المنشودة بالنسبة للأقطار العربية. وفي هذا السياق، أرى من المفيد الإفاضة بعض الشيء في شرح دلالات العولمة وما تفرزه من أخطار وفرص (فوائد) ودور العامل التقني والعلمي في هذه العملية، فضلاً عن أهمية التعامل الإيجابي معها وفق برنامج ملموس.

أولاً: لا شك أن المفهوم الفكري للعولمة لم يتبلور ويستقر بعد. وهذا راجع إلى أسباب متباينة عدة، منها الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل والرغبة في تزكية مسلمات ايديولوجية معينة من ناحية، وإغفال أو غض النظر عن معطيات ووقائع جديدة وخطيرة في عملية التطور من شأنها أن تكون أساساً وعلّة جوهرية لنشوء

(*) المدير الإقليمي لمنظمة اليونيدو في المنطقة العربية.

العولمة واتساعها من ناحية أخرى.

وبصرف النظر عن الخلط الكثير الذي رافق ويرافق التوصيف والتحليل وحتى «التنظير» لظاهرة العولمة، يجدر التوكيد على أهمية العنصر الجديد والمتعاظم التأثير في العملية التطورية العالمية. وأقصد بذلك التقدم العلمي التقاني العاصف والسريع. هذا العامل الذي يضاعف قدرات الإنسان من حيث القوة والسرعة والتأثير على نحو مدهش ومتصاعد بحيث أصبح اليوم محور ومرد التقدم العالمي والإنجازات الإنسانية في جميع المجالات والاكتشافات المذهلة في الفضاء الخارجي وأعماق البحار والمحيطات.

فالعولمة في هذا السياق، هي نتاج التقدم العلمي التقاني والجاري منذ عقود. وهي بذلك ظاهرة موضوعية شاملة لا يمكن ردها وإبطالها برغبة ذاتية. إنما المطلوب هو إجراء التكيف اللازم لعمل آلياتها بما يكفل دفع عملية التقدم الإنساني للأمام وتقليص الأخطار الناجمة عنها، ولا سيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين المناطق المتقدمة والمتأخرة في العالم والبحث في وسائل وإمكانات توسيع الفرص الطيبة التي تتيحها هذه الظاهرة الجبارة لخير البشرية وازدهارها، بعيداً عن استغلال «الأقلية» والشركات العملاقة والإضرار بمصالح الشعوب الأخرى وثقافاتها ومكاسبها الوطنية.

إن هذا الرأي على تواضعه يحرص على إبراز الطابع الموضوعي لظاهرة العولمة وتوكيده بهدف صياغة سياسات واستراتيجيات مبررة علمياً وذات أثر علمي مجدٍ ومردود إيجابي فعال في مواجهة استخدام آليات هذه الظاهرة وقنواتها لاستغلال شعوب البلدان النامية والإضرار بمصالحها الاقتصادية والوطنية.

فالعصر الكوني الراهن هو عصر التقانة أو انها سمته البارزة وهويته الأساسية لا يمكن تصور العولمة بمعزل عنها. فالأخيرة قد أنجبت وسائل وآليات على امتداد العقود الأخيرة وأتاحت ميلاد ظاهرة أو حالة جديدة من الترابطات والاعتماد المتبادل المعقد والكثيف في الحياة الدولية الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاتصالية وغيرها لم تشهدها البشرية من قبل والمجسدة في النشاط العابر للحدود أو الممتد عبر الحدود الذي تقوم به الدول (منظمات ومعاهدات دولية... الخ) والأطراف غير الدولية (غير الحكومية) الممثلة بالشركات المتعددة الجنسية، كما أنها (أي العولمة) تتجسد في العواقب الناجمة عن هذا النشاط ولو كان إقليمياً أو قطرياً من حيث مداه الجغرافي مثل تلوث البيئة والتهديد الناجم عن سخونة المناخ العالمي بفعل إفرازات (Green House) والتلوث النووي (انفجار مفاعلات تشيرنوبل) وغيرها، فضلاً عن الالتزامات المترتبة على الارتباط بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية منظمة التجارة الدولية (WTO) واتفاقيات الشراكة الدولية والإقليمية المتعددة.

هذه الحالة أو الظاهرة الموسومة بالعولمة هي في الواقع ممارسة أو تطبيق لثمار

التقدم العلمي والتقاني بأهداف معينة. ويمكن لهذه الأهداف أن تتغير بإرادة المجتمع البشري وعمله وقواه المهيمنة اقتصادياً وسياسياً.

لكن من المهم أيضاً الإشارة إلى أن المصالح والغايات الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي لميلادها ولا سيما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية التي تتمتع اليوم بثمار هذه الظاهرة بمقاييس كبيرة. فهذه الشركات تمثل اليوم العمود الفقري لشبكة العولمة الاقتصادية المتنامية والدافع الرئيسي لتوسيع ظاهرة التدويل وتعميقها في الحياة الاقتصادية. ومع أن تدويل النشاط الاقتصادي ليس بظاهرة جديدة، إلاّ أن الجديد في هذا المجال يتسم بطابع نوعي نسبياً ويتجلى في تكثيف الروابط الاقتصادية واستحداث أنماط وأنظمة متكاملة للإنتاج والخدمات المختلفة عبر الحدود الوطنية. ومما ساعد على تقدم عملية العولمة الاقتصادية وتوسعها هو تحرير تدفقات التجارة ورأس المال والخدمات والتقانة بفضل الاتفاقيات المبرمة بين الدول لتكوين تكتلات اقتصادية واسعة وشركات وإنشاء منظمة التجارة الدولية قبل سنوات. وهنا تبرز قضايا أساسية جديرة بتحليل هادىء وعلمي واستخلاص استنتاجات عملية محددة منها:

أ ـ استمرارية العولمة كظاهرة موضوعية وإنجاز علمي وتقاني لا يمكن إلا التعايش معها والسعي للإفادة منها وفق برنامج شامل وملموس شأنها في ذلك شأن القضايا والظواهر الإنسانية والطبيعية التي واجهت وتواجه المجتمع الدولي.

ب ـ ينبع من النقطة الأخيرة تحليل خطأ التنديد بالعولمة بحد ذاتها بدلاً من دراسة وتحديد وسائل الإفادة منها ومن آلياتها لخدمة أهداف إنسانية أكثر تقدماً وعدلاً وإزالة فرص وعواقب تسخيرها لتهميش البلدان النامية ولتعميق التفاوت الاقتصادي بينها وبين البلدان الصناعية المتقدمة.

ج ـ إن الإقرار بكون العولمة ظاهرة موضوعية قابلة للبقاء والتطور يطرح عدم حتمية ارتباطها دوماً بنظام اقتصادي وسياسي معين كالنظام الرأسمالي مثلاً، بل يمكن أن تكون العولمة آلية من آليات نظام دولي جديد بمضامين وأهداف مختلفة تماماً، الأمر الذي يطرح مهمة كفالة إدارة سليمة وعادلة للعولمة والسعي لتحسينها دوماً وفق نظرة وبرنامج متطورين. ويدخل ضمن ذلك إيقاف نزعة وممارسة الهيمنة الفردية لدولة معينة على مقدرات العالم ومنظمة الأمم المتحدة والأخذ بسياسات اقتصادية وتجارية عادلة بالنسبة للبلدان النامية والفقيرة خاصة، وتعديل الاتفاقيات الدولية وفقاً لذلك مثل اتفاقية منظمة التجارة الدولية وغيرها.

د ـ دراسة تحديات العولمة ثقافياً وسياسياً (ولا سيما بالنسبة إلى مستقبل السيادة الوطنية للدول) من منظور جديد. ويتركز على خلق فرص التفاعل الإيجابي بين ثقافات وحضارات العالم بما يؤمن مناخاً جديداً تزدهر في إطاره عناصر القوة والبقاء في الثقافات الوطنية وتولد في كنفه لوحة جديدة لحضارة عالمية مشتركة مبنية على المثل

والقيم والغايات الإنسانية النبيلة. كما ينبغي أن تدرس إمكانية إعادة النظر بمفهوم السيادة الوطنية للدول على نحو يؤمن السيادة الحقيقية للشعوب ومصالحها الأساسية في الحرية وتقرير المصير وحقوق الإنسان.

لا شك في أن ظاهرة العولمة في غاية التشابك والتعقيد وتطرح أموراً أخرى لا تقل أهمية عن القضايا السابقة، لكن المرجو أن يجري التعامل مع هذه الظاهرة وعواقبها بمنهج علمي سليم وبهدف صياغة إجابات عملية مجدية لتفادي أخطار العولمة والإفادة التامة من فرصها.

ثانياً: ثمة ضرورة ماسة لصياغة برنامج عالمي شامل لمواجهة الأخطار الناجمة عن العولمة بالنسبة لمجالات الحياة الإنسانية المختلفة والناجمة عن هيمنة الشركات المتعدية الجنسية، والإفادة من الفرص التي تتيحها آليات العولمة ووسائلها من تعظيم للقدرات والموارد البشرية. ذلك أن المشاكل والمعضلات التي تطرحها هذه الظاهرة ليست محصورة بقطر أو قارة، واحدة بل إنها ذات طابع كوني شامل، وتتطلب فعلاً إنسانياً وسياسات سليمة ومؤثرة إزاءها، بل يمكن القول ان تنوع ظاهرة العولمة وتمددها عبر الحدود الوطنية أفضى أيضاً إلى عولمة «الآمال والطموحات» ونشوء الحاجة إلى عولمة أو عالمية الفعل والتحرك المشترك لشعوب العالم أجمع نحو أهداف مشتركة ومحددة.

وضمن هذا السياق، كانت هنالك مؤشرات واعدة للعمل المشترك قبل سنوات. ففي نهاية الثمانينيات، تأسست لجنة الجنوب (South Commission) برئاسة يوليوس نيريري، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا، وأحد القادة البارزين لحركة التحرر الوطني الأفريقية، وضمت مجموعة من المفكرين والشخصيات العامة المرموقة وأصدرت تقريراً مهماً للغاية بعنوان: «التحدي أمام الجنوب». وانطوى هذا التقرير على تحليلات عميقة للحالة الدولية وأوضاع الجنوب (البلدان النامية) وخلص إلى استنتاجات وتوصيات بالغة الدلالة بالنسبة لمستقبل العالم وجزئه الجنوبي. ومما له أهمية خاصة، الإشارات المبكرة التي أطلقها التقرير لاتجاهات التطور العالمي وتدويل المشاكل الإنسانية، وكذلك الدعوة إلى صوغ برنامج عالمي للعمل المشترك، ليس لشعوب البلدان النامية (الجنوب) فقط، بل وللبلدان الصناعية المتقدمة (الشمال) أيضاً. وقد تركز البرنامج ذو النقاط الستة على إجراء هيكلية جذرية للنظام الدولي، بما فيها الحد من هيمنة الشركات المتعدية الجنسية وتأمين إدارة أكثر عدلاً وتكافؤاً للتكافل العالمي لمصلحة الأقطار المتقدمة والنامية وضمان معالجة مشتركة للمعضلات الدولية كتدهور البيئة ومكافحة الفقر والجوع... الخ. وقد دعا التقرير إلى مبادرة سياسية على أعلى مستوى لكسب قوة الدفع اللازمة، وناشد قادة أمم الجنوب أن يجتمعوا ويتفقوا على برنامج للعمل الفوري تمهيداً لعقد قمة عالمية لبحث البرنامج مع قادة الشمال.

غير أن هذا البرنامج المهم لم يترجم إلى سياسات ومواقف عملية مؤثرة على

الرغم من المبادرات اللاحقة التي أطلقتها «لجنة الجنوب» نحو هذا الهدف، والتي أسفرت عن تشكيل لجان أو عقد اجتماعات لعدد من رؤساء البلدان النامية. كما أن مداولات وقرارات مهمة اتخذت على صعيد منظمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها العديدة بهدف إصلاح النظام الدولي وإزالة أوجه التفاوت بين أجزائه والحد من استغلال الشركات المتعدية الجنسية لم تأخذ طريقها هي الأخرى للتنفيذ.

وعلى الصعيد العربي، أُنجزت مشاريع فكرية مهمة ذات رؤية استراتيجية واضحة لبلوغ الأهداف ذاتها، ولتحقيق نهضة عربية جديدة، في إطار من التحديث والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة. وكان في مقدمة هذه المشاريع مشروع «المستقبلات العربية البديلة» الصادر عن منتدى العالم الثالث وجامعة الأمم المتحدة، وكذلك مجموعة أبحاث «مستقبل الأمة العربية» الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية. ومع الأهمية المتميزة لهذه الإنجازات الفكرية، يبقى العنصر الحاسم في الموقف العربي إزاء العولمة وعواقبها بيد الحكومات العربية وسياساتها العملية، ويكمن في مدى المواقف التي تتخذها وعمقها إزاء المعضلات والقضايا الدولية المختلفة، وبخاصة النشاطات والمشاريع التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسية في الوطن العربي. ولعل الموقف من اتفاقات الشراكة المختلفة، وكذلك الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ (جولة أوروغواي) يشكلان معياراً للكيفية التي يجري التعامل بها إيجابياً مع المتغيرات الدولية (مظاهر العولمة) وحماية المصالح العربية بوجه المنافسة المحتدمة عالمياً.

فمثلاً الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (WTO)، (وليدة اتفاقيات جولة أوروغواي)، قد يكون أمراً وارداً بحكم تحرير التجارة الدولية والحاجة للتفاعل والتعامل مع الدول والشركات العالمية، ويستدعي بالتالي وضع ضوابط لحماية الاقتصادات العربية لتفادي العواقب السلبية لهذا الانضمام، الأمر الذي أثار الاهتمام من جديد شعبياً وعلى صعيد بعض الأوساط الحكومية الرسميّة بالتكامل الاقتصادي ولو بحدوده الأولية. وانعكس ذلك مؤخراً في القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بدورته المنعقدة في شباط/فبراير ١٩٩٧ والهادف إلى إقامة منطقة تجارة حرّة عربية تضم جميع الأقطار العربية. ويفترض أن يتم تنفيذ هذا القرار في مطلع عام ١٩٩٨. وهو أمر مستبعد أن يتم بهذه السرعة نتيجة للتباعد الملحوظ في سياسات الحكومات العربية ومواقفها وانغماس الكثير منها في التزامات ومشاريع ضخمة مع الشركات والحكومات الأجنبية، الأمر الذي يجعلها مقيّدة الحركة باتجاه معاكس لهذا الهدف. وبصرف النظر عن مآل هذا القرار فلا بد أن نشير إلى أن تكوين منطقة تجارة حرة عربية كبيرة من شأنه أن يوفر قاعدة مشتركة لمواجهة التحديات الخارجية ومن ضمنها التكتلات الإقليمية في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، ويساعد على تفادي الكثير من العواقب السلبية المترتبة على الانضمام إلى

منظمة التجارة الدولية، أو أنه بكلمة أوضح يسمح بإقامة سوق كبيرة تستوعب الفعاليات الاقتصادية المحلية، وتقلل من درجة الانكشاف للمنافسة الخارجية وتوفر الحماية للإنتاج الوطني ولو بحدود.

إن المواجهة الإيجابية لعواقب العولمة، لا تقتصر بطبيعة الحال على الميدان الاقتصادي ولا تنحصر في منطقة جغرافية واحدة أو في مرحلة زمنية قصيرة، الأمر الذي يتطلب فهمها على أنها عملية صراع طويل ومتعدد الجبهات وذات مدى زمني طويل نسبياً وتنخرط في إطاره شعوب وأجيال وفئات اجتماعية مختلفة. وحتى يمكن لهذا الصراع أن يفضي إلى نتائج سليمة وظافرة لصالح الشعوب وأهدافها المشروعة، يجدر تعبئة الجهود عالمياً وفق نظرة سليمة وبرنامج عملي لإصلاح النظام الدولي على جميع المستويات وإحداث تغيير جذري في ميزان القوى العالمية.

ثالثاً: تكونت لدي ـ بعد هذا ـ مجموعة من الملاحظات التفصيلية من خلال قراءة ورقة الدكتور الأطرش، وفي ضوء المناقشات التي دارت في الجلسات السابقة للندوة:

أ ـ هنالك بُعد مهم للبرنامج العربي المنشود في مواجهة تحديات العولمة، وهو البعد العالمي، وأعني به، النهوض بمسؤوليتنا، إلى جانب الشعوب الأخرى، في التصدي الإيجابي لهذه الظاهرة، على نحو يصون المصالح المشتركة للشعوب ودرء المخاطر التي تواجهها. ولعل أبرز ما يرد في هذا الصدد، هو إقامة نظام إدارة (حكم) للعالم (Global Governance) (وليس حكومة) من شأنه أن يؤمن إدارة سليمة ونزيهة للشؤون العالمية، أو بكلمة أخرى إقامة نظام دولي عادل ومتكافىء. وهذا النظام ـ الإدارة ـ يستهدف الإحلال محل الشركات المتعدية الجنسية وبعض القوى الكبرى المتنفذة في إدارة العولمة، واستخدام آلياتها ووسائلها لصالح الشعوب وتنوعها الثقافي والعرقي. إن أهم أسس هذه الإدارة هو أن تقوم على:

- توفير وسائل فعالة من أجل بقاء البشرية.
- احترام وحماية التنوع على أشكاله (Diversity) الذي تتميز به الإنسانية.
- خلق البيئة الملائمة للتعايش البناء والسلمي بين الشعوب.
- ضمان حكم القانون دولياً وفي كل مكان.
- إجراء اصلاحات مؤسسية للهيئات الدولية.

هنالك مسؤولية مشتركة لشعوب العالم لمواجهة الأخطار الطبيعية كتلوث البيئة والأمراض، واجتماعية ـ اقتصادية كالفقر والجوع والظلم وعدم التكافؤ. ولا شك أن أداء هذه المهمة تتطلب مستوى عالياً من التعاون بين جهات عديدة منها الحكومات

والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعدية الجنسية، ذلك بهدف تحقيق حياة ديمقراطية وآمنة ومستديمة (Sustainable) لشعوب العالم وللأجيال القادمة، أي أننا بحاجة إلى أممية إنسانية جديدة ذات برنامج عمل مشترك وشامل.

ب ـ إن الكثير من الاتفاقات والمشاريع العربية لم ترَ نور الحياة بسبب غياب الإرادة السياسية كما ذكر الدكتور الأطرش. والواقع أن هذه النقطة في غاية الأهمية وتطرح أمامنا مهمة البحث الجاد في كيفية الخروج من هذا المأزق والتعارض بين المشاريع وتطبيقها. ولعل هذه النقطة تثير مشكلة جوهرية أكبر، مشكلة النظام السياسي وضرورة إصلاحه في الأقطار العربية. فلو توفرت أنظمة حكم قائمة على مؤسسات تمثيلية وديمقراطية حقيقية، لكان الالتزام بالاتفاقات والمشاريع المشتركة أكثر جدية وقابلاً للتنفيذ، ولكانت الإرادة السياسية ميسورة وفعالة ومضمونة.

إن تحقيق إصلاحات ديمقراطية في الوطن العربي مهمة رقم واحد لتحقيق نهضة حقيقية وشاملة. ومن أهم قوائمها حكم القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان.

ج ـ في وصف العولمة وانعكاساتها، من الناحية الاقتصادية تُربط هذه الظاهرة بالرأسمالية واعتبارها مرحلة من مراحلها. وهذا أمر هو الآخر جدير بالمناقشة. إن اعتبار العولمة ظاهرة موضوعية وثمرة من ثمار التقدم العلمي والتقني المطرد، تجعل العولمة إطاراً كوكبياً للتطور العالمي، ذا مضامين وأهداف متغيرة بحسب إرادة المجتمع الإنساني وفعله. فالعولمة لن تزول بزوال الرأسمالية، بل تتخذ مضامين جديدة عند سقوط الرأسمالية أو تعديلها.

ويرتبط بهذه النقطة أمر آخر يتعلق بـ «اقتصاد السوق» جدير بالمناقشة. فالتجربة تبيّن أن هنالك أشكالاً عديدة لاقتصاد السوق، الأمر الذي يستدعي النظر في إمكانية الإفادة من عامل السوق كآلية (Mechanism) جنباً إلى جنب دور الدولة، أي استحداث توليفة أو مزاوجة بين دور السوق ودور الدولة على نحو يحقق آلية فعالة وكفوءة لإدارة الاقتصاد.

المناقشات

١ ـ منير الحمش

السؤال الآن كما طرحه الدكتور الأطرش، وكما يتساءل العديد من المفكرين والمهتمين العرب هو: من سيطبق هذا المشروع العربي المستقبلي، وكيف؟ وفي البداية يُطرح السؤال الأهم: ما الذي يمنع الأنظمة العربية من الالتقاء لمناقشة أوضاعها والخروج بالحل العلمي المنطقي، وبكلمات أبسط: العرب أمة ممزقة مجزأة معتدى عليها، لماذا لا تدافع عن نفسها، والدفاع حق مشروع تكفله الشرائع السماوية والمواثيق الدولية؟

العرب يعيشون حالة من التخلف والتمزق. لا شك في ذلك، والغرب يتحمل الجزء الأهم من المسؤولية في هذه الحالة، فهو يقف بوضوح ضد جميع أشكال التعاون وأنماطه بين الدول العربية، وهو الذي ابتدع الخلافات في ما بين الدول العربية، وقد كان الغرب دائماً، ضد العرب وضد الإسلام. منذ حروب الفرنجة التي مر عليها أكثر من تسعماية سنة وحتى الآن، ولا داعي لاستعراض ما فعله الغرب فينا منذ وقف نابليون على أبواب فلسطين داعياً اليهود إلى القدوم وإقامة دولة فيها. ليس لدي عقدة «المؤامرة»، ولكن الغرب تآمر فعلاً وسبب للعرب جميع هذه المصائب والأهوال، وسيقف الآن، وعلى رأسه الولايات المتحدة، كما وقف في الماضي ضد مشروعنا العربي النهضوي. ويجب أن نعرف كيف نواجه ذلك.

ولا ننسى الآن، دور الأنظمة العربية التي تعايشت مع الدولة القطرية ووجدت فيها المناصب والمصالح والسلطة. ستقف هذه الأنظمة أيضاً ضد المشروع، كما وقفت في الماضي لأنه كما يدعي بعضها تنتقص مما تدعوه سيادتها الوطنية. هكذا يبتدعون مسألة السيادة الوطنية ليحاربوا فيها قيام أي تكتل عربي قومي. يتخلون عن السيادة الوطنية أمام اتفاقيات الغات والشراكة الأوروبية والمنظمات والمؤسسات الدولية، ويتمسكون بها في العلاقات العربية ـ العربية، ويهرولون لمعاهدات واتفاقات ومناطق حرة ومشاريع مشتركة مع العدو ومع الغرب والولايات المتحدة، ويتراجعون عن جميع

الوثائق والمعاهدات والاتفاقات العربية ـ العربية بحجة السيادة الوطنية.

لقد ناضلت الأمة العربية طويلاً من أجل الاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية، وها هي الآن بعض الأنظمة العربية تستقدم هذه الجيوش نفسها لحمايتها. والأنكى من ذلك أن هذه الجيوش تحضر الآن وتتحمل الأنظمة العربية نفقات إقامتها وتدريباتها وأسلحتها، بينما كانت الجيوش الأجنبية في زمن الاحتلال هي التي تدفع نفقاتها وإن كان ذلك مما تنهبه من خيرات بلادنا.

ما أريد قوله في هذا المجال هو أنه ليس ثمة تعارض بين السيادة الوطنية والسيادة القومية. وعلى الأنظمة العربية أن تفهم أن المشروع العربي يحقق لها القوة والمكانة الدولية، وأنها بذلك تستطيع أن تتحاور مع العالم من المكانة التفاوضية اللائقة. فلا الكومنولث البريطاني يحقق لها هذه المكانة، ولا الفرانكوفونية أو الشراكة الأوروبية أو المتوسطية أو الشرق أوسطية تحقق لها ذلك. إن ما يحقق للعرب مكاناً بين الأمم وبين التكتلات العالمية هو المشروع العربي بجوانبه السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والحضارية، أي المشروع الذي يكفل تحقيق القوة العربية، تلك القوة التي يمكن أن تحفظ لها مكاناً لائقاً في العالم، سواء حكم هذا العالم قطب واحد أو عدة أقطاب.

ولكن المسألة هي كيف السبيل إلى ذلك؟

يقول الدكتور الأطرش إنه في الديمقراطية، عبر عمل سياسي يعبأ الشعب العربي وراء المشروع القومي العربي، إذ من دون ديمقراطية لا يمكن تحقيق تكامل عربي اقتصادي، كما لا يمكن إقامة تنمية مستقلة وتكاملية. والديمقراطية المطلوبة، هي طبعاً داخل كل دولة عربية، وفيما بين الدول العربية ذاتها. وطريق الديمقراطية طويل، كما هو طريق الخروج من واقع التخلف والتجزئة. ولكن ربما نكون في وضع يسمح لنا الآن بالتقدم. والمهم أن نبدأ.

هل نحن نحلم... نعم وماذا في ذلك؟ هل يريدون سرقة الأحلام أيضاً؟ إن من لا يحلم لا يستطيع أن يملك المستقبل. هل هو برنامج طموح؟ نعم. ولماذا لا نطمح؟ إن من لا طموح لديه لا مستقبل له. هل هو مشروع واقعي؟ نعم، إنه مشروع واقعي لأنه ينطلق من الواقع ومن المعاناة ومن الطموح إلى مستقبل أفضل. وقد أفاض الدكتور محمود عبد الفضيل في مقال له نشر في المستقبل العربي عن الواقعية و«الوقوعية»، إذ يجب ألا نغرق في الواقعية ونضخم الأمور بحجة الضعف من جانبنا والقوة في الجانب الآخر.

أعتقد أن الأمة العربية تمتلك عناصر مهمة للقوة، وغير صحيح أن أوراق الحل بيد الولايات المتحدة أو غيرها، ولا يجوز التخلي عن المسؤوليات التاريخية. وإذا كانت

الأنظمة العربية، أو بعضها، لا يستطيع أن يتقبل المشروع العربي لسبب أو آخر، فإن عليه ألا يتخذ من الإجراءات أو المواثيق التي تمنع الأجيال القادمة من أن تملك مستقبلها وتبنيه.

٢ ـ محمد عارف

أولاً، غالباً ما يحدث الخلط في الأدبيات السياسية العربية بين مفهوم الدولة والحكومة، ويؤدي هذا الخلط إلى سلسلة استنتاجات غير صحيحة. فالدولة ظاهرة «طبيعية» إن أمكن القول، ظاهرة تحددها عوامل جغرافية واقتصادية خارج الإرادات السياسية للقوى والأحزاب والدول. الدولة على سبيل المثال هي الدولة الألمانية التي لم يستطع نصف قرن من التقسيم المعترف به دولياً أن يلغيها، أو يقاوم إرادتها. والسؤال المطروح هو إلى أي مدى تستطيع العولمة أن تغير أو تعيد صياغة «الدولة»، بهذا المفهوم؟

ثانياً، عند الحديث عن الولايات المتحدة غالباً ما يتم تجاهل أنها تمثل إلى حد ما الجزء الظاهر من طوافة جليدية، أو كما يسمى جبل الجليد العائم. الجزء الخفي عن الأنظار يضم كندا واستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا، أي باقي أجزاء ما يسمى بالعالم الأنكلوسكسوني. هذا الكيان «القومي» السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني العابر للقارات هو القوة العظمى الوحيدة أو القطب العالمي الأوحد. ويندر للأسف وجود دراسات في المكتبة العربية والعالمية للكيان الأنكلوسكسوني.

ومن الوثائق النادرة التي تكشف عن حجم هذا الكيان تقرير «تكنولوجيات السيطرة السياسية» الذي صدر أخيراً عن لجنة الحريات المدنية في البرلمان الأوروبي حول وكالة التجسس الأمريكية «NSA» (National Security Agency). هذه الوكالة التي يصعب الحصول على معلومات عنها مسؤولة عن عمليات الاستخبارات والإنصات حول العالم. أكبر محطة للوكالة موجودة في بريطانيا، وهي أكبر محطة تنصت عالمية ترصد جميع المراسلات والاتصالات عبر البريد والتلكس والهاتف والفاكس والإنترنت الصادرة والقادمة إلى أوروبا والوطن العربي. وكشفت وثيقة الاتحاد الأوروبي عن وجود اتفاقية بين الدول الانكلوسكسونية الخمس توفر لعمليات التجسس هذه صيانة خارج تدخل أي حكومة في هذه الدول.

٣ ـ فهمية شرف الدين

أرى أن اتجاهين للنقاش قد ظهرا خلال الندوة: الاتجاه **الأول** دفاعي يستعيد مقولات سابقة حول إمكانية المجابهة ويدعو إلى رفض العولمة بحجة إمكانية أن ننمي علاقات مكانية محلية عربية، وإننا يجب أن... وينبغي... ولا بد. هذا خطاب من

السبعينيات لم يستحضر مني كل الخبرات السياسية العربية، ولا من المعارف الجديدة التي عدّلت لي النظرة إلى مفهوم التنمية في حد ذاته. واتجاه آخر يدّعي أن العولمة هي قدر لا مفر منه وأنه علينا أن نتعامل معها وأن نعدل أو أن ننمي أشكال علاقاتنا بالعالم وعناصر تفاعلنا معه. وأرى أن الاتجاهين لم يرصدا بشكل عميق وواسع الملامح التي يجب أن ترسمها هذه الندوة لدور المثقفين أو المفكرين في جعل عناصر الممانعة أكثر قوة عن طريق تعديل الحاضر والأفق المعرفي في الوطن العربي. وعندما نتحدث عن الأفق المعرفي فإننا نؤكد على تحسين إمكانيات اللغة العربية على استيعاب المعطيات والمعارف الجديدة، وذلك بالانخراط في ترجمة المعارف ونقلها وتوحيد المصطلحات وتعميمها، وتدعيم البحث العلمي في جميع مستوياته وبخاصة الأبحاث الحقلية والأبحاث التطبيقية، وإنشاء شركات علمية عربية وجمعيات بحوث، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في ذلك ووضع ضوابط لهذا الغرض، وأيضاً إنشاء قوى ضغط من أجل تدعيم البحث العلمي في البلدان العربية كافة وتحسين شبكات الانتقال ونقل المعلومات، وتحسين فرص الحوار والنقاش المتخصص. وعلى الرغم من أن الندوة هي حول العولمة، والديمقراطية وحقوق الإنسان هي أدوات أساسية لإدارة العالم، فلم تتطرق الأوراق إلى أهمية تعديل الأداء السياسي في الأنظمة العربية وتحسين المشاركة الشعبية، وبخاصة أن أي ممانعة لا يمكن أن تكون حيوية ومفيدة إذا لم تكن مبنية على شرعية السلطة المستمدة أصلاً من الجماهير الشعبية. وهذه المشاركة غير ممكنة إلا في ظل قوانين تصون الحريات العامة والحريات الشخصية وحقوق الإنسان، وتسمح بتداول السلطة في المستويات كافة.

ولعلي في النهاية أتقدم باقتراح محدد، هو متابعة ما بدأه المركز حول العولمة عن طريق الأبحاث المعمقة والاستفادة من جميع الدراسات التي جرت ونبني عليها سلباً أو إيجاباً حتى لا نبدأ دائماً من الصفر. وأذكّر هنا بالمشروع الكبير الذي أنجزه مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل الأمة العربية كعمل تأسيسي بحاجة إلى إعادة تقييم؛ هل لا تزال النتائج صالحة، ما الذي تغيّر؟ لا بد لنا من أن نتابع البحث حول العولمة لأنها تحوّل حقيقي معرفي شامل على مستوى العالم.

٤ ـ محمود عوض

إنني أنتمي إلى مهنة الصحافة، وهي تعيسة بطبيعتها في وسط الرأي العام، ومن هذه الناحية، فإنني ألاحظ أن المواطن العادي تحاصره الكثير من الظواهر التي قد لا يجد تفسيراً لها. وعلى سبيل المثال، فهو يعرف مثلاً أنه منذ عام ١٩٦٠ كانت في مصر صناعة أدوية ممتازة، تصدر إلى دول في أفريقيا، وآسيا، وبسعر منخفض، ولكنه لا يعرف لماذا لا يجد أمامه اليوم سوى الأدوية الأجنبية؟ إن هذا المواطن يريد إجابة، ترد عنه الحيرة. فهو يعرف أيضاً إن الخبرات المصرية المحلية قد تولت إدارة قناة

السويس، بالكفاءة نفسها التي كانت عليها الإدارة الأجنبية، بينما كانت مصر وسط معركة السويس والعالم الغربي كله متربص بها. وبالكفاءة نفسها تحقق انتصار تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، حيث تحرك قرابة المليون ونصف المليون جندي على الجبهتين السورية والمصرية، في التوقيت نفسه، وبالجسارة والمقدرة نفسيهما. بينما يزعم مسؤول سياسي أن مصر تبيع القطاع العام لأنها عاجزة عن إدارته بكفاءة!

ومن ناحية أخرى، فإنني اعتقد أن الكتابات الغربية، من نوع **صدام الحضارات** تقف وراءها مراكز الأبحاث وشركات الأسلحة الأمريكية. كذلك جرت الإشارة في هذه الندوة لتوماس فريدمان وهو واحد من عشرات الباحثين المكلفين في «فرق بحث» يدفع لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتقديم دعوات سخية لكبار الصحفيين ومديري الصحف في العالم الثالث لتلقي محاضرات عن «حتمية العولمة». فإذا كانت العولمة «حتمية» فعلاً فلماذا كل هذه النفقات التي تهدف إلى غسيل دماغ وسائل صياغة الرأي العام في العالم الثالث. لقد أعجبني تأكيد د. الأطرش على إمكانيات رد الفعل العربي، ولذلك ففي مواجهة الانطباعات السلبية إلى حد اليأس عن قدراتنا العربية، أريد الإشارة إلى حالتين:

الأولى: أنه أنشىء في مصر «المصرف العربي الدولي» بعد حرب ١٩٧٣، تشترك في رأس ماله مصر وليبيا وثلاث دول عربية أخرى. ولكن رغم حدة الخلاف بين مصر وليبيا عام ١٩٧٧، إلا أن أياً من الدولتين لم تفكر في الانسحاب من البنك.

والثانية: أنه عندما صدرت القرارات الأمريكية بضرب الحصار حول ليبيا وتجميد أموالها في البنوك، فإن التجميد لم يمتد إلى الأموال الليبية في «المصرف العربي الدولي» نظراً لأنه مال مشترك مع أموال عربية أخرى.

لذلك ينبغي أن يعرف المواطن العادي حدود العولمة؛ هل هي فرصة أم خطر؟ هل من الممكن أن تكون هذا وذاك، خطر على الضعيف وفرصة للقوي؟ إن لدينا قدرات عديدة، لعلي أشير منها إلى ثلاث: لدينا لغة واحدة، بينما دول الاتحاد الأوروبي تتكلم ١٢ لغة، ولذلك يوجه ثلثي موازنته للترجمة، ولدينا سوق عربية واسعة تقارب حجم السوق الأمريكي، وتصل إلى ثلثي حجم السوق الأوروبي، ولدينا كوادر من المتعلمين، ومهما كان مستوى التعليم، فإن مصر وحدها لديها ١٦ مليون طالب، كذلك لدينا قدرات بشرية ومادية وعسكرية، ولدينا جيوش عديدة وكبيرة، ولكنها دون استراتيجيا ودون نظرية أمن قومي. إن السياسيين هم المسؤولون عن جوانب التقصير، ولا بد من أن يكون لنا دور في تعبئة الرأي العام وتوعيته حتى تمكن رقابتهم ومحاسبتهم.. وسيكون الحساب عسيراً.

٥ ـ الهام كلاب

أتمنى أن يكون هناك اقتراب مجهري أكثر في معالجة علاقة العرب بالعولمة، يتناول معالم العولمة وملامحها الواقعية التي بدأت تظهر في قطاعات عديدة في حياتنا اليومية، ونعطيها أسماء أخرى أو نحفظ لها هويتها القديمة المضخمة، دون أن نحاول التبديل في البناء الذهني الذي نحلل من خلاله ظواهرنا الاجتماعية. سأعطي مثلاً واحداً في هذا المجال، يتعلق بإمعان النظر في عمل الجمعيات الأهلية العربية ودورها وهويتها وأفقها. كان عمل الجمعيات الأهلية في غالبية الدول العربية وفي ظل السياق التاريخي السابق، عمل إحسان ومساعدة وترميم، وكأنه نوع من المعارضة، أو أصبح الاتهام الذي يتهم بواقع مساعدته الإنسانية. في لبنان كان عندنا تضخم كبير لهذه الجمعيات بسبب طوارىء الحرب. الآن بعدما انتهت الحرب اضطررنا إلى «إعادة هيكلة» وتأهيل جديد لهذه الجمعيات، **أولاً** من حيث مفهوم التنمية الجديدة المستدامة بحسب التعبير المعتمد، **وثانياً** من حيث أنها أصبحت الرديف الضروري أو الذراع الأخرى الضرورية لكل مشاكل العولمة، أي أنها انتقلت من موقف «معارضة» تكشف مشاكل النظام إلى «مساندة» لبقاء هذا النظام، وحصانة لوجوده، أو صفة من صفاته. أعتقد أننا كعاملين في مجال هذه الجمعيات، يجب أن نعي إلى أي مدى نحن في موقع وعي وقبول أو موقع غش إذا لم نواجه بذهنية جديدة الدور الجديد للجمعيات من خلال توقع فرص وأخطار العولمة معاً. لقد سرّت الجمعيات بالاعتراف والتبجيل والمساعدات، فهل هذا الاعتراف هو صياغة جديدة لدورها المرسوم لها، أو لتحولها المقبل من خلال اقتصاد السوق وموقع الدولة في مجتمعاتنا النامية؟ أتمنى أن يجري التفكير الواقعي في هوية الجمعيات الأهلية ودورها المقبل في المجتمعات العربية وفي تمثلها للعولمة سواء علمت أم لم تعلم، آفاق دورها المقبل.

٦ ـ محمد محمود الإمام

قضية «ما العمل» تقودنا أبعد مما تناولناه في الجلسة السابقة حول التنمية العربية. إن قدراً من العمل يجب أن يوجه إلى كيفية التعامل مع ظاهرة الكوكبة والعوامل المحددة لها، والقدر الآخر يتعلق بظواهر، بعضها تطور لآليات سابقة عانيناها في الماضي، والبعض الآخر يمثل حلقات في سلسلة جديدة ولدتها الكوكبة وتعامل الأطراف المؤثرة معها. من ذلك **أولاً** قضية تشابك الأسواق المالية وأسواق العملات وخروجها عن إطار تعبئة المدخرات إلى كونها تعصف بالاقتصاد كله، وهذا يثير قضية الاستقرار اللازم للنمو، والتجربة الآسيوية الحالية حافلة بالدروس. واستتبع هذا فقدان السياسة النقدية خصائصها التي ارتبطت بكون النقود من معالم ذاتية الدولة. وأصبحت هذه السياسات تابعة للتغيرات النقدية العالمية. ويحدث هذا في وقت يجري فيه تحجيم السياسات المالية التي استخدمت كأسلوب لإدارة الاقتصاد

وللتنمية ولإعادة التوزيع. إذن نحن أمام مشكلة جديدة. اننا مطالبون بالتخلي عن الأدوات المباشرة التي كانت تجعل السياسة المالية الأداة الرئيسية وتخضع لها السياسة النقدية. **الأمر الثاني** هو أن ما يقدم من أدوات للتعامل مع مظاهر الكوكبة وهي رأس المال الأجنبي والعابرات والمؤسسات العاملة في خدمتها تبرر بما يسمى الكفاءة الاقتصادية، ويتراجع البعد الاجتماعي ليصبح منفذاً لتجريد الدولة من كثير من السلطات وتحميلها بأعباء التصويب ولتوجيه المنح والمعونات إلى المؤسسات الأهلية لإنشاء تبعية اجتماعية تخدم عملية الإدماج الاقتصادي في النظام الدولي. والأمر **الثالث** هو أن من أهم محددات الكوكبة التمكن من أدوات التقدم العلمي والتقاني. وقد أوضحت مناقشات جلسة التقانة أن هناك حاجة إلى إحداث تغير جذري في التعامل العربي مع هذا الموضوع. وأؤكّد بصفة خاصة على ضرورة أمرين: **الأول** الاهتمام بالبشر وهم الثروة الأساسية للعرب، **والثاني** التعاون على المستوى القومي لأن المساهمة الفعالة في البحث والتطوير لا تكون مجدية على المستوى القطري. **أخيراً** أود أن أرد مصطلحي الإنماء التكاملي والتكامل الإنمائي إلى الدكتور لبيب شقير رحمه الله في دراسته الموسوعية عن الوحدة الاقتصادية العربية. وأشير إلى أن الجزء الثاني من هذا العمل احتوى على مقترح اقترح مراجعته يجيب عما هو العمل. ما أريد إضافته أن الهدف من التكامل لدول نامية هو التنمية، ومن هنا يأتي التكامل الإنمائي. ولكنني أميز بين هذا والإنماء التكاملي، وأقصد به إعادة هيكلة البنية العربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لتحقيق تشابك بين الأقطار حتى تستطيع أن تسير نحو التكامل الإنمائي، وبخاصة إذا اتفقنا مع مقترح الدكتور الأطرش بتجاوز المنطقة الحرة إلى السوق المشتركة. ولكن إذا كانت قوى السوق لم تبلغ المستوى الذي يجعل من الممكن أن نأتمنها على مسيرة التنمية القطرية، فكيف نعهد إلى أسواق قاصرة بقيادة عملية التنمية ومواجهة القوى العالمية؟ إنها قد تعمق الفوارق وتزيد التباعدات بحيث تفقد أهم وظائفها وهي التمهيد للوحدتين الاقتصادية والسياسية. ولذلك أطالب بتخصيص فريق من المتخصصين لدراسة أساليب بناء وتسيير دولة وحدة عربية تضم على الأقل المشرق العربي من العراق إلى ليبيا، توقعاً لحدوث تحرك مماثل في منطقتي الخليج والمغرب. وظيفة هذه الدولة هي إعادة بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، القادرة على احتواء الكيان الصهيوني وحماية المحيط الهش المجاور له من التآكل، والقادرة على التعامل الأكثر تكافؤاً مع الولايات وأوروبا وعابرات القوميات.

٧ ـ عمرو محي الدين

أولاً: في صورة توزيع الدخل العالمي وما يرتبط بها من خريطة توزيع الفقر على المستوى العالمي، لماذا قمنا بتجنيب السبع الكبار فقط، فهي وإن كانت دولاً غنية لكنها لا تشمل كل الأغنياء. فإذا أدخلنا دول منظمة التعاون كمجموعة وكممثلة

للدول الغنية، فإن توزيع الدخل يكون كالتالي: نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الدخل العالمي ٧٧,٩ بالمئة في حين يصل نصيبها من السكان إلى ١٤,٧ بالمئة. أما العالم الثالث المنخفض الدخل (أي الذي يقل متوسط الدخل الفردي فيه عن ٥٠٠ دولار) فيصل نصيبه من الدخل العالمي إلى ٤,٩ بالمئة في حين يصل نصيبه من السكان إلى ٥٦ بالمئة. الصين بمفردها تمثل ٢١,٤ بالمئة من مجموع سكان العالم و٢,٤ بالمئة من الدخل العالمي.

ثانياً: نحن نشهد في الشمال ظاهرة الكوكبة وفي الجنوب ظاهرة الهيمنة. هل الهيمنة في الجنوب ونمطها هي نتاج الكوكبة في الشمال؟ أي أن هاتين الظاهرتين هما في الحقيقة ظاهرة واحدة أم أنهما منفصلتين؟ فإذا سلمنا بأن الكوكبة إنما تمثل مرحلة من مراحل نمو الرأسمالية الصناعية العالمية فإن ما يحدث في الجنوب لا يعدو أن يكون عملية طبيعية متوائمة مع ما يحدث في الشمال. هذا إن سلمنا بأن النظام الاقتصادي العالمي هو منظومة متناسقة بين أجزائه وأن المراحل التاريخية التي لم يحدث فيها هذا التناسق بين أجزاء المنظومة كانت هي الفترات الذي اتسمت بالاختلال والتي انتهت بعد فترة معينة لتعود الأمور لوضعها الطبيعي.

ثالثاً: إن ظاهرة التركز هي ظاهرة طبيعية لعملية الكوكبة، وعلينا أن ندرس آلياتها، ومن أهم هذه الآليات عمليات الدمج والاستملاك، أو ما يجري رجال القانون على تسميته بالدمج عن طريق المزج والدمج عن طريق الضم، وهي عملية تجري على مستويين: المستوى **الأول** داخل الدولة الواحدة، ثم المستوى **الثاني** هو مستوى عبر الحدود. وهي ظاهرة تنامت وتسارعت في الثمانينيات والتسعينيات. كما أنها ظاهرة تحتاج منا إلى الدراسة لأن التاريخ الاقتصادي يشير إلى موجات تاريخية لعملية التركز، وهل هناك اختلاف بين الموجة الحالية وموجة الثلاثينيات أم لا.

رابعاً: ما أشار إليه الدكتور إسماعيل صبري عبد الله عن «Down Sizing» و«Restructuring» عملية مرتبطة بتقنيات الإنتاج الجديدة وبالتنظيم الجديد لعملية الإنتاج الصناعي من نظام فورد للإنتاج القائم على المصنع الكبير إلى نظام حلقات الإنتاج القائم على شبكة الإنتاج. وهي عملية مرتبطة بنمو الشركات العالمية، ويشمل التنظيم الجديد وحدات انتاجية مترامية الأطراف. وكانت القصة الأساسية حينما واجهت الرأسمالية نقط تحولها الثانية، هي هل تستورد العمالة الماهرة الرخيصة، أم تنتقل إلى العمالة الرخيصة، فكان القرار الثاني في الدول الصناعية الأوروبية وأمريكا في الخمسينيات وفي اليابان في الثمانينيات. وكنت أود أن نحاول الربط بين هذا التنظيم الجديد وقصة الفقر وتوزيع الدخل العالمي.

وفي دراسة عن صناعة الملابس الجاهزة على المستوى العالمي أود أن أشير إلى

المثال التالي عن إنتاج القمصان في بنغلادش كفرع لشركة عالمية لإنتاج الملابس الجاهزة.

كلفة الانتاج (الدولار)

المكونات	التكلفة
مواد أولية وما يرتبط بها	٢٧
استهلاك آلات	٣
صافي أرباح صناعية	٥
سعر المصنع (١٢ قميصاً)	٣٨
الهامش الإجمالي التجاري	٢٢٨
سعر القطاعي (التجزئة)	٢٦٦
سعر التجزئة شاملاً حركة المبيعات	٢٩٢

أجر العامل في بنغلادش لانتاج ١٢ قميصاً ٥ دولارات على أساس ٢٥ إلى ٣٠ ساعة عمل، كلفة الساعة ١٥ ـ ٢٠ سنتاً.

عامل بيع التجزئة في أمريكا ٥ دولارات للساعة لبيع ٦ قمصان،

أو ١٠ دولارات لساعتين لبيع ١٢ قميصاً.

يعني ذلك عدم تكافؤ في التبادل بين عامل الإنتاج في بنغلادش وعامل الخدمة.

خامساً: في النموذج والسيناريوهات، لم تشر الدراسة إلى طبيعة هذا النموذج أو مواصفاته سوى أنه نموذج توازن عام. إنما يبدو أنه نموذج توازن عام دينامي، حيث تشير نتائجه إلى نمو الدخل عبر الزمن، وواضح أن نتائج النموذج متوقفة على عدد من الفروض أهمها قيام الدول بتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

سادساً: دور رأس المال المالي في عملية العولمة وهو ما أشار إليه الدكتور الأطرش في عام ١٩٧٧ حين بلغت القيمة السنوية للصادرات العالمية ١,٣ تريليون دولار في حين بلغ التعامل في أسواق الصرف الأجنبي ٤,٦ تريليون دولار، أي أن الصادرات تمثل ٢٩ بالمئة من حجم التعامل في سوق الصرف. في عام ١٩٩٥ بلغ حجم الصادرات العالمية ٤,٨ تريليون دولار في حين بلغ حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي ٣٢٥ تريليون دولار، أي أن قيمة الصادارت بلغت ١,٥ بالمئة من حجم التعامل في أسواق الصرف. وبمعنى آخر، فإن من بين كل ١٠٠ دولار أمريكي يتم التعامل بها في أسواق الصرف يستخدم ١,٥ دولار أمريكي فقط لتمويل

الصادرات، في حين يستخدم الباقي وقدره ٩٨,٥ دولار أمريكي لأغراض الاستثمار والمضاربة. ومن الحقائق الأخرى أنه حتى عام ١٩٧٧ بلغت الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي على مستوى العالم ٢٢٦ مليار دولار أمريكي في حين بلغ حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف ١٨ مليون دولار أمريكي. أما في عام ١٩٩٥، فقد بلغ حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف ١,٣ تريليون دولار في حين بلغت الاحتياطيات الرسمية من العملة الأجنبية على مستوى العالم ١,٢ تريليون دولار، وتشير هذه الأرقام إلى صعوبة قيام البنوك المركزية بالتأثير في تحركات أسعار الصرف لعملة معينة، ذلك أن صناديق الاستثمار التي تقع تحت سيطرتها هذه الكمية الهائلة من الأموال تستطيع الحصول على مليارات الدولارات بشكل ملحوظ أو من دون كفالة لتحركها ذهاباً وإياباً عبر العالم في لمح البصر. وقد بلغت قيمة أصول صناديق المعاشات والصناديق المشتركة في الدول الصناعية الكبرى ١٠ تريليون دولار أمريكي، وقيمة أصول الصناديق المشتركة في أمريكا ٣,٥ تريليون دولار، مقارنة بحوالى ٤,٥ تريليون دولار قيمة أصول الجهاز المصرفي الأمريكي. ولقد تزايد حجم التدفقات السنوية عبر الحدود إلى أسواق الأسهم الناشئة من ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٢.

إسمحوا لي أن أطرح استراتيجيا بديلة تقوم على محورين: الأمن والإنتاجية. فالأمن والتنمية صنوان لا يفترقان، فلا تنمية بلا أمن يحميها، ولا أمن من دون تنمية تدعمه. ما هو السبيل وما هي الآلية لخلق أمن عربي حقيقي؟ أمن بيننا وردع لما هو خارجنا؛ ما هو سبيله وما هي آلياته وما هو شكله؟ الإنتاجية التي محورها الرئيسي العلم والتعليم.

٨ ـ جميل مطر

هل يمكن أن نتطرق ولو قليلاً لتجارب الآخرين. التجربة الأحدث هي تجربة جنوب شرق آسيا. وبما أنني أفتقر إلى الخبرة الاقتصادية فسوف أنقل ثلاث وجهات نظر في تفسير أسباب الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت هناك، وما زالت تتفاعل إقليمياً وعالمياً. تقول بعض المصادر في الغرب إن الأزمة وقعت بسبب سلسلة من الأخطاء الآسيوية ومنها المبالغة في استدعاء الاستثمارات الأجنبية والقيام بمشاريع ضخمة احتاجت إلى تمويلات هائلة للقروض، مع انعدام أو ضعف المنافسة وقيام علاقة غير صحية بين رجال السياسة ورجال الأعمال، أدت إلى انتشار الفساد. وفي آسيا يقولون إن الأزمة تعود إلى سببين رئيسيين هما خطة أو ايديولوجيا أمريكية يراد تطبيقها وتعميمها لاحباط أي تجربة أخرى متميزة أو مختلفة ومؤامرة على اقتصادات آسيا. وهناك رأي ثالث يرى أن السبب الرئيسي هو أن المصارف الغربية شجعت تدفق الاستثمارات والقروض القصيرة الأجل، وهذا النوع من التدفقات الخارجية كفيل

بإحداث أزمة مركزة في أي مكان في العالم. ومن ناحية أخرى، يلفت نظري ـ وأنا لست متخصصاً اقتصادياً ـ ما يفعله صندوق النقد الدولي في محاولته علاج الأزمة. الصندوق يطلب إعلان إفلاس البنوك الوطنية العاجزة أو المعيبة، وعدم بذل أي جهود لإنقاذها. وفي الوقت نفسه يشترط إنقاذ المصارف العالمية، وبخاصة الأمريكية والأوروبية واليابانية، فتأخذ حصتها بالكامل، على رغم أنها قد تكون مشتركة في المسؤولية عن الأزمة حين أغرقت أسواق آسيا بأموال قصيرة الأجل قامت بسحبها فجأة قبل وفور وقوع الأزمة. من سيدفع الثمن في هذه الحالة؟ إنه دافع الضرائب المحلي، وأصحاب الأسهم المحليين، وعلى كل حال لا يجوز أن ننسى أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد إلى حد غير قليل على فائض الأموال الآسيوية، وخصوصاً اليابان والصين، والعربية المستثمرة في سندات الدين الأمريكية. بما أننا سنشارك في مسيرة العولمة، فقد يكون مفيداً أن تدرس الدولة ومراكز البحث الاقتصادية في الوطن العربي تفاصيل وسبل علاج مآزق العولمة، وبخاصة مأزق المكسيك ومأزق جنوب شرق آسيا.

٩ ـ ليلى شرف

أجدني متفقة مع معظم النقاط التي أوردها د. عصام نعمان، وبخاصة في تنشيط الدفع القومي والمصالحة العربية. كما اتفق مع طريقته في تقديم جوابه عن السؤال: ما العمل؟ بنقاط محددة، وسأحذو حذوه في تقديم نقاط في المجالات التي لها علاقة باهتماماتي، وهي وإن كانت لها صلة بدعم الاقتصاد إلا أنها ليست نقاطاً مالية اقتصادية كما ركزت معظم نقاط الزملاء:

١ ـ إنقاذ عملية التنمية ومواجهة العولمة بمعالجة أمراضنا الداخلية التي تعطل عمليات التنمية.

٢ ـ تنمية القوى البشرية في التعليم العصري والتدريب المستمر.

٣ ـ رفع مستوى الجامعات الوطنية وتجهيزها بإمكانيات البحث العلمي لخدمة التقانة وعملية التنمية.

٤ ـ إقامة النظم العلمية المستوعبة للكفاءات والاختصاصات العلمية العربية، وفتح قنوات الاتصال لها مع مراكز صنع القرار.

٥ ـ التواصل بين الشركات الصناعية ومراكز البحث العلمي وتطوير وتمويل هذه الشركات لمشاريع البحث المتصل بمجالاتها.

٦ ـ تحديث الإدارة العربية، وبخاصة بيروقراطيات الدولة التي تقف عقبة في معظم دولنا العربية في سبيل التحديث والتطوير والتنمية الفاعلة والتخطيط السليم.

٧ ـ في مجال الإعلام، تحسين الإنتاج العربي الثقافي والترفيهي بإنتاج مشترك يوجه لإنعاش التوجه القومي فكراً وتخطيطاً وتربية واستنفاراً لخدمة عملية التنمية العربية المتكاملة وخدمة المشروع النهضوي العربي.

٨ ـ الديمقراطية الحقيقية: السياسية والاجتماعية والتربوية، بمعنى تطوير المجتمع المدني، والمشاركة في صنع القرار، والصحافة النشطة والجامعات المنتجة لقواعد صنع القرار التنموي.

٩ ـ توحيد القوانين بين جميع الأقطار العربية: الاقتصادية والتجارية والتربوية والثقافية. . . الخ.

١٠ ـ إشراك المنظمات غير الحكومية الأهلية في العملية التنموية، مثل: البيئة، والتربية، والثقافة. . . الخ.

١١ ـ السوق العربية المشتركة وحرية حركة الأفراد والأموال والقوى العاملة.

١٢ ـ الاهتمام بالبعد الاجتماعي للعمليات التنموية في وجه ضغوط الفلسفة الرأسمالية، وبخاصة الحفاظ على صحة الأسرة كخلية أساسية ومهمة للمجتمع ولعملية التنمية والحفاظ على دورها التكاملي المساند لعمليات التنمية.

١٠ ـ حسام عيسى

يجيء تعليقي منصباً على مجمل أعمال هذه الندوة. وتعليقي الأول يتعلق بالعموميات التي أضعنا فيها وقتاً طويلاً وضرورة تجاوزها إذا أردنا لهذه الندوة أن تخرج بنتائج واضحة وملموسة، فلم يعد من الممكن الاستمرار في الكلام عن تعريف العولمة، أو الكلام عن مخاطر العولمة وفرصها دون تحديد هذه المخاطر بشكل دقيق، وهذه الفرص بشكل أدق. فمثلاً تحدث د. حازم الببلاوي عن ضرورة الاندماج في فناء العولمة مع قدر من الحماية. وفي رأيي أن هذا غير كافٍ وأنه من الضروري تحديد كيفية هذه الحماية وما هي آلياتها في عصر ما بعد منظمة التجارة الدولية ودورة أوروغواي. ثم إنه من الضروري دراسة فاعلية هذه الأدوات على ضوء التجارب المعاصرة، مثل تجربة المكسيك وجنوب شرق آسيا. وكم كنت أتمنى أن تقدم في هذه الندوة ورقة مفصلة عن الأزمة المالية والنقدية الأخيرة لدول جنوب شرق آسيا، وما إذا كانت هذه الأزمة تشكل تجسيداً لمخاطر العولمة أم أنها نتاج لعوامل أخرى داخلية. إن مثل هذه الدراسة هي في حقيقتها تعريف للعولمة على أرض الواقع وبطريقة امبريقية، وهذا أفضل كثيراً من الدراسات الأيديولوجية حول تعريف العولمة ومخاطرها وفرصها. كذلك تحدثنا في هذه الندوة عن موضوع بالغ الأهمية وهو ما تحمله العولمة من خطر تهميش بعض مناطق العالم الثالث. وقيل في هذا الشأن كلام بالغ الأهمية

حول تضاؤل دور المواد الأولية التي تنتجها دول العالم الثالث بتأثير الثورة التقانية وابتداع المواد المخلقة صناعياً والتي بدأت تحل محل المواد الطبيعية الأولية. ولكن يبقى السؤال: إذا كان دور العالم الثالث قد تضاءل إلى حد يهدد بتهميش مناطق كبيرة منه، فكيف نفسر استمرار الصراع السياسي بين دول المركز حول الهيمنة على أفريقيا (نموذج الكونغو/زائير والصراع الأمريكي ـ الفرنسي)، وكيف نفسر إصرار الولايات المتحدة على إرغام مصر على الالتزام بقرارات دورة أوروغواي للغات قبل مولدها، وتعديل التشريع المصري بما يكفل حماية برامج الكومبيوتر طبقاً لقواعد حماية الملكية الفكرية وإصرارها على تعديل قانون براءات الاختراع المصري وحرمان مصر من فكرة السماح التي قررتها اتفاقات تحرير التجارة الدولية؟ يبدو لي إنه من السابق لأوانه الكلام على استغناء دول المركز عن دول العالم الثالث الأقل تطوراً. وهو ما يعني أن النظام الاقتصادي الجديد الذي تم بناؤه لا يلغي النظام القديم تماماً، وإن أخضعه لآلياته ولقوانينه.

١١ ـ كريم بقرادوني

يفترض العمل العربي المشترك في زمن العولمة أن نكتنه مفاهيم هذه الظاهرة الجديدة وآلياتها فنعربها ونجربها فيما بيننا قبل أن نمارسها مع الآخرين، أو قبل أن يفرضها علينا الآخرون. ولا مفّر من فهم العولمة والتعامل معها بجرأة وحذر. فلا ينفع الهروب منها وكأنها غير موجودة أو كأنها لن تصل إلينا، أو الاستسلام لها وكأنها قدر لا يرد أو لا يواجه. لا يجوز أن تفوتنا فوائد العولمة أو أن نسقط في مضارها؛ لا الانعزال مرغوب، ولا الانصياع مطلوب، وحده التلاؤم هو الأمر المحمود. ويعني التلاؤم أن نعرّب العولمة بحيث نجعل مفاهيمها وآلياتها تتناسب وتقاليدنا وتجربتنا وخصوصياتنا وطبيعتنا وطبائعنا. والواقع أن البلدان العربية تدخل العولمة كل واحدة منفردة بدل أن تلجها مجتمعة، علماً أن المجموعة العربية تملك أقدم تنظيم إقليمي في العالم وهو جامعة الدول العربية التي نشأت في آذار/مارس ١٩٤٧ قبل غيرها من كل التنظيمات الإقليمية المعروفة.

ومع موافقتي على العديد مما جاء في بحث محمد الأطرش فإني لا أريد أن أقترح جديداً، بل أن اذكّر فقط ببعض ما جرى درسه وصياغته وإقراره وإعلانه من قبل الدول العربية، ولا سيما على الصعد الأمنية والاقتصادية والثقافية. إن تطبيق الوثيقة الأمنية الصادرة عن «دول إعلان دمشق» في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٥ يضمن إقامة نظام أمني عربي في موازاة المشاريع الأمنية الإقليمية التي تهدد الأمن القومي العربي، وأخطر المشاريع هو التحالف الإسرائيلي ـ التركي الذي لا بدّ من مواجهته بتحالف عربي ـ إيراني. ويجدر بنا على الصعيد الاقتصادي أن نفعل ما فعله قبلنا الآسيويون والأوروبيون والأمريكيون أنفسهم: عولموا قاراتهم قبل أن

يطرحوا العولمة على القارات الأخرى. وأريد في هذا المجال أن أطالب بتنفيذ قرار اتخذ منذ ثلاثة وثلاثين عاماً في إطار جامعة الدول العربية تحت الرقم ١٧ في العام ١٩٦٤ ويقضي بإنشاء سوق عربية مشتركة. وأذكر إضافة القرار الذي اتخذ في قمة القاهرة في العام ١٩٩٦ والداعي إلى إقامة «منطقة تجارة حرة عربية» وتحرير التجارة بين العرب مع بعض الاستثناءات، وذلك ابتداء من العام ١٩٩٨.

يبقى الصعيد الثقافي الذي يملك أداة لا يوليها العرب اهتماماً كافياً وهي «الألكسو». وفي ظني أن كل شيء يبدأ بالثقافة وينتهي بالثقافة بما فيه الأمن والاقتصاد والمال. والثقافة تنبع من الشعب وليس من الدولة، فهي نتاج المجتمع المدني وليس نتاج السلطة، والإعلام والتعليم هما الوسيلتان الأساسيتان لنشرها وتعميمها. واقترح في هذا الإطار فكرة جديدة واحدة وهي قيام «جامعة الشعوب العربية» إلى جانب جامعة الدول العربية.

في الخلاصة بمقدورنا أن نعمل في المستقبل المنظور بوحي «إعلان دمشق»، والبدء بإنفاذ «السوق العربية المشتركة» أو «منطقة التجارة الحرة العربية»، وإحياء «الألكسو»، وتأسيس «جامعة الشعوب العربية»، وذلك استعداداً لدخول عصر العولمة.

التكامل العربي هو الطريق السليم لرفع تحدي العولمة وكسب رهان التنمية والتحرر، وهو السبيل الأضمن للحفاظ على الحضور العربي المميز والفاعل، والشرط المسبق والضروري للانخراط في العولمة، ونحن قادرون على التخفيف من مخاطرها وتوظيف منافعها.

إما أن نعمل معاً، وإما أن نزول الواحد تلو الآخر، تحت وطأة العولمة أو. . . ما دونها.

١٢ ـ حسن إبراهيم

أرى أن يكون الإطار الذي رسمته دراسة الدكتور الأطرش عن المشروع القومي المتكامل والسوق العربية المشتركة والتنمية والمشاريع المشتركة التكاملية والاتحاد الاقتصادي وغيرها، أساساً يتبناه العمل الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، في هذه المرحلة بالذات التي تطرح إقامة منطقة تجارة حرة عربية والسوق العربية المشتركة مع التأكيد على دور المشاركة الشعبية في إطار الديمقراطية، بالإضافة إلى الأفكار والملاحظات القيمة التي أبداها المعقبون على الورقة.

لقد استمعت باهتمام إلى ما تحدث به الدكتور الإمام من نقاط جوهرية حول الاستراتيجيا الاقتصادية العربية وضرورة العودة إليها وحول السوق المشتركة، الأمر الذي يتطلب اختيار المسار الصحيح ونحن نتحدث عن إقامتها وعن تحرير التجارة العربية.

أسعدني أ. بقرادوني بحديثه عن العمل العربي المشترك ومنطقة التجارة الحرة وإقامة السوق العربية المشتركة، وأود أن أوضح أننا ساهمنا بإخراج منطقة التجارة الحرة من أجل تحرير التجارة العربية والتي تعتبر خطوة على الطريق، وهناك أمر غير معروف على ما يبدو هو أن مجلس الوحدة قد اتخذ قراراً في دورته السابقة ينص على العمل على التنفيذ الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة بين الدول السبع الأعضاء بها في إطار مجلس الوحدة، واتخذ قراراً في دورته الأخيرة قبل شهر، بالتأكيد على ذلك وتكليف الأمانة العامة لإعداد برنامج تنفيذي لتطبيق أحكام السوق لعرضه على المجلس في دورته القادمة، والأمل كبير أن يتم ذلك.

وختاماً لا بد لي من الإجابة عن السؤال المطروح: ما العمل؟ فأجيب: العمل ثم العمل الجاد والواعي المتكامل الشامل المبني على الإرادة الذاتية، والقدرات الذاتية أولاً، والتعامل من هذا الموقع مع العالم من منطلق الثقة بالنفس والإيمان بقدرات الأمة وحضارتها وعلى أساس المصلحة والمنافع المتبادلة، ودون تفريط في الأرض والهوية أو الحرية.

١٣ ـ عوني فرسخ

من منطلق الإسهام في مواجهة نقاط ضعفنا كسبيل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحملها العولمة، والمساهمة في توفير ما يساعد في إيجاد آليات التنفيذ، اقترح ثلاث مسائل: **الأولى** ضرورة وأهمية أن يقدم المثقفون والمفكرون قراءة جديدة للتاريخ العربي المعاصر وتسليط الضوء بكثافة على حقائق تجلي ما تراكم حولها من ظلال، ليس فقط بهدف الاستفادة من تجارب أمسنا في فهم حاضرنا واستشراق آفاق مستقبلنا، وإنما أيضاً لأن في ذلك ما يساعد على الخروج من حالة اليأس والإحباط المتحكمة بالنخبة العربية على وجه الخصوص، ولأهمية ذلك في تشكل الكتلة التاريخية المطلوبة لعملية إعادة البناء. **الثانية** حوار الإسلام السياسي بعمق لإيضاح انتفاء التناقض، حتى الثانوي، فيما بين الإسلام الدين والحضارة، وبين الدعوة القومية والطموح الوحدوي، والعلم والمعرفة، والتفاعل الإيجابي مع الآخر غير المسلم ومع العصر ومعطياته، وذلك بالاحتكام للنصوص من الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء أيام أن كان الإسلام عربياً، والتحرر من تراكمات فقهاء أمر الإسلام عندما استعجم، كما يقرر الإمام محمد عبده، حين تسلط على مقدرات الأمة من دخلوا الإسلام بأجسادهم ولم ينفذ منه شيء بوجدانهم، ونفض تراكمات الإسلام التاريخ وسلبيات مرحلة ما بعد محمد عبده كما يحدد ذلك الباحث الإسلامي الدكتور محمد عمارة. **الثالثة** محاورة النخب الفكرية والعملية للجماعات الاجتماعية المسماة تجاوزاً «أقليات» بهدف تبيان الوشائج التراثية والفكرية التي تربطها بالمحيط القومي من ناحية، وإيضاح حقيقة أن الدولة القومية كانت تاريخياً هي الوعاء الأفضل لتمكين هذه الجماعات من

التعبير عن الذات والإسهام الإيجابي في الأنشطة والثقافة العامة وأداء دورها الإيجابي في حياة المجتمع. . . كما يؤكد ذلك محقاً د. غسان سلامة.

نحن بحاجة لأن نعمق ونعظم ونوسع ما يجمعنا في هذا الوطن، وأن نحاصر ونحجم ما يفرقنا لأننا نريد أن نعيش معاً ونرفض أن يكتب علينا الموت منا، كما قال صادقاً د. كريم بقرادوني.

١٤ ـ نيفين مسعد

البدايات السليمة تقود إلى النهايات السليمة، والبداية التي تشغلني هي البداية التربوية، التي أتناولها لافتة الانتباه إلى ثلاثة أنماط من الصور في الكتب المدرسية العربية، تحتاج إلى العمل على تغييرها لكونها تخل بصيغة التوازن التي اصطلحنا عليها رغم اختلافنا على مسماها: صيغة التوازن بين التفاعل مع العولمة والحفاظ على الخصوصيات الذاتية. الصورة الأولى هي صورة الأنا، والأنا هنا ماضوي، يفاخر بالأمس وبإنجازات الأولين ويعيش عليها بل ويكتفي بها. وفي سياق كهذا يشعر طفل اليوم، ورجل الغد أنه عاطل بالوراثة. فطالما أن غيره من الآباء المؤسسين قد سبقوه إلى الفعل، فإن هذا يعفيه من الفعل بشكل مطلق، ويجرده مما يورثه. الصورة الثانية هي صورة الآخر، والآخر هنا هو الآخر الغربي، بل وهو بشكل أكثر تحديداً الآخر الأمريكي. ونحن نسهم بهذا في تكريس ما قيل عن أمركة العولمة، أو تجسيد مترادفات ورقة د. بول سالم: العولمة ـ الهيمنة ـ الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أشار أ. جميل مطر ود. حسام عيسى إلى تجارب شرق آسيا، وأثني على هذا الاتجاه، وأطالب بتضمين تلك التجارب ضمن مساقاتنا الدراسية، ليس فقط لأننا نجسم المفارقة بين المسار المختلف لدول بدأت مع بعضنا من المستوى نفسه للتطور التاريخي قبل نحو نصف قرن من الزمان قبل أن تباعدنا السبل ويمضي كل منا في الطريق. وليس فقط لذلك، لكن لأن هذه التجارب تعطينا إطلالة على آخر غير الآخر الأمريكي، الآخر الأسيوي والجزء من هذا الآخر المسلم، وتكشف بطلان الادعاء أن هناك ثقافات حاملة لجينات الإنجاز الاقتصادي وهناك ثقافات أخرى عقيمة. وأخيراً صورة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فكما تكونوا يُوَلّ عليكم. وهذه الصورة بالغة الاختزال والتشويه. واسمحوا لي أن أشير في لمحة خاطفة إلى مشروع لدراسة حقوق الإنسان في الكتب المدرسية العربية، كشفت نتائجه عن غياب حق الحياة من بعض تلك الكتب. فيما يعد هذا الحق هو الأول في منظومة حقوق الإنسان، فكيف نتوقع أن يتعامل من لا يعرف مدلول حق الحياة مع نفسه وإخوانه؟ لقد أشار د. الجابري بالأمس إلى أن العولمة تهدف إلى تحويل الوعي إلى مجرد إدراك، وما أخشاه هو أن تؤدي الحفنة الشريرة التي نتعامل بها مع قضية تربية الأجيال إلى استلاب هذا الإدراك ذاته وتحويله إلى مجرد تأمل أو وجهة نظر.

١٥ ـ محمود عبد الفضيل

أريد أن أوجز بعض الإيضاحات العامة والسريعة حول مجمل النقاش. **أولاً**، بعض الايضاحات في موضوع دراسات تجارب الاندماج والعولمة كما في جنوب شرق آسيا للاستفادة من المكاسب أو المخاطر التي حدثت، أؤيد الدراسات التفصيلية في هذا المجال ولكن مع توضيح خصوصية كل تجربة على حدة. فهناك تجربة عولمة في جنوب شرق آسيا وأخرى في أمريكا اللاتينية، أبرز رموزها البرازيل والمكسيك وتشيلي. ولكل منها أزمة من نوع خاص. والذي أريد التنبيه إليه هو أن تجربة واحدة لا تكفي ونحن لنا أيضاً خصوصية أخرى. هناك اعتبارات جيوبوليتيكية تشير إلى أن بعض البلاد تستطيع أن تؤمن ضد مخاطر العولمة لأسباب جيوبوليتيكية. فالمكسيك تستطيع أن تقوم بعملية إنقاذ مالي بواسطة الولايات المتحدة لأنها قد تهدم مشروع النافتا وتعطي أسوأ مثل عن البلاد المعارضة له. كذلك لم يحدث في التاريخ أن تمت عملية إنقاذ مالي كما حدث في كوريا الجنوبية، وذلك لأن هناك مصلحة يابانية أساسية ولأن وحدة كوريا آتية، فعلينا عندما ندرس هذه التجارب أن ندرسها في ظل هذا الفهم الواسع للأمور. . أما الموضوع الآخر فهو موضوع الاقتصاد الرمزي، والفرق بين المالي والعيني والانفصام الذي حدث بينهما. فلقد تعرضت كتابات دراكر إلى هذا الموضوع منذ حوالى عشرين سنة تقريباً، ولكن الجديد في الأمر هو ما سمي بالنقود الإلكترونية وزيادة الوتيرة والحجم، وهي خاصية من خصائص الرأسمالية الحديثة في محاولة صعود رأس المال المالي. وهذه طبعاً ظاهرة لها خطورة كبيرة. وعلى هامش فتح حساب رأس المال أو خلافه، كتب اقتصادي ياباني، أي من أكثر بلاد مجموعة الـ «G7» فهماً للعولمة والانفتاح، قصة طريفة قال فيها: إذا كان الجسد الاقتصادي ضعيف المناعة فقد يموت من الانفلونزا، وإذا كان الجسد الاقتصادي قوياً فقد يستطيع أن يقاوم خلايا السرطان. وهذا موضوع يجب أن يبقى ماثلاً في أذهاننا حتى لا نهرول إلى فتح النوافذ والأبواب قبل بناء المناعة.

انتقل بسرعة إلى ما طرحه د. الأطرش حول موضوع التنمية التكاملية والفرق في مصطلحي التنمية التكاملية والتكامل الإنمائي. أعتقد أن الفرق ليس في المصطلح وإنما في الآليات، أي إننا إذا أردنا تعميم الموقف فإن هناك تجربتين في التاريخ الإنساني بالتكامل الإنمائي أو الإنماء التكاملي، كتجربة آسيا مثلاً التي لم تبدأ بأي إطار تعاقدي وإنما بقوى البزنس وقوى أخرى وهي التنمية التكاملية. وهناك نوع آخر من التكامل الإنمائي يتم باتفاقية فوقية، مثل اتفاقية روما سنة ١٩٥٧ أو اتفاقية السوق العربية المشتركة التي تعثرت طويلاً. وما أريد قوله إنه لا يمكن أن تمنع إحداهما الأخرى، لأنه عندما تتكامل هذه العملية يمكن عندئذٍ توثيقها وتقنينها. فعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن هناك تجربتين في التاريخ الإنساني لأننا كنا نريد تقليد تجربة أوروبا ونقول بتحرير التجارة واتفاقية روما دون أن نعي الفوارق التاريخية وفوارق

الزمان والمكان. وبالمعنى نفسه استخدم د. إسماعيل صبري عبد الله عبارتي التوحد والتوحيد، فالتوحد هو نتاج قوى البزنس، والتوحيد نتاج قوى سياسية ذات إرادة، لو وجدت فإن نتائجها خير وبركة.

وفي إطار ما يسمى باتفاقية السوق العربية المشتركة، فقد دار الحديث مؤخراً في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية عن أنه ليس بالضرورة أن تبدأ كل البلدان العربية بعملية تكامل أو تجمع اقتصادي. يكفي أن تكون هناك نواة مثل مجموعة آسيان. وقد تبدأ هذه النواة في المجموعة القادرة، وهناك على الأقل خمسة بلدان قادرة على البدء هي: مصر وسوريا ولبنان والسعودية، يمكن أن تنضم إليها دولة من الخليج كالإمارات أو دولة من المغرب. المهم أن هناك نواة لبدء العمل. ثم إن هناك بداية أخرى كالبناء من الثنائي إلى المتعدد الأطراف. فإلى أي حد يمكن البناء بشكل واقعي ومصلحي ومتبادل من الثنائي إلى المتعدد الأطراف؟ تلك كلها آليات يجب أن نستفيد منها وألا تستبعد واحدة منها. د. سمير مقدسي أشار إلى شيء مهم جداً هو أننا نعيش في عصر ذي معدلات سرعة عالية، فالزمن يجري مشيراً إلى أن معدلات تقدم العولمة أعلى وأسرع من خطى التكامل العربي، سواء الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الفوقي أو الميكرو. وإذا أردنا أن نبني تنمية مستقلة يجب أن نسرع الخطى، وإلا فسنجد أنفسنا وقد دهمتنا العولمة. والتكامل الاقتصادي العربي بأي شكل من أشكاله الثلاثة أو بتكامل أشكاله الثلاثة ضرورة فعلاً للحفاظ على هامش من التنمية المستقلة والتكامل في إطار العولمة مهما كانت رياح العولمة. وهنا أنبه إلى أن هدف المشروع الشرق أوسطي أساساً هو فك العملية التنموية التكاملية العربية. ولو نجح المشروع الشرق أوسطي لجعل العولمة في كل بيت ولقتل تماماً عملية البناء الاقتصادي. وآلية هذا المشروع مصممة للعولمة الكاملة والتعجيل بها مبكراً، والحمد لله أنه أبطأ خطاه لأسباب سياسية وعلينا الآن أن نستفيد من هذه الفرصة التاريخية.

١٦ ـ معن بشور

اقترح أن تعد وثيقة حاملة لكل هذه الاقتراحات المهمة التي وردت في الدراسات والتعقيبات، وأن توزع على الهيئات المعنية سواء أكانت رسمية أم في المجتمع المدني: قومي عربي أو قومي إسلامي. . لأني اعتقد أن الكتاب الذي سيصدر عن الندوة ليس كافياً، فأصحاب القرار ليس لديهم الوقت، وحتى لا نقول ليست لديهم الرغبة لقراءة الكتب. ستكون هذه الوثيقة دليلاً بسيطاً يتضمن مجموعة الاقتراحات من أجل تحصين أمتنا في مواجهة المشاريع المطروحة. ومن أجل مواكبة ما يجري في العالم أقترح تلخيص الاقتراحات التي وردت وإعدادها في وثيقة صغيرة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

١٧ ـ فاطمة الحبابي

إن ترسخ أنظمة الانتاج وازدهار تقنيات التواصل ونقل المعلومات وتجددها على الدوام، والحركية الدائبة التي تعرفها ظاهرة العولمة، تدعو إلى ضرورة توفر أصحاب القرار والمثقفين في بلداننا العربية على حاسة سادسة تسبق الأحداث لئلا تسحقهم.

ويستدعي هذا العمل الاستفادة إلى أقصى حد من معطيات التقانة المعرفية وعلى رأسها الإنترنت، ويدعونا بالتالي لأن نحلم «والحلم هنا مباح» لأن نكون فاعلين إيجابيين في التطورات الكبرى للدخول إلى عالم الغد والتفاعل مع التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا. إن أي طموح تنموي عن طريق التكامل الاقتصادي العربي أو غيره يستلزم دخولنا طرفاً حاضراً على الأقل في شبكة الاتصالات للإخطار بوجودنا وباهتمامنا الفعلي بواقع العولمة كمتفاعلين لا كمفعول بهم عديمي رد الفعل. والواقع أن التكامل الاقتصادي أو السوق المشتركة، أو سمها ما شئت، تصطدم بوقائع مذهلة تبرهن على تجذر المعوقات التي تتمثل أساساً في مزاجية رؤى قادتنا، وانعدام الثقة لدى بعض أصحاب رؤوس الأموال في بلادنا، وافتقاد بعد النظر التخطيطي لدى بعضهم، والارتجالية الرهيبة لدى البعض الآخر، واللهث وراء قطبية الزعامة التي تؤرق البعض. ولنا في فشل الاتحادات والتجمعات الجهوية التي شهدها مثلاً الشمال الإفريقي في نهاية العقد الماضي، وتجربة الاتحاد العربي/الأفريقي (المغرب وليبيا) والاتحاد المغربي العربي لدول شمال أفريقيا الخمس المجمد حالياً أفضل مثال. وبأسلوب تلغرافي أقفز لأطرح أمامكم تساؤلاً يقلقني: الدعوة إلى العمل على الحد من استهلاك الإنتاج الغربي والأمريكي والتقليل من استيراد مواده، ولا أقول مقاطعتها، وإن كانت مقاطعة العديد من مظاهرها لا تضر في شيء مثل الماكدونالد، أقول إن تلك الدعوة تقتضي توفير إنتاج محلي في مستوى ما تعرضه السوق العالمية والتحفيز على استهلاكه من لدن الجماهير. بيد أن مبدأ الديمقراطية يقتضي أن يتم استهلاك المحلي من طرف جميع المواطنين على السواء. فلقد زالت الغشاوة عن أعين جماهيرنا والحمد لله، وعن أنظار الطبقات المحرومة منها كذلك، وبدأت ترى في الزعماء الناطقين باسمها، مفكرين وسياسيين ومنظرين لها ودعاة نسميهم «الوعاظ»، انعدام المصداقية إزاء ما يقولون وما يمارسون. فباسم الديمقراطية يتم الدفاع عن حقوق المواطنين/الإنسان، وبموقعية دعاة الديمقراطية والمدافعين عنها وعبر سلوكياتهم تقبر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية. إنها حلقة مفرغة.

أضف إلى ذلك أنه إذا طولبت الشعوب العربية بالتقشف أمام مختلف المحفزات الإعلامية التي ترسخ في أذهانها التهافت على كل المستجدات في مضاربات مهولة لترويج سوق المنتجات غير العربية أساساً، ألا يكون في ذلك إلقاء بها خارج سكة الاستفادة من معطيات التقدم، وبالتالي الاستلاب والحرمان؟ فإما انكفاء استهلاكي

صعب التنفيذ، وإما عجز مستديم في قدراتنا الإنتاجية ولهث مستمر وراء حلم الانفلات من سلبيات العولمة والتأقلم والتكيف معها بما يضمن لنا كعرب وجود كيان متوازن له خصوصياته وثقله وحضوره. لقد مضى زمن مقاطعات السلع غير الوطنية/العربية مع أفول الروح الوطنية القومية التي كانت تسكن وجدان الشعوب ومع انعدامها لدى الأجيال الصاعدة. إن ما نحتاج إليه في وطننا العربي هو حبل متين، بمثابة الركيزة، نمسك به متى تلاطمت الأمواج واحتارت الأفكار وصعب الاختيار، نمسك به لنبقى أو على الأصح لنكون، مفكرين وساسة وقادة وشعوب، ما يجب أن نكونه، أمة قوية بقيمها، بنضالها، بطموحاتها، باتزانها وتوازنها، بذكاء الاستيعاب وشفافية الفعل والرأي، بديناميكية حب الحياة التي يسكن أعماقنا كشعوب بريئة ويبعث الطموح في المساهمة في إغناء المعارف الإنسانية وإخصاب الثقافة العالمية البشرية حتى لا تضيع الفرصة من أجل التعامل بكامل الاستبصار والاعتبار مع ثقافة المادي المعاصر وعدم التغافل أو التنكر لها ولملامح العولمة، وأيضاً دون استسلام أو انبهار وذوبان فيها. كل ذلك يقتضي أساساً مراجعة معاييرنا من حين لآخر، بموضوعية إزاء ما يجعلنا نواكب متطلبات العصر ومسايرة الركب الحضاري بأقدام راسخة دون انشطار ولا ثنائية حتى نكتسب مصداقية ونصحح صورتنا لدى الآخر ونستعيد الأمن فيما بيننا وفيما بيننا وبين الآخر، مصداقية تبوؤنا مكاناً في حظيرة هذه العولمة، بقوة كيان وثقة في النفس.

وإذا كان الزمان نافعاً فيما يخص الحفريات للبحث عن أمجاد التاريخ، فإنه في وضعنا الحالي وفي النضح الفكري يفقد قيمته، ويجب أن تقض كل دقيقة تفلت منا مضاجعنا للركض حثيثاً نحو استدراك ما ضاع.

إن الدفاع عن وجهة نظر ليس معناه الشوفينية ولا العداء، ولكن أيضاً يجب ألا يكون تمركزاً على الذات حتى لا يلقى بنا في مؤخرة الركب إلى أبدية الزمان نذوب في نمطية ثقافة العولمة وأدواتها.

١٨ ـ محمد الأطرش (يرد)

قبل أن أجيب عن ملاحظات بعض الأصدقاء والزملاء حول بحثي أود أن أذكر ملاحظتين أكدت عليهما في تقدمتي الشفهية لهذا البحث: **الملاحظة الأولى هي أنه** عندما أتكلم على الحد من سيادة الدولة، فأنا أركز أساساً وليس حصراً على العامل الخارجي الذي يمكن أن يحدّ أو لا يحد من سيادة الدولة. فالعولمة بالنسبة للدولة تتضمن أساساً العوامل الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها سيادتها سواء في حقل

التجارة الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية أو انتقال الأموال والمعلومات وما شابه. أنا لا أتعرض للعامل الداخلي الذي يمكن أن يحد من هذه السيادة كمقولة أن الدولة الرأسمالية هي في الأساس ممثلة لمصلحة الطبقة الرأسمالية فيها. فإذا كان الأمر كذلك، فهذا التمثيل لم ينشأ مع العولمة وإنما مع ظهور النظام الرأسمالي.

أما **الملاحظة الثانية** فهي أنني لم أتناول في بحثي العولمة بشكل شامل. فهذا الموضوع ـ وبحسب إطلاعي على مخطط الندوة ـ مخصص لأحد الزملاء. لقد تناولت تلك النواحي الاقتصادية وبدرجة أقل تلك النواحي السياسية التي تساعد في الإجابة عن السؤال: هل العولمة قدر كاسح ولا سبيل لمقاومته وسيؤدي إلى تلاشي سيادة الدولة؟ فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى حينئذٍ من الكلام عن «ما العمل؟».

وفي رأيي أن بعض الذين يضخمون من ظاهرة «العولمة»، وبخاصة من الفئات الكمبرادورية، لهم مصلحة في انتشار السياسات التي تفرضها كتبني رأسمالية الحرية الاقتصادية وحرية التجارة الخارجية ـ أو درجة كبيرة منها ـ وحرية انتقال الرساميل. فأمام الأدلة الدامغة عن النتائج السيئة لهذه السياسات على الصعيد العلمي وعلى الصعيد القومي، ليس لدى هؤلاء ما يدافعون به عما يسمى بـ «العولمة» سوى أنها قدر كاسح ولا مفر من قبوله.

سأبدأ الآن بالرد على تعقيب د. محمد إبراهيم منصور.

أولاً: يذكر المعقب أن من وعود «العولمة» التي تجاهلتها انتشار الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. وأرى بأن النظام الاقتصادي الذي تفرضه «العولمة»: أي نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة لا يسمح بذلك، إذ سيؤدي هذا النظام إلى تفاقم كبير في القوة الاقتصادية في المجتمع. ولقد أشرت في دراستي إلى بعض مظاهر هذا التفاقم سواء على الصعيد الدولي أو على صعيد الوطن العربي، إذ سيجعل من أية ديمقراطية على النمط الغربي ولدرجة كبيرة شكلاً من دون مضمون. فضلاً عن ذلك فإن الدولة الرائدة في مجال «العولمة»، أي الولايات المتحدة تتصف بتاريخ حافل في دعمها لأنظمة (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) أبعد ما تكون عن الديمقراطية لأنها قامت بخدمة مصالحها. كما قامت أمريكا بمحاربة أنظمة ديمقراطية لأن نتائجها لم تخدم المصالح الأمريكية كنظام أليندي في تشيلي ونظام الساندينستا في نيكاراغوا. ويبدو بأن المعقب لم يلحظ بأنني ذكرت في دراستي أن الأزمات المالية التي تعرضت لها بعض بلدان جنوب شرق آسيا مؤخراً (والتي طبقت ولدرجة كبيرة وصفة «العولمة») قد أثبتت «أن مقولة ضرورة نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لقيام الديمقراطية أو دعمها تبعث على السخرية، إذ ان حفنة من المضاربين الأجانب ذوي الثروات الضخمة أجهضت مسيرة تنمية هذه البلدان وأجهضت سيادتها. وتمّ كل ذلك ضد إرادة شعوبها».

ولماذا نذهب بعيداً؟ فالمثال الصارخ أمامنا: هل دعم أمريكا (رائدة العولمة) لإسرائيل في احتلالها أراضي عربية، وفي حرمانها شعباً كاملاً من حقه في الحرية، وفي تقرير مصيره يوحي بأن «العولمة» الحالية تبشر باحترام حقوق الإنسان؟ وهل تطبيق الغرب وعلى رأسه أمريكا معايير مزدوجة، أشرت إليها في دراستي، في تعامله مع العرب والمسلمين من جهة، وفي تعامله مع إسرائيل من جهة أخرى، يوحي باحترام الدول الغربية لمعايير أخلاقية وقانونية في علاقاتها الخارجية تعتبر ضرورية لضمان حرية الشعوب؟

أنا لا أنكر، ولا يمكن أن أنكر، ضرورة الاستفادة من التقانة الحديثة ومن سرعة انتقال المعلومات. ولكني لم أتعرض لذلك لأن هذا الموضوع كان خارجاً عن نطاق دراستي، إذ ذكرت ذلك في مقدمتها وفي تقديمي الشفهي والمختصر لها. كما قام بمعالجة هذا الموضوع زملاء آخرون.

ثانياً: يرى المعقّب بأن سكوتي عن بعض الحقائق «يهدر جهداً أصيلاً ورصيناً» قمت به. وأرى بأن السبب الأساسي وراء حكمه هذا يعود إلى أنه لم يقرأ دراستي كاملة، بل قرأها مجتزئة وبصورة انتقائية. وسأعطي بعض الأمثلة عن ذلك.

١ ـ يرى المعقب بأنه قد فاتني أن أعرّي «مواطن التناقض والانتقائية وازدواجية المعايير والحساب في العولمة. ان العولمة وهي تدين بحرية التجارة وتسّن تشريعات صارمة لردع الخارجين على قواعدها... لا يضيرها ولا يقلقها إن هي خرجت على هذه القواعد والأحكام». ولا أدري كيف فات المعقّب أن يقرأ في معرض انتقادي لاستراتيجية تعتمد على التصدير كالمحرك الأساسي للنمو ما يأتي «ويتعين ألا يكون هناك أدنى شك في أن الدول الكبرى أو الكتل الكبرى لن تتوانى عن خرق الاتفاقات الدولية إذا شعرت بأن مصلحتها تقتضي ذلك. ألم تخرق الولايات المتحدة في آب/ أغسطس ١٩٧١ أهم اتفاقية نقدية دولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي اتفاقية بريتون وودز عندما منعت تحويل الدولار المقدم إليها إلى ذهب من قبل السلطات الرسمية لبقية دول العالم...».

٢ ـ يرى المعقب بأنه قد فاتني أن أتصدى في دراستي للجوانب الإقليمية الأخطر في العولمة وهي المشروعان الأوسطي والمتوسطي. فلو قرأ المعقب دراستي لوجد بأنني أشرت إلى ضغوط المراكز الرأسمالية بهدف دمج الوطن العربي بدرجة أكبر في النظام الرأسمالي العالمي، وبهدف إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بشكل يخدم أساساً إسرائيل، كما ذكرت أن هذه الضغوط «تتمثل على سبيل المثال في المشروعين الأوسطي والمتوسطي... وفي برامج التصحيح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي...». وبطبيعة الحال لم أناقش المشروعين بالتفصيل (علماً بأنني ذكرت باختصار بعض نتائج المشروع المتوسطي) لأن ذلك يتطلب دراسة مستقلة. ولقد كتبت

دراسة عنهما نشرتها مجلة **المستقبل العربي** في عددها بتاريخ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٣ ـ يذكر المعقّب بأنني أحسنت صنعاً حين اعتذرت «عن غياب أي جديد في (مشروعي) القومي للمواجهة وأن (برنامجي) للعمل صورة مكرورة عن مقالات سابقة (لي) أو مقترحات ـ آن أوان تجديدها ـ لباحثين آخرين». ومن قراءة دراستي يتضح بأنني لم أقل كل ذلك، إذ ذكرت وفي إطار طرحي للمشروع القومي للعمل بأنني «أود أن أعتذر للقارىء إذا كررت فيما يأتي **بعض** ما ذكرته في مقالات سابقة» (التشديد مضاف). ومن الواضح أن هناك فرقاً كبيراً بين ما ذكرته في دراستي وما زعم المعقب بأني ذكرته.

ثالثاً: يصف المعقب عنصر المشروع القومي الذي قدمته والمتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي بـ «الرومانسية». وفي رأيي أن هذه الوصفة أصبحت كليشه ممجوجة وليست بديلاً من مناقشة جدية وعلمية، لم يقم بها المعقب، للمشروع يظهر فيها تلك النواحي التي يعتبرها غير واقعية. وأود هنا أن أضيف أن المشروع الذي طرحته استفاد كثيراً من التراكم المعرفي في حقل التكامل الاقتصادي العربي والذي ساهم في بنائه الكثيرون من الاقتصاديين والإداريين العرب. كما ساهم كاتب هذه الأسطر بجزء يسير في هذا التراكم بدءاً من عام ١٩٩٦.

إن اللجوء دائماً إلى وصف محاولات تغيير الواقع السيئ إلى الواقع المرغوب بالرومانسية يمكن أن يفسّر كدليل على الواقعية المفرّطة (بتشديد وكسر الراء) بالحقوق القومية، وكدليل على الرغبة في الاستكانة لمشاريع الهيمنة التي تطرح على المنطقة، وكدليل على تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية. وأنا لا اعتبر الدكتور المعقّب من بين الواقعيين المفرّطين، إذ انني ـ وخلافاً لما قام به في تعقيبه ـ لا أسوق الانتقادات جزافاً.

رابعاً: ينتقدني المعقّب لأنني لم أبدِ «تحيزاً لنوع معين من الترتيبات الاقتصادية العربية المشتركة». ومن يطلع على ذلك القسم من دراستي المتعلق بالسوق العربية المشتركة يدرك بأنني أبديت تفضيلي مع مبرراته لإقامة سوق كهذه (أي أن نبدأ بالتقدم تدريجياً على جبهة عريضة تتضمن خلال فترة زمنية معينة تحرير التجارة بين الأقطار المنضمة إليها مع إقامة سياج جمركي موحّد تجاه العالم الخارجي والسماح بحرية انتقال الأشخاص والرساميل مع قيام نوع من التنسيق في السياسات الاقتصادية) بدلاً من إقامة منطقة تجارة حرة. كما رأيت أنه يجب دعم مدخل توسيع السوق العربية في حقل انتقال السلع والأشخاص والرساميل بمدخل التخطيط الإنمائي التكاملي المسبق. وهذا يمثل خياراً محدداً. كما بررت هذا الخيار في دراستي. ويطلب الدكتور المعقب مني «أن (أجنح) إلى مزيد من تغليب المصالح المشتركة بما في ذلك حق التعويض العادل للذين تساورهم الهواجس والشكوك من احتمالات توزيع غير عادل لمغانم

التكامل ومغارمه». ومن الواضح أن المعقّب يحاول أن يبني قضية إقامة درجة من درجات التكامل الاقتصادي العربي حصراً استناداً إلى الاعتبارات الاقتصادية البحتة»؛ بينما استندت ـ وكما يتضح من مقدمة مناقشتي لإقامة السوق العربية المشتركة ـ إلى اعتبارات أهم وأشمل من الاعتبارات الاقتصادية البحتة مع اعترافي بأهمية هذه الأخيرة. فدعم الأمن القومي العربي يشكل مصلحة مشتركة قد تتضاءل أمامها المصالح المادية البحتة. وحبذا لو أعاد المعقب قراءة ذلك القسم من دراستي المتعلق بالسوق المشتركة، إذ سيجد جواباً حول تساؤله عن المغانم والمغارم. ولقد لاحظت في تعقيبه المعدّل بأنه أضاف إلى الفقرة قبل الأخيرة منه ما يشير إلى اعترافه بأهمية المصالح العربية الكبرى كأساس في العمل نحو تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي العربي. . ولكنه مع ذلك لم يحاول أن يحسم التناقض بين ما أضافه في تعقيبه المعدّل وما هو مذكور في التعقيب.

خامساً: يرى د. محمد إبراهيم منصور في تعقيبه أن البرنامج الذي قدمته يحمل «في ثناياه دعوة إلى الانغلاق». لقد دعوت في مجال واحد إلى الانغلاق وذلك مع الثقافة المبتذلة والعنصرية الممكن أن تأتينا من الخارج. . أما ما عدا ذلك فلقد دعوت إلى الحماية وإلى أن تستند كقاعدة على الرسوم الجمركية وكاستثناء على المنع. ومن الواضح أن هناك فرقاً كبيراً بين الحماية من جهة، والانغلاق من جهة أخرى. كما أبديت مبررات الحماية استناداً إلى مرحلة تطور الاقتصاد العربي في حقل التنمية، ومن المعلوم أن الولايات المتحدة ـ رائدة العولمة ـ تلجأ إلى إجراءات حمائية وبخاصة تجاه اليابان كفرض حصص تصديرية لعدد من السلع من اليابان إلى أمريكا.

سادساً: يرى المعقّب أنني تجاهلت «إحدى العقبات الكؤود التي تعترض مجرى التكامل العربي وهي تلك النزعة المفرطة للسيادة القطرية». وفي الواقع لم أتجاهل ذلك، وإنما عبرت عن النزعة القطرية بطريقة مختلفة. فذكرت أن من أهم أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي العربي عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأنظمة العربية. وهذا ـ كما هو واضح ـ ناجم عن غلبة المصالح القطرية بما فيها مصلحة الأنظمة.

وسأحاول الآن الإجابة عن بعض التساؤلات التي أثارها الدكتور خلدون النقيب في تعقيبه المتزن والرصين على دراستي:

١ ـ يرى د. النقيب بأنني لم أقترح طريقة محددة في تقنين مؤشرات العولمة. فإذا فهمته جيداً فجوابي هو أنه من الصعب جدّاً وضع معايير اقتصادية تنطبق بالدرجة ذاتها على كل دولة، إذ يعتمد أي معيار مثلاً على حجم الدولة وعلى قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وعلى بنيتها الإنتاجية ونوعية صادراتها ودرجة مديونيتها للخارج ونوعية هذا الدين وما شابه. ولكن يمكن القول وبصورة عامة واستناداً إلى بعض

المعايير الاقتصادية التي ذكرتها في دراستي بأنه كلما زادت نسبة اعتماد دولة ما (أ) على الصادرات من سلع وخدمات في تشكيل دخلها القومي و(ب) وعلى الادخارات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل استثماراتها الوطنية أو تحديد حجم الاستثمارات الكلية فيها و(ج) على درجة أعلى من حرية انتقال الرساميل وبخاصة الاستثمارات غير المباشرة منها وإليها، كانت هذه الدولة أكثر تأثراً بعوامل العولمة وقوى الأسواق العالمية. ولقد أشرت في دراستي إلى أن هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا من أكثر الأقطار في العالم عولمة، كما أن اقتصاداتها تتصف بدرجة عالية من الهشاشة.

٢ ـ يسألني الدكتور النقيب «ما المقصود بالتنمية العادلة؟». جوابي هو أنها تلك التنمية التي تستفيد منها الغالبية العظمى من الناس والتي لا تؤدي إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول والقوة الاقتصادية في المجتمع، والتي تؤدي إلى التقليل كثيراً من حدة الفقر والبؤس والبطالة وعدم المساواة. وبطبيعة الحال فالله عزّ وجلّ لم يخلقنا متساوين في القدرات الذهنية والجسدية، ولكن يتعين أن نقلّل قدر الإمكان من الفوارق الناجمة عن علاقات الإنتاج في المجتمع، وتالياً عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائدين.

ويتمنى علي د. شفيق الأخرس في تعقيبه الموضوعي والمتوازن أن أعطي «الاهتمام للقدرة التنافسية الأهمية التي تستحقها»، وأرى أنني قمت بذلك عندما:

ـ دعوت مع آخرين إلى إقامة سوق عربية مشتركة. فتوسيع حجم السوق العربية وبخاصة نتيجة الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية والإدارية والنقدية على التجارة بين الأقطار العربية المنضمة إليها سيؤدي إلى توسيع نطاق المنافسة وزيادة الإنتاجية وإمكانات التخصص.

ـ أكدت على أن تعتمد الحماية تجاه السلع الأجنبية، وكقاعدة على الرسوم الجمركية، وكاستثناء على المنع وذلك لتعريض صناعاتنا لدرجة من المنافسة الخارجية.

ولكني مع كل ذلك أؤكد على ضرورة الحماية للسوق العربية المشتركة المرغوبة وعلى أن يتضمن السياج الجمركي الموحد تجاه العالم الخارجي درجة فعالة من الحماية وبخاصة تجاه القوى الاقتصادية الكبرى، إذ ان حرية التجارة الخارجية أو درجة عالية منها بين كتلتين إحداهما أقوى بكثير وتتصف بدرجة أعلى بكثير من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تكريس تخلف الكتلة الأضعف. وهذه حقيقة معروفة. ومن أوائل من أكدّها في القرن التاسع عشر ـ وبحسب علمي ـ الاقتصادي الألماني الشهير فردريك ليست في كتابه **الأنظمة القومية للاقتصاد السياسي**. ومن المعلوم أن كلاً من أمريكا، وألمانيا، واليابان والتي تأخرت عن بريطانيا في عملية التصنيع في القرن التاسع عشر لجأت إلى حماية صناعاتها. وما تزال أمريكا حتى الآن تلجأ بطرق وأساليب مختلفة إلى تطبيق درجة من الحماية تجاه الصادرات اليابانية. وفي رأيي أنه من

الخطأ أن تفكر أية دولة أو عدة دول غير مهيمنة في النظام الدولي بتطبيق حرية التجارة الدولية، وفي حال انعدام حرية انتقال قوة العمل البشري. وهذه الأخيرة غير ممكنة بدرجة معتبرة إلا بين أقطار متجانسة حضارياً أو ثقافياً.

يسألني الدكتور شفيق الأخرس أي تخطيط أعني؟ أنا لا أعني التخطيط المركزي التفصيلي الذي يتم تنفيذه عبر إجراءات معظمها إداري والذي يتجاهل دور الأسواق المنظمة وبخاصة في عملية إنتاج السلع الاستهلاكية. وإنما أعني ـ وكما ذكرت في دراستي ـ التخطيط على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يحاول تحقيق درجة عالية من التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، والتخطيط على مستوى المشاريع الاستثمارية المهمة التي لا يُقبِل عليها عادة القطاع الخاص، وعلى مستوى مشاريع التكامل الاقتصادي العربي. وأود أن أضيف أنني أقصد بالتخطيط محاولة تحقيق أهداف عدة لا يمكن للسوق وحدها أن تحققها: كتنشيط عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق توزيع أفضل في الثروات والدخول، والتخفيض من مستوى البطالة وبخاصة البطالة الهيكلية، وتنمية المناطق المحرومة، وتحسين البيئة وتجميل المدن، وإشباع حاجات الناس الأساسية بأسعار يمكن أن يدفعوها.

ولقد قام الصديق الدكتور مهدي الحافظ بطرح عدد من الملاحظات والأفكار المهمة «على سبيل الإضافة والتطوير» لما قدمته في دراستي. وأنا اتفق معه في العديد منها وبخاصة مقولته بأن «الظاهرة الموسومة بالعولمة هي في الواقع ممارسة أو تطبيق لثمار التقدم العلمي، والتقاني... وأن المصالح والغايات الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي لميلادها ولا سيما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية». كما اتفق مع دعوته إلى «استحداث توليفة أو مزاوجة بين السوق (كآلية) ودور الدولة على نحو يحقق آلية فعالة وكفوءة لإدارة الاقتصاد».

وأخيراً سأتعرض لتعقيبين قُدما إبان المناقشة العامة لدراستي.

أشكر الصديق الدكتور منير الحمش على تعقيبه، وأود أن أشير إلى اتفاقي معه وبخاصة حين ذكر بأن العديد من الأنظمة العربية تتخلى «عن السيادة الوطنية أمام اتفاقيات الغات والشراكة الأوروبية والمنظمات والمؤسسات الدولية و(تتمسك) بها في العلاقات العربية ـ العربية، و(تهرول) لمعاهدات واتفاقات ومناطق حرة ومشاريع مشتركة مع العدو ومع الغرب والولايات المتحدة و(تتراجع) عن جميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقات العربية ـ العربية».

ولقد ذكر الدكتور محمد محمود الامام في تعقيبه ـ وضمن أشياء أخرى ـ أنه إذا «كانت قوى السوق لم تبلغ المستوى الذي يجعل من الممكن أن نأتمنها على مسيرة التنمية القطرية، فكيف نعهد إلى أسواق قاصرة أن تقود عملية التنمية وعملية مواجهة القوى العالمية؟». وأنا متفق مع ذلك، بل أمضي إلى أبعد منه، إذ لا أعتقد بأن الأسواق

يمكن أن تصل إلى المستوى الذي يمكن معه أن نأتمنها وحدها على مسيرة التنمية، إذ دعوت في دراستي إلى إعادة الاعتبار للتخطيط، وإلى إعطاء الدور الأكبر والرائد للقطاع العام في عملية التنمية، وإلى أن تطبق الكتلة الاقتصادية العربية المرغوبة درجة فعالة من الحماية تجاه العالم الخارجي. فما طالبت به هو توسيع حجم السوق العربية عبر إقامة سوق مشتركة كتمهيد لإقامة اتحاد عربي جزئي أو كلي، وليس اتباع سياسة حرية الأسواق أو الحرية الاقتصادية.

برنامج الندوة

الأربعاء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

١٨,٠٠ ـ ٢٠,٠٠	حفلة استقبال يقيمها الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، في فندق «الكارلتون»، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في الندوة.

الخميس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل للمشاركين والصحفيين والمراقبين (الذين لم يسجلوا بعد)
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: أ. ليلى شرف
	افتتاح الندوة
٩,٠٠ ـ ٩,١٥	كلمة الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية.
٩,١٥ ـ ١١,٠٠	**في مفهوم العولمة**
	(مركز/ندوة ٢٩/١)
	مقدّم البحث: أ. السيد يسين
	المعقّبون: د. عمرو محي الدين
	د. سيار الجميل
	د. طلال عتريسي
	مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة

الجسلة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة**: د. أحمد صدقي الدجاني
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	**العولمة والتطور التقاني**
	العولمة والتطور التقاني (مركز/ندوة ٢٩/ ٢/ ١)
	ثـورة المعـلـومـات: الجـوانـب الـتـقـانـيـة (التكنولوجية)
	(مركز/ندوة ٢٩/ ٢/ ٢)
	مقدّما البحث: د. انطوان زحلان
	د. نبيل علي
	المعقّبون: د. أسامة أمين الخولي
	د. عبد الإله الديوه جي
	أ. محمد عارف
	د. محمود عبد الفضيل
	د. حسن الشريف
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	**رئيس الجلسة**: د. أحمد صدقي الدجاني
١٥,٣٠ ـ ١٧,٠٠	استمرار مناقشة **العولمة والتطور التقاني**
١٧,٠٠ ـ ١٧,٣٠	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	**رئيس الجلسة**: أ. محمد فايق
١٧,٣٠ ـ ١٩,٣٠	**العولمة والدولة**
	(مركز/ندوة ٢٩/ ٣)
	مقدّم البحث: د. جلال أمين
	المعقبون: د. متروك الفالح
	د. موضي عبد العزيز الحمود
	د. نيفين مسعد
	مناقشة عامة
٢٠,٣٠	دعوة الدكتور شفيق الأخرس، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لحضور مسرحية

«المصطبة»، مسرح بيروت، عين المريسة.

الجمعة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة: د. موضي عبد العزيز الحمود**
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	**تعامل القطب الأكبر (الولايات المتحدة) مع مسار العولمة ودورها الحالي والمستقبلي في الاستئثار بعوائد العولمة** **الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين (مركز/ ندوة ٤/٢٩)** مقدّم البحث: د. بول سالم المعقب: د. محمد محمود الإمام مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة: د. محمد جابر الأنصاري**
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	**العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي** **العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات** (مركز/ندوة ١/٧/٢٩) **العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟** (مركز/ ندوة ٢/٧/٢٩) مقدّما البحث: د. محمد عابد الجابري د. عبد الإله بلقزيز المعقبون: د. فهمية شرف الدين أ. محمود عوض د. نبيل الدجاني
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة. د. محمد جابر الأنصاري**
١٥,٣٠ ـ ١٧,٣٠	**استمرار مناقشة العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة**

	في المجال الثقافي
١٧,٣٠ ـ ٢٠,٣٠	فترة حرة للسادة المشاركين
٢٠,٣٠	دعوة عشاء من الاستاذ رفعت النمر، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك بيروت للتجارة، تكريماً للسادة المشاركين في فندق الماريوت.

السبت في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة: أ. أديب الجادر**
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	**العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة) (مركز/ ندوة ٢٩/ ٦)** مقدّم البحث: د. اسماعيل صبري عبد الله المعقبان: د. حازم الببلاوي د. سمير المقدسي
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة: أ. منح الصلح**
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	**العرب والعولمة: ما العمل؟** (مركز/ ندوة ٢٩/ ٨) مقدّم البحث: د. محمد الأطرش المعقبون: د. خلدون النقيب د. شفيق الأخرس د. عصام نعمان د. محمد ابراهيم منصور د. مهدي الحافظ
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة: أ. منح الصلح**
١٥,٣٠ ـ ١٧,٣٠	**استمرار مناقشة العرب والعولمة: ما العمل؟**
١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	**اختتام الندوة**

فهرس

(ب)

(ت)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب رصداً تحليلياً لأهم ملامح ظاهرة العولمة كما برزت من خلال ندوة «العرب والعولمة» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ ١٧ ـ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بهدف توفير مادة علمية تتناول مجمل الأسئلة الإشكالية المتصلة بمفهوم العولمة، ومجمل ما يمكن أن تفرضه حقائقها على الوطن العربي من تحديات مصيرية.

هل يصح القول بأن العولمة تدفع العالم لأن يلج حقاً حقبة من التطور نوعية تمثل قطيعة مع سابقتها على صعيد المناهج والبرامج والآليات والمؤسسات؟ وما هو مصير السيادة والدولة الوطنية والاقتصاد الوطني والثقافة القومية واستقلال المجال السياسي لمجتمع من المجتمعات المغلوبة في المنافسة العالمية؟

إن القول بأن التحول الكوني مهول إلى هذا الحد هو، في حساب التحليل العلمي، محض فرضية تحتاج إلى إثبات حتى تستقر حقيقة. وهناك خلاف في أوساط المفكرين على مستوى العالم. فمنهم من يعتقد أنه من المبكر جداً الاطمئنان إلى حقيقة أننا على عتبة عالم جديد يشهد نهاية السيادة الوطنية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ويذهب بعضهم إلى أن العولمة هي مجرد إفراز من إفرازات الدولة القومية في لحظة تضخم قوتها وفيضها على العالم، فيما يذهب آخرون إلى القطع بأن العولمة تشكل ايديولوجيا جديدة... هذا ما يحاول كتاب هذه الندوة الإجابة عنه.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb

الثمن : ٦
أو